كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد
و
د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابُ العِلَلِ

ح خالد بن عبدالرحمن الجريسي، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد
كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ
٧٢٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٠ - ٣٩١ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٤)
١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)
ب- العنوان
ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٦١٧
ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٠ - ٣٩١ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٤)

الطبعة الأولى
محرم ١٤٢٧هـ
(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

بِسم اللهِ الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم تسليمًا كثيرًا[(١)]

الجُزْءُ الثَّامنُ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

يَشْتَمِلُ على[(٢)] ذِكْرِ[(٣)] عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي النِّكَاحِ، والطَّلَاقِ، والأَيْمَانِ والنُّذُورِ، والحُدُودِ، والدِّيَاتِ، وأَوَّلِ الأَحْكَامِ والأَقْضِيَةِ، وغَيْرِهِ[(٤)]

١٢٠٩ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه الحَكَم بن عَطيَّة[(٦)]، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه تزوَّج أمَّ سَلَمة[(٧)] ... ؟

فقال أبي: سألتُ أبا الوليد الطَّيالِسيَّ عن هذا الحديث ؟ فقال:

---

(١) قوله: « كثيرًا » ليس في (ف).

(٢) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم... » إلى هنا ليس في (ش).

(٣) قوله: « ذكر » ليس في (ف).

(٤) قوله: « وأول الأحكام والأقضية وغيره » ليس في (ف)، ومن قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٥) سيأتي بعض هذه المسألة برقم (١٢١١)، وانظر رقم (١٢١٣).

(٦) روايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢١٣٤)، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ٤٢٢)، والبزار في "مسنده" (١٤٢٦/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٣٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٤٧ رقم ٤٩٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٠٥)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٤١٦). قال البزار: « لا نعلمه عن ثابت، عن أنس إلا من طريق الحكم، ورأيته في موضع آخر تزوجها على متاع ورحًى قيمتُه أربعون درهمًا ».

(٧) تمامه: على شيء قيمتُه عشرةُ دراهم . كما في مصادر التخريج السابقة .

ما تَصْنَعون بهذا ؟ هذا خطأٌ . قلنا[١]: وما الصَّحيحُ يا أبا الوليد ؟ قال: ما حدَّثنا حمَّادُ بنُ سَلَمة[٢]، عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قال أبي: فقلتُ له: قد حدَّث به أبو داود الطَّيَالسي، عن الحَكَم. فلم يُبَالِي[٤] به، ولم يُحَدِّثنا به .

قلتُ لأبي: وما الصَّحيحُ عندك ؟

قال: حديثُ عمر[٥] بن أبي سَلَمة .

قلتُ: فإنَّ جعفر بن سُلَيمان[٦] يُحَدِّث به عن ثابت، عن

---

(١) في (ف): « قلت ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٥ و٣١٧ رقم٢٦٥٢٩ و٢٦٦٩٧)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٥٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩٤٩) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود في "سننه" (٣١١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١١) من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذكي، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٠٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩٤٩) من طريق إبراهيم بن الحجاج، ثلاثتهم (يزيد وموسى وإبراهيم)، عن حماد به .

(٣) هو الحديث الطويل المشهور في قصَّة وفاة أبي سلمة ﷺ، وخِطْبة النبي ﷺ لأم سلمة، واعتذارها بِالغَيْرة، ثم موافقتها بعد أن دعا لها النبيُّ بذهاب غَيْرتها، وفيه قوله ﷺ: « إن شئتِ سبَّعْتُ لكِ وسبَّعْتُ لنسائي . . . » إلخ .

(٤) كذا في جميع النسخ: « يبالي » بإثبات الياء، والجادَّة حذفها؛ لأنه مضارعٌ معتلُّ الآخر مجزومٌ بـ« لم »، وما في النسخ صحيح، وانظر توجيهه لغة في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٥) في (ك): « عمرو ».

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٧٠١)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٤ رقم٢٦٦٧٠). قال ابن عبد البر في "التمهيد"(١٧/ ٢٤٥): «قول جعفر بن =

عمر[١] بن أبي سَلَمة، لا يقول[٢]: عن ابن عمر بن أبي سَلَمة[٣].

قال أبي: نَقَصَ جعفرُ بن سُلَيمان رَجُلً[٤]، والصَّحيحُ: حديث حمَّاد بن سَلَمة .

قيل لأبي: فإنَّ عفَّان[٥] حدَّث[٦] عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن

= سليمان في هذا الحديث: عن ثابت، حدثني عمر بن أبي سلمة، خطأٌ ، وإنما هو الثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة ، كما قال حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة ».

ورواه الترمذي في "جامعه" (٣٥١١) من طريق عمرو بن عاصم، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٠٩) من طريق آدم بن أبي إياس، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٤٦ رقم٤٩٧) من طريق محمد بن كثير، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣/ ١٨٦-١٨٧) من طريق عبدالله بن محمد العيشي، أربعتهم عن حماد، عن ثابت، عن ابن أبي سلمة، عن أم سلمة، عن أبي سلمة به. قال الترمذي:« هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ».

(١) في (أ) يشبه أن تكون:« عمرو ».

(٢) قوله:« عن عمر بن أبي سلمة لا يقول » سقط من (ت) و(ك).

(٣) من قوله:« قلت فإن جعفر . . . » إلى هنا سقط من (ش) بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ف):« عثمان ». وعفان هذا: هو ابن مسلم الباهلي . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٣ رقم ٢٦٦٦٩)، وابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٨٩).
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧ رقم ١٦٣٤٣) من طريق روح بن عبادة، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩١١) من طريق محمد بن كثير ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٦٧) من طريق هُدْبَة بن خالد، ثلاثتهم (روح ومحمد وهدبة)، عن حماد بمثله .

(٦) في (ت) و(ك):« حدثه ».

ابن عمر[١] بن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن أم سَلَمة؛ بعضَ[٢] هذا الحديث .

قال: اختَصَر عَفَّان[٣] مِنَ الحديث شَيْءً[٤].

---

(١) من قوله: « قيل لأبي . . . » إلى هنا سقط من (ك).

(٢) من قوله: « عن حماد بن سلمة . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٣) في (ت) و(ك): « عثمان ».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

هذا وممن أعلَّ هذا الحديث: الإمام أحمد، فقد روى الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢١٧-٢١٨) عن الأثرم: أن الإمام أحمد قال: « وكان ذلك الشيخ الآخر الحكم بن عطيَّة الذي يروي عن الحسن أشياء عندي - أي صالح - حتى وجدتُ له غرائب عن ثابت، عن أنس: أن النبي ﷺ تزوَّج أم سلمة على قيمة عشرة دراهم، وهؤلاء الشُّيوخ يخطئون على ثابت. وإنما يريد الحديثَ الذي رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سلمة. فقلت: نعم. وسليمان أيضًا يرويه. فقال: نعم، ولكن حماد بن سلمة أحسن [منه] حديثًا . قلت: وأسنده حماد، ولم يسنده سليمان. قال: نعم ». وانظر "الضعفاء" للعقيلي(١/ ٢٥٨).

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٠/ أ): « يرويه ثابت البناني، واختُلِف عنه، فرواه جعفر بن سليمان الضبعي وزهير بن العلاء، عن ثابت، عن [في الأصل: ابن] عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة. وخالفه حماد بن سلمة، رواه عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة. وقال سليمان بن المغيرة: عن ابن أم سلمة - ولم يسمِّه - عن أم سلمة، وقول حماد بن سلمة أشبهها بالصَّواب ».اهـ.

قلنا : رواية زهير التي ذكرها الدارقطني أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٥٤). ورواية سليمان بن المغيرة أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٨٢٧) من طريق النضر بن شميل، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٠٨) من طريق هُدْبة بن خالد، كلاهما عن سليمان، عن ثابت، عن ابن أم سلمة، عن أبي سلمة، به .

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٤ رقم ٢٦٦٧٠) عن عفان، عن سليمان، عن ثابت، عن ابن عمر ابن أبي سلمة، عن أبي سلمة به.

ورواه الطحاوي في "شرح المعاني" (٣/ ١١) من طريق آدم بن أبي إياس، عن

١٢١٠ - وسألتُ[1] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيدُ بن أبي عَروبة[2] وأَبَانُ[3]؛ فقالا: عن قَتَادة، عن الحسن[4]، عن عُقْبَة بن عامر.

سليمان، عن ثابت، عن عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة به .

(١) نقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٤٧) بعض هذا النص بتصرف . ونقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٨٩/ ب) عن أبي حاتم وأبي زرعة أنهما قالا: «حديث صحيح »، وهذا تصرُّف في النقل ليس بجيِّد؛ فإنهما لم يصحِّحا الحديث، ولكن رجَّحا أحد الوجهين المرويَّين عن قتادة على الآخر، وهذا لا يلزم منه تصحيح الحديث نفسه .

(٢) روايته أخرجها الشافعي في "المسند"(ص ٢٩٠-٢٩١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٩٨٧)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٤٨ رقم ٩٥٩) من طريق إسماعيل بن علية، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٠٦٢٩) من طريق عثمان بن مطر، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٤٩ رقم٩٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤٠) من طريق أبي بحر البكراوي، ثلاثتهم (ابن علية وعثمان وأبو بحر) عن سعيد بن أبي عروبة به .
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٢٣٩) من طريق يزيد بن هارون، وابن ماجه في "سننه" (٢١٩٠) من طريق خالد بن الحارث، والنسائي في "الكبرى" (٦٢٧٩) من طريق إبراهيم بن طهمان، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤١) من طريق أبي عاصم، والبيهقي أيضًا (٧/ ١٤٠) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبدالوهاب بن عطاء، خمستهم (يزيد وخالد وإبراهيم وأبو عاصم وعبدالوهاب) عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة أو عقبة به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٨ رقم ٢٠٠٨٥)، والترمذي في "جامعه" (١١١٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦٢٧٨) من طريق محمد بن جعفر غندر، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٣ رقم٦٨٤٢) من طريق الحسن بن صالح، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧٥)- وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤٠)- من طريق يحيى بن أبي طالب، عن عبدالوهاب بن عطاء، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به.

(٣) هو: ابن يزيد العطَّار . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ١٤٩ رقم١٧٣٤٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٩). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٦٢٨) من طريق عبدالله بن مُحَرَّر، عن قتادة، عن الحسن، عن

قال أبو محمد[١]: ورواه هَمَّامٌ[٢] وهشامٌ الدَّسْتوائي[٣] وحمَّادُ بنُ سَلَمة[٤] وسعيدُ بنُ بَشير[٥]؛ فقالوا: عن قَتَادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا زَوَّجَ الوَلِيَّانِ، فَهُوَ**[٦] **لِلأَوَّلِ**» ؟

فقالا: عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ: أصحُّ؛ لأنَّ ابن أبي عَروبة

عقبة، به .

(١) هو: البصري .

(٢) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٣) هو: ابن يحيى . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٨ و١١ رقم ٢٠٠٩٠ و٢٠١٢١)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٨٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٣ رقم ٦٨٤١).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٩٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١١ و١٢ و١٨ رقم ٢٠١١٦ و٢٠١٤١ و٢٠٢٠٦ و٢٠٢٠٨)، وأبو داود في "سننه"(٢٠٨٨)، والنسائي في "الكبرى" (٥٣٩٧ و٥٣٩٨)، والروياني في "مسنده" (٨٠٠ و٨١٠)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٢ رقم٦٨٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٥ و١٧٤-١٧٥)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤١).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ١٨-١٩ و٢٢ رقم ٢٠٢٠٨ و٢٠٢٦٣)، والدارمي في "مسنده" (٢٢٤٠)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٨٨)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٣ رقم٦٨٤٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤١).

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢١٩١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٣٥)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٤١).
ورواه الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٠٣ رقم٦٨٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٩١) من طريق سلام بن أبي المطيع، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به .
قال أبو نعيم: «غريب من حديث سلام، لم نكتبه عاليًا إلا من هذا الوجه».

(٧) أي: التزويج؛ فيعود الضمير إلى المصدر المستفاد من الفعل «زوَّج»، ونظير ذلك الضميرُ «هو» في قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، أي:

حدَّث به[١] قديمًا فقال: عن سَمُرة[٢]، وبِأَخَرَةٍ شَكَّ فيه[٣].

١٢١١ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه جعفر[٥]، عن ثابت، عن عمر[٦] بن أبي سَلَمة، عن أمِّ سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّجها . . .، الحديثَ؟

فقال[٧] أبي وأبو زرعة: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن ابن عمر بن أبي سَلَمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وهذا أصحُّ الحديثَيْنِ؛ زاد فيه رَجُلاً .

قال أبي: أَضْبَطُ[٨] الناسِ لحديث ثابتٍ وعليِّ بن زيد: حمَّادُ بنُ سَلَمة؛ بيَّن خطَأَ الناس .

العدل.

(١) قوله: «به» سقط من (ف). وهو ضمن السقط الذي في (ت) و(ك)؛ كما سيأتي في التعليق التالي .

(٢) من قوله: «عن النبي ﷺ . . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك) بسبب انتقال البصر.

(٣) قال البيهقي في "الكبرى" (٧/ ١٤١): «هذا الاختلاف وقع من ابن أبي عَروبة في إسناد هذا الحديث، وقد تابعه أبان العطار، عن قتادة في قوله: " عن عقبة بن عامر"، والصَّحيح رواية من رواه عن سمرة بن جندب».
وقال أيضًا في "المعرفة" (١٠/ ٧٠): «وكان ابن أبي عَروبة يشكُّ فيه، فتارة يرويه عن عقبة بن عامر، وتارة عن سمرة بن جندب، وتارة عن أحدهما بالشك، والصَّحيح: رواية همام وهشام وحماد بن سلمة وغيرهم عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ».

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٩)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٢١٣) و(١٢٧٢).

(٥) هو: ابن سليمان الضُّبَعي. وقد تقدم ذكر من أخرج روايته في المسألة رقم(١٢٠٩).

(٦) في (ك): «عمرو».

(٧) في (أ) و(ش): «قال».

١٢١٢ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه موسى بنُ خَلَف، وحمَّادُ بنُ زيد[2]، عن ثابت؛ قال حمَّاد بن زيد: وأحسَبُهُ عن أنس، وقال موسى: عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ كَانَ لَهُ ابْنَتَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ[3] كُنْتُ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ ... » الحديثَ ؟

قال أبي : رواه حمَّاد بن سَلَمة[4]، عن ثابت[5]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ بالصَّوَاب . وحمَّاد بن سَلَمة أثبتُ الناس في ثابتٍ وعليِّ بن زيد .

---

(١) قوله: « أضبط » لم يتضح في (ش).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٠٤).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ١٤٧-١٤٨ رقم١٢٤٩٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٣٧٨/ المنتخب)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (١١٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٤٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٨٠-٨١). وفي رواية ابن حبان: « عن أنس » بلا شك .

(٤) كذا في جميع النسخ: « ثلاثة »، وفي مصادر التخريج: « من عال ابنتين أو ثلاثًا »، وهو الأفصح، وما في نسخنا صحيح؛ لعدم ذكر المعدود بعد العدد، وقد أوضحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٧١٣).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٨٤) تعليقًا .
قال البيهقي في "الشعب" (١٥/ ١٨٨): « مرسل بين ثابت وعائشة ».
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١٥٦ رقم١٢٥٩٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٤٤٨) من طريق محمد بن زياد البُرْجُمي، عن ثابت، عن أنس به .
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ٨٣) من طريق زياد بن خيثمة، عن ثابت، عن أنس به.
قال البيهقي في "الشعب" (١٥/ ١٨٨): « وروي فيه عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، عن النبيﷺ والمحفوظ عنه: عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلاً، وقيل: عنه، عن ثابت، عن أنس أو غيره، وقيل غير ذلك ».

١٢١٣ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه أبو قُتَيبة[2]، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أم سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا خَطَبها قال لها: «إنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ لَكِ، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي[3]، وَإِنْ شِئْتِ زِدتُّ في مَهْرِكِ وَزِدتُّ في مُهُورِهِنَّ»؟

قال: كذا رواه أبو قُتَيبة! والناسُ يَروون عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأم سَلَمة ...، الحديث[4]، وهو أشبهُ.

قال أبي: لو صَحَّ هذا الحديثُ، كان الزيادةُ في المهر جائزًا[5].

١٢١٤ - وسألتُ[6] أبا زرعة[7] عن حديثٍ رُوِيَ عن[8]

---

(١) قوله: «عن ثابت» سقط من (ش).

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١١٧/أ) بعض هذا النص، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٢٠٩) و(١٢١١)، والآتية برقم (١٢٧٢).

(٣) هو: سَلْم بن قتيبة. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٥٣-٢٥٤ رقم٥١٨) في حديث طويل وفيه: «إن كان بكِ الزِّيادة في صَداقك زدنا ...».

(٤) في (ك): «إن شئتِ سَبَّعْتُ لكِ، وسَبَّعْتُ لنسائي».

(٥) أي: مرسلاً.

(٦) في (ت) و(ك): «جائز». وكانت الجادَّة أن يقال: «كانت الزيادة في المهر جائزة»، لكن يخرَّج المثبت على قاعدة الحمل على المعنى، بأن تؤَوَّلَ «الزيادة» في معنى «الزائد»، كأنه قال: «كان الزائد في المهر جائزًا»، وانظر في الحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٦٥).

(٧) انظر المسألة رقم (١٢٠٥) و(١٢٦٣) و(١٤٧٤) و(١٥٥٥) و(١٥٧٦/أ)

هَمَّام[١]، عن قَتَادة، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا وَلا عَلَى عَمَّتِهَا** »؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ[٢]؛ إنما هو[٣]: همَّام[٤]، عن يحيى نَفْسِه[٥].

١٢١٥ - وسألتُ[٦] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان[٧]، وإسرائيل[٨]، عن أبي إسحاق[٩]، عن أبي ليلى الكِنْدي[١٠]؛ قال: قال سَلْمان: لا نَؤُمُّكُمْ، ولا نَنكِحُ نساءَكُمْ[١١] ؟

---

(١) في (ف): « أبي زرعة ». (٢) قوله: «حديث روي عن» سقط من (ف).
(٣) في (أ) و(ش): « عن حديث رواه همام ». وهمام هذا: هو ابن يحيى .
(٤) قوله: « هذا خطأ » ليس في (أ) و(ش)، وكأنه ضرب عليه في (ف).
(٥) قوله: « هو » ليس في (ف).
(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٣/١) تعليقًا ، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٧٦/١٨).
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٥ رقم ٧٤٦٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٨) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به .
(٧) أي: همام، عن يحيى - بلا واسطة بينهما - عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ به .
(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩٩). (٩) هو : الثوري .
(١٠) هو: ابن يونس . (١١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .
(١٢) مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه؛ فقيل: سلمة بن معاوية، وقيل بالعكس، وقيل: سعيد بن بشر، وقيل غير ذلك .
(١٣) في (ك): « ولا تنكح نساؤكم »، وفي بقية النسخ : « ولا ننكح نساؤكم »،

قلتُ[١]: ورواه[٢] شُعْبة، عن أبي إسحاق، عن أَوْس[٣] بن ضَمْعَج[٤]، عن سَلْمان .

قلتُ: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قالا: سُفْيانُ أحفَظُ مِن شُعْبة، وحديثُ الثَّوْري أصحُّ .

١٢١٦- وسألتُ[٥] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو عَوَانة[٦]، عن أبي إسحاق[٧]، عن أبي بُرْدَة[٨]، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ** » ؟

قال أحمدُ[٩]: ثم إنَّ أبا عَوَانة قال يومًا: لم أَسْمَعْ مِنْ إسرائيل[١٠]، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

وتقدمت العبارة على الصَّواب في المسألة رقم (٢٩٩).

(١) المثبت من (ف) - ومثله في المسألة رقم (٢٩٩)- وفي بقية النسخ :« قال أبو محمد » بدل:« قلت ».

(٢) في (ش) و(ف):« رواه » بلا واو . (٣) في (ك):« أويس ».

(٤) في (ك) يشبه أن تكون:« ضميح ». (٥) انظر المسألة رقم (١٢٢٤).

(٦) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٥٢٥)، والترمذي في "جامعه" (١١٠١)، وابن ماجه في "سننه" (١٨٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٠٧).

(٧) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٨) هو: ابن أبي موسى الأشعري. (٩) هو: ابن عبدة الضَّبِّي كما سيأتي .

(١٠) كذا في جميع النسخ ! ويبدو أن في العبارة سقطًا، فقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٠٩) هذا الحديث من طريق أبي عوانة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، ثم قال:« وقال مُعَلَّى بن منصور، عن أبي عوانة: لم أسمعه من أبي

قُلنا[١] لأحمد بن عَبْدَة: سمعتَ أبا عَوَانة يَذْكُرُ هذا ؟

قال: سمعتُ يحيى بن حمَّاد يذكُرُ عن أبي عَوَانة[٢].

١٢١٧ - وسمعتُ[٣] أبي ذكَرَ حديث حمَّاد[٤]، عن

إسحاق ، حدث به إسرائيل عنه ». =

= ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٠٧) من طريق معلى بن منصور، عن أبي عوانة، عن أبي إسحاق، به، ثم قال مُعلَّى بن منصور: « ثم قال أبو عوانة بعد ذلك: لم أسمعه من أبي إسحاق ، بيني وبينه إسرائيل ».

(١) المراد: أبو حاتم وأبو زرعة .

(٢) الكلام على طرق هذا الحديث والاختلاف فيه يطول، انظر لذلك : "العلل" للدارقطني (١٢٩٥)، والتعليق على "المسند" للإمام أحمد طبعة مؤسسة الرسالة (٣٢/ ٢٨٠ رقم١٩٥١٨).

(٣) نقل هذا النصَّ بتمامه ابنُ الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٧/ أ)، وذكر بعضَه ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٢٤٣)، وعدَّ أخذَ أبي حاتم بهذا الأثر تصحيحًا منه له، وذكر بعضَهُ ابنُ حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٩ رقم١٨٥٥).

(٤) ذكر ابن حجر في الموضع السابق من "التلخيص" أنه: حماد بن سلمة، وقد روى عن عبيدالله بن عمر ممن اسمه « حماد » أربعة؛ وهم: أبو أسامة حماد بن أسامة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وحماد بن مسعدة؛ كما في "تهذيب الكمال" (١٩/ ١٢٦).

والحديث رواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٢٣٤٦) عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد . . . فذكره. ومن طريق عبدالرزاق رواه ابن المنذر - كما في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٩)، وابن حزم في "المحلى" (١٠/ ٩٤).

ورواه الشافعي في "المسند" (ص ٢٦٧)، وفي "الأم" (٥/ ٩١ و١٠٧) و(٧/ ١٢١) من طريق مسلم بن خالد، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٠١٣) عن ابن نمير، وابن حزم في "المحلى" (٩/ ٥١٠) و(١٠/ ٨٩) من طريق يحيى القطان، ثلاثتهم

عُبَيداللهِ[1] بن عمر، عن نافع: أنَّ عمر كتب إلى أُمَرَاء الأَجناد: أنْ مُرُوا أهلَ المدينة أن يَقْدَمُوا على نسائهم، أو يُطَلِّقوهُنَّ، فإن طَلَّقوهُنَّ فليبعَثوا[2] إليهِنَّ بنفقةٍ لِمَا مَضَى .

قال أبي: نحن نأخذُ بهذا في نفقَةِ ما مضى[3].

١٢١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به، عن هُدْبة[4]؛ قال: حدَّثنا أبو هلال الراسِبي[5]؛ قال: حدَّثنا قَتَادة، عن مَعْقِل بن يسار؛ قال: ما كان شيءٌ أعجبَ إلى رسول الله ﷺ مِنَ الخَيْل. ثم قال[6]: اللَّهُمَّ غَفْرًا؛ إلا النِّسَاءَ ؟

عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر . . . فذكره. =

= ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٢٣٤٧) عن معمر، عن أيوب، عن نافع قال: كتب عمر . . . فذكره .

(١) في (ش): « عبدالله ».

(٢) في (ك): « فيبعثوا »، وكذا في "البدر المنير" .

(٣) قال ابن المنذر - كما في "المغني" لابن قدامة (١١/ ٣٦١)-: « ثبت أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد . . . ». وقال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ٤٣٨) بعد أن ذكره من طريق الشافعي: « إسنادٌ جيِّد ».

(٤) هو: ابن خالد .

(٥) قوله: « الراسبي » ليس في (ك).
وأبو هلال هذا هو: محمد بن سليم . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٩٨) من طريق عفان بن مسلم، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/ ١٠٣) من طريق إسماعيل بن مَسْلَمة بن قَعْنَب، كلاهما عن أبي هلال الراسبي، عن قتادة، عن معقل به.
قال ابن عبدالبر عن هذا الطريق :« ليس بشيء ».

فسمعتُ[١] أبي يقول: قال هُدْبة مَرَّةً: عن الحسن[٢]، ولم يَذْكُرْ مَرَّةً الحسن[٣].

١٢١٩ - وسمعتُ[٤] أبي وأبا زرعة وذكَرَا حديثَ هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَنْكِحُوا الأَكْفَاءَ، وَانْكِحُوا إِلَيْهِمْ** ».

فقالا جميعًا: لا يصِحُّ هذا الحديث.

وقالا: رواه جعفر بن خالد الزُّبَيري، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه.

ورواه هشام بن عمَّار، [عن الحَكَم][٥] بن هشام،

(١) قوله: « ثم قال » ليس في (ف).
(٢) في (ف): « وسمعت » بالواو.
(٣) أي: عن الحسن، عن معقل، والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٧ رقم٢٠٣١٢) عن عبدالصمد وحسن قالا: حدثنا أبو هلال، حدثنا قتادة، عن رجل - هو الحسن إن شاء الله - عن معقل بن يسار، به.
(٤) الحديث أخرجه النسائي (٣٥٦٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أنس، ولم يذكر: « اللَّهم غفرًا ... » إلخ. ومن طريق النسائي أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ١٠٢).
وسُئِلَ الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢/ أ) عن هذا الحديث فقال: « يرويه أبو هلال الراسبي، عن قتادة، عن معقل. ومن قال فيه: عن الحسن، عن معقل، فقد وهم. وخالفه إبراهيم بن طهمان فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، وكلاهما غير محفوظ ».
(٥) في (ش): « وسألت ». وتقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٨) مطولةً.
(٦) في جميع النسخ: «والحكم» بواو العطف، ولم نقف عليه من هذا الوجه، وقد ذكر الخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٦٤) أن هشام بن عمار يرويه عن الحكم بن هشام به.

عن مِنْدَل[(١)]، عن هشام بن عُرْوَة .

وقال أبي بحضرة أبي زرعة: ولا أراه إلا ومِنْدَل قد دَلَّسَهُ عن هشام[(٢)].

فقال أبو زرعة: الحديثُ ليس بصَحيح[(٣)].

قال الخطيب :« واختُلِف على الحكم بن هشام العقيلي فيه، فرواه أبو النضر = = إسحاق بن إبراهيم الدمشقي عنه، عن هشام، ورواه هشام بن عمار، عن الحكم ابن هشام، عن مندل بن علي، عن هشام، وكلٌّ طرقه واهية . . . ».اهـ. ويؤيد هذا أن هشام بن عمار يروي عن الحكم ولم يذكر أنه يروي عن مندل كما في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٢٤٢).

وطريق أبي النضر التي ذكرها الخطيب رواها ابن أبي الدنيا في "العيال" (١٣٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٨٤).

والحديث رواه ابن ماجه في "سننه" (١٩٦٨)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٢٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦١٣) من طريق الحارث بن عمران، وابن أبي الدنيا في "العيال" (١٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٣) من طريق عكرمة بن إبراهيم، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٩٨-٢٩٩) من طريق صالح بن موسى، ثلاثتهم (الحارث وعكرمة وصالح) عن هشام، عن عروة، عن عائشة به .

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٨٤):« سألت أبي عن الحارث بن عمران الجعفري ؟ فقال: ليس بقوي ، والحديث الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال:« تخيَّروا لنُطَفِكُم » ليس له أصل. وقد رواه مندل أيضًا ».

(١) مثلث الميم، ساكن الثاني، وهو: ابن علي العَنَزي، يقال: مندل لقبه، واسمه: عمرو.

(٢) من قوله:« بن عروة، وقال أبي . . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١/ ٢٦٤):« هذا حديث غريب من حديث هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، اشتهر برواية الحارث بن عمران الجعفري عنه ،

١٢٢٠-وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن أبي ذِئْب[٢]، عن عَطَاء[٣]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « لا طَلاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ » ؟

فقالا: لم يَسْمَع ابنُ أبي ذئب مِنْ عَطَاءٍ ومحمدِ بن المُنْكَدِرِ؛

وقد روى أيضًا عن أبي أمية بن يعلى، وعكرمة بن إبراهيم، وأيوب بن واقد، = = ويحيى بن هاشم السِّمسار، عن هشام . واختُلِف على الحكم بن هشام العقيلي فيه، فرواه أبو النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي عنه، عن هشام . ورواه هشام بن عمار، عن الحكم بن هشام، عن مندل بن علي، عن هشام، وكل طرقه واهية. ورُوي عن قتادة، عن عروة، عن عائشة كذلك. حدَّث به أبو معاوية الضَّرير، عن المختار بن منيح، عن قتادة. ويقال: لم يروه عن المختار غيرُ أبي معاوية . ورواه أبو المقدام هشام بن زياد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وهو أشبه بالصَّواب ».اهـ.

وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٢٥/أ) الاختلاف في هذا الحديث وقال عن طريق أبي المقدام المرسل: « وهو أشبه بالصَّواب ».

وقال ابن حبان في "المجروحين"(١/ ٢٢٥): « أصل الحديث مرسلٌ، ورفعه باطل».

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٢): « وفي اعتبار الكفاءة أحاديثُ أُخَر لا تقوم بأكثرها الحجَّة » ثم ذكر هذا الحديث وغيره .

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٢٢) و (١٣١٢).

(٢) هو: محمد بن عبدالرحمن. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٣٣٠٦)-، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٨) من طريق محمد بن المنهال، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٤)- وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٩)- من طريق محمد بن سنان القزَّاز، كلاهما عن أبي بكر الحنفي، عن ابن أبي ذئب، عن عطاء، عن جابر به .

ووقع في رواية الحاكم تصريح ابن أبي ذئب بالسَّماع من عطاء؛ لكن محمد بن سنان ضعيف. ورواه أيوب بن سويد - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٣٨٥)- عن ابن أبي ذئب فقال: « حدثنا عطاء ». قال ابن حجر : « لكن أيوب بن سويد ضعيف ». وقال : « والمحفوظ فيه العنعنة ».

يقول[١] في هذا الحديث: بلغني عن عَطَاء[٢].

فقلتُ لهما: رواه صَدَقة بن عبدالله[٣]، [عن محمد][٤] بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

فقالا: كذا روى[٥] صَدَقَةُ! وروى ابنُ أبي ذئب[٦]، عن ابن المُنْكَدِر وعَطَاءٍ، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو: ابن رباح.

(٢) أي: ابن أبي ذئب.

(٣) الحديث على هذا الوجه رواه الطيالسي في "مسنده" (١٧٨٧) قال: حدثنا ابن أبي ذئب، حدثني من سمع عطاء، عن جابر، به. ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٩).
ورواه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٥٩٧) من طريق حسين بن محمد المرُّوذي، ثنا ابن أبي ذئب، عن رجل، عن عطاء، عن جابر، به.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٥٩)، وابن مردويه في "تفسيره" - كما في "نصب الراية" (٣/ ٢٧٨) -، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٢٠)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٩).

(٥) في جميع النسخ: «ومحمد»، وهو تصحيف، والتصويب من المسألة (١٢٢٢) ومصادر التخريج السابقة.

(٦) في (أ) و(ش): «رواه».

(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٧١٤) -، والبزار في "مسنده" (١٤٩٩/ كشف الأستار)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٢٠) من طريق وكيع، عنه به.
ووقع في رواية البزار: «رفعه محمد وأوقفه عطاء»، كذا في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٤/ ١٤٤ رقم ٣٣٠٦) نقلاً عن البزار.

وروى ابنُ لَهِيعَةَ[١]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وروى[٢] ابن سَمْعان[٣] - مع لِينِهِ[٤] - عن ابن المُنْكَدِر، عن طاوس، عن ابن عباس، عن عليٍّ[٥]، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي وأبو زرعة جميعًا: هذه الأسانيدُ كُلُّهَا[٦] وَهَمٌ عندنا، والصَّحيحُ: ما رواه[٧] الثَّوْري[٨]، عن ابن المُنْكَدِر، عمَّن سمع

ووقع في "كشف الأستار": « ووافقه عطاء ».

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٤١ رقم١١٠٠٤).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٦٠)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٦ و١٥٩) من طريق يحيى بن أبي كثير، وابن عدي (٢/ ٢٩٠) من طريق حميد الأعرج، كلاهما عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٣٨٤): « أخرجه الدارقطني وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس».

(٢) في (ك): « ورواه ».

(٣) هو: عبدالله بن زياد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٢٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٤٥٥). ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٤٠) وقال: « هذا حديث لا يصح ».

(٤) في (ش) و(ك): « مع ابنه ».

(٥) قوله: «عن علي» سقط من (ش).

(٦) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « كلهم ».

(٧) المثبت من (ف) - ومثله في المسألة رقم (١٢٢٢) - وفي بقية النسخ: « روى ».

(٨) قال ابن معين - كما يأتي في المسألة رقم (١٣١٢) -: « وأصح شيء فيه حديثُ الثوري . . . » ثم ساقه. ورواية الثوري هذه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١١٤٥٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٨٠٩ و٣٦٣٠٣)، وابن راهويه في "مسنده" كما في المطالب العالية" (١٧١٣).
ورواه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٥٩٨) من طريق حسين بن محمد، عن

طاوسًا[١]، عن النبيِّ ﷺ[٢].

١٢٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة[٣]، عن محمد بن إسحاق، عن أيُّوب، عن أبي قِلابة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ

ابن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، عن طاوس، عن النبيِّ ﷺ، به .

(١) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: « طاوس » وهو مفتوحُ السين على أنه ممنوع من الصَّرْف، و « طاوس » عَلَمًا يجوز فيه الصَّرف - وهو الأكثر - وعدمُه، فمن صرفَهُ ذهب إلى أنه عربيٌّ أصيل، وأنه اشتُقَّ من قول العرب: تطَوَّسَتِ المرأةُ: إذا تزيَّنت . ومن منع صرفَه ذهب إلى أنه أعجمي .
قال: د. ف عبدالرحيم: هو يوناني معرَّب، وأصله « تاؤُس » بالهمزة، ألحقوه بفاعول؛ لفقد فاعُل في الأبنية العربية. انظر "المعرَّب" للجواليقي (ص ٤٤٣)، وانظر "اللسان" و"التاج" (ط و س)، وبحث: « فاعول » بين العربية والسريانية ضمن كتاب "دراسات في اللغتين السريانية والعربية" لإبراهيم السامرائي (ص ١٤٧).

(٢) سيأتي مثله أيضًا في المسألة رقم (١٣١٢)، ومراده: عمَّن سمع طاوسًا، عن طاوس، عن النبي ﷺ مرسلاً، كما سيأتي في المسألة رقم (١٢٢٢).
وقد قال الدارقطني في "العلل" (٢٩٢): « هو حديث يرويه عبد الله بن زياد بن سمعان، عن محمد بن المنكدر، عن طاوس، عن ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ . وغيره يرويه عن ابن المنكدر، عن طاوس مرسلاً عن النبي ﷺ . قاله حسين المرُّوذي، عن ابن أبي ذئب . وقيل: عن ابن أبي ذئب، عن ابن المنكدر، عن جابر، ولا يصحُّ عن جابر؛ وإنما رواه ابن المنكدر مرسلاً عن النبي ﷺ ، وهو الصَّواب، وعبد الله بن زياد بن سمعان متروك الحديث ».

(٣) هو: الحرَّاني . وروايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٨٣).
والحديث رواه الدارمي في "مسنده" (٢٢٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٨٨) و(٣/ ١٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٢٤٨) من طريق يعلى بن عبيد، وابن ماجه في "سننه" (١٩١٦) من طريق عَبْدة بن سليمان، كلاهما (يعلى وعبدة) عن محمد بن إسحاق به . ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٠٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٢٤٨) من طريق عبدالملك الرقاشي، عن أبي عاصم النبيل،

أنه قال: « لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيِّبِ[1] ثَلاثٌ، ثُمَّ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ »؟

قال أبي: روى محمدُ بن إسحاق هذا الحديثَ، عن الحسن بن دينار، عن أيُّوب، وكنت مُعْجَبًا بهذا الحديثِ، حتى رأيتُ عِلَّتَهُ .

١٢٢٢ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه صَدَقَةُ بنُ عبدالله

عن سفيان، عن أيوب وخالد، عن أبي قلابة، عن أنس به مرفوعًا . =

= قال ابن عبدالبر: « هذا الحديث - فيما يقولون - خطأٌ من أبي عاصم النبيل، وله خطأ كثير عن مالك والثوري، وإنما المحفوظ في حديث خالد الحذاء: عن أبي قلابة، عن أنس أنه قال: السنةُ للبِكْر سبعٌ وللثَّيِّب ثلاثٌ. وأما رواية أيوب فالمحفوظ فيها: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ ... ».

ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٢١٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٦١) من طريق سفيان الثوري، عن أيوب وخالد، عن أبي قلابة، عن أنس قال: من السنة إذا تزوَّج الرجلُ البِكْرَ على الثَّيِّب أقام عندها سبعًا وقسم، وإذا تزوَّج الثَّيِّبَ على البِكْر أقام عندها ثلاثًا ثم قسم. قال أبو قلابة: ولو شئت لقلت: إن أنسًا رفعه إلى النبي ﷺ . وقال عبدالرزاق: أخبرنا سفيان، عن أيوب وخالد . قال خالد: ولو شئت قلت: رفعه إلى النبي ﷺ . والسِّياقُ للبخاري .

ورواه البخاري (٥٢١٣) من طريق بشر، ومسلم (١٤٦١) من طريق هشيم، كلاهما عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس - ولو شئت أن أقول قال النبي ﷺ -، ولكن قال: السنةُ إذا تزوَّج البِكْرَ ... فذكره والسياق للبخاري . ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٦٤٢) عن معمر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٧) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس قوله.

ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٠٢) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة وحميد، عن أنس من قوله .

قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٤١٠)- متعقبًا قول الرافعي: « إنه موقوف »- قال: « قوله: إن هذا موقوف خلافُ ما عليه الأكثر من أهل العلم بالحديث حيث قالوا: إن قول الراوي من السنة كذا، كان مرفوعًا ... ».

(١) في (ك): « والثيب ».

السَّمِينُ أبو معاوية[١]، عن محمد بن المُنْكَدِرِ؛ قال[٢]: قلتُ: أنتَ أحلَلْتَ للوليد بن يزيد امرأتَهُ أُمَّ سَلَمة[٣]؟ [قال][٤]: أنا! لكنْ حدَّثني جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لا طَلاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ ما رواه الثَّوْري، عن محمد بن المُنْكَدِرِ؛ قال: حدَّثني مَنْ سَمِعَ طاوسًا[٥].

قال أبي: فلو كان سَمِعَ مِنْ جابر؛ لم يُحَدِّثْ عن رجُلٍ، عن طاوس، مُرسَلٌ[٦].

١٢٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي عمر العَدَنِي[٧]، عن ابن عُيَينة، عن ابن عَجْلان؛ قال: قال عمر: ما رأيتُ رجلاً بعد هذه الآية: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٨].

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٢٠)، و(١٣١٢).

(٢) في (ك): «أو معاوية».

(٣) أي: قال صدقة بن عبدالله لمحمد بن المنكدر .

(٤) هي: سلمىٰ بنت سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان، وانظر قصتها في "تاريخ دمشق" (٦٩/ ٢١٩).

(٥) في جميع النسخ: « قلت »، والتصويب من "مستدرك الحاكم" (٢/ ٤٢٠)، و"سنن البيهقي" (٧/ ٣١٩).

(٦) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: « طاوس »؛ على أنه ممنوع من الصرف، وكلاهما صوابٌ؛ على ما بيَّناه في تعليقنا على المسألة رقم (١٢٢٠).

(٧) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) هو: محمد بن يحيى .

قال عمر: ابتَغُوا الغِنَى في النِّكَاح [(١)] ؟

وقال[(٢)] أبي: أخشى أن يكون وَهِمَ ابنُ أبي عمر في الكلام الأخير؛ لأنَّ ابن عُيَينة يرويه عن هشام بن عُرْوَة؛ قال: قال عمر: ابتَغُوا الغِنَى في[(٣)] النِّكَاح .

١٢٢٤- وسمعتُ[(٤)] أبي يقول: سألتُ أحمدَ بنَ حنبل عن حديث سُلَيمان بن موسى[(٥)]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ »، وذكَرْتُ له حكايةَ ابن عُلَيَّة[(٦)] ؟

---

(١) الآية (٣٢) من سورة النور .

(٢) كذا النصُّ في جميع النسخ ! وكأن في الكلام سقطًا، وقد أخرج عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٣٩٣) عن معمر، عن قتادة؛ أن عمر بن الخطاب قال: ما رأيتُ مثل رجُل لم يلتمس الفضلَ في البَاهِ، والله يقول: ﴿ ... إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [النُّور: ٣٢].

(٣) في (ش): « قال » بلا واو . (٤) في (أ) و(ت) و(ش): « عن ».

(٥) نقل البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٠٥-١٠٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٨٣/ أ) هذا النص بتصرف. وانظر المسألة رقم (١٢١٦).

(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٥٦٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٧ رقم ٢٤٢٠٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٨٣)، والترمذي في "جامعه" (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩).

(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم، وحكايته هذه أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٤٧ رقم٢٤٢٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٨) من طريق يحيى بن معين، كلاهما (أحمد ويحيى) عنه، عن عن ابن جريج، به.
وذكر هذه الحكاية الترمذي عقب الحديث رقم (١١٠٢) وقال: « وقد تكلَّم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ . قال ابن جريج: ثم لقيتُ الزهريَّ؛ فسألته، فأنكره، فضعَّفوا هذا الحديث من أجل

فقال[1]: كُتُبُ ابن جُرَيج مُدَوَّنَةٌ فيها أحاديثُهُ، مَنْ حدَّثَ عنهم: « ثم لَقِيتُ عَطاءً[2] »، « ثمَّ لَقِيتُ فلانً[3] »، فلو كان محفوظًا عنه[4]، لكان هذا في كُتُبِهِ ومراجَعاتِهِ[5].

١٢٢٥ - وسألتُ[6] أبي عن حديثٍ رواه لنا محمد بن عبدالله بن عبدالحَكَم[7]، عن أبي بكر بن أبي أُوَيْس[8]، عن سُلَيمان بن بلال،

هذا، وذُكِر عن يحيى بن معين أنه قال: لم يذكر هذا الحرفَ عن ابن جريج = = إلا إسماعيلُ بن إبراهيم . قال يحيى بن معين: وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذاك، إنما صحَّح كتبه على كتب عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد ما سمع من ابن جريج، وضعَّف يحيى روايةَ إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ». وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١١١/ب): « ولم يتابَع ابن علية على هذا، وقد تكلم يحيى بن معين في سماع ابن علية من ابن جريج، وذكر أنه عرض سماعه منه على عبدالمجيد . . . ».

(١) في (ك): « قال ».

(٢) أي: يقول ابن جريج في هذه الكتب: « ثم لقيت عطاء ».

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) يعني: ما ذَكَره ابن عليَّة من إنكار الزهري لهذا الحديث .

(٥) الكلام على هذا الحديث يطول، وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ١١١/ أ-١١٦/ ب)، و"سنن البيهقي" (٧/ ١٠٥)، و"نصب الراية" (٣/ ١٨٤-١٨٧)، والتعليق على "المسند" للإمام أحمد (٢٤٢٠٥/ الرسالة).

(٦) ذكر ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٣٨٣) هذا الحديث، ثم قال: « قال أبو حاتم الرازي: لو كان عند زيد بن أسلم، عن ابن عمر؛ لما أُولع الناس بنافع؛ وهذا تعليل منه لهذا الحديث ».

(٧) في (أ) و(ش): « بن الحكم » بإسقاط «عبد». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٩٨١)، والطبري في "التفسير" (٤٣٣٣)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٦١١٧).

عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في قوله عز وجل: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾[1] ؟

قال أبي: رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ[2]، عن داود بن قيس، عن زيد بن أسلم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ في ذلك .

قال أبي: هذا أشبهُ، وهذا أيضًا مُنكَرٌ، وهو أشبهُ من حديث ابن عمر؛ لأنَّ الناسَ أقبلوا قِبَلَ نافعٍ فيما حكى عن ابن عمر في قوله: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ في الرُّخْصَة[3]، فلو[4] كان عندَ زيد بن أسلم عن ابن عمر، لكانوا لا يُولَعُونَ بنافع، وأَوَّلَ ما رأيتُ حديثَ ابنِ

---

(١) هو: عبدالحميد بن عبدالله ، مشهور بكنيته.

(٢) الآية (٢٢٣) من سورة البقرة . ولفظ الحديث: أن رجلاً أتى امرأته في دُبُرها، في عهد رسول الله ﷺ فوجَدَ من ذلك وَجْدًا شديدًا، فأنزل الله تعالى :﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه. والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (١١٠٣) من طريق الحارث بن سرَيج، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٤٠)، و"مشكل الآثار" (٦١١٨) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، كلاهما (الحارث ويعقوب) عن عبد الله بن نافع، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، به.
ورواه الطبري في "تفسيره" (٤٣٣٤) حدثني يونس قال: أخبرني ابن نافع، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رجلاً أصاب امرأته في دُبُرها على عهد النبيِّ ﷺ . . . فذكره.

(٤) رواه البخاري (٤٥٢٦ و٤٥٢٧) من طريق نافع، عن ابن عمر به. إلا أنه أبهم موضع الإتيان . وانظر كلام الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ١٨٩-

عبدالحكم استغربْناه، ثم تبيَّنَ[١] لي[٢] عِلَّتُهُ.

١٢٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن ثابت الجزري[٣]، عن جعفر بن مَيْسَرَة أبي الوفاء، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَعَنَ اللهُ المُسَوِّفَاتِ** »، قيل: وما المُسَوِّفاتُ ؟ قال: « **الرَّجُلُ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إلى فِرَاشِهِ، فَتَقُولُ: سَوْفَ ، سَوْفَ، حَتَّى تَغْلِبَهُ عَيْنَاهُ** » ؟

وبهذا الإسناد قال[٤]: « **لا يَحِلُّ[٥] لامْرَأَةٍ تُؤمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تَبِيتَ لَيْلَةً حَتَّى تَعْرِضَ نَفْسَهَا عَلَى زَوْجِهَا** »، قيل: وما عَرْضُها نَفْسَها ؟ قال: « **إِذَا نَزَعَتْ ثِيَابَهَا، وَدَخَلَتْ في فِرَاشِهِ، فَأَلْزَقَتْ جِلْدَهَا بِجِلْدِهِ، فَقَدْ عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ** » ؟

قال أبي: هذانِ الحديثانِ باطلانِ[٦].

١٢٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس الرَّمْلي[٧]؛

---

١٩٢).

(١) في (ف): « ولو » بالواو.

(٢) في (ش): « بين ».

(٣) في (ك): « في » بدل: « لي ».

(٤) في (ت): « الجذري »، وفي (ك): « الخدري ».
وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٥٣)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٦٠٥ و١٦٠٦)-، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢١٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٣٧).
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٣٩٣) من طريق غسان بن الربيع، عن جعفر بن ميسرة به . قال الطبراني :« لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ».

(٥) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٦) في (ت) و(ك): « لا تحل ».

(٧) انظر "السلسلة الضعيفة" للألباني رحمه الله (٤٣١٢).

(٨) روايته أخرجها الدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٦٠). وأخرجه "الطبراني في

قال: حدَّثنا ضَمْرَة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عَيَّاش؛ قال: حدَّثنا محمد بن الوليد الزُّبَيدي[1]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنَّ أبا هند مولى بني بَيَاضَة وكان حَجَّامًا يَحْجُمُ النبيَّ ﷺ، فقال[2]: « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَنْ نَوَّرَ اللهُ الإِيمَانَ في قَلْبِهِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى أَبِي هِنْدٍ ».

وقال النبيُّ ﷺ: « أَنْكِحُوهُ وانْكِحُوا إِلَيْهِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ.

فذكرتُ هذا الحديثَ لابن جُنَيدٍ حافظِ حديثِ الزُّهْري، فقال: أفسَدَ هذا الحديثَ حديثٌ[3] رواه إبراهيمُ بنُ حمزة الرَّمْلي[4]، عن

= "الأوسط" (٦٥٤٤) من طريق عبدالواحد بن إسحاق، عن ضمرة، به. =

= قال الطبراني: « لم يَرْوِ هذا الحديث عن الزهري إلا الزبيدي ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣١٩) من طريق عبد الرحمن بن واقد، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠١) من طريق أحمد بن أبي الطيب، كلاهما عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.
قال ابن عدي: « وهذا الحديث برواية عبد الرحمن بن واقد هذا الحديث عن إسماعيل بن عياش تبين ضعفه وسرقته هذا الحديث، وهذا يعرف بضمرة عن إسماعيل بن عياش، وهذا منكر من حديث الزبيدي، عن الزهري، لا يرويه إلا ضمرة عن إسماعيل عنه ... ».

(١) في (ش): « الرنيدي ».

(٢) في (أ) و(ش): «قال»، والمراد: قال النبي ﷺ.

(٣) في (ت) و(ف): «حديثه».

(٤) أي: أن رواية إبراهيم بن حمزة بيَّنت علَّة ما رواه عيسى بن يونس الرَّمليُّ، وقد أوضح ذلك ابنُ عدي في "الكامل" (١/ ٢٩٥)؛ فقال: « وهذا الحديث ينفرد به ابن عياش، عن الزبيدي، وهو منكر من حديث الزبيدي؛ إلا أن خالد بن يزيد ذكر الزبيديَّ وابنَ سمعان في الإسناد؛ فكأن ابن عياش حمل حديث الزبيدي على حديث ابن سمعان، فأخطأ، والزبيدي ثقة، وابن سمعان ضعيف ». وروايةُ إبراهيم بن حمزة هذه لم نقف عليها، لكن الحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل"

ضَمْرَة، عن إسماعيل، عن الزُّبَيديِّ وابن سَمْعان[١]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة .

وروى هذا الحديثَ بَقِيَّةُ[٢]، عن الزُّبَيدي، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة[٣]، عن النبيِّ ﷺ [٤] مُرسَلاً[٥].

١٢٢٨ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن أبي القاسم عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عبد الحَكَم، عن أبي صالح[٦] كاتب اللَّيْث، عن عمرو بن هاشم[٧]، عن محمد بن سُلَيمان بن أبي كَريمة، عن هشام بن عُرْوَة،

(١/ ٢٩٥) من طريق خالد بن يزيد الرملي، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣٠٠) = = من طريق عيسى بن محمد النحاس، كلاهما عن ضمرة، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي وابن سمعان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به .

(١) هو: عبدالله بن زياد .　(٢) هو: ابن الوليد .

(٣) من قوله: « وروى هذا الحديث . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك) لانتقال البصر.

(٤) قوله: « عن النبي ﷺ » مكرر في (ف).

(٥) كذا السِّياق في (أ) و(ش) و(ف): « الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ مرسلاً »، وهذا لا يجيء إلا بتأويل مُتكَلَّف؛ وذلك بحمله على ما جاء في المسألة رقم (٨٩٨)، وعلى ما حرَّره الحافظ ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٥٨٦-٥٨٧)؛ فيكون المراد هنا: « عن الزهري، عن عروة، عن قصة عائشة مع النبي ﷺ، في أخذها هذا الحديث»؛ فتكونُ الروايةُ مرسلةً؛ لأنَّ عُروة لم يُدرك زمَنَ النبي ﷺ. والذي يغلب على الظَّن أن قوله: « عن عروة، عن عائشة » مُقحَمٌ في النص، والصَّواب حذفُه؛ لأن الحديث رواه أبو داود في "المراسيل" (٢٣٠) من طريق عمرو بن عثمان وكثير بن عبيد؛ قالا: حدثنا بقية؛ حدثني الزُّبَيدي؛ حدثني الزهري؛ قال: أمر رسولُ الله ﷺ بني بَياضَة أن يزوِّجوا أبا هند امرأةً منهم . . .، الحديث . ثم قال أبو داود: « ورُوِيَ بعضه مسندًا، وهو ضعيف »، يعني: حديث إسماعيل بن عياش هذا .　(٦) هو: عبدالله بن صالح .

(٧) روايته أخرجها القضاعي في "مسند الشهاب" (١١٤٦) من طريق أحمد بن أبي

عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **أَعْظَمُ نِسَاءِ أُمَّتِي بَرَكَةً: أَصْبَحُهُنَّ وَجْهًا، وَأَقَلُّهُنَّ مَهْرًا** » .

قال أبي : هذا حديثٌ باطِلٌ، وابنُ أبي كَرِيمة: ضعيفُ الحديث، وعمرُو بنُ هاشم[1] البَيْروتي قَدِمَ عليهم مِصْرَ، وكتب[2] عن هِقْل [3].

١٢٢٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن عبدالصَّمد بن الفَضْل بن هلال الرَّبَعي[4]، عن ابن وَهْب[5]، عن ابن لَهيعة، عن مِشْرَح بن هاعان، عن عُقْبَة بن عامر الجُهَني؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ : « **لَعَنَ اللهُ الَّذِينَ يَأْتُونَ النِّسَاءَ في مَحَاشِّهِنَّ**[6] » .

حازم، عن عمرو بن هاشم به. ورواه الواحدي في "الوسيط" - كما في = = "السلسلة الضعيفة" (١١١٨)- من طريق محمد بن سليمان بن أبي كريمة به .

ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٦٤) من طريق الحسين بن المبارك الطبراني، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به . ومن طريق ابن عدي رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٤/ ٣٢٧). قال ابن عدي: « وهذا الحديث منكر المتن؛ وإن كان عن إسماعيل بن عياش؛ لأن إسماعيل يخلط في حديث الحجاز والعراق، وهو ثبت في حديث الشام، والبلاء في هذا الحديث من الحسين بن المبارك هذا لا من إسماعيل بن عياش ».

(١) في (ش): «هشام».

(٢) في (ف) يشبه أن تكون: « فكتب ».

(٣) هو: ابن زياد .

(٤) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء"(٣/ ٨٤)، والطبراني في "الأوسط" (١٩٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٨). قال العقيلي: « لا يُتابَع على حديثه ولا يُعرف إلا به». وقال أيضًا: «لم يأتي به عن ابن وَهْب غيرُه». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن لهيعة إلا ابن وَهْب، تفرد به عبدالصمد بن الفضل».

(٥) هو: عبدالله .

قال أبي : هذا حديثٌ مُنْكَرٌ بهذا الإسناد، ما أعلمُ رواه عن ابن وَهْب غَيْره[١].

١٢٣٠ - وسمعتُ[٢] أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلة[٣]، عن ابن وَهْب، عن الماضي بن محمد[٤]، عن هشام[٥]، عن ليث بن أبي سُلَيم[٦]، عن مُجاهِد، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « الزِّنَىٰ يُورِثُ الفَقْرَ ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، ومَاضِي[٧]: لا أعرفُهُ[٨].

---

(١) المَحاشُّ: جمع مَحَشَّة، وهي: الدُّبُر . انظر "النهاية" (١/ ٣٩٢).

(٢) قوله: « غيره » يجوز فيه الرفع والنصب، انظر التعليق على المسألة رقم (٦٨).

(٣) انظر المسألة رقم (٢٣٣٣).

(٤) هو: ابن يحيى التُّجِيبي. ولم نقف على روايته من هذا الوجه. والحديث أخرجه ابن حبان في "المجروحين (٢/ ٢٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٣٢) من طريق الحسن بن سفيان، عن حرملة، عن ابن وَهْب، عن الماضي بن محمد، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر به .
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "الشعب" (٥٠٣٥).
ورواه القضاعي في "مسند الشهاب" (٦٦) من طريق أحمد ابن عبدالرحمن ابن أخي ابن وَهْب، عن ابن وَهْب بالإسناد السابق.
قال الدارقطني في "الأفراد" (١٨٤/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرَّد به عبدالله بن وَهْب، عن الماضي بن محمد، عن ليث عنه » أي: عن مجاهد، عن ابن عمر .
وانظر "السلسلة الضعيفة" (١٤٠).

(٥) في (ش): «عن الماضي أبو محمد».

(٦) في (ف): « عن الماضي، عن محمد بن هشام ».

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): « أبي سليمان ».

(٨) كذا في جميع النسخ؛ بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، والأفصح حذفها: «ماض»، لكنَّ إثباتها لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).

(٩) قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٤٢٤) في ترجمة الماضي بن محمد: « له أحاديث

١٢٣١ - وسمعتُ[1] أبي وذكر حديثَ ابنِ وَهْب، عن ابن لَهِيعَة، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير[2]: أنه كان في مجْلسٍ فيه المُسْتَوْرِدُ وعمرو بن غَيْلان، فسمع المُسْتَوْرِدَ يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « مَنْ وَلِيَ لَنَا عَمَلاً فَلَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ، فَلْيَتَزَوَّجْ...»، وذكر الحديثَ[3].

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو: كما رواه اللَّيْث[4]، عن الحارث بن يزيد، عن رجُلٍ، عن المُسْتَوْرِد، عن النبيِّ ﷺ، وله صُحْبةٌ[5].

١٢٣٢- وسمعتُ[6] أبا زرعة وذكر حديثًا رواه أبو صالح[7] كاتبُ[8] اللَّيْث[9] وعثمانُ بنُ صالح[10]؛ قالا: حدَّثنا[11] اللَّيْث[12]،

منكرة، منها بإسناد فيه ضعف بمرَّة: « الزِّنى يورثُ الفقر ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٣٦).

(٢) هو: المصري. وفي (ف): « عبدالرحمن بن حنين ».

(٣) قوله: « وذكر الحديث » ليس في (ف).

(٤) هو: ابن سعد. (٥) أي: المستورد.

(٦) نقل هذا النص الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٢٣٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ل٩٤/ب) بتصرف، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٥١)، ووهم، فجعل أبا حاتم هو الذي ذكر الحديث ليحيى بن عبدالله بن بكير. وانظر المسألة رقم (١٢٣٧). (٧) في (أ) و(ش): « ابن صالح ».

(٨) في (ت): « الكاتب »، وكأنه ضُرِب على الألف واللام.

(٩) هو: ابن سعد.

(١٠) هو: عبدالله بن صالح. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٩٩ رقم ٨٢٥)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٥١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٩)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٨).

(١١) في (ف): « حديث »، وهو تصحيف شائع، ومثله في المسألة رقم (١٦٩٠).

عن مِشْرَح بن هاعان[١]، عن عُقْبَة بن عامر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ المُسْتَعَارِ[٢]؟ »، قالوا: بلى يا رسول الله[٣]، قال: « المُحِلُّ وَالمُحَلَّلُ[٤] لَهُ، فَلَعَنَ اللهُ الحَالَّ وَالمُحَلَّلَ لَهُ[٥] » .

---

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٩٣٦)، والروياني في "مسنده" (٢٢٦)، = = والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٨-١٩٩)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٨).

(٢) في (ك): « حدثنا الليث بن مشرح، عن هاعان ».

(٣) في (ت): « المستعان ».

(٤) قوله: « يا رسول الله » من (ف) فقط .

(٥) في (ك): « المحل المحلل » بلا واو العطف .

(٦) قول: «الحالّ» بمعنى المحلِّل أو المُحِلِّ - وجاء مثله في "سنن سعيد بن منصور" (١٩٩٧ و١٩٩٨)، و"إغاثة اللهفان" لابن القيم (١/ ٢٧٢ و٢٧٤)- ولم نقف عليه في غير هذه المواضع، وكذلك لم نقف عليه في كتب اللغة والغريب إلا عند أبي عبيد الهروي والزمخشري وابن الأثير؛ قال أبو عبيد: «وفي بعض حديث: "لا أُوتَى بحالٍّ ولا مُحَلٍّ إلا رجمتُهما"، فقال: "حالّ" إنْ كان محفوظًا، وهو من أَحلَلْتُ المرأة لزوجها، وإنما الكلامُ أن يقال: مُحِلٌّ ».اهـ. وقال الزمخشري: «"لا أُوتى بحالٍّ ولا محلَّلٍ له إلا رجمتُهما"، يقال: حَلَلْتُ لفلانٍ امرأته، فأنا حالٌّ وهو محلولٌ له: إذا نكحها لِتحلَّ للزوج الأوَّل، وهو من حلِّ العقدة، ويقال: أحللتُها له وحلَّلتُها، وعنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: أنَّه لعنَ المحلِّلَ والمحلَّلَ له، وروي: لعَنَ المُحِلَّ والمُحَلَّ له »، وقال ابن الأثير: « وفيه: "لعنَ اللهُ المحلِّلَ والمحلَّلَ له"، وفي رواية: "المُحِلَّ والمُحَلَّ له"، وفي حديث بعض الصحابة: "لا أوتَى بحالٍّ ولا محَلَّل إلا رجمتُهما"، جعل الزمخشري هذا الأخير حديثًا لا أثرًا. وفي هذه اللفظة ثلاثُ لغات: حَلَّلْتُ، وأَحْلَلْتُ، وحَلَلْتُ؛ فعلى الأولى جاء الحديثُ الأول؛ يقال: حلَّل فهو مُحلِّل ومُحلَّلٌ له، وعلى الثانية جاء الثاني؛ تقول: أحلَّ فهو مُحِلٌّ ومُحَلٌّ له، وعلى الثالثة جاء الثالث؛ تقول: حَلَلْتُ فأنا حالٌّ، وهو مَحْلُولٌ له. وقيل: أراد بقوله: "لا أوتَى بحالٍّ"، أي: بذي إحلال، مثل قولهم:

قال أبو زرعة: ذكرتُ[١] هذا الحديثَ ليحيى بن عبدالله بن بُكَير، وأخبرتُهُ بروايةِ عبدالله بنِ صالح، وعثمانَ بنِ صالح، فأنكرَ ذلك إنكارًا شديدًا، وقال: لم يَسْمَعِ اللَّيْثُ من مِشْرَحٍ شيئًا، ولا روى عنه شيئًا؛ وإنما حدَّثني اللَّيْثُ بن سعد بهذا الحديث، عن سُلَيمان بن عبدالرحمٰن[٢]: أنَّ رسولَ الله ﷺ.

قال أبو زرعة: والصَّوابُ عندي حديثُ يحيى؛ يعني[٣]: ابنَ عبدالله بن بُكَير[٤].

١٢٣٣ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن الطَّبَّاع[٦]،

= رِيحٌ لاقِح، أي: ذاتُ إلقاح.

= **والمعنى في الجميع**: أن يُطَلِّقَ الرجلُ امرأتَه ثلاثًا، فيتزوجَهَا رجلٌ آخَرُ على شريطة أن يطلِّقَها بعد وَطْئها لِتَحِلَّ لزوجها الأول. وقيل: سُمِّيَ مُحَلِّلاً بقصده إلى التحليل؛ كما يسمَّى مشتريًا: إذا قَصَدَ الشراء». اهـ. وعلى ذلك فالزوج الثاني: هو المُحَلِّلُ، والمُحِلُّ، والحالُّ، والزوج الأول: هو المُحَلَّلُ له، والمُحَلُّ له، والمَحْلُولُ له. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلَّام الهروي (٣/ ١٣١)، و"الفائق" للزمخشري (١/ ٣٠٨)، و"النهاية" (١/ ٤٣١)، و"لسان العرب" (١١/ ١٦٧).

(١) في (ت) و(ك): «وذكرت» بالواو.

(٢) هو: الدمشقي الكبير.

(٣) قوله: «يعني» ليس في (أ) و(ش).

(٤) ذكر الترمذي في "العلل الكبير" (٢٧٤) أنه سأل البخاريَّ عن هذا الحديث، فأجاب: «عبدالله بن صالح لم يكن أخرجه في أيامنا، ما أرى الليث سمعه من مِشْرَح بن هاعان؛ لأن حَيْوَة روى عن بكر بن عمرو، عن مِشْرَح»، أي: فكأنه يرى الليث أخذه عن حَيْوَة.

(٥) انظر المسألة التالية، والمسألة رقم (١٣١٤).

(٦) هو: إسحاق بن عيسى الطَّباع. ولم نقف على روايته للحديث على هذا الوجه،

عن ابن لَهِيعَة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال:« **لَا يُعْزَلُ**[(١)] **عَنِ الحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا** » ؟

قال أبي: هذا مِنْ تخاليطِ ابنِ لَهِيعَة، ومَنْ لا يَفْهَمُ يستغربُ هذا،

وسيأتي الحديث من طريقه في المسألة التالية موقوفًا على عمر. =

= والحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣١ رقم٢١٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٢٨)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٨٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٦٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٣١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٣/ ١٥٠) من طريق إسحاق بن عيسى، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن مُحَرَّر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، عن النبيِّ ﷺ به .

وقد تصحف إسحاق بن عيسى في "سنن البيهقي" إلى إسحاق بن حسن.

قال الطبراني:« لم يَرو هذا الحديث عن الزهري إلا جعفر بن ربيعة، ولا عن جعفر إلا ابن لهيعة، تفرَّد به إسحاق بن عيسى، ولا يُروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد ».

وقال الدارقطني في "العلل" (١٣٥):« تفرَّد به إسحاق الطباع، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن مُحَرَّر بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر، ووهم فيه . وخالفه ابن وَهْب، فرواه عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر. وهو وهمٌ أيضًا، والصَّواب مرسل عن عمر ». اهـ.

وقال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ٤٠٥) بعد أن ذكره من طريق الإمام أحمد: « وهذا إسنادٌ حسنٌ جيد ».

(١) العَزْلُ: عَزْلُ الرَّجُلِ الماءَ عن جاريته إذا جامَعَها لئلا تَحْمِلَ . "لسان العرب" (١١/ ٤٤١). وقال الفيومي في "المصباح المنير" (ص٤٠٨): عَزَلَ المُجامِعُ: إذا

وهو عندي خطأٌ[١]؛ وحدَّثنا[٢] أبو الأسوَد[٣]، عن ابن لَهِيعَة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه؛ أنه كان يقول: لا يُعْزَلُ عَنِ الحُرَّةِ إلا بِإِذْنِها؛ وهذا أشبهُ[٤].

١٢٣٤ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ حَدَّثَنِيهِ أبي، عن رِضْوان بن إسحاق، عن إسحاق بن عيسى، عن ابن لَهِيعَة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه، عن عمر: أنه نهى عن العَزْلِ عن الحُرَّةِ إلا بإِذْنِها؟

قال أبي: حدَّثنا أبو صالح[٦] كاتبُ اللَّيْث، عن ابن لَهِيعَة، عن جعفر بن ربيعة، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه، عن عمر.

قال أبي: حديثُ أبي صالح أصَحُّ[٧]؛ وهذا مِن تخاليط ابن لَهِيعَة.

قاربَ الإنزالَ فنَزَعَ وأمنَى خارجَ الفَرْج.

(١) في (ت) و(ك): «حكا».

(٢) قوله: «وحدثنا» من (ف)، ومكانه في (ت) و(ك): «وأخبرنا أبو محمد؛ قال: وحدثنا»، وكذا في (أ) و(ش) غير أن فيهما: «حدثنا» بلا واو، وهذه الزيادة لا يمكن أن تكون صحيحة؛ لأن أبا محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم لم يدرك أبا الأسود النضر بن عبدالجبار، فولادة ابن أبي حاتم سنة (٢٤٠ هـ)، ووفاة أبي الأسود سنة (٢١٩هـ)، وإنما الذي يروي عن أبي الأسود هو أبو حاتم محمد بن إدريس كما في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٢٩١-٢٩٢).

(٣) هو: النَّضْر بن عبدالجبار.

(٤) ورجح في المسألة التالية رواية من أسقط الزهري من إسناده، وجعله من كلام عمر.

(٥) انظر المسألة السابقة، ورقم (١٣١٤).

(٦) هو: عبدالله بن صالح.

(٧) قوله: «أصح» سقط من (ف). وقد رجح أبو حاتم في المسألة السابقة رواية من

١٢٣٥ - وسألتُ أبي عن أحاديثَ[١] رواها أبو يوسف المَدِيني[٢]، فذكرتُ منها حديثًا [حدَّثَ][٣] به أبو يوسف، عن محمد ابن المُنْكَدِر؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**عِفُّوا تَعِفَّ نِسَاؤُكُمْ**[٤]»؟

قال أبي: أبو يوسف هذا اسمُه: يعقوبُ [بن الوليدِ][٥] ضعيفُ الحديث، وهذا حديثٌ باطِلٌ.

١٢٣٦ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو بَدْر[٧]، عن بَقِيَّة[٨]،

زاد الزهري في إسناده، وجعله من كلام عبدالله بن عمر.

(١) سيأتي في المسألة رقم (١٥١٥) أنه سأله عن ثلاثةِ أحاديثَ. انظر الحديثين الآخرين في المسألة رقم (١٥١٥) و(٢٤٢٣).

(٢) أوضح أبو حاتم في آخر المسألة أن اسمَهُ: يعقوب بن الوليد، وهو يعقوب بن الوليد بن عبدالله بن أبي هلال، يكنى: أبا يوسف أو أبا هلال، قال فيه الإمام أحمد: كان من الكذَّابين الكبار. ترجمته في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٦)، و"تهذيب الكمال" (٣٢/ ٣٣٧). وانظر "العلل" للإمام أحمد (١٣٠٥).

(٣) في جميع النسخ: «حدَّثنا»، وهو تصحيف؛ فإن ابن أبي حاتم لا يمكن أن يروي عن أبي يوسف يعقوب بن الوليد الذي يروي عن محمد بن المنكدر.

(٤) هذا القولُ مُضَمَّن في شعرٍ منسوبٍ إلى الإمام الشافعيِّ؛ قال فيه [من الكامل]:

عِفُّوا تَعِفَّ نِساؤُكُم في المَحْرَمِ ... وتَجنَّبوا ما لا يَليقُ بِمُسلمِ

انظر "ديوان الشافعي" صححه وقدم له د. إحسان عباس (ص ٦٢).

(٥) في جميع النسخ: « والوليد »، وهو تصحيف؛ والوليد لم يَجْرِ له ذِكرٌ في المسألة. والتصويب من المسألة رقم (١٥١٥). وانظر المسألة رقم (٢٤٢٣).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٦٧) و (١٢٧٥)، وذكر بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ل٩٨/ ب)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٣٦).

(٧) هو: شجاع بن الوليد.

(٨) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٢٤) من طريق

عن زرعة بن أبي عبدالرحمٰن الزُّبَيدي[(١)]، عن عمران بن أبي الفَضْل، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**العَرَبُ بَعْضُهَا**

إسحاق بن إبراهيم، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٩٥) من طريق كثير بن عبيد، = = والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٤) من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرج، ثلاثتهم عن بقية به .

ورواه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "نصب الراية"(٣/ ١٩٨)- من طريق بقية به.

قال ابن عدي بعد أن ذكر لعمران حديثًا آخر:« وهذان الحديثان بهذا الإسناد منكران، وإنما يرويهما بقية، عن زرعة بن عبد الله، وزرعة غير معروف ».

وقال البيهقي:« ضعيف بمرَّة ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ١٦٥): « حديث منكر موضوع ».

ورواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠١٩) من طريق الدراقطني، عن محمد ابن هارون الحضرمي، عن محمد بن زكريا الأزرق، عن سويد، عن بقية، عن محمد بن الفضل، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به.

قال ابن الجوزي:« تفرَّد به محمد بن زكريا، عن سويد ».

كذا وقع عنده:« محمد بن الفضل، عن عبد الله بن عمر » وفي "نصب الراية" (٣/ ١٩٨) نقلاً عن الدارقطني:« محمد بن الفضل، عن عُبَيد الله بن عمر ». وانظر "إرواء الغليل" (١٨٦٩).

(١) في (أ) و(ش):«الزبيري»، وسيأتي في المسألة (١٢٧٥) باسم:«زرعة بن عبدالله الزبيدي»، وفي "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٠٦ رقم٢٧٤٢) سَمَّاه المصنِّف:« زرعة ابن عبدالله بن زياد الزُّبيدي »، وقال:«سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ مجهول ضعيف الحديث»، فلعل عبدَالله - والدَ زرعة - يكنى: أبا عبدالرحمٰن .

وذكر الذهبي في "الميزان" (٢٨٦٠ و٢٨٦١) زرعة بن عبدالله، وزرعة بن عبدالرحمٰن الزُّبَيْدي، وقال عن الأول:« من أشياخ بقية، قال الأزدي: مجهول »، وقال عن الثاني:« شيخ لبقية متروك، والخبر باطل »، فتعقَّبه ابن حجر في "اللسان" (٣٤٩٠) بقوله:« والذي قال في ابن عبدالله: مجهول: هو أبو حاتم، وزاد: شيخ ضعيف الحديث، ونسَبَه زُبَيْرِيًّا، وابن عبدالرحمٰن قال فيه الأزدي:

لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ[(١)]».

قال أبو بدر[(٢)]: وسمعتُ ابنَ جُرَيج، عن ابن أبي مُلَيكة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: هذا كَذِبٌ لا أصلَ له[(٣)]؛ يعني: حديثَ ابن جُرَيج[(٤)].

١٢٣٧ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه مَرْوان الطَّاطَرِي، عن

متروك الحديث، ونسَبَه زُبَيْدِيًّا، والظَّاهر أنهما واحد تصحَّف أحدهما ».

(١) كذا في جميع النسخ « إلا حائك أو حجام » بلا ألف، وكذا في المسألتين الآتيتين برقم (١٢٦٧) و(١٢٧٥)، وكذا في معظم المراجع التي أخرجت الحديث، والاستثناءُ تامٌّ موجبٌ، فكانت الجادَّة أن يقال: إلا حائكًا أو حجامًا، بألف تنوين النصب، لكنَّ ما في النسخ له وجهان في العربية صحيحان:
الأول: النصب على الاستثناء: «إلا حائكَ أو حجامَ»، وجاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)؛ ويشهد لذلك مجيءُ الحديثِ بالألف: « إلاحائكًا أو حجامًا» في مطبوع "الكامل" لابن عدي (٥/ ٩٥)، وكذلك في بعض كتب الرجال والفقه وشروح الحديث.
والثاني: الرفع على البدلية من «العرب»، والإتباع في الاستثناءِ التامِّ الموجب جائزٌ على لغةٍ لبعضِ العرب؛ كما وقع هنا، حكى هذه اللغة أبو حيان. انظر التعليق على المسألة رقم (٩٩٧).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الحاكم - كما في "نصب الراية" (٣/ ١٩٧)- وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٤) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد، ثنا بعض إخواننا، عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عمر به . قال البيهقي: « هذا منقطع بين شجاع وابن جريج، حيث لم يسمِّ شجاعٌ بعضَ أصحابه ».

(٣) نقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٤٩) كلام أبي حاتم هذا .

(٤) لأن أبا بدر لم يسمعه من ابن جريج كما سبق بيانه في رواية الحاكم والبيهقي .

(٥) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ق ٩٤/ ب) أن ابن أبي حاتم أخرج هذا

عبدالله بن جعفر[(١)]؛ قال: حدَّثنا عبدالواحد بن أبي عَوْن، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة؛ قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ المُحِلَّ والمُحَلَّلَ له[(٢)]؟

قال أبي: إنما هو: عبدالله بن جعفر، [عن][(٣)] عثمان الأَخْنَسي[(٤)].

١٢٣٨ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار[(٦)]، عن

الحديث في "العلل" بسند جيد، وانظر "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٥٠)، =
= وانظر المسألة رقم (١٢٣٢).

(١) هو: عبدالله بن جعفر المخرمي.

(٢) تقدم تفسير الحديث في تعليقنا على المسألة رقم (١٢٣٢).

(٣) في جميع النسخ: « بن » بدل: « عن »، وكأنه صوبها في (ف) إلى «عن»، والمثبت من مصادر التخريج الآتية .

(٤) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٠٨٦)، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٧٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٨٤)، والبزار في "مسنده" (١٤٤٢/ كشف الأستار)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٨) من طريق معلى ابن منصور، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٣٢٣ رقم٨٢٨٧) من طريق أبي عامر العقدي، وتمام في "فوائده" (٧٥٣/ الروض البسام) من طريق عبدالعزيز الأويسي، ثلاثتهم عن عبدالله بن جعفر، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به .
قال الترمذي: « فسألت محمدًا- يعني البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث حسن، وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد المقبري». وقال البزار: «لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد».

(٥) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٨٠).

(٦) هو: ابن بكار بن بلال العاملي. وروايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين"

سعيد بن بَشير، عن قَتَادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ نظر إلى امرأةٍ فأعجبَتْهُ، فأتى زوجَتَهُ زينبَ بنت جَحْش، فقضى حاجَتَهُ، ثم خرجَ فقال: « إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى امْرَأَةٍ، فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَلْيَقْضِ حَاجَتَهُ ». فقال رَجُلٌ: فإنْ لم تكُنْ[1] له امرأةٌ ؟ قال:« فَلْيَنْظُرْ إِلَى السَّمَاءِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

١٢٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار[2]؛ قال: حدَّثنا سعيد[3]، عن قَتَادة، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ لَعَنَ مُخَنَّثِي الرِّجَالِ، ومُذَكَّراتِ النِّسَاءِ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

١٢٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[4]، عن حمَّاد بن عبدالرحمٰن، عن خالد بن الزِّبْرِقان، عن سُلَيمان بن حَبِيب[5]،

(٢٥٧٣).

(١) المثبت من (ت) و(ك)، ولم تنقط التاء في (أ) و(ش) و(ف).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٤٣٣) عن محمد بن بكار، عن خالد الواسطي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عكرمة، عن ابن عباس به. ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٨٨٥) من طريق شعبة، وابن حبان في "صحيحه" (٥٧٥٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، به.
ورواه البخاري أيضًا (٥٨٨٦) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس به .

(٣) هو: ابن بشير .

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٩٩ رقم ٧٤٨٩)، و "مسند الشاميين" (١٦٠٤).

عن أبي أُمامة[١]، عن النبيِّ ﷺ قال: « أَرْبَعَةٌ لَعَنَهُمُ اللهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَأَمَّنَتْ عَلَيْهِ[٢] المَلائِكَةُ: الَّذِي يَخْصِي نَفْسَهُ عَنِ النِّسَاءِ[٣]، وَلا يَتَزَوَّجُ لِئَلَّا[٤] يُولَدَ[٥] لَهُ، وَالرَّجُلُ[٦] يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ وَخَلَقَهُ اللهُ ذَكَرًا، وَالمَرْأَةُ تَتَشَبَّهُ[٧] بِالرِّجَالِ وَقَدْ خَلَقَهَا اللهُ أُنْثَى، وَمُضَلِّلُ المَسَاكِينِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٢٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن مُصَفًّى[٨]؛ قال: حدَّثنا عمر بن صالح الأَزْدي، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قَتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أم أَيْمَن الأنصاريَّة: أنَّ رسولَ الله ﷺ زوَّجَ ابنتَه فاطمةَ عليَّ بنَ أبي طالب، وأمرَهُ[٩] أَلَّا يَدْخُلَ على أهله

---

(١) هو: المحاربي.

(٢) هو: الباهلي.

(٣) أي: على اللعن؛ فالضمير في «عليه» راجعٌ إلى «اللعن» وهو: المصدر المستفاد من الفعل «لعنهم»، ونظيره الضمير «هو» في قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، أي: العدل. انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠) و(١١٦٥) و(٢٠١١).

(٤) وقع في "المعجم الكبير": «الذي يحصن نفسه عن النساء»، وفي "مسند الشاميين": « الذي لا يحصن نفسه عن الزنى».

(٥) في (ش): « ولئلَّا » بزيادة واو .

(٦) في (ف): « لأن اليولد ».

(٧) في (ك): «والولد» بدل: «والرجل».

(٨) في (ك): «تَشَبَّهُ» بحذف إحدى التاءين تخفيفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٩) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٥/ ٩١ رقم٢٣٢)، ووقع في مطبوعه: «عمرو بن صالح». وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٢٤)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٥٧) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، عن عمرو بن صالح به . وانظر: "مختصر المستدرك" لابن الملقن (٥٩٧).

حتى يجيئَه، فجاء رسولُ الله ﷺ حتى وَقَفَ بالباب، فَسَلَّمَ واستأْذَنَ، فقال: « أَثَمَّ أَخِي ... »، فذكر الحديثَ .

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعمرُ ضعيفُ الحديث[١] .

قال أبي : عمرُ هذا يحدِّث عن أبي [جَمْرَة][٢] أحاديثَ بواطيلَ .

١٢٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٣]، عن عبدالله بن عمر[٤] العُمَري[٥]، عن أبي الزِّنَاد، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:« **لَا نِكَاحَ إِلَّا بِإِذْنِ الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ** » ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

---

(١) في (ك): « وأمر ».

(٢) قوله: «الحديث» ليس في (ف).

(٣) في جميع النسخ :« حمزة » بالحاء المهملة والزاي، وهو خطأ، وصوابه:« جمرة » بالجيم والراء، وهو: نصر بن عمران الضُّبَعي، انظر "الجرح والتعديل" (٦/ ١١٦ رقم ٦٢٨)، و"تهذيب الكمال" (٢٩/ ٣٦٢)، والمسألة الآتية برقم (٢٥٩٦).

(٤) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٧٨). قال ابن عدي:« وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه عن عبدالله بن عمر غير بقية ».

(٥) في (ف) و(ك):« عمرو ».

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ١٩٩):« وروى بقية بن الوليد، عن شيخ له مجهول - سَمَّاه: عبدالله بن عمر؛ قال بعضهم: هو عبدالله بن عمر بن أنفع الحِمْيَري- عن أبي الزِّناد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: " لا نِكاحَ إلا بإذنِ الرَّجل والمرأة "، وخالفه عمر بن صهبان، فرواه عن أبي الزِّناد، عن أبي أمامة،

١٢٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[١]، عن شَيْبان[٢]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة[٣]: أنَّ رجلاً أنكَحَ ابنةً له - على عهد رسول الله ﷺ - ثَيِّبًا، فكَرِهَتْ ذلك، فأتت النبيَّ ﷺ فذكرَتْ ذلك له، فقال لها: «**أَكُنْتِ**[٤] **نَهَيْتِهِ**[٥] **أَنْ يُزَوِّجَكِ؟**»، قالت: نعم! فجعَلَ أمرَها بيدها، فردَّتْهُ؟

قال أبي: لا يُوَصِّلُونَ[٦] هذا الحديثَ؛ يقولون[٧]: أبو سَلَمة،

عن النبي ﷺ، ولا يصحُّ واحد منهما».

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٠). وروي عن هشيم - كما سيأتي - عن عمرو بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحْوي.

(٣) قوله: «عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة» سقط من (ف).

(٤) في (ت) و(ك): «كنت» بتقدير همزة الاستفهام.

(٥) في (ك): «نَهَيْتِيهِ». ويخرَّج على توليد الياء من إشباع كسرة تاء المخاطبة، وهذه لغةٌ حكاها الخليل الفراهيدي، قال سيبويه: «وحدثني الخليل أن ناساً يقولون "ضَرَبْتِيهِ" فيلحقون الياء، وهذه قليلة». اهـ. انظر كتاب "سيبويه" (٤/ ٢٠٠)، و"طلبة الطلبة" للنسفي (ص ٢٣٣)، و"مجمع الأمثال" للميداني (٢/ ١٩٥).

(٦) «لا يوصِّلون» بمعنى «لا يَصِلُونَهُ» من «وصَّل» المضعَّف. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٧) الحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٥٣٨٨)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٥) من طريق أيوب، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به مرسلاً.
ورواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣١) من طريق شجاع بن مخلد، عن هشيم، قال: أخبرنا عمر بن أبي سلمة، حدثنا أبو سلمة به مرسلاً.
وقد اختُلِف فيه على هشيم، فرواه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٥٢ رقم ٦٤٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٢) من طريق أبي مسلم المستملي، عن هشيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. وانظر كلام الدارقطني في التعليق

عن النبيِّ ﷺ ، مُرسَلٌ[١]، ومُرسَلٌ[٢] أشبهُ[٣].

آخر المسألة .

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وفي (ك): « مرسل » بلا واو .

(٢) كذا، والتقدير: وهو أشبه مرسلاً، لكن جاء قوله: « مرسلٌ » على لغة ربيعة. انظر التعليق السابق.

(٣) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١٧٥٦)، وذكر أنه يرويه عن أبي سلمة: يحيى بن أبي كثير وعمر بن أبي سلمة، واختُلِف عنهما:
فأما يحيى بن أبي كثير: فرواه عنه حجاج بن الصَّواف وأبو الأسباط بشر بن رافع، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة موصولاً .
ورواه شيبان بن عبدالرحمٰن، عن يحيى، واختُلِف على شيبان:
فرواه الوليد بن مسلم وسورة بن الحكم، عنه، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مثل الرواية السابقة .
وخالفهما أبو حنيفة وعليُّ بن يزيد الصدائي وأبو يحيى عبدالحميد الحِمَّاني، فرووه عن شيبان، عن يحيى، عن المهاجر بن عكرمة - بدل أبي سلمة-، عن أبي هريرة موصولاً .
قال الدارقطني: « وخالفهم هشام الدَّستوائي ومعمر وأبان العطَّار وعلي بن المبارك؛ رووه عن يحيى، عن المهاجر بن عكرمة مرسلاً، **وهو الصَّحيح** ».
ثم ذكر أن زيد بن حبّان رواه عن أيوب السَّختياني، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مرسلاً .
ثم قال: « وقال يحيى القطَّان: عن هشام الدستوائي، عن يحيى، عن مهاجر بن عكرمة، عن عبدالله بن أبي بكر، عن النبي ﷺ مرسلاً، **وهو أصحُّ** ».
وهذا كله بالنسبة لرواية يحيى بن أبي كثير .
وأما رواية عمر بن أبي سلمة: فيرويها عنه هشيم بن بشير، واختُلِف على هشيم؛ فرواه إسحاق بن يونس الأفطس، عن هشيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
ثم قال الدارقطني: « وغيره يرويه عن هشيم، عن عمر، عن أبيه مرسلاً، **وهو**

١٢٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بنُ مُسْلِمٍ[١]، عن ابن أبي ذِئْب[٢]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ رجلاً زوَّج ابنتَهُ بِكْرًا، فكَرِهَتْ ذلك، فأتتِ النبيَّ ﷺ، فردَّ النبيُّ ﷺ نِكَاحَهَا؟

قال أبي: يَدْخُلُ بين ابنِ[٣] أبي ذئب ونافعٍ رجلٌ يُسمَّى: عمر بن حسين[٤].

الصَّحيح من قول هشيم ». =

= وقال البيهقي في "السنن" (٧/ ١٢٠) بعد أن رواه من طريق الوليد بن مسلم موصولاً: « ورواه عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، وسمى المرأة: خنساء بنت حذام، فذكره مرسلاً، وقد قيل: عنه موصولاً، والمرسل له أصحُّ ». وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ١٩٦).

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥١/ ٤٥).
ورواه ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٤٦١) من طريق دُحَيم، عن ابن أبي ذئب به.
ورواه ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١١١)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٩٠) من طريق يحيى بن أبي أنيسة، عن نافع، عن ابن عمر به.
قال الدارقطني: « لا يثبت هذا عن ابن أبي ذئب، عن نافع، والصَّواب حديث ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين ».
ونقل ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٢٦٣) عن الإمام أحمد أنه قال في حديث ابن عمر هذا: باطل. وانظر "نصب الراية" (٣/ ١٩١).

(٢) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٣) قوله: «ابن» سقط من (ت) و(ك).

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٢٩) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيك، عن ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين، عن نافع، عن ابن عمر به.
قال الدارقطني: « ورواه الوليد بن مسلم وصدقة بن عبدالله، عن ابن أبي ذئب، عن نافع مختصرًا مرسلاً، وابن أبي ذئب لم يسمعه من نافع، وإنما رواه عن

١٢٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمر بن عبدالواحد، عن الأوْزاعي[(١)]، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُجَامِعَ امْرَأَتَهُ، اتَّخَذَتْ خِرْقَةً، فَإِذَا فَرَغَ نَاوَلَتْهُ إِيَّاهَا فَمَسَحَ عَنْهُ الأَذَى وَمَسَحَتْ عَنْهَا** » ؟

قال أبي[(٢)]: إنما هو: عن عائِشَة، موقوفٌ[(٣)].

عمر بن حسين عنه ».

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو. وروايته أخرجها الذهبي في "السير" (٩/ ٢٨٣) من طريق صدقة بن عبدالله السمين، عنه به .

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) قوله: «موقوف» يحتمل النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
والحديث رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٠) من طريق الوليد بن مسلم، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤١١) من طريق محمد بن مصعب، كلاهما عن الأوزاعي، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة به موقوفًا .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٣١)، وابن حزم في "صحيحه" (٢٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤١١) من طريق يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة به موقوفًا .
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ق ٥٧/أ) عن هذا الحديث فقال: « يرويه عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، واختُلِف عنه، فرواه عنه الأوزاعي، واختُلِف عنه، حدث به بشر [كذا ! وصوابه: عمر] بن عبدالواحد وصدقة بن خالد، عن الأوزاعي، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ . ورواه الوليد بن يزيد [كذا ! وصوابه: مَزْيد] وأبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا [كذا ! وصوابه: موقوفًا] من قولها وهو أصحُّ، وكذلك رواه يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة موقوفًا».

١٢٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو تَقِيٍّ[(١)]، عن[(٢)] يعقوب ابن الجَهْم، عن عليِّ بن عاصم، عن مغيرة[(٣)]، عن إبراهيم[(٤)]؛ قال: لمَّا خلَقَ اللهُ آدَمَ وخلَقَ له زوجَهُ[(٥)]، بعثَ الله[(٦)] ملكًا يأمرُهُ بالجِمَاع، ففعل، فلمَّا فَرَغَ آدمُ قالتْ حواءُ: يا آدمُ ما أطيبَ هذا! زِدْنَا منه؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٧)].

١٢٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(٨)]، عن هشام بن

---

(١) هو: هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٥٠).
ورواه ابن عدي أيضًا (١/ ١٩٥ و٧/ ١٥٠) من طريق أحمد بن أبي روح البغدادي، عن علي بن عاصم به.

(٢) قوله: «عن» ليس في (أ) و(ش).

(٣) هو: ابن مِقْسَم الضَّبِّي.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) في (ك): «زوجته حواء».

(٦) في (ش): «بعث الله له».

(٧) قال ابن عدي: «وهذه الحكاية معروفة بيعقوب بن الجهم هذا، عن علي بن عاصم مثله، وقد أُنْكِرت هذه الحكاية على يعقوب بن الجهم». وقال أيضًا: «وكلُّ من حدَّث بهذا عن علي بن عاصم فهو ضعيف. حدث به أحمد بن أبي روح هذا، وشيخ من أهل حِمص يقال له: يعقوب بن الجهم».

(٨) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٩٩/ كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٠٣)، وتمام في "فوائده" (٧٣٠/ الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ١٥٩)، والضياء في "المختارة" (١٨٥٣ و١٨٥٤).
قال البزار: «لا نعلم رواه عن هشام، عن الحسن، عن أنس إلا بقية، ورواه غير بقية، عن هشام، عن الحسن، عن رجُل من أصحاب النبي ﷺ».
وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام، عن الحسن، عن أنس غير بقية».
ونقل الضياء عن الدارقطني قوله: «وخالفه [أي خالف بقيَّةَ] أبو شهاب الحنَّاط، فرواه عن هشام، عن الحسن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وهو الصَّواب».

حسَّان، عن الحسن[١]، عن أنس؛ قال: خرجَ علينا رسولُ الله ﷺ ونحن شبابٌ كلُّنا، فقال: «**عَلَيْكُمْ بِالبَاءَةِ[٢] فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ[٣]**»؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ يزيد بن هارون، عن هشام[٤]، عن رجُلٍ مِنْ أصحاب النبيِّ ﷺ؛ قال: خرجَ علينا النبيُّ ﷺ . . . .

قال أبي: ولو[٥] كان أنسَ[٦]، لم يُكَنِّ عنه .

١٢٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاس الخَلَّال، عن مروان ابن محمد، عن إسماعيل بن عيَّاش؛ قال: حدَّثني ابن[٧] عبدالله بن

ورواه البزار في "مسنده" (١٣٩٨/كشف الأستار)، والبيهقي في "شعب الإيمان" = (٣٣٢٥)، والضياء في "المختارة (١٧٢٥ و١٧٢٦) من طريق سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ به .

قال البزار: « لا نعلم رواه عن ثابت إلَّا سليمان ».

(١) قوله: « عن الحسن » سقط من (أ) و(ش). وهو: الحسن البصري .

(٢) قال ابن الأثير: « عليكم بالباءَة »، يعني: النِّكاح والتَّزَوُّجَ، يقال فيه: الباءَةُ والباءُ. انظر "النهاية" (١/ ١٦٠).

(٣) الوِجَاء: أن تُرَضَّ أُنثَيَا الفَحْلِ رَضًّا شديدًا يُذهِبُ شَهْوَةَ الجِمَاع، ويَتَنزَّلُ في قَطعِهِ منزلةَ الخَصْي، والمرادُ: أن الصومَ يقطعُ النكاح كما يقطعه الوِجاء. انظر "النهاية" (٥/ ١٥٢).

(٤) لم نقف على رواية يزيد بن هارون؛ لكنَّ المقصود فيما يظهر: أن يزيد يرويه عن هشام، عن الحسن البصري، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. كما يُفهَم من كلام البزار السابق وهو قوله: « ورواه غير بقية، عن هشام، عن الحسن، عن رجُل من أصحاب النبي ﷺ » والله أعلم .

(٥) في (أ) و(ش): « لو » بلا واو .

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة (٣٤).

(٧) في (ت) و(ك): «أبي». واسمه: محمد، كما ذكر الهيثمي في "مجمع االزوائد"

[بُسْر][١]، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ الزُّنَاةَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ تَشْتَعِلُ[٢] فِي وُجُوهِهِمْ نَارًا[٣]، يُعْرَفُونَ بِنَتْنِ فُرُوجِهِمْ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ لم يروه غيرُ عبَّاس.

(٦/ ٢٥٥).

(١) في جميع النسخ: «بشر» بالشين المعجمة، وصوابه «بسر» بالسين المهملة، كما في "فيض القدير" للمناوي (٢/ ٣٤٤)، ومصادر التخريج..
والحديث رواه الطبراني؛ كما في "الترغيب والترهيب" للمنذري (٣٥٢٤).
قال المنذري: «رواه الطبراني بإسنادٍ فيه نظر». وقال الهيثمي في "مجمع االزوائد" (٦/ ٢٥٥): «ورواه الطبراني من طريق محمد بن عبدالله بن بسر، عن أبيه؛ ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات». وانظر "السلسلة الضعيفة" (٣١٧٧).

(٢) كذا في (ك)، ولم تنقط التاء الأولى في (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ف): «يشتعل» بالياء المثناة التحتية في أوله، وضبطت في (ف): «يُشْتَعل» بضم الياء، وفتح التاء.

(٣) كذا في جميع النسخ، ولفظ الطبراني: «تشتعلُ وجوهُهُم نارًا» كما في "مجمع الزوائد" (٦/ ٢٥٥)، و"الترغيب والترهيب" للمنذري (٣٥٢٤)، وهذا هو الجادَّة، أما ما وقع في النسخ، فهي ثلاثة ألفاظ: «تَشْتَعِلُ» و«يَشْتَعِلُ» و«يُشْتَعَلُ»، فإن لم تكن العبارةُ محرَّفة عمَّا ورد في "معجم الطبراني"، فإن هذه الألفاظ تخرَّج على مايلي:
أما قوله: «تَشْتَعِلُ» فيخرَّج على أن فاعله ضمير مؤنث يعود إلى الفاحشة، وهو مفهوم من لفظ «الزناة»، والمراد: تَشْتَعِلُ هي: [أي: الفاحشة] في وجوههم نارًا.
وقوله: «يَشْتَعِلُ» يخرَّج على أن فاعله ضمير مذكر يعود إلى الزنىٰ، المفهوم أيضًا من لفظ «الزناة»، والتقدير: يَشْتَعِلُ هو [أي: الزنىٰ] في وجوههم نارًا. وانظر في رجوع الضمير إلى اسم مفهوم من السياق: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).
وقوله: «يُشْتَعَلُ» بالبناء لما لم يسم فاعله: يخرَّج على أن نائب فاعله هو الجار والمجرور: «في وجوههم»، و«نارًا» بالنصب: نائب عن المصدر في باب المفعول المطلق، والتقدير: يُشْتَعَلُ في وجوههم اشتعالَ نارٍ، ثم حُذف المضاف وهو «اشتعالَ»، وأقيم المضاف إليه مُقامه فانتصب انتصابَهُ، وانظر في إنابة الجار والمجرور عن الفاعل: التعليق على المسألة رقم (٢٥٢)، وانظر في حذف المضاف

١٢٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر[(١)]، عن صالح بن كَيْسان، عن نافع بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: « **الأَيِّمُ[(٢)] أَحَقُّ بِنَفْسِها** » .

فقلتُ له: سَمِعَ صالحٌ هذا الحديثَ مِنْ نافع بن جُبَير ؟

فقال: هكذا رواه مَعْمَر .

ورواه[(٣)] سعيد بن سَلَمة[(٤)]، عن صالح، عن عبدالله بن الفَضْل،

وإقامة المضاف إليه مقامه: التعليق على المسألة رقم (٢)، والله أعلم.

(١) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٩٩) عنه به . ومن طريق عبدالرزاق رواه أبو داود في "سننه" (٢١٠٠)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٦٣)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١١٨). ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٤٠٨٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٩) من طريق ابن المبارك عن معمر به .

(٢) قال ابن الأثير: الأَيِّمُ في الأصل: التي لا زَوْجَ لها؛ بِكْرًا كانت أو ثَيِّبًا، مُطَلَّقةً كانت أو متوفًّى عنها . ويريدُ بالأَيِّمِ في هذا الحديث: الثَّيِّبَ خاصَّة، يقال: تَأَيَّمَتِ المرأةُ وآمَتْ: إذا أقامت لا تتزوَّج . "النهاية" (١/ ٨٥).

(٣) قوله: « معمر ورواه » سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٩).

والحديث أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٢٦١ رقم ٢٣٦٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٦٢)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٨-٢٣٩) من طريق محمد بن إسحاق، عن صالح بن كيسان، عن عبدالله بن الفضل، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس، به .

ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٨٢) من طريق الثوري، وعبدالرزاق (١٠٢٨٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٢١)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢١٩ رقم ١٨٨٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٨٤ و ٤٠٨٧) من طريق مالك، ومسلم

عن نافع بن جُبَير؛ وهو أشبهُ [(١)].

١٢٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مِنْدَل[(٢)]، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله[(٣)]، عن عائِشَة؛ قالت: تزوَّج رجلٌ امرأةً[(٤)]، فلم يَجِدْهَا عَذْرَاءَ، فأرسلَتْ إليها[(٥)] عائِشَةُ: أنَّ الحَيْضَ يَذْهَبُ بِالعُذْرَةِ[(٦)]؟

(١٤٢١)، وأحمد (١/ ٢١٩ رقم ١٨٩٧)، وابن حبان (٤٠٨٨)، وأبو نعيم في = = "المستخرج" (٣٣٠٩) من طريق زياد بن سعد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١١٨) من طريق أبي أُوَيس، أربعتهم عن عبدالله بن الفضل به .

(١) قال الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٩): «كذا رواه معمر عن صالح، والذي قبلَه أصحُّ في الإسناد والمتن؛ لأن صالحًا لم يسمعه من نافع بن جُبير؛ وإنما سمعه من عبدالله بن الفضل عنه، اتَّفق على ذلك ابنُ إسحاق وسعيد بن سلمة عن صالح. سمعتُ النيسابوري يقول: الذي عندي أن معمرًا أخطأ فيه».
وقال أيضًا بعد أن رواه من طريق ابن إسحاق: «تابعه سعيد بن سلمة عن صالح ابن كيسان، وخالفهما معمر في إسناده، فأسقط منه رجلاً، وخالفهما أيضا في متنه، فأتى بلفظ آخر وَهِمَ فيه؛ لأن كلَّ من رواه عن عبد الله بن الفضل، وكلَّ من رواه عن نافع بن جبير مع عبد الله بن الفضل خالفو معمرًا، واتفاقُهم على خلافه دليلٌ على وَهَمِهِ، والله أعلم».

(٢) هو: ابن علي العَنَزي، يقال: اسمه: عمرو، ومِنْدل لقبٌ، وهو مثلث الميم .

(٣) هو: ابن عبدالله بن عتبة.

(٤) في (ك): «قالت: رجل تزوج امرأة». وقوله: «امرأة» سقط من (ف).

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّةُ أن يقال: «إليه» كما في "سنن سعيد بن منصور"؛ وفيه: «فلم يجدها عذراءَ، كانت الحيضةُ أحرقَتْ عُذْرَتَها، فأرسلَتْ إلَيْه عائشةُ؛ أنَّ الحَيْضَةَ تُذْهِبُ العُذْرَةَ يقينًا»، وهنا جاء الضمير مؤنَّثًا في «إليها»؛ لأنَّه مسبوقٌ وملحوقٌ بألفاظ مؤنَّثة، وللمجاورة تأثيراتٌ في العربية، انظر في ذلك: التعليق على المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).

قال أبي: رواه عبدالله بن المبارك[١]، عن يونس، عن الزُّهْري، عن عائِشَة، مُرْسَلًا[٢].

قال أبي: المُرْسَلُ عندي أشبَهُ .

١٢٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الرَّبِيع بن بدر[٣]، عن النَّهَّاس بن قَهْم، عن عَطَاء[٤]، عن أشياخ لهم؛ منهم ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**البَغَايَا: الَّتِي[٥] يُزَوِّجْنَ أَنْفُسَهُنَّ؛ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، وَشَاهِدَيْنِ، وَمَهْرٍ مَا كَانَ**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ .

---

(١) العُذْرَةُ: البَكَارةُ، وجاريةٌ عَذْراءُ: بِكْرٌ لم يمسَّها رجل. انظر "لسان العرب" (٤/ ٥٥١).
(٢) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢١١٨).
(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).
(٤) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣١٢)، والطبراني في "الأوسط" (٤٥٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٣١) و(٧/ ٥٩).
ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٢٥).
قال العقيلي: « وهذا يُروىٰ عن أبي هريرة من غير هذا الوجه مرفوعًا، وأوقفه قوم. قصة البغايا والشَّاهدين والمهر فلا يثبت فيه شيء مرفوع ».
وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن النهاس إلا الربيع بن بدر ».
وقال ابن عدي: « وهذا لا أعلم يرويه عن النهاس بن قَهْم - والنهاس بصري - غير الربيع بن بدر، وأبو معاوية الزعفراني، وأبو معاوية شرٌّ من الربيع وأضعفُ ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ ،والمتهم به النهاس ».
(٥) هو: ابن أبي رباح.
(٦) كذا في جميع النسخ، والجادةُ: «اللاتي» كما في مصادر التخريج، وهو الموافق لما قبله وما بعده، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، ويتخرَّج على وجهين:
الأوَّل: على الإفراد، على أن يكونَ اسمَ جنسٍ، وتعودُ الضمائرُ - في « يُزَوِّجْنَ

١٢٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق[(١)]، عن سِنَان بن هارون، عن حُمَيد[(٢)]، عن أنس؛ قال: قالتْ أُمُّ حَبِيبة[(٣)]: يارسولَ الله، المرأةُ مِنَّا يكونُ لها زَوْجَانِ في الدُّنيا، ثم تموتُ فتدخُلُ[(٤)] الجنَّةَ هي وزوجاها؛ لأيِّهما تكونُ: للأوَّل، أو للآخِرِ؟ قال: «**تَخَيَّرُ[(٥)] أَحْسَنَهُمَا خُلُقًا كَانَ مَعَهَا في الدُّنْيَا، فَيَكُونُ زَوْجَهَا في**

أَنْفُسَهُنَّ»- إليه على معناه دون لفظه؛ ونظير ذلك قراءة ابن هرمز لقوله تعالى: = = ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٢٣]؛ قرأ «الَّتي» بالإفراد. وانظر: "المحتسب" (١/ ١٨٥)، و"البحر المحيط" (٣/ ٢١١).

والثاني: على الجمع، والأصلُ: اللاتي، لكنْ حُذِفَتْ منه الألفُ تخفيفًا، وهو موافق لرسم المصحف العثماني؛ قال القلقشندي في كتابه الفَذِّ "صبح الأعشى، في صناعة الإنشا" (٣/ ١٩٤): «قال أحمد بن يحيى [ثعلب]: كتبوا «اللَّاتي»: الَّتِي، و«اللَّائي»: الَّئِي، وأسقطوا لامًا من أوَّلها، وألفًا من آخرها»، قال: «وهذا للاستعمال؛ لأنَّه يَقلُّ في الكلام مِثلُه، ويَدلُّ عليه ما قبله وما بعده، ولو كُتِبَ على لفظه، كان أَوْلىٰ»، قال الشيخ أثير الدين أبو حيان: [وكلامه - يعني ثعلبًا - يَدلُّ عليه حذف اللام من أوَّله، والألف من آخره معًا]، والذي عهدناه من الكُتَّاب: أنَّه لا تُحذَفُ الألفُ؛ لئلا يلتبس بالمفرد». اهـ. كلام القلقشندي، وما بين المعقوفين زيادة من "همع الهوامع" للسيوطي (٣/ ٥٢٠)، وانظر "المطالع النصريَّة" لنصر الهوريني (ص ٢٢٨).

(١) هو العطَّار. وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٢١٢/ المنتخب)، والبزار في "مسنده" (١٩٨٠/ كشف الأستار)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٧١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٢٢ رقم٤١١)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٤٨)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٩١ رقم١٠٥١)، وابن بشران في "الأمالي" (٧٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٣٧١).

(٢) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٣) هي: رملة بنت أبي سفيان، أم المؤمنين ﵂.

(٤) في (ت): «فيدخل».

الجَنَّةِ))، قالت أمُّ حَبِيبة: ذهب حُسْنُ الخُلُق بخير الدُّنيا والآخرة[١]؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ لا أصلَ له، وسِنَانٌ عندنا مستور[٢].

١٢٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[٣]، عن ابن لَهِيعَة[٤]، عن عيسى بن عبدالرحمٰن الزُّرَقي، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب - أو أبي سَلَمة - عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: ((لا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ)) ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وعيسى هذا: أبو عَبَّاد[٥]، لا

(١) أي: تتخيَّرُ، وحذفتْ إحدى التاءين تخفيفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٢) كذا وقع هذا القول في جميع النسخ، موقوفًا من كلام أم حبيبة، ولم نقف عليه من هذا الوجه. وهو في مصادر التخريج السَّابقة مرفوع من كلام النبي ﷺ.

(٣) أوضح العلَّة أبو زرعة؛ حين سأله البرذعي (ص٤٥٩/سؤالاته) قال: « قلت له في حديث سنان بن هارون، عن حميد، عن أنس: قصَّة أم حبيبة في حُسن الخُلُق؟ قال: ذاك ليس منه - يعني: ليس من سنان - ذاك من عبيد بن إسحاق ». اهـ.
وقال البزار (١٩٨٠/كشف الأستار): « لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا سنان، وهو كوفي لا بأس به ». وقال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٧١): « ولا يُحفظَ إلا من حديث سنان ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٤٨): « لا يرويه - فيما أعلمه - غير عبيد بن إسحاق، ولعبيد غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد أو منكر المتن ».

(٤) هو: موسى بن محمد.

(٥) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٨١) من طريق عمرو بن خالد، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٤٥) من طريق قتيبة بن سعيد، و (٥/ ٣٥٠) من طريق عبيد بن أبي قرة، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، عن عيسى بن عبدالرحمٰن، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، النبي ﷺ.

أعرفُ له حديثًا صحيحًا[١].

١٢٥٤ - وسَمِعْتُ أبي [وذكَرَ][٢] حديثًا حدَّثنا به عن إسحاق بن بُهْلُول الأَنْبَارِي[٣]، عن سُوَيد بن عمرو الكَلبي [عن الحسن][٤] بن صالح، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « لَا تَرْفَعِ العَصَا عَنْ أَهْلِكَ، أَخِفْهُمْ في اللهِ » .

---

(١) يكنى: أبا عَباد، وأبا عُبادة . انظر "ميزان الاعتدال" (٦٥٨٣).

(٢) نقل العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٨١) عن البخاري قوله: « عيسى بن عبدالرحمٰن الزُّرَقي، عن الزُّهْري، حديثه مقلوب » ثم بيَّن العقيلي أن مقصود البخاري هذا الحديث وقال: « ولا يُتابع عليه من وجه يثبُت ».
وقال ابن عدي: « ولعيسى غير ما ذكرت، ولم يحضرني غير ما ذكرت له، ويروي عن الزهري أحاديث مناكير ».

(٣) ما بين المعقوفين سقَطَ من جميع النسخ، ومكانها في (ف): «و»؛ لكنْ ضُرِبَ عليها، ومِنْ عادة المصنِّف أن يقول: «سمعتُ أبي وذكر حديثًا . . .»، كما في المسألة رقم (٢٩) وغيرها.
ويتجه أيضًا أن يقال: إنَّ أصل الكلام: « وسَمِعْتُ مِنْ أبي حديثًا» بزيادة «مِنْ» أو: «وسَمَّعتُ أبي حديثًا »؛ بتشديد الميم، أي: قرأتُهُ عليه، لكن هذا مخالفٌ لعادة المصنِّف التي جرى عليها في هذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٣٢١)، والطبراني في "الأوسط" (١٨٦٩)، و"الصغير" (١١٤)، والدارقطني في "الأفراد" (١٧٩/ ب/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٣٣٢).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبدالله بن دينار إلا الحسن، ولا عن الحسن إلا سويد، تفرَّد به إسحاق بن البُهْلول ». وقال الدارقطني: « غريب من حديث عبدالله [أي: ابن دينار] عنه [أي: عن ابن عمر]، تفرَّد به إسحاق بن بُهْلول، عن سويد بن عَمرو الكلبي، عن الحسن بن صالح، عنه ».
وقال أبو نعيم: « غريب من حديث عبدالله بن دينار والحسن، تفرَّد به عنه سويد ».

قال أبي : هذا حديثٌ كذبٌ .

١٢٥٥ - وسألتُ[1] أبي[2] وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه حسين المَرُّوذي[3]، عن جَرير بن حازم،

(١) قوله :« عن الحسن » في جميع النسخ :« والحسن » وصوبت في (أ) بخط مغاير.
(٢) روى هذا النص الخطيب البغدادي في "تاريخه" (٨/ ٨٩) من طريق ابن أبي حاتم، لكن لم يذكر أبا زرعة . ونقل بعضه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ٢٥)، وابن حجر في "الفتح" (٩/ ١٩٦) بتصرف .
(٣) قوله :« وسألت أبي » سقط من (أ) و(ش).
(٤) في (ك):«المزوري»، ويقال له أيضًا: المروروذي؛ كما يأتي في آخر المسألة، وهما نسبتان إلى مَرْوِ الرُّوذ. وروايته أخرجها أحمد في " مسنده" (١/ ٢٧٣ رقم ٢٤٦٩)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٩٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٨٧٥)، والنسائي في "الكبرى" (٥٣٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٢٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٦٥)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٤-٢٣٥).
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٨٩) من طريق سليمان بن حرب، عن جرير، به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٨٧٥)، والنسائي في "الكبرى" (٥٣٨٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٥) من طريق مُعَمَّر بن سليمان، عن زيد بن حبان، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.
ورواه النسائي في "الكبرى" (٥٣٨٨)، والدارقطني (٣/ ٢٣٥) من طريق معمَّر أيضًا، عن زيد بن حبان، عن أيوب، يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، به مرسلاً.
ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣٥) من طريق أيوب بن سويد، عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس به.
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٦٥) من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن أيوب، عن عكرمة ، به، مرسلاً.
قال الدارقطني بعد أن رواه من طريق حسين المروذي :« وكذلك رواه زيد بن حبان، عن أيوب، وتابعه أيوب بن سويد، عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، وغيره يرسله عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ ،

عن أيُّوب[١]، عن عِكرمة، عن ابن عباس: أنَّ رجلاً زوَّج ابنتَهُ وهي كارهةٌ، ففرَّق النبيُّ ﷺ بينهما ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه الثِّقَات: عن أيُّوب[٢]، عن عِكْرمة: أنَّ[٣] النبيَّ ﷺ ... مُرْسَلً[٤]؛ منهم: ابنُ عُلَيَّة، وحمادُ ابن زيد[٥]: أنَّ رجلاً تزوَّج؛ وهو الصَّحيحُ .

قلتُ: الوَهَمُ ممَّن هو[٦] ؟

قال: مِنْ حسين ينبغي أن يكونَ؛ فإنه لم يَروِهِ[٧] عن جَرِير

والصحيح مرسل ». =

= ورواه الدارقطني في "سننه"(٣/ ٢٣٤) من طريق عبد الملك الذِّماري، عن سفيان الثوري، عن هشام صاحب الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. قال الدارقطني:« هذا وهم من الذِّماري، وتفرَّد بهذا الإسناد، والصَّواب: عن يحيى ابن أبي كثير، عن المهاجر، عن عكرمة مرسل، وهم فيه الذِّماري، عن الثوري، وليس بقوي ».
وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١١٧) عن طريق الذِّماري :« خطأ »، وقال: « هو في جامع الثوري، عن الثوري كما ذكره أبو الحسن الدارقطني رحمه الله مرسلاً، وكذلك رواه عامة أصحابه عنه، وكذلك رواه غير الثوري عن هشام ».

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٢) قوله:« عن أيوب» سقط من (أ) و(ش). (٣) في (أ) و(ش):«عن» بدل:« أن ».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٠٩٧)، وفي "المراسيل" (٢٣٢). ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى"(٧/ ١١٧) .
قال أبو داود:« لم يذكر: ابن عباس، وكذلك رواه الناس مرسلاً، معروف ».

(٦) قوله:« هو » ليس في (ك).

غيرُهُ[١].

قال أبي: رأيتُ حُسينَ المَرْوَرُوذِيَّ[٢]، ولم أسمعْ منه[٣].

قال أبو زرعة: حديثُ أيُّوب ليس هو بصحيح [٤].

١٢٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة[٥]، عن مُطَرِّف[٦]، عن رَجُلٍ، عن أبي الخَضِرِ، عن عمَّار بن ياسر؛ قال: يُكْرَهُ مِنَ الإماء ما يُكْرَهُ من الحَرَائِرِ، إلا العَدَدَ[٧] ؟

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « لم يَرْوِ ».

(٢) قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٨٩): « قد رواه سليمان بن حرب، عن جرير ابن حازم أيضًا كما رواه حسين فبرئت عهدته، وزالت تبعته ».

(٣) في (ك): « المروروذي » وهو خطأ. وكانت الجادَّةُ أن يقال: «حُسَيْنًا المَرْوَرُوذِيَّ»، لكنَّ ما في النسخ صحيح أيضًا في العربية، وفيه وجهان: التنوين وعدمه: «حُسَيْنٌ» و«حُسَيْنَ»، وقد فصَّلنا في هذين الوجهين في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٢٦)، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٤) عدَّ ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/ ٢٥) هذا قدحًا من أبي حاتم في حسين المرُّوذي ، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر في "القول المسدد" (ص٥١) بقوله: « قلت: حسين احتجَّ به الشيخان، ولم يترك أبو حاتم السَّماع منه باختيار أبي حاتم، فقد نقل ابنه عنه أنه قال: أتيته مرَّات بعد فراغه من تفسير شَيبان، وسألته أن يعيد عليَّ بعض المجلس، فقال: بَكِّر، بَكِّر، ولم أسمع منه شيئًا ». وانظر "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٤).

(٥) قال البيهقي: « أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السختياني، والمحفوظ: عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً ». وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ١٥٣): «الصحيح أنه مرسل». وقال في "المحرر" رقم (١٠١٥): « وله علة بيَّنها أبو داود وأبو حاتم وغيرهما وهي الإرسال ».

(٦) هو: سفيان . (٧) هو: ابن طَريف .

(٨) في (ش): « العدو »، ويشبه أن تكون هكذا في (أ). والمقصود: أن ما زاد على

قال أبي: إنما هو: مُطَرِّف[١]، عن أبي الجَهْم[٢]، عن أبي الأخضَر[٣]، عن [عَمَّار][٤].

١٢٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاوية بن عبدالله اللَّيْثي المَديني؛ قال: حدَّثني عبدالله بن نافع[٥]، عن المغيرة بن إسماعيل، عن عمر بن محمد الزُّهْري، عن ابن شِهَاب، عن عُرْوَة، عن عائِشَة:

أربع نساء، فهو جائز في الإماء دون الحرائر .

(١) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٦/ ٥ رقم ٢١٧٧/ دار الوفاء)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٧٣٦) من طريق ابن عيينة، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٢٧٥٠) من طريق الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٢٥٠) من طريق محمد بن فضيل، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١١٧) من طريق أسباط بن محمد، أربعتهم عن مطرِّف، به . ومن طريق الشَّافعي رواه البيهقي في "الكبرى" (٧/ ١٦٣)، و"المعرفة" (١٣٨٣٦).

(٢) هو: سليمان بن الجهم .

(٣) هو: صاحب عمار بن ياسر، ذكره الدولابي بكنيته ولم يسمِّه، ووقع نسبه في رواية عبدالرزاق: أبو الأخضر التيمي .

(٤) وقع في جميع النسخ هنا، وفي نسخةٍ من كتاب "الأم" للشافعي: «عُمَارة»، وما أثبتناه من نسختين من "الأم" ومن مصادر التخريج السابقة، وهو الصَّواب.

(٥) هو: الصائغ، وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٨٠٣ و٧٢٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦٠)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٩٩)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦٨) من طريق عبدالله بن نافع، عن المغيرة بن إسماعيل، عن عثمان بن عبدالرحمن، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: « لا يحرِّم الحرامُ الحلالَ؛ إنما يَحرُمُ ما كان بنكاحٍ حلالٍ ».
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٦٩).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦٠) من طريق محمد بن المغيرة، عن أبيه المغيرة بن إسماعيل، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة به . ورواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٦٧) من طريق الهيثم بن اليمان،

أنَّ النبيَّ ﷺ سُئل عن الرجل يَزني بامرأةٍ، ثم يتزوَّج ابنتها ؟ فقال[١]: « لا [٢]! يَحْرُمُ[٣] عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ[٤] مَا كَانَ بِالنِّكَاحِ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِالزِّنَى فَلَا يَحْرُمُ[٥] عَلَيْهِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ، والمغيرةُ بنُ إسماعيل وعُمر هذا: هما مجهولان .

١٢٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الزُّهْري، عن عبدالله بن عبدالله بن الحارث بن نَوْفَل، عن عبدالمطَّلب بن ربيعة: أنَّ النبيَّ ﷺ

= عن عثمان بن عبد الرحمن بمثله.

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا المغيرة بن إسماعيل، تفرَّد به عبدالله بن نافع ».

وقال البيهقي: « تفرَّد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي هذا وهو ضعيف، قاله يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث، والصَّحيح: عن ابن شهاب الزهري، عن علي رضي الله عنه، مرسلاً موقوفًا عنه ».

(١) في (أ) و(ش): « قال ».

(٢) كذا جاءت العبارة هنا، وتحتمل وجهين: **الأول**: أنَّ الجملةَ استثنائية، وسقطت منها أداة الاستثناء «إلا»، والتقدير: «لا يَحْرُمُ عليه من ذلك [إلا] ما كان بالنكاح . . .».
والثاني: أنَّ الكلام ليس مبنيًّا على الاستثناء، وليس في العبارة سقط؛ وهذا ما اخترنا إثباته؛ ولذا ضبطناها بفصل «لا» عن الفعل «يحرم»؛ ليستقيم الكلام، ويُفهَم من السياق: أن السائلَ سأل: أيحرمُ أن يتزوَّج الرجلُ امرأةً زنى بأُمها ؟ فأجابه النبيُّ ﷺ: لا، أي: لا يَحْرُمُ. ثم فصَّل له بيانَ ما يحرُمُ من ذلك وما لا يحرُمُ؛ ويدل عليه لفظ الحديث في مصادر التخريج السابقة.

(٣) في (ت): « تحرم »، ولم تنقط في (أ) و(ش) و(ف)، والمثبت من (ك).

(٤) قوله: « من ذلك » سقط من (أ) و(ش).

زوَّجَهُ والفَضْلَ بن عباس، ثم قال[١] لِمَحْمِيَةَ[٢] بن جَزْءٍ:« **أَصْدِقْ عَنْهُمَا مِنَ الخُمُسِ** » ؟

فقال أبي : قد تفرَّد الزُّهْري برواية هذا الحديث [٣].

١٢٥٩ - وسُئِلَ أبي[٤] عن حديثٍ رواه سعيد بن المسيّب[٥]، عن نَضْرَةَ[٦] بن [أَكْثَم][٧]: أنه تزوَّج بِكْرًا، فإذا هي حُبْلى، فقال النبيُّ ﷺ: « **لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا**[٨] **اسْتَحَلَّتَ**[٩] **مِنْ فَرْجِهَا، وَالوَلَدُ عَبْدٌ**

(١) في (أ) و(ت):« تحرم »، ولم تنقط في (ش) و(ف)، والمثبت من (ك).
(٢) قوله:« قال » سقط من (ك). (٣) في (ك):« محمية ».
(٤) تفرُّد الزهري بهذا الحديث لا يضرُّه، فكم من الأحاديث التي تفرَّد بها الزهري وهي مخرَّجة في "الصحيحين"، ولم يتوقف أحد عن الاحتجاج بها، قال الإمام مسلم في "صحيحه" (١٦٤٧):« وللزهري نحوٌ من تسعين حديثًا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحدٌ بأسانيد جياد ». فذِكْر أبي حاتم للتفرُّد لا يعني إعلاله للحديث، وقد أخرج مسلم في "صحيحه" (١٠٧٢) هذا الحديث من طريق الإمام مالك ويونس بن يزيد، عن الزهري، به .
(٥) في (أ) و(ش):« قال: وسئل أبي ». وفي هامش نسخة (أ) حاشية غير واضحة.
(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف"(١٠٧٠٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٥١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب،عن رجل من الأنصار يقال له: بصرة، به. وفي رواية الدارقطني:« نضرة بن أبي نضرة الغفاري». وفي رواية البيهقي :« بصرة بن أبي بصرة الغفاري »، وانظر الحاشية التالية .
(٧) ويقال: بَصْرَة - وهو الأشهر -، ويقال: بُسْرة، وقيل غير ذلك . انظر "تهذيب الكمال" (٤/ ١٨٩)، والتعليق آخر المسألة .
(٨) لم تنقط في (ف)، وفي بقية النسخ:« أكتم »، والتصويب من "الإكمال" (١/ ٩٢٣)، و"تهذيب الكمال" (٤/ ١٨٩)، وغيرهما . (٩) في (ك):« ما ».
(١٠) في (ش):« استَحْلَلْتَ »، ومثله في مصادر التخريج، وهو الجادَّة، وفي (ف):

لَكَ، فَإِذَا وَلَدَتْ فَارْجُمْهَا[١]»، وقال بعضهم: وفَرَّق بينهما.

ما وجهُ هذا الحديث عندك؟

فأجاب أبي فقال: هذا حديثٌ مُرسَل ليس بِمُتَّصل.

ورواه يحيى بن أبي كثير[٢]، عن يزيد بن نُعَيم، عن سعيد بن المسيّب لا يجاوزُهُ، مرفوعً[٣].

وما رواه ابنُ جُرَيج[٤]، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن ابن المسيّب،

«استُحِلَّتْ» بلام واحدة مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله. =

= وفي بقية النسخ: «استحلت» بلام واحدةٍ، وهو صحيح في العربية على البناء للفاعل، وهو من الاستحلال، وفي ضبطه وجهان:

الأول: «استَحَلَّتَ» بفتح التاء الأولى والحاء، وتشديد اللام بعدها تاء مفتوحة، وهذا جارٍ على لغة أناس من بني بكر بن وائل؛ لا يفكُّون التضعيف من الأفعال عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة، فيقولون في «رَدَدْتَ»: رَدَّتَ، وفي «استَحْلَلْتَ»: استَحَلَّتَ،،، وهكذا؛ وهذه اللغة حكاها الخليل.

والثاني: «استَحَلْتَ» بفتح التاء الأولى والحاء، وتسكين اللام بعدها تاءٌ مفتوحة، والأصل: «استَحْلَلْتَ»، وحُذفت اللام الأولى تخفيفًا، مع نقل حركتها إلى الحاء الساكنة قبلها، وهذه لغةٌ فصيحة جاء عليها القرآن؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقِعَة: ٦٥]، ويقولون في «أَحْسَسْتُمْ»: أَحَسْتُمْ.

وانظر في هذين الوجهين: "غريب الحديث" للحربي (١/ ٧١)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٦٦-٢٦٧)، و"الأذكار" للنووي (ص٩٢)، و"حاشية ابن القيم على سنن أبي داود" (٤/ ٢٧٣)، و"مرقاة المفاتيح" (٣/ ٤٠٩)، و"تاج العروس" (رمم).

وانظر نحو ذلك في التعليق على قوله: «أُمِدْتُ» في المسألة رقم (٩٤٨).

(١) في مصادر التخريج السابقة والآتية: «فاجلدها»، وفي بعضها: «فأقيموا عليها الحد».

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢١٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧).

(٣) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٤) رواه عنه عبدالرزاق، واختُلِف على عبدالرزاق فرواه أبو داود في "سننه"

عن نَضْرَة بن [أَكْثَم][(١)] - ليس هو مِنْ حديث صَفْوان بن سُلَيم. ويَحتمِلُ[(٢)] أن يكونَ من حديث ابن جُرَيج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صَفْوان بن سُلَيم؛ لأنَّ ابن جُرَيج يُدلِّسُ عن ابن أبي يحيى عن صَفْوان بن سُلَيم غَير شيء[(٣)]، وهو لا يَحتمِلُ أن يكون منه[(٤)].

(٢١٣١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٢١٢) من طريق الحسن بن = علي الحلواني، وأبو داود (٢١٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧) من طريق محمد بن أبي السري، وأبو داود (٢١٣١) من طريق مخلد بن خالد، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٧٢) من طريق حسين بن مهدي، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢/ ٤٨ رقم ١٢٤٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٧٢) من طريق محمود بن غيلان، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٥٠)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، ستتهم عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار به .

ورواه أبو إسحاق الدَّبَري - كما في "المصنف" (١٠٧٠٥)- عن عبدالرزاق، عن ابن جريج. قال: حُدِّثتُ عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار به .

(١) في جميع النسخ: « أكتم »، وتقدم تصويبه في بداية المسألة .

(٢) قوله: « ويحتمل » سقط من (ك).

(٣) تقدم في المسألة رقم (٧٣١) ذكر حديث آخر دلَّس فيه ابنُ جريج ، عن إبراهيم بن أبي يحيى ، عن صفوان بن سليم .

(٤) أي: لا يحتمل أن يكون الخطأ في هذا الحديث من صفوان بن سليم؛ لأنه ثقة . ونقل الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٥١) عن عبدالرزاق قوله: « حديث ابن جريج، عن صفوان، هو: ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم ». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٧): « فهذا الحديث إنما أخذه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، وإبراهيم مختلفٌ في عدالته ». وقال عبدالحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (٣/ ١٥٦): « والإرسال هو الصحيح، وأيضًا فابن جريج إنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى

١٢٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن جُرَيج[1]، عن زياد، عن سُلَيمان بن عَتيق، عن جابر؛ قال: لمَّا أُدخِلَتْ صَفِيَّةُ بنتُ حُيَيٍّ على رسول الله ﷺ، خرج النبيُّ ﷺ وفي طَرَفِ ردائِهِ نَحوٌ من مُدٍّ ونصفِ تَمْرَ عَجْوةٍ، فقال: « **كُلُوا مِنْ وَلِيمَةِ أُمِّكُمْ** » ؟

قلتُ لأبي: مَن زيادٌ هذا ؟

فقال: هو زياد بن إسماعيل .

الأسلمي، عن صفوان، وإبراهيم هذا متروك الحديث ». =

= وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/ ٦٠-٦١): « هذا الحديث قد اضطُرِبَ في سنده وحكمه واسم الصحابي راويه: فقيل: بَصْرة - بالباء الموحَّدة، والصاد المهملة - وقيل: نَضْرة - بالنون المفتوحة، والضاد المعجمة - وقيل: نَضْلة - بالنون، والضاد المعجمة، واللام - وقيل: بُسْرة - بالباء الموحَّدة، والسين المهملة - وقيل: نَضْرة بن أكثَم الخُزاعي، وقيل: الأنصاري . وذكر بعضهم: أنه بَصْرة بن أبي بَصْرة الغِفاري، ووهم قائله . وقيل: بَصْرة هذا مجهول .
وله علَّة عجيبة، وهي: أنه حديث يرويه ابن جريج، عن صفوان بن سُليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل من الأنصار، وابن جريج لم يسمعه من صفوان؛ إنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن صفوان، وإبراهيم هذا متروك الحديث؛ تركه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المبارك، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرَّازيان وغيرهم، وسُئل عنه مالك بن أنس: أكان ثقة؟ فقال: لا ! ولا في دينه. وله علَّة أخرى، وهي: أن المعروف أنه إنما يُروى مرسلاً عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ؛ كذا رواه قتادة ويزيد بن نعيم وعطاء الخراساني، كلهم عن سعيد، عن النبي ﷺ . ذكر عبدالحق هذين التعليلين، ثم قال: والإرسال هو الصحيح ».اهـ.

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ١٢٤)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٣٣٣ رقم ١٤٥٧٦)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٠٢/بغية الباحث)،

١٢٦١ - وسألت[١] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي عمر[٢]، عن بِشْر بن السَّريِّ، [عن حمَّاد][٣] بن سَلَمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلحَة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه قالت له أُمُّ سُلَيم[٤]: لِمَ لا تتزوَّجُ في الأنصار ؟ قال: « إِنَّ فِيهِنَّ غَيْرَةً [٥] » ؟

قال أبي: حدَّثناه أبو سَلَمة[٦]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن إسحاق ابن عبدالله بن أبي طَلحَة: أنَّ أُمَّ سُلَيم[٧] قالت للنبيِّ ﷺ ...، مُرسَلً[٨].

قال أبي: وهذا أصحُّ.

١٢٦٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[٩]، عن يحيى بن أبي خالد، عن ابن أبي سعد[١٠]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ

وأبو يعلى في "مسنده" (٢٢٥١).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٩٨/أ).

(٢) هو: محمد بن يحيى.

(٣) في جميع النسخ: « وحماد »، والتصويب من المسألة رقم (١١٩٨/أ).

(٤) في (أ) و(ش) و(ك): « أم سلمة »، والمثبت من (ت) و(ف)، وهو الصواب، كما في المسألة رقم (١١٩٨/أ) ومصادر التخريج.

(٥) تقدَّم في المسألة رقم (١١٩٨/أ) بلفظ: « نِسَاءُ الأنصارِ لَهُنَّ غَيْرٌ »، والغَيْرة والغَيْرُ بمعنى واحد. انظر التعليق على المسألة المذكورة. ولفظ الحديث في مصادر التخريج: « إنَّ فيهم [أي: الأنصار] غيرة».

(٦) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٧) في (أ): « أم سليمان ».

(٨) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٩) هو: محمد بن إسماعيل.

أنه قال: « إِنِّي لَأَكْرَهُ المَرْأَةَ المَرْهَاءَ السَّلْتَاءَ »، فقالت عائِشَة: بأبي أنت وأمي ! إنِّي لأَسْمَعُ منك الكلامَ[١] ! فقال: « أَنَا أَعْرَبُ العَرَبِ وَلا فَخْرَ ! أَمَّا المَرْأَةُ المَرْهَاءُ: فَالَّتِي لا كُحْلَ في عَيْنَيْهَا[٢]، وَأَمَّا المَرْأَةُ السَّلْتَاءُ[٣]: الَّتِي[٤] لا خِضَابَ في يَدَيْهَا »[٥] ؟

قال أبي: يحيى بن أبي خالد مجهولٌ، وابن أبي [سعد][٦] مِثْلُهُ؛ وهو حديثٌ ضعيف .

---

(١) في (ك): «سعيد». وهو الأنصاري الزرقي.

(٢) كذا وردت العبارةُ مختصرةً، ويُفهَم منها أن عائشة ﵂ تسمع أحيانًا من النبي ﷺ ألفاظًا لا تفهم معناها، ففسَّر لها النبي ﷺ معنى ما خفي عليها .

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « عينها ». ويقال: مَرِهَتِ العينُ تَمْرَهُ مَرَهًا، فهي مَرْهَاء: إذا خَلَتْ من الكحل. انظر "لسان العرب" (١٣/ ٥٤٠).

(٤) الفعل من السلتاء: سَلَتَتِ المرأةُ الخضاب عن يديها تَسْلُتُه سَلْتًا: إذا مسحته. انظر "اللسان" (٢/ ٤٥).

(٥) كذا، والجادة: «فالتي»؛ كما في العبارة التي قبلها، لكنَّ حذف الفاء من جواب «أمَّا» صحيحٌ في العربية، جائز، وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٦٣٧).

(٦) هذا جزء من حديث ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٧٨) فقال: «أبو سعد الأنصاري روى عن النبي ﷺ: النَّدمُ توبةٌ، والتَّائبُ من الذَّنب كمن لا ذنبَ له ، ومنك من أعتبك، وإنِّي لأكرهُ المرأةَ المَرْهاء، والمرأةَ السَّلْتاء ».
والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٠٦ رقم٧٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ٣٩٨)، و"معرفة الصحابة" (٦٨٢١) من طريق ابن أبي فديك، عن يحيى بن أبي خالد، عن ابن أبي سعد، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: « النَّدمُ توبةٌ، والتَّائبُ من الذَّنب كمَنْ لا ذنبَ له ». وانظر "لسان الميزان" (٦/ ٢٥٢).

(٧) في جميع النسخ: « سعيد »، وتقدم على الصَّواب، وكذا جاء في "الجرح

١٢٦٣ - وسمعتُ[١] أبي يقول: حدَّثنا هارون بن محمد بن بَكَّار[٢]، عن أبيه[٣]، عن سعيد بن بَشير، عن قَتَادة، عن سعيد بن المسيّب وأبي العالية، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى أن يتزوَّج الرجلُ على عَمَّتها أو على خالتها[٤].

والتعديل" (٩/ ١٤٠ و٣٢١ و٣٧٨). وانظر ما يأتي في المسألة رقم (١٨٨٩).

(١) انظر المسألة رقم (١٢٠٥) و(١٢١٤) و(١٤٧٤) و(١٥٥٥) و(١٥٧٦/ أ).

(٢) هو: محمد بن بكار بن بلال العاملي.

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٧) من طريق هارون هذا، عن أبيه، عن سعيد بن [في المطبوع: و] بشير، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.
ورواه البزار في "مسنده" (١٣٨/ب/ مسند أبي هريرة)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٨١) من طريق محمد بن بكار، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن ابن المسيب وأبي العالية، عن أبي هريرة به. ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٣) تعليقًا من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.
ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٧)، والطبراني في "الأوسط" (٥٩٠٧) من طريق همام، عن قتادة، عن أبي هريرة به.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، عن ابن المسيب وأبي العالية، عن أبي هريرة إلا سعيد بن بشير، وسمعت محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري يذكر عن أبي عاصم، عن همام، عن قتادة، عن سعيد، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: لا تُنكَح المرأةُ على عمَّتها ولا على خالتها، و هذا الحديثُ إنما الرفع فيه عندي لحديث يحيى بن أبي كثير، وحديث سعيد مرسل، وجمع بينهما في هذا الحديث».
وقال الطبراني (٤٦٨١): «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن بشير، تفرَّد به محمد بن بكار». وقال في (٥٩٠٧): «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا همام وسعيد بن بشير، تفرَّد به أبو عاصم، عن همام، ومحمد بن بكار بن بلال الدمشقي، عن سعيد بن بشير».

(٤) أي: نهى أن يتزوَّج الرجلُ المرأةَ على عمَّتها أو خالتها. وفيه حذف المفعول به

قال أبي : يروي هذا الحديثَ ابنُ أبي عَرُوبة[١]، عن قَتَادة، عن أبي العالية وسعيدِ بنِ المسيب، عن النبيِّ ﷺ؛ قال[٢]: « لا يَنْكِح[٣]. . . »، وهو أشبهُ، وابنُ أبي عَرُوبة أحفظُ [٤].

١٢٦٤ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر الحديثَ الذي رواه نُعَيم بن حمَّاد[٥]، عن بَقِيَّة[٦]، عن بَحِير[٧] بن سعد[٨]، عن خالد بن مَعْدان،

لفهمه من السياق والعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤)، والضمير في = = «عمتها» و«خالتها» يعود أيضًا إلى «المرأة» المفهومة من السياق. وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠)، وسيأتي نحو ما وقع هنا في المسألة رقم (١٢٧٠).

(١) هو: سعيد . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٣)،والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٧).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « عن أبي العالية وسعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً بأبي هريرة؛ قالا: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال »، وما فيه من زيادة لا معنى لها، أو في العبارة تصحيفٌ أبهَم المعنى، والمثبت من (أ) و(ش).

(٣) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط في بقية النسخ، والمراد: لا يَنْكِحُ الرجلُ المرأةَ. . .إلخ.

(٤) قال العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٧): « المراسيل في هذا الحديث أولى ».
وقال الدارقطني في "العلل" (١٧٢٢): « يرويه قتادة، واختُلِف عنه، فرواه سعيد بن بشير، عن قتادة، عن ابن المسيب وأبي العالية، عن أبي هريرة. وخالفه ابن أبي عروبة، عن قتادة عنهما مرسلاً. وخالفه همام بن يحيى فرواه عن قتادة، عن ابن المسيب مرسلاً وهو المحفوظ . وقاله أبو قلابة الرقاشي: عن أبي عاصم، عن همام، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة؛ فلم يُتابَع عليه ».

(٥) في (ت): « نعيم حماد »، وفي (ف) و(ك): « نعيم وحماد »، وكانت في (أ) و(ش) كما في (ت)، ثم أُلحق قوله: « بن ».

(٦) هو: ابن الوليد .

(٧) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « يحيى ».

عن كَثِير بنِ مُرَّة الحَضْرَمي، عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تُؤْذِي امْرَأَةٌ زَوْجَهَا في الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ[1] مِنَ الحُورِ العِينِ: لا تُؤْذِينَهُ[2] قَاتَلَكِ اللهُ! فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكِ دَخِيلٌ، عَسَى أَنْ يُفَارِقَكِ!».

قال أبو زرعة: ما أدري مِن أين جاءَ به نُعَيم! أُراه شُبِّهَ على نُعَيم، لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن بَحِير غيرُ إسماعيل بن عيَّاش[3]، إلا أن يكون: بَقِيَّةُ عن إسماعيل بن عَيَّاش[4].

وذكر أبو زرعة: أن هذا الحديثَ ليس عندهُم بحِمْص في كُتُبِ بَقِيَّة.

---

(١) في (ش) و(ك): «سعيد».

(٢) في (ت) و(ف): «زوجها»، وكانت كذا في (أ)، ثم صوِّبت.

(٣) كذا في جميع النسخ عدا (ك)، ففيها: «لا تُؤْذِيهِ»، وهو موافق لما في مصادر التخريج، وهو الجادَّة، وما في بقية النسخ إن لم يكن تصحيفًا في الرواية، فإنه يخرَّج على أنَّ «لا» في «لا تُؤْذِينَهُ» نافيةٌ من جهة اللفظ، ناهيةٌ من جهة المعنى، فيكون المضارع بعدها مرفوعًا بثبوت النون؛ وهذا أبلغ من النهي الخالص، ويقال له: النهي بلفظ الخبر. وانظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٤٢ رقم ٢٢١٠١)، والترمذي في "جامعه" (١١٧٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٠١٤)، والشاشي في "مسنده" (١٣٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ١١٣ رقم٢٢٤)، وفي "مسند الشاميين" (١٦٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٢٠)، وفي "صفة الجنة" (٨٦)، والذهبي في "السير" (٤/ ٤٧).
قال الترمذي: «حسنٌ غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وقال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث خالد، عن كثير، تفرَّد به بَحير». وقال الذهبي: «إسناده صحيحٌ متصل».

(٥) يشير أبو زرعة إلى احتمال أن يكون بقية رواه عن إسماعيل بن عياش، فدلَّسه،

١٢٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سَلَمة بن شَبِيب[١]، عن الحسن بن أَعْيَن[٢]، عن مَعقِل[٣]، عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة[٤]، عن عمر بن عبدالعزيز، عن الرَّبيع بن سَبْرَة، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ حرَّمَ المُتْعَة[٥]؟

قال أبي: روى إسماعيلُ بن[٦] رَجاء الحِصْني، عن مَعقِل، عن ابن

ورواه عن بحير، ولم يذكر إسماعيل .

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٤٠٦)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١١١ رقم ٦٥٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٣). والحديث أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥٥٤٤) من طريق مغيرة بن عبدالرحمن، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٥٠)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٣٢٦٢) من طريق محمد بن معدان، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١١١-١١٢ رقم ٦٥٢٦) من طريق الحسين بن أبي السري، والباغندي في "مسند عمر بن عبدالعزيز" (٨٩) من طريق عمر بن يعقوب الرقي، أربعتهم عن الحسن بن محمد بن أَعْيَن به .
وانتقد أبو الفضل ابن عمار الشهيد مسلمًا على إخراجه هذا الحديث، فقال في "علله" (ص١٠٠): « وهذا رواه حسين بن عياش - وهو شيخ، بدون ابن أعين-، عن معقل، عن ابن أبي عبلة، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن الربيع بن سبرة، وهو الصَّحيح عندنا؛ لأن هذا اللفظ إنما هو لعبد العزيز بن عمر بن عبدالعزيز، رواه عنه الناس ».اهـ.

(٢) هو: الحسن بن محمد بن أعين .

(٣) هو: ابن عُبَيدالله الجزري .

(٤) في (أ) و(ش): «علية». وفي هامش النسخة (أ) تعليق على هذا الموضع بخط مغاير، نصه: «تابع إسماعيل بن رجاء على روايته أيضًا حسين بن عياش، عن مَعقِل».

(٥) يعني: نكاح المتعة، وهو النِّكاح إلى أجل مُعَيَّن، وهو من التَّمَتُّع بالشَّيء، أي: الانتفاع به، كأن ينتفعَ بها إلى أَمَدٍ معلوم، وقد كان مُباحًا في أول الإسلام، ثم حُرِّم . انظر "النهاية" (٤/ ٢٩٢).

أبي عَبْلَة[١]؛ قال: حدَّثني عبدالعزيز بن عمر[٢]، عن الرَّبيع، عن أبيه.

قال أبي: لم يَزَلْ في قلبي مِنْ حديث الحسن بن أَعْيَن حتى رأيتُ هذا الحديثَ، وقد كتبتُ عن إسماعيلَ بن رَجاء، ولم أكتب عنه هذا الحديثَ .

---

(١) قوله:« بن » سقط من (ك).

(٢) في (ت) و(ك):« علية ».

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٠٤١) عن معمر، عن عبدالعزيز بن عمر به. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "المسند" (٣/ ٤٠٤ رقم١٥٣٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٠٨ رقم ٦٥١٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ١٠٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٠٦١) من طريق عبدة بن سليمان، عن عبدالعزيز بن عمر به . ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٠٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٦٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١١٠ رقم ٦٥٢٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ١٠٥).

ورواه الحميدي في "مسنده" (٨٧٠) من طريق ابن عيينة، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٠٥ رقم١٥٣٥١)، والطبري في "تفسيره"(٩٠٤٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٩٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٤٧) من طريق وكيع، والدارمي في "مسنده" (٢٢٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٣-٢٠٤) من طريق جعفر ابن عون، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٦) من طريق عبدالله بن نمير، والنسائي في "الكبرى" (٥٥٤١) من طريق يحيى بن سعيد، وفي "الكبرى" أيضًا (٥٥٤٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٠٩ رقم ٦٥١٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ١٠٩) من طريق عبد ربِّه بن سعيد، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٣٩) من طريق إسحاق الأزرق، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٠٧ رقم ٦٥١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٠٣) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَين، وابن عبدالبر (١٠/ ١٠٥) من طريق ورقاء بن عمر، جميعهم عن عبدالعزيز بن عمر، عن الربيع

١٢٦٦ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه إسحاق بن راهُوْيَهْ[(٢)]، عن عيسى بن يونس، عن الأَوْزاعيِّ، عن إبراهيم بن مُرَّة، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تُنْكَحُ البِكْرُ[(٣)] حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَإِذْنُهَا الصُّمَاتُ، وَلِلثَّيِّبِ[(٤)] نَصِيبٌ مِنْ أَمْرِهَا مَا لَمْ تَدْعُو[(٥)] إلى سَخْطَةٍ، فَإِنْ دَعَتْ إلى سَخْطَةٍ، وَكَانَ أَوليَاؤُهَا يَدْعُونَ إلى الرِّضَا؛ رُفِعَ ذَلِكَ إِلى السُّلْطَانِ** » ؟

ابن سَبْرة، عن أبيه به .

(١) كذا جاء السؤال هنا موجَّهًا إلى أبي حاتم، وسيأتي الجواب عنه بقول المصنِّف: «قالا».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٠١)، وفي "مسند الشاميين" (٦٤٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٣٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٣٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٨/ ٢٧).
ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٢٠ رقم ١٠٢٢)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٧٣).
وفي مصادر التخريج زيادة: « قال إسحاق: قلت لعيسى: آخر الحديث من حديث النبي ﷺ ؟ فقال: هكذا أنا الأوزاعي ».
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا إبراهيم بن مرَّة، ولا رواه عن إبراهيم بن مرَّة إلا الأوزاعي، تفرَّد به عيسى بن يونس ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديثٌ لا يصح ».

(٣) في (ك): « البر ».

(٤) في (ش): « والثيب ».

(٥) رسمت في جميع النسخ: « لم تدعوا » بإثبات واو بعدها ألف، والقياس: « لم تَدْعُ » بحذف لام الفعل المعتل الآخر؛ لدخول « لم » الجازمة عليه.
ويخرَّج ما في النسخ على وجهين؛ ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الزُّهْري فقَطْ .

فقال أبو زرعة: كان عند عيسى ثلاثةُ أحاديث:

كان عنده حديثٌ عن[1] الأَوْزاعي، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وعنده: عن إبراهيم بن مُرَّة، عن الزُّهْري .

والأَوْزاعي، عن عَطَاء .

فدخل لإسحاقَ[2] حديثُ إبراهيمَ بن مُرَّة في حديث الزُّهْري؛ فحدَّث على ما وقع عنده .

١٢٦٧ - وسُئِلَ[3] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي مُلَيكة[4]: «العَرَبُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ [5] » ؟

فقال: باطِلٌ ! أنا نَهَيتُ[6] ابنَ أبي شُرَيح[7] أن يُحدِّث به، ونهَيتُه

---

(٢٢٨). وانظر في إثبات الألف بعد الواو: التعليق على المسألة رقم (١٠٢٥).

(١) قوله: « عن » ليس في (ش).

(٢) في (ت) و(ك) تشبه أن تكون: « لاسمر ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٣٦)، وستأتي برقم (١٢٧٥).

(٤) هو: عبدالله بن عُبَيدالله .

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح في العربية، ويجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٢٣٦).

(٦) في (ك): « نهيب ».

(٧) كذا في جميع النسخ: « ابن أبي شريح » بالشين المعجمَة والحاء المهملة. ولعل المقصود: « ابن أبي سريج» بسين مهملة وجيم في آخره. وهو أحمد بن الصباح

عن حديثٍ آخر [١].

١٢٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن المبارك[٢]، عن محمد ابن راشد، عن سَلَمة بن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **آمِرُوا النِّسَاءَ في بَنَاتِهِنَّ** »[٣]؟

قال أبي: يرويه بعضُهم[٤] عن محمد بن راشد، عن مَكْحول، عن سَلَمة بن أبي سَلَمة؛ وهو أشبه.

١٢٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن زُرَيع[٥]، عن

النهشلي، وانظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٦)، و"تهذيب الكمال" (١/ ٣٥٥-٣٥٦).

(١) ذكر بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ل٨٨/ ب)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٣٦).

(٢) هو: عبدالله.

(٣) أي: شاوروهنّ في تزويجهنّ، وهو: استئذانُ المرأة في تزويج ابنتها.

(٤) رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١١٦) من طريق يونس بن محمد المؤدب، عن محمد بن راشد، عن مكحول، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه: أن عبد الله بن عمر خطب إلى نعيم بن عبد الله - وكان يقال له: النَّحام؛ أحد بني عدي - ابْنَتَهُ، وهي بِكْر، فقال له نعيم: إن في حجري يتيمًا لي لستُ مؤثرًا عليه أحدًا، فانطلقَتْ أم الجارية؛ امرأة نعيم إلى رسول الله ﷺ فقالت: ابن عمر خطب ابنتي وإن نعيمًا ردَّه، وأراد أن يُنكِحها يتيمًا له، فأخبرت النبيَّ ﷺ، فأرسل إلى نعيم، فقال له النبي ﷺ: « أَرْضِها، وأَرْضِ ابنَتَها ».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧٩٧) من طريق يحيى بن عبيد، حدثني مكحول، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عمر بمثله، فجعله من مسند ابن عمر. قال الطبراني: لم يَرو هذا الحديثَ عن مكحول إلا محمد بن راشد.

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٤٠٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥١١٠).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٥٨ رقم ٤١١)، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٤٣

يونس بن عُبَيد، عن أبي مَعْشَر[١]، عن إبراهيم[٢]، عن عَلْقَمة[٣]، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طَوْلٍ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ؛ وَمَنْ لا فَالصَّوْمُ لَهُ وِجَاءٌ**[٤]»؟

قال أبي: هذا الحديثُ بعبدالله[٥] بن مسعود عن النبيِّ ﷺ أشبهُ[٦]، يعني: على[٧] ما رواه الأعمشُ[٨]، عن إبراهيم، عن عَلْقَمة، عن عبدالله[٩]، عن النبيِّ ﷺ[١٠].

١٢٧٠ - وسألتُ[١١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن القاسم[١٢]

و٣٢٠٦)، والشاشي في "مسنده" (٣٦١) من طريق إسماعيل بن علية، عن يونس به.

(١) هو: زياد بن كُلَيب.

(٢) هو: ابن يزيد النخعي.

(٣) هو: ابن قيس النخعي.

(٤) تقدم تفسير «الوجاء» في المسألة رقم (١٢٤٧).

(٥) في (ش): «لعبدالله».

(٦) قوله: «أشبه» سقط من (ك).

(٧) قوله: «على» ليس في (ش) و(ك).

(٨) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٩٠٥ و٥٠٦٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٠).

(٩) في (ف): «عن عبدالله بن مسعود».

(١٠) قال البزار: «هكذا رواه يونس، عن أبي معشر، ورواه عن يونس: يزيدُ بن زريع وإسماعيل بن علية. وهذا الحديث إنما رواه الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود وهو الصَّواب. ورواه منصور، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله. وحديث يونس خطأ؛ إنما الصَّواب حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٧٨) هذا الحديث، وقال: «والمحفوظ: عن ابن مسعود، ولم يُتابَع أبو معشر على قوله: عن عثمان».

(١١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٧٥).

(١٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦٢). وانظر "السلسلة الضعيفة"

الأَسَدي، عن عَنْبَسَة[١]، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه، عن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **المَعْرُوفُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، وَمَنْ صَنَعَ مَعْرُوفًا دُفِعَ عَنْهُ مِفْتَاحُ الشَّرِّ** » .

قال: وقال النبيُّ ﷺ: « **إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا**[٢]، **وَلْيَدْعُ بِالبَرَكَةِ، وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى ذِرْوَتِهِ**[٣]، **وَلْيَسْتَعِذْ**[٤] **بِاللهِ مِنْ شَرِّهِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَعِيرٍ إِلَّا عَلَى ذِرْوَتِهِ شَيْطَانٌ** »[٥] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ - يعني: بهذا الإسناد[٦]- وعَنْبَسَةُ ضعيفُ الحديث[٧].

(٤٦٨٠) للألباني رحمه الله .

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن الأموي .

(٢) كذا، وفيه حذفُ المفعول به - مع إرادته للعلم به - وفيه أيضًا عَوْدُ الضمير إلى غير مذكورٍ في اللفظ؛ لفهمه من السياق، أي: إذا تزوج أحدكم امرأةً . . . إلخ. وانظر نحوه في المسألة رقم (١٢٦٣).

(٣) ذِرْوَةُ الشَّيء - بتثليث الذَّال -: أعلاه، والجمع: ذُرًا، وتَذَرَّيْتُهَا، أي: علوتُها. انظر "تاج العروس" (١٩/ ٤٢٧ -ذ ر و).

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « فليستعذ ».

(٥) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦١) من طريق عبدالواحد بن غياث، عن عنبسة، به .

(٦) لأنه جاء من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عند ابن ماجه (١٩١٨)، والبيهقي (٧/ ١٤٨) وغيرهما .

(٧) وقد خالفه الإمام مالك فأخرجه في "الموطأ" (١١٤٠) عن زيد بن أسلم مرسلاً، ليس فيه ذكر لأبيه ولا لعمر .
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٣٠٠): « مرسل عند جميع الرواة لـ"الموطأ"، والله أعلم . ومعناه يستند من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، ومن حديث أبي

١٢٧١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن خالد الخيَّاط[٢]، عن هشام بن سعد، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: لا طلاقَ إلا بعد نِكَاح ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وإنما يُروى عن الزُّهْري أنه قال: « ما بلغني في هذا روايةٌ عن أحد من السَّلَف »، ولو كان عنده: عن عُرْوَة، عن عائِشَة ؛ كان لا يقولُ ذلك[٣].

لاس الخزاعي . وقد رواه عنبسة بن عبدالرحمٰن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، =
= عن عمر، عن النبي ﷺ وعنبسة ضعيفٌ لا يحتجُّ به .اهـ.

(١) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق ١٢٥/أ، ب) هذا الحديث، ونقل قول أبي حاتم عنه: « حديث منكر »، وكذا صنع ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٤٢٥-٤٢٦).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٨١٢ و٣٦٣٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٢١).
وعند ابن أبي شيبة: « قال الزهري: إذا وقع النِّكاح وقع الطَّلاق ». وقال البيهقي: « كذا أتى به موقوفًا ، وقد روي بهذا الإسناد مرفوعًا ».
ورواه سليمان بن قريش، عن بشر بن السَّري، عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ به ، فرفعه . أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٣٤٤/أ/ أطراف الغرائب) وقال: « تفرَّد به سليمان بن قريش، عن بشر بن السَّري، عن هشام بن سعد، به ».
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٠٤٨)، والطبراني في "الأوسط" (٧٠٢٨) من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، عن علي بن الحسين بن واقد، حدثنا هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة، عن النبي ﷺ به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا هشام بن سعد، ولا عن هشام إلا علي بن الحسين، تفرَّد به أحمد بن سعيد الدارمي ».

(٣) في "سؤالات البرذعي" لأبي زرعة (ص ٦٩٥-٦٩٦): « حدثني أبو حاتم قال:

١٢٧٢ - وسألتُ[1] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيالسي، عن سُلَيمان بن المُغِيرة، عن ثابت، عن ابن أم سَلَمة، عن أم سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ لما تزوَّج فأرادَ أن يدخُلَ سلَّم. . . ؟

قال أبي: هذا الحديثُ مُرسَلٌ؛ لم يسمع ثابتٌ من عمر بن أبي سَلَمة؛ إنما يُرْوَىٰ عن ابن عمر بن أبي سَلَمة، عن أبيه .

١٢٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن الزِّبْرِقان، عن

سألتُ أحمد بن حنبل عن حديث عائشة: "لا طلاقَ قبلَ نِكاح" الذي رواه هشام = = ابن سعد ؟ فقال: هشام لم يكن بالحافظ . قال أحمد: وأما حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى؛ فإن إسماعيل ذكره عن ابن جريج، قال: فلقيتُ الزهري فسألته عن هذا الحديث، فلم يعرفه ». اهـ.

وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/١١٨/ب) عن هذا الحديث فقال :« يرويه [حماد بن خالد عن] هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة موقوفًا. وخالفه بشر بن السَّري فرواه عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ورفعه. وقيل: عن بشر بن السَّري، عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة، والصَّحيح عن هشام بن سعد ما قاله حماد بن خالد، والله أعلم ».

تنبيه: ما بين معقوفين سقط من الأصل، والسِّياق يدل عليه. وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٣٨٢-٣٨٣).

وقد استنكر أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ هنا هذا الحديث من رواية حماد بن خالد عن هشام ابن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة موقوفًا، وهو يعني إنكار الرواية بمجملها؛ بدليل احتجاجه بقول الزهري، في حين ذكر الترمذي في "العلل الكبير" (٣٠٣) أنه سأل البخاري عن رواية بشر بن السَّري وغيره لهذا الحديث عن هشام ابن سعد، به مرفوعًا؟ فقال البخاري:« إن حماد بن خالد روى عن هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة موقوفًا ». اهـ.

إسحاق بن رُفَيع الذِّمَاري، عن ابن جُرَيج، عن عَطَاء، عن ابن عباس؛ قال: كان[1] لعليٍّ رضي الله عنه جاريةٌ حسناءُ جميلةٌ، فجاءته ذاتَ يوم، فقالت: يا أمير المؤمنين ، إنَّ ابنَ التَّيَّاح مُؤَذِّنَكَ[2] يُحِبُّني[3]، قال: وكيف عَلِمْتِ ذَاكِ[4] ؟ قالت[5]: إن شئتَ أريتُكَ، قال: قد شئتُ، قال: فجلسَ لها في موضع يراهُما ولا يَرَيانِه[6]، وأمرها أن تَعرِضَ له[7] في وقت الصَّلاة . فخرَجَ متوضِّئًا يريد المسجد، فعرضَتْ له الجاريةُ، فقالت له[8]- خَفِيًّا-: إني لأُحِبُّكَ ! فقال لها [9]: وإني لأُحبُّكِ ! قالت له: وكيف إلى ذلك ؟ قال: فكشَفَ القِناعَ[10] عن رأسه، فنظَرَ[11] عن يمينه وعن شِمَاله؛ قال: ثم قامَ على أطرافِ أصابعِهِ، ثم قال: نَعَمْ - بأعلى صوته - نَصبرُ وتَصبرينَ إلى يوم يُوَفَّى الصابرون أجرَهُم بغير حساب، ثم مَرَّ وتركها . قال: فأخرج عليٌّ رأسَهُ من الموضع الذي كان فيه، فقال[12]: خُذْهَا هي لكَ بارك الله لك فيها ؟

---

(١) انظر المسألة رقم (١٢٠٩) و(١٢١١) و(١٢١٣).

(٢) قوله: « كان » سقط من (ك).

(٣) في (ك): « مونك ».

(٤) في (ك): « يحبي ».

(٥) في (أ) و(ش): « ذلك ».

(٦) في (ت) و(ش): « قال ».

(٧) في (ف): «ولا يَرَيَاهُ»، وهو جائزٌ في العربية على لغةٍ لبعض العرب؛ يَحْذِفون نون الرفع من الأفعال الخمسة، لمجرد التخفيف، انظر تفصيل ذلك وشواهِدَهُ في التعليق على المسألة رقم (١٠١٥).

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): « لها ».

(٩) في (ت): « لها ».

(١٠) قوله: « فقال لها » سقط من (ك).

(١١) في (ك): « للقناع ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٢٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو معاوية الضَّرير[1]، عن

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « ونظر ». (٢) قوله: « فقال » سقط من (ك).

(٣) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٨٢٩) عنه به.
وأخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٧) من طريق عبدالملك بن مروان، عن أبي معاوية به . ورواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤) من طريق يحيى بن يوسف الرقي، عن أبي معاوية، عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب بن عجرة، عن أبيه به. فزاد في الإسناد :« عن أبيه ».
واختلف على جميل بن زيد في هذا الحديث :
فرواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٨ و٦٤٩) من طريق حفص بن غياث ومحمد بن أبي حفص، كلاهما عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب به .
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٢٣) من طريق محمد بن فضيل، عن جميل بن زيد، عن عبدالله بن كعب به .
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٢٣) تعليقًا، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٧٩) من طريق عبَّاد بن العوَّام، عن جميل بن زيد، عن كعب بن زيد به .
ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢/ ١٠٨/ الرسالة) من طريق محمد بن عمر العطار، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥٦) من طريق أبي يحيى، كلاهما عن جميل بن زيد، عن سعد بن زيد به . ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٩٣ رقم ١٦٠٣٢) من طريق القاسم بن مالك، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥٦- ٢٥٧) من طريق محمد بن جابر ، كلاهما عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب؛ قال كعب: تزوَّج رسول الله ﷺ . . . فذكره .
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٢٣) تعليقًا، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٥٧) من طريق القاسم بن غصن. والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٢٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٤٤) من طريق إسماعيل بن زكريا، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٩٩)، وابن عدي في "الكامل"(٢/ ١٧١) من طريق أبي

جَميل بن زيد، عن زيد بن كعب بن عُجْرَة: أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّج امرأةً من بني غِفَار، فلمَّا دخلَتْ عليه ووضعَتْ ثيابها، رأى بِكَشْحِها[١] بياضًا، فقال لها: « **الْبَسِي ثِيَابَكِ، وَالْحَقِي بِأَهْلِكِ** » ؟

قال[٢] **أبي**: هو زيد بن كعب، ومنهم من يقول: كعب بن زيد، واحد[٣]، لا يقول: ابن عُجْرَة، ويَدخُلُ في المسند .

قلتُ: له صُحبة ؟

قال: يَدخُلُ في المسند .

١٢٧٥- وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثِ[٥] زرعة بن عبدالله الزُّبَيدي[٦]، عن عِمران بن أبي الفَضْل[٧]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **قُرَيْشٌ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ**[٨] » ؟

بكير النخعي، ثلاثتهم عن جميل بن زيد، عن ابن عمر به. =

= قال البيهقي: « هذا مختلف فيه على جميل بن زيد - كما ترى - قال البخاري: لم يصحَّ حديثُه ».

(١) أي: في خَصْرِها . انظر "النهاية" (٤/ ١٧٥).

(٢) في (ش): « فقال ».

(٣) كذا في جميع النسخ ! والمراد: هما واحد: زيد بن كعب، وكعب بن زيد .

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٣٦) و(١٢٦٧)، ونقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٨٨/ب)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٣٦) بتصرف.

(٥) في (ك): « عن حديث رواه ».

(٦) في (ك): « ابن الزبيدي »، وضُرب على « ابن ».

(٧) في (ك): « عن عمران بن الفضل ».

(٨) كذا في جميع النسخ، وهو صحيحٌ في العربية بنصب ما بعد « إلا » أو برفعه، وقد

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، رواه هشام الرَّازي[1] وزاد في الحديث: « **إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ أَوْ دَبَّاغٌ** ». قال[2]: فخرج عليه الدَّبَّاغُون واجتمعوا، حتى إنَّ بعض الناس حسَّن الحديثَ، وقال: إنما معنى هذا: أو دَبَّابٌ[3]؛ إنما أراد هؤلاءِ الذين[4] يتَّخِذُونَ الدِّبَاب[5].

١٢٧٦ - وسألتُ أبي[6] عن عاصم بن عُبَيدالله ؟

فقال[7]: مُنكَرُ الحديث، يُقال: إنه ليس له حديثٌ يُعْتَمد عليه .

قلتُ: ما أنكروا عليه ؟

قال: روى عن عبدالله بن عامر بن رَبيعة، عن أبيه: أن رجلاً تزوَّج امرأة على نَعلَينِ، فأجازه النبيُّ ﷺ[8] !

تقدم التعليق على هذا في المسألة رقم (١٢٣٦).

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « الرارت »، وهو خطأ، وجاء على الصواب في "البدر المنير"، و"التلخيص الحبير". وهشام هذا: هو ابن عُبَيدالله .

(٢) قوله: « قال » ليس في (ش).

(٣) في (ت) و(ك): « ذباب ».
والدَّبَّابُ: الذي يلعب بالدِّباب ويرقِّصها. والدِّبَاب: جمع دُبٍّ، والدب: يجمع على دِبَابٍ ودِبَبَة. "لسان العرب" (١/ ٣٧٢) و"تاج العروس" (١/ ٤٨٠).

(٤) في (ك): « إنما أراد هؤلاء إنما أراد الذين ».

(٥) في (ك): « الرباب ».

(٦) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٧) في (أ) و(ش): « قال ».

(٨) الحديث أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٢٣٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٣٥٧ و٣٦١٥٤)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٤٥ و٤٤٦ رقم ١٥٦٧٦ و١٥٦٧٩ و١٥٦٩١)، والترمذي في "جامعه" (١١١٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٨٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٩٤ و٧١٩٧)، والبزار في "مسنده" (٣٨١٤ و٣٨١٥)، جميعهم من طريق عاصم بن عبيدالله ، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه به .

وهو مُنكَرٌ .

١٢٧٧ - وسُئِلَ[١] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن شُرَحْبِيل[٢]، عن إسماعيل بن عيَّاش[٣]، عن يحيى بن يزيد الرُّهاوي أبي شَيبَة[٤]، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن عَدِيٍّ بن ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: لَقِيتُ عمِّي[٥] قد اعتَقَدَ لِواءً، فسألتُه: أين تريد؟ فقال: بعثَني رسول الله ﷺ إلى رَجُلٍ من أهل المدينة تزوَّج امرأةَ أبيه، وأمرني أنْ أضربَ عُنُقَه، وأن أَقْسِمَ ماله؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه الحسن بن صالح[٦]، عن السُّدِّي[٧]، عن عَدِيٍّ بن ثابت، عن البَرَاء؛ قال: لَقِيتُ خالي ومعه الرَّاية .

= قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ». =

= وقال الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" (١٠٦٣) بعد أن نقل تصحيح الترمذي: «وخولفَ في ذلك». وبيَّن في "فتح الباري" (٩/ ٢١١) أنه لا يثبت .

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٧) عن أبي حاتم .

(٢) هو: سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي ابن ابنة شرحبيل، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٨٦).

(٣) في (ك): « عباس ».

(٤) في (ك): « شبيبة ».

(٥) في (ك): « عمر ».

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٨٥٨)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٠ رقم ١٨٥٥٧)، والنسائي في "سننه" (٣٣٣١)، والبزار في "مسنده" (٣٧٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١١٢)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٧٨ رقم ٣٤٠٧).

وروواه حَفص بن غِيَاث[1]، عن أَشْعَث بن سَوَّار، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن البَرَاء .

ورواه الفَضْل بن العلاء[2]، وأبو خالد الأحمر[3]، ومَعْمَر[4]، عن أَشْعَث، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن يزيد بن البَرَاء، عن البَرَاء[5]؛ قال: رأيتُ خالي .

ورواه شُعبَة[6]، عن الرَّبيع بن الرُّكَين، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن البَرَاء.

ورواه عُبَيدالله بن عمرو[7]، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن عَدِيِّ بن

---

(١) هو: إسماعيل بن عبدالرحمٰن .

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٢٠٧).

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢١) أن الفضل بن العلاء رواه عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه؛ حدثني عمِّي؛ قال: بعثني رسول الله ﷺ .

(٤) في (ك): « وابن خالد الأصم ». وأبو خالد هذا هو: سليمان بن حَيَّان، وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٢٠٧).

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٨٠٤) عن معمر، عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء قال: لقيت عمِّي . . . .
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٧ رقم ١٨٦٢٦)، والنسائي في "الكبرى" (٧١٨٥/ الرسالة)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٧٧ رقم ٣٤٠٤).

(٦) قوله: « عن البراء » ليس في (أ) و(ش).

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده"(٤/ ٢٩٢ رقم ١٨٥٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (٧١٨٣/ الرسالة) عن شعبة، عن ربيع بن رُكَين، عن عدي بن ثابت، عن البراء قال: مرَّ بنا ناسٌ مُنطَلقون فقلنا: أين تذهبون ؟ فقالوا: بعثَنا رسولُ الله ﷺ إلى رجُل يأتي امرأةَ أبيه أن نقتُلَه .

ثابت[١]، عن يزيد بن البَرَاء[٢]، عن البَرَاء[٣]؛ قال: لقيتُ عمِّي ومعه الرَّاية .

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: خاله[٤]؛ هو أبو بُرْدَة بن[٥] نِيار، واسمه: هانئ .

١٢٧٨ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن سعيد بن محمد الجَرْمي، عن أبي عُبَيدة الحَدَّاد[٦]، عن عُمَارَة بن زاذان، عن زياد النُّمَيري، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ الرَّجُلَ وَالمَرْأَةَ لا يَجْتَمِعَانِ حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَلا إِنَّ فُلانٌ[٧] لِفُلانَةَ** » .

---

(١) تقدم تخريج روايته في المسألة (١٢٠٧).

(٢) في (أ): « عدي بن أبي ثابت ».

(٣) قوله: « عن يزيد بن البراء » سقط من (ت) و(ك).

(٤) قوله: « عن البراء » سقط من (أ) و(ش) و(ف). والمثبت هو الصواب كما في المسألة المتقدمة برقم (١٢٠٧).

(٥) في (ف): «خالد». قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٥٩): «الحارث بن عمرو، ويقال له: أبو بردة خال البراء، ويقال: عمُّ البراء بن عازب، وخال أصحُّ».

(٦) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٧) هو: عبدالواحد بن واصل.

(٨) كذا في جميع النسخ، عدا (ك)، ففيها: « فلانًا » بألف تنوين النصب، وهو الجادَّة. غير أنَّ ما في بقيَّة النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية، وفيه وجهان:
الأوَّل: نصبه على أنه اسم «إن» لكن حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: رفعُه على أنَّه مبتدأ، وخبرُه: «لفلانةَ»، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر «إنَّ»، واسم «إنَّ» في هذه الحالة: ضميرُ الشأن المحذوف، والتقدير: إنَّه فلانٌ لفلانةَ، ونحوه ما ذُكر في تخريج قوله ﷺ: «إنَّ من أشدِّ الناس عذابًا يوم

فقال[١] أبو زرعة: غير أبي عبيدة الحَدَّاد لا يرفعُه، الناس يوقفونه عن أنس.

١٢٧٩ - وسمعتُ[٢] أبا زرعة وحدَّثنا عن أبي سَلَمة موسى بن إسماعيل[٣]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن أيُّوب[٤]، عن أبي قِلابة[٥]، عن عبدالله بن يزيد الخَطْمي، عن عائِشَة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يَقْسِمُ بين نسائه فيَعدِلُ، ثم يقول: « **اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلا أَمْلِكُ** ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: لا أعلم أحدًا تابع حمَّادً[٦] على هذا.

قلتُ: روى ابنُ عُلَيَّة[٧]، عن أيُّوب، عن أبي قِلابة؛ قال: كان

القيامةِ المصوِّرون»، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٣٠) و(٨٥٤).

(١) في (ش): « قال ».

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق٦٥/ب) كلام أبي زرعة وابن أبي حاتم بتصرف.

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢١٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٨٧)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٩٨).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٥٣٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٤٤ رقم ٢٥١١١)، والدارمي في "مسنده" (٢٢٥٣)، والترمذي في "جامعه" (١١٤٠)، وفي "العلل الكبير" (٢٨٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٩٧١)، والنسائي في "سننه" (٣٩٤٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٣٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٢٠٥) من طرق عن حماد بن سلمة به.

(٤) هو: السَّختياني.

(٥) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٣١)،

رسولُ الله ﷺ يَقْسِمُ بين نسائه . . . ، الحديث، مُرسَلٌ[١] .

١٢٨٠ - وسمعتُ[٢] أبا زرعة وذكَرَ حديثًا حدَّثنا به عن ابن نُفَيل[٣]، وإبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن خالد - يعني: ابن إلياس -، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال:« **أَظْهِرُوا النِّكَاحَ . . .**» .

قال أبو محمد[٤]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن عبدالله بن مَسْلَمة[٥] القَعْنَبي، عن خالد بن إلياس القُرَشي، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يذكُر في الإسناد ربيعةَ .

وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٥٣٤)، والطبري في "تفسيره" (١٠٦٣٧). =

= ورواه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ١٢٠) عن معمر بن راشد، والطبري في "تفسيره" (١٠٦٣٧) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وفي (١٠٦٥٦) من طريق حماد بن زيد، ثلاثتهم (معمر وعبدالوهاب وحماد) عن أيوب، عن أبي قلابة، به مرسلاً . قال الترمذي في "جامعه" (١١٤٠):« حديث عائشة هكذا رواه غيرُ واحد عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يَقْسِمُ، ورواه حماد بن زيد وغيرُ واحد عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلاً: أن النبي ﷺ كان يَقْسِم، وهذا أصحُّ من حديث حماد بن سلمة ».

ونقل الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٢١٥) عن الدارقطني أنه قال:« والمرسل أقرب إلى الصواب ».

(١) كذا في جميع النسخ دون ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة المشار إليها آنفًا.

(٢) تقدمت المسألة برقم (١١٩١).

(٣) هو: عبدالله بن محمد. وروايته لم نقف عليها، وكذا رواية إبراهيم بن موسى، لكن تقدم تخريج الحديث من طرق عن عيسى بن يونس في المسألة رقم (١١٩١).

(٤) قوله:« قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط.

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحِيحُ هذا الحديثُ عن خالد، عن القاسم، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

١٢٨١ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثِ قَتَادة[٢]، عن خِلَاس[٣] وأبي حسَّان[٤]، عن عبدالله بن عُتبَة؛ قال: أُتِيَ عبدُالله بن مسعود في

(١) في (ك): « سلمة ».
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٢).
(٣) هو: ابن دِعامة . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٤٤٧/١ رقم ٤٢٧٦ و٤٢٧٧ و٤٢٧٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وهمام بن يحيى، وأبو داود في "سننه" (٢١١٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة، جميعهم عن قتادة به. ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٣٦٩)- ومن طريقه أحمد في "المسند" (٢٧٩/٤ رقم ١٨٤٦٠)- قال: حدثنا هشام، عن قتادة، عن خِلاس، عن عبدالله بن عتبة؛ قال: أُتيَ ابن مسعود . . . فذكره .
قال الدارقطني في "العلل" (٥/١١/أ) في ضمن كلامٍ طويل له على هذا الحديث: « وأما قتادة فاختُلِف عنه، فرواه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن خِلاس بن عمرو، عن عبدالله بن عتبة بن مسعود وقال فيه: فقام رجل من أشْجَع فشهد على رسول الله ﷺ بذلك فقال: هَلُمَّ من شهد لك فشهد ابنُ الجرَّاح. قاله يحيى القطان عن هشام، وقال أبو عامر العقدي، عن هشام فشهد أبو سنان والجرَّاح؛ رجلان من أشجع . وخالفه سعيد بن أبي عروبة، قال: عن قتادة، عن خلاس وأبي حسان الأعرج، عن عبدالله بن عتبة، وقال فيه: شهد رَهْطٌ من أشْجَع منهم أبو الجرَّاح وأبو سنان، وشهدوا بذلك عن رسول الله ﷺ . قال ذلك غُنْدر عن سعيد. وقال عبد الوهَّاب بن عطاء، وعمرو بن حمران عن سعيد، عن قتادة: فشهد الجرَّاح وأبو سنان؛ كذلك. قال جريج بن إسحاق، عن سعيد. ورواه همام عن قتادة، عن خِلاس وأبي حسان الأعرج، عن عبدالله بن عتبة، وقال فيه: فشهد الجرَّاح وأبو سنان». ثم قال الدارقطني: «وصحيحه عن الشعبي وإبراهيم مرسل، وأحسنها إسنادًا حديث قتادة؛ إلا انه لم يحفظ اسم الراوي عن رسول الله ﷺ ».
(٤) هو: ابن عمرو الهَجَري .

رجل تزوَّج امرأةً، فمات عنها، ولم يدخُل بها، ولم يَفْرِضْ لها صَدَاقَهَا[١]، فقال[٢]: لها صَدَاقُ نسائها، وعليها العِدَّةُ، ولها الميراثُ.

فقام أبو الجَرَّاح[٣] وأبو سِنان فشَهِدا أنَّ رسولَ الله ﷺ قضى به فيهم في بِرْوَعَ[٤] بنتِ وَاشِقٍ الأَشْجَعية بمثل ذلك .

ورواه سُفيان الثَّوْري[٥]، عن منصور[٦]، عن إبراهيم[٧]، عن[٨] عَلْقَمة[٩]؛ قال: فقام مَعقِل بن سِنَان الأَشْجَعي فقال: قضى رسولُ الله ﷺ . . . .

---

(١) هو: الأعرج، مشهور بكنيته، واسمه: مسلم بن عبدالله .

(٢) في (ك): « صداقًا ».

(٣) أي: ابن مسعود .

(٤) هو: الأشجعي، وقال المصنف في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٥٢): « أبو الجراح الأشجعي روى عن النبي ﷺ أنه قضى في امرأة منهم يقال لها: بروع بنت واشق، روي عنه أبو حسان الأعرج وخلاس بن عمرو، ومنهم من يروى عن أبي حسان الأعرج، وخلاس بن عمرو، عن عبدالله بن عتبة، عن أبي الجراح ».اهـ.

(٥) قال السندي في حاشيته على "سنن النسائي" (٦/ ١٢١): « بِرْوَع، بكسر الباء، وجُوِّزَ فتحها، وقيل: الكَسْرُ عند أهل الحديث، والفتح عند أهل اللغة أشهر».اهـ. وانظر "تاج العروس" (١١/ ١٢).

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٨٩٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٠٥)، وأحمد في "المسند" (٣/ ٤٨٠ رقم١٥٩٤٣) و(٤/ ٢٨٠ رقم ١٨٤٦٥ و١٨٤٦٦)، وأبو داود في "سننه" (٢١١٥)، والترمذي في "جامعه" (١١٤٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٥٥ و٣٣٥٧ و٣٥٢٤)، وفي "الكبرى" (٥٥١٦ و٥٥١٩ و٥٧١٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٧١٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٩٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٩٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٣١ رقم ٥٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٤٥).

(٧) هو: ابن المعتمر .

(٨) هو: ابن يزيد النخعي .

ورواه[١] الثَّوْري[٢]، عن فِراس[٣]، عن الشَّعبي، عن مسروق، عن عبدالله: أنه سُئل، فقال مَعقِل بن سِنَان . . . .

وروى زائدة[٤]، عن منصور، عن عَلْقَمةَ والأَسْوَدِ أنه قال[٥]: . . . فقال رجل من أَشْجَع . قال منصور: أراه سَلَمَةَ بن يزيد .

وروى حمَّاد بن سَلَمة[٦]، عن داود بن أبي هند، عن الشَّعبي،

(١) في (ك): « بن » بدل: « عن ».
(٢) هو: ابن قيس النخعي .
(٣) في (ت) و(ك): « وروى ».
(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٠٤)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٠ رقم١٨٤٦٤)، وأبو داود في "سننه" (٢١١٤)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٥٦)، وفي "الكبرى" (٥٥١٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٨٩١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٩٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٣٢ رقم ٥٤٥ و٥٤٦).
(٥) هو: ابن يحيى .
(٦) هو: ابن قدامة. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٩ رقم١٨٤٦١)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٥٤)، وفي "الكبرى" (٥٥١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٠٠) من طريق زائدة، عن منصور،عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود به. والسِّياق لابن حبان. قال النسائي: « لا أعلم أحدًا قال هذا في الحديث : " الأسود " غيرُ زائدة ».
(٧) كذا في جميع النسخ: « أنه قال »، وهو الموافق لرواية الإمام أحمد السابقة، وفي رواية النسائي: « أنهما قالا ».
(٨) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٨٠ رقم ١٨٤٦٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٣١ رقم ٥٤٢). ورواه النسائي في "المجتبى" (٣٣٥٨)، و "الكبرى" (٥٥١٨) من طريق علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن ابن مسعود به . ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٩٣٠) قال: حدثنا هشيم، أنا سيَّار وإسماعيل بن أبي خالد وداود، كلهم عن الشعبي، عن ابن مسعود به

عن عَلْقَمة؛ قال: فقام أبو سِنَان[1] الأَشْجَعي في رَهْطٍ من أَشْجَع ؟

فقال أبو زرعة: مَعقِلُ بنُ سِنان أصحُّ [2].

١٢٨٢- وسُئِلَ[3] أبو زرعة عن حديثٍ[4] رواه مُعَاذ بن هِشَام[5]،

وقالوا: قام معقل بن سنان الأشجعي. وحديث سيَّار وإسماعيل بن أبي خالد =
= أخرجه النسائي في "الكبرى" (٥٥٢٢ و٥٥٢٣). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٨٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٥٥٢١) من طريق عاصم، عن الشعبي، عن ابن مسعود.

(١) في (ف): «أبو سفيان».

(٢) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ل١٠٧/ب) بعض هذا النص، وكذا ابن حجر في "التلخيص" (٣/٣٨٨).
وقال ابن أبي حاتم في "آداب الشافعي" (ص٢٢٩-٢٣١): قال أبي: ثنا أحمد بن أبي سُرَيج؛ قال: قلتُ للشافعي - في حديث بِرْوَع -: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، و: سفيان، عن فراس، عن الشَّعبي، عن مسروق، عن عبدالله. فقال: وهذا عندك ثَبْتٌ؟! كالمُنكِر. فقلتُ: وأي شيء أثبت من هذا؟! قال: إن كان عندك ثبتًا فأنت أعلم. قال أبو محمد- أي: ابن أبي حاتم -: لم يُنكِر الشافعي هذا الإسناد وصحَّته، وإنما كان في قلبه من خبر الرجال الذين قاموا إلى عبدالله فأخبروه عن النبي ﷺ في قصَّة بِرْوَع، والرجال هم غير معروفين بالصُّحبة، كانوا قومًا من أشجع، وقد قال الشافعي في كتبه: إن صحَّ حديث بِرْوَع قلت به ». اهـ.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٥٠) عن أبي حاتم.

(٤) قوله: « عن حديث » سقط من (ك).

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه. وأخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٨١ رقم١٩٤٠٤)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٣٥)، والبزار في "مسنده" (١٤٦١/ كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٥٢ رقم ٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٧٢) جميعهم من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن القاسم بن عوف، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن معاذ بن جبل به هكذا بزيادة: «عن أبيه»، وسقط من "المستدرك" المطبوع قوله: «عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن

عن أبيه[١]، عن القاسم بن عَوْف - [أَحَدُ بَني][٢] مُرَّة بن همَّام- عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن مُعاذ بن جَبَل، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ المَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا؛ مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا».

ورواه حمَّاد بن زيد[٣]، عن أيُّوب[٤]، عن القاسم [بن][٥] عَوْف،

أبيه» وهو على الصَّواب في "التلخيص" للذهبي، و"إتحاف المهرة" (١٣/ ٢٦٥).

(١) هو: هشام بن أبي عبدالله الدستوائي.

(٢) ما بين المعقوفين تصحَّف في جميع النسخ إلى: «قال أخبرني»، والتصويب من مصادر التخريج السابقة، و"تهذيب الكمال" (٢٣/ ٣٩٩).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٨٥٣) من طريق أزهر بن مروان، وابن صاعد في "مسند ابن أبي أوفى" (٥ و٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٩٣) من طريق سليمان بن حرب، وابن صاعد (٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٧١) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، ثلاثتهم عن حماد، عن أيوب، عن القاسم، عن ابن أبي أوفى قال: لما قدم معاذ . . . فذكره. ورواه يحيى بن آدم وإسحاق بن هشام التَّمار وعفان - كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٣٧)- عن حماد، عن أيوب، عن القاسم، عن ابن أبي أوفى، عن معاذ .
ورواه إسحاق بن هشام - كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٣٨)- عن حماد، عن أيوب وابن عون، عن القاسم الشيباني. قال الدارقطني: « فأغربَ بذكر ابن عون، ولم يُتابَع عليه ». ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٨١ رقم ١٩٤٠٣)، وابن صاعد في "مسند ابن أبي أوفى" (٤) من طريق إسماعيل بن علية، عن أيوب، به.
ورواه مؤمل بن إسماعيل - كما في "العلل" للدارقطني (٦/ ٣٨)- عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن القاسم، عن زيد بن أرقم، عن معاذ. قال الدارقطني: «جعله من رواية زيد بن أرقم عن معاذ، ولم يُتابَع على هذه الرواية عن حماد بن زيد».

(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٥) قوله: « بن » تصحَّف في جميع النسخ إلى « عن »، وتقدم على الصواب، وسيأتي

عن ابن أَبي أَوْفى[١]، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: أَيُّوبُ أحفظُهم[٢].

١٢٨٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه مِنْدَل[٣]، عن الأعمش، عن أبي وائل[٤]، عن عبدالله[٥]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِذَا أَتَىٰ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، فَلْيَسْتَتِرْ، وَلا يَتَجَرَّدَانِ[٦] تَجَرُّدَ العَيْرَيْنِ » ؟

كذلك في المسألة رقم (٢٢٥٠).

(١) هو: عبدالله .

(٢) هذا ما رجحه أبو زرعة ! وأما أبو حاتم فقال في المسألة الآتية برقم (٢٢٥٠): « والدستوائي [يعني: هشامًا] حافظ متقن، والقاسم بن عوف مضطرب الحديث، وأخاف أن يكون الاضطراب من القاسم »، وذكر الدارقطني في "العلل" (٩٦٣) هذا الحديث، وأطال في ذكر الاختلاف فيه، وقال: « والاضطرابُ فيه من القاسم ابن عوف ».

(٣) هو: ابن علي، يقال: اسمه: عمرو بن قيس، ومندل لقب، وهو مثلث الميم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٣٣٥)، والبزار في "مسنده" (١٧٠١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢٦٦-٢٦٧)، والشاشي في "مسنده" (٥٩٣)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٦ رقم ١٠٤٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٩٣)، و"الشعب" (٧٤٠٤).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٤٦٩)، وابن سعد في "الطبقات" (٨/ ١٩٣) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٦١٩) من طريق أبي معاوية، كلاهما عن عاصم، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ، به، مرسلاً .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٤٧٠) عن معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ به مرسلاً .

(٤) هو: شقيق بن سَلَمة . (٥) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي بعض مصادر التخريج. وجاء في بعضها: « ولا يتجرَّدْ » على الإفراد، وفي بعضها: « ولا يتجَرَّدَا » بألف المثنى ولا نونَ بعدها.

قال أبو زرعة: أخطأ فيه مِنْدَل [١].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

وما وقع هنا: «**ولا يَتَجَرَّدَان**»: كانت الجادَّة فيه حَذْف النون، لكنَّه بالنون صحيحٌ =
= وفصيحٌ في العربية، وفيه وجهان:
الأوَّل: أن يكون بكسر النون مشدَّدةً: «ولا يَتَجَرَّدَانِّ»، والأصل: «يَتَجَرَّدَانِنَّ»، و«لا» فيه: ناهيةٌ لفظًا ومعنًى، والفعل مجزومٌ بحذف نون الرفع، والنونُ المشدَّدة هي نونُ التوكيد الثقيلةُ، وجملةُ «ولا يَتَجَرَّدَانِّ»: إنشائية معطوفة على «فليستتر».
والثاني: أن يكون بكسر النون مخففة: «ولا يَتَجَرَّدَانِ»، وفيه ثلاثة توجيهات:
أحدها: أن تكون «لا» ناهيةً لفظًا ومعنًى، ويكون الأصل التشديد - كما في الوجه الأول -: «ولا يَتَجَرَّدَانِّ»؛ فالنونُ للتوكيد، وهي الثقيلة، وخُفِّفت: فحذفتِ النون الأولى الساكنة، وبقيت الثانية مكسورة مخفَّفة.
وثانيها: أن تكون «لا» نافيةً لفظًا، ناهيةً معنًى، والفعل بعدها مرفوعٌ بثبوت النون المكسورة الخفيفة، والجملة معطوفة على ما قبلها.
وثالثها: أن تجعل «لا» نافية لفظًا ومعنًى، والفعل بعدها مرفوعٌ - كما في التوجيه السابق - وعلى ذلك فتكون جُملةُ: «لا يَتَجَرَّدَانِ» في محل نصب على الحال، أي: غَيْرَ متجرِّدَينِ، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهما لا يتجرَّدانِ، والجملة الاسمية: حاليةٌ أو استئنافية، أو تكون جملة «لا يتجردان» فعليةً استئنافيةً، فلا يكون لها موقعٌ من الإعراب. وانظر في «لا» النافية بمعنى النهي: التعليق على المسألة رقم (٣٣١). وقد قرئ وخرِّج على ما ذكرناه قولُه تعالى: ﴿ فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩]. انظر "البحر المحيط" (٥/ ١٨٦-١٨٧)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٣/ ٦١٢-٦١٦).
وقوله: «**العَيْرَان**» مثنى «عَيْر» بفتح العين، وهو الحمارُ، أهليًّا كان أو وحشيًّا، وقد غلَبَ على الوحشي، والجمع: أَعْيَار مثل ثَوْب وأثواب، وعِيَارٌ، وعُيُورٌ، وعُيُورة، ومَعْيُوراء، والأنثى: عَيْرَة. انظر "المصباح المنير" (ص٢٢٧ - عير)، و"تاج العروس" (٧/ ٢٨٠- عير).

(١) قال البزار في "مسنده" (١٧٠١): «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن

بَيَانُ[١] عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الطَّلَاقِ

١٢٨٤ - قال أبو محمد[٢]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بن أَبَانَ الوَرَّاق، عن حَفْص بن عمر البُرْجُمي[٣]، عن عبدالله

أبي وائل ،عن عبدالله إلا مندل، وأخطأ فيه . وذكر شريك أنه كان هو ومندل = = عند الأعمش، وعنده عاصم الأحول، فحدَّث عاصم عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ قال: " إذا أتى أحدُكُم أهلَه . . . "، وذكر الحديثَ مرسلاً ».

وروى العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢٦٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٥٦)، والبيهقي في "الشعب" (٧٤٠٥) من طريق الحسن بن أبي القاسم قال: ذكرنا لشريك حديث مندل . . . فقال: كذب، أنا أخبرتُ الأعمش، عن عاصم، عن أبي قلابة .

وروى الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٤٨) من طريق مسلم بن جندل قال: أتيتُ شريكًا أنا وقطبة، فقال له قطبة - أو قلت له -: إن مندلاً حدثنا . . . ـ فذكر الحديث - فقال شريك: كذب مندل، فقلت له: كذب بمرة؟ فقال: أنا حدثت به الأعمش، عن عاصم، عن أبي قلابة، فاستعادَنيه - أو فأعجبه - فأتيت مندلاً فأخبرته. فقال: كذب بمرَّة. لعل الأعمش حدَّث بحديث فوصل هذا فيه، فتوهمته. ورجع عنه .

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٠٩ رقم ٧٥٧):« يرويه مندل، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله مرفوعًا، وذكر هذا الحديث لشريك فقال: كذب مندل، أنا حدثت به الأعمش، عن عاصم، عن أبي قلابة مرسلاً. وقد رواه كذلك أبو شهاب وابن عيينة، عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهو الصَّواب، ولا يصحُّ عن أبي وائل ».

(١) قوله:« بيان » ليس في (ك).

(٢) قوله:« قال أبو محمد » من (ف) فقط .

(٣) روايته أخرجها قاسم بن أصبغ - كما في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٥٠٨) - قال: حدثنا أبو بكر بن أبي العوام، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا حفص بن عمر البُرْجُمِي به .

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٧٨٤٨)، و"مسند الشاميين" (٢٢٣٠) من طريق

ابن عيسى، عن عُمَارَة بن راشد، عن عُبَادَة بن نُسَيّ، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ قال[١]: «**لا تُطَلِّقُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَنْ رِيبَةٍ؛ فَإِنَّ[٢] اللهَ تَعَالَى يَكْرَهُ الذَّوَّاقِينَ وَالذَّوَّاقَاتِ[٣]**»؟

قال أبي: عُبَادَة عن أبي موسى لا يَجيءُ[٤].

١٢٨٥ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر الحديثَ الذي رواه موسى بن مُطَير، عن أبيه، عن رجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً طلَّق امرأته على عهد النبيِّ ﷺ ثلاثًا، ثم تزوَّجَت زوجًا غيره لِيُحِلَّها، فدخل بها

وَهْب بن بقية، عن محمد بن عبدالملك، عن عمرو بن قيس الملائي، عن عبدالله =
= ابن عيسى به . ورواه البزار في "مسنده" (٣٠٦٦) من طريق محمد بن شيبة بن نعامة، عن عبدالله بن عيسى، عمَّن حدَّثه، عن أبي موسى به .
قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن عمرو بن قيس إلا محمد بن عبدالملك، تفرَّد به وَهْب بن بقية ». ورواه البزار في "مسنده" (٣٠٦٤ و٣٠٦٥) من طريق أبي تميمة، عن أبي موسى، به .

(١) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٢) في (ك): « قال » بدل: « فإن ».

(٣) قال الخطابي: هذا في النِّكاح، كَرِهَ صلى الله عليه وسلم أن يكونَ الرجُل كثيرَ النِّكاح، سريعَ الطَّلاق، بمنزلة الذَّائق للطعام غيرِ الآكل منه. "غريب الحديث" (١/ ٤٥٥).
وقال ابن منظور: الذوَّاقين والذوَّاقات، يعني: السَّريعي النكاح، السَّريعي الطلاق؛ وتفسيره: ألَّا يَطمئِنَّ ولا تَطمئِنَّ ، كلَّما تزوَّج أو تزوَّجت، كَرِها ، ومَدَّا أعينَهما إلى غيرهما . "اللسان" (ذوق/ ١٠/ ١١١).

(٤) قال عبدالحق الإشبيلي: « ليس لهذا الحديث إسناد قوي ».
قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٥٤٧) بعد نقله لكلام عبدالحق: « لم يزد على هذا، وصدق فيه وهو حديث مصرَّحٌ في إسناده بالانقطاع . . . ». وانظر

الزَّوجُ الثاني، وطلَّقها، وانقضَت عدَّتُها، فأراد[١] الأولُ أن يتزوَّجها، فذكروا ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال: « **أَلَيْسَ سَمَّى لَهَا**[٢] **صَدَاقًا ؟**» قالوا: بلى؛ قال: « **أَلَيْسَ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيٍّ ؟** » قالوا: بلى؛ قال: « **أَلَيْسَ تَزَوَّجَهَا بِشُهُودٍ ؟** » قالوا: بلى؛ قال: « **أَلَيْسَ قَدْ دَخَلَ بِهَا حَتَّى ذَاقَ عُسَيْلَتَهَا وَذَاقَتْ عُسَيْلَتَهُ**[٣]**؟** » قالوا: بلى[٤]؛ فقال النبيُّ ﷺ: « **ذَهَبَ الخِدَاعُ، ذَهَبَ الخِدَاعُ** ».

قال[٥] **أبو زرعة**: هذا واهِي[٦]، ضعيفٌ، باطلٌ، غيرُ ثابت ولا صَحيحٍ، ولا أعلمُ بين أهل العلم بالحديث خلافًا[٧] أنه حديثٌ واهٍ ضعيفٌ لا تقوم بمثله[٨] حُجَّةٌ .

(١٢٨١) منه أيضًا. وضعفه الشيخ الألباني في "غاية المرام" (٢٥٦).

(١) في (أ) و(ش): « وأراد » بالواو.

(٢) في (ت) و(ك): « أليس سماها ».

(٣) قال ابن الأثير: شبَّه لذَّة الجماع بذَوْق العَسَل، فاستعارَ لها ذَوْقًا، وإنما أَنَّث؛ لأنه أراد قطعةً من العَسَل، وقيل: على إعطائها معنى النُّطفة . "النهاية" (٣/ ٢٣٧).
وقال الفيومي: هذه استعارةٌ لطيفةٌ؛ فإنه شبَّه لذَّةَ الجِماع بحلاوَة العَسَل، أو سمَّى الجِماعَ عَسَلاً ؛ لأن العربَ تسمِّي كلَّ ما تستَحليهِ عَسَلاً، وأشار بالتَّصغير إلى تقليل القَدْر الذي لابدَّ منه في حُصُول الاكتفاء به، قال العلماءُ: وهو تغييبُ الحَشَفَةِ؛ لأنه مَظِنَّةُ اللذَّة . "المصباح المنير" (ع س ل/ ٢/ ٤١٠).

(٤) من قوله: «قال أليس قد دخل. . . » إلى هنا سقط من (ك) بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) في (أ): « قالوا » !

(٦) كذا في جميع النسخ بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، وهي لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ؛ وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦). وسيأتي بعده بقليل: «واهٍ»، وهي لغةُ الجمهور، والجمع بين لغتين جائز، انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤١).

(٧) في (أ) و(ش): « خلاف ».

١٢٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن عُبَيد أبو[(١)] قُدَامَة، عن أبي عِمْران الجَوْني[(٢)]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ أنَّه طلَّق حَفْصَة، ثم راجَعَها . . . ، الحديثَ .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة[(٣)]، عن أبي عِمْران الجَوْني[(٤)]، عن قَيْس بن زيد[(٥)]: أنَّ النبيَّ ﷺ طلَّق حَفْصَة بنت عمر رضي الله عنهما تطليقةً، ثم قال النبيُّ ﷺ: « **أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ**[(٦)] » . . . الحديثَ ؟

قال[(٧)] أبي: الصَّحيحُ حديثُ[(٨)] حمَّاد، وأبو قُدامَة لَزِمَ الطَّريقَ .

١٢٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه نُعَيم بن حمَّاد، عن يزيد

---

(١) في (ك): « لا يقوم لمثله ».
(٢) في (أ) و(ش): « أو ».
(٣) في (ت): « النحوبي » لكنها مهملة الحروف، وفي (ك): « النحربي ».
(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٨٤)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١٠٠٤/ بغية الباحث)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٥ رقم ٩٣٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٥٠).
(٥) قوله: « ورواه حَمَّاد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني » مكرر في (أ).
(٦) في (أ) و(ش): « الزيد ». وقد سئل أبو حاتم عن قيس بن زيد هل له صحبة ؟ فقال: لا . "المراسيل" لابن أبي حاتم رقم (٦١٥ و٦١٦).
(٧) جاءت العبارة في (أ) و(ش) مُشَوَّشة، فيها تقديمٌ وتأخيرٌ، هكذا: « طلَّق حفصة بنت عمر رضي الله عنهما، ثم قال: وأتاني النبي ﷺ، فقال: راجع حفصة بنت عمر تطليقة ثم قال النبي ﷺ: إنها صوامة قوامة ».
(٨) في (أ): « قال قال ».

ابن هارون[١]، عن ابن أبي عَرُوبة، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: في الرَّجُل يطلِّقُ امرأته ثلاثًا في مَرَضِهِ؛ قالت[٢]: تَرِثُهُ ما دامت في العِدَّة ؟

قال أبي: رواه[٣] عبدالأعلى[٤]، عن سعيد[٥]، عن رجُلٍ، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه[٦]، عن عائِشَة .

قال أبي: كنتُ[٧] أستحسنُ حديثَ يزيد بن هارون، حتى كتبتُ[٨] هذا الحديثَ، فإذا هو قد[٩] أفسَدَ ذلك الحديثَ .

١٢٨٨- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه غُنْدَرٌ - محمد بن جعفر[١٠]-

---

(١) قوله: «حديث» سقط من (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٠٣٩) قال: حدثنا يزيد بن هارون به ، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن حزم في "المحلَّى" (١٠/ ٢١٩) وقال: « لم يسمع ابن أبي عروبة من هشام بن عروة شيئًا ».

(٣) في (ك): « قال ».

(٤) في (أ) و(ش): « ورواه » بالواو.

(٥) هو: ابن عبدالأعلى .

(٦) هو: ابن أبي عَروبة .

(٧) قوله: « عن أبيه » سقط من (أ) و(ش).

(٨) في (ت) و(ك): « وكنت ».

(٩) في (ك): « كتب ».

(١٠) قوله: « قد » ليس في (أ) و(ش).

(١١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٨٥ رقم ٥٥٧١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٣) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (١٩٣٣)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤١٤)، والطبري في "تفسيره" (٤٩٠٢). ومن طريق أحمد أخرجه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق"(٢/ ١١٩-١٢٠) ووقع عندهم: « سالم بن رزين ». قال الخطيب: « زاد شعبة في إسناده سعيد بن المسيب وسالم بن عبدالله »، ثم ساق بإسناده عن أبي بكر الأثرم أنه قال: «سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول في حديث غندر، عن شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سالم بن رزين، عن سالم بن عبدالله، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ: حتى تذوقَ

عن شُعْبة، عن عَلْقَمَة بن مَرْثَد، عن سُلَيمان بن رَزِين[١]، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في الذي تكونُ له المرأةُ، فيطلِّقها، ثم يتزوَّجها رجُلٌ، فطلَّقها[٢] قبل أن يَدْخُلَ بها، فتَرْجِعُ إلى زوجها الأول؟ قال: « **لَا ! حَتَّى تَذُوقَ العُسَيْلَةَ** [٣] » ؟

قال أبي: قد زاد عندي في هذا الإسناد رجالاً[٤] لم يَذكُرهم[٥] الثَّوْري، وليست هذه الزِّيادةُ بمحفوظة .

العُسَيلة؛ قال: لا أراه محفوظًا . ثم قال: ليس بشيء. قال أبو عبدالله: سالم، = = ورجل بينه وبين ابن عمر رضي الله عنهما ؟!! كالمنكر لذلك. قال أبو عبدالله: داود، عن سعيد ابن المسيب خلاف هذا؛ يعني قوله: تحِلُّ للأول وإن لم يدخُل بها الثاني، أي: فهذا يضعِّف ذاك الحديثَ أن يكون فيه سعيد بن المسيب؛ لأنه لو رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ؛ لم يَقُلْ بخلافه ».

وأخرج الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢١٠ رقم١٣٠٨٦) هذا الحديث من طريق شعبة، إلا أنه لم يذكر فيه سالم بن عبدالله، ثم قال: « وَهِمَ شعبة في هذا الحديث في موضعين: قوله: عن سالم بن رزين؛ وإنما هو سليمان بن رزين، وزاد في الإسناد سعيد بن المسيب، رواه سفيان الثوري وقيس بن الربيع، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن رزين الأحمر، عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وهو الصَّواب ». وانظر "الموضح" للخطيب (٢/ ١١٧-١١٩)، و"فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٤٦٧).

(١) كذا في جميع النسخ! والصَّواب في رواية شعبة: تسميته: سالم بن رزين، كما تقدم في الحاشية السابقة، وكما سيأتي .

(٢) كذا في جميع النسخ ، وفي مصادر التخريج: « فيطلقها » وهو الجادَّة ، والله أعلم.

(٣) تقدم تفسيرها في المسألة رقم (١٢٨٥).

(٤) في (ت) و(ك): « رجلاً ». وهو يعني: أن شعبة زاد في الإسناد: سالم بن عبدالله وسعيد بن المسيب .

قال أبو محمد[١]: وحدَّثنا[٢] أحمد بن سِنان؛ قال: حدَّثنا عبدالرحمٰن بن مهدي[٣]، عن سُفْيان، عن عَلْقَمَة، عن رَزِين الأَحْمَري، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

وسمعتُ أبا زرعة[٤] وسُئِل عن هذَيْن الحديثَيْن ؟ فقال: الثَّوْري أحفَظُ[٥].

قال أبو محمد[٦]: واختُلِف عن الثَّوْري:

فروى ابن مهدي كما حدَّثنا أحمدُ بن سِنَان .

---

(١) في (ك) فقط: « لم يذكره ».

(٢) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف). (٣) في (ت) و(ك): «حدثنا» بلا واو.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٦٢ رقم ٥٢٧٧) قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي به . ومن طريق أحمد أخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٨) وقال: « وكذا رواه يحيى بن معين ومحمد بن بشار عن عبدالرحمن ».
وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٣) تعليقًا، والطبري في "تفسيره" (٤٩٠٣) من طريق محمد بن بشار، عن عبدالرحمن بن مهدي به .
وأخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٨) من طريق محمد بن يعقوب الأصم، عن محمد بن إسحاق الصغاني، عن أبي عبيد، عن ابن مهدي، عن سفيان، عن علقمة، عن ابن رزين الأحمري، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به .قال الخطيب: «هكذا قال في حديث أبي عبيد: عن ابن رزين، ورواه أحمد بن حنبل، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان فقال: عن رزين الأحمري، ولم ينسبه ».
ورواه البيهقي في "السنن" (٧/ ٣٧٥) من طريق أبي عبيد، عن ابن مهدي به ، إلا أنه وقع في المطبوع: « عن رزين » بدل : « عن ابن رزين ».

(٥) في (أ): « أبي زرعة ».

(٦) قال البيهقي في "السنن" (٧/ ٣٧٥): « وبلغني عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه وهَّن حديث شعبة وسفيان جميعًا، وعن أبي زرعة أنه قال: حديث سفيان أصح ».

وروى الفِرْيابي[١]- فيما حدَّثنا الغَزِّي[٢] عنه - عن سُفْيان، عن عَلْقَمَة بن مَرْثَد، عن سُلَيمان بن رَزِين[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

وأخبرنا أبو محمد قال[٤]: وحدَّثنا[٥] أبو زرعة، عن ابن أبي شيبة[٦]، عن وَكِيع، عن سُفيان، عن عَلْقَمَة بن مَرْثَد، عن سُلَيمان - وقال[٧] وكيع مرَّة: رَزِين بن سُلَيمان-، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

وروى أبو أحمد الزُّبَيري[٨]، وحسين بن حَفْص، ومحمد بن كَثِير[٩]، عن الثَّوْري كما رواه الفِريَابي، يقول: عن سُلَيمان بن رَزِين، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

وحدَّثنا الأَحْمَسي[١٠]، عن وَكِيع، عن سُفيان، عن عَلْقَمَة بن

(١) قوله :« أبو محمد » ليس في (ف).
(٢) هو: محمد بن يوسف . وروايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٧).
(٣) في (ش):«العربي» غير منقوطة الباء. والغزي هذا هو: عبدالله بن محمد بن عمرو.
(٤) في (ك):« سليمان بن زيد ».
(٥) قوله:« وأخبرنا أبو محمد قال » ليس في (ف).
(٦) في (ت) و(ك):«حدثنا » بلا واو .
(٧) روايته أخرجها في "مصنفه" (١٦٩٣٦) وعنده:« رزين بن سليمان ».
(٨) في (أ) و(ش):« فقال ».
(٩) هو: محمد بن عبدالله بن الزبير.
وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥ رقم ٤٧٧٧)، والطبري في "تفسيره" (٤٩٠٤). ومن طريق أحمد أخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٧-١١٨).
(١٠) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١١١٣٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٧٥). قال البيهقي :« والصحيح رواية عبدالرحمن بن مهدي ».
ورواه الخطيب في "الموضح" (٢/ ١١٨) من طريق عبدالعزيز بن أبان، عن سفيان الثوري بمثله .
(١١) هو: محمد بن إسماعيل. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه أحمد في "مسنده"

مَرْثَد، عن رَزِين بن سُلَيمان، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ [١].

١٢٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة، عن محمد ابن حُمْران، عن هلال بن أُسامة المُعَيْصي[٢]، عن سُلَيمان[٣] بن أبي مَيْمُونة، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَيَّر ابنًا بين أبَوَيْهِ[٤]؟

(٢/ ٢٥ رقم ٤٧٧٦)، قال: حدثنا وكيع به بمثل رواية الأحمسي. =

= ومن طريق أحمد رواه الخطيب في "الموضح"(٢/ ١١٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٩/ ١٨٩).

ورواه النسائي في "المجتبى" (٣٤١٥) عن محمود بن غيلان، عن وكيع بمثله . وقال:« هذا أولى بالصَّواب »، أي: من رواية شعبة السابقة.

(١) ذكر ابن أبي حاتم أيضًا هذا النص في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٠٧-٥٠٨) مع بعض الاختلاف في اللفظ . وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٣):« وقال لي إبراهيم بن المنذر: نا أنس ابن عياض سمع موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر قال: لو فعله أحدٌ وعمر حيٌّ لرجمهما»، ثم قال البخاري:«وهذا أشهر، ولا تقوم الحجَّة بسالم بن رزين، ولا برزين؛ لأنه لا يُدرى سماعه من سالم ولا من ابن عمر».

(٢) كذا في جميع النسخ ! ولم نجد من نسبه هذه النسبة، وقد ترجم له المصنِّف في "الجرح والتعديل" (٩/ ٧٦ رقم٣٠٠) ونسبه: المدني، وذكر الاختلاف فيه فقال: « هلال بن أبي ميمونة المدني، وهو هلال بن علي، ويقال: هلال بن أسامة ».
ونسبه المزِّي في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٣٤٣) فقال:« القرشي، العامري، المدني». وانظر "الموضح" للخطيب البغدادي (١/ ١٩٣-١٩٦).

(٣) في (ف):« سليم ».

(٤) الحديث رواه الشافعي في "الأم" (٥/ ٩٢)، والحميدي في "مسنده" (١١١٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٢٧٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٩١١٠)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤٦ رقم٧٣٥٢)، والترمذي في "جامعه" (١٣٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٣١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٠٨٥ و٣٠٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٠٠/ الموارد) جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن هلال بن أبي ميمونة،

قال أبي: إنما هو: سُلَيم أبو مَيْمُونة.

١٢٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمرو النَّاقِد[1]، عن الوليد ابن مسلم، عن ابن جُرَيج، عن عَطَاء، عن ابن عباس: أنَّ رجلاً خاصم امرأتَه إلى النبيِّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: ((**أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟**)).

= عن أبي ميمونة؛ عن أبي هريرة به. =

ومن طريق أبي يعلى رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣).

قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

ووقع عند ابن أبي شيبة والبيهقي: « عن هلال بن أبي ميمونة، عن أبيه »، وهو خطأ، فأبو ميمونة الذي روى عنه هلال في هذه الرواية رجلٌ آخرُ ليس أبًا له، وقد وقع في رواية الطحاوي (٣٠٨٥): « عن هلال بن أبي ميمونة، عن أبي ميمونة؛ وليس بأبيه ». ورواه ابن جريج، عن زياد بن سعد، واختُلِف عليه: فأخرجه النسائي في "المجتبى" (٣٤٩٦) من طريق خالد، عن ابن جريج، عن زياد، عن هلال، عن أبي ميمونة، عن أبي هريرة به.

وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٣٣٩) من طريق أبي عاصم، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٩٧) من طريق عبدالله بن المبارك، كلاهما عن ابن جريج، عن زياد، عن هلال، عن أبي ميمونة سليمان، عن أبي هريرة به.

وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٢٦١١ و١٢٦١٢) عن ابن جريج، عن زياد، عن هلال، عن سُليم أبي ميمونة، عن أبي هريرة به.

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٢٢٧١/ عوامة) من طريق عبدالرزاق وأبي عاصم، عن ابن جريج، عن زياد، عن هلال، عن أبي ميمونة سُلْمىٰ، عن أبي هريرة به.

كذا وقع في أكثر نسخ أبي داود، ووقع في بعضها: « سُليم أبي ميمونة » ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣) من طريق أبي داود به.

قال الترمذي في "جامعه" (١٣٥٧): « وأبو ميمونة اسمه سُليم ». وقال في "العلل الكبير": (٣٦٩): « وسألت محمدًا [يعني البخاري] عن اسم أبي ميمونة الذي روى عن أبي هريرة؟ فقال: اسمه سُليم ».

قال أبي: إنما هو: عَطاء، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[١] من رواية غيرِ الوليد[٢].

١٢٩١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو يوسف الصَّيْدَناني[٣] الرَّقِّي، عن أبي خُلَيْد[٤]، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[٥]، عن عبدالله بن كَثِير، عن طاوس، عن ابن عباس؛ قال: كان الثَّلاثُ[٦]

---

(١) هو: ابن محمد، وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٤).

(٢) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١١٨٤٢)، وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٣٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٥٥) من طريق ابن عيينة، و(٣/ ٣٢١) من طريق غندر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣١٤) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء، وابن المبارك، وابن عيينة والثوري، جميعهم عن ابن جريج، عن عطاء به مرسلاً.
قال الدارقطني: « خالفهُ [يعني: غندرًا] الوليدُ، عن ابن جريج؛ أسنده عن عطاء، عن ابن عباس، والمرسل أصح ». وقال البيهقي بعد روايته لطريق الوليد بن مسلم: « وهذا غيرُ محفوظ، والصَّحيحُ بهذا الإسناد ما تقدَّم مرسلاً ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « الصَّيدَناني »، وكذا في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١/ ٢٨-٢٩) و(٧/ ١٨٣ رقم١٠٣٧)، وهو: محمد بن أحمد بن الحجَّاج. وجاء في موضع آخر من "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٥٦ رقم ١١٤٤): « الصَّيدلاني »، وهو الوارد في مصادر ترجمته. انظر "تهذيب الكمال" (٢٤/ ٣٥٠).
قال المطرِّزي: الصَّيدَلانيُّ لغةٌ في الصَّيدَناني، وهو: بيَّاع الأدوية. "المغرب" (١/ ٤٧٠). وقال ابن برِّي: الصَّيدَلانيُّ والصَّيدَنانيُّ: العطَّار، منسوبٌ إلى الصَّيدَل والصَّيْدَن، والأصل فيهما: حجارةُ الفِضَّة، فشُبِّه بها حجارةُ العقاقير. "اللسان" (صندل/ ١١/ ٣٨٦).

(٥) هو: عتبة بن حمَّاد.

(٦) هو: السَّخْتياني.

يُحسَبْنَ على عهدِ رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعُمَرَ وصَدرًا[1] من خلافته: واحدةً . . . ؟

قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: أيُّوب، عن إبراهيم بن مَيْسَرة، عن طاوس، عن ابن عبَّاس[2].

١٢٩٢ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[4]، عن

---

(١) يعني: الطَّلَقات الثلاث في المجلس الواحد.

(٢) قوله: «. . . وعمر وصدرًا من خلافته» كذا في النسخ، ويخرج على زيادة الواو في قوله: «وصدرًا»؛ فإن المعنى - كما في لفظ الحديث من الطريق التي رجحها أبو حاتم - أن ذلك كان على عهد النبي ﷺ وأبي بكر جميعهما، وظل أيضًا في صدر خلافة عمر ﵁؛ يؤيده تتمة الحديث: «فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم! فأمضاه عليهم».
ويكون «صدرًا» حينئذ منصوبًا على الظرفية؛ وهو بدل اشتمال من قوله: «وعمر» بتقدير المضاف والجار؛ إذ أصل الكلام: «على عهد رسول الله ﷺ وعلى عهد أبي بكر، وعلى عهد عمر صدرًا من خلافته»، و«على» هنا بمعنى «في» فهي للظرفية. والله أعلم، وانظر "مغني اللبيب" (ص١٥١ و٣٥٠).

(٣) من هذا الطريق وغيره أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٧٢).

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٠٠)، ونقل بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ق١٢٤/ب).

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٠٣٢)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٢٧٦ رقم ٢٦٣٦٠)، وأبو داود في "سننه" (٢١٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (٢٠٤٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٤٤ و٤٥٧٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٥٥)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٧). ومن طريق أحمد رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٧١-١٧٢) تعليقًا، والمِزِّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٦٢). ووقع عند ابن أبي شيبة: «عبدالله بن أبي صالح»، وعند ابن ماجه:

ثَور بن زيد الدِّيلي[1]، عن محمد بن عُبَيد[2]، عن صَفِيَّة بنت شَيْبَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « **لا طَلَاقَ وَلا عَتَاقَ في غَلَاقٍ** » .

ورواه عَطَّاف بن خالد[3]؛ قال: حدَّثني محمد بن عُبَيد، عن عَطَاء، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ [4].

قلتُ: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: حديثُ صَفِيَّةَ أشبهُ [5].

قيل لأبي: ما معنى قول النبيِّ ﷺ: « **لا طَلَاقَ وَلا عَتَاقَ في غَلَاقٍ** » ؟

«عُبَيد بن أبي صالح » بدل: « محمد بن عبيد ».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « الأيلي ». ووقع في رواية أحمد والمزي: « ثور بن يزيد الكلاعي »، وفي رواية أبي داود: « ثور بن يزيد الحِمصي » وهو الكلاعي نفسه بخلاف الدِّيلي فإنه مدني. وفي رواية الطحاوي والدارقطني والحاكم والبيهقي: «ثور بن يزيد»، وفي رواية أبي يعلى: « ثور بن زيد»، والكلاعي هو المعروف بالرِّواية عن محمد بن عبيد، ويروي عنه محمد بن إسحاق ، بخلاف الدِّيلي فلم يُذكر له رواية عن محمد بن عبيد، والله أعلم .

(٢) هو: محمد بن عُبَيد بن أبي صالح.

(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ١٧٢). وتصحف عنده: « محمد بن عُبَيد » إلى : « محمد بن سعيد ».

(٤) كذا ذُكرت روايةُ عطاف بن خالد هنا، وجاء في المسألة رقم (١٣٠٠): « وسألت أبي عن حديث رواه عطاف بن خالد، عن أبي صفوان، عن محمد بن عبيد . . . » بزيادة أبي صفوان بين عطاف ومحمد، ولم ترد هذه الزيادة في رواية البخاري المتقدمة . وانظر تعليقنا الآتي في المسألة رقم (١٣٠٠).

(٥) هذا من باب التَّرجيح النسبي، وهو لا يقتضي الصِّحة، ويؤيد هذا أن أبا حاتم لما

قال: يعني في استِكراه [١].

١٢٩٣- وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن منصور[٣]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عاصم[٤]، عن أبي صالح[٥]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ مِثْلَ حديث يحيى[٦] بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب: في الرجل لا يَقدِرُ أن يُنفِقَ على امرأتِه، قال: «**يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا**»؟

قال أبي: وَهِمَ إسحاقُ في اختصار هذا الحديثِ؛ وذلك أنَّ الحديثَ إنما هو: عاصم[٧]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن

سُئِل في المسألة رقم (١٣٠٠) عن الطريقين أيُّهما أشبه ؟ قال: «أبو صفوان = = وابن إسحاق جميعًا ضعيفين »، والله أعلم .

(١) يروى لفظ: «غَلَاق» بهمزة في أوَّله: «إغلاق»، وهو الأشهر. والأشهر تفسيره بالإكراه، والغلاق: اسم منه؛ لأن المغلَقَ مكره عليه في أمره، ومضيَّقٌ عليه في تصرُّفه؛ كأنه يغلق عليه الباب ويحبس ويضيق عليه حتى يطلق، وقال قوم: هو الغضب، وقيل: معناه النهي عن إيقاع الطلاق الثلاث في دفعة واحدة. وانظر "مشارق الأنوار" (٢/ ١٣٤)، و"الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" (ص٢٢٥)، و"تهذيب اللغة" (٨/ ٣٦)، و"النهاية" (٣/ ٣٧٩-٣٨٠)، و"الفتح" (٩/ ٣٨٩).
وقد توسَّع الإمام ابن قيم الجوزية في تفسير الغِلاق والإغلاق في كتابه النفيس "إغاثة اللَّهفان، في حكم طلاق الغَضْبان" (ص ٣٦-٣٩).

(٢) نقل بعض هذه المسألة: ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق ٥/أ).

(٣) هو: السلولي. وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/ ٢٩٧) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٧٠).

(٤) في (أ) و(ش): « حماد بن سلمة وعاصم ».

(٥) هو: ذكوان السَّمَّان .

(٦) قوله: «يحيى» ليس في (أ) و(ش).

(٧) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٣٣٦٣) من طريق حماد ابن سلمة،

النبيِّ ﷺ: « **ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ** . . . »؛ تَقولُ امرَأَتُكَ: أَنفِقْ عليَّ أو طَلِّقني . . .، فتأَوَّلَ هذا الحديثَ .

١٢٩٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن ابن جُرَيج[٢]، عن الحَكَم بن أَبان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس: أَنَّ

والبخاري في "الأدب المفرد" (١٩٦)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (١٧)، = = وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٤٣٦) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن عاصم به .

ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٣٥٥) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به .

ورواه أيضًا (٥٣٥٦) من طريق ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة به .

وقوله في الحديث :« تقول امرأتك » هو موقوفٌ من قول أبي هريرة، ويبينه رواية أحمد في "مسنده" (٢/ ٥٢٤ رقم ١٠٧٨٥) من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: قال:« خيرُ الصَّدَقة ما كان عن ظَهْر غِنى ، واليدُ العُليا خيرٌ من اليدِ السُّفْلى، وابدَأ بمَنْ تَعول ». قال: سئل أبو هريرة : ما « مَنْ تَعول » ؟ قال: امرأتُك تقول . . . الحديث .

وفي رواية البخاري في "صحيحه" (٥٣٥٥):« فقالوا: يا أبا هريرة، سمعتَ هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال: لا ، هذا من كيس أبي هريرة ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٠٧)، ونقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق ١٣٨/ب)، و"تحفة المحتاج" (٢/ ٤٠٧)، وابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤٤٥). وانظر المسألة الآتية برقم (١٣٠٩).

(٢) اختُلِف على ابن جريج في هذا الحديث ؛ فرواه الوليد بن مسلم كما ذكر المصنف، وحميد بن حماد كما عند الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٨٨ رقم١١٥٩٩) كلاهما (الوليد وحميد) عن ابن جريج، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس به. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١١٥٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق علي بن عاصم، كلاهما (عبدالرزاق وعلي) عن ابن جريج، عن

النبيَّ ﷺ قال: « اعْتَزِلْهَا[١] حتَّى تُكَفِّرَ وتَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللهُ » يعني: في المُظاهِر[٢] ؟

قال أبي: كذا[٣] رواه الوليدُ، وهو خطأٌ؛ إنما هو: عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[٤].

الحكم، عن عكرمة به مرسلاً .

(١) في (ك): « اعقرلها ».

(٢) هو الذي يظاهرُ من زوجته بأن يقولَ لها: أنتِ عليَّ كظَهْر أمِّي. كما سيأتي في المسألة التالية، وانظر تعليقنا هناك.

(٣) قوله: « كذا » سقط من (ك).

(٤) قوله: « مرسل » ليس في (ف)، ويجوز فيه النصب والرفع . انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

هذا؛ وقد اختُلِف على الحكم في هذا الحديث؛ فرواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٤) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى"(٧/ ٣٨٦) من طريق حفص بن عمر العدني، عن الحكم، عن عكرمة، عن ابن عباس به .

ورواه معمر واختُلِف عليه؛ فرواه ابن ماجه في "سننه" (٢٠٦٥) من طريق غُندر، وأبو داود في "سننه" (٢٢٢٥)، والترمذي في "جامعه" (١١٩٩)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٥٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٧٤٧)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ١٨٩ رقم١١٦٠٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق الفضل بن موسى، كلاهما (غندر والفضل) عن معمر، عن الحكم، عن عكرمة، عن ابن عباس به. قال الترمذي :« حديث حسن غريب صحيح ».

وخالفهما عبدالرزاق فرواه في "المصنف" (١١٥٢٥) ، عن معمر، عن الحكم، عن عكرمة به مرسلاً .

ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (١٨٢٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٢٢٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٥٩) من طريق المعتمر بن سليمان، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٨٢٦)، وأبو داود في "سننه" (٢٢١٧/ عوامة)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق إسماعيل بن علية، وأبو داود في "سننه" (٢٢٢١

١٢٩٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه المُسَيَّب بن واضِح، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن أبيه[٢]، عن أبي العالية[٣]، عن ابن عباس؛ قال: الَّذِي[٤] ظاهَرَ منها زَوجُها: خَوْلَةُ - أو خُوَيْلَةُ - بنتُ ثعلبة؛ أتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسولَ الله ، إن زوجي قال لي: أنتِ عَلَيَّ كظَهْرِ أمي[٥]؟ فقال لها رسولُ الله ﷺ: «**أَنْتِ عَلَيْهِ حَرَامٌ...**»، وذكر الحَديثَ ؟

و٢٢٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق سفيان بن عيينة، =
= ثلاثتهم (المعتمر وابن علية وابن عيينة) عن الحكم، عن عكرمة به مرسلاً .
ورواه أبو داود في "السنن"(٢٢٢٤) من طريق خالد قال: حدثني محدِّث، عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ به مرسلاً . قال النسائي: «المرسل أولى بالصَّواب من المسند».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٠٨).

(٢) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي . (٣) هو: رُفَيْع بن مهران .

(٤) كذا في جميع النسخ، وستأتي هكذا أيضًا في المسألة رقم (١٣٠٨)، والجادَّة أن يقال: «الَّتي»، لكن قد ذهب الأخفش وجماعة من العلماء إلى أن «الذي» مثلُ «مَنِ» الموصولة تقع على الواحد والجمع؛ قال أبو حيان: « ولو كان مثل «مَنْ»- على ما ذهب إليه الأخفش - لجاز أن يكون أيضًا للمثنى، فيعود عليه الضمير مثنى، فتقول: جاءني الذي ضربا زيدًا، وهو غير مسموع».اهـ. قلنا: ولجاز أيضًا أن يكون للمؤنث فيعود عليه الضمير بالتأنيث؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]، ويكون منه ما وقع هنا. والله أعلم. وانظر "التذييل والتكميل" (٣/ ٢٨-٣٠).

(٥) قال الفيومي :« إنما خُصَّ ذلك بذكر الظَّهْر؛ لأن الظَّهْرَ من الدَّابة موضعُ الرُّكوب، والمرأةُ مركوبةٌ وقتَ الغِشْيان، فركوبُ الأمِّ مُستَعَارٌ من ركوب الدابَّة، ثم شُبِّه ركوبُ الزَّوجة بركوب الأمِّ الذي هو مُمتَنِعٌ، وهو استعارةٌ لطيفةٌ؛ فكأنه قال: ركوبُكِ للنكاح حرامٌ عليَّ .
وكان الظِّهارُ طلاقًا في الجاهليَّة، فنُهوا عن الطَّلاق بلفظ الجاهليَّة، وأوجبَ عليهم

قال أبي: روى غيرُه عن مُعتَمِر، عن أبيه، عن صاحبٍ له، عن أبي العالية .

١٢٩٦- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن[٢] المُصَفَّى[٣]، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ[٤]، عن عَطَاء[٥]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ والنِّسْيَانَ ومَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

وروى ابن مُصَفَّى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن

الكفَّارةَ تغليظًا في النَّهْي ».اهـ. من "المصباح المنير" (ظ هـ ر/ ٢/ ٣٨٨).

(١) نقل معظم هذا النص ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٦٩٤-٦٩٥)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٦٦/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص" (١/ ٥١٠)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ٥٢٨)، ونقل بعضه ابن كثير في "تحفة الطالب" (ص٢٧٣).

(٢) قوله: « محمد بن » سقط من (ت)، وقوله: « محمد » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٠٤٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٤٥)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٧٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٦-٣٥٧). قال الطبراني: « لم يرو حديث الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس إلا الوليد بن مسلم ».
ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٧٢١٩)، والطبراني في "الصغير" (٧٦٥)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٦) من طريق الربيع بن سليمان، عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ به .
قال الطبراني : « لم يروه عن الأوزاعي إلا بشر، تفرد به الربيع بن سليمان ».
وقال البيهقي: « جوَّد إسناده بشر بن بكر، وهو من الثقات ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

عَطَاء، عن ابن عبَّاس، مِثلَهُ [١].

وعن الوليد [٢]، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، مِثلَهُ .

وعن الوليد [٣]، عن ابن لَهِيعَة،عن موسى بن وَرْدان، عن عُقْبَة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ؛ مثل ذلك ؟

قال أبي: هذه أحاديثُ مُنكَرةٌ، كأنها موضوعة [٤].

---

(١) هو: ابن أبي رباح .

(٢) كذا كرَّر الإسناد السابق، وقد يكون مقصوده بالإسناد الثاني أنه موقوف على ابن عباس، ولم نقف على روايته موقوفًا، والأظهر أن قوله:« الأوزاعي » خطأ، وصوابه :« ابن جريج »، فقد أخرج الطبراني في "الأوسط" (٨٢٧٥) هذا الحديث من الأوجه الأربعة التي ذكرها المصنف هنا ووقع عنده:« الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثله ». وذكر الطبراني أنه لم يرو حديث ابن جريج إلا الوليد . والله أعلم.

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٤٥)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٧٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٥٢).
وذكر الطبراني أنه لم يرو حديث مالك، عن نافع إلا الوليد.
وقال أبو نعيم :« غريبٌ من حديث مالك، تفرد به ابن مصفى، عن الوليد ».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٧٦)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٤٩٤)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٥٧).
وذكر الطبراني أنه لم يرو حديثَ عقبة بن عامر إلا موسى بن وردان، ولا رواه عن موسى إلا ابن لهيعة، تفرد به: الوليد .

(٥) سأل عبدالله بن أحمد أباه في "العلل" (١٣٤٠) عن حديث محمد بن المصفى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به. وعن حديث الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، مثله ؟ فأنكره جدًّا، وقال:« ليس

وقال أبي: لم يسمع الأوزاعيُّ هذا الحديثَ من[1] عَطَاء؛ إنَّه[2] سَمِعَه من رجل لم يُسَمِّه، أَتَوَهَّمُ أنه عبدالله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصحُّ هذا الحديثُ، ولا يَثْبُتُ إسناده .

١٢٩٧ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خالد الوَهْبي[4]، عن الوَصَّافي[5]، عن مُحارِب بن دِثار، عن عبدالله بن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَبْغَضُ الحَلَالِ إِلى اللهِ الطَّلاقُ** » ؟

ورواه أيضًا محمد بن خالد الوَهْبي[6]، عن مُعَرِّف بن واصِل،

يروى فيه إلا عن الحسن، عن النبي ﷺ ».

(١) في (ت) و(ك): « عن » بدل: « من ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "جامع العلوم"، و"البدر المنير"، و"التلخيص"، و"المقاصد": « إنما »، وكلاهما صحيح.

(٣) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق ١٢٠/أ)، وأشار ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤١٧) إلى إعلال أبي حاتم لهذا الحديث بالإرسال .

(٤) في (ف): « الواهبي ». وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٠١٨)، والطرسوسي في "مسند ابن عمر" (١٤).
وروواه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٦٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٢٣) من طريق عيسى بن يونس، وتمام في "الفوائد" (٧٩٨/ الروض البسام) من طريق سعدان بن يحيى ومحمد بن مسروق، ثلاثتهم عن عبيدالله بن الوليد الوَصَّافي، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .
قال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث للوَصَّافي: « وهذه الأحاديث للوَصَّافي عن محارب، عن ابن عمر هو الذي يرويها ولا يُتابَع عليها ».

(٥) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « الوضاح ». والوصَّافي هو: عُبَيدالله بن الوليد.

(٦) في (ف): « الواهبي ». وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢١٧٨)،

عن مُحارِب بن دِثار، عن عبدالله بن عمر[(١)]، عن النبيِّ ﷺ، مثله .

قال أبي : إنما هو: مُحارِب، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٢)] .

١٢٩٨ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حِمْيَر، عن بِشْر بن جَبَلَة[(٤)]، عن سَوَّار بن الأَشْعَث[(٥)]، عن محمد بن شُرَحْبِيل؛ أنَّ المغيرة بن شُعبَة قال: قال رسولُ الله ﷺ في امرأةِ المفقود:« هِيَ

والطرسوسي في "مسند ابن عمر" (١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٦١).

(١) في (أ):« عمرو ».

(٢) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩١٨٧) من طريق وكيع، وأبو داود في "سننه" (٢١٧٧) من طريق أحمد بن يونس، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٢٢) من طريق يحيى بن بكير، ثلاثتهم عن معرِّف، عن محارب بن دثار به مرسلاً.
وروواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٩٦)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٢٢) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أحمد بن يونس، عن معرِّف، عن محارب، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به. قال البيهقي :« وفي رواية ابن أبي شيبة: عن عبدالله بن عمر موصولاً، ولا أراه حفظه ».
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٥٠/ب):« والمرسل أشبه ».
وقوله:« مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) نقل هذا النص بتمامه الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٤٧٣).

(٤) في (ش):« بشر بن حنظلة ».

(٥) كذا في جميع النسخ :« سوار بن الأشعث »، وقد ترجم له المصنف في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٧٣ رقم١١٨٠) فقال:« سوار بن الأشعث: روى عن محمد بن شرحبيل، عن المغيرة بن شعبة، روى محمد بن حمير، عن بشر بن جبلة عنه ».
وقد وقع عند الزيلعي في "نصب الراية" :« سوار بن مصعب ». والحديث رواه الدارقطني في "السنن" (٣/ ٣١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٤٥) من طريق صالح بن مالك،عن سوار بن مصعب،عن محمد بن شرحبيل،عن المغيرة به.
قال البيهقي:« وكذلك رواه زكريا بن يحيى الواسطي ، عن سوار بن مصعب،

امْرَأَتُهُ حتَّى يَأْتِيَهَا البَيَانُ[(١)] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومحمد بن شُرَحْبِيل: متروكُ الحديث، يروي عن المغيرة بن شُعْبة، عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ[(٢)] مناكيرَ أباطيلَ .

١٢٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[(٣)]، عن زهير بن محمد، عن ابن جُرَيج، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا ادَّعَتِ المَرْأَةُ طَلَاقَ زَوْجِهَا، وشَهِدَ لَهَا شاهِدٌ؛ اسْتُحْلِفَ[(٤)]، فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَتْ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ، وإِنْ نَكَلَ[(٥)] فَنُكُولُهُ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدٍ آخَرَ، وجَازَ طَلَاقُهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٦)].

وسوار ضعيف ». وانظر "بيان الوهم والإيهام" (٨٢٣).

(١) أي: حتى يأتيها الخَبَرُ عنه، ويَستَبينَ موتُه أو طلاقُه. انظر "الهداية" للمرغيناني (٢/ ١٨١).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « أحاديثا »، وكلاهما صحيحٌ، انظر المسألة رقم (٧٨٧).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٠٣٨)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٦٤ و١٦٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٤٥).

(٤) أي: الزَّوج، كما في مصادر التخريج السابقة .

(٥) النُّكُولُ في اليمين: هو الامتِناعُ منها، وتَرْكُ الإقدام عليها . "النهاية" (٥/ ١١٧).

(٦) لأن رواية أهل الشام عن زهير بن محمد غير مستقيمة كما في "التقريب" (٢٠٦٠)، وعمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي شاميٌّ، وابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب كما قال البخاري فيما نقله عنه الترمذي في "العلل الكبير" (١٨٦).
وقد أخرج عبدالرزاق في "المصنف" (١٠٢٧٠) هذا الحديث عن شيخه ابن

١٣٠٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عطَّاف بن خالد[٢]، عن أبي صَفوان[٣]، عن محمَّد بن عُبَيد، عن عَطاء بن أبي رَباح، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « لا طَلَاقَ وَلا عَتَاقَ في غَلَاقٍ » ؟

قال أبي : روى هذا الحديثَ محمد بن إسحاق، عن ثَور بن زيد، عن محمَّد بن عُبَيد - يعني ابنَ أبي صالح - عن صَفِيَّةَ بنتِ شَيْبَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

جريج، عن عمرو بن شعيب مرسلاً، وهو أصحُّ .

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٩٢).

(٢) تقدم التعليق على روايته في المسألة رقم (١٢٩٢).

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعلَّ الصواب:« رواه عطَّاف بن خالد أبو صَفوان»؛ وذلك لأمور ثلاثة: الأوَّل: أن عطافًا كنيته أبو صفوان.
والثاني: أننا لم نقف على شيخ لعطَّاف بن خالد يُكنَىٰ بـ«أبي صفوان».
والثالث: أنه تقدَّمت رواية عطاف في المسألة رقم (١٢٩٢) بهذا الإسناد، عن محمد بن عبيد، دون ذكر «أبي صفوان»، وفيها :«رواه عطَّاف بن خالد؛ قال: حدثني محمَّد بن عُبَيد. . . »، ففيها التصريح بالسماع، وانظر تخريجها في المسألة المذكورة.
لكن يَرِدُ على هذا: ما قاله ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٩٥ رقم١٨٧٣)، قال:« أبو صفوان: روى عن محمد بن عبيد بن أبي صالح، روى عنه عطَّاف بن خالد، سألت أبي عنه؟ فقال: هو ضعيف الحديث ».
فإن صحَّ ما في "الجرح والتعديل" ، وأنَّه يشير إلى الرواية التي وقعت عندنا هنا؛ فإنَّ احتمال السقط واردٌ في رواية عطَّاف المذكورة في المسألة رقم (١٢٩٢)، فقد يكون صوابها :« رواه عطَّاف بن خالد، [عن أبي صَفوان]؛ قال: حدثني محمَّد بن

قال: أبو صَفوان وابنُ إسحاق جميعًا ضَعيفَين[١].

قلتُ لأبي: ما معنى « غَلَاق » ؟

قال: الإكراه .

١٣٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حاتِم بن إسماعيل[٢]، عن أبي[٣] جعفر الرَّازي[٤]، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن عامر بن سعد، عن عائِشَة؛ أنها قالت: طُلِّقَتِ امرأةٌ، فمكَثَتْ ثلاثًا وعشرين ليلةً أو نَيِّفً[٥]، ثم وضَعَتْ حَمْلَها، فأتت النبيَّ ﷺ، فذكرَت ذلك له، فقال لها: «**اسْتَفْلِحِي**[٦] **بِأَمْرِكِ**»؛ يقول: تزوَّجي .

عُبَيد. . . »، والله أعلم.

(١) كذا في جميع النسخ: «ضعيفين» بالياء قبل النون، والجادَّة: « ضعيفان » بالألف؛ لأنَّه خبر للمبتدأ، لكنَّ ما وقع في النسخ بالياء صحيحٌ في العربية، وله وجهان ذكرناهما في التعليق على قوله: « وزرعةُ وعِمْرانُ جميعًا ضعيفين» في المسألة رقم (١١٤٤).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٨٠٠) .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن إبراهيم بن مهاجر، عن عامر بن سعد إلا أبو جعفر الرازي عيسى بن ماهان، تفرَّد به حاتم بن إسماعيل ».

(٣) في (ف): « ابن » بدل: « أبي ».

(٤) هو: عيسى بن عبدالله بن ماهان.

(٥) كذا في جميع النسخ، وعند الطبراني : « أو نيِّفًا »، وهو الجادَّة، وما في النسخ يخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ف): « استقلحي»، وفي (ك): « استفلح ».
وقوله: « استَفْلحي بأمرِك » مثل قولكَ: اظْفَري بأمرِك، وفوزي بأمرِك، واستَبِدِّي بأمرِكِ؛ نقله أبو عُبَيد القاسم بن سلام، عن أبي عبيدة معمر بن المثنى. انظر

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عامر بن مُصعَب الزُّهْري، عن عائِشَة[(١)].

قلتُ لأبي: الخطأُ ممَّن هو[(٢)]؟

قال: من أبي جعفر الرَّازي[(٣)].

١٣٠٢ - وسمعتُ أبي وسُئِل عن حديثٍ رواه كَثِير بن هشام[(٤)]،

"غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ٧٨-٧٩).

(١) أخرجه على هذا الوجه الطبراني في "الأوسط" (١٨٦١) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شريك، عن إبراهيم بن المهاجر، عن عامر بن مصعب به.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلا شريك تفرَّد به إسحاق».

(٢) قوله: «هو» ليس في (ك).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٣٨/ب): «يرويه إبراهيم بن مهاجر، واختُلِف عنه، فرواه حاتم بن إسماعيل، عن عيسى بن ماهان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن عامر بن سعد الزهري، عن عائشة. وخالفه شريك فقال: عن إبراهيم بن مهاجر، عن مصعب بن عامر الزهري، عن عائشة، والأول أصح».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٨٥ رقم ٢٥٥١٧)، وابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٦٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٤٨٣/ المنتخب).
ورواه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ١١٥)، ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٣ رقم ٢٥٢٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٣٣١٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٠٥٣). ورواه النسائي في "المجتبى" (٣٤٤٠) من طريق محمد بن ثور، كلاهما (عبدالرزاق ومحمد) عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.
قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب». وقال النسائي: «هذا خطأ، والأول [أي حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة] أولى بالصَّواب». ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٢/ ٨٧ رقم١٦٦٣٢) عن النسائي قوله: «هذا خطأ، لا نعلم أحدًا من الرواة تابع معمرًا على هذه الرواية، وقد رواه موسى بن أَعْيَن، عن

عن جعفر[١] بن بُرْقان، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في التَّخْيير[٢].

قلتُ لأبي[٣]: أليس أبو نُعَيم[٤] يحدِّث عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهْري، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: جعفرٌ لمَّا قَدِمَ الكوفةَ، ولم يَكُنْ[٥] معه كتُبُهُ وكان مُرسِلاً[٦]، والصَّحيحُ: الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٧].

معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة. ومحمد بن ثور ثقة ».

(١) من قوله: «الرازي . . .» في آخر المسألة السابقة إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) يعني: في تخيير النبيِّ ﷺ زوجاته بين البقاء معه، والطلاق، وذلك بعد نزول قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٨].

(٣) قوله: « قلت لأبي » مكرر في (ف).

(٤) في (أ) و(ش): « أليس إسماعيل »، وأبو نعيم هو: الفضل بن دُكَين .

(٥) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط الياء في بقية النسخ. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٦) كذا في جميع النسخ، **وحق العبارة أن يقال**: « جعفرٌ لَمَّا قَدِمَ الكوفةَ لم تَكُنْ معه كُتُبُهُ، فكان يرسل »، أو يقال: إن الواو أُقْحِمَتْ في جواب « لمَّا »، ويضبط قوله: «مُرسِلاً» بكسر السين اسمَ فاعلٍ منصوبًا، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. **ويمكن ضبطُه** هكذا: «مُرْسَلاً» بفتح السين اسمَ مفعولٍ منصوبًا على لغة ربيعة أيضًا، واسم «كان» حينئذٍ محذوف، وتقديره: « وكان حديثُهُ مُرْسَلاً ». والمعنى على كلٍّ: أنه كان يرسل في الحالة المذكورة من قدومه الكوفة وعدمِ وجود كتبه معه، والله أعلم. وانظر في لغة ربيعة التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) من هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٧٨٥

١٣٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا[(١)] أحمدُ بنُ سِنَان، عن يزيد بن هارون، عن المَسعودي[(٢)]، عن قَتَادة، عن زُرارَة بن أَوْفَى، عن عِمران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَالَمْ تَكَلَّمْ بِهِ، أَوْ تَعْمَلْ بِهِ** » ؟

فقال له[(٣)]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: زُرَارَة[(٤)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

١٣٠٤ - وسألت[(٦)] **أبي** عن حديثٍ رواه مَعقِل بن عُبَيدالله[(٧)]،

و٤٧٨٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٧٥).

(١) في (أ) و(ش): «رواه» بدل: «حدثنا»، والتقدير: حدَّثناه، أو حدَّثنا به، بحذف الضمير العائد من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم(٢٥٣).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله . وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧) من طريق خالد بن عبدالرحمن الخراساني عنه به. قال ابن عدي: « وهذا قال فيه خالد ابن عبدالرحمن هكذا، والتخليط عندي من المسعودي ».

(٣) أي: فقال أبو حاتم لابنه عبدالرحمٰن . وهذه فيما يظهر عبارة الراوي عن ابن أبي حاتم، والجادَّة المطّردة في كتابنا أن تُفتَتَحَ الإجابةُ بقوله: « قال أبي ».

(٤) في (ت) و(ك): « إنما رواه ».

(٥) هذا ما رجَّحه الدارقطني أيضًا في "العلل" (١٥٨٩) بعد أن أطال في ذكر الاختلاف. ومن هذا الوجه الرَّاجح أخرجه: البخاري (٢٥٢٨و٥٢٦٩ و٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧) من طرق عن قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة، به .

(٦) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير"(٥/ ١٤٢/ ب) بتصرف، وعنه ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤٥٢)، لكن وقع فيه تصحيفٌ وسقط، ولعله من النساخ أو الطباعين.

(٧) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٥٣-٤٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٥).

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٧٠٧ و٦٤١٠)، والخلال - كما في "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ١٧١)-، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٥) من طريق

عن أبي الزُّبَير[1]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً أتاه فقال: إنَّ امرأتي لا تَدفَعُ يدَ لامِسٍ ؟ قال: «**طَلِّقْهَا**»، قال: إنها تُعجِبُني، قال: «**تَمَتَّعْ بِهَا**» ؟

قال أبي: حدَّثنا محمد بن كثير[2]، عن سُفْيان، عن عبدالكريم؛ قال: حدَّثني أبو الزُّبَير، عن مَولًى لبني هاشم؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ . . . .

ورواه غيره[3] عن الثَّوري هكذا، فسمَّى[4] هذا الرجلَ: هشامً[5] مَوْلَىٰ بني هاشم .

قال: قيل لأبي: أيُّهما أشبهُ ؟

عبدالكريم الجزري، عن أبي الزبير، عن جابر، به .

(١) في (أ) و(ش): «عن ابن الزبير». وهو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥٥). وأخرجه أبو الشيخ في "حديث أبي الزبير" (٣٤) من طريق عبدالله بن الوليد، عن سفيان الثوري، به، إلَّا أنه وقع فيه: «عن مولى النبي لبني هاشم».

(٣) الحديث أخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٩٥) من طريق أحمد الكرماني، وابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٢٦٨٨) من طريق محمد بن أسعد، كلاهما عن سليمان بن عبيدالله الرقي، عن سفيان، عن عبدالكريم، عن أبي الزبير، عن هشام مولى رسول الله ﷺ . وأخرجه أبو الشيخ في "حديث أبي الزبير" (٣٣) من طريق محمد بن مسلم بن وارة، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٥٤٠) من طريق أحمد بن عثمان، كلاهما عن سليمان بن عبيدالله الرقي، عن محمد بن أيوب، عن سفيان به .

(٤) في (ك): «يسمى».

(٥) في (أ) و(ش): «هاشم». وحذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد

قال: الثَّوْريُّ أحفظ[١].

١٣٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن عَوَّام، عن حجَّاج ابن أَرْطاة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله[٢]؛ في الرَّجُل يقول لامرأته: أمْرُكِ بيَدكِ ؟ قال: إذا قامت من مَجلِسها قبل أن تقضيَ شيئًا، فلا[٣] أَمْرَ لها ؟

قال أبي : أرى أنه غَلِطَ، أراد : جابر بن زيد[٤].

١٣٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن الدَّشْتَكِي[٥]، عن أبي جعفر الرَّازي[٦]، عن حُمَيد[٧]، عن أنس؛ قال: جاءت امرأةُ ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسولَ الله ، إني لا

علقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) سُئل الإمام أحمد - فيما حكاه الخلّال - عن هذا الحديث ؟ فقال: « ليس له أصل، ولا يثبت عن النبي ﷺ ». نقله السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" (٢/ ١٧٣).

(٢) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١١٩٣٥) عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله به .

(٣) في (ك): « ولا ».

(٤) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١١٩٣١) من طريق الثوري، و(١١٩٣٣) من طريق ابن جريج، وعبدالرزاق (١١٩٣٤)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٦٢٤) من طريق ابن عيينة، ثلاثتهم (الثوري وابن جريج وابن عيينة) عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء جابر بن زيد، به .

(٥) هو: ابن عبدالله بن سعد.

(٦) هو: عيسى بن عبدالله بن ماهان . وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٥١٥/ كشف الأستار)، والضياء في "المختارة" (٢٠٨١). قال البزار: « لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا أبو جعفر، وقد خالفه حماد بن سلمة، فقال: عن حميد، عن

أصبِرُ(١) لِخُلُقِ ثابتٍ، وإني أخافُ أن أدخلَ النارَ ! فقال رسولُ الله ﷺ: « أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ الحَدِيقَةَ الَّتي أَخَذْتِ مِنْهُ ؟ » قالت: نعم، فأرسلَ إلى ثابت فقال له: « خُذِ الحَدِيقَةَ الَّتي أَعْطَيْتَهَا وَاخْلَعْهَا » ؟

قال أبي : هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُمَيد، عن أبي الخليل(٢)، عن عِكْرِمَة: أن امرأةَ ثابت جاءت إلى النبيِّ ﷺ . . . كذا رواه حمَّاد بن سَلَمة، وأخطأَ فيه أبو جعفر الرَّازي .

١٣٠٧ - وسألتُ(٣) أبي عن حديثٍ رواه(٤) الوليد بن مسلم، عن ابن جُرَيج، عن الحَكَم بن أَبان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **اعْتَزِلْهَا حتَّى تُكَفِّرَ وتَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللهُ** »، يعني: في المُظاهِر(٥) ؟

قال أبي : كذا رواه الوليدُ، وهو خطأٌ؛ إنما هو: عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ(٦) .

١٣٠٨ - وسألتُ(٧) أبي عن حديثٍ رواه المُسَيَّب(٨)، عن مُعتَمِر ابن سُلَيمان، عن أبيه(٩)، عن أبي العالية(١٠)، عن ابن عباس؛ قال:

ابن أبي الخليل مرسلاً ».

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٢) في (ت) و(ك): « لا صبر ».

(٣) هو: صالح بن أبي مريم .

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٩٤).

(٥) قوله: « رواه » سقط من (ك).

(٦) في (ت) و(ك): «المظاهرة». وانظر معنى «المظاهر»، و«الظهار»، و«المظاهرة» في التعليق على المسألة رقم (١٢٩٤) و(١٢٩٥).

(٧) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٩٥).

(٩) هو: ابن واضح .

الذي[١] ظاهَرَ[٢] منها زَوجُها: خَوْلَةُ -أو خُوَيْلَةُ- ابنَتُ[٣] ثَعْلَبةَ؛ أتت رسولَ الله ﷺ فقالت: يارسولَ الله، إنَّ زوجي قال لي: أنتِ عَليَّ كظَهْرِ أمي[٤]؟ فقال لها رسولُ الله ﷺ: «أَنْتِ عَلَيْهِ حَرَامٌ ...»، فذكر الحديثَ؟

قال [أبي][٥]: روى غيرُهُ عن مُعتَمِر[٦]، عن أبيه، عن صاحبٍ له، عن أبي العالية.

١٣٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٧]، عن

---

(١) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي. (٢) هو: رُفَيع بن مهران.

(٣) كذا في جميع النسخ! وكذا تقدمت وعلقنا عليها في المسألة رقم (١٢٩٥).

(٤) في (ت) و(ك): «يظاهر».

(٥) في (ك): «ابنة»، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية. انظر تخريجه في التعليق على المسألة رقم (٦).

(٦) انظر التعليق على قوله: «كظَهْر أمي» في المسألة رقم (١٢٩٥).

(٧) في جميع النسخ: «أبو زرعة» بدل: «أبي»، وتقدَّمت هذه المسألة بنصها مجيبًا عنها أبو حاتم بعد أن سُئل عنها في المسألة رقم (١٢٩٥)، فلعلَّ ما وقع هنا وَهَمٌ من المصنِّف، أو من الناسخ الذي نسخت جميع النسخ عن نسخته، والله أعلم.

(٨) في (أ): «معمر».

(٩) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٣ رقم ١٠٨٨٧). والحديث أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٧٥٠) - من طريق عبدالله بن نمير، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٣١٦) من طريق عبدالرحمن المحاربي، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٠٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٦) من طريق علي بن هاشم، ثلاثتهم (عبدالله وعبدالرحمن وعلي) عن إسماعيل بن مسلم به.

ورواه البزار في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٣/ ٢٤٦) - من طريق إسماعيل بن مسلم به وقال: «لا يُروى عن ابن عباس بأحسن من هذا، وإسماعيل بن مسلم تُكلِّم فيه،

إسماعيل بن مسلم، عن عَمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يارسولَ الله ، إنِّي ظاهَرتُ[1] من امرأتي، وإنَّها[2] أعجَبَني[3] خَلْخَالاها[4] البارِحَةَ، فوقعتُ عليها قبل أن أُكَفِّر ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: « **أَوَ لَمْ يَقُلِ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ﴾[5] ؟ أَمْسِكْ حَتَّى تُكَفِّرَ** » ؟

قال أبي: إنما هو: طاوس: أنَّ النبيَّ ﷺ . ومنهم من يقول: عن عمرو بن دينار، عن عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ[6]. وإسماعيلُ بن مسلم مُخلِّطٌ[7].

١٣١٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ كان حدَّث به قديمًا عن محمد بن جامِع العطَّار[8]، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن الحَجَّاج

وروى عنه جماعةٌ من أهل العلم، وفيه من الفقه أنه لم يأمره إلا بكفارة واحدة ».

(١) تقدم تفسير المظاهرة في المسألة رقم (١٢٩٤).

(٢) في (أ) و(ش) يشبه أن تكون: « وإنما ».

(٣) في (أ) و(ت) و(ف): « أعجبتني ».

(٤) في (ك) يشبه أن تكون: « خلخالها » وهي كذلك في مصادر التخريج.

(٥) الآية (٣ و٤) من سورة المجادلة. وفي (ت): « تتماسا » بالتاء، وهو خطأ.

(٦) انظر ما سبق في المسألة رقم (١٢٩٤).

(٧) كذا في (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: « غلط »، قال ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل من "الجرح والتعديل" (٢/ ١٩٩): « سُئل عنه أبي؟ فقال: هو ضعيفُ الحديث مخلِّط ».

(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٨٨١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٥١).

وأخرجه ابن عدي أيضًا من طريق محمد بن جامع ، عن معتمر بن سليمان، عن

الباهِلي - وهو الأَحْوَل - عن قَتَادة، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: أرادت عائِشَة أن تشتريَ بَرِيرَةَ فتُعتِقَها، فقال مَوَاليها: لا، إلا أن[1] تَجعَلَ لنا الوَلاء[2]، فذكَرَت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: « **اشْتَرِيهَا؛ فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ** »، فقام رسولُ الله ﷺ خطيبًا، فقال: « **مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ[3] فِي كِتَابِ اللهِ ؟...** »، وذكر الحديثَ. فجعل رسولُ الله ﷺ لها الخِيارَ.

أبيه، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر الصديق به. =

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن قتادة إلا الحجَّاج الباهلي وهمام بن يحيى، ولا عن الحجاج إلا معتمر، تفرَّد به محمد بن جامع، ولم يذكر همام في حديثه حديثَ ابن عباس، عن أبي بكر ».

وقال ابن عدي: « ومحمد بن جامع اضطرب في متن هذا الحديث وفي إسناده، فمرَّة قال: معتمر، عن حجاج الباهلي، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: " الوَلاءُ لِمَن أعتَقَ "، ومرَّة قال: معتمر، عن أبيه، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ. وتابعه سويد، عن معتمر، عن أبيه، عن قتادة. ومحمد بن جامع له عن حماد بن زيد، وعن البصريين أحاديثُ مما لا يتابعونه عليه ».

(١) قوله: « أن » سقط من (أ).
(٢) في (ت) و(ك): « الولاء لنا ».
(٣) قوله: «ليس» كذا في جميع النسخ، وضبَّب عليها ناسخ (أ). وكذا وقع في لفظ الحديث عند البخاري في "صحيحه" (٢١٥٥) من حديث عروة بن الزبير، عن عائشة، والجادَّة أن يقال: «ليسَتْ» كما جاء عند البخاري أيضًا في "صحيحه" (٤٥٦) وغيره.

لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ويخرج على أنه من الحمل على المعنى بإفراد الجمع، فيرجع الضمير في «ليس» إلى واحد الشروط، كأنَّه قال: «ليس هو [أي: الشرطُ منها] في كتاب الله». انظر التعليق على المسألة رقم (١١٣٥).

أو يخرج على أنَّ الأصل: «ليستْ»، لكن حذفت تاءُ التأنيثِ من الفعل على مذهب من يُجيز حذفها وإن كان الفعلُ مسندًا إلى ضمير مؤنث؛ وانظر التعليق على المسألة

وفي آخره: وحدَّثني ابن عباس: أنَّ أبا بكر قال: إنَّ[1] رسولَ الله ﷺ [2] جعَلَ عليها العِدَّةَ عِدَّةَ الحُرَّةِ . قال ابن عباس: وكأني أنظُرُ إليها يَتْبَعُها[3] في طُرُق المدينة يبكي، تقطُرُ دموعُ عينَيه على لِحْيَتِه .

فقال أبو زرعة: اضرِبُوا[4] عليه ! وأبى أن يقرأَهُ، وقال: هو خطأٌ، وأظنُّهُ من محمد بن جامِع، وقال: محمدُ بنُ جامِع شيخٌ فيه لِينٌ، ولم يُكتَبْ هذا الحديثُ عن مُعتَمِر عن أحدٍ غيرِه .

١٣١١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن أيُّوب النَّصِيبي، عن الهُذَيل بن أبي الغَرِيف الهَمْداني[5]، عن موسى بن هلال النَّخَعي، عن أبي إسحاق[6]، عن هُبَيْرة[7]، عن علي؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَتَخَوَّفُ[8] عَلَى أُمَّتِي: النِّسَاءُ والخَمْرُ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا أدري موسى بنُ هلال هذا من هو ؟

قال أبو زرعة: وأبو الغَرِيفِ أحسَبُ أنَّ اسمه: عمر .

رقم (١٧٨).

(١) في (ت) و(ك): « أتى ».

(٢) من قوله: «لها الخيار وفي آخره . . .» إلى هنا مكرر في (ك)؛ بسبب انتقال البصر.

(٣) أي: زوجها مغيث .

(٤) في (ك): « اضطربوا ».

(٥) روايته أخرجها المحاملي في "الأمالي" (١٤٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٧٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص ١٣٠). وانظر "السلسلة الضعيفة" (٣٨٨٥).

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٧) في (ك): «هبير». وهو: هبيرة بن يَرِيم.

١٣١٢ - وسمعتُ[١] **أبي يقول**: سمعتُ محمد بن خَلَف العَسْقَلاني يقول: قال لي يحيى بن معين: لا يَصِحُّ عن النبيِّ ﷺ: « **لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ** »، وأصحُّ شيءٍ فيه: حديثُ الثَّوْري، عن ابن المُنْكَدِر، عَمَّن سَمِعَ[٢] طاوسًا[٣]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال:« **لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ** ».

١٣١٢/أ - وقال[٤] **أبو محمد**[٥]: ذكر[٦] أبو زرعة حديثًا رواه إسماعيل بن عَيَّاش[٧]، عن الغارِ[٨] بن جَبَلَة الجُبْلاني، عن صَفوان

---

(١) في (ك):« أتخوف به ».

(٢) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٢٦/ب)، وابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤٢٧)، وتقدَّمت هذه المسألة برقم (١٢٢٠) و(١٢٢٢).

(٣) في (ك):« عن مسمع ».

(٤) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ :« طاوس » على أنه ممنوع من الصَّرف، وكلاهما صواب، وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٢٢٠).

(٥) في (ت) و(ك):« قال » بلا واو.
ونقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٣١/أ) بتصرف، ونقل ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٤٣٦) إعلال أبي زرعة للحديث .

(٦) قوله:«وقال أبو محمد» ليس في (ف).

(٧) في (ف):« وذكر ».

(٨) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (١١٣٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢١١) و(٣/ ٤٤١)، وابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٣٢-٣٣٣).
وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (١١٣١) من طريق الوليد بن مسلم، عن الغاز ابن جبلة به ، ومن طريق سعيد أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢١١)، وابن حزم في "المحلى" (١٠/ ٢٠٣).
وأخرجه العقيلي (٢/ ٢١١) من طريق بقية بن الوليد، عن الغاز به . ومن طريق العقيلي رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٧٤).
وأخرجه العقيلي (٣/ ٤٤١) من طريق محمد بن حمير، عن الغاز به بنحوه .

(٩) كذا في جميع النسخ بالراء، وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٧/ ٥٨ رقم

ابن عِمْران الطَّائي[١]: أنَّ رجلاً كان نائمًا مع امرأته، فقامتْ فأخذت[٢] سِكِّينًا وجلسَتْ على صَدْره، ووضعَتِ[٣] السِّكِّينَ على حَلْقه، وقالت[٤]: طلِّقني ثلاثًا وإلَّا ذبحتُكَ، فطلَّقَهَا، فذكَرَ ذلك لرسول الله ﷺ فقال: « **لَا قَيْلُولَةَ في الطَّلَاقِ** »[٥].

---

٣٣٧): «الغاز» بالزاي، وكذا في "التاريخ الكبير" للبخاري (٧/ ١١٤ رقم ٥٠١)، = = ومعظم كتب التراجم التي ذكرته. وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٦٦٣٨): « وغازي: بالزاي، وقيَّده بالراء بعض الأئمة، فالله أعلم ». وقال الدارقطني في "المؤتلف" (٤/ ١٧٧٢): « وأما غار - بالراء -: فهو - فيما ذكر البخاري -: غار ابن جبلة، حديثه منكرٌ في طلاق المُكرَه، كذا قال البخاري، وقال غيره: بالزاي »، وكذا قال ابن ماكولا في "الإكمال" (٧/ ٤)، وكأنه أخذه عن الدارقطني . وقال ابن ناصر الدين في "التوضيح"(٦/ ٤٠٥): « وقال - أي: الذهبي في "المشتبه"-: والغار - بِراءٍ على ما قال البخاري -: الغار بن جبلة، حديثه في طلاق المُكرَه، وقيل: هو بزاي. قلت: وذكره المصنف أيضًا في "الميزان"، فقال: وغازي بالزاي، قيَّده بالراء بعض الأئمة . عَنَى المصنِّفُ بذلك البخاريَّ كما صرَّح به ههنا، وقد تبع ابن ماكولا في هذا، وأخذه ابن ماكولا من كلام الدارقطني»، ثم ذكر كلام الدارقطني السابق، ثم قال: « ولم أر ما حكاه الدارقطني - وتابعه غيره - في نسختي بـ"التاريخ" التي بخط أُبَيّ النَّرسي إلا بالزاي المنقوطة ».اهـ.

(١) في (ك): « الطاء ». (٢) في (ك): « وأخذَتْ ».

(٣) كذا في (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وهو الموافق لما في مصادر التخريج، وفي (أ) و(ت) و(ف): « وقصعت »، منقوطة القاف في (ت) فقط. ولعلها صوابٌ أيضًا؛ قال في "اللسان" (ق ص ع): القَصْعُ: ضمُّك الشَّيء على الشَّيء.اهـ. وفي "تاج العَروس" (ق ص ع): قَصَعَهُ قَصْعَةً : دفَعَهُ وكسَره.اهـ. فيكون المعنى: أنها دفعت السكينَ إلى حلقه، وضمَّتها عليه ضمًّا شديدًا، والله أعلم. وفي (ك): « وقصفت ».

(٤) في (ت): « وقال ».

(٥) أي: لا رجوع فيه ولا فسخ، وهذا الحديث مما يستدلُّ به الحنفيَّةُ في مسألة وقوع طلاق المكره، قال السرخسي في "المبسوط"(٢٤/ ٤١): « فيه تأويلان: أحدهما: أنها بمعنى الإقالة والفسخ، أي: لا يحتمل الطلاق الفسخ بعد وقوعه. . . والثاني:

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ واهِي[١] جِدًّا [٢].

١٣١٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَف أبو بكر بن أبي شيبة وإبراهيمُ بنُ موسى؛ رَوَيا جميعًا عن وكيع:

فقال أبو بكر[٣]: عن وكيع، عن أبي المِنهال الطَّائي؛ قال: سألت الشَّعبي عن رَجُلٍ قال لامرأته: قد بَرِئتُ منكِ ؟ قال: نِيَّتُه .

فقال إبراهيم: أخبرنا وكيع، عن مُضَرِّس أبي الصَّهْباء[٤]؛ قال: سألتُ الشَّعبي . . . ؟

فقال أبو زرعة: ما قال إبراهيم أَصَحُّ .

١٣١٤ - وسُئِلَ[٥] أبي عن حديثٍ اختَلَف هشامٌ الدَّستوائيُّ ومَعْمَرٌ؛ روايتُهُمَا[٦] عن يحيى بن أبي كَثِير:

أن المراد: إنما ابتليت بهذا لأجل نوم القيلولة؛ وذلك لا يمنع وقوع الطلاق ».

(١) كذا في جميع النسخ، بإثبات ياء المنقوص المنوَّن المرفوع، وهي لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ، تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٤٦).

(٢) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٠٧): « حديث منكر ، لا يُتابَع عليه ». وقال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٧٤): « هذا حديثٌ لا يصح ».

(٣) في "المصنف" (١٨١٥٦).

(٤) في (ك): « مضر بن أبي الصهباء »، وفي (ش): « مضري بن الصهباء ». وهو: مُضَرِّس بن عبدالله بن وَهْب، أبو الصَّهباء الكوفي .

(٥) انظر المسألة رقم (١٢٣٣) و(١٢٣٤).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « في روايتهما »، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ ومتجهٌ في العربية على وجهين: الأوَّل: بالرفع على أنَّه بدل اشتمال من «هشام ومعمر»، أي: اختلفت روايتُهما؛ كقولك: «أعجبني الوَلدانِ خلُقُهُما»، ومنه قوله

فروى هشام الدَّسْتوائي[١]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن محمد بن عبدالرحمٰن[٢]، عن أبي رِفاعَة[٣]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: جاء[٤] رجلٌ[٥] إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ لي وَلِيدَةً، وأنا أَعْزِلُ[٦] عنها وأَكْرَهُ أن تَحْمِلَ، وإنَّ اليهودَ تقول[٧]: هي المَوْءُودَةُ الصُّغرى، فقال: «**كَذَبَتِ اليَهُودُ! لَوْ أَرَادَ اللهُ أَنْ يَخْلُقَهُ، لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَصْرِفَهُ**».

وروى يزيد بن زُرَيْع[٨]، عن مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن محمد بن عبدالرحمٰن، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؟

تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ قال ابن هشام: = = «فـ"قتال" بدل من الشهر، وليس القتالُ نَفسَ الشهر، ولا بَعضَهُ، ولكنَّه ملابسٌ له؛ لوقوعه فيه». انظر "شرح شذور الذهب" (ص ٤٤٣).

والثاني: بالنصب على نزع الخافض، أي: اختلَفُوا في روايتهما - أو بروايتهما - عن يحيى بن أبي كثير. وانظر في نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢).

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٥١ و٥٣ رقم١١٤٧٧ و١١٥٠٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٣١)، و"شرح المشكل" (١٩١٦).

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٣ رقم١١٢٨٨)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٨٠ و٩٠٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٣١)، و"شرح المشكل" (١٩١٧) من طريق علي بن المبارك، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٨٢) من طريق إسماعيل القناد، وأبو داود في "سننه" (٢١٧١) من طريق أبان بن يزيد العطار، ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير به.

(٢) هو: ابن ثوبان.

(٣) ويقال: أبو مطيع، قيل اسمه: رفاعة بن عوف.

(٤) قوله: «جاء» سقط من (ك).

(٥) في (ك): «جل».

(٦) تقدم تفسير «العَزْل» في المسألة رقم (١٢٣٤).

(٧) قوله: «تقول» سقط من (ف).

(٨) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١١٣٦).

قال أبي: حديثُ هشام الدَّسْتَوائي أشبهُ من حديث مَعْمَر[(١)].

١٣١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن يزيد[(٢)]، عن الأوزاعي[(٣)]، عن رَبِيعَةَ بنِ أبي عبدالرحمٰن، عَمَّن سَمِعَ أبا سعيد الخُدْرِيَّ يقول: غَزَوْنَا مع رسول الله ﷺ غزاةَ بني المُصْطَلِق، فسألنا رسولَ الله ﷺ عن العَزْلِ[(٤)]؟ فقال: «وَمَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا؛ فَإِنَّهُ[(٥)] مَا مِنْ نَسَمَةٍ[(٦)] كَتَبَ اللهُ خَلْقَهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ»؟

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ رَبِيعَةُ[(٧)]، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن ابن مُحَيْرِيز[(٨)]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ. ومنهم من يقول: وأبي صِرْمَة[(٩)].

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٠٧٨) من طريق عبدالأعلى، عن معمر به.

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٤٠٠) خلافًا آخر، ورجَّح رواية من رواه على هذا الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم.

(٢) كذا في جميع النسخ، ولم نقف عليه، والأظهر أنه متصحف عن «الوليد بن مَزْيَد»، وهو البيروتي، فهو المعروف بالرواية عن الأوزاعي.

(٣) ذكر روايته أبو نعيم في "الحلية" (٥/١٤٦).

(٤) تقدم تفسير «العَزْل» في المسألة رقم (١٢٣٤).

(٥) قوله: «فإنه» ليس في (أ) و(ش).

(٦) النَّسَمَة: النَّفسُ والرُّوحُ، وكلُّ دابَّة فيها رُوحٌ فهي نَسَمةٌ. "النهاية" (٥/٤٩).

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٥٤٢).

(٨) هو: عبدالله.

(٩) أي: يقول: «وأبي صرمة» عطفًا على «ابن محيريز». وأبو صِرْمَة: صحابي مشهور بكنيته، قيل: اسمه: مالك بن قيس، وقيل: قيس بن صِرْمَةَ.
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٣٨) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن ربيعة، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز أنه قال: دخلتُ أنا وأبو صِرْمَة على أبي سعيد الخدري، فسأله أبو صِرْمَة فقال: يا أبا سعيد! هل سمعت

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْعِدَدِ

١٣١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جَرِير[(١)]، عن مُطَرِّف[(٢)]، عن عُمَر بن سالم، عن أُبَيِّ بن كَعْب؛ قال: قلتُ: يا رسول الله، إنَّ ناسًا من أهل المدينة لمَّا نزلَت[(٣)] الآياتُ التي في سورة البقرةِ في عِدَّةِ النساء؛ قالوا: لقد بَقِيَ من عِدَّةِ النساء عِدَدٌ لم يُذكَرْنَ في القرآن: الصِّغارُ[(٤)]، والكِبارُ[(٥)] اللاتي قد انقَطَعَ عنها[(٦)] الحَيْض، وذواتُ

رسول الله ﷺ يذكر العَزْل؟ فقال: نعم...، وذكر الحديث.

(١) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" - كما في "تفسير ابن كثير" (٨/ ١٧٥) - قال: حدثنا أبي، حدثنا يحيى بن المغيرة، أخبرنا جرير، عن مطرف، عن عُمر بن سالم، عن أبي بن كعب، به.
وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٣٧٥٨) - قال: أخبرنا جرير، عن مطرف بن طريف، عن عَمرو بن سالم، عن أبيٍّ، به.
ومن طريق إسحاق رواه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٩٢-٤٩٣) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٢٠).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٠٩٨)، والطبري في "تفسيره" (٢٣/ ٤٥١) من طريق ابن إدريس، وإسحاق بن راهويه - كما في "المطالب العالية" (٣٧٥٨) - من طريق المفضل بن مهلهل، كلاهما (ابن إدريس والمفضل) عن مطرف، عن عَمرو بن سالم، عن أبيٍّ، به.

(٢) هو: ابن طريف.

(٣) في (ك): «أنزلت».

(٤) في (ت) و(ك): «إن الصغار».

(٥) كذا في النسخ: «الصغار والكبار»، ومثله في مصادر التخريج، وهو جمع لـ«الصغيرة» و«الكبيرة» من النساء، قال في "المصباح المنير" (ص١٧٧- صغر): «وقد يستغنون بـ"فِعَال" عن "فعائل"، قالوا: سَمينة وسِمَان، وصغيرة وصِغار، وكبيرة وكِبار، ولم يقولوا: سمائن، ولا صغائر، ولا كبائر في السِّنِّ، وإنما جاء ذلك في الذنوب». اهـ.

الحَمْل، قال[١]: فأُنزلَتِ التي في النساء القُصْرَى[٢]: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ ﴾ التي قد يَئِسَت، ﴿ فَعِدَّتُهُنَّ[٣] ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾؛ قال: هذه[٤] التي لم تَحِضْ؛ قال[٥]: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[٦]؟

قال أبي: إنما هو: عَمرو بن سالم[٧]، ويقال: عُمَر[٨]، وعَمْرو أصحُّ، وهو جَدُّ[٩] يحيى بن الضُّرَيْس أبو أُمِّه؛ ولم يدرك أُبَيَّ بن كَعْبٍ، إنما يُحَدِّث عن القاسم بن محمد[١٠].

١٣١٧ - وسُئِلَ[١١] أبي عن حديثِ عمر: لا نَدَعُ كتابَ ربِّنا وسنةَ نبيِّنا . . .[١٢]؟

---

(١) كذا، وفي مصادر التخريج: «عنهنَّ»، وكلاهما صحيحٌ في العربية، انظر "المصباح = = المنير" (ص٣٦٢/ الخاتمة).

(٢) قوله: « قال » ليس في (أ) و(ش).

(٣) يعني: سورة الطَّلاق، وقد وردت تسميتها بالنساء القُصْرى في "صحيح البخاري" (٤٥٣٢ و٤٩١٠)، وانظر "فتح الباري" (٨/ ٦٥٥)، و"الإتقان" للسيوطي (١/ ١٥٤)، و(٢/ ٤٢٧).

(٤) قوله: « فعدتهن » من (ش) فقط، وكان كذلك في (أ)، ثم ضُرب عليه .

(٥) في (ش): « هي ».

(٦) قوله: « هذه التي لم تحض قال » سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) الآية (٤) من سورة الطلاق . وقوله: ﴿ أجلهن ﴾ سقط من (ت).

(٨) قال عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (١٢١): « سألت أبي عن أبي عثمان الذي روى عنه مطرف ما اسمه ؟ فقال: عَمرو بن سالم ».

(٩) في (ك): « عمرو ».

(١٠) في (ت): « جيد ».

(١١) أورد ابن أبي حاتم هذا النص أيضًا في "المراسيل" (٥٢٢).

(١٢) نقل هذه المسألة بتمامها: ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٢٤٥).

(١٣) وتمامه: « لقول امرأةٍ لا ندري لعلَّها حفظت أو نسيت »؛ يعني: فاطمة بنت قيس

فقال: الحديثُ ليس بِمُتَّصِلٍ .

فقيل[1] له: حديثُ الأسْوَد، عن عمر[2] ؟

لمَّا حَدَّثَتْ بأن المطلَّقة ثلاثًا لا سُكنى لها ولا نفقة .

(١) في (ت) و(ك): « وقيل » بالواو.

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٠) من طريق عمار بن رُزَيق، عن أبي إسحاق، عن الأسود، به، وقد أعلَّه أبو حاتم هنا بتفرُّد عمار بن رُزَيق به عن أبي إسحاق السَّبيعي، دون سائر أصحاب أبي إسحاق المُكثِرين عنه، كإسرائيل ابن ابنه، وشعبة، والثوري، وشريك، وغيرهم .
لكن أخرجه مسلم عقب رواية عمار من طريق سليمان بن معاذ، عن أبي إسحاق، ولم يَسُق متنه، ولكن قال: « بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رُزَيق، بقصَّته ».
وقد أعلَّ الأئمة قوله :« وسنَّة نبيِّنا » . قال ابن القيم في "تهذيب السنن"(٣/ ١٩٠-١٩٥)، وأما قوله في الحديث :« وسنَّة نبيِّنا » فإن هذه اللفظة- وإن كان مسلم رواها - فقد طعن فيها الأئمة. كالإمام أحمد وغيره ». ثم نقل عن أبي داود أنه سأل الإمام أحمد عنه فقال: « أيصحُّ هذا عن عمر؟ قال: لا ».
وذكره الدارقطني في "العلل" (١٦٤)، فقال: « رواه أشعث بن سوَّار، عن الحكم وحماد، عن إبراهيم، عن الأسود . ورواه المحاربي عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود . ورواه أبو أحمد الزُّبيري عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن الأسود . وليست هذه اللفظة التي ذُكرت فيه محفوظة؛ وهي قوله: " وسنَّة نبيِّنا "؛ لأن جماعة من الثقات رووه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود: أن عمر قال: " لا نُجيز في ديننا قولَ امرأة "، ولم يقولوا فيه: " وسنَّة نبيِّنا " . وكذلك رواه يحيى بن آدم - وهو أحفظ من أبي أحمد الزبيري وأثبت منه -، عن عمار بن رُزَيق، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عمر، لم يقل فيه: " وسنَّة نبيِّنا "، وهو الصَّواب . وكذلك رواه أبو كُريب ومحمد بن عبدالله بن نمير، عن حفص بن غياث، عن الأعمش . وخالفهم طلق بن غنَّام، فرواه عن حفص، عن الأعمش، فقال فيه: " وسنة نبيِّنا " . ووهم على حفص في ذلك؛ لأن محمد بن عبدالله بن نمير وأبا كريب أحفظ منه وأثبت؛ روياه عن حفص، عن الأعمش، ولم يذكرا

قال[١]: رواه عمَّار بن رُزَيْق[٢]، عن أبي إسحاق وحدَهُ، لم يُتابَعْ عليه.

١٣١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن طَلحَة بن مُصَرِّف[٣]، عن الحَكَم[٤]، عن عبدالله بن شَدَّاد، عن أسماء بنت

= ذلك، والله أعلم». اهـ.

= وأطال الدارقطني أيضًا في تخريج طرق الحديث في "السنن" (٤/ ٢٢-٢٧)، ومنها رواية أبي أحمد الزبيري عن عمار بن رُزَيق، ثم أخرجه من طريق يحيى بن آدم، عن عمار، ثم قال: «ولم يقل فيه: " وسنَّة نبيِّنا "، وهذا أصح من الذي قبله؛ لأن هذا الكلام لا يثبت، ويحيى بن آدم أحفظ من أبي أحمد الزبيري وأثبت منه - والله أعلم-، وقد تابعه قَبيصة بن عقبة ...»، ثم أخرجه من طريق قَبيصة.

وانظر "المسند" للإمام أحمد (٦/ ٤١٢ رقم ٢٧٣٢٩)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٧/ ٤٧٥-٤٧٦).

(١) في (ش): «فقال».

(٢) في (أ): «زريق» بتقديم الزاي.

(٣) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٢٨٢)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٩ و٤٣٨ رقم ٢٧٠٨٣ و٢٧٤٦٨)، والطبري في "تفسيره" (٥٠٨٨ و٥٠٨٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٧٤ و٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٤٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٣٩ رقم ٣٦٩)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٣٨). وفي رواية ابن حبان: «تسلمي» بالميم، وتعقَّبه ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٤٨٧).

ورواه ابن حزم في "المحلى"(١٠/ ٢٨٠) من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالله بن شداد: أن رسول الله ﷺ...، به مرسلاً.

ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٨٧ رقم ٦٣١) من طريق أبي خالد الأحمر، عن الحسن بن سعد، عن عبدالله بن شداد، عن أم سلمة، أن أسماء بكت على جعفر أو حمزة ... قال البيهقي: «فلم يثبت سماع عبدالله من أسماء، وقد قيل فيه: عن أسماء، فهو مرسل، ومحمد بن طلحة ليس بالقوي».

وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧١/أ-ب) و(٥/ ١٩٣/أ-ب) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «والمرسل أصح».

عُمَيْس؛ قالت: لمَّا أُصِيبَ جعفرُ بنُ أبي طالب، أمرني النبيُّ ﷺ قال: « **تَسَلَّبي[١] ثَلاثًا، ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ** » ؟

قال أبي: فسَّروه على معنيين:

أحدهما: أنَّ الحديثَ ليس هو عن أسماء، وغَلِطَ محمَّدُ بنُ طَلحَة؛ وإنَّما كانتِ امرأةً سِواها.

وقال آخرون: هذا قبلَ أن ينزلَ[٢] العِدَدُ.

قال أبي: أشبهُ عندي - والله أعلم -: أنَّ هذه كانت امرأةً غير[٣] أسماء، وكانتْ مِنْ جعفرٍ بِسَبِيلِ قَرابةٍ، ولم تكن امرأتَهُ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لَا تُحِدُّ[٤] امْرَأَةٌ عَلَى أَحَدٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ** »[٥].

---

(١) هو: ابن عُتَيْبَة.

(٢) في (أ) و(ش): « لا تسلني »، إلا أنها لم تنقط في (أ)، وفي (ك): « سلبي ».
ومعنى تَسَلَّبي، أي: البَسي ثوبَ الحِداد، وهو السِّلَاب، والجمع: سُلُب، وتَسَلَّبَتِ المرأةُ: إذا لَبِسَتْهُ، وقيل: هو ثوبٌ أسودُ تُغَطِّي به المُحِدُّ رأسَها. "النهاية" (٢/ ٣٨٧).

(٣) كذا في (ت) و(ف) و(ك)، ولم تنقط الياء في (أ) و(ش).

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « سوى ».

(٥) قال ابن الأثير: « أَحَدَّتِ المرأةُ على زوجها تُحِدُّ، فهي مُحِدٌّ. وحَدَّتْ تَحُدُّ و تَحِدُّ فهي حادٌّ: إذا حَزِنَت عليه، ولبِسَت ثِيابَ الحُزن، وتركت الزِّينَة. "النهاية" (١/ ٣٥٢). قال الزَّبيدي: وأبىٰ الأصمعيُّ إلا « أَحَدَّتْ تُحِدُّ فهي مُحِدٌّ » ولم يعرف: « حَدَّت ». "تاج العروس" (٤/ ٤١٣/ح د د).
وقوله: « لا تُحِدُّ »: إخبارٌ بمعنى النَّهْي.

(٦) رواه البخاري في "صحيحه" (١٢٨٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٨٦) من حديث أم حبيبة عن النبي ﷺ، ومسلم (٩٨٣)، وأبو داود (٢٣٠٢) من حديث أم عطية،

١٣١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مروان بن محمد[(١)]؛ قال: حدَّثنا ابنُ عَيَّاش[(٢)]؛ قال: حدَّثني الحجَّاج بن أَرْطاة، عن الزُّهْري، عن أنس بن مالك: أنَّ رسولَ الله ﷺ اسْتَبْرَأَ صفيَّةَ بِحَيْضَةٍ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا،ليس من حديث الزُّهْري، عن أنس.

١٣٢٠ - وسمعتُ أبي [وحدَّثَنَا][(٣)] عن الحسين بن الأَسْوَد[(٤)]،

واللفظ المذكور لمسلم - في الموضع الثاني - وأبي داود.

(١) هو: الطَّاطري.
وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٤٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٤٢٧).
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٧) من طريق العباس بن عثمان الدمشقي، وابن عدي (٢/ ٢٢٧) من طريق عبدالوهَّاب بن الضحاك، كلاهما (العباس وعبدالوهَّاب) عن إسماعيل بن عياش به .
قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديثَ عن الزهري إلا الحجَّاج بن أرطاة، تفرَّد به إسماعيل بن عياش ».
وقال ابن عدي:« وهذا الحديث لا يرويه عن حجَّاج غير ابن عياش، وهو معروف بمروان الطَّاطري، عن ابن عياش؛ إلا أن عبد الوهَّاب بن الضحاك ادعاه عن ابن عياش، كما حدثناه أبو عروبة عنه ».
وقال البيهقي :« في إسناده ضعف ».
وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٤٢٤):« إسناد ليِّن ».

(٢) هو: إسماعيل .

(٣) تصحفت في جميع النسخ إلى «وحدثت»، وما أثبتناه هو الجادَّة المستمرة في هذا الكتاب، وتحتمل أن تكون:« وحدَّث».

(٤) هو: الحسين بن علي بن الأسود العجلاني، وقد ينسب إلى جَدِّهِ. وهو من شيوخ

عن ابن فُضَيل[١]، عن لَيْث[٢]، عن مُجاهِد[٣]، عن الأَسْوَد[٤]، عن فاطمة بنت قَيْس؛ قالت[٥]: أتيتُ النبيَّ ﷺ، فلم يجعلْ لي سُكْنَىٰ ولا نفقةً.

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما رواه منصور[٦]، عن مُجاهِد؛ قال: حدَّثني تميمٌ أبو سَلَمة مولى فاطمة، عن فاطمة، عن النبيِّ ﷺ.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

أبي حاتم. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٣٧٨ رقم٩٣٣).

(١) هو: محمد.

(٢) هو: ابن أبي سليم.

(٣) في (ك): «ليث بن مجاهد». ومجاهد هو: ابن جَبْر.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) في (ك): «قال».

(٦) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٤١١ رقم٢٧٣٢١)،

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي النُّذُورِ وَالْأَيْمَانِ

١٣٢١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة بن الوليد[٢]، عن بَحير[٣] بن سعد، عن خالد بن مَعْدان، عن كَثِير بن مُرَّة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه قال لها النبيُّ ﷺ: **«أَطْعِمِينَا يَا عَائِشَةُ»** قالت: ما عندَنا شيء، قال أبو بكر: إنَّ المرأةَ المؤمنةَ لا تحلِفُ[٤] أنه[٥] ليس عندها شيءٌ وهي[٦] عندَها، فقال النبيُّ ﷺ: **«مَا يُدْرِيكَ أَمُؤْمِنَةٌ هِيَ أَمْ لَا؟ إِنَّ الْمَرْأَةَ الْمُؤْمِنَةَ فِي النِّسَاءِ كَالْغُرَابِ الْأَبْقَعِ[٧] فِي الْغِرْبَانِ»**؟

والنسائي في "المجتبى" (٣٤١٩).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٣٢).

(٢) قوله: «بن الوليد» ليس في (ف). وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٥٢٨/ المنتخب)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢/ ١٩٢ رقم ١١٧١).

(٣) في (ت) و(ك): «يحيى»، وكذا كانت في (أ)، ثم صُوِّبت في الهامش.

(٤) كذا في جميع النسخ، وكذا في المسألة (١٩٣٢)؛ ليس فيهما أن عائشة حلفت، وأوضحتْ ذلك رواية الطبراني؛ حيث جاء فيها: «أطعمينا، قالت: ليس عندنا طعام، فقال: أطعمينا يا عائشة، قالت: والله ما عندنا طعام...»، ونحوها رواية عبد بن حميد، غير أنه وقع فيها حلف عائشة في المرتين كلتيهما.

(٥) في (أ) و(ش): «أن»، والمثبت من بقية النسخ، ومثله في المسألة (١٩٣٢).

(٦) في (ك): «وهو».

(٧) الأبقع: الذي خالط بياضَه لونٌ آخر، أو الذي فيه بياض وسواد، وقيل: الذي في صدره بياض، وقيل: هو الأبيض البطن والظهر. والجمع: البقعان. واعلم أنه وقع هنا وفي المسألة رقم (١٩٣٢) هكذا: «الأبقع»، وفي مصادر التخريج وغيرها من كتب اللغة والغريب: «الأعصم»؛ وهو الأنسب لسياق الحديث؛ قال أبو عبيد: وهذا الوصف في الغربان عزيز لا يكاد يوجد... وأما هذا الأبيض البطن والظهر فإنما هو الأبقع وذلك كثير، وليس هو الذي ذكر في الحديث. فنرى أن مذهب الحديث أن من يدخل الجنة من النساء قليل كقلة الغربان العُصْم عند الغربان السُّود

قال أبي: ليس هذا بشيء[1]؛ إنما يُرْوَى[2] عن خالد بن مَعْدان، عن كَثِير بن مُرَّة: أنَّ عائِشَة سألت النبيَّ ﷺ . . . فذكَرَ الحديثَ .

١٣٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمرو بن عَوْن[3]، عن شَريك، عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **((وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا! وَاللهِ[4] لَأَغْزُوَنَّ[5] قُرَيْشًا! وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ))**؟

والبُقْع .اهـ. وقد اختلف في تفسير « الأعصم »؛ فقيل: هو الأبيض الجناحين، =
= وقيل: الأبيض أحد الجناحين، وقيل: الأبيض الرجلين، وقيل: الأبيض إحدى الرجلين، وقيل: الأحمر الرجلين والمنقار، وقيل: الذي في أحد جناحيه ريشة بيضاء. وانظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٢/ ٤٩٥-٤٩٦)، و"أدب الكاتب" (ص١٣٢، ١٣٥)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٩٩)، و"تهذيب اللغة" (٢/ ٥٥-٥٦)، و"النهاية" (١/ ١٤٥-١٤٦)، و"لسان العرب" (١٢/ ٤٠٥-٤٠٦)، و"تاج العروس" (١١/ ٢٥-٢٦)، (١٧/ ٤٨٥-٤٨٦).

(١) في (ك): « شيء ».
(٢) في (ك): « يرويا ».
(٣) هو: الواسطي. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (١٩٣٠)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٢٥ رقم ١١٧٤٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٧).
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٦٧٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٣١) من طريق الحسن بن شبيب، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٩٣١) من طريق محمد ابن سعيد الأصبهاني، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٧) من طريق أبي أحمد الزبيري، ثلاثتهم عن شريك به . ورواه أبو داود في "سننه" (٣٢٨٥)- ومن طريقه البيهقي (١٠/ ٤٧)- من طريق قتيبة ابن سعيد، عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، به مرسلاً . قال أبو داود : « وقد أسند هذا الحديث غيرُ واحد عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أسنده عن النبي ﷺ ».
قال ابن عدي: « وهذا الحديث لا أعلم أحدًا رواه عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولاً إلا الحسن بن شبيب، وهذا رُوِيَ عن مسعر، عن سماك موصولاً ومرسلاً، والأصلُ في هذا الحديث الإرسال ».
(٤) في (ك): « الله ».

قال أبي: رواه مِسْعَر[١]، عن سِمَاك، عن عِكْرِمَة - لم يذكُرِ ابنَ عباس -: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[٢]؛ وهو أشبه[٣].

١٣٢٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه أبو قُدامَة الحارثُ بن

---

(١) من قوله: «عن ابن عباس ...» إلى هنا مكرر في (ك).

(٢) هو: ابن كِدام. واختُلِف عليه، وروايته على هذا الوجه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١١٣٠٦ و١٦١٢٣) عن سفيان بن عيينة، وأبو داود في "سننه" (٣٢٨٦)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٤٧)- من طريق محمد بن بشر العبدي، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٩٢٩) من طريق أبي نعيم، ثلاثتهم عن مسعر به.
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٦٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٤٣) من طريق علي بن مسهر، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٩٢٨) من طريق عبدالله ابن داود، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/٣٤٣-٣٤٤) من طريق عبد العزيز بن أبان، وأبو نعيم أيضًا (٧/٢٤١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/٤٠٤) من طريق الحسن بن قتيبة، أربعتهم عن مسعر، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ به. ورواه الطبراني في "الأوسط" (١٠٠٤) من طريق سفيان الثوري، عن سماك به موصولاً.
قال أبو نعيم (٣/٣٤٤): «هذا حديث غريب من حديث مسعر، عن سماك [في المطبوع: هشام]، ما كتبته عاليًا إلا من حديث عبد العزيز بن أبان». وقال أيضًا في (٧/٢٤١): «وحديث سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس مشهور ثابت».
وقال عبدالحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (٤/٣٠): «والصَّحيح مرسل».
وقد نسب الزيلعي في "نصب الراية" (٣/٣٠٣) هذا القول إلى ابن القطان؛ فليصحَّح.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) قال ابن حجر في "التلخيص" (٤/٣٠٦): «قال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه: الأشبه إرساله». اهـ.

عُبَيد[1]، عن ثابت، عن أنس: أنَّ رجلاً حَلَفَ بـ«لا إله إلا الله» كاذبًا، فقال رسولُ الله ﷺ: «**غُفِرَ لَهُ كَذِبُهُ بِتَصْدِيقِهِ أَنْ**[2] **لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»؟

قال أبي: حمَّاد بن سَلَمة[3] يخالِفُهُ؛ يقولُ: عن ثابت، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ مِنْ حديث أبي قُدَامَة.

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٨٣).

(٢) روايته أخرجها مسدَّد - كما في "المطالب العالية" (١٧٧٦)-، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٣٧٦/ المنتخب)، والبزار في "مسنده" (٣٠٦٨/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٣٦٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢١٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٨٩)، والحاكم - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٨٣٠)-، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٧).
قال البزار: «لا نعلم رواه عن ثابت، عن أنس إلا الحارثُ بن عبيد أبو قدامة، وخالفه حماد بن سلمة، فرواه عن ثابت، عن ابن عمر».
وقال العقيلي في ترجمة الحارث: «ولا يُتابَع عليه ...، وهذا المتن يُروى بغير هذا الإسناد بإسناد صالح أصح من هذا».
وقال البيهقي: «ورُوِيَ من حديث ثابت، عن أنس، وليس بالقوي».
وقال الحافظ في "المطالب العالية": «وصححه الحاكم من طريق مالك بن إسماعيل، عن أبي قدامة - وهو الحارث بن عبيد- به؛ لكن خالفه حماد بن سلمة، وهو أتقن منه في ثابت، فقال: عن ثابت، عن عبد الله بن عمر، قال حماد: لم يسمع ثابت هذا من ابن عمر رضي الله عنهما؛ بينهما رجل».

(٣) قوله: «أن» ليس في (أ) و(ش).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٨٢٨)-، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٦٨ و٧٠ و١١٨ و١٢٧ رقم ٥٣٦١ و٥٣٨٠ و٥٩٨٦ و٦١٠٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٥٧/ المنتخب)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٩٠)،

١٣٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جَريرُ بن حازم[١]، عن محمد بن الزُّبَير، عن أبيه[٢]؛ سمعتُ عِمْران بن حُصَين يقول: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا نَذْرَ فِي غَضَبٍ، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ** » ؟

قال أبي: رواه[٣] جماعةٌ؛ منهم: يحيى بن أبي كَثِير[٤]، والثَّوْري، وأبو بكر النَّهْشَلي[٥]، وغيرُهم[٦]؛ قالوا: عن محمد بن الزُّبَير، عن أبيه، عن عِمْران بن حُصَين، ولم يذكروا السَّمَاعَ كما ذكره جَرِيرُ بن حازم .

والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٥٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٧).

(١) لم نقف على روايته التي فيها التصريح بالسماع، ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٩)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٣) من طريق ابن وَهْب، عن جرير، عن محمد بن الزبير، عن أبيه؛ عن عمران به .

(٢) هو: الزُّبَير التَّميمي الحَنظَلي البصري .

(٣) في (ش): « ورواه »، وفي (ف): « روا » وزيدت هاء صغيرة في أعلاها .

(٤) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣٨٤٢ و٣٨٤٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٠١ رقم ٤٨٧ و٤٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٢٨).
قال النسائي: « محمد بن الزبير ضعيفٌ لا يقوم بمثله حجة، وقد اختُلِف عليه في هذا الحديث ».

(٥) مشهور بكنيته، ومختَلَف في اسمه؛ فقيل: عبدالله بن قطاف، أو ابن أبي قطاف، وقيل: وَهْب، وقيل: معاوية . ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٣٩ رقم ١٩٩٤٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٨٤٨)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ١٦٨ رقم٣٦٣) من طريق أبي بكر النهشلي، عن محمد بن الزبير، عن الحسن ، عن عمران به .

(٦) منهم حماد بن زيد، وعبَّاد بن العوام، وسعيد بن أبي عروبة:
أما رواية حماد بن زيد: فأخرجها البزار في "مسنده" (٣٥٦١)، والطحاوي في

ورواه عبدالوارث[1]، عن محمد بن الزُّبَير، عن أبيه، عَمَّن سمع عِمْرَانَ بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ .

"شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٥٦)، = = والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٧٠)، وابن حزم في "المحلى" (٨/ ٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٥٦).

قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمران إلا من حديث محمد بن الزبير، وقد اختُلِف عن محمد بن الزبير، ومحمد بن الزبير إنما ضعف حديثه بهذا الحديث عبيدالله بن عبدالمجيد ». وقال البيهقي: « وهذا منقطع، الزبير الحنظلي لم يسمع من عمران ».

وأما رواية عبَّاد: فأخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٢٩-٣٠).

وأما رواية سعيد بن أبي عروبة: فأخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٠).

(١) هو: ابن سعيد، وقد اختُلِف عليه: فرواه الطيالسي في "مسنده" (٨٧٨)، ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣١) من طريق محمد بن عبيد بن حساب، كلاهما (الطيالسي ومحمد بن عبيد) عن عبدالوارث، عن محمد بن الزبير، عن الزبير، عن عمران به .

ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٤٠ رقم١٩٩٥٥) من طريق عفان بن مسلم، والنسائي في "المجتبى" (٣٨٤٦)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٠١ رقم٤٨٩) من طريق مسدد، والروياني في "مسنده" (١٢٦) من طريق أبي عبدالله الزيادي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٢) من طريق عبدالرحمن بن المبارك، أربعتهم (عفان ومسدد والزيادي وعبدالرحمن) عن عبدالوارث، عن محمد بن الزبير، عن الزبير، عن رجل، عن عمران به .

قال ابن عساكر: « والمحفوظ أن عبدالوارث رواه عن محمد، عن أبيه، عن رجل، عن عمران ».

ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٤٤٠ رقم١٩٩٥٦) من طريق إسماعيل بن علية، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٦٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/

قال أبي: حديثُ عبدالوارث أشبهُ؛ لأنه قد بيَّن عَوْرَةَ الحديث[1].

١٣٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحَكَم بن موسى[2]، عن الهَيْثَم بن حُمَيد، عن زيد بن واقد، عن بُسْر[3] بن عُبَيدالله، عن ابن عائذ[4]، عن أبي الدرداء، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا** . . . » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كان أهلُ الشام يُسْأَلون عنه، وذكروا أنه ليس عندهم[5].

---

٣٣) من طريق خالد الطحان، والنسائي في "المجتبى" (٣٨٤٥)، والطبراني في = = "الكبير" (١٨/ ٢٠١ رقم٤٩٠) من طريق محمد بن إسحاق، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٤٣٣ رقم١٩٨٨٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٢٩)، وفي "شرح المشكل" (٢١٦٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٠٥) من طريق عبدالوهَّاب الخفاف، أربعتهم (إسماعيل وخالد وابن إسحاق وعبدالوهاب) عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران به .

(١) قال البيهقي في "المعرفة" (١٤/ ٢٠٠ رقم١٩٦٥٨): « فهذا حديث مختَلَف في إسناده ومتنه كما ذكرنا، ولا تقوم الحجة بأمثال ذلك ».

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٤/ ٤٠/المعرفة)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٠١)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٥٢).
وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٢٦٧/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق الهيثم بن حميد وقال: « غريب من حديث عبدالرحمن بن عائذ، عن أبي الدرداء، تفرَّد به زيد ابن واقد، عن بسر بن عبيد، ولم يروه عنه غير الهيثم بن حميد ».
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٧٧٧)- قال: حدثنا الحكم بن موسى، ثنا الوليد بن مسلم أو غيره، عن الهيثم بن حميد به . كذا بزيادة: « الوليد بن مسلم أو غيره ».

(٣) في (ش): « بشير ».

(٤) هو: عبدالرحمٰن .

قال أبي: والذي عندي أنَّ بُسْر[*] بن عُبَيدالله إنما يروي عن أبي إدريسَ الخَوْلانيِّ عائذِالله[1]، ولا أعلَمُ رَوَى[2] عن ابن عائذ شيءً[3]؛ لأنَّ ابن عائذ حِمصي، وبُسْرٌ[*] دِمَشْقي، فلا أعلم روى عنه شيئًا، وأرى أنَّه أراد: عن عائذ الله، فقال: ابن عائذ[4]، والله أعلم.

١٣٢٦ - وسألتُ[5] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يعقوب بن[6] كاسِب[7]، عن مُغِيرَة بن عبدالرحمٰن، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هِنْد[8]، عن بُكَير بن عبدالله بن الأَشَجّ، عن كُرَيْب[9]، عن ابن

---

(١) قال الصغاني - شيخ أبي عوانة الإسفرائيني -: « ليس هذا بالشام ».

(*) في (ش): « بشر ».

(٢) الحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٠١) من طريق الحكم بن موسى، عن الهيثم بن حميد، عن زيد بن واقد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء، به .

(٣) في (ك): « والله أعلم » بدل «ولا أعلم»، وفاعلُ « روى » ضميرٌ يعود على «بسر».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ت): « ابن عائذالله »، وفي (ك): « أبي عائذالله ».

(٦) نقل هذا النص بتمامه: الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٧) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٨) هو: يعقوب بن حُمَيد بن كاسب.

(٩) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٣٢٢)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٥٨ و١٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٥ و٧٢) من طرق عنه .
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢١٢٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ٣٢٥ رقم ١٢١٦٩)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ١٥٨ و١٥٩) من طرق عن بكير بن عبدالله به. قال أبو داود: «روى هذا الحديث وكيعٌ وغيرُه، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند؛ أوقفوه على ابن عباس».

عباس، عن النبيِّ ﷺ قال[1]: « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . . . » وذكر الحديثَ ؟

فقالا: رواه وَكيعٌ[2] عن مُغِيرَةَ فأوقَفَهُ، والموقوفُ[3] الصَّحيحُ[4].

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قالا[5]: ما ندري من مُغيرَة ؟ أو من ابن كاسِب ؟

١٣٢٧ - وسألتُ[6] **أبي عن حديثٍ رواه شُعْبة**[7]، **عن عَطَاء بن**

---

(١) هو: ابن أبي مسلم مولى ابن عباس.

(٢) قوله: « قال » ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: ابن الجرَّاح.
وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢١٨٣).

(٤) كذا باستعمال الفعل الرباعي «أوقَفهُ»، واسم المفعول من الفعل الثلاثي: «موقوف»، وهما لغتان صحيحتان، وأمَّا استعمالُ لغتَيْنِ في كلام واحد: فهو جائزٌ في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤١) و(٦٢٨).

(٥) قال البيهقي في "المعرفة" (١٤/ ٢٠١ رقم١٩٦٦٥): « لم يثبت رفعُه ».
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١/ ٥٨٧): « ورواته ثقات؛ لكن أخرجه ابن أبي شيبة موقوفًا، وهو أشبه ».

(٦) في (أ) و(ش): « قال ».

(٧) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٨٣).

(٨) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣ رقم ١٦١٠١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥٨٦ و٥٨٧)، والبزار في "مسنده" (٢١٧٧ و٢١٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (٦٠٠٥)، والطبراني في "الكبير" (قطعة من الجزء ١٣/ ١١٧ رقم ٢٨٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٧).

السَّائب[١]، عن أبي البَخْتَري[٢]، عن عَبِيدَة[٣]، عن ابن الزُّبَير، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً حلفَ بالله كاذبًا، فغُفِرَ له ؟

قال[٤] أبي: رواه عبدُالوارث[٥]، وجَرير[٦]، عن عَطاء بن السَّائب[٧]، عن أبي يَحيَىٰ - هو الأعرَجُ[٨] - عن ابن عباس: أنَّ رجُلَيْنِ اختَصَما إلى النبيِّ ﷺ، فادَّعَىٰ[٩] أحدُهُما على صاحبه حقًّا، فاستَحْلَفَ النبيُّ ﷺ المدَّعى عليه، فحَلَفَ بالله الذي لا إله إلا هو ما له قِبَلي حقٌّ؛ قال النبي ﷺ: « **غُفِرَ[١٠] كَذِبُهُ بِتَصْدِيقِهِ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ** »[١١].

---

(١) في (ك): « السامت ».

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « عن ابن البختري». وهو: سعيد بن فَيْروز .

(٣) هو: السَّلْماني. وتصحَّفت العبارة في "التلخيص الحبير" إلى: « عن البختري بن عبيد ».

(٤) في (ف): « فقال ».

(٥) في (ك): « رواه عنه الوارث ». وروايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٩٥-٩٦)، وأخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٥٣ و٢٨٨ رقم ٢٢٨٠ و٢٦١٣)، و(٢/ ٧٠ رقم ٥٣٧٩)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٣٧) من طريق حماد بن سلمة، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٩٦ و٣٢٢ رقم ٢٦٩٥ و٢٩٥٦) من طريق شريك بن عبدالله ، وأبو داود في "سننه" (٣٦٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦٠٠٧) من طريق أبي الأحوص مع اختلاف في لفظه، والنسائي أيضًا (٦٠٠٦) من طريق سفيان الثوري، أربعتهم عن عطاء بن السائب، عن أبي يحيى الأعرج، عن ابن عباس به. قال النسائي: «هذا الصَّواب، ولا أعلم أحدًا تابع شعبة على قوله: عن أبي البختري، عن عَبيدة، عن ابن الزبير».

(٦) هو: ابن عبدالحَميد .

(٧) في (ك): «السامت ».

(٨) اسمه: زياد، ووَهِمَ من قال: هو مِصْدَع . انظر "تحفة الأشراف" (٥٤٣١).

(٩) في (ت) و(ك): « فدعا ».

(١٠) في (ك): « عقد ».

(١١) في (ك) بعد هذا ما نصه: « ماله قِبَلي حق، قال النبي ﷺ » وهو تكرار .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: شُعْبَةُ أقدمُ سَماعًا من هؤلاء، وعَطَاءٌ تغيَّر بأَخَرَةٍ[(١)].

١٣٢٨ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[(٢)]، عن ابن وَهْب[(٣)]، عن عليِّ بن عابس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قَيْس بن أبي حازم، عن عبدالله[(٤)]؛ قال: كان على عائِشَة مُحَرَّرٌ[(٥)] من وَلَدِ إسماعيل، فقَدِم عليه[(٦)] سَبْيُ بَلْعَنْبَرِ[(٧)]، فأمرها النبيُّ ﷺ أن تُعتِقَ

---

(١) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لم يُتابعْ شعبةَ على روايته هذه عن عطاء بن السائب أحدٌ، وقد خالفوه فيها، فقال حماد بن سلمة وجرير بن عبدالحميد: عن عطاء بن السائب، عن أبي يحيى، عن ابن عباس: أن رجُلَين اختَصَما إلى رسول الله ﷺ ، ولا أحسَبُ أتى هذا الاختلاف إلا من عطاء بن السائب؛ لأنه قد كان اضطرب في حديثه ولم يرو عَبيدة عن ابن الزبير حديثًا مسندًا غير هذا الحديث من وجه صحيح».

وقال البيهقي في الموضع السابق: « وهذا وهم من شعبة، والصَّواب رواية الجماعة، وعَبيدة مات قبل ابن الزبير فيما زعم أهل التواريخ بتسع سنين فتبعُد روايته عنه ». وقال: « تفرَّد به عطاء بن السائب مع الاختلاف عليه في إسناده ».

(٢) هو: ابن يحيى التُّجِيبي. وروايته لم نقف عليها، لكن أخرجه البزار في "مسنده" (١٨٩٢)، والطبراني في "الكبير"(١٠/ ١٤٨ رقم١٠٤٠٠) من طريق أصبغ بن الفرج عن علي بن عابس، به. قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن إسماعيل إلا علي بن عابس».

(٣) هو: عبدالله.

(٤) هو: ابن مسعود ﷺ .

(٥) أي: تحرير رقبة، فقوله: «محرَّر»: مصدرٌ ميميٌّ بمعنى التحرير.

(٦) أي: على النبي ﷺ.

(٧) السَّبْيُ: النَّهْبُ، وأَخْذُ الناس عبيدًا وإماءً. "النهاية" (٢/ ٣٤٠). وقال المرزوقي: المراد بـ« بَلْعَنْبَرِ»: بني العَنْبَرِ، ولهذا وجبَ ألا يصحبَ الكسرةَ التي في الرَّاء التنوينُ. وإنما حُذف النون من «بني» لاجتماعِه مع اللام من «العنبر» وتقاربِهما في المخرج؛ وذلك لأنه لما تعذَّر الإدغامُ فيه [لسكون اللام] جُعل الحذفُ بدلاً =

منهُنَّ؛ وقال: « مَنْ كَانَ عَلَيْهِ مُحَرَّرٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، فَلَا يُعْتِقْ مِنْ حِمْيَرَ أَحَدًا » .

قال أبي: هذا خطأٌ، ليس فيه: ابن مسعود؛ إنما هو: مُرسَلٌ .

١٣٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عبدالحميد[١]؛ قال: أخبرني أبي[٢]، عن عمرو بن قَيْس السَّكُوني، عن واثِلَة بن الأَسْقَع؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **اليَمِينُ الغَمُوسُ[٣] تَذَرُ الدِّيَارَ بَلَاقِعَ[٤]** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

= من الإدغام. "شرح ديوان الحماسة" بتحقيق عبدالسلام هارون (١/ ٢٢).
ومثل « بَلْعَنْبَرِ »: بَلْحارثِ، وبَلْهُجَيْمِ، وكُلُّ قبيلة تظهرُ فيها لامُ المعرفة. انظر "لسان العرب" (ح ر ث/ ٢/ ١٣٧).
وبَلْعَنْبَرِ: قومٌ من بني تميم . انظر "الاشتقاق" لابن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون (ص ٢١١)، و"اللسان" (ص د غ) (٨/ ٤٤٠).

(١) روايته أخرجها الخطيب في "تلخيص المتشابه في الرسم" (٢/ ٧٠٢-٧٠٣).
ورواه خيثمة الأطرابلسي في "الفوائد" (ص٧٠)، وابن حبان في "الثقات" (٨/ ٤٠٠) من طريق عبدالسلام بن عبدالحميد، والدولابي في "الكنى" (٢/ ١٦٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٥٤٣) من طريق سليم بن عبدالحميد، كلاهما (عبدالسلام وسليم) عن أبيهما عبدالحميد به . ومن طريق خيثمة رواه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٨٢). وانظر "السلسلة الصحيحة" (٩٧٨).

(٢) هو: عبدالحميد بن عبدالعزيز أبو خازم الحِمصي.

(٣) هي: اليمين الكاذبةُ الفاجِرةُ؛ كالتي يَقْتَطعُ بها الحالفُ مالَ غيره . سُمِّيَتْ غَمُوسًا؛ لأنها تَغمِسُ صاحبَها في الإثم، ثم في النار . "النهاية" (٣/ ٣٨٦).

(٤) البَلَاقِعُ: جمع بَلْقَع وبَلْقَعَة؛ وهي: الأرضُ القَفْرُ التي لاشيءَ بها، يريد: أن الحالفَ بها يَفْتَقِرُ ويذهبُ ما في بيته من الرِّزق . "النهاية" (١/ ١٥٣).

١٣٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاوية[١] بن سَلَّام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عِكْرِمَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنِ اسْتَلَجَّ[٢] بِيَمِينٍ في أَهْلِهِ، فَهُوَ أَعْظَمُ إِثْمًا، لَيْسَ الكَفَّارَةَ[٣]**» ؟

قال أبي: روى[٤] هذا الحديث مَعْمَر[٥]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عِكْرِمَة- في قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾[٦]-: وقد قال رسولُ الله ﷺ: «**لَا يَسْتَلِجَّ[٧] أَحَدُكُمْ بِاليَمِينِ في أَهْلِهِ، فَهُوَ آثَمُ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنَ الكَفَّارَةِ الَّتِي أُمِرَ بِهَا**».

---

(١) في (ف): «أبو معاوية». وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٦٢٦).

(٢) قال ابن الأثير في "النهاية" (٤/ ٢٣٣): اسْتَلَجَّ: من اللَّجَاج، ومعناه: أن يَحْلِفَ على شيء ويَرَىٰ أن غيرَهُ خيرٌ منه، فيُقيمَ على يمينه، ولا يحنَث فيُكفِّرَ، فذلك آثَمُ له.
وقال النووي في "شرح صحيح مسلم" (١١/ ١٢٣): «ومعنى الحديث: أنه إذا حلف يمينًا تتعلَّق بأهله، ويتضرَّرون بعدم حِنْثه، ويكون الحِنْثُ ليس بمعصية؛ فينبغي له أن يَحنَثَ، فيفعلَ ذلك الشيء، ويكفِّر عن يمينه، فإن قال: لا أحنَثُ بل أتورَّع عن ارتكاب الحِنْث، وأخافُ الإثم؛ فهو مُخطِئ بهذا القول، بل استمرارُهُ في عدم الحِنْث وإدامةُ الضَّرر على أهله أكثرُ إثمًا من الحِنْث». اهـ. وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٥١٩).

(٣) وقع في قوله: «ليس الكفَّارة» خلاف كثير في الرواية والتفسير، انظر تفصيله في "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٥٢٠).

(٤) في (ك): «رواه».

(٥) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٩١).

(٦) الآية (٢٢٥) من سورة البقرة.

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): «لا يَسْتَلْجِجْ»، وهو صحيحٌ في العربية، ومثله قولك: لا تَسْتَمِرَّ في الخطأ، ويجوزُ: لا تَسْتَمرِرْ، وكذلك في الأمر تقولُ: استَلِجَّ واستَلْجِجْ، واستَمِرَّ واستَمْرِرْ، وهذا جارٍ في كل فعل مضعَّف؛ يجوز لك فيه: الإدغامُ، وهو لغة التميميِّين؛ وعليه قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]. والفك، وهو لغة الحجازيين؛ وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]. =

فقلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

فقال[١]: لا أعلَمُ أحدًا وصلَهُ غيرَ معاويةَ بنِ سَلَّام، ومَعْمَرٌ أشهرُ وأحبُّ إليَّ من معاوية بن سَلَّام[٢].

١٣٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ [حَدَّثَناه عن][٣] عليِّ بن جعفر الأَحمَر؛ قال: حدَّثنا علي بن مُسْهِر، عن الفَضْل بن يزيد الثُّمَالي، عن عِكْرِمَة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى امْرِئٍ في**

= انظر "شرح ابن عقيل" (٢/ ٥٤٢)، و"شذا العرف في فن الصرف" للحملاوي (ص١٨٠). لكن الرواية في الموضع المذكور من "تفسير عبدالرزاق": «لا يتلجَّجْ».

(١) في (ف): «قال».

(٢) خالف البخاريُّ أبا حاتم، فأخرج هذا الحديث في "صحيحه" (٢٦٢٦) من طريق معاوية بن سلاّم، به. كما تقدم.
قال ابن حجر في "الفتح" (١١/ ٥١٩): «كذا أسنده معاوية بن سلَّام، وخالفه معمر، فرواه عن يحيى بن أبي كثير فأرسله، ولم يذكر فيه أبا هريرة. أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر، لكنه ساقه بلفظ رواية همام عن أبي هريرة، وهو خطأ من معمر، وإذا كان لم يضبِط المتن، فلا يُتعَجَّب من كونه لم يضبِط الإسناد».اهـ.
ورواية معمر عن همام عن أبي هريرة التي أشار إليها ابن حجر: أخرجها البخاري (٢٦٢٥)، ومسلم (١٦٥٥)، ولفظها: «والله لأن يَلَجَّ أحدُكُم بيمينِه في أهله؛ آثَمُ له عندَ الله من أن يُعْطِيَ كفَّارَتَه التي افتَرضَ الله عليه».

(٣) في (أ) و(ش): «حدثنا»، وفي بقية النسخ: «حدثناه»، وزدنا: «عن»؛ لأن هذا الحديث لا يمكن أن يكون من رواية ابن أبي حاتم عن علي بن جعفر؛ لأن علي بن جعفر توفي سنة ٢٣٠ هـ قبل مولد ابن أبي حاتم بنحو عشر سنوات. وضمير الفاعل في «حدثناه» يعود إلى أبي حاتم؛ فإن علي بن جعفر من شيوخه، قال ابنه في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٨): «روى عنه أبي قال: أنا علي بن جعفر بن زياد الأحمر، وكان ثقة صدوقًا». وانظر "المنتظم" (١١/ ١٦١)، و"تاريخ الإسلام" (١٦/ ٢٨٢).

شَيْءٍ فَأَحْنَثَهُ[١]؛ فَالإِثْمُ عَلَى المُحْنِثِ[٢] »[٣]؟

قال أبي[٤]: فحدَّثتُ به أبا نُعَيم[٥]، فقال: لو كان عن عِكْرِمَة قَطْ[٦]، ولم يرفَعْه - كان أحسنَ.

١٣٣٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه خالد الواسطي[٧]، عن أبي سِنان[٨]، عن عبدالله بن أبي الهُذَيل[٩]، عن حَنْظَلَة بن خُوَيْلِد[١٠]؛

---

(١) أَحْنَثَهُ: حمله على الحِنْث في يمينِه، أي: نَقْضِهَا وعدمِ البِرِّ بها. انظر "اللسان" (ح ن ث/ ٢/ ١٣٨).

(٢) في (ك): « المخبث ».

(٣) الحديث أخرجه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٣٤٠ رقم ٥٢٢) - وعنه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢١٥)- من طريق إبراهيم بن يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به.

(٤) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « قال علي ».

(٥) هو: الفضل بن دُكَيْن.

(٦) قوله: « قَطْ » هنا ساكنةُ الطاء لا غير؛ بمعنى «حَسْبُ»، وتستعمل في الإثبات وفي النفي، وقد تدخل عليها الفاء لتزيين اللفظ، فيقال: «فَقَطْ»، يريد: « لو كان عن عكرمة فَحَسْبُ...»، وهذا بخلاف «قَطُّ» المشدَّدة الطاء؛ فإنها ظرف لا يستعمل إلا في النفي، وهنا الكلام في سياق الإثبات.

(٧) هو: خالد بن عبدالله. وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (١٤١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٤٣).
ورواه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٣٧٨) من طريق أبي عوانة الوضَّاح بن عبدالله اليشكري عن أبي سنان به.

(٨) هو: ضرار بن مرَّة.

(٩) في (ك): « عبدالله بن أبي لهيعة الهذيل »، ثم ضرب على قوله: « لهيعة ».

(١٠) اختُلِف في اسم حنظلة، فقيل كما هنا، وقيل: سويد بن حنظلة، وقيل: عبدالله بن حنظلة، وقيل: حنظلة بن سويد. انظر: "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٤٠ رقم ١٠٦٧)، =

قال: أخذ بِيَدي ابنُ مسعود، فسمع رجلاً يَحْلِفُ بسورةٍ من القرآن، فقال: يا حَنْظَلَةُ، ترى هذا يُكَفِّرُ[(١)] عن يمينه؟! إنَّ عليه بكلِّ آية كفَّارةً!!

ورواه جَرير[(٢)]، عن أبي سِنان، عن عبدالله[(٣)] بن أبي الهُذَيل، عن ابن مسعود.

ورواه الثَّوْري[(٤)]، عن أبي سِنان، عن عبدالله بن أبي الهُذَيل، عن عبدالله بن حَنْظَلَة، عن ابن مسعود[(٥)].

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أَصَحُّ؟

قال: الثَّوْريُّ أحفَظُهُمْ كُلِّهِمْ.

= و"التاريخ الكبير" (٣/ ٤٢ رقم١٦٢) مع الحاشية، والتعليق على "سنن سعيد بن منصور" (١٤١).

(١) في (ش): «تكفر».

(٢) هو: ابن عبدالحميد.

(٣) في (أ) و(ش): «عن أبي سنان وعبدالله».

(٤) هو: سفيان، وقد اختُلِف عليه، فرواه ابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٣) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والبيهقي في "السنن الكبرى"(١٠/ ٤٣) من طريق عبدالله بن الوليد، كلاهما (عبدالرحمن وعبدالله) عن سفيان، عن أبي سنان، عن عبدالله بن أبي الهذيل، عن عبدالله بن حنظلة، عن ابن مسعود به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢٢٢٨) من طريق ابن فضيل و وكيع، كلاهما عن سفيان، عن أبي سنان، عن عبدالله بن أبي الهذيل، عن عبدالله بن حنظلة، عن ابن مسعود به. ورواه الطبراني في "الكبير" (٩/ ١٨١ رقم٨٨٩٥)، وفي "الدعاء" (٢/ ١١٦٨ رقم ٧٩٦) من طريق أبي نعيم، عن سفيان، عن أبي سنان، عن عبدالله بن أبي الهذيل، عن سليم بن حنظلة، عن ابن مسعود به.
ووقع في "الدعاء": «أبو حصين» بدل: «أبو سنان».

(٥) من قوله: «ورواه الثوري...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك) بسبب انتقال البصر.

١٣٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو زُهَير البصري ثابتُ[١] ابن زُهَير[٢]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنِ اسْتَجَابَكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ أَهْدَى إِلَيْكُمْ فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ مَا تُكَافِئُونَهُ[٣] فَادْعُوا لَهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ** »[٤] ؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٣٣٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَبَّاد بن إسحاق[٥]،

---

(١) في (ف): « ابن ثابت ».

(٢) قال أبو حاتم: « منكر الحديث ، ضعيف الحديث، لا يُشتَغَل به ». "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٥٢ رقم١٨١٩). وقال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٢/ ٧٦): « وذكره ابن المديني في المتروكين من أصحاب نافع، وجعله دون جابر الجُعفي ».

(٣) في (ك): « تكافئوه ».

(٤) الحديث رواه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٣ رقم٧٩٥)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (٢٣٥) من طريق الوضَّاح بن يحيى، عن مِنْدَل، عن الأعمش وليث، عن نافع، عن ابن عمر، به.
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٨٩/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق الوضَّاح، عن منْدَل، عن الأعمش، عن نافع، عن ابن عمر، به. وقال: «تفرَّد به وضاح بن يحيى، عن منْدَل، عن الأعمش، عنه ». ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٦٨ رقم٥٣٦٥) وغيره من طريق أبي عَوانة، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، به .
وقد اختُلِف على الأعمش في هذا الحديث ، وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٤٧/ أ) أوجهَ الاختلاف عليه وقال: « والصَّحيح عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر ». وانظر "السلسلة الصحيحة" (٢٥٤).

(٥) ويقال: عبدالرحمن بن إسحاق. وروايته أخرجها البخاري - كما ذكر الترمذي =

عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه(*)؛ قال: أكثرُ يَمِينِ رسولِ الله ﷺ: « لا وَمُصَرِّفِ القُلُوبِ ! ».

ورواه يونسُ بنُ يزيد(١)، وعُقَيلٌ(٢)، عن الزُّهْري، عن حمزة بن عبدالله، عن أبيه(*)، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبو زرعة: حديثُ يُونُسَ وعُقَيلٍ أصحُّ .

١٣٣٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه جَرير بن حازم، عن عاصم بن بَهْدَلَة، عن زِرٍّ (٣)- أو(٤) عن أبي وائل(٥)- عن عبدالله بن

= في "العلل الكبير" بعد الرقم (٤٦٠)-، وأخرجها الترمذي نفسه في المصدر السابق برقم (٤٦٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٠٩٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٣٤)، والنسائي في "المجتبى" (٣٧٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٢٠)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٢٣ رقم١٣١٤٢). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٦٢٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٦ رقم٤٧٨٨) من طريق موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر قال: كانت يمينُ النبيِّ ﷺ:« لا ومُقلِّبِ القُلوب ».

(*) هو: عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه"- كما في "تحفة الأشراف" (٥/ ٣٤١ رقم ٦٧٠٩) وليس في المطبوع من "السنن"- وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٣٧).

(٢) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه"- كما في "تحفة الأشراف" (٥/ ٣٤١ رقم٦٧٠٩) وليس في المطبوع من "السنن"- وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٣٨). قال المزي بعد أن ذكر رواية يونس وعقيل:« هذا الحديث لم يذكره أبو القاسم، وهو ثابت في عدة نسخ، من عدة طرق ».

(٣) هو: ابن حُبَيْش .

(٤) ضبَّب ناسخ (أ) على قوله:« أو »، وناسخ (ف) على قوله:« زر ».

(٥) هو: شَقيق بن سلمة .

مسعود؛ أَنَّه قال[١]:« مَنْ حَلَفَ على يَمينٍ لِيَقْتَطِعَ بها مالٌ[٢]، لَقِيَ الله وهُوَ علَيهِ غَضْبانُ »[٣] ؟

فسمعتُ أبي يقول: الصَّحيحُ: عن أبي وائل، عن عبدالله[٤].

---

(١) كذا ! وظاهره أنه من قول ابن مسعود، وهذا الظَّاهر غيرُ مرادٍ - فيما يبدو -؛ فالحديث لم يُختَلَف في رفعه، فهو مرفوعٌ في مصادر التخريج كلها، وإنما وقع الخلاف في راويه عن ابن مسعود. انظر "العلل" للدارقطني (٧١٥)، والتعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥٠٣)؛ فليكن التقدير هنا:«أنه قال: قال رسول الله ﷺ»، والله أعلم.

(٢) في (ش):« مالاً »، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، لكن ضبَّبَ عليها ناسخ (ف)، وهي صحيحة في العربية، فقد حُذِفَتْ منها ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) هذا الحديث جزء من حديث طويل رواه الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٤٦٠ رقم ٤٣٩٥) من طريق حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ :« لا تُباشِر المرأةُ المرأةَ كأنها تَنعَتُها لزوجها - أو تَصِفُها لزوجها، أو للرجل- كأنه ينظرُ، وإذا كان ثلاثةٌ فلا يتناجى اثنانِ دونَ صاحبهما؛ فإنَّ ذلك يُحزِنه، ومن حَلَفَ على يمين كاذبًا ليقتَطِعَ بها مالَ أخيه - أو قال: مال امرئ مسلم - لقيَ الله عز وجل وهو عليه غَضْبانُ ».

ورواية جرير أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٢٠٩/ب/أطراف الغرائب) بلفظ:« لا يَتَناجى اثنانِ دونَ الثَّالث »، وقال:« تفرَّد به جرير بن حازم، عن عاصم، واختُلِف عنه، فقيل: عنه، عن عاصم، عن زر، عن أبي وائل ». وذكرها في "العلل"(٥/ ٧٠) فقال:« وقال جرير بن حازم: عن عاصم، عن أبي وائل - أو زر-، عن عبد الله : " لا يَتَناجى اثنانِ " حسبُ ».

(٤) رواه من هذا الوجه البخاري في "صحيحه"(٧٤٤٥)، ومسلم في "صحيحه"(١٣٨).

قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٧٠):« والحديث عن أبي وائل أشبه بالصَّواب؛ لأن منصور والأعمش روياه عن أبي وائل، عن عبدالله ».

وانظر تمام تخريج الحديث في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥٠٣).

١٣٣٦ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن سَهْل بن بَكَّار[١]**؛ قال:** حدَّثنا يزيد بن إبراهيم، عن أيُّوب[٢]، عن حُمَيد بن هِلال، عن أبي الأَحْوَص[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ**[٥] **مُتَعَمِّدًا فِيهَا لإِثْمٍ لِيَقْتَطِعَ**[٦] **مَالاً بِغَيْرِ حَقٍّ؛ لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ** ».

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هذا يُوقِفُهُ حمَّادُ بنُ زيد[٧]، عن أيُّوب.



(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" - كما في "تحفة الأشراف" (٧/ ١٢٢)- والطحاوي في "مشكل الآثار" (٤٤٣)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٠٧ رقم ١٠١١٣)، وفي "الصغير" (٣٣٨). وسقط من رواية الطحاوي قوله: « عن أيوب ».
قال الطبراني في "الصغير" : « لم يروه عن يزيد بن إبراهيم إلا سهل بن بكار ».
وقال في "الكبير": « رفعه يزيد بن إبراهيم ولم يرفعه حماد بن زيد ».

(٢) هو: السَّختياني .

(٣) هو: عَوْف بن مالك .

(٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) قال ابن الجوزي في "غريب الحديث" (١/ ٥٧٨): من حلفَ على يمين صَبْرٍ: هو أن يحبسَ نفسَهُ على اليمينِ الكاذبةِ، غيرَ مُبالٍ بها . وانظر تعليقنا على المسألة رقم (١٠٠٥).

(٦) في (ت) و(ك): « ليقطع ».

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٠٧ رقم ١٠١١٤) من طريق عارم أبي النعمان، عن حماد، به.
ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٥٠٨٥) من طريق مُعلَّى بن مهدي، عن حماد بن زيد، عن عطاء بن السائب، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، به.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْحُدُودِ

١٣٣٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو كامِل[(١)]، عن يزيد بن زُرَيع، عن خالد الحَذَّاء، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصة مَاعِز ؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: خالد الحَذَّاء[(٢)]، عن عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٣)].

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ مِنْ أبي كامل ؟

فقال: الله أعلم، يزيد بن زُرَيع ثَبْتٌ .

وقال[(٤)] أبي: أخطأ فيه أبو كامِل .

١٣٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن عَطَاء اليَشْكُري،

---

(١) هو: فضيل بن حسين . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٤٢١)،والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٦٩ رقم ١١٩٤٥)، وفي "الأوسط" (٤٥٥٦). ومن طريق أبي داود أخرجه الخطيب في "الكفاية" (١/ ١٤١). قال الطبراني في "الأوسط" :« لم يرو هذا الحديثَ عن خالد الحذاء إلا يزيدُ بن زريع، تفرَّد به أبو كامل ».
والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٦٨٢٤) من طريق عكرمة، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٣) من طريق سعيد بن جبير، كلاهما عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، به.

(٢) روايته من هذا الوجه أخرجها النسائي في "الكبرى"(٧١٧٠) من طريق عبدالوهَّاب الثقفي، عن خالد، عن عكرمة، به مرسلاً .

(٣) قوله:«مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) في (ك):« قال » بلا واو .

عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن زيد بن يُثَيْع[١]، عن سُهَيل بن بيضاء؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **يَا أَبَا بَكْرٍ، أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدتَّ مَعَ أَهْلِكَ رَجُلاً، مَا كُنْتَ صَانِعًا به[٢]؟** »، قال: لم أكنْ آلُو أن أقتلَهَا[٣]. . . ، الحديث[٤]؟

فقال[٥] أبي: لا أعلمُ أحدًا قال: « عن سُهَيل » إلا يزيد بن

---

(١) ويقال: أُثَيع، بالهمزة .

(٢) قوله: « به » ليس في (ف).

(٣) كذا في النسخ: « صَانِعًا به . . . أن أقتلَهَا »، والجادَّة اتحاد الضمير في السؤال والجواب، فيقال: « صَانِعًا بِهِ . . . أن أَقتُلَه» بالإفراد والتذكير، أو يقال: «صَانِعًا بها . . . أن أَقتُلَهَا» بالإفراد والتأنيث، أو «صَانِعًا بهما . . . أن أَقتُلَهُمَا» بضمير المثنَّى، وجاء الضمير في مصادر التخريج مفردًا مذكرًا في السؤال والجواب، راجعًا إلى «الرجل»، والله أعلم.
فإن كانت الرواية هنا سؤالاً عمَّا يَصْنعه بامرأته، فيكون الضمير في «صَانِعًا به» واردًا على لغة طيِّئ ولَخْم، فإنهم يقفون على نحو « بِهَا » فيقولون: « بَهْ »؛ ويحذفون ألف ضمير المؤنَّث « هَا » مع نقل فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها.
وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٤) لم نقف على الحديث من هذا الوجه. وقد أخرجه البزار في "مسنده" (٢٩٤٠)، والطبراني في "الأوسط" (٨١١١)، والدارقطني في "الأفراد" (١٢٧/أ/أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٣٧) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن زيد بن يُثَيع، عن حذيفة، به مرفوعًا .
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده إلا النضر بن شُميل، عن يونس ».
وقال الطبراني : « لم يرو هذا الحديثَ عن أبي إسحاق إلا ابنه يونس ». وقال الدارقطني: « غريبٌ من حديث أبي إسحاق، عن زيد، تفرَّد به عنه ابنه يونس ».
وقال أبو نعيم: « غريب ، تفرَّد به يونس، عن أبي إسحاق ، وعنه النضر ».

(٥) في (أ) و(ش): « قال ».

عَطَاء، وقد رواه إسرائيل وغيره[١]، فإنهم يقولون: عن زيد بن يُثَيْع: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأبي بكر وعمر ولسُهَيل بن بيضاء . . .، مُرسَلً[٢]، وهو أشبهُ بالصَّواب .

١٣٣٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٣]، عن سَعدان[٤] بن يحيى، عن هشام بن عُرْوَة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: « إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ[٥] » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هشام بن عُرْوَة، عن رَجُلٍ، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ[٦]: فالخطأُ ممَّن هو ؟

---

(١) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(١٢٣٦٤)، والبزار في "مسنده"(٢٩٤١) من طريق الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن أُثَيع قال: قال النبي ﷺ، به .

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٣) في (ك): « عمارة ». وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/ ١٨١).
ورواه الدارقطني أيضًا من طريق يزيد بن سنان وعائذ بن حبيب، عن هشام به .
ورواه أبو داود في "سننه" (٤٤١٠)، والنسائي في "المجتبى" (٤٩٧٨)، وفي "الكبرى"(٧٤٧١) من طريق مصعب بن ثابت، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به.
قال النسائي: «وهذا حديثٌ منكر ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث».
وقال في "الكبرى" : «مصعب بن ثابت ليس بالقوي، ويحيى القطان لم يتركه، وهذا الحديث ليس بصحيح، ولا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا عن النبي ﷺ ».

(٤) هو: سعيد بن يحيى اللخمي . وسعدان لقبُه .

(٥) من قوله: « ثم إذا سرق فاقطعوه . . . » الأولى إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ ولعلَّه لانتقال النظر.

(٦) في (ك): « قلت لأبي ».

قالا: ليس هذا خطأً؛ إنما تَرَكَ من الإسنادِ رجُلاً[١].

قلتُ: مَن التَّاركُ: هشامٌ، أو سَعدان ؟

قالا: يَحْتملُ أن يكونَ مِنْ أحدهما؛ مِنْ هشام، أو من[٢] سَعدان.

١٣٤٠ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن إسحاق[٤]، عن الزُّهْري، عن عَطَاء بن يزيد، عن أبي شُرَيح[٥]، عن النبيِّ ﷺ: « أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللهِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ... »، الحديثَ ؟

قال أبي: كذا روى عبدالرحمٰن بن إسحاق، وخُولِفَ.

ورواه عُقَيْلٌ[٦]، ويونسُ[٧]، وغيرُهُما؛ يقولون: عن الزُّهْري، عن

---

(١) هذه العبارة تحتمل أن يكون مرادهما: أن عدم ذكر الرجل المبهم في الإسناد لم يكن وهمًا وخطأً، وإنما كان متعمدًا، فيكون من باب تدليس التسوية، وتحتمل أن هذا لا يُعَدّ من الأخطاء المهمّة، والاحتمال الأول أقوى، والله أعلم.

(٢) قوله: « من » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٣) في (ف): « وقال أبو زرعة: سألتُ »، وفي (ت) و(ك): « قال أبو زرعة: سألتُ ».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٢ رقم١٦٣٧٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٠٣ و٢٣٠٤)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٤٦٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٩٠-١٩١ رقم٤٩٨ و٤٩٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٠٢)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٩٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٦). قال ابن عدي: « وهذا من حديث الزهري لا أعلمُ يرويه غير عبدالرحمن بن إسحاق عنه ».

(٥) هو: الكعبي، صحابي مشهور بكُنيته، ومختَلَف في اسمه؛ قيل: اسمه: خويلد بن عمرو، أو عكسه، وقيل: عبدالرحمٰن بن عمرو، وقيل غير ذلك.

(٦) هو: ابن خالد الأيلي.

(٧) هو: ابن يزيد الأيلي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣١-٣٢ رقم =

مسلم بن يزيد، عن أبي شُرَيْح، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[(١)]، أخطأ عبدالرحمٰن بن إسحاق.

١٣٤١ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن جَنْدَل بن وَالِق[(٢)]، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم[(٣)]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ رجَمَ يهوديًّا ويهوديَّةً، حين بدأ حَمِدَ اللهَ.

قال أبي: كذا قال جَنْدَل؛ وإنَّما يُروى: «حيثُ[(٤)] تحاكَمُوا إليه»[(٥)].

= ١٦٣٧٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٧٧) معلقًا، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٩٧-٣٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٩١ رقم ٥٠٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٧١).

(١) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٧٧) في ترجمة مسلم بن يزيد: «روى عنه الزهري، وجعل بعضُ الناس حديثه عن عطاء بن يزيد، ولا يصحُّ».

(٢) لم نقف على روايته. لكن أخرجه المصيصي في "حديثه" (٤٠) عن لوين، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٥/ ٩٤)، و"شرح معاني الآثار" (٤/ ١٤١) من طريق علي بن مَعْبَد، كلاهما (لوين، وعلي بن معبد) عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم بن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ رجم يهوديًّا ويهوديَّة حين تحاكموا إليه. والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٦٣٥)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٩) من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر، به مطولاً.

(٣) هو: ابن مالك الجزري.

(٤) كذا في جميع النسخ، ومثله في "سؤالات البرذعي لأبي زرعة"، و"تهذيب الكمال" كما سيأتي، وهو تصحيف، وفي المواضع الآتية من حديث لوين" و"شرح مشكل الآثار" و"شرح المعاني": «حين»، وهو الصواب.

(٥) قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (ص٣٦٩-٣٧٠): «سمعتُ أبا زرعة يقول: كان جندل بن والِق يحدِّث عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ رجم يهوديًّا ويهودية حيث [بدأ حمد] الله. فكانوا يستغربون هذا الحديث، فلما قدمت الرَّقَّة كتبته عن جماعة: حيث تحاكموا إليه، فعلمت =

١٣٤٢ - وسُئِلَ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أحمد بن حَفْص النَّيْسابوري[٢]؛ قال: حدَّثنا أبي[٣]، عن إبراهيم بن طَهْمان[٤]، عن سِمَاك بن حَرْب، عن أخيه محمد بن حَرْب[٥]، عن خالد بن جَرير، عن جَرير بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ . . .**».

ورواه داودُ الأَوْدِي[٦]، عن سِمَاك، عن خالد بن جَرير، عن جَرير بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: حديثُ إبراهيم بن طَهْمان أصحُّ؛ لأنه زاد فيه رجلاً.

١٣٤٣ - وسألتُ[٧] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٨]،

= أنه صحَّف». وما بين المعقوفين تصحَّف في المطبوع إلى: «تراحمه»، والتصويب من "تهذيب الكمال" (٥/ ١٥٢) حيث نقل هذا النص عن البرذعي.

(١) في (ف): «وسألت».

(٢) يروي عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان مشيخته. وروايته أخرجها ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٢٦). قال ابن شاهين: «وهذا حديث غريبٌ لا أعلم أن سماكًا حدث عن أخيه إلا هذا. وابن جرير هذا اسمه خالد بن جرير».

(٣) هو: حفص بن عبدالله بن راشد.

(٤) روايته أخرجها في "مشيخته" (١٤).

(٥) قوله: «عن أخيه محمد بن حرب» سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٤٢) معلقًا، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٥٩)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٣٣٥-٣٣٦ رقم ٢٣٩٧ و٢٣٩٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٧١).

(٧) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٤٧) عن أبي حاتم وأبي زرعة.

(٨) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٣٦٣) =

عن يونس بن عُبَيد، عن حُمَيد بن هلال، عن أبي بَرْزَة[١]؛ في قصة أبي بكر[٢]؟

قال أبو زرعة: ورواه[٣] شُعْبة[٤]، عن عَمرو بن مُرَّة، عن حُمَيد ابن هلال[٥]، عن أبي بَرْزَة؛ في قصة أبي بكر[٦].

ورواه يزيد بن زُرَيع[٧]، عن يونس بن عُبَيد، عن حُمَيد، عن

= من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي، عن حماد بن سلمة، عن يونس، عن حميد، عن النبي ﷺ. ورواه ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨) من طريق سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال، عن أبي برزة، به.

(١) هو: نَضْلَة بن عبيد.

(٢) في (ت) و(ك): « أبي بكرة ». وسيأتي ذكر القصة في المسألة رقم (١٣٤٧).

(٣) في (ت) و(ك): « رواه » بلا واو.

(٤) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٠٧٦) من طريق أبي داود الطيالسي، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٦٧) من طريق غندر، كلاهما (أبو داود وغندر) عن شعبة، به.
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٤) عن شعبة، عن توبة العَنبَري، عن أبي السوار عبدالله بن قدامة، عن أبي برزة به.
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٩ رقم٥٤)، وابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٩) من طريق غندر، والنسائي في "سننه" (٤٠٧١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨١) من طريق معاذ بن معاذ، وأبو يعلى (٨٢) من طريق عثمان بن عمر، ثلاثتهم (غندر ومعاذ وعثمان)، عن شعبة بمثل رواية الطيالسي.

(٥) وكنيته: أبو نصر. وانظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٣٤٧).

(٦) في (ك): « أبي بكرة ».

(٧) في (ك): « رزيع ». وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٠ رقم٦١)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٦٣)، وابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨)، والبزار في "مسنده" (٤٩)، والنسائي في "سننه" (٤٠٧٧).

عبدالله بن مُطَرِّف، عن أبي بَرْزَة.

والصَّحيحُ: كما يقول يزيدُ بنُ زُرَيع[١].

١٣٤٤ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أسامة بن زيد[٣]، عن الزُّهري، عن عبدالرحمٰن بن أَزْهَر؛ قال: رأيتُ

---

(١) وهذا ما رجَّحه أبو حاتم في المسألة رقم (١٣٤٧).
وقال البزار بعد أن ذكر الاختلاف فيه: « وأحسن إسنادٍ في هذا: حديث يونس، عن حميد بن هلال، ولا نعلم حدّث به عن يونس إلا يزيد بن زريع ». اهـ. كذا قال، ولعله يقصد بهذا الوجه. وقال النسائي عن طريق يزيد بن زريع هذه: « هذا الحديث أحسنُ الأحاديث وأجوَدُها ».
وأطال الدارقطني في "العلل" (٣٩) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، وقال: « ورواه يونس بن عبيد فجوَّد إسناده، فقال: عن حميد بن هلال، عن عبدالله بن مطرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن أبي برزة؛ قال ذلك: يزيد بن زُرَيع عن يونس . وتابعه الحسن بن دينار عن حميد بن هلال ».

(٢) نقل ابن حجر بعض هذا النص في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٤٢).

(٣) في (ف): « يزيد ». وأسامة بن زيد هو: الليثي . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٩٣٥)، وأحمد في "مسنده"(٤/ ٨٨ و٣٥٠ رقم ١٦٨٠٩ و١٦٨١٠ و١٩٠٧٩ و١٩٠٨٠)، وأبو داود في "سننه" (٤٤٨٧ و٤٤٨٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٨٣-٢٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٧٤-٣٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٢٠).
ووقع في رواية أحمد تصريح الزهري بالسَّماع من عبدالرحمن بن أزهر، وقد بيَّن الإمام أحمد أن الزهري لم يسمع من عبدالرحمن بن أزهر، وأن أسامة لم يحفظ. انظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص ١٩١).
وأخرجه الشافعي في "الأم" (٦/ ١٨٠)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٩٧٤١) من طريق معمر، والنسائي في "الكبرى" (٥٢٨٢) من طريق صالح بن كيسان، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٧٥١/ المعرفة) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، ثلاثتهم (معمر وصالح ويونس) عن الزهري، به . =

رسول الله ﷺ يَسْأَلُ عن خالد بن الوليد - وأنا غلامٌ شابٌّ - فأُتِي[1] بِشَارِبٍ، وأمرهُمْ فَضَرَبوه، فمنهم مَنْ ضَرَبَ بنعلِه... وذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: لم يَسْمَع الزُّهْريُّ هذا الحديثَ مِنْ عبدالرحمٰن بن أَزْهَر، يُدخَلُ بينهم(*): عبدالله بنُ عبدالرحمٰن بن أَزْهَر.

قلتُ لهما: مَنْ يُدْخِلُ بينهم(*) ابنَ عبدالرحمٰن بنِ أَزْهَر؟

قالا: عُقَيل بن خالد[2].

١٣٤٥ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه عَبَّاد بن منصور[4]، عن

= ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ٨٨ و٣٥١ رقم ١٦٨١١ و١٩٠٨١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٣٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٧٥٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٩٠)، والبيهقي في "الدلائل" (٥/ ١٣٩-١٤٠).

(١) في (ت) و(ك): «وأتي».

(*) كذا، وهو صحيح في العربية، والجادَّة: بينهما. وانظر التعليق على المسألة رقم (٧٤).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٤٨٨)، والنسائي في "الكبرى" (٥٢٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٢٠).
قال أبو داود: «أدخل عُقيل بن خالد بين الزهري وبين ابن الأزهر في هذا الحديث عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر، عن أبيه». وقال النسائي: «هذا أولى بالصَّواب». أي: من رواية أسامة بن زيد.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٠٣)، وانظر المسألة رقم (٢٢٧٤) و(٢٤٦٣).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٧٨٩)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٨-٢٣٩ و٢٤٥ رقم ٢١٣١ و٢١٩٩)، وأبوداود في "سننه" (٢٢٥٦)، والطبري في "تفسيره" (١٩/ ١١١).
ومن طريق الطيالسي أخرجه ابن أبي حاتم في "التفسير" (١٤١٨٢)، والبيهقي =

عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس - في قصَّة اللِّعَان -: جاء هلالُ بن أمية . . .؟

فقال أبي: له[١] بهذا الإسناد نَحْوُ عَشَرَةِ أحاديثَ .

قال: فرأيتُ في بعض حديث عبَّاد بن منصور: عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى[٢]، عن داود بن حُصَين، عن عِكْرِمَة[٣]، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ[٤].

١٣٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هُشَيم[٥]، عن[٦] أبي بشر[٧]، عن [حَبِيب][٨] بن سالم، عن النُّعْمان بن بَشِير، عن النبيِّ ﷺ:

= في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٩٤). ومن طريق أبي داود أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٢٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٩٥).
ورواه البخاري في "صحيحه" (٤٧٤٧) من طريق هشام بن حسان، عن عكرمة، عن ابن عباس به . وانظر "العلل الكبير" للترمذي (ص ١٧٦)،و"نصب الراية" (٣/ ٢٥١).

(١) أي: لعبَّاد بن منصور .
(٢) هو: الأسلمي، متروك .
(٣) رواية داود بن الحصين عن عكرمة منكرة .
(٤) قال ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٦٦) في ترجمة عباد:« كل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى،عن داود بن الحصين، فدلَّسها عن عكرمة ».
(٥) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٨٣٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٢٥٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٠٠٤-الرشد)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧٧ رقم ١٨٤٤٦)، والترمذي في "جامعه" (١٤٥٢)، و"العلل الكبير" (٤٢٤)، والنسائي في "الكبرى" (٥٥٢٧ و٧١٨٨/ الرسالة).
(٦) في (ك):« بن » بدل : « عن ».
(٧) في (ف):«أبي بشير». وأبو بشر: هو جعفر بن إياس، المعروف بابن أبي وحشيَّة .
(٨) في جميع النسخ:« جبير »، والتَّصويب من مصادر التخريج السابقة واللاحقة، وسيأتي على الصواب في مسألتنا هذه، وانظر التعليق التالي.

أنه قضى في رَجُلٍ وَقَعَ على جاريةِ امرأتِهِ[1] بغير إذنها، فقال النبيُّ ﷺ: «إِنْ كُنْتِ لَمْ تَأْذَنِي لَهُ رَجَمْتُهُ، وإِنْ كُنْتِ أَذِنْتِ لَهُ جَلَدتُّهُ مِئَةً».

وروى الحسن[2]، عن سَلَمة بن مُحَبِّق، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً وقعَ على جارية امرأتِه، فرُفع إلى النبيِّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ، فَهِيَ لَهُ، وعَلَيْهِ مِثْلُهَا. وإِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا، فَهِيَ حُرَّةٌ، ولِمَوْلَاتِهَا عَلَيْهِ مِثْلُهَا»؟

---

(١) في جميع النسخ: «جارية حبيب امرأته»، هكذا بزيادة لفظة «حبيب»، وهي زيادة مقحمة، ولم ترد في شيء من مصادر التخريج. وسبب ورودها هنا - والله أعلم-: أنَّ قوله: «جبير» صوب في الأصل إلى «حبيب»، ولعل الذي قام بالتصويب لم يضرب على «جبير»، فظن الذي نقل عن الأصل أن هذه الكلمة تتبع السطر الأسفل؛ لكونها جاءت بين السطرين، وهو هذا الموضع، ومرجع النُّسخ التي اعتمدناها إلى تلك النسخة التي وقع فيها هذا الخطأ.

(٢) هو: ابن أبي الحسن البصري. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/٤٧٦ رقم ١٥٩١١) من طريق المبارك بن فَضالة، وأحمد في "مسنده" (٥/٦ رقم ٢٠٠٦٣)، وأبوداود في "سننه" (٤٤٦١)، والترمذي في "العلل الكبير" (٤٢٥)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٦٤)، وفي "الكبرى" (٧١٩٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، والنسائي في "الكبرى" (٧١٩٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٥٢)، والدارقطني في "سننه" (٣/٨٤) من طريق هشام بن حسان، والنسائي في "الكبرى" (٧١٩٣) من طريق يونس بن عبيد، أربعتهم (المبارك وقتادة وهشام ويونس) عن الحسن، عن سلمة به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٤١٧) عن معمر، عن قتادة، عن الحسن، عن قَبيصة بن حريث، عن سلمة به، ووقع في المطبوع: «قبيصة بن ذؤيب».
ومن طريق عبدالرزاق رواه أبوداود في "سننه" (٤٤٦٠)، والنسائي في "الكبرى" (٧١٩٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/١١٦٧/السلفي).
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٢٥) بعد أن رواه من طريق قتادة، عن الحسن، =

قلتُ لأبي: هما صَحِيحَينِ[١] ؟

قال: نعم[٢].

قلتُ: حَبيبٌ عن النعمانُ مُتَّصِلٌ ؟

قال: نعم .

قلتُ: الحسن، عن سَلَمة مُتَّصِلٌ ؟

= عن سلمة: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: « رواه الفضل ابن دَلْهَم ومنصور بن زاذان وسلَّام بن مسكين، عن الحسن، عن قَبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبِّق، وهو أصحُّ من حديث قتادة »، ثم قال البخاري: « ولا يقول بهذا الحديث أحدٌ من أصحابنا ».
وقال أبو داود: « روى يونس بن عبيد وعمرو بن دينار ومنصور بن زاذان وسلَّام عن الحسن هذا الحديث بمعناه، لم يذكر يونس ومنصور: قبيصة ».
وقال النسائي في "الكبرى" : « ليس في هذا الباب شيء صحيحٌ يُحتَجُّ به ».
وقال العقيلي : « وفي هذا الحديث اضطراب ». وانظر "العلل" لابن المديني (ص٥٧-٦٠ رقم ٧٠ و٧١ و٧٤).

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «صحيحان»؛ لأنَّه خبر المبتدأ، والتقدير: «أهما صحيحان ؟»، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه وجهان:
الأوَّل: وجه الرفع على أنَّه خبر، والأصل: «صحيحان» إلا أنَّ الألف أميلت فكتبت ياءً، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة: «صحيحيْن». وانظر في سبب الإمالة في هذه الكلمة: التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
والثاني: وجه النصب «صحيحين»، وفيه تخريجان؛ **أحدهما**: منصوبٌ على أنَّه حالٌ سدَّ مَسَدَّ الخَبر، والتقدير: « أهما مستقرَّانِ صَحِيحَين؟»، وله شواهد في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٨٢٧). **وثانيهما**: نصبه على أنَّه مفعول به لفعلٍ محذوف، والتقدير: «أهما يُعَدَّانِ عندك صحيحين؟»، والله أعلم.

(٢) قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٣٥٩) عن الحديث: «وصحَّحه أبو حاتم الرازي».
=

قال: لا ! حدَّثنا القاسمُ بنُ سَلَّام[1]، عن أبيه[2]، عن الحسن؛ قال: حدَّثني قَبيصة بن حُرَيْث، عن سَلَمَة بن مُحَبِّق، عن النبيِّ ﷺ، فأدخلا[3] بينهما قَبيصَةَ بنَ حُرَيث[4]، فاتَّصَلَ الإسناد[5].

قلتُ: الحسن سمع من سَلَمة، وروى محمدُ بنُ مسلم الطَّائفي[6]، عن عَمرو بن دينار، عن الحسن: سمعتُ سَلَمَةَ بنَ المُحَبِّق ؟

قال: هذا عندي غَلَطٌ غيرُ محفوظ .

قلتُ: فإنَّ قَتَادة يُختلَفُ عليه في هذا:

= وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٢٤)؛ بعد أن ذكر أوجه الخلاف فيه: «وسمعت إسحاق بن منصور يذكر عن أحمد وإسحاق أنهما قالا بحديث حبيب بن سالم، عن النعمان ».

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٤٠). وسبق تخريجه من رواية قتادة، عن الحسن، عن قبيصة، عن سلمة .

(٢) هو: سلَّام بن مسكين .

(٣) لعل المقصود: القاسم بن سلَّام، وأبوه .

(٤) قوله: « ابن حريث » ليس في (أ) و(ش) و(ف)، وفي (ك): « بنت حريث ».

(٥) قال البخاري: « قَبيصة بن حُرَيث؛ سمع سلمة بن المُحَبِّق، في حديثه نظر ». نقله العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١١٦٦/ السلفي).

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٤٦ رقم ٦٣٣٨). ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٦ رقم ٢٠٠٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٤٠) من طريق حماد بن زيد، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٣٤١٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٠٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٤٥ رقم ٦٣٣٧) من طريق سفيان بن عيينة، كلاهما (حماد وسفيان) عن عمرو بن دينار به.

قال البخاري: « لم يسمع الحسن من سلمة، بينهما قَبيصة بن حُرَيث، ولا يصحُّ».

يروي أَبَانُ[(١)]، عن قَتَادة؛ قال: حدَّثنا خالد بن عُرْفُطَة، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعمان بن بشير .

وروى همَّام[(٢)]، عن قَتَادة، عن حَبيب بن يِساف، عن حَبيب بن سالم، عن النُّعمان.

فأيُّ هذا أشبهُ ؟

قال: حديثُ همَّام أشبهُ، وحبيبُ بنُ يِسَاف[(٣)] مجهولٌ، لا أعلم أحدًا روى عنه غيرَ قَتَادة هذا الحديث الواحدَ، وكذلك خالد بن

---

(١) هو: ابن يزيد العطار. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧٥ و٢٧٦ رقم ١٨٤٢٥ و١٨٤٢٦)، وأبوداود في "سننه" (٤٤٥٨)، والنسائي في "المجتبى" (٣٣٦١)، وفي "الكبرى" (٧١٩٠).
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٤٢٤): «وقال شعبة: عن أبي بشر، عن خالد بن عرفطة، عن حبيب، عن النعمان، عن النبي ﷺ ».اهـ.
ومن طريق شعبة هذه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٧ رقم ١٨٤٤٤)، والدارمي في "المسند" (٢٣٧٥)، وأبوداود (٤٤٥٩)، والنسائي في "الكبرى" (٥٥٢٦ و٧١٨٧-الرسالة)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٦٥).

(٢) هو: ابن يحيى العَوْذي. وروايته على هذا الوجه أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٣٩) من طريق أبي عمر الحوضي عنه، به .
ورواه النسائي في "الكبرى" (٧١٩١) من طريق حَبَّان بن هلال، والبيهقي (٨/ ٢٣٩) من طريق هُدْبَة بن خالد، كلاهما (حَبَّان وهُدْبَة) عن همام، عن قتادة، عن حَبيب بن سالم، عن حبيب بن يِساف، عن النعمان، به.
وقد ذكر البيهقي أنه اختُلِف فيه على همام، ثم روى الوجهَين السابقَين وقال: «هكذا وجدتهما في الكتاب ».

(٣) في (ك): « حبيب بن همام ».

عُرْفُطَةَ مجهولٌ، لا نعرفُ أحدًا يقال[١] له: خالدُ بنُ[٢] عُرْفُطَة، إلا واحدً[٣]؛ الذي له صُحْبة .

١٣٤٧ - وسُئِلَ[٤] أبي وأبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدُالواحد بن زياد، ويَعْلى بنُ عُبَيد[٥]، وأبو عَوَانة[٦]، وعليٌّ[٧] بنُ مُسْهِر، وعبدُالله ابن نُمَير[٨]، عن الأَعْمَش، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البَخْتَري[٩]، عن أبي بَرْزَة[١٠]؛ قال: انتهَيْتُ إلى أبي بكر[١١] وهو غَضْبَانُ يَتَلَظَّى[١٢]

---

(١) في (ك): « فقال ».

(٢) في (أ) و(ت) و(ك): « عن » بدل: « بن ».

(٣) كذا في جميع النسخ، دون ألف تنوين النصب، وهو هنا مستثنًى من استثناءٍ تامٍّ منفي؛ فإما أن ينصب على الاستثناء، أو يعرب بدلاً من المستثنى منه - وهو «أحدًا»- فيأخذ إعرابه وهو هنا النصب أيضًا. ويخرَّج على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٤٣) عن أبي زرعة وحده .

(٥) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٦)، وأخرجه النسائي في "سننه" (٤٠٧٣) من طريق أبي داود الحراني، والدارقطني في "الأفراد"(١٧/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق محمد بن عبيد، ثلاثتهم (الحميدي والحراني ومحمد) عن يعلى بن عبيد، به . قال الدارقطني: « غريبٌ من حديث محمد بن عبيد عن أخيه يعلى، عن الأعمش، عن أبي البختري عنه ».

(٦) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٠٧٤).

(٧) في (ك): « وأبو عوانة علي ».

(٨) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨).

(٩) هو: سعيد بن فيروز .

(١٠) في (أ): « أبي سوزة »، ولم تتضح في (ش).

(١١) في (ك): «إلى أبو بكر».

(١٢) شبَّه شدَّة غضبه بالنار تَتَلَظَّى، أي: تتلَهَّب، واللَّظَى: النارُ أو لَهَبُها. انظر "القاموس"(لظي/ ص١٣٣١).

على رَجُلٍ، فقلت: مَنْ هذا الذي أغضَبَكَ فأَضْرِبَ عنقَهُ ؟ قال: ما كان هذا لأحدٍ بعد رسول اللهﷺ .

ورواه أبو معاوية[(١)]، ومحمد بن أنس، عن الأعمَش، عن عمرو ابن مُرَّة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أبي بَرْزَة .

ورواه شُعْبة، وزيدُ بنُ أبي أُنَيْسة[(٢)]، عن عمرو بن مُرَّة[(٣)]، عن

---

(١) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨)، والنسائي في "سننه" (٤٠٧٢)، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٦٨).
وسقط :« عمرو بن مرة » من المطبوع من "الديات".
قال الدارقطني في "العلل" (٣٩):« وقال أبو إسحاق الفزاري: عن الأعمش، عن رجل، عن أبي البختري، عن أبي برزة. وقال عليُّ بن صالح المكي: عن الأعمش، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البختري، عن أبي هريرة، ووَهِمَ فيه؛ قال ذلك خالد ابن نزار، عن سعيد بن سالم عنه ».

(٢) كذا ذكر المصنف هنا رواية شعبة مقرونة برواية زيد بن أبي أنيسة، وكذا ذكرهما الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٣٧) ووقع عنده في المطبوع:« أبو نضرة »، وأشار محققه إلى أنَّه في "النسخة الهندية" من مخطوط العلل:« أبو نصر »، وأبو نصر: هو حميد بن هلال، وقد تقدَّم تخريج رواية شعبة في المسألة رقم (١٣٤٣) وفيها: «عن حميد بن هلال».
وأمَّا رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٨٠)، ووقع عنده في المطبوع:« أبو نصر » وهي كذلك في الأصل الخطي من "مسند أبي يعلى" ولكن وضع عليها الناسخ كلمة «لا»، ثم صوبها في الهامش إلى:«أبو بصير» وهو خطأ لا شك فيه. وقد أخرج النسائي في "سننه" (٤٠٧٥) وابن أبي عاصم في "الديات"(ص ١١٨) الحديث من طريق زيد بن أنيسة، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي نضرة، عن أبي برزة، به. قال النسائي:«هذا خطأ ، والصَّواب أبو نصر، واسمه حميد بن هلال خالفه شعبة». ثم أورد رواية شعبة وفيها:« أبو نصر ».

(٣) من قوله:«عن سالم. . .» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

أبي نَصْرٍ[١]، عن أبي بَرْزَة[٢]؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ من حديث الأعمَش[٣]: عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البَخْتَري.

قال أبي: رواه[٤] بعضُهُم عن الأعمَش، عن عمرو، عن أبي نَصْر حُمَيد بن هلال، عن أبي بَرْزَة.

وروى يونس بن عُبيد[٥]، عن حُمَيد بن هلال - وهو أبو نَصْر - عن عبدالله[٦] بن مُطَرِّف، عن أبي بَرْزَة[٧].

قال أبي: والصَّحيحُ: ماروواه[٨] يونس بن عُبَيد، وهو أشبهُها،

---

(١) في (أ) و(ش): «أبي نضرة»، والصواب ما أثبتناه، وقد ضبَّب ناسخ (ك) على قوله: «نصر»، ويبدو أن السائل قد حمل رواية زيد بن أبي أُنيسة على رواية شعبة. والله أعلم.

(٢) في (ت) و(ف): «أبي بردة».

(٣) هذا التصحيح من أبي زرعة إنما هو لبيان الراجح من الاختلاف على الأعمش فَحَسْبُ؛ وإلا فقد تقدم في المسألة رقم (١٣٤٣) أنه صحَّح حديث يونس بن عبيد، عن حميد بن هلال، عن عبدالله بن مطرف، عن أبي برزة، وهو الذي وافقه عليه أبو حاتم، والبزار، والنسائي، والدارقطني.

(٤) في (أ) و(ش): «روى».

(٥) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٣٤٣).

(٦) في (أ) و(ش): «عبيدالله».

(٧) من قوله: «وروى يونس...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك) بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٨) في (ف): «ما روى».

وليس لأبي البَخْتَرِيِّ معنًى .

١٣٤٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالصَّمد بن عبدالوارث[١]، عن هشام الدَّسْتَوائي، عن قَتَادة، عن أنس: أنَّ عليًّا أخذ قومًا من الزُّطّ[٢] اتَّخذوا صنمًا فحرَّقَهُم بالنار . . . ؟

قال: كذا يرويه عبدالصَّمد ! وإنما هو: قَتَادة، عن عِكْرِمَة: أنَّ عليًّا . . .[٣].

١٣٤٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٢٢ رقم ٢٩٦٦)، والنسائي في "سننه" (٤٠٦٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٣٣)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٣/ ٨١/ مسند علي)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٤٧٥)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٧٢ رقم ١٠٦٣٨)، والدارقطني في "الأفراد" (١٤٤/ب/ أطراف الغرائب).
قال الدارقطني: « تفرَّد به عبدالصمد بن عبدالوارث، عن هشام، عن قتادة، عنه».

(٢) الزُّطُّ، بضم الزاي: جِيلٌ من الهند، معرَّبُ «جَتّ»، بالفتح، والواحدُ: زُطِّيٌّ . "القاموس" (ز ط ط/ ص٦٦٨). وفي "اللسان" (ز ط ط/ ٧/ ٣٠٨): الزُّطُّ: جِيلٌ أسوَدُ من السِّند، إليهم تُنسَب الثياب الزُّطِّيَّة .
قال د.ف عبدالرحيم: هذه الكلمة - أي: الزُّطّ - هندية، أصلها: « جات » بألف بعد الجيم، وبالتاء اللثوية. "القول الأصيل، فيما في العربية من الدخيل" (ص ١١٠).

(٣) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٠١٧) من طريق أيوب، عن عكرمة؛ أنَّ عليًّا حرَّق قومًا، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنتُ أنا لم أحرِّقْهم؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا تعذِّبوا بعذابِ الله»، ولقتلتُهم كما قال النبيُّ ﷺ :«من بَدَّل دينَه فاقتُلوه».

أيُّوب[١]، عن محمد بن سيرين، عن مالك بن أبي[٢] عَطِيَّة الهَمْداني: أنَّ عمر بن الخطَّاب قال في أمِّ الولد: إن كفَرَتْ أو زَنَتْ أو فَجَرَتْ، فهي رقيقٌ.

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ وإنما هو: مالك بن أبي عامر، ويقال: ابن عامر[٣]، وهو: أبو عَطِيَّة الهَمْداني، ثم الوَادِعي[٤].

١٣٥٠ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن حُمَيد[٥]، عن أنس: أنَّ غلامًا سَرَقَ على عهد عمر، فأُتِيَ به عُمَرُ، فشَبَرَ الغلامَ[٦]، وأَخَذَ مَقايِسَهُ، فنَقَصَ أُنْمُلَةً[٧]؛ فلم يَقْطَعْهُ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثنا الأنصاري[٨]، عن حمَّاد[٩]، عن

---

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.
(٢) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ك).
(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٥٩٩)، وابن حزم في "المحلى" (٩/ ٢١٩) من طريق ابن سيرين، عنه، عن عمر به.
(٤) ترجمته في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٠٥)، و"الجرح والتعديل" (٨/ ٢١٣).
(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.
(٦) أي: قاسه بشِبْرِه، والشِّبْرُ: ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخِنْصَر بالتفريج المعتاد. انظر "لسان العرب" (٤/ ٣٩١)، و"المصباح المنير" (١/ ٣٠٢-٣٠٣).
(٧) في كلمة «أنملة» تِسْع لغات، ومثلها كلمة «إصبع» مع لغة عاشرة هي «أُصْبُوع»، وقد جمع العِزُّ القَسْطَلَّانيُّ ذلك كلَّه في قوله [من البسيط]:

وَهَمْزَ أَنْمُلَةٍ ثَلِّثْ وَثَالِثَهُ ... أَلتِّسْعُ في أُصْبُعٍ وَاخْتِمْ بِأُصْبُوع

انظر: "تاج العروس" (ن م ل) (٥/ ٧٥٨).
(٨) هو: محمد بن عبدالله بن المثنَّى.
(٩) في (ت): « حمَّاد بن »، وكذا في (ك)، لكن بعد قوله: « بن » بياض بمقدار كلمة، ونظن أن الصَّواب: « عن حميد »؛ لأن الأنصاري يروي عن حميد، ولا يروي =

أنس: أنَّ غلامًا سَرَقَ، فأُتِيَ به أبو بكر فشَبَرَهُ؛ وهو الصَّحيحُ .

قلتُ لأبي: فما معنى هذا الحديثِ ؟ وهل تقولُ به ؟

قال: كان إسحاق بن راهُوْيَهْ يأخُذُ به ، وأما نحنُ فإنَّا نذهَبُ إلى حديثِ النبيِّ ﷺ؛ في البُلُوغِ خمسةَ عَشَرَ[1]، أو احتلامٍ[2]، قبل

= عن حماد كما في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٥٤٠). وقد أخرج ابن أبي شيبة هذا الأثر في "المصنف" (٢٨١٤٦) من طريق مروان بن معاوية، عن حميد، عن أنس: أن أبا بكر أتي بغلام . . . فذكره .

(١) يشير إلى ما أخرجه البخاري (٢٦٦٤ و٤٠٩٧)، ومسلم (١٨٦٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنه وفيه:« ثم عرضني يوم الخندق، وأنا ابن خمسَ عشْرَة سنة فأجازَني ». فقد استدلَّ به أحمد وابن وَهْب والشافعي والجمهور على أن حدَّ بلوغ الصِّبيان خمسَ عشْرَة سنة. انظر "فتح الباري" (٥/ ٢٧٦-٢٧٩)، و"مسلم بشرح النووي" (١٣/ ١٢).

(٢) لما أخرجه البخاري (١٣٥٤) في ذكر قصَّة خروج النبي ﷺ إلى ابن صيَّاد وعرضه الإسلام عليه، وفيه:« وقد قارب ابن صيَّاد الحُلُم . . . » الحديث.
ولما أخرجه مسلم (٢٢٠٦) من حديث جابر أن أم سلمة استأذنَتْ رسولَ الله ﷺ في الحِجامة، فأمر النبيُّ ﷺ أبا طيبة أن يحجمَها . قال: حسبت أنه قال: كان أخاها من الرَّضَاعة، أو غلامًا لم يحتلم .
ولما أخرجه أحمد (٦/ ١٠٠-١٠١ رقم ٢٤٦٩٤ و٢٤٧٠٣ و٢٥١١٤)، والدارمي (٢٣٤٢)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٣٢)، وابن حبان (١٤٢)، والحاكم (٢/ ٥٩) من طرق عن حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ قال:« رُفِعَ القلمُ عن ثلاث: عن النَّائم حتَّى يستيقظَ، وعن الصَّبيِّ حتى يحتلم . . . » الحديث.
قال الحاكم:« صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني. وصحَّ هذا أيضًا من حديث علي رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجه والترمذي وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم .

ذلك، وإذا [أَشْكَلَ][(١)] نُظِرَ إلى العانَةِ، فإنْ نبَتَ فهو بلوغٌ[(٢)].

١٣٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد، عن يحيى ابن سعيد، عن أبي أُمَامة بن سَهْل، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلمٍ إِلَّا بإِحْدَى ثَلَاثٍ** . . . » ؟

قال أبي: حدَّثنا سُلَيمانُ[(٣)] بنُ حرب[(٤)]، وأحمدُ بنُ يونس، عن حمَّاد بن زيد هكذا .

---

(١) المثبت من (ك)، وفي بقية النسخ: « شكل ».

(٢) لحديثِ عطيَّة القُرَظي الذي أخرجه أحمد (٤/ ٣١٠ رقم ١٨٧٧٦ و١٩٤٢١ و١٩٤٢٢)، وابن ماجه (٢٥٤١)، والترمذي (١٥٨٤)، وأبو داود (٤٤٠٤)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٣٠)، وفي "الكبرى" (٨٦٢٠ و٨٦٢١ و٧٤٧٤)، والحاكم (٢/ ١٢٣) و(٣/ ٣٥) من طرق عن عبد الملك بن عمير، سمعتُ عطيَّة القُرَظي يقول: عُرِضنا على رسول الله ﷺ يومَ قُرَيظَة، فكان من أنبَتَ قُتِل، ومن لم يُنبِت خُلِّيَ سبيلُه، فكنت فيمن لم يُنبِت فخُلِّي سبيلي. قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم في الموضع الأول: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرِّجاه»، وفي الموضع الثاني: « صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه ». ووافقه الذهبي.

وصحَّحه الشيخ الألباني.

(٣) في (ش): « سلمان ».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٧٠ رقم ٥٠٩)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٤/ ١١٨٦)، وأبوداود في "سننه" (٤٥٠٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٣٦)، والقطيعي في "زوائده على فضائل الصحابة" لأحمد (٨٣٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٥٠).

ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٦٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٦١ رقم ٤٣٧)، وفي "فضائل الصحابة" (٨٠٦) من طريق سليمان بن حرب وعفَّان، عن حماد به .

وحدَّثنا ابنُ الطَّبَّاع[١]، عن حمَّاد بن زيد، فقال: عن يحيى، عن أبي أُمامةَ وعبدالله بنُ عامر[٢] بن ربيعة، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: غَلِطَ ابنُ الطَّبَّاع؛ حديثُ عبدالله بن عامر غيرُ مرفوعٍ، هو موقوفٌ؛ فإنَّ حمَّاد بن سَلَمة رواه عن يحيى بن سعيد، عن أبي أُمامة بن سَهْل، عن عثمان، موقوفً[٣].

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبهُ[٤]؟

قال: لا أعلمُ أحدًا يُتَابِعُ حمَّادَ بنَ زيد على رفعه[٥].

قلتُ: فالموقوفُ عندك[٦] أشبهُ؟

---

(١) هو: محمد بن عيسى. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٠١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ١٩٤).

(٢) من قوله: «ابن الطباع ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٣) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وقد نقل الترمذي في "العلل الكبير" (٥٩٥) عن البخاري أنه قال: «وحديث يحيى ابن سعيد الأنصاري في هذا الباب عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عثمان قوله».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٨٥) الاختلاف على حماد بن زيد في هذا الحديث، ثم قال: «وحديث عبدالله بن عامر بن ربيعة هو حديثٌ آخرُ موقوف على عثمان، وَهِمَ محمد بن عيسى في الجمع بينه وبين أبي أمامة في هذا الحديث».

(٤) أي: المرفوع، أو الموقوف؟

(٥) بل تابعه حماد بن سلمة كما سيأتي.

(٦) في (أ): «وعندك».

قال: نعم[1].

١٣٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالصَّمَد بن عبدالوارث[2]، عن رِئَاب[3] بن سُلَيمان الأَسَدي، عن عبدالرحمٰن بن سَيَابَة؛ قال: سمعتُ عليًّا[4] يقول: يكونُ في آخر الزمانِ أقوامٌ[5] لهم

(١) أخرج الترمذي هذا الحديث في "جامعه" (٢١٥٨) من طريق حماد بن زيد، ثم قال: «وهذا حديثٌ حسن. ورواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد فرفعه. وروى يحيى بن سعيد القطان وغيرُ واحد عن يحيى بن سعيد هذا الحديث فأوقفوه ولم يرفعوه. وقد رُويَ الحديث من غير وجه عن عثمان، عن النبي ﷺ مرفوعًا». اهـ.
وذكره في "العلل الكبير" (٥٩٥)، وذكر أنه سأل البخاري عنه فقال: «رواه حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد مثله ورفعه. حدثنا به داود بن شبيب، عن حماد بن سلمة. وحديث يحيى بن سعيد الأنصاري في هذا الباب عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن عثمان قوله. وحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عثمان، عن النبي ﷺ مرفوع. قال محمد - أي: البخاري -: روى الحديثين جميعًا يحيى بن سعيد الأنصاري»، ثم قال الترمذي: «وإنما روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري مرفوعًا: حماد بن سلمة وحماد بن زيد، وأما الآخرون فرَوَوا عن يحيى ابن سعيد موقوفًا». اهـ. وانظر "مسند البزار" (٣٨١).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٣٣ رقم١١٢٧) تعليقًا.

(٣) في (ش): «رباب».

(٤) قوله: «عليًّا» سقط من (ك).

(٥) الأقوام: جمعُ قوم، و«القوم» في اللغة يُطْلَق على الرجال؛ لأنهم هم الذين يقومون بالأمور، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].
وقد يطلق القوم على الرجال والنساء جميعًا على التغليب؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]. وانظر "الزاهر" لأبي بكر الأنباري (٢/ ١٦٠-١٦١)، و"الكوكب الدري" للإسنوي (ص٢٨٣)، و"مفردات القرآن" للراغب الأصبهاني (قوم)، وانظر تفسير الآيتين المذكورتين.

أرحامٌ مَنْكُوسَةٌ، يُنْكَحُونَ كما تُنْكَحُ النساءُ، فمن أدركهُمْ فليقتُلِ الفاعلَ والمفعولَ به ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٣٥٣- وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ جُرَيج[٢]،

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٣٦٤)، وابن حجر في "التلخيص" (٤/ ١٢٣).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٨٠ رقم١٥٠٧)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٩١ و٤٣٩٢ و٤٣٩٣)، والترمذي في "جامعه" (١٤٤٨)، والنسائي في "سننه" (٤٩٧٢-٤٩٧٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٧١)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٨٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٥٣) من طرق عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر به معنعنًا من ابن جريج.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٨٥٨ و١٨٨٦٠) عن ابن جريج به، معنعنًا .
ورواه عبدالرزاق (١٨٨٤٤) عن ابن جريج قال: قال لي أبو الزبير به.
ورواه ابن ماجه في "سننه"(٢٥٩١) من طريق محمد بن بشار، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٣١٤) من طريق يزيد بن سنان، كلاهما (محمد ويزيد) عن أبي عاصم الضحَّاك بن مخلد، عن ابن جريج به معنعنًا .
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٣٥٦) عن أبي عاصم، عن ابن جريج قال: أنبأنا أبو الزبير به .
ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٤٤٥٦ و٤٤٥٧) من طريق عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن أبي الزبير وعمرو بن دينار، عن جابر به .
ورواه ابن المبارك في "مسنده" (١٤٨) عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير به.
ومن طريق ابن المبارك رواه النسائي في "الكبرى" (٧٤٦٣).
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٧١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٨/ بشار عواد) من طريق مكي بن إبراهيم،عن ابن جريج:أخبرني أبو الزبير، به. =

عن أبي الزُّبَير[١]، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ: **« لَيْسَ عَلَى مُخْتَلِسٍ ولَا خَائِنٍ ولَا مُنْتَهِبٍ قَطْعٌ »** ؟

فقالا: لم يَسْمَعِ ابنُ جُرَيج هذا الحديثَ من أبي الزُّبَير، يقال[٢]: إنه سَمِعَهُ من ياسينَ الزَّيَّاتِ، عن أبي الزُّبَير[٣].

= ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٨٤٥ و١٨٨٥٩) عن ياسين الزيات أنه سمع أبا الزبير يحدث عن جابر، به. ومن طريق عبدالرزاق رواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٣-١٨٤).

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٢) في (ك): « فقال ».

(٣) روى ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٤) بإسناده إلى عبد الرزاق قال: « أهلُ مكة يقولون: إن ابن جريج لم يسمع من أبي الزبير؛ إنما سمع من ياسين ».
وقال أبو داود في "سننه" (٤٣٩٣): « هذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات ».
وذكر النسائي في "سننه" (٤٩٧٢) أن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير.
وقال النسائي أيضًا: « وقد رَوى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى بن يونس، والفضل بن موسى، وابن وَهْب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد، وسلمة بن سعيد - بصري ثقة، قال ابن أبي صفوان: وكان خيرَ أهل زمانه -، فلم يقل أحدٌ منهم: حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير ».
وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٨/ بشار عواد): « لا أعلم روى هذا الحديث عن ابن جريج مجوَّدًا هكذا غيرُ مكي بن إبراهيم إن كان أحمد بن الحباب حفظه عنه؛ فإن الثوري وعيسىٰ بن يونس وغيرهما رَوَوه عن ابن جريج، عن أبي الزبير لم يذكروا فيه الخبر، وكان أهل العلم يقولون: لم يسمع ابن جريج هذا الحديثَ من أبي الزبير، وإنما سمعه من ياسين الزيات عنه، فدلَّسه في روايته عن أبي الزبير».
وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٥٢): « ويقال: إن هذا لم يسمعه من أبي الزبير، لكنه أخذه عن ياسين الزيات - وهو ضعيف جدًّا - عن أبي الزبير ». =

فقالا: قال[١] زيدُ بنُ حُباب[٢]، عن ياسين[٣]: أنا حَدَّثتُ به ابنَ جُرَيج، عن أبي الزُّبَير .

فقلتُ لهما: ما حالُ ياسين ؟

فقالا: ليس بقويٍّ .

١٣٥٤ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا رواه ابنُ وَهْب[٤]، عن مالك[٥]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن يحيى بن عبدالرحمٰن بن حاطِب[٦]، عن أبيه، عن عمر: أنَّ[٧] رقيقًا[٨] لحاطِب[٩] بن أبي بَلْتَعَة سرقوا ناقةً لرجلٍ من مُزَيْنَة، فانتَحَروها، فرُفِعَ ذلك إلى عمر، فأمَرَ

= وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٣٧٣): « هذا الحديث رواه عَشَرة من الحفاظ الكبار عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عنه، وقد قال الإمام أحمد، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم: إنما سمعه ابن جريج من ياسين بن معاذ الزيات، عن أبي الزبير، وياسين ضعيفٌ. لكن رواه النسائي من حديث المغيرة بن مسلم القَسْمَلي، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا، والله أعلم ». اهـ.

(١) في (ف): « فإن » بدل: « قال ».

(٢) في (ف): « خباب ».

(٣) من قوله: « الزيات عن ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال البصر.

(٤) هو: عبدالله . وروايته أخرجها في "موطئه" - كما في "الاستذكار" (٢٢/ ٢٦٢)- قال: وحدثني مالك بن أنس والليث بن سعد وسعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي، عن هشام بن عروة ، به. ورواه ابن وَهْب في "موطئه" أيضًا - كما في "الاستذكار" (٢٢/ ٢٦١)- قال: أخبرني عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن يحيى بن عبدالرحمٰن بن حاطب، عن أبيه، به .

(٥) هو: ابن أنس، الإمام المشهور .

(٦) في (ك): « خاطب ».

(٧) قوله: « أن » مكرر في (ك).

(٨) في (ف): « رفيقًا ».

(٩) في (ك): « لخاطب ».

كَثِيرَ بنَ الصَّلْت أن يقطعَ أيديَهُم، ثم قال عمر: إنِّي أراك تُجِيعُهم، والله! لأُغَرِّمَنَّكَ غُرْمًا يَشُقُّ[1] عليك، ثم قال للمُزَني: كم ثمنُ ناقتك؟ قال: أربعُ مئةِ درهمٍ؛ قال: أعطِهِ ثمانَ مِئَةِ[2] درهمٍ.

قال أبو زرعة: وفي "موطأ مالك"[3]: عن هشام، عن أبيه، عن يحيى بن عبدالرحمٰن، عن عمر، ولم يقُل: «عن أبيه»، وهذا الصَّحيحُ[4].

١٣٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يونس بن يزيد، عن الزُّهْري؛ قال: بَلَغَنا عن السَّائب بن يزيد: أنَّ عبدالله بن عَمرو بن الحَضْرَمي أتى عمر بن الخطاب بعَبْدٍ له سَرَق، فقال: مالُكَ سَرَقَ بعضُهُ بعضًا؟

---

(١) في (ت) و(ك): «يشتق».

(٢) قوله: «ثمان مئة» حذفتْ ياء «ثماني»، وجعل الإعراب على النون؛ وهذا صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٢٥).

(٣) (٢/ ٧٤٨ رقم١٤٣٦ رواية يحيى الليثي)، و(٢٩٠٥/ رواية أبي مصعب الزهري)، ورواه الإمام الشافعي في "الأم" (٧/ ٢٣١) عن مالك.
ورواه ابن حزم في "المحلى" (١١/ ٣٢٤) من طريق يحيى بن بكير، عن مالك به.
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢١٠) من طريق جعفر بن عَون، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: أصابَ غلمانٌ... فذكره، وليس فيه: عن أبيه.

(٤) قال ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٢/ ٢٦٢): «هكذا قال ابن وَهْب في هذا الحديث أيضًا عن مالك ومَنْ ذَكَر معه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، وليس في "الموطأ": «عن أبيه» عند جمهور الرواة له عن مالك، وأظن ابن وَهْب وَهِمَ فيه عن مالك لرواية الليث وغيره له، =

قال أبي: روى[1] هذا الحديثَ كلُّ أصحابِ الزُّهْري[2]، عن الزُّهْري، عن السَّائب.

ومنهم من يقول: الزُّهْري؛ أخبرني السَّائب.

وكثيرٌ منهم يقول: الزُّهْري عن السَّائب، ولا أدري ما يقولُ يونس؟!

الصَّحيحُ: ما يقول الحُفَّاظُ من أصحاب الزُّهْري: عن السَّائب.

١٣٥٦ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه اللَّيْث[4]، عن بُكَير بن

= كذلك؛ إذ جمعهم في حديث واحد، وكان عنده أيضًا فيه عن ابن أبي الزناد بإسناده كذلك "عن أبيه"، فأجرى مالكًا مُجراهم في ذلك فوهِمَ، والله أعلم. ولعله أن يكونَ مالكًا ذاكرًا [كذا، ولعل صوابه: مالكٌ ذاكَره] بما رواه غيرُه، فمال إلى ذكره؛ لأنه كذلك رواه عنه في "موطئه" دون سائر الرواة».

(١) في (ك): «وروى» بالواو.

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٨٣٩)، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٨٨٦٦) عن معمر، ومسدد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٨٦٦)-، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٥٥٩)، والدارقطني في "سننه"(٣/ ١٨٨) من طريق ابن عيينة، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٩٩٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، أربعتهم (مالك ومعمر وابن عيينة وشعيب) عن الزهري،عن السائب، عن عبدالله بن عمرو الحضرمي، به.
ومن طريق مالك رواه الشافعي في "الأم" (٦/ ١٥١ و٧/ ٢٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٨٢)، والبغوي في "شرح السنة" (٢٦٠١).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٥٨).

(٤) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٦٦ رقم ١٥٨٣٥) عن أبي سلمة الخزاعي، عن الليث به. =

الأَشَجّ، عن سُلَيمان بن يَسار، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبي بُرْدَة بن نِيار[١]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا في حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ** » ؟

قال أبي: رواه ابن وَهْب[٢]، عن عَمرو بن الحارث، عن بُكَير بن الأَشَجّ، عن سُلَيمان بن يسار، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بُرْدَة بن نِيار، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إلاَّ في حَدٍّ** » .

قال أبي: رواه حَفْص بن مَيْسَرة[٣]، عن مسلم بن أبي مريم، عن ابن جابر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أَيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ عَمرو بن الحارث؛ لأنَّ نَفْسَين[٤] قد اتَّفقا على أبي

= قال أبو سلمة: وكان ليثٌ حدثناه ببغداد عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير، عن سليمان، فلما كنا بمصر قال: أخبرناه بكير بن عبدالله بن الأشج .
ورواية الليث عن يزيد أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٤٨)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٦٦ رقم ١٥٨٣٢).

(١) اسمه: هانئ .

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٥٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٧٠٨).

(٣) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٤).
وأخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٤٩) من طريق فضيل بن سليمان، حدثنا مسلم بن أبي مريم، حدثني ابن جابر عمَّن سمع النبي ﷺ .

(٤) هما: الليثُ، وعمرو بن الحارث.

بُرْدَةَ بنِ نِيار، قَصَّر أحدُهما ذِكْرَ جابرٍ[١]، وحَفِظَ الآخرُ جابرًا [٢].

١٣٥٧ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه مُفَضَّل بن فَضَالَةَ[٤]،

---

(١) أي: قصَّر أحدهما في ذِكْرِ جابرٍ، لكنْ حُذِفَ حرف الجر «في»؛ فانتصب ما بعده، على نزع الخافض. انظر التعليق على المسألة رقم(١٢).

(٢) قال الترمذي في "جامعه" (١٤٦٣): « والصَّحيح حديث الليث بن سعد، إنما هو: عبدالرحمٰن بن جابر بن عبدالله، عن أبي بردة بن نيار، عن النبي ﷺ ».
واختلف قول الدارقطني في هذا الحديث، فرجَّح في "التتبع" (ص ٢٢٦) ما رجَّحه أبو حاتم هنا فقال: « وقول عَمرو [أي: ابن الحارث] صحيحٌ، والله أعلم؛ لأنه ثقة وقد زاد رجلاً، وتابعه أسامة بن زيد، عن بكير، عن سليمان، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة، مثله ». ورجَّح في "العلل" (٩٥٢) ما رجَّحه الترمذي فقال: « والقول قول الليث بن سعد، ومن تبعه عن بكير ».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١٧٧): « وحاصل الاختلاف: هل هو عن صحابي مبهم أو مسمًّى ؟ الرَّاجح الثاني، ثم الرَّاجح أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر، أو لا ؟ الرَّاجح الثاني أيضًا».
وقال: « ولم يقدح هذا الاختلاف عند الشيخين في صحة الحديث، فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبدالرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبدالرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيرًا به عن عبدالرحمن، أو أن عبدالرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبَّته فيه أبوه، فحدَّث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة ».

(٣) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (٣/ ٣٧٦) هذا النص بتمامه .

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٠٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٧٧) من طريق عبدالرحمن الخلال، والنسائي في "سننه" (٤٩٨٤) من طريق حسان بن عبدالله، والطبراني في "الأوسط" (٩٢٧٤)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٨٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٧٧) من طريق عبدالله بن صالح، والدارقطني أيضًا من طريق سعيد بن عُفير وعبدالغفار بن داود، خمستهم (عبدالرحمن وحسان وعبدالله وسعيد وعبدالغفار) عن المفضل بن فضالة به .
=

عن يونس بن يزيد الأَيْلِي، عن سعد بن إبراهيم، عن المِسْوَر بن إبراهيم، عن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن النبيِّ ﷺ قال:« **لا يُغَرَّمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ**[1] **الحَدُّ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ومِسْوَرٌ لم يَلْقَ عبدَالرحمٰن، هو مُرسَلٌ أيضًا [2].

١٣٥٨ - وسألتُ[3] **أبي** عن حديثٍ رواه المُسَيَّب بن واضِح، عن

= ومن طريق النسائي رواه ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٤/ ٢١١).
ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ١٨٣) من طريق إسحاق بن الفرات، عن المفضل، عن يونس، عن الزهري، عن سعد بن إبراهيم، عن المسور بن مخرمة، عن عبدالرحمٰن بن عوف به . قال الدارقطني:« هذا وهمٌ من وجوهٍ عدَّة ».

(١) قوله:« عليه » سقط من (ك).

(٢) قال البزار:« وهذا الحديث مرسلاً [كذا] عن عبد الرحمن؛ لأن المسور بن إبراهيم لم يلق عبد الرحمن ». وقال النسائي :« وهذا مرسل، وليس بثابت ». وقال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن عبدالرحمٰن بن عوف إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به مفضل بن فضالة، وليس متصل الإسناد؛ لأن المسور لم يسمع من جدِّه ».
وقال الدارقطني:« والمسور بن إبراهيم لم يدرك عبدالرحمن بن عوف، وإن صحَّ إسناده كان مرسلاً ». وذكر في "العلل" (٥٧٥) الاختلاف في الحديث وقال:« هو مضطرب غير ثابت ». وقال أبو نعيم:« لم يروه عن سعد إلا يونس ». وقال ابن المنذر - كما في "المعرفة" (١٢/ ٤٢٤) للبيهقي-:« ولا يثبت خبر عبدالرحمن بن عوف في هذا الباب ». وقال البيهقي في "المعرفة" (١٢/ ٤٢٣):« فهو إن ثبت قلنا به ؛ لكنه تفرَّد به المفضل بن فضالة قاضي مصر، واختُلِف عليه فيه. . .»، ثم ذكر الاختلاف فيه ، وبنحوه في "السنن الكبرى" له (٨/ ٢٧٧). وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ١١٣) في ترجمة المسور:« لا يُعرَف حاله وحديثه منكر ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٥٦).

حَفْص[١] بن مَيْسَرة، عن مسلم بن أبي مريم، عن ابن جابر، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إلا في حَدٍّ»؟

قال أبي: هذا خطأٌ، والصَّحيحُ على ما رواه ابن وَهْب، عن عَمرو بن الحارث[٢].

١٣٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة بن الوليد[٣]؛ قال: حدَّثنا [مَسْلَمة][٤] بن نافع، عن أخيه دُوَيْد[٥] بن نافع، عن عبدالله بن شهاب أخي الزُّهْري؛ قال: حدَّثنا أنس؛ قال: جاءتِ امرأةٌ إلى

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «جعفر»، والمثبت من (ت) و(ك)، وتقدَّم على الصواب في جميع النسخ في المسألة رقم (١٣٥٦).

(٢) يعني: عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشَج، عن سليمان بن يسار، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة؛ كما في المسألة رقم (١٣٥٦).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٨٤٩) من طريق أسد بن موسى، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ٦٤) من طريق هشام اليزني، كلاهما عن بقية، به.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديثَ عن عبدالله بن مسلم إلا دويد بن نافع، ولا عن دويد إلا أخوه مسلمة بن نافع، تفرد به بقية بن الوليد».
ورواه أبو داود في "المراسيل" (٢٤٨) عن كثير بن عبيد، عن بقية، عن صفوان بن عمرو، حدثني الفضيل بن فضالة الهوزني قال: جاءت امرأة ... فذكره.

(٤) في جميع النسخ: «مسلم»، والتصويب من مصادر التخريج السابقة، وسيأتي على الصَّواب في المسألة (٢٤٢٥) بمتنٍ آخر، وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٣/ ٢٥١).

(٥) دُوَيد بالدَّال المهملة، ويقال بالذَّال المعجمة: ذُوَيد. وقد وقع في رواية ابن عساكر السابقة: «ذُوَيد» بالذَّال المعجمة. قال ابن عساكر: «كذا في الأصل: ذُوَيد بالذَّال المعجمة، وهي نسخة عتيقة».

النبيِّ ﷺ فقالت: يارسولَ الله، إنَّ في بَطْنِي حَدَثًا فأَقِمْ عليَّ حَدَّ اللهِ، فقال رسولُ الله ﷺ: « **لا يُقْتَلُ مَا في بَطْنِكِ مِنْ أَجْلِكِ، اذْهَبِي حَتَّى تَضَعِيهِ** »، فذهبَتْ، فلمَّا وضعَتْهُ جاءت، فقالت: يارسولَ الله، قد وضعتُهُ[(١)]؛ قال: « **اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ** »، فذهبَتْ فأرضعَتْه حتى فطَمَتْه، ثم جاءت فقالت: يارسولَ الله، قد فطَمْتُه؛ قال: « **اذْهَبِي فَأَكْفِلِيهِ قَوْمًا** »، فذهبَتْ، ثم جاءت هي وأختٌ لها تَماشَيانِ[(٢)]؛ قالتْ[(٣)]: يا رسولَ الله، هذه أختي تَكْفُلُهُ، فجعل رسولُ الله ﷺ يَعجَبُ منها ومِنْ أختها، ثم أمر بها رسولُ الله ﷺ أن تُرْجَمَ، ثم قال: « **إِذَا وَضَعْتُمُوهَا في حُفْرَتِهَا؛ فَلْيَذْهَبْ رَجُلٌ مِنْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَرْمِيَهَا، حَتَّى إِذَا شَغَلَهَا؛ فَلْيَذْهَبْ رَجُلٌ مِنْكُمْ مِنْ خَلْفِهَا بِحَجَرٍ عَظِيمٍ؛ فَلْيَرْمِ بِهِ رَأْسَهَا[(٤)]** »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٣٦٠ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن يحيى

---

(١) قوله: « جاءت، فقالت: يارسول الله، قد وضعته » مكرر في (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) أصلها: تَتَماشَيان، وحُذفت إحدى التاءين تخفيفًا، وقد تقدَّم بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

(٣) في (ف): « فقالت ».

(٤) في (ك): « فيلزم رأسها ».

(٥) نقل هذه المسألة بتمامها: ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٣١٤).

الخُشَني[١]، عن زيد بن واقد، عن مَكْحُول، عن جُبَير بن نُفَير[٢]، عن عُبادة بن الصَّامت؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **أَقِيمُوا الحُدُودَ في الحَضَرِ والسَّفَرِ عَلَى القَرِيبِ والبَعِيدِ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ[٣] في اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ** » ؟

ثم قال أبي: هذا حديثٌ حسنٌ؛ إن كان محفوظًا .

١٣٦١- وسمعتُ[٤] أبي وذكَرَ الحديثَ الذي رواه عبدالرَّزَّاق[٥]،

---

(١) في (ت):« الجشني »، وفي (ف):« الحسني »، وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٦/ ٣٣٩). ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢٤١) عن هشام بن خالد، حدثنا الحسن بن يحيى الخُشني، عن زيد بن واقد، عن مكحول، عن عُبادة به. ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى (٩/ ١٠٤)، وابن الجوزي في "التحقيق" (١٨٣٩). وللحديث طرق أخرى عن عبادة. انظر "المسند" للإمام أحمد (٣٧/ ٣٧١/ الرسالة)، و"الصحيحة" للشيخ الألباني (٦٧٠).

(٢) في (ك) يشبه أن تكون:« نفيل ».

(٣) في (ك):« يأخذكم ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٠٥).

(٥) روايته أخرجها في "المصنف" (١٠/ ٢٠٢/ الهامش) (كما في إحدى النسخ الخطية للمصنَّف). ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "المسند" (٢/ ١٥١ رقم ٦٣٨٣)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٩٥)، والنسائي في "سننه" (٤٨٨٧ و٤٨٨٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢٩٩٦).

قال الطبراني:« لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا معمر ».

ورواه النسائي في "سننه" (٤٨٨٩)، وابن حزم في "المحلى" (١١/ ٣٥٨) من طريق عمرو بن هاشم، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به .

ورواه النسائي (٤٨٩٠) من طريق شعيب بن إسحاق، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع به مرسلاً .

عن مَعْمَر، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كانتِ المَخْزوميَّةُ تَستَعيرُ المتاعَ وتَجْحَدُها[1]، فأمر النبيُّ ﷺ بقَطْعِ يدها .

قال أبي: روى هذا الحديثَ اللَّيْثُ بنُ سعد، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن عَنْج[2]، عن نافع: أنَّ صَفِيَّة بنت أبي عُبَيد أخبرته: أنَّ امرأةً كانت تَستَعيرُ المتاعَ في عهد رسول الله ﷺ ثم تَجْحَدُه، فأمَرَ النبيُّ ﷺ بقطع يدها ... في قصَّةٍ طويلةٍ؛ مُرسَلً[3]؛ وهذا أشبهُ .

ولم يَرْوِ[4] عن أيُّوبَ إلا مَعْمَرٌ[5].

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «وتجحده»، وهو الجادَّة، وسيأتي كذلك في مسألتنا هذه، ويخرَّج ما في النسخ على أنه أنث الضمير بإرجاعه إلى معنى المتاع، والتقدير: «تستعير العارية وتجحدها» أو نحوه؛ وهذا من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر، وقد تقدَّم إيضاحُهُ والتعليق عليه في المسألة رقم (٨١).

(٢) كذا ضُبِطَ في (ت) و(ف) بإسكان النون، ويقال أيضًا: بالتحريك؛ كما في "القاموس المحيط" (ع ن ج/ص١٩٩). وفي "التقريب" لابن حجر (٦١١٩) قال: «محمد بن عبدالرحمٰن بن غَنَج، بفتح المعجمة والنون، بعدها جيم»، ولكنه ذكره في باب من نُسِب إلى أبيه (٢/٨٥٥٧) بالعين المهملة .
وروايته ذكرها أبو داود في "سننه" (٤٣٩٥) تعليقًا .
ورواه السرقسطي في "الدلائل في غريب الحديث" (٨) من طريق ابن أخي جويرية وهو عبدالله بن محمد بن أسماء، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٢٤٥/المعرفة) من طريق جويرية بن أسماء، كلاهما عن نافع، عن صفية به .

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة(٣٤).

(٤) أي: هذا الحديثَ.

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٤/١٠٨/ب): «يرويه عبيدُالله بن عمر واختُلِف عنه، فرواه أبو مالك الجَنْبي عمرو بن هاشم، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، =

وذكَرَ حديثَ[١] يُونُسَ[٢]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ في هذا .

قال أبي: كذا رواه يونس !

١٣٦٢ - وسمعتُ أبي وذكر هذه الأحاديثَ الثلاثة[٣] التي رواها عُبَيد بن إسحاق، عن زُهَير بن معاوية، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن وَهْب[٤]:

أحدُها[٥]: زيد بن وَهْب، عن النبيِّ ﷺ أنه[٦] قال:« تَعِجُّ[٧]

= وكذلك روي عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، ورواه يحيى بن عبدالله بن سالم، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع أن امرأةً كانت . . . مرسلاً، وكذلك رواه الثَّقفي، عن أيوب مرسلاً ، والمرسل أشبهُ ».
وانظر "المعرفة" للبيهقي (١٢/ ٤٣٠)، و"نصب الراية" (٣/ ٣٦٦).

(١) في (ف):« الحديث ».

(٢) هو: ابن يزيد الأَيلي . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٦٤٨ و٤٣٠٤ و٦٨٠٠)، ومسلم (١٦٨٨). وتابعه الليث بن سعد عند البخاري (٣٤٧٥ و٣٧٣٢ و٦٧٨٧ و٦٧٨٨)، ومسلم في الموضع السابق، كما تابعه معمر عند مسلم أيضًا .
وأخرج البخاري (٣٧٣٣) عن شيخه علي بن المديني؛ قال: حدثنا سفيان - يعني: ابن عيينة -؛ قال: ذهبُ أسأل الزهري عن حديث المخزوميَّة، فصاح بي ! قلتُ لسفيان: فلَم تحتمله عن أحد؟ قال: وجدتُه في كتابٍ كان كتبه أيوب بن موسى عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) في (ت) و(ك):« الأحاديث الثلاث ». وهو جائزٌ أيضًا لتقدُّم المعدود على العدد. انظر تعليقَنا على المسألة رقم (٧١٣).

(٤) هو: زيد كما سيأتي .

(٥) في (ت) و(ك):« أحدهما ».

(٦) قوله:« أنه » ليس في (أ) و(ش).

(٧) قال ابن منظور: عَجَّ يَعِجُّ و يَعَجُّ عَجًّا و عَجيجًا: رفعَ صَوتَهُ وصاحَ؛ وقيَّده في "التهذيب" فقال: بالدُّعاء والاستغاثة. انظر "لسان العرب" (ع ج ج/ ٢/ ٣١٨).

الأَرْضُ مِنْ ثَلاثَةٍ: مِنَ الدَّيُّوثِ،[والَّذِي][١] يَأْتِي البَهِيمَةَ، والشَّيْخِ الزَّانِي » .

والثاني: عن زيد بن وَهْب، عن النبيِّ ﷺ:« **إِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللهِ: أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا[٢] وَهُوَ خَلَقَكَ، أَوْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ[٣] مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمُوا، أَوْ تُزَانِيَ[٤] حَلِيلَةَ[٥] جَارِكَ** ».

والثالثُ: زيد بن وَهْب؛ قال: كان عمر إذا بعَثَ جيشًا قال: سِيروا باسْم الله .

قال أبي: ليس لهذه الأحاديثِ الثلاثة معنًى؛ إنما يُعرَفُ[٦] ليزيد ابن أبي زياد، عن زيد بن وَهْب: حديثٌ عن عمر - مُرْسَلٌ- في القُنوت[٧]، ولا أعرفُ هذه الثلاثةَ الأحاديثِ[٨].

---

(١) في جميع النسخ:« والتي »، وهو خطأٌ ظاهرٌ. وعلى الصواب جاء في بعض الأحاديث.

(٢) في (ك):« تجعل له نِدًّا ».

(٣) الوَلَدُ؛ بفتحتين: كلُّ ما وَلَدَهُ شيء، ويطلق على الذكر والأنثى، والمثنى والمجموع؛ فَعَلٌ بمعنى مفعولٍ، وهو مذكَّر، وجمعه: أولاد. والوُلْدُ وزان قُفْل: لغةٌ فيه، وقَيْسٌ تجعلُ «الوُلْدَ» المضموم جَمْعَ «الوَلَد» المفتوح، مثل أُسْد جمع أَسَد. "المصباح المنير" (ولد).

(٤) المثبت من (أ)، وفي بقية النسخ:« وتزاني » بالواو.

(٥) حَليلةُ الرَّجُل: امرأتُه، والرَّجُل حَليلُها؛ لأنها تَحُلُّ معه ويَحُلُّ معها . وقيل: لأن كلَّ واحدٍ منهما يَحِلُّ للآخَر . "النهاية" (١/ ٤٣١).

(٦) في (ك):« تعرف ».

(٧) رواه الطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٣٥٩ رقم ٦١٤ و٦١٥/ مسند ابن عباس)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٠٨).

(٨) في (ك):« أحاديث ».

١٣٦٣ - وسألتُ أبي وذكر حديثًا رواه الحَكَم بن موسى، عن سُفْيان بن عُيَينة، عن سعد بن سعيد، عن عَطَاء؛ قال: إذا سَرَقَ المسلمُ الخَمْرَ مِنَ الذِّمِّيِّ، قُطِعَ؛ لأنَّها لهُ مالٌ[1]، وإذَا سَرَقَ[2] مِنْ مُسلمٍ، لم يُقطَع؛ لأنَّها ليسَتْ لهُ بِمالٍ ؟

قال[3] أبي: يقال[4]: هو سعيدُ بن سعيد المكِّي[5].

١٣٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عاصم[6]، عن همَّامٍ[7] وحمَّادِ[8] بن سَلَمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلحَة، عن أنس؛ قال: جاء رَجُلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال[9]: يا رسولَ الله[10]، أصبتُ حَدًّا فأَقِمْهُ عليَّ، فأُقِيمَتِ الصَّلاة، فلمَّا صلَّى النبيُّ ﷺ، قال: يا رسولَ الله[11]، إنِّي أصبتُ حَدًّا فأَقِمْهُ عليَّ[12]؛ قال: «صَلَّيْتَ

(١) قوله: « مال » سقط من (أ) و(ش)، وفي (ك): « قال » بدل: « مال ».
(٢) أي: المسلم .
(٣) في (ك): « وقال » بالواو. (٤) في (ك): « فقال ».
(٥) ترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٥ رقم ١٠١)، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٤٠٨). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٩٠٤ و١٨٩٠٥) من طريق ابن جريج وابن أبي نجيح، كلاهما عن عطاء، به .
(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٢٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٦٤).
(٧) هو: ابن يحيى العَوْذي .
(٨) في (ك): « أو حَمَّاد »، وفي (ت): « وحَمد ».
(٩) في (أ) و(ش): « قال ».
(١٠) في (ك): « يا رسول » ولم يذكر لفظ الجلالة .
(١١) قوله: « قال: يا رسول الله » سقط من (ت).
(١٢) من قوله: « فأقيمت الصلاة . . . » إلى هنا سقط من (ش) و(ك)؛ لانتقال النظر.

مَعَنَا ؟ » قال: نعم، قال: « قَدْ غُفِرَ لَكَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد [١].

١٣٦٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق [٢]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ أبا بكر أُتِيَ بِبِكْرَين قد فَجَرَا، فأمر عُمَرَ فجلدهما الحَدَّ [٣].

(١) نقل ابن رجب في "شرح العلل" (١/ ٤٥٢) قول أبي حاتم هذا، وكان نقل قبله عن البرديجي قوله عن هذا الحديث: « هذا عندي حديثٌ منكر، وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم »، ثم قال ابن رجب: « وهذا الحديث مخرَّج في "الصحيحين" من هذا الوجه، وخرَّج مسلم معناه أيضًا من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ، فهذا شاهد لحديث أنس. ولعل أبا حاتم والبرديجي إنما أنكرا الحديث؛ لأن عمرو بن عاصم ليس هو عندهما في محلٍّ من يُحتمَل تفرُّده بمثل هذا الإسناد، والله أعلم». اهـ.
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١٣٤) بعد نقله لكلام البرديجي: « لم يبيِّن وجه الوهم، وأما إطلاقه كونه منكرًا فعلى طريقته في تسمية ما ينفرد به الراوي منكرًا إذا لم يكن له متابع؛ لكن يجاب بأنه وإن لم يوجد لهمام ولا لعمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه ومن ثَمَّ أخرجه مسلم عقبه، والله أعلم ».
وحديث أبي أمامة الذي أشار إليه ابن رجب وابن حجر رواه مسلم برقم (٢٧٦٥).
وفي معناهما أيضًا حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾ [هود: ١١٤]. أخرجه البخاري (٥٢٦ و٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣).

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى (٨/ ٢٢٢-٢٢٣) من طريق علي بن المديني، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن إسحاق به.
قال علي بن المديني: « هكذا رواه محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، وخالفه عبيدالله بن عمر في إسناده ولفظه ».

(٣) كذا ساق اللفظ مختصرًا، وفي "سنن البيهقي" ليس فيه التصريح بأن عمر هو المأمور بجلدهما.

رواه ليثٌ[١]، وشُعَيبُ بن أبي حمزة[٢]، وعُبَيدالله[٣]، عن نافع، عن صَفِيَّة: أنَّ أبا بكر أُتِيَ بِبِكْرَيْنِ . . . ؟

قال أبي: حديثُ صَفِيَّةَ أَصَحُّ [٤].

١٣٦٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مسلم بن خالد[٥]، عن إسماعيل بن أُمَيَّة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَاجْلِدُوهَا** . . . »، الحديثَ ؟

قال أبي : هذا خطأٌ؛ إنما هو: ما رواه بِشْر بن مُفَضَّل[٦]، عن إسماعيل بن أُمَيَّة، عن المَقبُري[٧]، عن أبي هريرة [٨].

---

(١) هو: ابن سعد، وروايته عند ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٧٨٧).

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٢٣).

(٣) هو: ابن عمر العُمَري . وروايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٧٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٢٣).
ورواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٨٢٦)، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٣٣١١) من طريق عبدالله بن عمر العمري، كلاهما (مالك وعبدالله) عن نافع، عن صفية، به.
ومن طريق مالك رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٢٣).

(٤) وكذا رجَّح الدارقطني في "العلل" (٦٣).

(٥) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ١٠٠).

(٦) في (أ) و(ش): «المفضل». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٧٢٥٣). وذكر البخاري في "صحيحه" عقب الحديث (٦٨٣٩) رواية إسماعيل على هذا الوجه.
والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢١٥٢ و٢٢٣٤ و٦٨٣٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٧٠٣) من طريق الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

(٧) في (ت) و(ك): « المقري ». وهو: سعيد بن أبي سعيد المقبري .

(٨) ذكر علي بن المديني هذا الحديث في "العلل" (١٢٥) فقال: « رواه ابن إسحاق، =

١٣٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[1]، عن ابن أبي حَبِيبة [2]، عن داود بن حُصَين، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا مُخَنَّثُ، فَاجْلِدُوهُ، وإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يا لُوطِيُّ، فَاجْلِدُوهُ عِشْرِينَ، ومَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ، فَاقْتُلُوهُ، ومَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ، فَاقْتُلُوهُ واقْتلُوا البَهِيمَةَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَر، لم يَرْوِهِ غيرُ ابنِ أبي حَبِيبة[3].

= عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة. ورواه عبدالرحمن بن إسحاق، عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة .فنظرت فإذا سعيدٌ لم يسمعه من أبي هريرة . ورواه ابن إسحاق وليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورواه أيوب بن موسى، عن سعيد، عن أبي هريرة . والحديث عندي : حديث سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة . وحديث عبدالرحمن بن إسحاق، عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة يقول . . . وهمٌ، وأخاف ألا يكون حفظه ».

(١) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٤٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٦٨)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٥٥٤ و٥٥٥/مسند ابن عباس)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ١٨٣ رقم ١١٥٨٠)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ١١٠)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ١٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٥٢). مطوَّلاً ومختصرًا .

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٥١٠) من طريق عبيدالله بن موسى، وأحمد في "مسنده"(١/ ٣٠٠ رقم٢٧٢٧) من طريق أبي القاسم بن أبي الزناد، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٥٥٦/ مسند ابن عباس) من طريق إسحاق بن محمد الفروي، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٣٤)، و(٥/ ٢٨٦) من طريق عبدالعزيز بن عمران، جميعهم عن إبراهيم بن إسماعيل وهو ابن أبي حبيبة، به مطوَّلاً ومختصرًا.

(٢) هو: إبراهيم بن إسماعيل الأشهَلي .

(٣) قال الترمذي :« هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن إسماعيل يضعَّف في الحديث ». =

١٣٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد[١]، عن الأوزاعي، عن عبدالله بن عَمرو بن أبي طَلْحَة -عامل عُمَرَ بنِ عبدالعزيز على اليَمَامَة -: أنَّه[٢] أُتيَ برجُلٍ أصاب حدًّا . . . فذكر الحديثَ ؟

قال أبي[٣]: إنما روى الأوزاعي[٤]، عن عَمرو بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، ومنهم من يقول: عمر .

١٣٦٩ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٦]؛ قال: حدَّثنا رِفْدَة بن قُضَاعَة الغَسَّاني؛ قال: حدَّثنا صالح بن

= وقال ابن عدي: «وهذا لا يرويه إلا عبدالعزيز بن عمران بهذا الإسناد، وهو منكر».
وقال ابن حبان: « وهذا باطلٌ لا أصل له ».
وقال البيهقي: « تفرَّد به إبراهيم الأشهلي، وليس بالقوي، وهو إن صح محمولٌ على التعزير ».

(١) هو: ابن مسلم .
(٢) في (ف): « وأنه ».
(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك).
(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٤٨-٣٤٩) تعليقًا، وعبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" (ص٣٥٦) من طريق أيوب بن سويد، عن الأوزاعي قال: لم يكن أحدٌ من عُمَّال عمر بن عبد العزيز يُشَبَّه به إلا عمرو بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري؛ عامله على عمان، فبلغ من لينه - كذا - أنه أُتي برجل قد أصاب حدًّا من حدود الله - عزَّ وجلَّ - بعد العشاء فقال: إني أكره أن أؤخرَ حدود الله حتى أصبح فأقامه عليه ليلاً . واللفظ لعبدالله بن أحمد. وتصحَّف عنده « عمرو بن عبدالله بن أبي طلحة » إلى « عمرو بن عبيد بن طلحة ». وهو على الصَّواب في "تهذيب الآثار" (٢/ ٢٨٤) نقلاً عن "الزهد".
(٥) نقل ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١١٨) بعض هذا النص .
(٦) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٠١-٢٠٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٥)، و(٤/ ٢٢١). ومن طريق العقيلي رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ١٨٧). ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "الشعب" (٥٠٩٠).
قال العقيلي: « ولا يُحفظَ هذا اللفظ إلا به ». أي: صالح بن راشد. =

راشد القُرَشي؛ قال: أُتيَ الحَجَّاج[١] برجُلٍ قد اغتَصَبَ أختَه نَفْسَهَا، فقال: احبِسُوهُ، وسَلُوا[٢] مَن هاهنا مِنْ أصحاب النبيِّ ﷺ؟

فسألوا عبدالله بن أبي مُطَرِّف؛ فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتَيْنِ، فَخُطُّوا وَسَطَهُ بِالسَّيْفِ**»، وكتبوا إلى ابن عباس، فكتبَ إليهم بمِثلِ[٣] قول عبدالله بن أبي مُطَرِّف؟

فقال[٤] أبي: كذا رواه هشام، ورُوِيَ عن عبدالله بن مُطَرِّف بن الشِّخِّير هذا الكلامُ، قولَهُ؛ فلا أدري هذا هو أو غيره!

وقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ روى هذا الحديثَ قَتَادةُ، وداودُ بنُ أبي هند، عن[٥] عبدالله بن مُطَرِّف بن الشِّخِّير: أنَّ الحَجَّاجَ أُتيَ برجُلٍ ...، الحديثَ؛ وهذا الصَّحيحُ[٦].

= وقال ابن عدي: «ورفدة بن قضاعة هذا لم أر له إلا حديثًا يسيرًا، وعند هشام بن عمار عنه مقدارُ خمسة أو ستة أحاديث، وهذا الحديثُ حديث عبدالله بن أبي مطرِّف لا أعرفُه إلا من حديث رفدة».
وقال أيضًا: «وهذا الحديثُ هو الحديث الذي أشار إليه البخاري أنه لا يصحُّ له».

(١) هو: ابن يوسف الثَّقَفي.
(٢) في (ف): «واسألوا».
(٣) في (ك): «مثل».
(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «قال».
(٥) من قوله: «أبو زرعة: هذا خطأ ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك).
(٦) ذكر ابن أبي حاتم عبدَالله بن أبي مطرف هذا في موضعين من "الجرح والتعديل" (١٥٢/٥-١٥٣ و١٨٢)، وذكر هذا الحديثَ في الموضعين، ونقل في الموضع الأول عن أبيه قوله: «هذا غلطٌ! غلط فيه رفدة بن قضاعة؛ إنما هو عبدالله بن مطرف بن عبدالله بن الشِّخِّير، لجدِّه صُحبة»، ونقل عنه في الموضع الثاني قوله: «يُروى هذا الحديث عن عبدالله بن مطرف بن عبدالله بن الشخير، وأبوه من التابعين، فلا أدري هذا هو ابن مطرف، أو رجل آخر؟». وترجم البخاري في =

١٣٧٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الفَضْلُ بن دَلْهَم[٢]، عن

= "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٧٩) لصالح بن راشد الراوي عن عبدالله بن أبي مطرف، وقال: « لم يصحَّ حديثه »، وترجم في (٥/ ٣٤) لعبدالله بن أبي مطرف، وقال: «ولم يصح إسناده ». وبوَّب في "صحيحه" بقوله: « بابُ رَجم المُحصَن »، ثم أخرج برقم (٦٨١٢) حديث علي ﷺ حين رجم المرأة يوم الجمعة، وقال: « قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ ».

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١١٨): « لم يُفرِّق بين ما إذا كان الزنى بمَحْرَم أو بغير مَحْرَم. وأشار البخاري الى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زنى بذات مَحْرَم، وهو: ما رواه صالح بن راشد . . . »، ثم ذكر الحديث، ثم قال: «ذكره ابن أبي حاتم في "العلل"، ونقل عن أبيه أنه رُوي عن مطرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير من قوله. قال: ولا أدري: أهو هذا أو لا؟ يشير إلى تجويز أن يكون الراوي غلط في قوله: «عبد الله بن [أبي] مطرف»، وفي قوله: «سمعت»، وإنما هو: مطرف بن عبدالله، ولا صُحبة له . وقال ابن عبدالبر: يقولون: إن الراوي غلط فيه. وأثرُ مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم: أخرجه ابن أبي شيبة من طريق بكر بن عبد الله المزني؛ قال أُتِيَ الحجَّاج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرِّف بن عبدالله ابن الشخير وأبو بردة، فقال أحدهما: اضرب عنقه، فضربت عنقَه. قلت - أي: ابن حجر -: والراوي عن صالح بن راشد ضعيفٌ؛ وهو: رِفْدة - بكسر الراء، وسكون الفاء- ويوضِّح ضعفَه: قوله: «فكتبوا إلى ابن عباس»، وابن عباس مات قبل أن يليَ الحجَّاج الإمارة بأكثر من خمس سنين». اهـ.

وترجم ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ٢١٩) لعبدالله بن أبي مطرف، وذكر هذا الحديثَ، ونقل عن ابن منده أنه قال عنه: « غريب »، وقال ابن حجر: « وقال العسكري - تَبَعًا لأبي حاتم -: إن رِفْدة بن قضاعة راويه وَهِمَ فيه، وإنما هو: عبدالله بن مطرف بن عبدالله بن الشِّخِّير ».

(١) نقل هذا النص بتصرف: ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٢٩٠).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٧٦ رقم ١٥٩١٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٣٤)، والدارقطني في "الأفراد" (١٣٩/ ب/ أطراف الغرائب). ورواه أبو داود في "سننه" (٤٤١٧) من طريق محمد بن خالد الوهبي، عن الفضل، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق، عن عبادة به مرفوعًا. =

الحسن[(١)]، عن[(٢)] قَبِيصَة بن حُرَيث، عن سَلَمة بن المُحَبِّق، عن النبيِّ ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً** ...»، الحديث ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[(٣)]؛ إنما أراد: الحسن[(٤)]، عن حِطَّان[(٥)]، عن عُبادَة بن الصَّامت، عن النبيِّ ﷺ .

= قال أبو داود: « روى وكيع أولَ هذا الحديث عن الفضل بن دَلْهم، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ، وإنما هذا إسنادُ حديث ابن المحبق أن رجلا وقع على جارية امرأته ».

(١) هو: ابن أبي الحسن البصري .

(٢) في (ش): « بن » بدل: « عن ».

(٣) نقل المزي في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٢٢١) عن الأثرم أنه سأل الإمام أحمد عن حديث الفضل بن دَلْهَم هذا ؟ فقال: « هذا حديث منكر ». قال الأثرم: يعني: خطأ .
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١١٦-١١٧): « الفضل بن دَلْهَم البصري، سمع الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ قال: " للبِكْر جَلْدُ مِئَةٍ وتغريبُ عام"، روى عنه وكيع، وقال قتادة وسلام: عن الحسن، عن حطان، عن عبادة، عن النبي ﷺ وهذا أصحُّ ».
وقال الدارقطني في "الأفراد": « تفرَّد به الفضل بن دَلْهم،عن الحسن، عن قَبيصة بن حريث، عن سلمة. والمحفوظ: عن الحسن، عن حطَّان الرقاشي، عن عبادة بن الصامت ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٣٦٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٧٧٧)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣١٣ رقم٢٢٦٦٦)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٠)، والبزار في "مسنده" (٢٦٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٤٢٥).
قال البزار: « وهذا الحديث أسنده قتادة، عن الحسن، عن حطَّان، عن عبادة . ورواه عن قتادة غيرُ واحد، وقد رواه غير واحد عن الحسن، عن عبادة مرسلاً . وقال الفضل بن دَلْهم، عن الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ . والفضل بن دَلْهم لم يكن بالحافظ، والحديث حديث قتادة على أنه قد رُوي عن النبي ﷺ من وجوهٍ صحاح، روى ذلك جماعةٌ من أصحاب النبي ﷺ بخلاف هذا اللفظ ».

(٥) هو: ابن عبدالله الرَّقاشي .

١٣٧١ - وسُئِلَ[1] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن المُبارك[2]، عن عَنْبَسَة بن سعيد، عن الشَّعبي[3]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « لا يُسْتَقَادُ مِن الجُرْحِ حَتَّى يَبْرَأَ » ؟

قال أبو زرعة: هو مُرسَلٌ مقلوبٌ[4].

١٣٧٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو خالدٍ الأحمَرُ[5]، عن

---

(١) نقل هذا النص بتمامه: ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٢٧١)، والزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٣٧٨)، وانظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٣٩١).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨٤)، والطبراني في "الأوسط" (١٢٦) من طريق مهدي بن جعفر، عنه، به.
ورواه البزار في "مسنده" (١٥٢٦/ كشف الأستار) قال سمعتُ رجلاً من أصحاب الحديث يقول: ثنا عبدالله بن سنان، ثنا ابن المبارك، عن عنبسة، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا عنبسة بن سعيد قاضي الريِّ، ولا عن عنبسة إلا ابن المبارك، تفرَّد به مهدي بن جعفر». وقال ابن حزم في "المحلى" (١٠/ ٣٧٧): « هذا باطل؛ لأن عنبسة هذا مجهول ».

(٣) هو: عامر بن شَراحيل .

(٤) الظاهر أنه يعني بالإرسال كون الحديث عن الشعبي، عن النبي ﷺ، ولكننا لم نجد من رواه مرسلاً.
وأما قوله: « مقلوب »: فهو مشكل، لكنْ لعله يعني أن اسم «مجالد بن سعيد» انقلب على الراوي عن ابن المبارك إلى «عنبسة بن سعيد»، والله أعلم.

(٥) هو: سليمان بن حيان . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٥٧٤). ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٦٢ رقم ٤٣٥٠).
ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٦٣ رقم ١٥٨٠٤)، والدارمي في "مسنده" (٢٣٥٠ و٢٣٥٣ و٢٣٥٤)، وأبو داود في "سننه" (٤٣٨٨ و٤٣٨٩)، والنسائي في "سننه" (٤٩٦١-٤٩٦٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٦١ رقم ٤٣٣٩-٤٣٥١)، من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، به .

يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن رافع بن خَدِيج، عن النبيِّ ﷺ: قال: « **لا قَطْعَ في**[١] **ثَمَرٍ**[٢] **ولَا كَثَرٍ**[٣] » ؟

قال أبي: منهُم من يقول: محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن أبي مَيمونة[٤]، عن رافع .

---

(١) قوله: « في » سقط من (أ).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « تمر ».

(٣) قال ابن الأثير: الكَثَرُ - بفتحتَين -: جُمَّار النَّخْل، وهو شَحْمُهُ الذي وَسَطَ النَّخْلة. "النهاية" (٤/ ١٥٢).

(٤) كذا في جميع النسخ، وكذا في نسختين خطيتين من "مسند الدارمي" كما ذكر محققه (٢٣٥٥). والحديث أخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٣٥٥)، والنسائي (٤٩٦٨) من طريق سعيد بن منصور، عن عبدالعزيز بن محمد الدَّراوَرْدي، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبَّان، عن أبي ميمون، عن رافع بن خديج، به . قال النسائي: « هذا خطأٌ، أبو ميمون لا أعرفه ».
وقد ترجم المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٣٧) لأبي ميمون وعدَّه من الأوهام.
وقال الجصاص في "أحكام القرآن" (٤/ ٧٥): « روى مالك وسفيان الثوري وحماد ابن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان: أن مروان أراد قطع يد عبد وقد سرق وديًا، فقال رافع بن خديج: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا قطع في ثمرة، ولا كثر" . وروى سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن حبان، عن عمه واسع بن حبان: بهذه القصة، فأدخل ابن عيينة بين محمد بن حبان وبين رافع واسع بن حبان. ورواه الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد ابن حبان، عن عمة له: بهذه القصة ،وأدخل الليث بينهما عمة له مجهولة. ورواه الدراوردي، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي ميمونة، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ: مثله، فجعل الدراوردي بين محمد بن يحيى ورافع أبا ميمونة، فإن كان واسع بن حبان كنيته أبو ميمونة فقد وافق ابن عيينة، وإن كان غيره فهو مجهول لا يدري من هو، إلا أن الفقهاء قد تلقت هذا الحديث بالقبول وعملوا به . . ».اهـ.

١٣٧٣ - وسُئِلَ أبو زرعة [١] عن حديثٍ رواه سُوَيد بن سعيد[٢]، عن عبدالرحمٰن بن أبي الرِّجَال، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**مَنْ قَالَ في دِينِنَا بِرَأْيِهِ، فَاقْتُلُوهُ**» ؟

قال أبو زرعة: سمعتُ يحيى بن مَعِين يقول - وقيل له:

---

(١) قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة"(ص٤٠٩-٤١٠): «وسمعتُ أبا زرعة يقول: قلنا ليحيى بن معين: إن سويد بن سعيد يحدِّث عن ابن أبي الرِّجال، عن ابن أبي روَّاد، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «من قال في ديننا برأيه، فاقتلوه»؟ فقال يحيى: سويد ينبغي أن يُبدأ به فيقتل . فقيل لأبي زرعة: [سويد] يحدِّث بهذا عن إسحاق بن نجيح . فقال: هذا حديث إسحاق بن نجيح، إلا أن سويدًا حدثنا عن ابن أبي الرِّجال .[قلت]: وقد رواه لغيرك عن إسحاق. فقال: [عسى] قيل له فرجع ».اهـ. وما بين المعقوفين زيادة وتصويب من "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٢٩)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٥٣).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٨٥)، وتمام في "فوائده" (١١٧/ الروض البسام)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٢٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٥٣١).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٣١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ٣٢٢) من طريق سويد بن سعيد، عن إسحاق بن نجيح، عن عبدالعزيز بن أبي روَّاد به .
ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٥٢٩).
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٩٠/ب/أطراف الغرائب) من طرق عن إسحاق ابن نجيح، عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر به .
قال الدارقطني: « غريبٌ من حديث الأوزاعي عن نافع، تفرَّد به إسحاق بن نجيح الملطي، عنه ».
ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٥٣٠) من طريق سويد بن سعيد ونوح بن حبيب، عن إسحاق بن نجيح، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عمر، به .

روى سُوَيْد هذا الحديث فقال[١]-: ينبغي أنْ يُبدَأَ بِسُوَيدٍ فَيُستَتاب[٢].

١٣٧٤ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه عبدُالعزيز الماجِشُونُ[٣]، عن الزُّهْري، عن سَهْل بن سعد الأنصاري، عن عاصم بن عَدِي: أنَّ عُوَيمِرً[٤]- رجلاً[٥] من بني العَجْلان - قال: يا عاصمُ[٦]، أرأيتَ

---

(١) في (ف): «قال».

(٢) في (ف): «فليستتاب»، وفي (ك): «فيستات».
وقد قال ابن عدي في (٤/ ٢٨٥): «وهذا الحديث قد يتلَوَّن فيه سويد بن سعيد، فمرَّة يرويه هكذا عن ابن أبي الرجال، ومرَّة يرويه عن إسحاق بن نجيح، عن ابن أبي روَّاد». وقال في (١/ ٣٣١): «وهذه الرواية التي بلغت يحيى بن معين أن سويدًا حدث به عن ابن أبي الرجال، فقال يحيى: لو كان عندي سيف ودرقة لغزوتُه، وإنما قال يحيى هذا لأن ابن أبي الرجال لا يحتمل مثل هذه الرواية، وإسحاق بن نجيح يحتمل».
وقال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ لا يصح، تفرَّد به إسحاق وهو المتهم به، وكان يضع الحديث، شهد عليه بذلك يحيى والفلاس وابن حبان، وهو غيَّر إسناده، فتارة يرويه عن الأوزاعي، وتارة عن عبد العزيز، عن نافع، وتارة عنهما عن نافع، وهذا من فعله، فإنه معروف بمثل هذا . وأما رواية سويد عن ابن أبي الرجال فقد اعتذر قوم لسويد فقالوا: وهِمَ، وأراد أن يقول: إسحاق فقال: ابن أبي الرجال على أن هذا الاعتذار لم يقبله كثيرٌ من العلماء». ثم ذكر مقالة ابن معين في سويد.

(٣) في (ف): «الماجشوني». وعبدالعزيز هذا هو: ابن عبدالله بن أبي سلمة . وروايته أخرجها علي بن الجعد في "مسنده" (٢٨٧١)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٣٧ رقم ٢٢٨٥٦)، والنسائي في "سننه" (٣٤٦٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٥٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١١٩ رقم ٥٦٩٠ و٥٦٩٢).

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ش): «عن عاصم بن عدي بن عويمر أن رجلاً».

(٦) في (ك): «ثنا عاصم».

رجلاً وجَدَ مع امرأته رجلاً، أيقتُلُهُ[١] ؟ ... فذكر الحديثَ؛ قصَّةَ المُتَلاعِنَينِ[٢].

قال أبي: لا أعلمُ أحدًا يَصِلُه غيرَ عبدالعزيز .

قيل له: هو محفوظٌ ؟

قال أبي: الناسُ يقولون[٣]: « أنَّ عاصمَ[٤]»، وهو أشبهُ .

---

(١) في (ت) و(ك): « فقتله ».

(٢) قوله: « قصَّةَ المُتَلاعِنَينِ » منصوب على نزع الخافض؛ أي فذكر الحديثَ في قصَّة المُتَلاعِنَين، ثم حُذِفَ الجار، وهو «في»؛ فانتصب ما بعده على نزع الخافض. انظر لذلك التعليق على المسألة رقم (١٢). أو منصوب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: أعني: قصَّةَ المُتَلاعِنَين.

(٣) الحديث من هذا الوجه رواه البخاري في "صحيحه" (٥٢٥٩ و٥٣٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٩٢) من طريق مالك، والبخاري (٤٢٣)، ومسلم (١٤٩٢) من طريق ابن جريج ، والبخاري (٤٧٤٥ و٤٧٤٦ و٦٨٥٤ و٧٣٠٤) من طريق الأوزاعي وفُليح بن سليمان وابن عيينة وابن أبي ذئب، ومسلم (١٤٩٢) من طريق يونس، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٣٤ رقم ٢٢٨٣٠ و٢٢٨٣١) من طريق إبراهيم بن سعد وابن إسحاق، وأبو داود في "سننه" (٢٢٥٠)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١١٧ رقم ٥٦٨٤) من طريق عياض الفهري، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١١٥ و١١٧ رقم ٥٦٨٠ و٥٦٨١ و٥٦٨٦) من طريق قُرَّة بن عبدالرحمن ويزيد بن أبي حبيب وإبراهيم ابن إسماعيل ابن مُجَمِّع، جميعهم عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد أن عويمرًا جاء إلى عاصم ابن عدي فذكره .

(٤) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الميم، وهو علمٌ مصروفٌ، وفيه وجهان:
الأوَّل: أنَّه منصوب غير منوَّن: «أنَّ عاصم ...»، على حكاية الإسناد السابق، والمراد: «الناسُ - أي: أصحابُ الزهري - يقولون: عن سهل بن سعد؛ أنَّ عاصمَ ابنَ عديٍّ جاءه عويمر ... إلخ». فلم ينوَّن الاسم لاتصافه بـ«ابن». =

١٣٧٥ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه الحسنُ بن صالح[٢]، عن منصور[٣]، عن الحَكَم[٤]، عن عَطَاءٍ ومُجاهِدٍ، عن أيمَنَ - وكان فقيهًا- قال[٥]: يُقْطَعُ السَّارِقُ في ثَمَنِ المِجَنِّ[٦]، على عهد رسول الله ﷺ؛ دينارٍ[٧]؟

= والثاني: أنَّه منصوبٌ منوَّن: «أنَّ عاصمَ . . .»، وكانت الجادَّة على ذلك أن يقال: «أنَّ عاصمًا»، بألف تنوين النصب، لكنَّها حُذِفت هنا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) أورد ابن أبي حاتم هذا النص أيضًا في "المراسيل" (ص١٥ رقم٤٣) كما هنا إلى قوله: « وليست له صحبة ».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥/ ١١٠)، والنسائي في "سننه" (٤٩٤٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة (١٠١٠).

(٣) هو: ابن المعتمر .

(٤) هو: ابن عُتَيبة .

(٥) في (ش): « فقال ».

(٦) المِجَنُّ: التُّرسُ؛ لأنه يُواري حامِلَهُ، أي: يستُرُهُ، والميم زائدةٌ . "النهاية" (١/ ٣٠٨).

(٧) كذا في جميع النسخ ! والذي في "المراسيل: للمصنِّف، ومصادر التخريج: « في ثمن المجن، وكان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ دينارًا ».
وعلى ذلك فقوله: «دينارٍ» بالجر، يمكن تخريجه على أنَّه بدل من قوله: «ثَمَنِ المجن».
ويمكن أن يكون منصوبًا على نزع الخافض، والتقدير: «في دينارٍ»، وحُذِفَ الخافض، فانتصب ما بعده. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢)، والأصل هنا: «دينارًا» بالألف، لكنْ حُذِفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وهذان التخريجان بناء على أنَّه ليس في الكلام سقطٌ، وإلَّا فلعلَّ صحة اللفظ كما في مصادر التخريج، فيكون وجه الحديث عندنا هكذا: « يُقْطَعُ السَّارِقُ في ثَمَنِ المِجَنِّ، [وكان ثَمَنُ المِجَنِّ] على عهد رسول الله ﷺ دينارًا »، والله أعلم.

قال أبي: هو مُرسَلٌ[١]، وأرى أنَّه والدُ[٢] عبدالواحد بن أيمَن، وليستْ له صُحْبةٌ .

قلتُ لأبي: وقد روى هذا الحديثَ يحيى الحِمَّانِيُّ[٣]، عن شَريك[٤]، عن منصور، عن عَطَاء، عن أيمَنَ بنِ أم أيمَن، عن أم أَيْمَن[٥]؛ قالتْ: قال رسولُ الله ﷺ: « **لا يُقْطَعُ السَّارِقُ إِلَّا[٦] في حَجَفَةٍ[٧]** »؛ قُوِّمَتِ الحَجَفَةُ يومئذٍ على عهد رسول الله ﷺ دِينَارٌ[٨] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ من وجهَين:

أحدُهما: أنَّ أصحابَ شَريك لم يقولوا: عن أم أَيْمَن؛ إنَّما

---

(١) ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٥-٢٦) الاختلاف على أيمن في وقف الحديث ورفعه، ورجَّح الطريق الموقوف، وقال: « أصحُّ بإرساله ».

(٢) قوله: « والد » سقط من (ك).

(٣) هو: يحيى بن عبدالحميد . وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٦٣).

(٤) هو: ابن عبدالله النَّخَعي.

(٥) من قوله: « عن عطاء . . . » إلى هنا، في (ت): « عن عطاء، عن أيمن بن أم أيمن»، وفي (ك): « عن عطاء، عن أم أيمن بن أم أيمن».

(٦) قوله: « إلا » سقط من (ف).

(٧) الحَجَفَةُ: التُّرس. انظر "النهاية" (١/ ٣٤٥).

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادة أن يقال: « بدينار ». ويوجَّه على أنه منصوب على نزع الخافض، ووُقف عليه منوَّنًا دون ألف العوض؛ على لغة ربيعة، وانظر في نزع الخافض: المسألة رقم (١٢)، وفي لغة ربيعة: المسألة رقم (٣٤)؛ ويشهد لهذا الوجه: روايتُهُ بألف تنوين النصب في الموضع المذكور من "شرح معاني الآثار"، ففيه: « دينارًا أو عشرةَ دراهم».

قالوا: عن أَيْمَنَ بن أم أيمَن، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

والوجهُ[(٢)] الآخَرُ: أنَّ الثِّقات يَرْوُونَ عن منصور، عن الحَكَم، عن مُجاهِد وعَطاء، عن أيمَن، قولَهُ[(٣)].

وأيمَنُ بنُ أم أيمَن لم يُدرِكِ النبيَّ[(٤)] ﷺ.

١٣٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمر بن عليِّ بن مُقَدَّم[(٥)]، عن الحجَّاج بن أَرْطاة، عن مَكْحول، عن عبدالرحمٰن بن مُحَيرِيز؛

---

(١) الحديث رواه النسائي في "سننه" (٤٩٤٨) من طريق علي بن حجر، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٦١٤) من طريق الأسود بن عامر، كلاهما (علي والأسود) عن شريك، عن منصور، عن عطاء ومجاهد، عن أيمن، به مرفوعًا.
ورواه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٦١٣) من طريق خلف بن هشام، عن شريك، عن منصور، عن عطاء، عن أيمن، به مرفوعًا.

(٢) في (ك): «والوجوه».

(٣) في (ك): «فقوله»، والصواب: ما في بقية النسخ. والحديث من هذا الوجه رواه النسائي في "سننه" (٤٩٤٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٧٩) من طريق جرير، عن منصور، به.

(٤) في (ت) و(ف): «للنبي».

(٥) روايته أخرجها ابن المبارك في "مسنده" (١٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٩ رقم ٢٣٩٤٦)، وأبو داود في "سننه" (٤٤١١)، والترمذي في "جامعه" (١٤٤٧)، والنسائي في "سننه" (٤٩٨٣).
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي، عن الحجاج بن أرطاة، وعبدُالرحمن بن مُحَيريز: هو أخو عبد الله بن محيريز، شاميٌّ». وقال النسائي: «الحجاج بن أرطاة ضعيفٌ، ولا يحتجُّ بحديثه».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٩٦٤)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٨٧)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٠٨) من طريق عمر بن علي المقدمي، عن حجَّاج، عن مكحول، عن ابن محيريز، عن فضالة، به.

قال: سألتُ فَضَالَة بن عُبَيد فقلتُ: أرأيتَ تعليقَ اليدَين من العُنُق[١]، أمِنَ[٢] السنَّة ؟ فقال: أُتِيَ النبيُّ ﷺ بسارق[٣]، فأَمَر به، فقُطِعَتْ يدُهُ، ثم أَمَرَ به فعُلِّقَتْ في عُنُقِهِ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنَّما هو: عبدالله بن مُحَيريز[٤]؛ قال: سألتُ فَضَالة .

١٣٧٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد، عن الأَوْزاعي، عن محمد بن عبدالملك، عن مُطَرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن أبيه، عن عمَّار بن ياسر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا يَحِلُّ دَمُ المُؤْمِنِ إِلَّا في ثَلاثٍ: الدَّمُ بِالدَّمِ، والثَّيِّبُ الزَّانِ**[٥]**، والمُرْتَدُّ**

---

(١) في (ت) و(ك): « العنوا ».

(٢) في (ت) و(ك): « من » بلا همزة.

(٣) قوله: « بسارق » سقط من (ك).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٩٩ رقم٧٦٩)، وفي "مسند الشاميين" (٢١٧٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٥٧) من طريق عمر بن علي المقدمي، عن حجَّاج، عن مكحول، عن عبدالله بن محيريز قال: سألت فَضالة . . . فذكره .
قال المزي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٣٩٨): « وفي حديث الطبراني: عبدالله بن محيريز، وهو وهمٌ ».

(٥) في (ف): « الزاني »، وما أثبتناه من بقية النسخ، وكلاهما عربي فصيح، ووقع نحوه في هذا الحديث في "صحيح مسلم" من حديث عبدالله بن مسعود، قال النووي: «هكذا هو في النسخ: «الزان» من غير ياء بعد النون وهي لغة صحيحة قُرِئ بها في السبع؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرّعد: ٩]، وغيره، والأشهر في اللغة إثبات الياء في كل هذا. "شرح النووي على صحيح مسلم" (١١/ ١٦٤). وانظر في هذه اللغة التي تَحذفُ ياء الاسم المنقوص المحلَّى =

عَنِ الإِيمَانِ »[١] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ مُفتَعَلٌ، ومحمدُ بنُ عبدالملك هذا هو: ابنُ عبدالملك بن مروان، لَعَلَّهُ لم يَرَ مُطَرِّفَ[٢] بعينِه.

وذكرتُ هذا الحديثَ لابنِ جُنَيد[٣] ؟ فقال: هذا من أيُّوب بن سُوَيد، وأما محمد بن عبدالملك فثقةٌ.

١٣٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ كتبتُهُ عن نَصْرِ بنِ داود بن طَوْق[٤] بواسِط - قَدِمَ علينا من الكوفة - عن يحيى بن إسماعيل الواسِطي؛ قال: حدَّثنا إبراهيم بن سعد، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لَا يُقْتَلُ أَحَدٌ بِسَبِّ أَحَدٍ، إِلَّا بِسَبِّ النبيِّ ﷺ** » ؟

= بـ«أَلْ»: "سر صناعة الإعراب" (٢/ ٥١٩)، و"الخصائص" (٢/ ٢٩٢)، و"شرح قطر الندى" (ص٣٢٦)، و"همع الهوامع" (٢/ ٤٢٨).

ولعل حذف الياء هنا: جاء تحقيقًا للسَّجعة، والموافقة بين «الزان» و«الإيمان». والله أعلم.

(١) رواه الطبراني، كما في "مجمع الزوائد" (٦/ ٢٥٣).
قال الهيثمي: «وفيه أيوب بن سويد، وهو متروك، وقد وثقه ابن حبان وقال: رديء الحفظ».

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) هو: عليُّ بن الحسين .

(٤) في (ك): « طرق ». ولم نقف على روايته ، ولا على من رواه على هذا الوجه، ولكن رواه ابن أبي عاصم في "الديات"(ص ١١٩) من طريق حجاج بن يوسف، =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد.

١٣٧٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه اليَمَان بن[١] عَدِيٍّ الحِمْصي الحَضْرَمي[٢]، عن محمد بن زياد، عن أبي أُمَامة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ جُرْمًا يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ حَزَّز[٣] ظَهْرَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ » ؟

فسمعتُ أبي يقولُ: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٤]، واليَمَانُ شيخٌ صدوق.

= وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٤٩) من طريق أبي الأحوص العكبري، كلاهما عن يحيى بن إسماعيل الواسطي؛ عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: « لا يُقتَلُ أحدٌ بسبِّ أحد إلا من سبَّ النبيَّ ﷺ ».
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٦٠).
وقوله: « عن أبي سلمة » سقط من المطبوع من "الكامل". وتصحَّف المتن فيه تصحيفًا غريبًا، والتصويب من "السنن الكبرى" للبيهقي الذي روى الحديث من طريق ابن عدي.

(١) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ١١٦ رقم٧٥٣٦)، و"الأوسط" (٢٣٣٩)، و"مسند الشاميين" (٨٢٥).

(٣) كذا في (أ) - دون ضبط - وفي (ش) و(ف): « حرر »، وفي (ت): « حزن »، وفي (ك): «حزر »، وفي مصادر التخريج السابقة: « جَرَّد »، وهي الأَوْلى. قال في "فيض القدير" (٦/ ١١٣): « أي: عرَّاه من ثيابه... والمراد فيما يظهر: أنه جرده من ثيابه ليضربه وفَعَلَ. ويحتمل على بعدٍ أن المراد: هتك العورة. اهـ. وما في (أ) أقرب إلى المعنى من حيث إن «الحزّ» هو: القطع من الشيء في غير إبانة، ويقال: الحزّ قطع ما كان غير بائن. "تاج العروس" (٨/ ٤٧).

(٤) قال ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ٨٥): « وفي سنده مقال ». وضعفه الشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٢٧٥).

١٣٨٠ - **وسُئِلَ أبي** عن حديثٍ رواه الثَّوْري[(١)]، عن أبي سعيد، عن عَطَاء، عن ابن عباس، في قاتِلِ المؤمن: إنه ليس له[(٢)] تَوبَةٌ ؟

قال أبي: أبو سعيد: هو عبدالقُدُّوس بن حَبِيب الشَّامي، وكان لا يَصدُقُ .

١٣٨١ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه معاذ بن خالد العَسْقَلاني، عن زهير بن محمد، عن يزيد بن زياد، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن الحارث[(٤)]، عن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْتُهُ** » ؟

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٣٨٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه أبو كُرَيْب[(٥)]، عن عبدالله

(١) روايته أخرجها الواحدي في تفسيره "الوسيط" - كما في "تخريج أحاديث الكشَّاف" للزيلعي (١/ ٣٤٣)- من طريق إسحاق بن راهويه، ثنا أبو داود الحَفَري، ثنا سفيان، به .

(٢) قوله: « له » سقط من (أ).

(٣) هو: السَّبيعي، عمرو بن عبدالله .

(٤) هو: ابن عبدالله الأعور .

(٥) في (ك): « أبو كريت ». وأبو كُرَيب هو: محمد بن العلاء . وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٤٣٨)، و"العلل الكبير"(٤١٣)، والنسائي في "الكبرى" (٧٣٤٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٢٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٨٣). وَقَرن الترمذيُّ بأبي كُريب: يحيى بن أَكْثَم .
ورواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٧٧) من طريق أبي مَيْسَرة أحمد بن عبدالله، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ١٩١-١٩٢) من طريق أبي بكر الميانجي، عن أبي عيسى بن عرَّاد، عن يحيى بن أكثم، كلاهما عن عبدالله بن إدريس به .
قال ابن عدي: « وهذا الحديث يُعرَف بأبي كُرَيب عن ابن إدريس، وقد حدَّث به مسروق بن المرزُبان ويحيى بن أكثم، وسرقه منهم جماعةٌ من الضعفاء؛ مثل جَحْدَر الكفرتوثي - واسمه: عبدالرحمٰن بن الحارث -، والسَّرِيّ [بن] عاصم، =

ابن إدريس، عن عُبَيدالله[1]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ ضَرَبَ وغَرَّبَ.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه قومٌ عن ابن إدريس، عن عُبَيدالله، عن نافع: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ[2].

قال أبي: ابنُ إدريس وَهِمَ في هذا الحديث؛ مرَّة حدَّث مُرسَلاً، ومرَّة حدَّث متصلاً، وحديثُ ابن إدريس حجَّةٌ يُحتَجُّ بها، وهو إمامٌ من أئمة المسلمين[3].

وأبو ميسرة الهَمْداني وغيرهم». وذكر نحوه أيضًا في (٤/ ٣٢١).
وقال الخطيب: «قال القاضي أبو بكر الميانجي: هكذا حدَّثَناه ابن عراد عن يحيى ابن أكثم. وهذا الحديثُ إنما هو معروف عن أبي كُرَيب وأنه المنفرد به. قلت - أي الخطيب -: الأمرُ على ما ذكر، إلا أن جماعةً قد رَوَوه عن عبدالله بن إدريس هكذا مرفوعًا متصلاً، ولم يكن فيهم ثَبْتٌ سوى أبي كُرَيب. ورواه يوسف ابن محمد بن سابق، عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً. وخالفه محمد بن عبدالله بن نمير وأبو سعيد الأشج فروَياه عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضرَبَ وغرَّب، وأن عمر ضرَبَ وغرَّب، ولم يذكُرا النبيَّ ﷺ، وهو الصَّواب».اهـ.

(١) هو: ابن عمر العُمَري.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) قال الترمذي في "جامعه" (١٤٣٨): «حديثُ ابن عمر حديثٌ غريب، رواه غيرُ واحد عن عبدالله بن إدريس فرفعوه، وروى بعضُهم عن عبدالله بن إدريس هذا الحديثَ، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضَرَب وغرَّب، وأن عمر ضَرَب وغرَّب».
وقال في "العلل الكبير" (٤١٣): «روى أصحابُ عبيدالله بن عمر، عن عبيدالله،=

١٣٨٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أحمد بن صالح[١]، عن عَنْبَسة بن خالد، عن يونس[٢]، عن الزُّهْري، عن عبدالله ابن عُرْوَة، عن أبي هريرة، عن سَهل بن أبي حَثْمَة؛ في القَسَامَة ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ من حديث الزُّهْري ! روى[٣] الثِّقاتُ عن الزُّهْري ما[٤] كان عند الزُّهْري في هذا الباب في القَسَامَة، وليس

= عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر . . . ولم يرفعوه . وهكذا رواه محمد بن إسحاق، عن نافع موقوفًا . ولا يَرفَع هذا الحديث عن عبيد غيرُ ابن إدريس . وقد رواه بعضُهم عن ابن إدريس، عن عبيدالله موقوفًا ».اهـ.

وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٤/١٠٧/ب)، وذكر أنه يرويه عبدالله ابن إدريس عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا على ما رواه عنه أبو كُرَيب، ومسروق بن المَرْزُبان، ويحيى بن أكثَم، وجَحْدَر بن الحارث، وغيرُهم، ورواه يوسف بن محمد بن سابق عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع: أن النبيَّ ﷺ . . .، مرسلاً لم يذكر ابنَ عمر، وخالفهم محمد بن عبدالله بن نمير وأبو سعيد الأشج فرَوَياه عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أن أبا بكر ضَرَب وغرَّب، وأن عمر ضَرَب وغرَّب، ولم يذكُر النبيَّ ﷺ، ثم قال الدارقطني: « وهو الصَّواب »؛ يعني الوقف . وانظر "نصب الراية" (٣/ ٣٣١).

ونقل الخطيب في "تاريخه" (١٢/ ٨٣) عن شيخه البرقاني قوله: « قال لنا الدارقطني: لم يُسنِده أحدٌ من الثقات غيرُ أبي كريب، ووقفه أبو سعيد الأشج وغيره».

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣٥٣٩). وقال: « لم يَرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونسُ، ولا عن يونسَ إلا عنبسةُ بن خالد، تفرَّد به: أحمد بن صالح ».

(٢) قوله: « عن يونس » مكرر في (ك). ويونس هو: ابن يزيد الأيلي .

(٣) في (ش): « رواه ».

(٤) « ما » هنا: اسم موصولٌ بمعنى «الذي»، وكانت الجادَّة أن يقال: « روى الثقاتُ عن الزُّهري ما كان عنده. . .»، والضمير في «عنده» هو العائد من الصلة إلى الموصول، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، وهو من وضع الظاهر في موضع المُضمَر العائد إلى الموصول، ومثلُه قولُ الشاعر [من الطويل]: =

لشيء[١] من هذا ذِكرٌ، وإنما وجدنا هذا الحديثَ من حديث خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن عبدالله بن عُرْوَة، عن أبي هريرة، عن سَهل بن أبي حَثْمَة، في القَسامَة، فأخشى[٢] أن يكون مُستَرَقً[٣] مِن ثَمَّ .

وقال أبو زرعة: هذا حديثٌ ما أدري ماهو ؟!

ثم قال: مُنكَرٌ جِدًّا !

فقلت له: فترى أنه مُستَرَقٌ من حديث خالد بن يزيد ؟

قال: مَنْ سرقه مِن ثَمَّ ؟

قلتُ: عَنْبَسَةَ نراه !

قال: ما أظنُّ أن عَنْبَسة كان يُحسِنُ أن يَقْلبَ الحديثَ .

ثم قال: بلغني أنَّ أحمد بن صالح حدَّث عنه في بُدُوِّ أمرِه عن يونس، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، في قصة أم زَرْع، فأنكروا عليه، فترَكَه ولم يحدِّث به بعدُ .

= سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وزادَا

والأصل: سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّهَا. انظر "شرح شذور الذهب" (ص١٧٢-١٧٣).

(١) في (ت) و(ك): « بشيء ».

(٢) في (ت) و(ك): « فأنشأ ».

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

وقال[١] أبو زرعة: ولم يظهَر لنا حديثُهُ، فكنَّا نَعتَبرُ به، وما أعلم روى عنه أحدٌ[٢] سوى أحمد بن صالح على النَّاس، ولم يحدِّث به[٣] ولو عَلِمَ أحمدُ بنُ صالح أنَّ الناسَ يُنكِرون هذا، لامتنعَ من تحديثه.

١٣٨٤ - وسُئِلَ[٤] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ضَمْرَة[٥]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن يونسَ[٦]، عن الحَسَن، وابنِ جُرَيْج[٧]، عن عَطَاء - في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[٨]- قالا[٩]: الإمامُ[١٠] مُخَيَّر: إن شاء قَتَل، وإن شاء قَتَلَ وصَلَبَ، وإن شاء نَفَى؟

---

(١) قوله: « وقال » مكرر في (ك).
(٢) في (ف): « أحدًا ».
(٣) كذا العبارة في جميع النسخ! والمعنى - فيما يظهر -: أن عنبسة هذا قليل الرواية، وليس له من الحديث ما يمكن تتبعه وعرضه على أحاديث الثقات حتى يُحكم عليه من خلاله، ولم يرو عنه سوى أحمد بن صالح، ولم يحدِّث بهذا الحديث أحد من الناس، والله أعلم.
(٤) في (ت) و(ك): « قال سئل ».
(٥) هو: ابن ربيعة.
(٦) هو: ابن عُبَيد.
(٧) قوله: «وابن جريج» بالجر: معطوفٌ على «يونس»؛ والمراد: أن سفيان الثوري يروي هذا الأثرَ عن يونس بن عبيد، عن الحسن البصري، ويرويه أيضًا عن ابن جريج، عن عطاء.
(٨) الآية (٣٣) من سورة المائدة.
(٩) أي: الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح.
(١٠) في (ك): « نام ».

فقال أبو زرعة: حدَّثنا قَبِيصَة[١]؛ قال: حدَّثنا سفيان[٢]، عن عاصمٍ[٣]، عن الحَسَنِ - وابن جُرَيج[٤]، عن عَطَاء[٥] -.

قال أبو زرعة: عاصم، عن الحسن أصحُّ.



---

(١) هو: ابن عقبة.

(٢) روايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٨٤٧) من طريق وكيع، عن سفيان، عن عاصم، عن الحسن. ورواه الطبري أيضًا (١١٨٤٨) من طريق وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٧٨٨) من طريق حفص بن غياث، والطبري (١١٨٤٦) من طريق جرير، كلاهما عن عاصم، عن الحسن.

(٣) هو: ابن سليمان الأحول.

(٤) قوله: « وابن جريج » بالجر معطوفٌ على «عاصم»؛ والمراد: أنَّ سفيان الثوري يروي هذا الأثر عن عاصم بن سليمان الأحول، عن الحسن البصري، ويرويه أيضًا عن ابن جريج، عن عطاء.

(٥) من قوله: « فقال أبو زرعة ... » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الدِّيَاتِ

١٣٨٥- وسمعتُ أبي ﷺ يقول: أخطأ النُّعمان بن ثابت[١]، وأَشْعَثُ بنُ سَوَّار جميعًا:

قال[٢] النُّعمان: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن الحَنَفِيَّة؛ في إِخوةٍ لأُمٍّ: إنَّ لهم نصيبٌ[٣] في الدِّيَة.

وقال أَشْعَث[٤]: عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن

---

(١) هو: أبو حنيفة الفقيه المشهور.
قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (ص٧٥٦): «قال أبو حاتم: حُدِّثت عن سفيان بن عيينة قال: لقيني أبو حنيفة فقال لي: كيف سماعك عن عمرو بن دينار؟ قال: قلت له: أكثرت عنه، قال: لكني لم أسمع منه إلا حديثين. قال: قلت: وما هما؟ فقال: حدثنا عمرو، عن جابر بن عبدالله في أخباري. فقلت: حدثنا عمرو، عن جابر بن زيد، ليس جابر بن عبدالله، قلت: وما الآخر؟ فقال: حدثنا عمرو، عن ابن الحنفية، عن علي: لقد ظلَمَ من لم يورِّث الإخوةَ من الأم. فقلت: حدثنا عمرو، عن عبدالله بن محمد بن علي، ليس بابن الحنفية. قال سفيان: فإذا هو قد أخطأ فيهما جميعا». وانظر "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٩٣).

(٢) في (ك): «عن» بدل: «قال».

(٣) كذا في جميع النسخ «نصيب»، بلا ألف بعد الباء، وفيه وجهان؛ تقدم ذكرهما في التعليق على قوله: «إنَّ للوضوء شيطان، يقال له: الولهان» في المسألة رقم (١٣٠).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٥٦١).
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٣٠٤) عن داود بن عبدالرحمن، عن عمرو بن دينار، سمعت محمد بن علي بن الحسين، عن علي به. ورواه الدارمي في "مسنده" (٣٠٨٣) من طريق قبيصة، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن بعض ولد ابن الحنفية، عن علي، به. =

عليٍّ[١] بن [الحسين][٢].

والصَّحيحُ: عن عمرو بن دينار[٣]، عن عبدالله بن محمد بن[٤] الحَنَفِيَّة، عن عليٍّ.

١٣٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله[٥] بن موسى، عن همَّام[٦]، عن قَتَادة، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: **« الإِبْهَامُ خَمْسٌ »** ؟

قال أبي: هو عندي وَهَمٌ؛ لأنَّ يزيدَ النَّحْويَّ[٧] يروي عن

= ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٥٨) من طريق يزيد بن هارون، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عمَّن أخبره، عن علي، به.

(١) في (ك): « عن أبي جعفر، عن محمد بن علي ».

(٢) في جميع النسخ: « الحسن »، وهو تصحيفٌ، فأبو جعفر هذا هو الباقر، واسمه: محمد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنهما. انظر "تهذيب الكمال" (٢٦/ ١٣٦).

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٧٧٧١) من طريق ابن جريج، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٠٣)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٧٥٥٤) من طريق ابن عيينة، كلاهما عن عمرو بن دينار، به.

(٤) قوله: « محمد بن » سقط من (ش).

(٥) في (ش): « عبدالله ».

(٦) في (ش): « هشام ». وهمام هو: ابن يحيى العَوْذي.

(٧) هو: يزيد بن أبي سعيد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٨٩ رقم ٢٦٢١ و٢٦٢٤)، وأبو داود في "سننه" (٤٥٦٠ و٤٥٦١)، والترمذي في "جامعه" (١٣٩١)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢١٢). ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٩٢). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٨٩٥) من طريق شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح، غريبٌ من هذا الوجه».

عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ أن النبيَّ ﷺ قال[١]: « **في كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الأَصَابعِ عَشْرٌ**[٢] ».

١٣٨٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ[٣] رواه هشام بن عمَّار، عن البَخْتَري بن عُبَيد، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **في السِّقْطِ**[٥] **غُرَّةٌ**[٦]**؛ عَبْدٌ أَو أَمَةٌ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، روى الفِرْيابي[٧]، عن رَجُلٍ، عن البَخْتَري.

١٣٨٨ - وسألتُ[٨] **أبي عن حديثٍ** رواه أبو أُمَيَّة الطَّرَسُوسي[٩]،

---

(١) من قوله: «الإبهام خمس . . .» إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) في (أ) و(ش): «عشرًا»؛ وما أثبتناه من بقية النسخ، وهو الموافق لما في مصادر التخريج، والجادة أن يقال: «عَشَرة»؛ لتأنيثِ الإصبع، لكن مجيئه هنا بلا تاء يخرَّج على وجهين: إمَّا على جواز تذكير العدد لتقدُّم المعدود، وإمَّا على جواز تذكير الإصبع، كما في "المصباح المنير" (صبع)، وانظر المسألة رقم (٧١٣ و١٤٧٥).

(٣) قوله: « وسألت أبي عن حديثٍ » سقط من (ش).

(٤) هو: عبيد بن سليمان الطابخي.

(٥) السِّقْطُ - بالكسر والفتح والضَّم، والكسرُ أكثرُها -: الولدُ الذي يسقُطُ من بَطْن أمِّه قبلَ تمامه . "النهاية" (٢/ ٣٧٨).

(٦) قال النووي: وأما الغُرَّة فقال أهلُ اللغة والغَريب والفُقهاءُ: هي النَّسَمةُ من الرَّقيق ذكرًا كان أو أنثى، قال ابن قتيبة وغيرُه: سُمِّيا بذلك؛ لأنهما غُرَّةُ ما يملكه الإنسان، أي: أفضَلُهُ وأشهَرُهُ، وغُرَّةُ كلِّ شيء: خِيارُهُ. "تحرير ألفاظ التنبيه" (ص ٣٠٥). وانظر "النهاية" (٣/ ٣٥٣).

(٧) هو: محمد بن يوسف .

(٨) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٢٢/أ)، وابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٨) حكم أبي حاتم على هذا الحديث .

(٩) هو: محمد بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٨٢)، =

عن الوليد بن محمد بن صالح [الأَيْليِّ][(١)]، عن مبارك بن فَضَالة، عن الحسن[(٢)]، عن أبي بَكْرَة[(٣)]؛ قال: قال النبيُّ ﷺ : « **لا قَوَدَ[(٤)] إلَّا بالسَّيْفِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)].

= والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٥-١٠٦). ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٦٦٨)، والبزار في "مسنده" (٣٦٦٣) من طريق الحُرِّ ابن مالك، عن مبارك به .

وقال ابن عدي في ترجمة الوليد بعد أن ذكر له أحاديث أُخَر: « وكلُّ هذه الأحاديث غير محفوظة ».

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده بأحسن من هذا الإسناد عن رسول الله ﷺ ، ولا نعلم أحدًا قال: عن أبي بكرة إلا الحرُّ بن مالك؛ ولم يكن به بأس، وأحسَبُه أخطأ في هذا الحديث؛ لأن الناس يروونه عن الحسن مرسلاً ».

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٧١٣ و٢٧٧١٧)، وأحمد في "العلل" (٩٧٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٦) من طرق عن الحسن به مرسلاً .

وانظر "إرواء الغليل" (٢٢٢٩).

(١) كذا في (ش)، وفي (ف) و(ك): «الأبلي» بالباء الموحدة، وهي مهملة في (أ) و(ت)، إلا أن الهمزة ضمَّت في (ت).

وقد وردت نسبته في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٤٦)، و"لسان الميزان" (٦/ ٢٢٦)، و"الكامل" لابن عدي (٧/ ٨٢): «الأَيْلي»، وفي "الجرح والتعديل" (٩/ ١٦): «الأُبُلِّي». وسيأتي في المسألة رقم (١٤٨٥) و(١٥١٩).

(٢) هو: البصري .

(٣) هو: نُفَيع بن الحارث .

(٤) القَوَدُ: القِصاصُ، وقَتْلُ القاتِل بدلَ القَتِيل . "النهاية" (٤/ ١١٩).

(٥) ضعَّف ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٢٨٣) هذا الحديث، ونقل عن الإمام أحمد قوله: « وليس إسناده بجيِّد ».

١٣٨٩ - وسُئِلَ[1] أبو زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن إسماعيل المِنْقَري، عن حمَّاد بن سَلَمة[2]، عن عليِّ بن زيد، عن يعقوب السَّدُوسي، عن عبدالله بن عَمرو: أنَّ رسولَ الله ﷺ خَطَبَ يوم الفتح فقال: «**أَلَا إِنَّ دِيَةَ العَمْدِ الخَطَإِ - بِالسَّوْطِ والعَصَا - دِيَةٌ مُغَلَّظَةٌ مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِفَةً[3] فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا، أَلا إِنَّ كُلَّ دَمٍ ومَالٍ ومَأْثُرَةٍ[4] كَانَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي هَذِه إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِقَايَةِ الحَاجِّ وسِدَانَةِ البَيْتِ[5]، فَإِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُهَا لأَهْلِهَا**».

وروى هذا الحديثَ الحُمَيْديُّ[6]، عن ابن عُيَينة، عن عليِّ بن

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن السبكي في "طبقات الشافعية" (٣/ ١١٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ١٤/ ب).

(٢) روايته علَّقها أبو داود في "سننه" عقب الحديث (٤٥٤٩)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٤).

(٣) الخَلِفَةُ - بفتح الخاء وكسر اللام -: الحاملُ من النُّوق، وتُجمَع على: خَلِفات وخَلائف. "النهاية" (٢/ ٦٨).

(٤) يقال: أُثْرَة، ومأْثُرَة، ومَأْثَرَة، قال الزبيدي: «والأُثْرَة بُالضّمِّ: المَكْرُمة؛ لأنها تُؤْثَرُ، أي: تُذْكَرُ، ويأْثُرها قَرْنٌ عن قَرْنٍ يتحدَّثُون بها. وفي المُحكَم: المَكْرُمةُ المُتَوارَثَة؛ كالمَأْثَرَة، بفتح الثاءِ، والمَأْثُرَة بضمها، ومثلُه من الكلام: المَيْسَرَة والمَيْسُرة، ممَّا فيه الوَجْهَانِ، وهي نحو ثلاثين كلمةً جَمَعَها الصَّغانيّ في (ح ب ر)». اهـ. والمأثرة: جمعها: مآثر، قال ابن الأثير: «ومآثِرُ العرب: مَكارِمُها ومَفاخِرُها التي تُؤثَرُ عنها، أي: تُروى وتُذكَر». "تاج العروس" (٦/ ٩)، و"النهاية" (١/ ٢٢).

(٥) سِدَانةُ الكعبة: هي خِدْمَتُها وتَولِّي أمرها، وفَتحُ بابها وإغلاقُه. "النهاية"(٢/ ٣٥٥).

(٦) هو: عبدالله بن الزبير. وروايته أخرجها في "مسنده" (٧١٩).
ورواه الشافعي في "مسنده" (٢/ ١٠٨/ ترتيب السندي)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٧٢٧)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١١ رقم ٤٥٨٣)، وابن ماجه =

زيد؛ أنَّه سمع القاسم بن ربيعة يُخبِرُ عن ابن عُمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه قال يومَ فتح مكة على دَرَج الكَعْبة: « **الحَمْدُ للهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ، ونَصرَ عَبْدَهُ، وهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ، أَلَا إِنَّ قَتِيلَ العَمْدِ الخَطَأِ - بِالسَّوْطِ أَو العَصَا**[١]- . . . »، وذكَرَ الحديثَ مثله ؟

قال أبو زرعة: حديثُ القاسمِ بنِ رَبِيعةَ أَصَحُّ .

قال أبو محمد[٢]: ونَفْسُ حديث حمَّاد بن سَلَمة؛ فإنَّ أحمد بن سِنَان حدَّثنا[٣] عن يزيد[٤]، عن حمَّادُ بنُ سَلَمة، عن عليِّ بن زيد، عن يعقوب السَّدوسي، عن ابن عُمَرَ - وليس لابن عَمرو معنًى - عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبه .

وقلتُ لأبي: مَن يعقوبُ السَّدوسي ؟

فقال: هو يعقوبُ بن أَوْس، ويقال: عُقْبة[٥] بن أوس[٦].

= في "سننه" (٢٦٢٨)، والنسائي في "سننه" (٤٧٩٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٧٥)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٤٤) من طرق عن ابن عيينة، به .

ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٧٢١٢) من طريق معمر، عن علي بن زيد به .

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٦ رقم ٤٩٢٦)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٠٥).

(١) في (ك): « بالسوط والعصا ».

(٢) في (ف): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٣) قوله: « حدثنا » سقط من (ش).

(٤) هو: ابن هارون .

(٥) في (ت) و(ك): « عتبة ».

(٦) روى البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٩) عن يحيى بن معين أنه قال: « يعقوب بن أوس وعقبة بن أوس واحد ».

قلتُ: وقد روى هذا الحديثَ بطوله حمَّادُ بنُ سَلَمةَ[١]، عن حُمَيد[٢]، عن القاسم بن ربيعة: أنَّ النبيَّ ﷺ خطبَ الناسَ يوم الفتحِ ....، مُرسَلٌ[٣]؛ وهذا أشبهُ بالصَّواب، والله أعلم[٤].

قال أبو محمد[٥]: وتابع يزيدَ بن هارون على روايته أسدُ بن موسى؛ فقال: عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عليِّ بن زيد، عن يعقوب السَّدوسي، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٦].

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه. لكن أخرجه أحمد في "مسنده" (٣/ ٤١٠ رقم ١٥٣٨٩) من طريق هُشَيم، والنسائي في "سننه" (٤٨٠٠) من طريق سهل بن يوسف، كلاهما عن حميد، به.
ورواه أيوب، عن القاسم، واختُلِف عليه، فرواه النسائي في "سننه" (٤٧٩٢) من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن القاسم، به مرسلاً .
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٦٤ رقم ٦٥٣٣)، وابن ماجه في "سننه" (٢٦٢٧)، والنسائي في "سننه" (٤٧٩١) من طريق شعبة، عن أيوب، عن القاسم، عن عبدالله ابن عمرو بن العاص، به .

(٢) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وعلَّقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) قوله: « بالصواب، والله أعلم » ليس في (ف).

(٥) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك)، وفي (ف) بدلاً منه: « قلت ».

(٦) نقل البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٩) عن ابن معين أنه قال: « علي بن زيد ليس بشيء، والحديث حديث خالد، وإنما هو: عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ».
وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٤/ ٦٧/ب)، فقال: « اختُلِف فيه عن القاسم بن ربيعة . فرواه عليُّ بن زيد بن جُدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر، وخالفه أيوب السَّختياني، فرواه عن القاسم بن ربيعة، عن عبدالله بن عمرو ابن العاص . وقال خالد الحذَّاء: عن القاسم، عن عقبة بن أوس، عن عبدالله بن عمر . وأرسله حميد الطويل عن القاسم بن ربيعة، وقول خالد الحذَّاء أشبه بالصَّواب » . اهـ. =

١٣٩٠ - وسُئِلَ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سِنَان العَوَقي[٢]، عن محمد بن مسلم الطَّائِفي، عن عمرو بن دينار، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ قَضى بالدِّيَةِ اثنا عشر[٣] ألفًا؟

= وقد أطال ابن السُّبكي في "طبقات الشافعية" (٣/ ١١٢-١١٦) الكلام على هذا الحديث وعلله، وذكر قصة في مناظرةٍ وقعت بين المزني وأحد العراقيين بمحضر ابن خزيمة، وجواب ابن خزيمة بأن عليَّ بن زيد بن جُدعان قد توبع على الحديث؛ بما يفيد تصحيح ابن خزيمة له، ثم قال ابن السُّبكي: «فالحاصل في الحديث: الاختلاف في أنه هل هو من مسند عبدالله بن عمر، أو ابن عمرو؟ وذلك لا يضرُّ؛ لأن الصحابة كلهم عدولٌ، ولا يبعد أن يكون الحديث عنهما جميعًا، وإليه ميل الحافظ المنذري، وأن ابن جُدعان ممن سمعه، إلى غير ذلك مما رأيت. وبسببه قضى ابن عبدالبر باضطراب الحديث، وحكم بأن عقبة بن أوس مجهول، ولعل عِرْقَ العصبية للمالكية لَحِقَه، وإلا فليس عقبةُ بمجهول، بل معروف، وروى عنه ابن سيرين كما ذكر ابن خزيمة ... » إلى آخر ما قال. وهو كلام - كما ترى - فيه ما فيه مما لو أعرض عنه ابن السُّبكي لكان أولى به، والله أعلم.

(١) نقل إعلال أبي حاتم لهذا الحديث بالإرسال: ابن عبدالهادي في "المحرر" (١١٤٢)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٣٠/ ب)، وابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٤٧).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٦٣٢)، والطبري في "تفسيره" (١٦٩٨٣)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ١٨٤٥).
ورواه الدارمي في "مسنده" (٢٤٠٨)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٢٩)، والترمذي في "جامعه" (١٣٨٨)، وفي "العلل الكبير" (٣٩٠)، والنسائي في "المجتبى" (٤٨٠٣)، وفي "الكبرى" (٧٠٠٦ و٧٠٠٧)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ١٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٧٨) من طرق عن محمد بن مسلم الطائفي به.

(٣) كذا في جميع النسخ، والمشهور في اللغة أن يقال هنا: «اثْنَيْ عشَرَ»، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيح، وهو جارٍ على لغة بني الحارث بن كعب وجماعة من العرب؛ يُلزمون المثنى والملحق به الألفَ في حالات الإعراب الثلاثة، وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٥٥٤).

قال أبي، قال[١]: حدَّثنا يَسَرَةَ[٢] بن صَفوان، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عِكْرِمَة، عن النبيِّ ﷺ.

فقال أبي: المُرسَل أصحُّ[٣].

١٣٩١ - وسألتُ[٤] أبا زرعة[٥] عن حديثٍ اختَلَفَ في الرِّوَاية[٦] عن عمرو بن دينار: أَيُّوبُ السَّخْتِيَاني، وحمَّادُ بن سَلَمة:

---

(١) قوله: «قال» زيد سهوًا، أو توكيدًا لـ«قال» الأولى؛ لأن القائل هو أبو حاتم.

(٢) في (ف): « ميسرة ». وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "التفسير" (٦/ ١٨٤٥). ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٧٢٧٣)، والترمذي في "جامعه" (١٣٨٩)، والطبري في "تفسيره" (١٦٩٨٠ و١٦٩٨٢) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو ابن دينار، عن عكرمة به مرسلاً.

(٣) قال الترمذي في "العلل" (٣٩٠): « سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال: «سفيان بن عيينة يقول: عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسل». ثم قال الترمذي: « وكأن حديث ابن عيينة عنده أصح ». وقال الترمذي في "جامعه" (١٣٨٩): « ولا نعلم أحدًا يذكر في هذا الحديث: عن ابن عباس غير محمد بن مسلم ». وقال النسائي في "الكبرى" (٧٠٠٧): « محمد بن مسلم ليس بالقوي، والصواب مرسل ».

(٤) نقل الزيلعي في "نصب الراية"(٤/ ٣٧٨) هذا النص بتمامه، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٣٧١).

(٥) في (أ): « أبي زرعة ».

(٦) أي: في روايته، نابت «أل» عن الضمير المضاف إليه، وهذا جائزٌ على قول الكوفيين وبعض البصريين، وكثير من المتأخِّرين؛ ومن شواهدهم على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾ [النَّازعَات: ٤٠-٤١]، أي: هي مأواه.

قال ابن جرير الطبري في "تفسيره": « والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى». =

فروى ابن عُلَيَّة [(١)]، عن أيُّوب، عن عمرو بن دينار، عن جابر: أنَّ رجلاً طعَنَ رَجُلاً بِقَرْنٍ في رُكبَتِهِ، فأتى [(٢)] النبيَّ ﷺ يستَقِيدُ، فقيل

= **والمانعون** يقدِّرون: هي المأوى له.

قال ابن هشام: «وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة، وقال الزمخشري في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]: إنَّ الأصل: أسماءُ المسمَّيات»، وقال أبو شامة في قوله[أي الشاطبي في لاميَّته]:

بَدَأْتُ بِبِاسْمِ اللهِ في النَّظْمِ أَوَّلَا ....:

«إنَّ الأصلَ: في نظمي »، فجوَّزَا نيابَتَها عن الظاهر، وعن ضمير الحاضر، والمعروفُ من كلامهم: إنما هو التمثيل بضمير الغائب».اهـ. كلام ابن هشام. انظر "تفسير الطبري" (٢/ ٥٥٠) و(٩/ ٥٧) و(٢٣/ ١٧٣)، و"مغني اللبيب" (ص٦٥-٦٦ و٤٧٤).

(١) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٧٧٥)، وفي "المسند"- كما في "المطالب العالية"(١٨٨٦)- عن ابن عليَّة به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ٦٤)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٦)، وابن حزم في "المحلَّى" (١٠/ ٣٧٧).
ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٦) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن ابن علية، به .
قال أبو أحمد بن عبدوس: « ما جاء بهذا إلا أبو بكر وعثمان ».
قال الدارقطني بعد نقله لكلام أبي أحمد بن عبدوس: « أخطأ فيه ابنا أبي شيبة، وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره، عن ابن عليّة، عن أيوب، عن عمرو مرسلاً، وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه، وهو المحفوظ مرسلاً ». كذا وقع في "السنن": « وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره ». وقد نقل الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٣٠٣) عبارة الدارقطني السابقة؛ لكن جاءت عنده: « وخالفهما أحمد وعبدة ».

(٢) قوله: « ركبته فأتى » مطموس في (ك).

له: حتَّى يَبْرَأَ[١]، فعَجِلَ فاسْتَقَادَ[٢]، فَغَثَّتْ[٣] رِجْلُهُ، وبَرِئَتْ رجلُ المُسْتَقاد منه، فأتى النبيَّ ﷺ، فقال: « **لَيْسَ لَكَ شَيْءٌ؛ إِنَّكَ أَبَيْتَ** ».

ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عمرو بن دينار[٤]، عن محمد بن طَلْحَة ابن يزيد بن رُكَانَة: أنَّ رجلاً طعَنَ رجُلاً[٥]، فأتى النبيَّ ﷺ . . . ؟

فسمعتُ أبا زرعة يقولُ: حديثُ حمَّادَ بنِ سَلَمة أشبهُ[٦].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) أي: يبرأ جُرحُك. وفي مصادر التخريج: «حتى تبرأ»، أي: حتى تبرأ أنت، أو: حتى تبرأ رِجْلُك.

(٢) في (ك): « فاستفاد » بالفاء .

(٣) كذا في (ت) و(ف) بالغين المعجمة، والثاء المثلَّثة، بمعنى: فَسَدت، وغَثِيثَةُ الجُرْح: قَيْحُهُ ولحمُهُ الميِّت، وغَثَّ الجُرحُ: إذا سال القَيحُ منه. انظر "لسان العرب" (٢/ ١٧١-١٧٢). وفي (أ) و(ك): « فعثَّت » بالعين المهملة، والثاء المثلَّثة، وفي (ش): « فعنت » بالعين المهملة، والنون، ومثلها في إحدى النسخ الخطية لـ"سنن البيهقي" كما في هامش المطبوع (٨/ ٦٦). ووقعت في "سنن الدارقطني" (٣/ ٨٩)، و"المحلى" لابن حزم (١٠/ ٣٧٧): « فعَنِتَت »؛ من العَنَت، وهو: الضَّرَر والفساد، قاله ابن قتيبة في "غريب الحديث" (٣/ ٦٧٤)، وانظر "لسان العرب" (٢/ ٦٢).

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "المراسيل" (٢٥٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٦٦) من طريق ابن عيينة، وأبو داود أيضًا (٢٥٤) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة، به .
قال أبو داود : « وأسنده ابن عليَّة ، عن أيوب، عن عمرو، عن جابر، ووَهِمَ فيه، والأولُ أصحُّ »، أي: المرسل .

(٥) قوله: « طعن رجلاً » سقط من (ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٦) يعني: مرسلاً .

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأَحْكَامِ وَالْأَقْضِيَةِ[(١)]

١٣٩٢ - قال أبو محمد [(٢)]: سألتُ[(٣)] أبا زرعة[(٤)] عن حديثٍ رواه أبو يَعْلى محمد بن الصَّلْت، عن مَرْوان الفَزَاري[(٥)]، عن إسحاق ابن محمد بن جَرير، عن عَمْرَة، عن عائِشَة؛ قالت: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ والمُرْتَشِيَ ؟

فقال[(٦)] أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه أبو يَعْلى .

قال[(٧)]: حدَّثنا دُحَيم[(٨)]؛ قال: أخبرنا مَرْوان بن معاوية، عن إسحاق بن يحيى، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، عن عَمْرَة، عن عائِشَة[(٩)]، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا الصَّحيحُ .

---

(١) العنوان بكامله سقط من (ك).

(٢) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بالواو.

(٤) في(ف): «وسألت أبي وأبا زرعة».

(٥) هو: مروان بن معاوية .

(٦) في (ف): « قال ».

(٧) يعني: أبا زرعة .

(٨) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم، ودُحَيم لقبُه . وروايته أخرجها وكيع في "أخبار القضاة" (١/ ٤٦)، والطبراني في "الدعاء" (٢١٠٠). وأخرجه أحمد بن مَنيع في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢١٨٦)- قال: حدثنا مروان بن معاوية به. وعن ابن منيع رواه أبويعلى في "مسنده" (٤٦٠١). ورواه البزار في "مسنده" (١٣٥٤/ كشف الأستار)، ووكيع في "أخبار القضاة" (١/ ٤٥-٤٦) من طريق محمد ابن خالد بن عثمة، عن إسحاق بن يحيى به .
قال البزار: « لا نعلمه عن عائشة إلا من هذا الوجه، تفرَّد به إسحاق وهو ليِّن الحديث، وقد حدَّث عنه ابن المبارك وغيره ».

(٩) من قوله: « قالت: لعن رسول الله . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب =

١٣٩٢/أ - قيل لأبي [١]: يَصِحُّ حديثُ أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: في اليمينِ مع الشَّاهد[٢] ؟

فوقَفَ وَقْفَةً، فقال: تَرى الدَّرَاوَرْديَّ[٣] ما يقول[٤] ؟ يعني: قوله: « قلتُ لسُهَيل، فلم يَعْرِفْهُ ».

قلتُ: فليس نِسْيانُ سُهَيل دافعَ[٥] لِمَا حَكى عنه رَبِيعةُ[٦]، ورَبيعةُ ثقةٌ، والرجلُ يُحَدِّثُ بالحديث ويَنْسَىٰ ؟

= انتقال بصر الناسخ.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٠٩)، وانظر المسألة رقم (١٤٢٥).

(٢) الحديث رواه الشافعي في "مسنده" (٢/ ١٧٩/ ترتيب السندي)، وأبو داود في "سننه" (٣٦١٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٦٨)، والترمذي في "جامعه" (١٣٤٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٤٤)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٣) من طريق الدراوردي، وأبو داود (٣٦١١)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٠٧)، والطحاوي (٤/ ١٤٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٠٧٣) من طريق سليمان بن بلال، كلاهما (الدراوردي وسليمان) عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، به .
قال الترمذي :« حديث حسنٌ غريبٌ ».

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٤) وذلك في روايته المخرجة آنفًا حيث قال:« فذكرت ذلك لسُهَيل، فقال: أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة -: أني حدَّثته إيَّاه، ولا أحفظُه. قال عبدالعزيز: وقد كان أصابت سُهَيلاً علَّة أذهبت بعض عقله، ونسِيَ بعض حديثه، فكان سُهَيل بعدُ يحدِّثه عن ربيعة عن أبيه ».اهـ.

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) هو: ابن أبي عبدالرحمن.

قال: أجَلْ هكذا هو، ولكنْ لم نَرَىْ[١] أن يَتْبَعَهُ متابعٌ[٢] على روايته[٣]، وقد رَوَىٰ عن سُهَيل جماعةٌ كثيرة؛ ليس عند أحدٍ منهُم هذا الحديثُ .

قلتُ: إنه تقولُ[٤] بخبر الواحد ؟!

---

(١) كذا في جميع النسخ: « لم نرى » والجادة: « لم نَرَ » بحذف الألف؛ لأنه فعل مضارع معتل الآخر، ويخرَّج ما في النسخ على تخريجين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « متابعًا ».

(٣) تابعه محمد بن عبدالرحمن بن الردَّاد العامري المدني، عن سهيل، به. ولا يصح. أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٦٩)، والخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ٥٨٢).

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣١٥) في ترجمة محمد بن عبدالرحمن هذا: « سألت أبي عنه ؟ فقال: ليس بقوي، ذاهبُ الحديث،ولم يقرأ علينا حديثه »، وقال: « سُئل أبو زرعة عن محمد بن عبدالرحمن بن الردَّاد ؟ فقال: مديني ليِّن ».

(٤) في (ت) و(ف): «إنه يقول» بالياء، ولم تنقط في بقية النسخ، فيحتمل أن يكون فيها بالتاء كما أثبتناه، أو يكون بالنون، أو بالياء كما في (ت) و(ف):

أما بالتاء: « **فإنه تقول بخبر الواحد**»، فإنه خطاب لأبي حاتم، والضمير في «إنه» هو ضمير الشأن - انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥٤) - فكأنَّ ابن أبي حاتم يقول لأبيه: «لكنَّ الشأن أنَّك تقول بقبول خبر الواحد؛ فَلِمَ تَرُدُّ أو تتردَّدُ هنا في قبول خبر ربيعة بن عبدالرحمن عن سهيل، مع أنَّه ثقة وإنْ لم يتابعهُ متابع ؟!»؛ فالذي ردَّ خبر ربيعة أو توقَّف فيه - مع كونه عنده ثقةً - هو أبو حاتم،ولا أحدَ سواه؛ ولذا جاء جوابه، بما يفيد أنه لم يردَّ خبر ربيعة لأنَّه لا يقبل خبر الواحد الثقة، بل ردَّه هنا لشيء آخر، وهو أمران:

أولاً: أنَّ مضمون هذا الحديث - وهو قضاء النبي ﷺ باليمين مع الشاهد - أصلٌ كُلِّيٌّ من أصول الشريعة، فكيف يتفرَّد بنقله ربيعة دون سائر أصحاب سهيل =

قال: أَجَلْ، غيرَ أني لا أدري[١] لهذا الحديثِ أصلاً عن أبي هريرة أَعتَبرُ به! وهذا أصلٌ من الأصول لم يُتابَع عليه رَبِيعةُ[٢].

= وهم جماعة كثيرة، وهذا ذهابٌ من أبي حاتم إلى القول بأنَّ ربيعة وَهِمَ في الحديث وإنْ كان ثقة!

وثانيًا: أنَّ أبا حاتم لا يعلَمُ لهذا الحديث أصلاً عن أبي هريرة حتى يعتبر به.

وأما بالنون: « **فإنَّه نقول بخبر الواحد** »، **فهو في معنى ما سبق.**

وأما بالياء التحتية: فلا يتَّجه الكلام مع ما قبله وما بعده، **فإنْ قال قائل:** لِمَ لا يكون مرادُهُ: « إنَّه - أي: سهيل بن أبي صالح - يقول بقبول خبر الواحد؛ ولذا فقد قبل خبر ربيعة بن أبي عبدالرحمن، وأصبح يقول - كما سبق -: « حدثني ربيعة - وهو عندي ثقة -: أني حدثته إياه، ولا أحفظه »؛ وهذا يدل على قبول سهيل لخبر الواحد الثقة؛ برغم أنه يحدِّث عنه وهو لا يذكُرُ ذلك؟»:

قلنا: لا يصحُّ ذلك لوجهين:

الأول: ليس في الحديث تصريحٌ أو إشارةٌ إلى أنَّ سهيلاً لا يقول بقبول خبر الواحد، بل فيه أنه يقول بعكس ذلك، فإنَّه قَبِلَ خبرَ ربيعة عنه وهو يَذْكُرُهُ.

والثاني: أنَّ في القول بذلك إشارةً إلى أنَّ ابن أبي حاتم وأباه ومَن حضر المجلس لا يقولون بقبول خبر الواحد، وفي هذا ما فيه!!

هذا؛ وقبولُ خبر الواحد الثقة هو القول الحق الذي دلَّتْ عليه نصوص الكتاب والسنة، وسار عليه أئمة الهدى - كأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما من أئمة السنة - وقد أطال الإمام الشافعي في نصرته في كتاب "الرسالة"، وأفرد له الإمام البخاري كتابًا في "صحيحه" بعنوان: «كتاب أخبار الآحاد»، وأطال ابن القيم في "الصواعق" (ص٦٨٥-٧٨٤/ مختصره) في الاستدلال له، وللشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين رسالة فذَّة في ذلك.

(١) في (ك): « لا أرى ».

(٢) يُفهم من جواب أبي حاتم هنا ردُّهُ أو توقفه عن قبول رواية ربيعة عن سهيل هذه، مع أنه صححها في المسألتين رقم (١٤٠٩) و(١٤٢٥).

وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١٩٢٩) هذا الحديث، والاختلاف على سليمان ابن بلال فيه: فمنهم من يرويه عنه، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن سهيل بن =

١٣٩٣ - وسُئِلَ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابن المُبارك[٢]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: المُقْسِطُون[٣] للَّه في الدُّنيا يوم القيامة على منابرَ مِنْ نُورٍ بين يَدَيِ الرحمنِ بما أَقْسَطُوا في الدُّنيا .

فقيل لأبي: أليس يُرْفَعُ هذا الحديث[٤] ؟

قال: نعم ! والصَّحيحُ موقوفٌ .

١٣٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن خُثَيم بن[٥]

= أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، ومنهم من يرويه عنه، فلا يذكر ربيعة، فقال: « والصَّحيح: عن سليمان بن بلال، عن ربيعة . وقد بيَّن ذلك زياد بن يونس في روايته عن سليمان، فقال فيه: قال سليمان: فلقيتُ سُهَيلاً؛ سألته عنه، فلم يعرفه، فقلت: حدثني به عنك ربيعة، فقال: فحدِّث به عن ربيعة، عنِّي ».

(١) حكى الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٣٣-٣٣٤) إعلال أبي حاتم لهذا الحديث .

(٢) هو: عبدالله .

(٣) جمع مُقْسِط، وهو: هو العادل؛ يقال: أقسَطَ فهو مُقْسِط: إذا عَدَل . "النهاية" (٤/ ٦٠).

(٤) الحديث رواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٢٠٦٦٤) عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن عَمرو، به مرفوعًا . ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٠٣ رقم ٦٨٩٧).
ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٤٠٢٥)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٥٩ رقم ٦٤٨٥)، والبزار في "مسنده" (٢٣٤٠)، والنسائي في "الكبرى" (٥٩١٧) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، عن معمر، به .
قال البزار: « لا نعلمُ رواه عن النبي ﷺ إلا عبدالله بن عمرو ». وقال النسائي: «وقفه شعيب بن أبي حمزة ».

(٥) في (أ): « أن » بدل: « بن ».

عِراك بن مالك[١]، عن أبيه، عن جَدِّه، عن أبي هريرة: أَنَّ رسولَ الله ﷺ حَبَسَ رجلاً في تُهْمَةٍ احتياطًا واستِظْهارًا ؟

ورواه يحيى بن سعيد[٢]، عن عِرَاك بن مالك، أنه قال: أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ ... فذكر الحديثَ[٣].



(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٦٠/كشف الأستار)، وأبو يعلى - كما في "المطالب العالية" (١٨٨١)- والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٤٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٠٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/ ١١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٧٧)، وابن حزم في "المحلى" (١١/ ١٣١).
قال البزار: « لا نعلمه عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه ».
وقال العقيلي: « لا يُتابَع إبراهيم على هذا ».
وقال البيهقي: « إبراهيم بن خُثَيم ضعيفٌ ».
وسأل الترمذي في "العلل الكبير" (٤٠٢) البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال: « قال يحيى بن معين: كان إبراهيم كأنه مجنون، وكان الصِّبيان يلعَبون به، وضعَّفه جدًّا».

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٨٨٩٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٥٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٩-٥٠).

(٣) كذا في جميع النسخ؛ لم يذكر المصنِّف جوابَ أبيه عن سؤاله ! فإما أن جوابه سقط من النسخ، أو يكون أجاب بقوله: « ورواه يحيى بن سعيد ... » إلخ، فرجَّح رواية يحيى بن سعيد على رواية إبراهيم بن خُثَيم، وهذا أظهَرُ، والله أعلم .

تَمَّ الجُزْءُ الثَّامنُ بِحَمْدِ اللهِ تعالى وعَوْنِهِ ومَنِّهِ[١]، ويَتلوهُ في[٢] الجُزْءِ التاسعِ في حديث: سألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش، عن لَيْث، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي زرعة، عن ثَوْبان؛ قال: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ والمُرتَشِيَ
والحمدُ للَّه ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا[٣] محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا[٤]



(١) في (ف): «ومنِّه وعونه».
(٢) قوله: «في» ليس في (ف).
(٣) قوله: «سيدنا» ليس في (ف).
(٤) زاد بعده في (ف): «وحسبنا الله ونعم الوكيل»، ومن قوله: «تم الجزء الثامن... » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وبدلاً منه في (ش): «آخر الجزء الثامن».

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلواته[١] على سيِّدنا محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا

الجُزْءُ التَّاسِعُ مِنْ "كِتَابِ العِلَلِ"

يَشْتَمِلُ على[٢] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الشُّفْعَةِ، واللِّبَاسِ، والأَطْعِمَةِ، والأَشْرِبَةِ

١٣٩٥ - قال أبو محمد[٣]: **سألتُ أبا زرعة**[٤] عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عيَّاش، عن لَيثٍ، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي زرعة، عن ثَوبان؛ قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ الرَّاشِيَ والمُرتَشِيَ، وإنَّ هذا الفَيْءَ لا يُحِلُّ منه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا[٥]، وإنَّ المُخْتَلِعاتِ هُنَّ المُنافِقاتُ؟

قال أبو زرعة: رواه[٦] ذَوَّاد بن عُلْبَة[٧]، وابن أبي زائدة، عن لَيثٍ، عن أبي الخَطَّاب، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس الخَوْلاني، عن ثَوبان، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: وهذا الصَّحيحُ، وقد وَصلوه، وزادوا فيه رجُلاً.

---

(١) في (ف): «وصلى الله».

(٢) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا ليس في (ش).

(٣) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٤) في (ف): «قال رضي الله عنه: وسألت أبي». وهذه المسألة تقدمت برقم (٩١٣).

(٥) كذا في جميع النسخ، وكذا في الموضع المتقدم برقم(٩١٣)، وانظر تعليقنا عليه هناك.

(٦) في (أ) و(ش): «روى».

(٧) في (ش): «رواد بن علية»، وفي(ك): «دواد بن علية».

١٣٩٦ - وسألتُ[1] أبي وأبا زرعة[2] عن حديثٍ رواه وَكيعٌ، والفَضْلُ بن موسى السِّيناني[3]، عن الأعمَش، عن إبراهيم[4]، عن الأسوَد[5]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ: مِنْ كَسْبِهِ...».

---

(١) انظر المسألتين الآتيتين برقم (١٤١١) و(١٤١٦).

(٢) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٥/ب).

(٣) في (ش) و(ف): «الشيباني». ورواية السيناني أخرجها النسائي في "سننه" (٤٤٥١).

ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٦٨٥ و٣٦٢٠١)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٠٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٢ رقم ٢٤١٤٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٣٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٨٠) من طريق أبي معاوية، وإسحاق بن راهويه (١٥٠٧)، وأحمد (٦/ ٤٢ رقم ٢٤١٤٨) من طريق يعلى بن عُبَيد، وأحمد (٦/ ٢٢٠ رقم ٢٥٨٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٢٦٠) من طريق شريك، وإسحاق بن راهويه (١٥٦١) من طريق مِنْدَل، والنسائي في "سننه" (٤٤٥٢)، والطبراني في "الأوسط" (٤٤٨٦) من طريق عمر بن سعيد، خمستهم عن الأعمش، به. قال البيهقي: «وهو بهذا الإسناد غير محفوظ».

ورواه الحميدي في "مسنده" (٢٤٨)، وأحمد (٦/ ٤١ و٢٠١ رقم ٢٤١٣٥ و٢٥٦٥٤)، والنسائي (٤٤٥٠) من طريق ابن عيينة، وأحمد (٦/ ٢٢٠ رقم ٢٥٨٤٦) من طريق شريك، كلاهما (ابن عيينة وشريك) عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة، به مرفوعًا.

ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٦٨٩ و٣٦٢٠٢)، وأحمد (٦/ ١٦٢ رقم ٢٥٢٩٦) من طريق يحيى بن زكريا، وأحمد (٦/ ١٧٣ رقم ٢٥٤٠٠) من طريق شعبة، والنسائي في "الكبرى" (٦٠٤٧)، والطبراني في "الأوسط" (٤٤٨٧) من طريق عمرو بن سويد، ثلاثتهم عن الأعمش، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة، به مرفوعًا.

(٤) هو: ابن يزيد النَّخَعي.

(٥) هو: ابن يزيد النَّخَعي.

ويُروى عن إبراهيم[١]، عن عُمارة[٢]، عن عمَّته، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: عن عُمَارة أشبه، وأرجو أن يكونَ[٣] جميعًا صَحيحَين[٤].

قال أبو زرعة: وروي أيضًا عن إبراهيم، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبو زرعة: وهذا الصَّحيحُ، وحديثُ إبراهيم، عن عُمَارة، عن عمَّته، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٦٦٤٣)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٥٠٨ و١٦٥٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣١ رقم ٢٤٠٣٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ٤٠٧)، وأبو داود في "سننه"(٣٥٢٨)، والنسائي في "سننه"(٤٤٤٩)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٥٩/أ) من طريق منصور عنه به.
قال الدارقطني :« وروى الحديث منصور بن المعتمر فحفظ إسناده ». وقال بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث :« والصَّحيح حديث منصور، عن إبراهيم، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة ».
ورواه الطيالسي في "مسنده"(١٦٨٥)، وأحمد في "مسنده"(٦/ ٢٠٢ رقم ٢٥٦٦٨) وغيرهما من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عمارة، عن أمه،عن عائشة به.

(٢) هو: ابن عُمَير الكوفي .

(٣) كذا في جميع النسخ :« أن يكونَ »، ووردت في "البدر المنير" على الجادَّة:« أن يكونا »، وما في النسخ صحيحٌ في العربية، وفيه توجيهان ذكرناهما في التعليق على مثل هذه العبارة في المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) قال ابن كثير في "الإرشاد" (٢/ ٤١٩):« وصحَّحه أبو حاتم الرازي ».

(٥) قال ابن أبي حاتم في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص٦٩):« نا صالح بن أحمد؛ نا علي - يعني: ابن المديني - قال: سألتُ يحيى بن سعيد عن حديث سفيان، عن حمَّاد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة:« إن أطيبَ ما أكلتُم كَسْبُكُم » ؟ =

١٣٩٧ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه مُجالد[٢] بن سعيد، عن الشَّعبي[٣]، عن الحارث[٤]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**الْمَعْدِنُ جُبَارٌ . . .**»، وذكرتُ لهما الحديثَ ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الشَّعبي، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصَّحيحُ .

١٣٩٧/أ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[٥] عن حديثٍ رواه أبو إسحاق[٦]، عن حارِثَة بن مُضَرِّب . . .، في قصَّة ابن النَّوَّاحَة؛ الزِّيادة التي يزيد[٧] أبو عَوَانة[٨]: أنه قال: « **وكَفَّلَهُمْ عَشَائِرَهُمْ** »: هو[٩] صحيحٌ ؟

= قال لي سفيان: هذا وَهَمٌ . قال يحيى: وقد حملتُه عنه، وهو عندي هكذا كما قال سفيان: وَهَمٌ ».اهـ. وانظر المسألة الآتية برقم (١٤١٦).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٢٠).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « مخالد ».

(٣) هو: عامر بن شَراحيل .

(٤) هو: ابن عبدالله الأعور .

(٥) في (ت) و(ك): « وسألتهما » بدل: « وسألت أبي وأبا زرعة ».

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٧) أي: التي يزيدها؛ حُذِفَ الضميرُ العائدُ على الاسم الموصولِ، وهو جائزٌ في العربية، وقد علَّقنا عليه في المسألة رقم (١٠١٥).

(٨) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٧٧) و(٨/ ٢٠٦)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٠٧-١٠٨) من طريقه، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّب، عن ابن مسعود به .
قال ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ٢٩١): « هذا إسنادٌ صحيح ».

(٩) في (أ) و(ش): « وهو ». والمراد: أهو - أي: الحديث - بهذه الزيادة، أو: أهو - أي: الكلام الزائد - صحيح ؟

فقالا: رواه الثَّوْري[1] ولم يَذْكُر هذه الزِّيادةَ، إلا أنَّ أبا عَوَانة ثقةٌ، وزيادةُ الثقةِ مقبولةٌ .

١٣٩٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه السَّقَطي[2]، عن أسباط بن محمد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أَسلَم، وعن عبدالله بن

---

(١) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٧٦٢)، والبزار في "مسنده" (١٧٨٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٨٦٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٨٧٩)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ١٩٤ رقم ٨٩٥٧).
قال البزار: « ولا نعلم أحدًا أسند حديث الثَّوري إلا محمد بن كثير ».
ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٢٧٣٢)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٤ رقم ٣٦٤٢)، والبزار في "مسنده" (١٧٨٧)، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٧٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٢٢١) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي إسحاق بمثله .
قال البزار: « وهذا الكلامُ لا نعلم رواه عن النبيِّ ﷺ أحدٌ أعلى من عبدالله، وإن كان يُروى عن عبدالله من غير هذا الوجه، ولا نعلم روى هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن عبدالله مرفوعًا إلا أبو معاوية ».

(٢) لم نعرف من هو ؟ ولم نجد الحديث من طريقه، لكنْ أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٢٠)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢١٠ رقم ١٧٩٠)، وفي "فضائل الصحابة" (١٧٦١)، والروياني في "مسنده" (١٣٣٢) من طريق أسباط بن محمد، عن هشام بن سعد، عن عُبَيدالله بن العباس قال: كان للعباس مِيزاب . . . فذكره .
ورواه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٣١-٣٣٢) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جدِّه، عن عمر بن الخطاب به فذكره ضمن حديث طويل .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٢٦٤)، وأبو داود في "المراسيل" (٤٠٦) من طريق ابن عيينة، عن أبي هارون المدني موسى بن أبي عيسى قال: كان في دار العباس مِيزاب . . . فذكره .
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٢٠) من طريق موسى بن عبيدة، عن يعقوب بن زيد أن عمر . . . فذكره .

عُبَيدالله بن عباس، عن أبيه؛ قال: كان للعباس مِيزابٌ[1] على ظَهْر الطَّريق، فمرَّ عمر . . . ، فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الناسُ لا يقولون هكذا [2].

١٣٩٩ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه[4] عَمْرُو بنُ أبي قَيْس[5]، ويوسفُ بنُ إسحاق بن أبي إسحاق[6] الهَمْداني[7]، عن ابن

---

(١) المِيزابُ: - وهو المِئْزابُ -: قَناةٌ أو أُنبوبةٌ يُصرَفُ بها الماءُ من سَطح بناءٍ أو موضعٍ عالٍ. والجمعُ: مآزيبُ.
وقد اشتق ابن منظور «المئزاب» من: أَزَبَ الماءُ: إذا جَرى. واشتقه الفيومي من: وَزَبَ الماءُ: إذا سَالَ. ونصَّ الجوهري على أنه فارسي معرَّب. وذكر ابن منظور هذا القول أيضًا. وقد رجَّح د.ف. عبدالرحيم عربيتها وأنها مشتقة من « أزب » أو « وزب ». انظر "المعرب" للجواليقي (ص٥٩٩).

(٢) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٩٩ رقم١٢٦١) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٣) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٠٤/ب) بعض هذا النص بتصرُّف .

(٤) في (ت): « روى ».

(٥) روايته أخرجها السهمي في "تاريخ جرجان" (٣٨٥)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٤٠).

(٦) في (أ) و(ش): « يوسف بن أبي إسحاق »، وفي (ك): « يوسف إسحاق » فقط.

(٧) في (ت): « الهمذاني ». وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٢٩١)، وبقي بن مخلد في "مسنده" - كما في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ١٠٣) - والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٥٨)، و"شرح المشكل" (١٥٩٨)، والطبراني في "الأوسط" (٣٥٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٦٥).
قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن يوسف بن أبي إسحاق إلا عيسى بن يونس». =

المُنْكَدِر[١]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: « أَنْتَ ومَالُكَ لأَبِيكَ » ؟

قيل لأبي: وقد روى[٢] محمد بن يحيى بن عبدالكريم الأَزْدي[٣]، عن عبدالله بن داود، عن هشام بن عُرْوَة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبدالله ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، وليس هذا محفوظً[٤] عن جابر؛ رواه

= وقال ابن عدي: « وهذا يُروى أيضًا عن هشام بن عروة والمنكدر بن محمد بن المنكدر جميعًا، عن محمد بن المنكدر». ونقل ابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٢١١) عن الدارقطني أنه قال: « غريبٌ، تفرَّد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن ابن المنكدر ».

(١) هو: محمد .

(٢) في (ف): « رواه ».

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" - كما في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ١٠٢)- ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" (٨/ ١٠٣). قال البزار: « إنما يُروى عن هشام، عن ابن المنكدر مرسلاً، ولا نعلم أسنده هكذا إلا عثمان بن عثمان الغطفاني، وعبدالله بن داود ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٧٢)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٤٠٨)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٢/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق عمار بن مطر العنبري، عن زهير بن معاوية، عن أبان بن تغلب، عن ابن المنكدر، عن جابر به .
قال ابن عدي: « وهذا الحديث رواه عن ابن المنكدر جماعةٌ، ومن حديث أبان بن تغلب غريبٌ، لم يروه غيرُ زهير، وعن زهير عمار بن مطر ». وقال الدارقطني : «تفرَّد به زهير بن معاوية، عن أبان بن تغلب، عنه ».

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

الثَّوْريُّ[١] وابنُ عُيَينة[٢]، عن ابن المُنْكَدِر[٣]: أنه بلغه عن النبيِّ ﷺ أنه قال ذلك .

قال أبي: وهذا أشبهُ .

١٤٠٠ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عِمران بن خالد الواسِطي[٥]، عن ثابت، عن أنس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ في بيت عائِشَة ومعه أصحابُه، فأرسلَتْ حفصَةُ بِقَصْعَةٍ، فكسرَتْهَا عائِشَةُ، فقضى النبيُّ ﷺ[٦]: **« مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وعَلَيْهِ مِثْلُهُ »** ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٧]، عن ثابت، عن أبي المُتَوَكِّل[٨]: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . ، وهذا الصَّحيحُ .

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٦٢٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٠٤).

(٢) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٦/ ١٠٣) و"الرسالة" (٤٦٧)، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٨٠) وقال: « هذا منقطع، وروي موصولاً من أوجه أُخَر لا يثبت مثلها ».

(٣) من قوله: « عن جابر بن عبدالله . . . » إلى هنا مكرر في (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ، وضُرِبَ على المكرر في (أ).

(٤) ذكر هذا النص الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥/ ١٢٥) بتصرف، وانظر المسألة الآتية برقم (١٤١٢).

(٥) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٣٣٩)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٥٣). ورواه الطبراني في "الصغير" (٥٦٨) من طريق عُبَيدالله بن عُمر، عن ثابت به .

(٦) في (ك): « للنبي ﷺ ».

(٧) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٦٣)، و"مداراة الناس" (١٥٨)، والنسائي في "سننه" (٣٩٥٦).

(٨) هو: علي بن داود الناجي.

١٤٠١ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة[٢] عن حديثٍ رواه محمد بن عيسى بن الطَّبَّاع[٣]، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[٤]، عن محمد بن سيرينَ وعِكرِمَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا يَمْنَعْ[٥] أَحَدُكُمْ[٦] جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً . . .** »، الحديثَ ؟

قال أبو زرعة: رواه سُلَيمان بن حَرب وغيرُ واحد من الثِّقات، عن حمَّاد بن زيد، لم يَذْكُروا ابنَ سيرين، عن أبي هريرة، وهو الصَّحيحُ، وأحسَبُ[٧] الوَهَمَ مِن ابن الطَّبَّاع .

قال أبي: رواه وُهَيْبٌ[٨]، وابنُ عُلَيَّة[٩]، وابن عُيَينة[١٠]؛ فقالوا: عن أيُّوب، عن عِكْرِمَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، ولا يذكرون ابنَ سيرين .

قال أبي: إن[١١] كان حديثُ ابن الطَّباع محفوظًا فهو غريبٌ !

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٤١٣) و(٢٣٣٤).

(٢) في (ت) و(ك): « وسألتهما » بدل: « وسألت أبي وأبا زرعة ».

(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٠٦/ب/أطراف الغرائب) وقال: « غريب من حديث أيوب عنه، تفرَّد به محمد بن عيسى بن الطباع، عن حماد بن زيد، عن أيوب ».

(٤) هو: السَّختِياني .

(٥) في (ك): « لا تمنع ».

(٦) قوله: « أحدكم » سقط من (ك).

(٧) في (ش): « وحسب ».

(٨) هو: ابن خالد .

(٩) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٠ رقم ٧١٥٤).

(١٠) هو: سفيان. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١١٠٨)، والبخاري في "صحيحه" (٥٦٢٧). ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٦٩) من طريق عبدالوارث، عن أيوب، عن عكرمة به وقال: « هذا إسناد صحيح ».

(١١) قوله: « إن » سقط من (ت) و(ش) و(ك).

وأحسَبُ غيرَ ابنِ الطَّبَّاع قد رواه عن حمَّاد، ولم يذكُرِ ابنَ سيرين [(١)].

١٤٠٢- وسألتُ أبي وأبا زرعة[(٢)] عن حديثٍ[(٣)] رواه عبدالوهَّاب الثَّقَفي[(٤)]، عن جعفر بن محمد[(٥)]، عن أبيه، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قَضَى بشاهدٍ ويمينٍ؟

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديثَ في "العلل" (٢١٦٢)، والاختلافَ على أيوب، ولم يرجح. وذكر رواية سِماك بن حرب لهذا الحديث عن عكرمة، ورجَّح الإرسال فيها.

(٢) في (ت) و(ك): « وسألتهما » بدل: « وسألت أبي وأبا زرعة ».
ونقل بعض هذا النص ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٣٧٨).

(٣) قوله: « عن حديث » سقط من (ف).

(٤) روايته أخرجها أحمد (٣/ ٣٠٥ رقم ١٤٢٧٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٦٩)، والترمذي في "جامعه" (١٣٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٤٤-١٤٥)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٧٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٣٦).
قال عبدالله ابن الإمام أحمد: « كان أبي قد ضرب على هذا الحديث ، قال: ولم يوافق أحدٌ الثقفيَّ على جابر، فلم أزل به حتى قرأه عليَّ وكتب عليه: صح ».
ووراه أبو عوانة في "صحيحه" (٦٠٢٢/ المعرفة)، والطبراني في "الأوسط" (٧٩٦ و٦٤٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٧٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٣٨) من طريق إبراهيم بن حيَّة، والطبراني في "الأوسط" (٧٣٤٩) من طريق عبدالله العمري، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٣٥ و١٣٦ و١٣٧) من طريق عُبَيدالله العمري، ويحيى بن سُلَيم ومحمد بن عبدالرحمن بن ردَّاد، جميعهم عن جعفر بن محمد به .
كذا وقع عند الطبراني في سند الحديث: « عبدالله » مكبَّرًا؛ لكن قال الطبراني في كلامه على الحديث: « لم يَرو هذا الحديث عن عُبَيدالله بن عمر إلا عُبَيدالله بن عبدالمجيد، تفرَّد به عبدالسلام ».

(٥) هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

فقالا: أخطَأَ[١] عبدُالوهَّاب في هذا الحديث؛ إنما هو: عن جعفر[٢]، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . مُرسَلٌ[٣].

١٤٠٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه عبَّاد بن مَنصور[٥]، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس - في قصَّة اللِّعَان -: جاء هلالُ بن أمية[٦]. . .؟

---

(١) قوله: «فقالا: أَخْطَأَ» في (ك): «فقالا هذا خطأ»، وفي (ت): «فقالا: خطأ»، وكانت هكذا في (أ) و(ف)، ثم ألحقت الألف.

(٢) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (٢/ ٧٢١)، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "مسنده" (٢/ ١٧٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٠٢٣/ المعرفة)، والصيداوي في "معجم شيوخه" (ص ١٧٩-١٨٠)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ١٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٦٩).

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٠٨٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ١٤٥) من طريق سفيان الثوري، والترمذي في "جامعه" (١٣٤٥)، والبيهقي (١٠/ ١٦٩) من طريق إسماعيل بن جعفر، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٠٢٣)، والبيهقي (١٠/ ١٦٩) من طريق يحيى بن أيوب، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢١٧)، والبيهقي (١٠/ ١٦٩) من طريق ابن جريج، أربعتهم عن جعفر، عن أبيه به مرسلاً.

قال الترمذي: «وهذا أصحُّ» أي: من الموصول. وسأل الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٠٢) عن هذا الحديث؟ فقال: أصحُّه حديث جعفر بن محمد، عن أبيه؛ أن النبي ﷺ مرسلاً». وقال العقيلي بعد روايته للطريق المرسلة: «هذا أولى».

وأما الدارقطني؛ فإنه ذكر الحديث في "العلل" (٣٠١)، وأطال في ذكر الخلاف على جعفر بن محمد، ثم قال: «وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديثَ وربما وصله عن جابر؛ لأن جماعةً من الثقات حفِظوه عن أبيه، عن جابر، والحُكْم يوجب أن يكونَ القول قولهم؛ لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادةُ الثقة مقبولة». اهـ.

(٣) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٤٥). وانظر المسألة رقم (٢٢٧٤) و(٢٤٦٣).

(٥) في (ت) و(ك): «عباد عن منصور».

(٦) في (ش) و(ف): «بن أبي أمية»، وكذا كان في (أ)، ثم ضُرب على قوله: «أبي».

فقال أبي: له[1] بهذا الإسناد نحوٌ من عَشَرَةِ أحاديثَ؛ قال: فرأيتُ في بعض حديث عبَّاد بن مَنصور: عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حُصَين، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

١٤٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن أيُّوب[2]، عن أبي المَلِيح[3]: أنَّ خَاتِنًا مالَتْ يدُهُ، فضمَّنَهُ[4] عثمانُ؟

قال أبي: حديثُ حمَّاد بن سَلَمة أشبهُ[5].

١٤٠٥ - وسُئِلَ[6] أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَرٌ، عن الزُّهريِّ، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ[7] بامرأةٍ اسْتَعَارَتْ حُلِيًّا[8]، فقطعَ رسولُ الله ﷺ يَدَهَا.

---

(١) أي: لعباد بن منصور.

(٢) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٣) هو: ابن أسامة بن عمير، مشهور بكنيته، ومُختَلَف في اسمه.

(٤) في (ش): «فصمته»، وفي (ك): «فضمنته».

(٥) كذا في جميع النسخ بدون ذكر الخلاف، ولا شكَّ أنَّ الرواية أو الروايات التي خالفتْ حَمادًا قد سقطتْ؛ لكنَّا لم نقف على رواية حماد، ووقفنا على رواية من خالفَهُ، فلعلَّ ذلك هو ما سقط من المسألة، فقد روى الحديث عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٠٤٥) عن معمر، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٥٩١) من طريق عبدالوهَّاب الثَّقَفي، كلاهما عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المليح: أن عمر بن الخطاب ضمَّن رجلاً كان يَختِنُ الصِّبيان، فقطع من ذكر الصَّبي فضمَّنه. قال معمر: وسمعتُ غير أيوب يقول: كانت امرأةٌ تَخفِضُ النساء، فأعنقت جاريةً، فضمَّنها عمر. واللفظ لعبدالرزاق.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٦١).　　(٧) في (ك): «أتا».

(٨) أي: وجحدتْهُ. انظر المسألة رقم (١٣٦١).

وأَيُّوبَ[١]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: لم يَرْوِ هذين الحديثَينِ غيرُ مَعْمَر :

فأما حديثُ أيُّوب: فإنَّ الناس يُحَدِّثون عن نافع، عن صَفِيَّة: أنَّ عمر أُتِيَ[٢] بسارقٍ . . . قِصَّةَ السَّارقِ[٣]، ليس فيه ذِكْرُ عَارِيَّة[٤].

وأما حديثُ الزُّهْري: فإنَّه عندي أنَّه أراد حديثَ الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أن رجلاً أقطَعَ نزَلَ على أبي بكر، فجعل يُطَوِّل الصَّلاة بالليل . . . قِصَّةَ الأقطع[٥].

---

(١) أي: ورواه معمر، عن أيوبَ.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « عن صفية: أُتيَ عمر أي ».

(٣) قوله: «قصَّة السَّارق» يجوز فيها النصب والجر؛ **أما النصبُ**: فعلى أنَّه مفعول به لفعلٍ محذوف، أي: فذكر قصَّة السَّارق. **أما الجر**: فعلى أنَّ التقدير: إلى آخر قصة السارق، وحُذف حرفُ الجر والمضافُ، وبقي المضاف إليه مجرورًا. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٣).
وقد ذكر العلماء نحوه في إعراب قولهم: «الآية» بعد ذكر جزء من آية قرآنية، أو «الحديث» بعد ذكر جزء من حديث هذا التخريج.

(٤) في (ك): « عارته ». وهناك تعليق في (أ) على هذا الموضع بخط مغاير يشير إلى المسألة رقم (١٣٦١)، ونصه: « قد سبق في كتاب الحدود أن أبا حاتم قال ما يناقض هذا ».

(٥) انظر التعليق السابق على قوله: «قصة السارق». وقصة الأقطع هذه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٨٧٧٤) من طريق معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ومن طريق معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ في قصَّة الرجل الذي قطعَ أحدُ ولاة أبي بكر رضي الله عنه يدَه، واسمه: جبر، أو: جبير؛ كما في الأثر رقم (١٨٧٧٥) عنده.
وبهامش (أ) تعليق على هذا الموضع، ونصه: « ما كان معمر مغفَّلاً إلى هذه الغاية، كيف والحديثُ ثابت عن الزهري؛ رواه عنه أصحابه: يونس، والليث، وشعيب، =

قال أبي: قال[1] حمَّاد بن زيد: كان يَخْتَلِفُ إلى أيُّوب[2] جماعةٌ، فخرج واحدٌ إلى اليمن[3]، فحدَّث عن أيُّوب بأحاديث، كأنَّه ليس[4] مِنْ حديث أيُّوب .

١٤٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعتَمِر بن سُلَيمان[5]، عن عبدالملك بن أبي جَمِيلة، عن عبدالله بن وَهْب[6]: أن عثمان بن

= وأيوب بن موسى، وغيرهم، وبعضُهم يقول فيه: "سرقَتْ"، وبعضهم يقول: "استعارَتْ" ؟! ».

(١) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٢) في (ف): « أيواب »، وفي بقية النسخ: « أبواب »، وصوَّبها ناسخ (أ) إلى «أيوب».

(٣) يعني: معمر بن راشد .

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « كأنها ليست» لكن يخرَّج ما في النسخ على أنَّ الضمير في «كأنَّه» يرجع إى «الأحاديث» باعتبار مفردها، والمراد: كأنَّ حديثه عن أيُّوب ليس من حديث أيُّوب. وهذا من الحمل على المعنى بإفراد الجمع، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٣٥).

(٥) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٣٢٢)، وفي "العلل الكبير" (٣٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٠٥٦)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٦٩ رقم ١٣٣١٩)، و"الأوسط" (٢٧٢٩)، ووكيع في "أخبار القضاة" (١/ ١٧). قال الترمذي في "العلل": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث، وقلت له: من عبدالملك هذا ؟ فقال: هو عبدالملك بن أبي جميلة. وعبدالله بن مَوْهَب، عن عثمان مرسل ». وقال الترمذي في "جامعه": «حديث غريبٌ، وليس إسناده عندي بمتصل».
وقال الطبراني في "الأوسط": « لا يُروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به معتمر ». وانظر التعليق التالي .

(٦) كذا في جميع النسخ: « عبدالله بن وهب » وسيأتي في خاتمة المسألة قول أبي حاتم: « هو ابن مَوْهَب ». وقد وقع في الرواية السابقة عند ابن حبان والطبراني في "معجميه": « عبدالله بن وَهْب ». =

عفَّان قال[١]: اذهب فاقْضي[٢] بين الناس، قال: [أَوَ تُعْفِيني][٣] ؟! قال: أعزِمُ عليك، قال: لا تَعْجَلْ عليَّ، هل سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ عَاذَ بِاللهِ، فَقَدْ عَاذَ مَعَاذًا» ؟ قال: نعم. قال: فإني أعوذُ بالله أن أكونَ قاضيًا، قال: ما تَكْرَهُ من ذلك، وقد كان أبوكَ يقضي[٤] ؟ [قال][٥]: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالجَوْرِ؛ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، ومَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِجَهْلٍ؛ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا[٦] عَالِمًا[٧] فَقَضَى بِعَدْلٍ؛**

= قال ابن حبان: « ابن وَهْب هذا هو: عبدالله بن وَهْب بن الأسود القرشي، من المدينة، روى عنه الزهري ». وقال الطبراني في "الكبير": « عبدالله بن وَهْب هذا هو عندي عبدالله بن وَهْب بن زمعة ». قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٣٤١) متعقبًا قول ابن حبان: « ووَهِمَ في ذلك، وإنما هو: عبدالله بن مَوْهَب ».

(١) أي: لابن عمر، كما في مصادر التخريج.

(٢) كذا في جميع النسخ: « فاقضي » بإثبات الياء في آخره، والجادة حذفُها - كما في مصادر التخريج - لأنه فعل أمر معتل الآخر، وما في النسخ لغةٌ تخرَّج على وجهين، وقد تقدم التعليق على نحوها في المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) كذا في (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وهو الموافق لما في أكثر مصادر التخريج، وفي بقية النسخ: «أو تعقبني»، وجاء بلفظ: «أَوَ تُعَافِيني» عند الترمذي في "جامعه"، و"العلل الكبير"، وعند وكيع في أخبار القضاة".
وقوله «أَوَ تُعْفِينِي» أو«أَوَ تُعَافِيني» بواو العطف المفتوحة بعد همزة الاستفهام، والمعطوفُ عليه محذوفٌ، والتقدير: «أَتَرْحَمني وَتُعْفِيني من القضاء ؟!». أو نحوه. وانظر: "مرقاة المفاتيح" (٧/ ٢٨٧)، و"تحفة الأحوذي" (٤/ ٤٦٠).

(٤) في (أ) و(ت) و(ف): «يعطي».

(٥) في جميع النسخ: « وقد »، والتصويب من مصادر التخريج.

(٦) قوله: « قاضيا » سقط من (ك).

(٧) قوله: « عالمًا » ليس في (ف).

فَبِالحَرِيِّ أَنْ يَنْفَلِتَ[١] كَفَافًا[٢] » ؟

قال أبي: عبدُالملكِ بنُ أبي جَميلة مجهولٌ، وعبدُالله هو[٣] ابنُ مَوْهَبٍ الرَّمْلي على ما أرى، وهو عن عثمان مُرْسَلٌ[٤].

١٤٠٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شاهين بن حيَّان[٥]؛ حدَّثنا رَوْح بن عطاء بن أبي مَيْمونة، عن أبيه، عن الحسن[٦]، عن سَمُرَة بن جُنْدُب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ دُعِيَ إِلى سُلْطانٍ فَلَمْ يُجِبْ، فَهُوَ ظَالِمٌ، لا حَقَّ لَهُ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٧].

---

(١) في (ك): « ينقلب ».

(٢) الكفافُ: هو الذي لا يَفْضُل عن الشَّيء، ويكونُ بقَدْرِ الحاجَة إليه . انظر "النهاية" (٤/ ١٩١).

(٣) قوله: « هو » ليس في (ش).

(٤) قوله: « مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٥) في (ت) و(ك): « حسان ». وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٢٥ رقم ٦٩٣٩).

(٦) في (ت) و(ك): «الجهني» بدل: «الحسن».

(٧) الحديث رواه أبو داود في "المراسيل" (٣٩١)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (١٤٧٤٤)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٤٠) من طرق عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.
قال ابن كثير في "تفسيره" (٦/ ٨١): « وهذا حديثٌ غريبٌ ، وهو مُرسَل ».
وانظر "المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس" للشيخ الشريف حاتم العوني (٣/ ١٣٦٥-١٣٦٦).

١٤٠٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[٢]، عن مَطَر[٣]، عن عمرو بن شُعَيب؛ أحسَبُهُ عن سعيد بن المسيّب، عن عمر بن الخطّاب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَنْتَ وَمَالُكَ لأَبِيكَ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عمرو بن شُعَيب[٤]، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) نقل هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٠٥/أ).

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٩٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٧٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٥-٣٧٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢/أ/أطراف الغرائب).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد رواه غير مطر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه ».
وقال ابن عدي: « ولا أدري تشويش هذا الإسناد ممَّن هو ؟ لأن هذا الحديث يرويه جماعةٌ عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، ولا أعلم رواه عن سعيد بن المسيب، عن عمر؛ إلا من حديث سعيد بن بشير هذا، ومطر، عن عمرو ».
وقال الدارقطني: « تفرَّد به مطر الورَّاق، عن عمرو بن شعيب، عنه، ولم يروه عنه غير سعيد بن بشير ».

(٣) هو: ابن طَهْمان الورَّاق .

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٧٠٠ و٣٦٢٠٦)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٠٤ رقم ٦٩٠٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٩٢) من طريق حجَّاج ابن أرطاة ، وأحمد (٢/ ٢١٤ رقم ٧٠٠١)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٣٠) من طريق حبيب المعلِّم، وأحمد (٢/ ١٧٩ رقم ٦٦٧٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤٨٠) من طريق عُبَيدالله بن الأخنس، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٥٨) من طريق حُسين المعلِّم، والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٧٩) من طريق بُرد بن سنان، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٢) من طريق قتادة، جميعهم عن عمرو بن شعيب به .

١٤٠٩ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه رَبيعة[٢]، عن سُهَيل[*] بن أبي صالح، عن أبيه[٣]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قَضى بشاهدٍ ويمينٍ ؟

فقالا: هو صَحيحٌ .

قلتُ: يعني أنه يُروى عن رَبيعة هكذا .

قلتُ: فإنَّ بعضَهم[٤] يقول: عن سُهَيل[*]، عن أبيه، عن زيد بن ثابت؟

قالا: وهذا أيضًا صَحيحٌ، جميعًا صَحيحَينِ[٥][٦] .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٩٢/أ)، وانظر المسألة رقم (١٤٢٥).
وذكر ابن القيم في "تهذيب السنن" (٥/ ١٢٥) هذه المسألة مع اختلاف يسير .
وذكر ابن كثير في "الإرشاد" (٢/ ٤٢١) هذا الحديث، وقال: « وصحَّحه الحافظان: أبو زرعة وأبو حاتم الرَّازيَّان من حديث أبي هريرة وزيد بن ثابت ».
وحكى ابن حجر في "التلخيص" (٤/ ٣٥٤) تصحيحَ أبي حاتم فقط .

(٢) هو: ابن أبي عبدالرحمٰن .

(*) في (ش): « سهل ».

(٣) هو: أبو صالح ذكوان السَّمَّان .

(٤) هو: زهير بن محمد، وسيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (١٤٢٥).

(٥) قول أبي حاتم هنا يخالف قوله في المسألتين (١٣٩٢/أ) و(١٤٢٥)؛ فإنه تردد في الأولى في قبول رواية ربيعة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وفي الثانية أعلَّ رواية من رواه عن سُهَيل، عن أبيه، عن زيد بن ثابت.

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «صحيحان»، على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: « هما جميعًا صحيحان»، لكن ما في النسخ صحيح، ويخرج على تخريجين، سبق نحوهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

١٤١٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خلفٍ العَسْقَلانيُّ، عن رَوَّاد بن الجَرَّاح[٢]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن الزُّبَير بن عَدِي، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « لِلرِّجَالِ أَرْبَعٌ، وَلِلنِّسَاءِ أَرْبَعٌ[٣]؛ لِلرِّجَالِ: مَنِ اتَّقَى الدِّمَاءَ، والفُرُوجَ[٤]، والأَمْوَالَ، والأَشْرِبَةَ؛ دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَ. وَلِلنِّسَاءِ[٥]: إِذَا صَلَّتْ خَمْسَهَا، وصَامَتْ شَهْرَهَا، وحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وأَطَاعَتْ بَعْلَهَا؛ دَخَلَتْ[٦] مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَتْ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ لعلَّهم لقَّنوا[٧] رَوَّادًا[٨]،

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٢٥).

(٢) روايته أخرجها ابن الجنيد في "سؤالاته لابن معين" (ص ٢٩٩)، وحنبل في "جزئه" (٨٦)، والبزار في "مسنده" (٢/ ١٨١ و ٤/ ١١٨/كشف الأستار)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٧٦)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٣٣١).
قال ابن معين - كما في "سؤالات ابن الجنيد" (ص ٣٠٠): « هذا كذبٌ ».
ونقل معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قوله في رواد: « حدث عن سفيان الثوري، تخايَل له، سفيان لم يحدثه سفيان بذا قطُّ؛ إنما حدثه عن الزبير: "أتينا أنسًا نشكو الحجَّاج" وينبغي أن يكونَ إلى جانب سفيان، عن الربيع بن صبيح، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، عن النبي ﷺ ». نقله ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨/ ٢٠٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٩/ ٢٢٩). وقال البزار: « لا نعلم رواه عن أنس مرفوعًا إلا الزُّبير، ولا عنه إلا الثوري، ولا عنه إلا روَّاد، وروَّاد صالح الحديث، وليس بالقويِّ، وقد حدَّث عنه جماعةٌ من أهل العلم ».

(٣) قوله: « أربع » سقط من (ف).

(٤) في (ت): « والقروح ».

(٥) في (ف): « وللنساء أربع ».

(٦) في (أ): « دخل ».

(٧) في(ت): « يفتوا »، وفي (ف): «لينوا»، وفي (ك): « يقنوا ».

(٨) في (ت) و(ك): « رَوَّاد ».

وأدخلوا عليه[١].

١٤١٠/أ- وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه يعقوب بن سفيان، عن سُلَيمان بن عبدالرحمٰن الدِّمَشْقي[٣]؛ حدَّثنا معاوية بن صالح، عن محمد بن حَرب، عن بَحِير بن سعد[٤]، عن خالد بن مَعْدان، عن كَثِير ابن مُرَّة، عن نُعَيم بن هَمَّار، عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب، عن أبي أيُّوب الأنصاري، عن عَوْف بن مالك الأَشْجَعي؛ قال: خرج علينا[٥]

---

(١) وقال في المسألة رقم (٢٠٢٥): « هذا حديثٌ باطل، ليس له أصل، لعلهم لَقَّنُوا روَّادَ، وأدخلوا عليه؛ إنما روي عن الثَّوري؛ قال: بلغني، مُرسَلٌ ».

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٨/٣٨ رقم ٦٥) من طريق أحمد ابن المعلى الدمشقي، وعبدالغني الأزدي في "الرباعي في الحديث" (ص ٢١)، وتمام في "فوائده" (٦٠/الروض البسام) من طريق أحمد بن الغمر، كلاهما عن سليمان بن عبدالرحمٰن به. ووقع عند تمام: « محمد بن حمير » بدل: « محمد بن حرب ». ورواه تمام (٥٩) من طريق سليمان بن أيوب بن حَذْلم، عن سليمان بن عبدالرحمٰن، عن معاوية بن صالح، عن إبراهيم بن أبي العباس، قال: حدثني ابن حمير، عن بَحير بن سعد بالإسناد السابق.
ورواه عبدالغني الأزدي في "الرباعي في الحديث" (ص ١٩) من طريق علي بن سعيد بن بشير، عن معاوية بن صالح، وأيوب بن إسحاق، قالا: حدثنا إبراهيم بن أبي العباس عن محمد بن حمير بمثله. ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١١٧٠) من طريق سليمان بن الربيع، عن محمد بن حرب، عن بحير بن سعد به.
قال الأزدي: « حدث به سليمان بن عبدالرحمن أبو أيوب، عن معاوية بن صالح، وهذا يدخُل في رواية الكبار عن الصِّغار ».

(٤) في (أ) و(ف): « يحيى بن سعد»، وفي (ش): « يحيى بن سعيد».

(٥) في (ك): « عليه ».

رسولُ الله ﷺ بالْهَجِير[١] وهو مَرْعوب؛ فقال: «أَطِيعُونِي مَا دُمْتُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ، وعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ، وأَحِلُّوا حَلالَهُ، وحَرِّمُوا حَرَامَهُ»؟

فقال: هذا حديثٌ باطلٌ .

١٤١١- وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن عثمان بن سعيد[٣] بن كَثِير بن دينار[٤]، عن الحارث بن عَبِدَة الكَلاعي، عن

---

(١) الهَجيرُ والهاجِرَةُ: اشتِدادُ الحرِّ نصفَ النَّهار. "النهاية" (٥/ ٢٤٦).

(٢) نقل بعض هذا النص: ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٠٥/أ)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ٣٨٤)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٣٩٦) و(١٤١٦) و(١٤١٨).

(٣) في(ف): «عمرو بن عثمان وسعيد».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٢٥٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٢). ورواه الخطيب في "تالي التلخيص" (٢/ ٥١١) من طريق الربيع بن روح، عن الحارث بن عبيدة به .
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا الحارث، تفرَّد به هشام بن عمار». وقال ابن عدي: «وهذا الحديث عن هشام بن عروة غريبٌ لا أعلم يرويه عنه غيرُ الحارث بن عبيدة، ويُروى عن وكيع عن هشام بن عروة، روى عنه شيخ ضعيفٌ يقال له: الحسن بن عبدالرحمن الاحتياطي ».
ورواية وكيع التي أشار إليها ابن عدي أخرجها في "الكامل" (٢/ ٣٣٥) وقال: «وهذا حديث ليس له أصل عن وكيع، وإنما يروى هذا عن عبدالله بن عبدالقدوس، عن هشام بن عروة ». ورواه أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٣١) قال: « حدثناه غيرُ واحد عن هشام ابن عروة، عن أبيه ».
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٥/أ) عن هذا الحديث؛ فقال: « يرويه هشام بن عروة واختُلِف عنه، فرواه الحارث بن عبيدة الحمصي - ضعيفٌ - عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وخالفه سفيان بن عيينة وغيرُه ، رَوَوه عن هشام ، عن أبيه مرسلاً ، وهو الصَّحيح ».

هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: تَفَوَّتَ[١] رجلٌ[٢] بمالٍ من مال نفسِه عن أبيه، فجاءَ أبوه إلى رسول الله ﷺ فأعلَمَه ذلك، فأرسلَ إليه رسولُ الله ﷺ [٣]: « **أَنْ رُدَّ عَلَى أَبِيكَ[٤] مَا حَبَسْتَ عَنهُ، فَإِنَّكَ ومَالَكَ كَسَهْمٍ مِنْ كِنَانَتِهِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٤١٢ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز[٦]، عن حُمَيد الطَّويل، عن أنس؛ قال: استعارَ بعضُ آل[٧] رسول الله ﷺ قَصْعَةً، فضاعَت، فضَمِنها رسولُ الله ﷺ ؟

---

(١) لم تنقط هذه الكلمة في جميع النسخ، عدا نسخة (ت)، فإنها نقطت فيها التاء آخر الكلمة فقط . والمثبت موافق لرواية ابن عدي السابقة، ووقع في رواية الطبراني: «تقرب»، وفي رواية الخطيب: « تقوَّت ».
قال أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٣١): « قوله: تفوَّت، مأخوذ من الفَوْت، إنما هو تفعَّلَ منه؛ كقولك من القول: تقوَّل، ومن الحول: تحوَّل، ومعناه: أن الابن فات أباه بمالِ نفسه، فوهبه، وبذَّره، فمن ذلك قال: "اردُدْه على ابنك، فإنما هو سهم من كنانتك" يقول: ارتجعه من موضعه فرده إلى ابنك؛ فإنه ليس له أن يفتات عليك بماله ».اهـ. والحديث ذكره ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٤٧٧).

(٢) في (ك): « ارجل ».

(٣) من قوله: « فأعلمه ذلك . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (ف): « على أبوك ».

(٥) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٣٦٠)، وفي "العلل الكبير" (٣٧٠)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٨٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٢٧).

(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٠٠).

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « إلى »، وقبله في (ك) بياض بمقدار كلمة .

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ[١]، ليس فيه: « استعار »، وَهِمَ فيه سُوَيد بن عبدالعزيز، ولفظُ هذا الحديثِ غَيْرُ هذا اللفظِ شِبْهِ الكذب؛ إنما الصَّحيحُ: ما حدَّثَناه الأنصاري[٢]، عن حُمَيد، عن أنس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ عند بعض أُمَّهَاتِ المؤمنين، فأرسلَتْ أُخْرَىٰ بِقَصْعَةٍ فيها طعامٌ، فضَرَبَتْ يَدَ الرسولِ[٣]، فسقَطَتِ[٤] القَصْعَةُ، فانكَسَرَتْ، فأَخَذَ النبيُّ ﷺ الكِسْرَتَيْنِ فضمَّها[٥] إلى الأُخرى، وجعَلَ يَجْمَعُ فيها[٦] الطَّعَامَ ويقول: «غَارَتْ أُمُّكُمْ، كُلُوا»، فأكلوا[٧]، وحَبَسَ الرسولَ؛ حتى جاءتْ بقَصْعَتها التي في بيتها، [ودَفَع][٨] القَصْعَةَ الصَّحيحةَ إلى

---

(١) قال الترمذي في "العلل": « سويد بن عبدالعزيز رجل كثير الغلط في الحديث، والصَّحيح عندي ما رواه سفيان الثوري، عن حميد، عن أنس: أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعامًا في قصعة، فضربت عائشة القصعة ... الحديث ».
وقال في "الجامع": «وهذا حديث غير محفوظ». وقال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديثَ عن النبي ﷺ بهذا اللفظ: "فضمنها رسولُ الله ﷺ" إلا حميد، تفرَّد به سويد».

(٢) هو: محمد بن عبدالله، ولم نقف على روايته، لكن أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٨١ و٥٢٢٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان وابن علية، كلاهما عن حميد، عن أنس، به.

(٣) أي: ضربت التي عندها النبيُّ ﷺ يَدَ الرسولِ الذي أُرسِل بالقَصْعَة.

(٤) في (ف): « فسقطعت».

(٥) في (ك): « فضم أحدهما »، وفي بعض مصادر التخريج: «فضم إحداهما»، وهو الجادة. وما هنا يخرَّج على أنه أعاد الضمير «ها» إلى «إحدى الكسرتين» وإن لم يذكرها بلفظها؛ لدلالة لفظ «الكِسرتَين» عليها؛ كأنه قال: «فأخذ النبيُّ ﷺ الكسرتين، فضَمَّ إحدى الكسرتين إلى الأخرى». وقد تقدم التعليق على نحو ذلك في المسألة رقم (١٧٠)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٦) في (ت) و(ك): « فيه ».

(٧) قوله: «فأكلوا» ليس في (ت) و(ك).

(٨) هكذا في (ك) مع أنها منسوخة من (ت)، وهو الموافق للموضعين المذكورين من "صحيح البخاري"، وفي بقية النسخ: « ورفع » بالراء.

الرسول، وترك المكسورةَ في بيتِ التي كسرتها .

١٤١٣ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مَعْمَر**[٢]، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ**[٣] **خَشَبَةً عَلَى جِدَارِهِ** » ؟

فقالا: وَهِمَ فيه مَعْمَر؛ إنما هو: الزُّهري، عن الأَعْرَج[٤]، عن أبي هريرة، كذا رواه مالكٌ[٥] وجماعةٌ[٦]؛ وهو الصَّحيحُ[٧].

١٤١٤ - وسألتُ[٨] **أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن نافع**[٩]، عن

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٠١)، والآتية برقم (٢٣٣٤).

(٢) هو: ابن راشد البصري، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٠٢٦) من طريق عبدالأعلى، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٤١٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ٢١٦) من طريق هشام الدَّستوائي، كلاهما (عبدالأعلى وهشام) عن معمر، به . ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٤١٨) من طريق عُقيل بن خالد، عن ابن شهاب الزهري به .

(٣) في (ك): « تضع ».

(٤) هو: عبدالرحمن بن هُرمز .

(٥) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٧٤٥). ومن طريقه أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٦٣ رقم ٩٩٦١)، والبخاري في "صحيحه" (٢٤٦٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٠٩).

(٦) رواه مسلم في "صحيحه" (١٦٠٩) من طريق ابن عيينة، ويونس بن يزيد الأيلي، ومعمر من رواية عبدالرزاق، عنه، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٣٩٦ رقم٩١٤٥) من طريق أبي أويس، أربعتهم عن الزهري، به .

(٧) هذا ما رجَّحه الدارقطني أيضًا في "العلل" (٢٠١٥)، وانظر عنده رقم (١٧٢٠)، وانظر "التمهيد" لابن عبدالبر (١٠/ ٢١٥-٢١٨)، و"فتح الباري" لابن حجر (٥/ ١١٠).

(٨) انظر المسألة رقم (١١٢٩) و(١١٣٩).

(٩) هو: الصائغ. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥). =

خالد بن إلياس، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الزُّبَير [١]، عن جابر؛ قال: قَضَى رسولُ الله ﷺ بالجائِحَة[٢]. والجائِحَةُ: [الجَرَادَ][٣]، والحَرِيقُ، والسَّيْل[٤]، والبَرَدُ، والرِّيح؟

فقال أبي: هذا الحديثُ بهذا الإسناد مُنكَرٌ؛ إنما يرويه ابن جُرَيج[٥]، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

وخالدُ بن إلياس ضعيفُ الحديث.

١٤١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يعقوب الزُّهري[٦]، عن

= وأخرجه ابن حزم في "المحلى" (٨/ ٣٨٦) من طريق عبدالملك بن حبيب، عن عبيدالله بن موسى، عن خالد بن إلياس، به.

قال ابن عدي: «وهذا أكثر ظنِّي أنَّه لا يرويه عن يحيى بن سعيد غيرُ خالد، وعن خالد: عبدالله». وقال ابن حزم: «هذا كلُّه كذب، عبدالملك مذكور بالكذب ... وخالد بن إياس ساقط».

ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١١٨/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق خالد بن إلياس به، وقال: «غريب من حديث يحيى الأنصاري عنه، تفرد به خالد بن إلياس عنه».

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٢) في (ت) و(ك): «الجائحة». وهي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها. "النهاية" (١/ ٣١١-٣١٢).

(٣) في (ش) و(ف) و(ك): «الحدار» غير منقوطة. وفي (أ): «الجدار»، وفي (ت): «الجداد»، والمثبت موافق لرواية ابن عدي وابن حزم السابق ذكرها في التخريج.

(٤) في (ك): «والسبيل».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٤).

(٦) هو: يعقوب بن محمد. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٧٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٦٧).

وأخرجه الطبراني في "الكبير" - كما في "مجمع الزوائد" (٨/ ١١٠) - من حديث نقادة به. قال الهيثمي: «وفيه جماعة لم أعرفهم».

عبدالعزيز بن مُسَيحٍ[١] الأَسَديّ[٢]- أحدِ بني نُقادَةَ[٣]- عن عُيَينة بن عاصم بن [سِعْر][٤] بن نُقادَةَ[٥]، عن أبيه؛ حدَّثني أبي وعُمُومَتي، عن نُقادَةَ؛ قال: قلتُ: يا رسول الله، إنِّي رجلٌ مُغْفِلٌ[٦]، فأين[٧] أسِمُ، ولم أرَكَ تَسِمُ في الوجه ؟ قال: «**في مَوْضِعِ الجَرِيرِ**[٨] **مِنَ السَّالِفَةِ**[٩]».
قال: فَوَسَم نُقادَةُ هناك حَلْقَةَ هَديَّتِهِ[١٠]، فوَسَم بها رجلٌ من بني

---

(١) في (أ): « مسبح » بالباء الموحدة. و «مُسَيْح » هنا بضم أوله، وفتح السين المهملة، مصغَّر، وذكر الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢١٠٠)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٨/ ١٥٥-١٥٦) أنه يقال: « مُسِيح »، بكسر السين .

(٢) في (ك): « الأزدي ».

(٣) في (ت): « أخبرني نقادة »، وفي (ك): «أخبرني قتادة» بدل: «أحد بني نقادة».
وانظر الموضع السابق من "التوضيح"، و"الإكمال" لابن ماكولا (٦/ ١٢٥).

(٤) تصحَّف في جميع النسخ إلى: « سعد » بالدال، والمثبت هو الصَّواب؛ كما في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٧٧ و٤٩٢ رقم٣٠٣٥ و٣٠٨٦)، و(٧/ ٧٣ رقم٣٤٠)، و"الجرح والتعديل" (٦/ ٣٣٧ و٣٤٤ رقم١٨٦٥ و١٩٠٥)، و (٧/ ٣١ رقم ١٦٧)، و(٨/ ٥٠٧ رقم ٢٣١٩)، و"المؤتلف" للدارقطني (٣/ ١١٨١)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٤/ ٢٩٩).

(٥) في (ك): « معادة ».

(٦) سيأتي تفسير المصنِّف للمُغْفِل آخر المسألة. وقال العسكريُّ في "تصحيفات المحدثين" (٣٤٣-٣٤٤): «ومن رواه مُغَفَّلاً- بالتشديد- فهو فاحش من التصحيف».

(٧) في (ك): «فإن» بدل: «فأين»

(٨) في (ك): «الحدير»، ولم تُنقَط الجيم إلا في (ف). وسيأتي تفسير «الجَرير» في كلام المصنف.

(٩) سيأتي تفسير السَّالِفَة آخر المسألة.

(١٠) في (ت): « هدبنه »، وفي (ف): « هزبته »، ولم تنقط الكلمة في (أ) و(ش) و(ك)، وقد نقل هذا النص بتمامه الشيخ طاهر الجزائري في "توجيه النظر" (٢/ ٦٤٤)، ووقع في أصله: « هديته » وصوبها المحقق إلى: « هديه » ! والهَدْيَة والهَدِيَّة: مفرد الهَدْي والهَدِيّ، وكلاهما بمعنًى؛ وهو: ما يُهدىٰ إلى البيت الحرام من النَّعَم لتُنحر، والمراد هنا: الإبل. انظر "لسان العرب" (١٥/ ٣٥٨-٣٥٩). ووقع =

يَرْبُوع، فاستعدى عليه نُقادَةُ بعضَ الخلفاء؛ فقال: رَجُلٌ معي في مِيسَم أمرني به رسولُ الله ﷺ؟! وقَضى عليه ألَّا يَسِمَ مِيسَمَهُ، فقطع الحَلْقَةَ، فسُمِّيَتْ: [بُتَيْراءَ][1] بني يَرْبُوع »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وهؤلاءِ مجهولون .

قال أبو محمد: قال بعضُ أهل العربية: الجَرِيرُ[2] من السَّالفة: الزِّمَامُ. والسَّالِفَةُ: صَفْحَةُ العُنُقِ[3]. والمُغْفِلُ: رجُل له إبِلٌ أغفالٌ؛ وهي التي لا سِمَاتَ عليها، وواحدُها غُفْل[4].

١٤١٦- وسمعتُ[5] أبي وحدَّثنا عن مَيْمون بن العباس الرَّافِقي[6]،

= في رواية البخاري السابقة: «فوسم في السالفتين حَلْقَتَين مُذَنَّبَتين ».

(١) في (ت): «بتيراد»، وفي (أ) و(ف) و(ك): « بتيرار »، وفي (ش): « بتيراو »، وفي رواية البخاري السابقة : « بُتَيْرة » وهي تؤيد ما أثبتناه.

(٢) في (ك): « الحدير ».

(٣) الجرير: حبلٌ من أَدَم يجعل في عنق الناقة. و«موضع الجَرير من السَّالفة »، أي: مُقَدَّم صفحة العُنُق . انظر "النهاية" (١/ ٢٥٩).

(٤) بوزن « قُفْل »، وتضم عين الكلمة إتباعًا لضمة الفاء؛ كما في كتب التصريف واللغة، وقد ضبطت في (أ) و(ت) و(ف) بفتح الغين والفاء: « غَفَل »، ولا وجه له في هذا الموضع، والله أعلم.

(٥) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ١٠٤/ب)، وابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٣٨٣)، وانظر المسألة المتقدمة برقم(١٣٩٦) و(١٤١١) و(١٤١٨).

(٦) في (ش): « الواقفي »، وفي (ت) و(ك): « الرافعي ». وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٢٠٨).

ولم نقف على روايته، لكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٨٢-٨٣ رقم ١٠٠١٩)، و"الأوسط" (٥٧)، و"الصغير" (٢)، و"مسند الشاميين" (٢٤٨١) عن أبي زيد الحوطي، عن علي بن عياش، به. =

عن علي بن عيَّاش، عن[1] أبي مُطِيع معاوية[2] بن يحيى، عن إبراهيم ابن عبدالحميد قاضي حِمْص، عن غَيْلان بن جامِع، عن حمَّاد[3]، عن إبراهيم[4]، عن عَلْقَمة[5]، عن ابن مسعود؛ قال: جاء رجلٌ بأبيه إلى النبيِّ ﷺ يَقتَضِيهِ دَينًا[6] عليه، فقال النبيُّ ﷺ: **«أَنْتَ ومَالُكَ لأَبِيكَ[7]»**.

قال أبي: إنما هو: حمَّاد، عن إبراهيم[8]، عن الأسود، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: **« إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ: مِنْ كَسْبِهِ... »**.

١٤١٧ - وسألتُ أبي[9] عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[10]، عن

= قال الطبراني في "الصغير": «لا يُروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابن ذي حماية، وكان من ثقات المسلمين». اهـ. وابن ذي حماية هو: إبراهيم بن عبدالحميد. ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٢) من طريق سلامة بن جوَّاس، عن أبي مطيع معاوية بن يحيى، به.
والحديث رواه الدارقطني في "الأفراد" (٢١٤/أ/أطراف الغرائب) وقال: « تفرَّد به أبو مطيع معاوية بن يحيى، عن إبراهيم بن ذي حماية [في الأصل: جمانة، وهو تصحيف]، عن غيلان بن جامع، عن حماد، عن إبراهيم، عنه ».

(١) قوله: « عن » سقط من (ف).
(٢) في (ك): « عن معاوية ».
(٣) هو: ابن أبي سليمان.
(٤) هو: ابن يزيد النَّخَعي.
(٥) هو: ابن قيس.
(٦) في (ف): « دين »، وهو صحيحٌ على القول بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٧) قوله: « لأبيك » مكرر في (أ).
(٨) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٣٩٦).
(٩) في (ت) و(ك): « وسألته ». وانظر المسألة رقم (٢٢٧٠).
(١٠) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير"، (٢١/ مسند النعمان بن بشير/ رقم٩٧). =

عيسى[(١)] بن عبدالله، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشَّعبي، عن النُّعْمان، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ رَبَطَ دَابَّتَهُ عَلَى الطَّرِيقِ؛ فَمَا أَصَابَ الدَّابَّةُ بِرِجْلِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ**[(٢)] » ؟

= قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ١٦٦): « ولم أعرف عيسى هذا، وبقية مدلسٌ، وبقية رجاله ثقات ».

ورواه الدارقطني في "سننه" (٣/ ١٧٩)، و البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٤٤) من طريق أبي جزي نصر بن طريف، عن السَّري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن النعمان به.

قال البيهقي: « أبو جزي والسري بن إسماعيل ضعيفان ».

(١) قوله: « عيسى » ليس في (ك).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « فهو له ضامن »، وقوله: « **فما أصاب الدابَّةُ برِجْلِهِ** » كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «فما أصابَتهُ الدابَّةُ برِجْلِهَا»، ففيه إشكالات ثلاثة: حذف التاء من «أصابته»، وحذف الهاء منها، وتذكير الضمير في « برجله »:

أما حذف التاء فله توجيهان: أحدهما: الحمل على المعنى بتذكير المؤنث؛ حمل «الدابة» على معنى «الحيوان»؛ أي: فما أصاب الحيوانُ برجله. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠). وهذا وجه أيضًا في حل الإشكال الثالث.

والتوجيه الثاني لحذف التاء: أن يكون الفاعل هنا غير حقيقي التأنيث؛ وتذكير الفعل معه حينئذ جائز في العربية، وقد فصَّلنا في ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٤).

وإن كان حقيقي التأنيث: فهو جائز أيضًا على لغة من قال: « قال فلانةُ »، وهي لغة حكاها سيبويه عن بعض العرب؛ وقال: «ومن قال: ذَهَبَ فلانةُ، قال: أذاهبٌ فلانةُ، وأحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ ».اهـ. ومنه ما وقع في "صحيح مسلم" (٢٩٣) من حديث عائشة ﵂ قالت: « كان إحْدَانَا إذا كانت حائضًا ... ». انظر "شرح النووي" (٣/ ٢٠٣)، و"عمدة القاري" (٣/ ٢٦٧). وانظر: "كتاب سيبويه" (٢/ ٣٨ و٤٥)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٩٢)، و"همع الهوامع" (٣/ ٣٣٣-٣٣٤).

والإشكال الثاني: حذف الهاء، وهو ضمير النصب في «أصابته»، وهو العائد إلى «ما»، وهذا أيضًا جائزٌ في العربية، سواءٌ كانت «ما» شرطية أو موصولة. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٠١٥). =

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ إنما يرويه إسماعيل، عن الشَّعبي، عن شُرَيح، هذا الكلامَ مِنْ قِيلِهِ [١]. وعيسى هو: ابنُ عبدالله الأنصاري، من وَلَد النُّعْمان بن بشير، ولم يُدْرِكِ ابنَ أبي خالد، وهو ذاهبُ الحديث، مجهولٌ، رَوى عنه الوليد بن مسلم وبَقِيَّةُ [٢].

١٤١٨ - وسمعتُ أبي [٣] وذكر حديثًا رواه يحيى القطَّان [٤]، عن الثَّوْري، عن إبراهيم بن [٥] عبد الأعلى، عن سُوَيد بن غَفَلَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ** ».

= **وأما الإشكال الثالث**: وهو تذكير الضمير في: « برجله » مع عوده إلى «الدابة»، فإضافة إلى وجه الحمل على المعنى المذكور آنفًا، فإنه يحمل أيضًا على أنَّه جاء على لغة طيِّئ ولخم في حذف ألف الضمير في « ها » مع نقل فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها؛ فيقولون في «بِهَا»: بَهْ، وفي «بِرِجْلِهَا»: برِجْلَهْ. وقد وضحنا هذه اللغة في التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(١) في (ك): «من قبله». والقِيلُ والقالُ: لغتان في القَوْل. والمعنى: أنه موقوف على شريح، ولا يصحُّ رفعه إلى النبي ﷺ. والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٠/ ٦٩ رقم١٨٣٨٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٠١٠) من طريق أشعث، عن الشعبي، قوله. ورواه ابن أبي شيبة (٢٨٠١١) من طريق حماد، عن إبراهيم، قوله.

(٢) في (ف): «ولقيه» بدل: «وبقية»، وسيأتي في المسألة رقم(٢٢٧٠) قولُ أبي حاتم عن عيسى المذكور: «روى عنه الوليد بن مسلم...»، ولم يذكُر «بقية». ولم نقف على عيسى في شيوخ بقية، ولا على بقية مذكورًا فيمن أخَذُوا عن عيسى، والله أعلم.

(٣) في (ت) و(ك): « وسمعته ». وقد نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/ ٥/ ب)، وابن حجر في "التلخيص" (٤/ ١٦). وانظر المسألة رقم (١٣٩٦) و(١٤١١) و(١٤١٦).

(٤) روايته أخرجها ابن حزم في "المحلى" (٨/ ١٠٢) من طريق مسدَّد، عن يحيى القطان، به.

(٥) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

وسمعتُ أبي يقول: صحَّ رفعُهُ من رواية يحيى القطَّان، ولم يَرفَعْهُ غيرُهُ[١].

١٤١٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى القطَّان[٢]، عن الثَّوْري، عن حُمَيدٍ الأعرج، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمي، عن جابر بن عبدالله[٣]: أن رجلاً من الأنصار أَعْطى أُمَّهُ حديقةً له حياتَها[٤]، فماتت، فقال هو أنا أحقُّ به[٥]، فقال إخوتُه: نحن شَرَعٌ[٦] سَواءٌ،

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٦٩٠ و٣٦٢٠٥) قال: ثنا وكيع، عن الثوري، عن إبراهيم بن عبدالأعلى، عن سويد بن غفلة، عن عائشة، به من قولها.

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٩٩ رقم ١٤١٩٧). وقرن أحمد بين يحيى القطان وروح بن عبادة .

(٣) في (أ) و(ش): « عبيدالله ».

(٤) قوله: « حياتها » سقط من (ش).

(٥) في (ف): « فقال هذا. . . ». والمثبت من بقية النسخ، وقوله: « هو »: إما توكيدٌ لفاعل «قال» الذي هو ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى الأنصاري. أو يكون «هو» ضمير الشأن مبتدأ والجملة بعده خبره، وجملة ضمير الشأن وخبره: مقول القول، وانظر في ضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
وقوله: «به» وإنما الكلام على «الحديقة»؛ رجع الضمير فيه إلى «الحديقة» بالتذكير حملاً لها على معنى «المال» أو «العطاء»؛ انظر في الحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
ويمكن أن يكون أراد «بِهَا» لكن حذف الألف، وسكَّن الهاء وألقى حركتها على الباء، ويكون ضبطُها حينئذٍ هكذا: «بَهْ»، أي: «بِهَا»؛ جريًا على لغة طيئ ولخم في الوقف على ضمير المفردة الغائبة المتصل. انظر هذه اللغة في المسألة رقم (٢٣٥).

(٦) قال الفيومي: « الناسُ في هذا الأمر شَرَعٌ » بفتحتين، وتُسكَّن الراءُ للتخفيف، أي: سواءٌ. "المصباح المنير" (ش ر ع/ ١/ ٣١٠). والمعنى: أنهم مُتَساوون في أمرهم، لا فَضْل لأحدٍ منهم على الآخر . انظر "النهاية" (٢/ ٤٦١).

فاختَصَموا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «هُوَ[١] مِيرَاثٌ» ؟

قال أبي: كذا رواه يحيى القطَّان، ومعاويةُ بن هشام[٢]، عن الثَّوْري، ورواه حَبِيب بن أبي ثابت[٣]؛ فقال: عن حُمَيد، عن طارقٍ قاضي مكة، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: إن كان شيءٌ فَمِنْ حُمَيد؛ لأنَّ حُمَيْدً[٤] ليس[٥] بالحافظ .

---

(١) أي: العطاء أو المال. والمراد: الحديقة. وانظر التعليق قبل السابق !

(٢) كذا وقعت العبارة في جميع النسخ، والذي تقدَّم في السؤال روايةُ يحيى القطان وحده دون معاوية بن هشام، وأيضًا: لم نقف على رواية معاوية من هذا الوجه، والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٥٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٧٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن معاوية، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن حميد، عن طارق، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، به .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩١٠٧) عن معاوية، عن الثوري، عن حميد، به . بإسقاط حبيب بن أبي ثابت .
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٧٤) وقرن بأبي بكر بن أبي شيبة أخاه عثمان. وانظر "نصب الراية" (٤/ ١٢٧).
والظاهر: أنَّ في الكلام تصحيفًا مع تقديم وتأخير، ووجهُ الكلام أن يقال: «كذا رواه يحيى القطَّان! ورواه معاويةُ بنُ هشام، عن الثَّوْري، عن حَبِيب بن أبي ثابت، فقال: عن حُمَيد، عن طارقٍ - قاضي مكة - عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ»، ويظهر ذلك جليًّا من التخريج السابق، والله أعلم.

(٣) انظر التعليق السابق .

(٤) في (ك): «حميدًا» وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، وهو منصوب أيضًا، ولكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) قوله: « ليس » سقط من (ش).

١٤٢٠- وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه [أبو][٢] معاوية الضَّرِيرُ[٣]، عن عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ قال: « لا يَرِثُ[٤] مِلَّةٌ مِلَّةً، ولا تَجُوزُ[٥] شَهَادَةُ مِلَّةٍ عَلَى مِلَّةٍ، إِلَّا أُمَّةُ[٦] مُحَمَّدٍ ﷺ، فَإِنَّ شَهَادَتَهُمْ تَجُوزُ[٧] عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ» ؟

قال أبي: كذا حدَّثنا علي بن الجَعْد[٨]، عن عمر بن راشد، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه، وأبو معاوية هو: محمد بن خازم، وهو يروي عن عمر بن راشد، كما في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٤١).

(٣) روايته أخرجها مسدَّد في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" (٢١٩٨)، و"إتحاف الخيرة" (٤٩٣٦). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٥٢٥) عن عمر ابن راشد، به. وقد روي عن عبدالرزاق موصولاً كما سيأتي .

(٤) كذا في (ت) و(ك)، وأهملت الياء في بقية النسخ، فاحتمل أن تكون: «لا ترث» و«لا يرث». أمَّا تأنيث الفعل: فهو الجادَّة، وهو الراجح من جهة العربية؛ بسبب تأنيث الفاعل. وأمَّا تذكير الفعل: فهو صحيحٌ مرجوحٌ؛ لأنَّ تأنيث الفاعل غير حقيقي. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٤).

(٥) قوله: « تجوز » سقط من (ف).

(٦) الراجحُ في كلمة «أُمَّة»: الرفع على الابتداءِ، وخبرُ المبتدأ: جملة «فإنَّ شهادتهم... إلخ»؛ وهذا جائزٌ على لغة لبعض العرب حكاها أبو حيَّان. ويجوز في «أُمَّة» أيضًا نصبها على الاستثناء، كما يجوز جرُّها بدلاً من «مِلَّةٍ» في قوله: «شَهَادَةُ مِلَّةٍ». وانظر في صحة كل هذه الوجوه: التعليق على المسألة رقم (٩٩٧).

(٧) في (ت): « يجوز ».

(٨) رواه أبو حاتم عن علي بن الجعد على هذا الوجه، والحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ١٥٨) من طريق محمد بن إسماعيل، والطبراني في "الأوسط" (٥٤٣٤) من طريق محمد بن جعفر الرازي، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٦) من طريق محمد بن يحيى المروزي، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٦٩) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، أربعتهم عن علي بن الجعد، عن عمر بن راشد، =

يحيى[١]، عن أبي سَلَمة[٢]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٣].

ومن الناس من يروي عن عمر[٤] بن راشد، عن يحيى، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

وعمر شيخٌ [يَمَاميٌّ][٦] ضعيفُ الحديث .

١٤٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن المُبَارك[٧]، عن مَعْمَر، عن بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ النبيَّ ﷺ حَبَس في تُهَمَةٍ ؟

= عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديثَ عن يحيى بن أبي كثير إلا عمرُ بن راشد ».

(١) في (ش): « عن يحيى بن أبي كثير ».

(٢) قوله: «عن أبي سلمة» سقط من (ش).

(٣) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ش): « عمران ».

(٥) كذا وقعت العبارة في جميع النسخ! ولم نقف على من رواه عن عمر على هذا الوجه، والحديث رواه البزار في "مسنده" (١٣٨٤/كشف الأستار) من طريق أحمد ابن منصور، عن عبدالرزق، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٦٩) من طريق الحسن بن موسى، والحاكم في "المستدرك" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٩٣٦)- وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٦٣) من طريق الأسود بن عامر شاذان، ثلاثتهم (عبدالرزاق والحسن وشاذان) عن عمر بن راشد، عن يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به .
قال الدارقطني: « وعمر بن راشد ليس بالقويِّ ».

(٦) في جميع النسخ: « يماني » بالنون، وهو تصحيفٌ، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٦/ ١٠٧ رقم٥٦٧)، وانظر "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٤٠).

(٧) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٤١٧)، والنسائي في "المجتبى" (٤٨٧٥ و٤٨٧٦)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٤١٤ رقم٩٩٨)، و"الأوسط (١٥٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٦٦ و٦٧). =

قال أبي: روى هذا الحديثَ ابنُ عُلَيَّة[(١)]، عن بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جده؛ قال: أتى النبيَّ ﷺ أَهْلُنا، فقالوا: إخوانُنا[(٢)] فيمَ حُبِسُوا[(٣)]؟ قال: «**أَطْلِقُوا لَهُمْ إِخْوَانَهُمْ**[(٤)]»؛ اختَصَرَ[(٥)] مَعْمَرٌ كما ترى.

١٤٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[(٦)]، عن زَمْعَة[(٧)]، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: قال رسولُ الله ﷺ:

= قال الترمذي: «وقد روىٰ إسماعيل بن إبراهيم، عن بهز بن حكيم هذا الحديث أتمَّ من هذا وأطول». وقال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن بهز إلا معمر».
والحديث رواه معمر في "جامعه" (١٨٨٩١) مطولاً، ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢ رقم ٢٠٠١٩)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٤١٤ رقم٩٩٦) من طريق عبدالرزاق، عن معمر به مطولاً. ورواه أبو داود في "سننه" (٣٦٣٠) من طريق إبراهيم بن موسى، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٢٥) من طريق الدبري، كلاهما عن عبدالرزاق، عن معمر به مختصرًا.

(١) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢ و٤ رقم ٢٠٠١٧ و٢٠٠٤٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٣١)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٤١٤ رقم٩٩٧). وانظر "العلل الكبير" للترمذي رقم (٤٠٣).

(٢) في (ت): «أخواتنا».

(٣) في (أ): «وحبسوا».

(٤) في (ت): «أخواتهم».

(٥) في (ك): «احصر».

(٦) هو: سليمان بن داود الطيالسي. وروايته أخرجها في "مسنده" (١٥٤٣). ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٣١)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٨٣).
قال ابن عدي: «"ومن أحيا مواتًا"، قد رواه عن الزهري غيرُ زمعة، وأما قوله: "العبادُ عبادُ الله والبلادُ بلادُ الله"، يقول [كذا، ولعلها: فقول] زمعة».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٣٤٤/أ/ أطراف الغرائب) من طريق حماد بن سلمة، عن برد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به مرفوعًا بلفظ: «من أحيا أرضًا ميتة ...». قال الدارقطني: «تفرَّد به حماد بن سلمة، عن برد بن سنان، عن الزهري».

(٧) هو: ابن صالح.

« العِبَادُ عِبَادُ اللهِ، والبِلَادُ بِلَادُ اللهِ؛ مَنْ أَحْيَا مِنْ مَواتِ الأَرْضِ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، ولَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ[1] »؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما يرويه[2] من غير حديث الزُّهري عن عُرْوَة، مرسلاً[3].

---

(١) قوله: « وليس لعِرْقٍ ظالمٍ حَقٌّ »: هو أن يجيءَ الرجلُ إلى أرضٍ قد أحياها رجلٌ قبله، فيَغْرسَ فيها غَرْسًا غَصْبًا ليَسْتَوْجِبَ به الأرضَ.
ورواية الأكثر: « لِعِرْقٍ » بالتنوين، وهو على حذف المضاف، أي: لذِي عِرْقٍ ظالمٍ، فجعل العِرْق نفسَه ظالِمًا والحقَّ لصاحبه. ورُوي بالإضافة: « لِعِرْقِ ظالم »، فيكونُ الظالمُ صاحبَ العِرْق، والحقُّ للعِرق، وهو أحدُ عروق الشَّجَرة. انظر "النهاية" (٣/ ٢١٩)، و"فتح الباري" (٥/ ١٩).

(٢) كذا في (ت) و(ش)، ولم تنقط في بقية النسخ، فتحتمل وجهين: **أحدهما**: أن تكون «يَرْويه» كما في (ت) و(ش)، **وثانيهما**: أن تكون: «يَرْوُونَهُ»، لكنها كتبت بواوٍ واحدة، وهذا يفعلُه كَتَبَةُ الحديث تخفيفًا لكثرة دوران هذه الكلمة في كتبهم، يحملونها على مثل داود، وطاوس، والظَّاهر أن صوابها: « يروونه »؛ فقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٦٦٥) الاختلاف في هذا الحديث، وأن يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، وعبدالله بن إدريس، ويحيى بن سعيد الأموي: رَوَوه عن هشام، عن أبيه مرسلاً، ثم قال: « والمرسلُ عن عروة أصحُّ ».
وذكره أيضًا في "العلل"(٥/ ٢٥/ ب) وقال: « يرويه الزهري، وابن أبي مليكة، وهشام بن عروة، واختُلِف عنهم، فأما الزهري: فروى حديثه زمعة بن صالح، عنه، عن عروة، عن عائشة، وغيرُه يرويه عن الزهري مرسلاً، وأما ابن أبي مليكة ...»، وذكر الاختلاف فيه، ثم قال: « والصَّحيحُ عن هشام، عن أبيه مرسلاً ».

(٣) الحديث رواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٧٤٣)، ويحيى بن آدم في "الخراج" (٢٦٦ و٢٦٨)، وأبو عبيد في "الأموال"(٧٠٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف"(٢٢٣٧٥)، والنسائي في "الكبرى" (٥٧٦٢)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٣٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٢) من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، به مرسلاً.
ورواه يحيى بن آدم في "الخراج" (٢٧٤ و٢٧٥)، وأبو عبيد في "الأموال"(٧٠٧)، =

١٤٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن نُمَير، عن الأعمَش، عن حَبيب بن أبي ثابت، عن نافع بن الحارث؛ قال: اختَصَمَ رَجُلان إلى عمر، فقَضَى لأحدهما؛ فقال: أَصَبْتَ[1]، أصابَ اللهُ بك، فقال: ويحك ! واللهِ ما أدري أخطأتُ أم أصبتُ[2]؟! ولكنْ[3] لم آلُو[4] ؟

قال أبي: هو نافعُ بن عبد الحارث .

١٤٢٤ - وسألتُ أبي[5] عن حديثٍ رواه النَّضْر بن شُمَيل[6]، عن

= وأبو داود في "سننه" (٣٠٧٤ و٣٠٧٥)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٣٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٢) من طريق يحيى بن عروة، عن أبيه به مرسلاً.
ورواه أبو داود في "سننه" (٣٠٧٦) من طريق ابن أبي مليكة، عن عروة مرسلاً .
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٨٣): « هذا الاختلاف على عروة يدل على أن الصحيح في إسناد هذا الحديث عنه الإرسال ».

(١) في (ك): « فقا أصيب » بدل: « فقال أصبت ».

(٢) من قوله: « أصاب الله بك . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) في (ك): « ولك ».

(٤) في جميع النسخ: « لم آلوا » بإثبات واو بعدها ألف، عدا (ف) ففيها: « لم آلو » بإثبات الواو بلا ألف. وهو صحيحٌ على لغة لبعض العرب خُرِّجَتْ على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨)، وزيادةُ الألف بعد واو الفعل هو قولُ الكُتَّاب المتقدِّمين؛ وقد بيَّنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٠٢٥).

(٥) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ».

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٤٧)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٢٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٢٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٠٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٠٨-٣٠٩ رقم ٧٨٣ و٧٨٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٥٢ و٥٣).

هِرْماس بن حَبيب؛ حدَّثني أبي، عن جدِّي: أنه استَعْدَىٰ رسولَ الله ﷺ في حَقٍّ له كان على آخَرَ، وأنَّ رسول الله ﷺ قال له[1]: « **الزَمْهُ** » ؟

قال أبي: لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ النَّضْرِ بنِ شُمَيل، عن الهِرْماس، والْهِرْماسُ شيخٌ أعرابيٌّ، لا يُعرَفُ أبوه ولا جَدُّه .

١٤٢٥ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به بَحْرُ بنُ نَصْر[3]، عن ابن وَهْب[4]، عن عثمان بن الحَكَم [الجُذامِي][5]، عن

(١) قوله: « له » ليس في (أ) و(ش).

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٣٩٢/أ) و(١٤٠٩).

(٣) في (ف): « يحيى بن نصر ». (٤) هو: عبدالله .

(٥) في جميع النسخ: « الحزامي » بالحاء المهملة والزاي، ولم تنقط الزاي في (أ). وصوابه بالجيم والذال المعجمة، انظر "الجرح والتعديل" للمصنف (٦/ ١٤٨ رقم ٨١٠)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٥٢).

وروايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٦٠١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١٠٥ رقم ٤٩٠٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٢٦-٣٢٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٧٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ١٤٥).

قال ابن عدي: « لم يقل: عن سهيل، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، غيرُ زهير، وعن زهير: عثمان بن الحكم، ورواه عن عثمان: ابنُ وَهْب، وحدَّث به عن ابن وَهْب مع حرملة ابنُ أخي ابن وَهْب وغيره، وروى هذا الحديث ربيعة الرأي ومحمد بن عبدالرحمن بن رداد وغيرهما عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو أصوب ».

وقال أبو نعيم: « تفرَّد به عثمان، عن زهير؛ من حديث زيد بن ثابت ».

وقال ابن عبدالبر: « زهير بن محمد عندهم سيِّئ الحفظ، كثير الغلط لا يحتجُّ به، وعثمان بن الحكم ليس بالقوي، والصَّواب في حديث سهيل: عن أبيه، عن أبي هريرة ». وذكره الدارقطني في "العلل" (١٠/ ١٤١) وقال: «ولا يصحُّ عن زيد».

وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/ ٦٢٢) بعد أن ذكره من رواية زهير بن =

زهير[١] بن محمد، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه[٢]، عن زيد بن ثابت، عن رسول الله ﷺ: أنه قَضَىٰ باليمين مع الشَّاهد؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سُهَيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، وعثمانُ بنُ الحَكَمِ ليس بالمُتقِن[٣].

١٤٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عبدالرحمٰن العَرْزَمي، حدَّثنا محمد[٤] بن الفُرات[٥]؛ قال: كنتُ عند مُحَارِب[٦]،

= محمد: «رواه سليمان بن بلال والدَّراوَرْدي، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو الصَّواب».

(١) في (ك): «بهير».

(٢) هو: ذَكوان السَّمان.

(٣) هذا مخالف لما ذهب إليه أبو حاتم - ووافقه أبو زرعة - في المسألة رقم (١٤٠٩) من تصحيح الحديثين جميعًا، فلعل اجتهاده اختَلَفَ في ذلك كما اختلف اجتهاده في تردده في قبول رواية ربيعة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة في المسألة رقم (١٣٩٢/أ).

(٤) قوله: «محمد» من (ت) و(ك) فقط.

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٧٣)، وحنبل في "جزئه" (١١)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٦٤/ بغية الباحث)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٧٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٢٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٣٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٩٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٤٠٣). ومن طريق أبي يعلى رواه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٨١)،ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٢٢)، وابن الجوزي في "المجروحين" (٢/ ٧٦١). قال العقيلي بعد أن ذكر له هذا الحديث وحديثًا آخر: «جميعًا لا يتابع عليهما». وقد فرَّق ابن عدي هذا المتن في حديثين ثم قال: «وهذان الحديثان لا أعلم يرويهما عن محارب غيرُ محمد بن الفرات». وقال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ لا يثبُت».

(٦) هو: ابن دِثار.

فأتاه خَصْمانِ، فقال لأحدهما: لك شُهُودٌ ؟ قال: نعم، فدعا شاهدًا فشَهِدَ له، ودعا الآخرَ فلم يَحْضُرْ. فقال المشهودُ عليه للشَّاهد: أَمَا واللهِ إنه لامْرُؤُ صِدْقٍ، ولَئِنْ سألتَ عنه لَيُزَكَّيَنَّ، وما رأيتُ عليه خَرَبَةً[١] قبلها، ولقد شَهِدَ عليَّ بباطل، ولا أدري ما أَجْبَرَهُ إلى[٢] ذاك، فجلس[٣] مُحارِب، فقال له: يا هذا! اتَّقِي[٤] اللهَ؛ فإني سمعتُ ابن عمر يزعُمُ أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ شَاهِدَ الزُّورِ لا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى يُوجِبَ اللهُ لَهُ النَّارَ، وإِنَّ الطَّيْرَ يَومَ القِيَامَةِ تَحتَ العَرْشِ تَرْفَعُ[٥] مَنَاقِيرَهَا، وتَضْرِبُ[٦] بِآذَانِهَا[٧]، وتُلْقِي[٨] مَا في بُطُونِهَا مِمَّا**

---

(١) يعني: عيبًا. انظر "النهاية" (٢/ ١٧).

(٢) في (ك): «ما أخبره إلى»، والأصل في الفعل «أجبر» أن يتعدَّى إلى مفعوله الثاني بـ: «على»؛ يقال: أجبرتُهُ على الأمر. وقد عدِّي في هذا الموضع بـ«إلى»، وهذا سائغٌ في العربية بتضمين الفعل «أجبر» معنى الفعل «ألجأ»، والمعنىٰ: «ما ألجأه إلى ذلك»، والله أعلم. قال ابن هشام في "مغني اللبيب" (٦/ ٦٧١) تحقيق وشرح د. عبداللطيف الخطيب: «قد يُشْرِبون لفظًا معنى لفظٍ فيعطونه حُكْمَهُ، ويسمَّى ذلك تضمينًا، وفائدته: أن تؤدِّيَ كلمةٌ مُؤدَّى كلمتين». قال ابن جني في "الخصائص" (٢/ ٣١٠): «ووجدتُّ في اللغة من هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يكادُ يُحاط به ... فإذا مرَّ بك شيءٌ منه فتقبَّلْهُ وأْنَس به؛ فإنه فصل من العربية لطيف».

(٣) في (ك): «مجلس».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «اتَّقِ»؛ لأنه خطاب لمذكَّر، وما في النسخ يخرَّج على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٥) في (ت): «يرفع».

(٦) في (ت): «ويضرب».

(٧) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «بأذنابها».

(٨) في (ت): «ويلقي».

تَرَى مِنْ هَوْلِ يَوْمِ القِيَامَةِ، ولَيْسَ عِنْدَهَا طَلِبَةٌ[١] »، والنبيُّ ﷺ يَعِظ به[٢] رجلاً ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣]، ومحمدُ بنُ الفُرَات ضعيفُ الحديث.

١٤٢٧ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه يحيى القَطَّان[٥]، عن أبي[٦] جعفر الخَطْمي[٧]، عن سعيد بن المسيّب، عن رافع بن خَدِيج؛ قال: مرَّ النبيُّ ﷺ بزرعٍ فقال: «لِمَنْ هَذَا الزَّرْعُ ؟»، قالوا: لِظُهَيْرٍ[٨]؛ قال: « لِيَرُدَّ صَاحِبُ الأَرْضِ عَلَيْهِ نَفَقَتَهُ، وَلْيَأْخُذْ أَرْضَهُ » ؟

قال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن أبي جعفر الخَطْمي[٩]: أنَّ النبيَّ ﷺ... ولم يُجوِّدْه؛ والصَّحيحُ: حديثُ يحيى؛ لأنَّ يحيى حافظٌ ثقة.

---

(١) الطَّلِبَة: الحاجة. انظر "النهاية" (٣/ ١٣١).

(٢) قوله: « به » ليس في (ت) و(ك).

(٣) وقد حكم على الحديث بالوضع: أبو داود؛ كما في "سؤالات الآجري" (٢/ ٢٨٢ رقم ١٨٥١)، والشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٢٥٩).

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٤٣٨ و٣٦٢٨٨)، وفي "المسند" - كما في "المطالب العالية" (١٣٥٩)- وأبو داود في "سننه" (٣٣٩٩)، والنسائي في "السنن" (٣٨٨٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٧٠ و٢٦٧١)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٤٤ رقم ٤٢٦٧).

(٦) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٧) هو: عمير بن يزيد.

(٨) سيأتي الكلام عليه في آخر المسألة.

(٩) من قوله: «عن سعيد بن المسيب...» إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال البصر.

قال أبي: هذا يُقوِّي حديثَ شَرِيك[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن

---

(١) هو: ابن عبدالله النَّخَعي، وروايته أخرجها يحيى بن آدم في "الخراج" (٢٩٥)، والطيالسي في "مسنده" (١٠٠٢)، وأبو عبيد في "الأموال" (٧٠٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٤٣٦ و٣٦٢٨٧)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٦٥ رقم ١٥٨٢١)، و(٤/ ١٤١ رقم ١٧٢٦٩)، وأبو داود في "سننه" (٣٤٠٣)، والترمذي في "جامعه" (١٣٦٦)، وفي "العلل الكبير" (٣٧٧)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٦٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١١٧-١١٨)، و"شرح المشكل" (٢٦٦٩)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٨٤-٢٨٥ رقم ٤٤٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٣٦).
قال الترمذي في "جامعه" :« هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبدالله ». وقال: وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث حسن. وقال: لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك ». وقال في العلل: « سألت محمدًا عن هذا الحديث ؟ فقال:« هو حديثُ شريك الذي تفرَّد به عن أبي إسحاق. قال محمد: وحدثنا معقل بن مالك، عن عقبة بن الأصم، عن عطاء، قال: حدثنا رافع بن خديج، بهذا الحديث، ومعقل بن مالك بصري ». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٣٧):« وعقبة [أي: ابن الأصم] ضعيفٌ، لا يُحتَج به ».
وقال ابن عدي:« وهذا يعرف بشريك بهذا الإسناد، وكنت أظنُّ أن عطاء، عن رافع ابن خديج مرسل، حتى تبيَّن لي أن أبا إسحاق أيضًا عن عطاء مرسل ».
وقال الخطابي في "معالم السنن" (٥/ ٦٤):« هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث، وحدثني الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحمال :أنه كان ينكر هذا الحديث ويضعفه ويقول: لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك، ولا عن عطاء غير أبي إسحاق، وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئًا، وضعفه البخاري أيضًا، وقال: تفرد بذلك شريك عن أبي إسحاق، وشريك يهم كثيرًا أو أحيانًا ».
وقال الخطابي أيضًا: وحكى ابن المنذر عن أبي داود قال: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن حديث رافع بن خديج ؟ فقال: عن رافع ألوان، ولكن أبا إسحاق زاد فيه "زرع بغير إذنه" وليس غيره يذكر هذا الحرف ».

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

عطاء، عن رافع، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ زَرَعَ في أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، ويُرَدُّ[1] عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ».

قال أبي[2]: روى هذا الحديثَ غيرُ[3] شَرِيك، وحديثُ يحيى لم يُسْنِدْهُ غيرُ يحيى بن سعيد. وأما الشافعيُّ فإنه يدفعُ[4] حديث عطاء، وقال: عطاءٌ لم يَلْقَ رافعًا [5].

قال أبي: بلى قد أدرَكَهُ.

قلتُ: فإن حمَّادَ[6] يقول: إنَّ النبيَّ ﷺ مَرَّ بزرعٍ، فقالوا: هذا لظُهَيْرٍ[7] بن خَدِيج ؟

قال أبي: أخطأ حمَّاد في هذه اللفظة، ليس هو ظُهَيْر بن خَدِيج؛

---

(١) كذا في (ت)، ولم تنقط في بقية النسخ، فتحتمل أن تكون بالياء التحتية أو بالتاء الفوقية، وكلاهما صحيحٌ في العربية؛ لأنَّ نائب الفاعل «نفقته»، وهو مؤنَّثٌ غير حقيقيِّ التأنيث، وفُصِلَ عن فعله بفاصل. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤) و(٢٠٦).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) في (ش): « عن ».

(٤) في (ف): « يرفع ».

(٥) قال البيهقي في "السنن": « قال الشافعي في كتاب البُوَيطي: الحديثُ منقطع؛ لأنه لم يلقَ عطاءٌ رافعًا ». وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص١٥٥ رقم ٥٦٩): « سمعت أبا زرعة يقول: لم يسمع عطاء من رافع بن خديج ».

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) في (ك): « هذا الظهير ».

إنما هو: ظُهَيْرٌ[١] عَمُّ رافع بن خَدِيج، لا يُنسَبُ[٢].

١٤٢٨ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن إبراهيم بن موسى، عن [مروان][٣] بن معاوية[٤]، عن يزيد بن أبي زياد[٥] الدِّمَشقي، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «**لا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ ولا خَائِنَةٍ، ولا مَجْلُودٍ في حَدٍّ، ولا ذِي غِمْرٍ لِأَخِيهِ**[٦]»،

---

(١) في (ف): « وإنما ظهير ».

(٢) أي: في هذا الحديث. قال ابن حجر في "التقريب" (٣٠٥١): « ظُهَير بالتصغير، ابن رافع بن عدي الأنصاري الأوسي، من كبار الصَّحابة، شهد بدرًا، وهو عمُّ رافع ابن خديج ».

(٣) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « مروز » ! وكأنه صوبها في (ت).

(٤) روايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (١/ ٣٦٣)، والترمذي في "جامعه" (٢٢٩٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٨٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٥٩-٢٦٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٥/ ١٩٣).
ومن طريق أبي عبيد رواه ابن حزم في "المحلَّى" (٩/ ٤١٦). ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٥٥)، ومن طريق الترمذي رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٧٦٠). ورواه الدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٤٤) من طريق عبدالواحد بن زياد، عن يزيد بن أبي زياد به .
قال الترمذي: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي، ويزيد يضعَّف في الحديث، ولا يُعرَف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه ». وقال ابن عدي بعد أن روى له هذا الحديث وحديثًا آخر: « وجميعًا ليسا بمحفوظين ». والحديث ضعفه البيهقي وابن حزم وابن الجوزي.

(٥) ويقال له: زياد بن زياد أيضًا، انظر "تهذيب الكمال" (٣٢/ ١٣٤).

(٦) في بعض طرقه: « ولا ذي غِمْر على أخيه »، وهو الجادَّة، لكنَّ اللام في اللغة قد تأتي بمعنى «على» نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، أي: عليها، ونحو قوله ﷺ لعائشة ﵂: «اشترطي لهم الوَلَاءَ»، أي: عليهم. انظر "مغني اللبيب" (ص٢١٦).
=

ولا مُجَرَّبٍ عَلَيْهِ شَهَادَةُ زُورٍ، ولا القَانِعِ[١] مِنْ أَهْلِ البَيْتِ، وَلَا ظَنِينٍ[٢] فِي وَلَاءٍ، وَلَا قَرَابَةٍ)).

فسمعتُ أبا زرعة يقول: « هذا حديثٌ مُنكَرٌ »[٣]؛ ولم يقرَأ علينا[٤].



= والغِمْرُ: هو الحِقْدُ، وزنًا ومعنًى. وغَمِرَ صدرُه علينا غَمَرًا: من باب تَعِبَ. "المصباح المنير" (غ م ر/ ٢/ ٤٥٣).

(١) قال ابن الأثير: القانِعُ: الخادِمُ والتَّابعُ؛ تُرَدُّ شهادتُه للتُّهمة بجَلْب النَّفْع إلى نفسه. والقانع - في الأصل -: السَّائل. "النهاية" (٤/ ١١٤).

(٢) الظَّنِينُ: هو الذي ينتمي إلى غير مَواليه، لا تُقْبل شهادتُه للتُّهمة. "النهاية" (٣/ ١٦٣).

(٣) نقل ابن السبكي في "طبقات الشافعية" (٣/ ٢٨٧)، وابن حجر في "فتح الباري" (٥/ ٢٥٧) قول أبي زرعة هذا.

(٤) أي: لم يقرأه علينا.

عِلَلُ[(١)] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الشُّفْعَةِ

١٤٢٩ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حُسينٌ المُعلِّم[(٣)]، وحجَّاجٌ[(٤)]، عن عمرو بن شُعَيب، عن عمرو بن الشَّريد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في الشُّفْعَة في الجِوار .

ورواه ابنُ جُرَيج[(٥)]؛ فقال: عن عمرو بن شُعَيب، عن عمرو بن الشَّريد[(٦)]؛ قال: باع جارٌ للشَّريد أرضًا، فقضى النبيُّ ﷺ بالشُّفْعَةِ للشَّريد.

ورواه مَنصور بن زاذان[(٧)]، عن الحَكَم بن عُتَيبة، عن عمرو بن شُعَيب، عن رجل مِنْ آل الشَّريد: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة، وهمَّامٌ[(٨)]، عن قتادة، عن عمرو بن شُعَيب، عن الشَّريد، عن النبيِّ ﷺ[(٩)].

---

(١) في (ت) و(ف): « باب علل ».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « وسمعت »، وانظر المسألة التالية، والمسألة رقم (١٤٣٦).

(٣) هو: ابن ذكوان، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٧٢١)، و"المسند" (٩١١)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٨٩ و٣٩٠ رقم ١٩٤٦١ و١٩٤٦٢ و١٩٤٧٧)، والنسائي في "المجتبى" (٤٧٠٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٣٤٢).

(٤) هو: ابن أرطاة. وروايته علَّقها الشافعي في "الأم" (٧/ ١١١).

(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١١٧٢٣ و١١٧٢٤/ الرسالة).

(٦) من قوله: «عن أبيه . . .» إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١١٧٢٥/ الرسالة).

(٨) هو: ابن يحيى . وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٣١٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٨٨ رقم ١٩٤٥٩).

(٩) فَصَل أبو زرعة وأبو حاتم في المسألة التالية رواية حماد عن رواية همام، فذكرا =

ورواه المُثَنَّى بن الصَّبَّاح[١]، عن عمرو بن شُعَيب[٢]، عن ابن المسيّب، عن الشَّريد، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قلتُ لهما: أيُّها[٤] الصَّحيحُ[٥]؟

قالا: الصَّحيحُ: حديث حجَّاج بن أَرْطاة وحسين المُعَلِّم- وحسينٌ أحفظُهم - عن عمرو بن الشَّريد، عن أبيه[٦].

١٤٣٠ - وسألتُ[٧] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس[٨]، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ**» ؟

= أن همامًا هو الذي يرويه هكذا، وأما حماد فلم يذكر عمرو بن شعيب .

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٢٣).

(٢) من قوله: « عن الشريد، عن النبي ﷺ . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) من قوله: « ورواه المثنى . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (ف) و(ك): « أيهما ».

(٥) قوله: « الصحيح » سقط من (ف).

(٦) ورجَّح الترمذي رواية عبدالله بن عبدالرحمٰن الطائفي، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه . انظر "العلل الكبير" للترمذي (٣٨٣). وقال في "الجامع" (١٣٦٨) عن حديث الطائفي هذا: « حديث حسن ».
وأشار الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٥) للاختلاف على عمرو بن شعيب، ولم يرجِّح.

(٧) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (١٤٣٦).

(٨) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٣٨١)، والنسائي في "الكبرى" (١١٧١٣/ الرسالة)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٢)، والطبراني في "الأوسط" (٨١٤٦). =

قالا: هذا خطأٌ؛ روى هذا الحديثَ همَّامٌ، وحمَّادُ[١] بنُ سَلَمة؛ فقال حمَّاد: عن قتادة، عن الشَّريد، وقال همَّام: عن قتادة، عن عمرو بن شُعَيب، عن الشَّريد[٢].

وقالا: نظنُّ[٣] أنَّ عيسى وَهِمَ فيه؛ لِشَبَهِ[٤] «الشَّريد» بـ«أنس».

قال أبي: أشبهُ أن يكونَ «قتادة عن الشَّريد»؛ لأنَّ ابنَ أبي عَرُوبة فيما قال: عن أنس؛ لو كان بينهم[٥] عَمرٌو، كان يقول، فلمَّا قال: أنس، دَلَّ على أنه عن[٦] الشَّريد، و«أنس» يُشبهُ «شَريد»[٧].

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن سعيد (كذا !)، عن قتادة، عن أنس إلا سعيدُ ابن أبي عَروبة، تفرَّد به عيسى بن يونس، وعند عيسى -أيضًا-: حديث قتادة، عن الحسن، عن سمرة ». وقال الترمذي في "جامعه" عقب الحديث (١٣٦٨): «ولا نعرف حديث قتادة، عن أنس إلا من حديث عيسى بن يونس ».

(١) في (ك): « همام أبو حماد ».

(٢) في المسألة السابقة لم يذكرا فرقًا بين رواية حماد ورواية همام .

(٣) في (ف): « الذي نظن ».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): «فشبه». والمثبت من (أ)، ونحوه في (ش) إلا أن لامها قصيرة.

(٥) كذا، والجادَّة أن يقال: بينهما، كما هو ظاهر؛ لكنَّ ما ههنا يخرَّج على وجهَيْن ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٧٤).

(٦) في (ف): « من ».

(٧) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الدال، والمراد أن رَسْمَ كلمة «أنس» يُشْبه رسم كلمة «الشريد» فكأنَّ أبا حاتم يقول: إنَّ عيسى بن يونس تصحَّفَتْ عليه كلمة «الشريد» فقرأها «أنس»؛ لتقاربهما في الرسم؛ وعلى ذلك فيحتمل قوله: «الشريد» وجهَيْن:
الأوَّل: حكاية رَسْمه؛ فتقرأ العبارة بالسكون: «وأَنَسْ يُشْبه شَرِيدْ»، أي: رسم «أَنَسْ» يشبه رسم «الشَّرِيدْ».
والثاني: إعراب آخر الكلمة بالنصب مفعولاً به؛ وكانت الجادَّة على ذلك أن =

وقال[١] أبو زرعة: والصَّحيحُ عندنا: قتادة، عن عمرو بن شُعَيب، عن الشَّريد، ووَهِمَ[٢] فيه عيسى [٣].

١٤٣٠/أ - وقال أبي[٤] في حديثٍ رواه نائل بن نَجِيح[٥]، عن

= يقال: «شريدًا» بألف تنوين النصب، ولكنَّها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(١) في (ف): « قال » بلا واو.

(٢) في (ك): « وهم » بلا واو قبلها.

(٣) قال أبو داود في "مسائله"(١٩٠٢): « سمعت أحمد قال: عند عيسى حديث أنس؛ يعني: عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ في الشُّفعة. قال أحمد: ليس بشيء. فقلت لأحمد: كلاهما عنده ؟ أعني: عند عيسى، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، وعن سعيد عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبيِّ ﷺ في الشُّفعة؟ فلم يَعْبأ إلى جمعه الحديثين وأنكر حديث أنس ».اهـ.
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣٨١) سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: « الصحيح: حديث الحسن عن سمرة، وحديث قتادة عن أنس ليس بمحفوظ، ولم يُعرف أن أحدًا رواه عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس؛ غيرُ عيسى بن يونس ».
وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢/ ٢٠٧): « وهو معلول، وإنما المحفوظ: عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة ». ثم ذكر أن ابن أبي خيثمة أخرج الحديث في "تاريخه" من طريق أحمد بن جناب، عن عيسى، ثم قال: « قال أحمد ابن جناب: أخطأ فيه عيسى بن يونس ».
ونقل الضياء في "المختارة" (٧/ ١٢٤) عن الدارقطني قوله: « رواه عيسى بن يونس، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، ووهم فيه، وغيرُه يرويه عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. وكذلك رواه شعبة وغيره عن قتادة وهو الصَّواب ».
وانظر المسألة الآتية برقم (١٤٣٦)، وانظر "نصب الراية" (٤/ ١٧٢-١٧٣).

(٤) نقل هذه المسألة ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٦٢).

(٥) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣١٣)، والطبراني في "الصغير" (٥٦٩)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" =

الثَّوْري، عن حُمَيد، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا شُفْعَةَ لِلنَّصْرَانِي**».

قال: هو باطِلٌ[(١)].

١٤٣١ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر[(٣)]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن جابر؛ قال: إنما جَعَلَ رسولُ الله ﷺ الشُّفْعَة فيما لم يُقسَم، فإذا قُسِمَ، ووَقعَتِ الحدودُ؛ فلا شُفْعَةَ ؟

= (١٣/ ٤٦٥)، ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٨ و١٠٩)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٩٨٥).

قال الطبراني: « لم يروه عن سفيان إلا نائل، تفرَّد به محمد بن سنان ».

وقال ابن عدي: « وهذا عن الثوري لا أعلم روى عنه غير نائل بن نجيح ». وقال أيضًا: «ولنائل غير ما ذكرت، وأحاديثه مظلمة جدًّا، وخاصة إذا روى عن الثوري».

(١) روى الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٦٥) بإسناده إلى الدارقطني أنه سئل عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه نائل بن نجيح، عن الثوري، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ ، وهو وهمٌ، والصَّواب: عن حميد الطويل، عن الحسن من قوله ».

ورواية الحسن أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٦٥).

وبيَّن العقيلي أن هذا أولى من حديث نائل. وقال الخطيب عن حديث الحسن: «وهو الصحيح ». وقال البيهقي : « هذا هو الصَّواب من قول الحسن ». وانظر لهذه المسألة: " أحكام أهل الذمة" لابن القيم (١/ ٥٨٦-٦٠٠/ دار الرمادي).

(٢) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/ ١٢٤) بعض هذا النص بتصرف.

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٣٩١). ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٩٦ رقم ١٤١٥٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠٨٠/ المنتخب)، والبخاري في "صحيحه" (٢٢١٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٥١٤)، والترمذي في "جامعه" (١٣٧٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٩٩).

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه بعضهم مرسلاً عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ ».

قال أبي: الذي عندي أنَّ كلامَ النبيِّ ﷺ: هذا القَدْرُ: «إنَّما جَعَلَ النبيُّ ﷺ الشُّفعةَ فيما لم يُقْسَم» قَطْ[١]، ويشبه أن يكونَ بقيَّةُ الكلام هو كلامَ جابر: «فإذا قُسِم، ووقعَتِ الحدودُ؛ فلا شُفْعَة»، والله أعلم[٢].

قلتُ له: وبِمَ استدلَلْتَ على ما تقول؟

قال: لأنَّا وجدنا في الحديث: «إنَّما جَعَلَ النبيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ فيما لم يُقْسَم»، تَمَّ[٣] المعنى، «فإذا وقَعَتِ الحدودُ ...»، فهو كلام مُستَقبَلٌ، ولو كان الكلامُ الأخيرُ عن النبيِّ ﷺ، كان يقول: «إنما جَعَلَ النبيُّ ﷺ الشُّفْعَة فيما لم يُقسَم، وقال: إذا وقعَت الحدودُ ...»، فلمَّا لم نَجِدْ[٤] ذكرَ الحكاية عن النبيِّ ﷺ في الكلام[٥] الأخير؛ استدلَلْنا أنَّ استقبالَ الكلام الأخيرِ من جابر؛ لأنه هو الرَّاوي عن رسولِ الله ﷺ هذا الحديثَ.

وكذلك **بَعْضُ**[٦] **حديثِ مالك**[٧]، عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سَلَمة: «أنَّ النبيَّ ﷺ قضى بالشُّفْعَةِ فيما لم يُقْسَمْ، فإذا وقعَتِ

---

(١) قوله: «قَطْ» هنا ساكنةُ الطاء، وهي بمعنى «حَسْبُ»، وهي التي يقال فيها أيضًا: «فَقَطْ» بزيادة فاء في أولها لتحسين اللفظ، وتستعملان في النفي والإثبات، بخلاف «قَطُّ» المشدَّدة الطاء؛ فإنها ظرفُ زمان لا تستعمل إلا في النفي، والسياقُ هنا إثبات كما هو ظاهر. وانظر المسألة رقم (٩٢).

(٢) قوله: «أعلم» سقط من (ك). (٣) في (ك): «ثم».

(٤) في (ش) و(ك): «يجد». (٥) في (ك): «والكلام» بدل: «في الكلام».

(٦) كذا تقرأ في (ف)، وفي بقية النسخ: «نقص»، والمعنى -والله أعلم-: وكذلك بعض حديث مالك ... ليس من كلام النبي ﷺ.

(٧) هو: ابن أنس، وروايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٧١٣).

الحدودُ فلا شُفْعَة »، فَيَحتملُ في هذا الحديث: أنْ يكونَ الكلامُ الأخيرُ كلامَ سعيد وأبي سَلَمة، ويَحتَملُ أن يكونَ كلامَ ابن شهاب، وقد ثبَتَ في الجملة قضاءُ[١] النبيِّ ﷺ بالشُّفْعَة فيما لم يُقْسَم في حديث ابن شهاب، وعليه العملُ عندنا [٢].

١٤٣٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيم بن أبي اللَّيْث[٣]، عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عمر، عن أَبِيهِ[٤] وعُبَيدِالله ابنِ عمر[٥]، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **الشُّفْعَةُ**

(١) في (ش): « قضى ».

(٢) روى ابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٤٥) بإسناده إلى أبي زرعة قال: « قال لي أحمد ابن حنبل: رواية معمر، عن الزهري في حديث الشفعة حسنةٌ. قال: وقال لي يحيى ابن معين: رواية مالك أحبُّ إليَّ، وأصحُّ في نفسي مرسلاً: عن سعيد وأبي سلمة».
وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٤٣٧): « حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله: « فإذا وقعَت الحدودُ . . . » إلخ، مُدرَجٌ من كلام جابر، وفيه نظرٌ؛ لأن الأصل: أن كل ما ذُكر في الحديث فهو منه حتى يثبُتَ الإدراج بدليل .
وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجَّح رفعها ». اهـ.
وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٥٦٠ و١٨٠١) لاختلاف في إسناده، ولم يتعرَّض للإدراج المذكور . وانظر "السنن الكبرى" للبيهقي (٦/ ١٠٢-١٠٥)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (٧/ ٣٦-٤٥).

(٣) لم نقف على روايته. والحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٢٨٦ رقم ١٣٣٨٥) من طريق إسماعيل بن توبة القزويني، ثنا، عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عمر، عن أبيه وعبيدالله بن عمر، عن نافع، به.
قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ١٥٩): « وفيه عبدالرحمٰن بن عبدالله العمري، وكان كذابًا ».

(٤) هو: عبدالله بن عمر بن حفص العمري.

(٥) وهو: عَمُّ عبدالرحمٰن .

مَا لَمْ تَقَعِ[1] الحُدُودُ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ » ؟

قال أبو زرعة: « هذا حديثٌ باطلٌ »؛ فامتَنَع أن يحدِّث به، وقال: اضرِبوا عليه .

١٤٣٣- وسمعتُ أبي يقول: حدَّثنا ابن نُفَيل[2]، عن ابن إدريس[3]، عن محمد بن عُمَارة، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، عن أَبَانَ بن عثمان، عن عثمان [4]؛ قال: لا شُفْعَةَ في بِئرٍ ولا نَخلٍ، [والأُرَفُ][5] يَقَطَعُ[6] كلَّ شُفْعَة[7].

---

(١) في (ت): « يقع ».

(٢) هو: عبدالله بن محمد بن عليِّ بن نفيل.

(٣) هو: عبدالله . وروايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (٤/ ٣٠٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٠٦٥ و٢٢٧٣٦)، وصالح ابن الإمام أحمد في "مسائله" (١٢٧٦). ومن طريق أبي عبيد رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٥). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٨٣).
ورواه مالك في "الموطأ" (٢/ ٧١٧) عن محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن حزم أن عثمان . . . وسأل صالح ابن الإمام أحمد أباه: « أحدٌ يقول: « والأُرَف » غير ابن إدريس ؟ فقال: يكفيك بابن إدريس ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٤٤٢٨) من طريق أبي طوالة، عن أبان بن عثمان، عن عثمان قال: لا شُفْعَة في بئر ولا فَحْل ».

(٤) قوله: « عن عثمان » سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) في جميع النسخ: « ولارف »، والمثبت من "غريب الحديث" لأبي عبيد (٤/ ٣٠٧)، و"النهاية" لابن الأثير (١/ ٣٩-٤٠)؛ حيث بيَّنا أن الأُرَفَ: المعالمُ والحدودُ.

(٦) قوله: « ولا نخل ولارف يقطع » مكرر في (ف). وقد أهملت الياء من «يقطع» في (أ) و(ش)، وأعجمت في بقية النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال: «والأُرَفُ تَقطَعُ» بتأنيث الفعل المسند إلى ضمير «الأرف»، لكنَّ مجيء الفعل هنا مذكَّرًا جائز . وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٧٨).

(٧) في (ك): « الشفعة ».

قال ابنُ[١] إدريس: يعني المعالمَ والحدودَ .

قال ابن نُفَيل: هذا إنما هو: عن محمد[٢] بن أبي بكر، عن أبان ابن عثمان.

١٤٣٤ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن محمد التَّيْمي - المعروفُ بابن عائِشَةَ[٤]- عن محمد بن الحارث الحارثي، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن البَيْلَماني[٥]، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الشُّفْعَةُ كَحَلِّ العِقَالِ**» ؟

قال أبو زرعة: « هذا حديثٌ مُنكَرٌ »؛ ولم يقرَأ علينا[٦] في كتاب

---

(١) في (أ) و(ش): « أبي ».

(٢) في (أ) و(ش): « عن عمر ».

(٣) نقل ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ١٢٥) قول أبي زرعة: « منكر ».
وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٣١): « ترك أبو زرعة حديث محمد ابن الحارث الحارثي، ولم يقرأ علينا في كتاب الشفعة ». اهـ. وانظر المسألة التالية.

(٤) لم نقف على روايته. لكن أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٥٠٠) من طريق محمد ابن بشار، والبزار - كما في "المحلى" (٩/ ٩١) من طريق محمد بن المثنى- وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٨٠) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، وابن عدي (٦/ ١٧٧) من طريق عمر بن شبة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/ ٥٧) من طريق عبيدالله القواريري، جميعهم عن محمد بن الحارث، به .
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٨).
ومن طريق البزار رواه ابن حزم في "المحلى" (٩/ ٩١).

(٥) في (ت) و(ك) يشبه أن تكون: « السلماني ».

(٦) أي: ولم يقرَأه علينا.

الشُّفْعَة، وضرَبْنَا عليه[(١)].

١٤٣٥ - وسُئِلَ[(٢)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه ابن عائِشَة[(٣)]، عن محمد بن الحارث، عن محمد بن عبدالرحمٰن[(٤)] بن البَيْلَماني[(٥)]، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **لا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ ولا لِصَغِيرٍ** » ؟

فقال[(٦)] **أبو زرعة**: « هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لا أعلم أحدًا قال بهذا، الغائبُ له شُفْعَةٌ، والصبيُّ حتى يَكبَرَ ». فلم يقرأ علينا هذا الحديثَ.

---

(١) سئل الدارقطني في "العلل" (٢٥٧) عن هذا الحديث ؟ فقال: يرويه محمد بن عمارة بن عَمرو بن حزم، عن أبي بكر بن حزم، عن أبان بن عثمان. قاله صفوان ابن عيسى وابن إدريس عنه، ورواه مالك، عن محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن حزم، عن عثمان، ولم يذكر أبان، وكلهم وقفوه . ورواه يزيد بن عياض، عن أبي بكر بن حزم، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن النبي ﷺ . والموقوف أصح، ويزيد بن عياض ضعيف ».

(٢) أورد الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ١٢٥) هذا الحديث مع الحديث السابق؛ على أنهما حديثٌ واحدٌ عند بعض من أخرجه. وانظر المسألة السابقة.

(٣) لم نقف على روايته. لكن أخرجه البزار - كما في "المحلى" (٩/ ٩١)- من طريق محمد بن المثنى، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٨٠) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، وابن عدي (٦/ ١٧٧) من طريق سويد وعمر بن شبة، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٦/ ٥٧) من طريق عبيدالله القواريري، جميعهم عن محمد بن الحارث به.
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/١٠٨).
ومن طريق البزار رواه ابن حزم في "المحلى"(٩/ ٩١).

(٤) قوله: « بن عبدالرحمٰن » سقط من (ك).

(٥) في (ت): « السلماني ».

(٦) في (ف): « قال ».

١٤٣٦- وسمعتُ أبا زرعة[١] وحدَّثنا عن عبدالرحيم بن مُطَرِّف[٢]، عن عيسى بن يونس، عن شُعْبة، عن يونس[٣]، عن الحسن[٤]، عن سَمُرة بن جُنْدُب، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الجَارُ أَحَقُّ بِدَارِ جَارِهِ**».

قال أبو زرعة: ورواه يزيدُ بن زُرَيع[٥]، وعبَّادُ بنُ العَوَّام، وجماعة، عن يونس، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه: سَمُرة .

وأما من حديث شُعْبة: فحدَّثنا أبو الوليد[٦]؛ حدَّثنا شُعْبة، عن

---

(١) في (ت) و(ك): «وسمعته»، وفي (ف): «وسمعت أبي»؛ بدل: «وسمعت أبا زرعة».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى"، كما في "تحفة الأشراف" (٤/ ٧٤ رقم ٤٦١٠).

(٣) هو: ابن عُبَيد .

(٤) هو: البصري . وانظر المسألتين السابقتين برقم (١٤٢٩) و(١٤٣٠).

(٥) في (ت) و(ك): « رزيع ». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى"، كما في "تحفة الأشراف" (٤/ ٧٤ رقم ٤٦١٠).

(٦) هو: الطيالسي هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥١٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٤٤)، والروياني في "مسنده" (٧٨٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٦ رقم ٦٨٠١).

ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ١٨ رقم ٢٠١٩٩)، والبغوي في "الجعديات" (١٣٥٤) من طريق يزيد بن هارون، والنسائي في "الكبرى" (١١٧١٧/ الرسالة)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٦) من طريق بشر بن المفضل، والبغوي في "الجعديات" (٩٨٥ و١٣٥٣ و١٣٥٤) من طريق شبابة بن سوار ومحمد بن جعفر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٣) من طريق عيسى بن يونس، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٦) من طريق الحسن بن صالح، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٢٦) من طريق هاشم بن القاسم، جميعهم عن شعبة، به .

قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ بنحوه، وهو الصَّحيحُ .

قال أبو محمد: كأنَّ روايةَ عبدالرحيم بن مُطَرِّف[١]: عن عيسى ابن يونس، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ[٢] بنحوه؛ وهو[٣] الصَّحيحُ .

أخبرنا أبي؛ ثنا[٤] أحمد بن جَناب[٥]، عن عيسى بن يونس، عن

---

(١) لم نقف على روايته. لكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (١١٧١٧/الرسالة)، وابن حبان - كما في "إتحاف المهرة" (١٥٦٤)- والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٦ رقم ٦٨٠٣) من طريق إسحاق بن راهويه، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(٤/ ١٢٣) من طريق علي بن بحر وأحمد بن جناب، ثلاثتهم عن عيسى بن يونس، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٧١٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٢ و١٣ رقم ٢٠١٢٨ و٢٠١٤٧)، والترمذي في "جامعه" (١٣٦٨)، والروياني في "مسنده" (٨٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٧ رقم ٦٨٠٤) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة، به .
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٩٤٦)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٨ رقم ٢٠١٩٩)، والروياني في "مسنده" (٧٩٩)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٧ رقم ٦٨٠٧) من طريق هشام الدستوائي، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٨ و١٨ رقم ٢٠٠٨٨ و٢٠١٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٧ رقم ٦٨٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٠٦) من طريق همام، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٧ رقم ٢٠١٨٣)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٣ رقم ٦٨٠٠) من طريق حماد بن سلمة، والروياني في "مسنده" (٨٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٩٧ رقم ٦٨٠٥) من طريق عمر بن عامر، جميعهم عن قتادة، به .

(٢) هنا انتهت المسألة في (أ) و(ش)، وسقط ما بعده إلى آخر المسألة لانتقال النظر.

(٣) في (ت): «هو» بلا واو . (٤) قوله: «ثنا» سقط من (ت) و(ك).

(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٢٣)، وأبو بكر بن أبي خيثمة في "تاريخه"، كما في "إتحاف المهرة" (١٥٦٤). ونقل ابن أبي خيثمة عن أحمد بن جناب قوله: «أخطأ فيه عيسى بن يونس». وانظر المسألة رقم (١٤٣٠).

سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ .

١٤٣٧ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن[(٢)] حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة، عن محمد بن إسحاق، واختُلِفَ على محمد بن سَلَمة:

فروى محمد بن عُبَيد بن مَيْمون[(٣)]، عن محمد بن سَلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حَزْم، عن عبدالرحمٰن بن أَبانَ، عن أبيه أبانَ[(٤)] بن عثمان، عن أبيه[(٥)] عثمان[(٦)] ابن عفَّان؛ أنه قال: لا مُكابَلَة[(٧)]، فإذا وقَعَت الحدودُ فلا شُفْعَة .

وروى أبو الأصْبَغ عبدالعزيز بن يحيى الحَرَّاني، عن محمد بن سَلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٣٣).

(٢) في (ف): « وسُئل أبي عن »، وفي (ت) و(ك): « وسئل عن ».

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (ص٢٠٩/القسم المتمم) من طريق محمد بن عمر الواقدي، عن موسى بن محمد بن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن أبان بن عثمان، يخبر عن أبيه، عن عثمان، به.

(٤) قوله: « عن أبيه أبان » سقط من (ك).

(٥) قوله: « أبيه » من (ت) و(ك) فقط .

(٦) قوله: « عن أبيه عثمان » سقط من (ف).

(٧) لم تنقط الباء في (ش)، وفي (أ): « لا مكايلة »، وفي (ت) و(ك): « لا مكايدة »، وكذا في (ف)، إلا أن الياء لم تنقط .
والمُكَابَلَة: من الكَبْل؛ وهو القَيْد، ومعناه: الحَبْسُ عن الحَقِّ، والمرادُ: إذا حُدَّت الحدود فلا يُحبَسُ أحدٌ عن حَقِّه. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (٤/٣٠٦)، و"النهاية" لابن الأثير (٤/ ١٤٥).

حَزْم، عن عبدالرحمٰن بن أَبانَ بن عثمان، عن أبيه عثمانَ بنِ عفَّان[١]؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عبدالرحمٰن بن أبانَ بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان[٢].

قال أبو محمد: وكذا رواه سَعْدان بن يحيى، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي بكر، عن عبدالرحمٰن بن أبان، عن أبيه، عن عثمان.



---

(١) عثمان بن عفان: هو جَدُّ عبدالرحمن بن أبان بن عثمان، والأب قد يطلق في اللغة على الجد. وجاء في (ت) و(ف) و(ك): «عن عبدالرحمن بن أبان، عن أبيه عثمان بن أبان بن عثمان، عن أبيه عثمان بن عفان».

(٢) قوله: « عن أبيه عن عثمان » مكرر في (ك).

عِلَلُ[1] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي اللِّبَاسِ

١٤٣٨ - وحدَّثنا[2] عليُّ بن الحسن الهِسِنْجاني[3]؛ قال: سمعتُ أحمد بن محمد[4] بن حَنْبل يقول في حديثٍ حدَّثَناهُ به[5]: حدَّثنا

---

(١) في (ت) فقط: « باب علل ».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «حدثنا» بلا واو. (٣) في (ك): « الهستحاني ».

(٤) قوله: «بن محمد» ليس في (ت) و(ك). (٥) في (ك): « حدثنا به ».

ورواية الإمام أحمد هذه أخرجها هو في "مسنده" (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩١).

وأخرجه الترمذي في "الشمائل" (٤٥) من طريق أحمد بن مَنيع، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٧ رقم ٧١١٣) من طريق عمرو الناقد، وابن الجارود في "المنتقى" (٧٧٠) من طريق زياد بن أيوب، ثلاثتهم عن هشيم به .

ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٢٧) من طريق عبدالله بن عمرو، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٦) من طريق حماد بن سلمة، والدارمي في "مسنده" (٢٤٣٣)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٨ رقم ٧١١٨) من طريق جرير بن حازم، والترمذي في "الشمائل" (٤٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٣ رقم ٧٢٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٧٩٠) من طريق شعيب بن صفوان، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٤٠)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٧ رقم ٧١١١) من طريق أبي عوانة الوضَّاح اليَشْكُري، جميعهم عن عبدالملك بن عمير به . وعندهم جميعًا: « أتيتُ النبيَّ ﷺ ومعي ابنٌ لي ».

ورواه عبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٩) من طريق سليمان الشَّيباني عن إياد بن لقيط به. وعنده: « ومعي ابنٌ لي ».

ورواه الثوري واختُلِف عليه، فرواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٢٧) من طريق قَبيصة، عن الثوري عن إياد به بلفظ : « ومعي ابنٌ لي ».

ورواه ابن أبي شيبة في "المسند" (٨٠٠)، وأحمد في "المسند" (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٤) و(٤/ ١٦٣ رقم١٧٤٩٣) من طريق وكيع، وأحمد (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٠ رقم ٧١٧) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين، وأبو داود في "سننه" (٤٢٠٨)، والنسائي في "سننه" (٥٠٨٣) من طريق ابن مهدي، ثلاثتهم عن الثوري به، وفيه أنه أتى مع أبيه إلى النبي ﷺ وهو المحفوظ =

هُشَيم؛ أخبرنا عبدالملك[1]، عن إِيَادِ بن لَقِيط؛ حدَّثنا أبو رِمْثَة التَّيْمي؛ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ ومعي ابنٌ لي، فقال[2]: « **هَذَا ابْنُكَ ؟** » قلتُ: [أشهَدُ به][3]، قال: « **لا يَجْنِي عَلَيْكَ، ولا تَجْنِي عَلَيْهِ** ». قال: ورأيتُ الشَّيْبَ أحمَرَ.

= عن سفيان الثوري.

ورواه الشافعي في "مسنده" (٢/ ٩٨)، والحميدي في "مسنده" (٨٩٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤١٣)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٢)، وأبو داود (٤٢٠٧)، والنسائي (٤٨٣٢) من طريق عبدالملك بن أبجر، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٢٦)، وأحمد (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٩)، والدارمي (٢٤٣٤)، وأبو داود (٤٠٦٥ و٤٢٠٦ و٤٤٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٩٩٥) من طريق عبيدالله بن إياد، وابن أبي شيبة في "المسند" (٨٠١)، و"المصنف" (٢٥٠٦٩)، وأحمد (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٤١)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٧ رقم ٧١١٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٢ رقم ٧٢١) من طريق علي بن صالح، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١١٥)، و(٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٦) من طريق قيس ابن الربيع، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٨٢ رقم ٧٢٣) من طريق صدقة بن أبي عمران، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٣١) من طريق مسعر، جميعهم عن إياد، عن أبي رمثة قال: خرجتُ مع أبي . . . فذكره.

قال أبو نعيم: « مشهورٌ من حديث إياد، عن أبي رمثة - واسمه رفاعة بن يثربي - غريبٌ من حديث مسعر، لم نكتبه إلا من هذا الوجه ».

ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٧٨ رقم ٧١٣) من طريق عاصم بن بهدلة، عن أبي رمثة، به، وفيه: أنه أتى إلى النبي ﷺ مع ابن له.

(١) هو: ابن عُمَير.

(٢) في (أ) و(ش): « فيقول ».

(٣) في جميع النسخ: « أشهدته »، والمثبت من مصادر التخريج السابقة.

فسمعتُ عليَّ بن الحسن[١] يقول: قال لي أحمد: غَلِطَ - يعني هُشَيمً[٢]- في هذا في موضعَين[٣]: قال: « أبو رِمْثَةَ[٤] التَّيْمي[٥] »؛ وإنما هو: « التَّميمي[٦] »، وقال: « أتيتُ النبيَّ ﷺ ومعي ابنٌ لي »؛ وإنما هو: « أتيتُ النبيَّ ﷺ ومعي ابنٌ لي »[٧].

١٤٣٩ - وسألتُ[٨] أبا زرعة عن حديثِ النبيِّ ﷺ في تَخَتُّمِهِ:

---

(١) في (ك): « الحسين ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو إما مرفوعٌ على أنه أراد تكرار الفعل، أي: يعني: غَلِطَ هشيمٌ. أو منصوبٌ مفعولاً به لـ«يعني»؛ وحينئذ فقد رُسِم دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) توبع هُشَيم - كما سبق - من قِبل جَمْع من الثقات في روايته عن عبدالملك على هذا الوجه، ويشبه أن يكون الخطأ في الموضع الثاني من عبدالملك نفسه؛ لمخالفته بقية الرواة عن إياد بن لقيط، والله أعلم.

(٤) في (أ): « أبو ررمثة »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت)، أو: « أبو درمثة »، وفي (ك): « أبي رمثة »، وقبل الراء حرف مشتبه، أو فراغ ملأه الناسخ.

(٥) في (ك): « التميمي ».

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « التيمي ».
وقد ذكر المزي في "تهذيب الكمال"(٣٣/ ٣١٦)، وابن حجر في "الإصابة" (١١/ ١٣٣-١٣٤) الخلاف في اسم أبي رمثة ونسبته هذا، ولم يرجِّحا. ووقع عند أحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٣ رقم ١٧٤٩٣): « التميمي » وعنده أيضًا (٢/ ٢٢٦ رقم ٧١٠٤ و٧١٠٧): «التيمي». والظاهر أنه يجوز فيه أن يقال: « التيمي »، و «التميمي»؛ لأنه من « تَيْم الرَّباب » كما عند الترمذي في "الشمائل"(٤٣)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند"(٢/ ٢٢٧ رقم ٧١١١)، والطبراني في "الكبير"(٢٢/ ٢٨٣ رقم ٧٢٤)، وأبي نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٧٩٠). والرَّباب بطنٌ من تميم. انظر "الأنساب" للسمعاني (١/ ٣٦٠)، و(٢/ ٢٩٠-٢٩١)، و"تاريخ الطبري" (٤/ ٨٧).

(٧) كذا في جميع النسخ! وفي هامش (أ) و(ش) ما نصه: « لعله: ابنُ ابنٍ لي »، والصواب: « أتيت النبي ﷺ مع أبي » كما تقدم في التخريج، والله أعلم.

(٨) انظر المسألة الآتية برقم (١٤٥١).

أفي يَمينِهِ(١) أصَحُّ أم في(٢) يَسَارِه(٣) ؟

فقال(٤): في يمينِهِ الحديثُ أكثَرُ، ولم يَصِحَّ هذا ولا هذا(٥).

١٤٤٠ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به، عن هارون بن عبدالله الحَمَّال، عن [سعد](٦) بن عبدالحميد بن جعفر، عن العبَّاس

---

(١) في (ك): «في أيمنه». (٢) قوله: «في» سقط من (ك).

(٣) قال الحافظ ابن رجب في "أحكام الخواتيم" (ص ١٤٤-١٦١): «ويجوز التختم في اليمين واليسار، واختلف الناس في أفضلهما، فقالت طائفةٌ: التختم في اليسار أفضلُ، وهذا نصُّ أحمد في رواية صالح، قال: "التختم في اليسار أحبُّ إلي" قال: "وهو أقوى وأثبت" ونقل نحوه الفضل بن زياد. وهو أيضًا مذهب مالك، وروي عنه أنه كان يلبَسُه في يساره، وكذلك الشافعي. ورُوِّينا في صحيح مسلم عن حماد، عن ثابت، عن أنس قال: كان خاتمُ النبي ﷺ في هذه، وأشار إلى الخنصر من يده اليُسرى. ورجَّحت طائفةٌ التختم في اليمين. وهو قول ابن عباس وعبدالله ابن جعفر، وقولُ أحمد في التختم في اليسار: "هو أقوى وأثبت"، إشارةٌ إلى أن تقديمَ رواية ثابت، عن أنس في ذلك، وأنها أصحُّ الروايات في هذا الباب: موافقٌ لما ذكره الدارقطني من أن هذا هو المحفوظ عن أنس وأن ما روي عن ابن عمر في ذلك لا يثبت». اهـ باختصار شديد. (٤) في (ت) و(ف) و(ك): «قال».

(٥) روى مسلم في "صحيحه" (٢٠٩٤) من طريق يونس، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضَّة في يمينه. وروى مسلم أيضًا (٢٠٩٥) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس قال: كان خاتمُ النبي ﷺ في هذه، وأشار إلى الخنصر من يده اليُسرى.
وانظر كلام أبي حاتم على هذه الطريق في المسألة رقم (١٤٥١). ونقل ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٩٣) عن الدارقطني قوله: «والمحفوظ ذكرُ الخاتم دون ذكر اليمين واليسار». ونقل ابن رجب في "أحكام الخواتيم" (ص ١٦٠) عن الدارقطني قوله: «الحفاظ الأثبات لم يذكروا فيه التختم في اليمين ولا في غيرها».

(٦) في جميع النسخ: «سعيد»، وهو خطأ وصوابه: «سعد» كما في "التاريخ الكبير" (٤/ ٦١) و(٧/ ٥)، و"الجرح والتعديل" (٤/ ٩٢)، و"تهذيب الكمال" (١٠/ ٢٨٥). =

ابن الفَضْل الأزرق، عن بُرْدِ بن سِنَان، عن عُبَيد بن علي[(١)]، عن يحيى بن زيد، عن[(٢)] أبي أُنَيْسة، عن أبي ليلى؛ قال: خرج رسولُ الله ﷺ وخرجنا معه، فمرَّ بِرَجُلٍ[(٣)] من بني عَدِيٍّ كاشفًا عن فَخِذِهِ، فقال النبيُّ ﷺ: ((**غَطِّ فَخِذَيْكَ يَا مَعْمَرُ! فَإِنَّهُمَا[(٤)] مِنَ العَوْرَةِ**)).

فسمعتُ أبي يقول: هذا إسنادٌ مُضطَرِبٌ؛ إنما هو: أبو شَيبة يحيى[(٥)] بن يزيد[(٦)]، عن زيد بن أبي أُنَيْسة ... بإسنادٍ له.

= والحديث أخرجه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (١١٥٠) - قال: حدثنا الحسن بن الصباح، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٤٥٦) عن جعفر بن عامر البزار ونصر بن داود، ثلاثتهم قالوا: ثنا سعد بن عبدالحميد، ثنا العباس بن الفضل... فذكره.
والحديث في "مسند أبي يعلى" (٩٢٩)، و"المقصد العلي، في زوائد أبي يعلى الموصلي" للهيثمي (١/ ١٥١ رقم ٣٢٢) عن الحسن بن الصباح، ثنا العباس بن الفضل، به. ليس بينهما سعد بن عبدالحميد.

(١) في "مسند أبي يعلى": « عقبة بن علي »، وفي "المقصد العلي": « عتبة بن علي »، وفي "الآحاد والمثاني" لابن أبي عاصم (٩٣٢): « عبيدالله بن علي » حيث روى هذا الحديث من طريق عبدالأعلى، عن برد بن سنان، عن عبيدالله بن علي بالإسناد الذي رجَّحه أبو حاتم في آخر المسألة. وفي "مكارم الأخلاق": « عبيد بن يعلى ».

(٢) في "إتحاف الخيرة": «بن» بدل: «عن».

(٣) في (ت) و(ك): « رجل ».

(٤) في (ك): « فإنها ».

(٥) في (ك): « عن يحيى ».

(٦) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٣٢) من طريق عبدالأعلى، عن برد بن سنان، عن عبيدالله بن علي، عن يحيى بن يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة، عن العلاء، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش، عن محمد بن جحش قال: خرج رسولُ الله ﷺ ... فذكره.
وانظر "المنتخب" لعبد بن حميد (٣٦٧)، و"المعجم الكبير" للطبراني (١٩/ ٢٤٥-٢٤٧ رقم ٥٥٠-٥٥٥).

١٤٤١ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء القَزويني[٢]، عن ابن لَهِيعَة[٣]، عن عُقَيل[٤]، عن مَكْحول؛ قال: كان رداءُ النبيِّ ﷺ أربعةَ أَذْرُعٍ ونصفً[٥]، في ذراعَين ونصفٍ ؟

فسمعتُ أبي يقول[٦]: كذا حدَّثني أبو هارون ! وحدَّثنا إبراهيم بن المنذر[٧]، عن ابن وَهْب[٨]، عن ابن لَهِيعَة، عن أبي الأسود[٩]، عن عُرْوَة؛ قال: كان رداءُ النبي ﷺ . . . .

---

(١) في (ت): «سألته»، وفي (ك): « سألت أبي »، وفي (أ) و(ش): «وسألت أبا زرعة».

(٢) هو: موسى بن محمد .

(٣) هو: عبدالله .

(٤) هو: ابن خالد .

(٥) في (ف): «أربعة أذراع ونصف»، والأذرع: جمع ذراع، وهي مؤنَّثة عند أكثر العرب، وتُذكَّر عند بعضهم. وعلى ذلك فقوله هنا: «أربعةَ أَذْرُعٍ» جائز على لغة من يذكِّر الذراع. ولو أنثها لقال: أربع أذرع. انظر "المصباح المنير" (ص٢٠٧- ذ ر ع) **وقوله**: «ونصفً» كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) قوله: « يقول » من (ف) فقط .

(٧) لم نقف على روايته، لكن أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٤٥٨/١) من طريق عبدالعزيز الأويسي وابن المبارك، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٨٠ و٢٨١) من طريق محمد ابن معاوية وابن المبارك، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، به. ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩٣/٤) من طريق منصور بن عمار، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة قالت: كان طولُ رداء النبيِّ ﷺ أربعةَ أذرع وشِبرًا في ذراع وشِبر.

(٨) هو: عبدالله .

(٩) هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن نَوْفَل . المعروف بيتيم عروة .

قلتُ لأبي: فأيُّهما[1] أصَحُّ[2]؟

قال: لا يُضبَطُ عندي، جميعًا ضَعِيفَين[3].

١٤٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[4]، عن علي بن زيد، عن إسحاق بن عبدالله بن الحارث: أنَّ النبيَّ ﷺ اشترى حُلَّةً يَمَانيةً بِبِضْعٍ وعشرين دينارًا[5].

ورواه همَّام[6]، عن قتادة، عن عليِّ بن زيد: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . ؟

---

(١) في (ف): « أيهما فأيهما ». (٢) قوله: « أصح » ليس في (ف).

(٣) كذا في جميع النسخ، وهي صحيحةٌ في العربية، وتتخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على قوله: « جميعًا صحيحين» في المسألة رقم (٢٥).

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٠٣٥) بلفظ: إن رسول الله ﷺ اشترى حُلَّةً ببضعة وعشرين قلوصًا، فأهداها إلى ذي يَزَن .

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « بِبِضْعة وعشرين دينارًا »؛ لأنَّ الدينار مذكَّر، ولفظ «البضع» يخالف المعدود في نوعه تذكيرًا وتأنيثًا؛ وما وقع في النسخ يخرَّج على حمل «الدينار» على معنى القطعة من الذهب ونحو ذلك، وهذا من حمل المذكَّر على معنى المؤنَّث، وهو جائزٌ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٨١). وانظر "النهاية" (١/ ١٣٤).

لكنَّ الظاهر عندنا أنَّ كلمة «دينار» سهو؛ وأنَّ الصواب: ببضع وعشرين ناقةً أو أوقية أو نحوهما؛ كما في مصادر التخريج، والمعدود هنا مؤنَّث ولا إشكال فيه، وقد تكون كلمة «دينار» مصحَّفة عن أحد هذه الألفاظ، والله أعلم.

(٦) هو: ابن يحيى. وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات"(٣١٠٨) بلفظ : إن النبي ﷺ اشترى حلَّة بسبع وعشرين ناقةً، فلبسها. ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٦١) من طريق الفضل بن دكين، عن همام، عن قتادة، عن علي بن زيد، عن إسحاق ابن عبدالله بن الحارث بن نوفل: أن النبيَّ ﷺ اشترى حُلَّة بتسع وعشرين أوقيَّة.

ورواه أيضًا من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، عن همام، عن قتادة، عن محمد ابن سيرين: أن النبيَّ ﷺ اشترى حُلَّة - وإما قال: ثوبًا - بتسع وعشرين أوقيَّة .

قال أبي: قصَّر همَّام، وزاد حمَّاد، وهي زيادةٌ صحيحة[(١)].

١٤٤٣ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن حُنَيْنٍ مولى ابن عباس، عن عليٍّ؛ قال: نهاني رسولُ الله ﷺ عن لُبْسِ القَسِّيِّ[(٣)]، وأنْ أَقْرَأَ وأنا راكعٌ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن حُنَين؛ وَهِمَ فيه حمَّاد[(٤)].

١٤٤٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[(٥)] عن حديثٍ رواه الثَّوْري[(٦)]، عن عُبَيد بن نِسْطَاسٍ[(٧)]؛ قال: رأيتُ سعيد بن المسيّب يَعْتَمُّ بعِمامَةٍ سوداءَ ثم يُرسِلُهَا خلفَهُ ؟

---

(١) يعني: زيادة صحيحة عن علي بن زيد، وإلا فالحديث ضعيفٌ لأمرين ذكرهما المنذري في "مختصر السنن" (٦/٢٦) فقال: « هذا مُرسَل . وفي إسناده عليُّ بن زيد بن جُدْعان، ولا يحتجُّ بحديثه ». اهـ.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٣)، وانظر المسألة رقم (١٤٦٤).

(٣) تقدم تفسير القَسِّي في المسألة رقم (٢٣٣).

(٤) لم يُذْكَرْ جوابُ أبي زرعة عن هذه المسألة، فيحتمل وجوهًا، منها: أنَّ يكون ذِكْرُ أبي زرعة في السؤال وَهَمًا من المصنِّف أو من النُّسَّاخ؛ ويشهد لهذا أنَّ هذه المسألة تقدمت برقم (٢٣٣) بنصِّها سؤالاً وجوابًا، موجَّهة إلى أبي حاتم فقط. ومنها: أنْ يكون السؤال وُجِّهَ إلى أبي حاتم وأبي زرعة، فأجاب أبو حاتم ووافقه أبو زرعة ولم ينكر عليه، والراجح الأول، والله أعلم.

(٥) في (ت) و(ك): « وسألتهما ».

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٥/١٣٨) من طريق قبيصة بن عقبة، عنه، به.

(٧) في (ت) و(ك): « بسطاس ».

فقالا: وَهِمَ فيه الثَّوْري؛ إنما هو: عثمان[١] بن [نِسْطاس][٢] مولى كَثِيرِ بنِ الصَّلت، فقال هو: [عُبَيد][٣].

١٤٤٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[٤] عن حديثٍ رواه همَّام[٥]، عن قتادة، عن بكرِ بنِ عبدالله المُزَني وبِشْرِ بنِ عائذ، عن ابن عمر .

قال أبو محمد: وروى[٦] هذا الحديثَ شُعْبةُ[٧] فقال: عن قتادة، عن بَكْرٍ وبِشْرِ بن [الْمُحْتَفِز][٨]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **إِنَّمَا**

---

(١) ويقال أيضًا: « عثيم »؛ كما في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٧ رقم١٩٨)، و"التاريخ الكبير" (٧/ ٧٩ رقم ٣٦٤). والحديث من هذا الوجه رواه ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ١٣٨) قال: أخبرنا عبدالله بن مسلمة قال: حدثنا عثيم بن نسطاس قال: رأيت سعيد بن المسيب عليه عِمامةٌ سوداءُ .

(٢) في جميع النسخ: « بسطام »، والتصويب من "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٦/ ١٧١ رقم٩٣٦).

(٣) في جميع النسخ: « عبيدة »، وتقدم على الصَّواب في أول المسألة .

(٤) في (ت) و(ك): « وسألتهما ».

(٥) هو: ابن يحيى العَوْذي . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده"(٢٠٤٩)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٦٨ و١٢٧ رقم ٥٣٦٤ و٦١٠٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٧٨-٧٩) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (٩٥٩١). ومن طريق الطيالسي رواه أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٣١) وقال: « هذا حديث غريب من حديث بكر وحديث بشر، لم يجمعهما إلا قتادة ». وقال البخاري: « ويقال: إن بشرًا قديم الموت، لا يشبه أن قتادة أدركه ».

(٦) في (ك): « رواه ».

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٥١ رقم ٥١٢٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٧٨)، والنسائي في "المجتبى" (٥٣٠٧).
ورواه البغوي في "الجعديات" (٩٧٤) عن شعبة، عن قتادة، عن بكر بن عبدالله، عن ابن عمر، به مرفوعًا .

(٨) في (أ) و(ش): « المحتقن »، وكذا كانت في (ف)، ثم صُوِّبت إلى: « المحتقر »، =

يَلْبَسُ الحَرِيرَ مَنْ لا خَلاقَ[١] لَهُ ».

فقلتُ لهما: أَيُّهما أصحُّ ؟

فقال أبو زرعة: شُعْبَةُ أحفظُ .

وقال أبي: همَّامٌ أعلمُ بحديث قتادة من[٢] شُعْبة، يَحتملُ أنْ يكونَ[٣] أصابا جميعًا؛ لأنَّ [الْمُحْتَفِز] [٤] لَقَبٌ[٥]، وعائذٌ اسم، فيحتملُ أن يكون كذا .

١٤٤٦ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن كَثِير[٦] أبو غسَّان، عن عثمان بن سعد، عن أنس؛ قال: كان سيفُ رسول الله ﷺ

= وعليها علامة التصحيح، وفي (ت) و(ك): « المحتص »، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٦٥ رقم ١٤٠٥)، و"تهذيب الكمال" (٤/ ١٤٤)، ومصادر التخريج.
قال ابن أبي حاتم: « سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال: لا أعرفه إلا في هذا الحديث ».

(١) في (ف): « من خلاق ».

(٢) في (ت) و(ك): « عن ».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أن يكونا أصابا...»؛ لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية، وفيه وجهان، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٤) في (أ) و(ش): «المحتقن»، وفي (ت) و(ف) و(ك): « المحتقر »، وسبق تصويبه .

(٥) في (ف): « ليت ».

(٦) في (ت): « ابن أبي كثير »، ثم ضرب على قوله: « أبي ». وروايته أخرجها الدولابي في "الكنى" (٢/٧٦)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١٤٠٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/١٦٩)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ(٤٠٤)، والبغوي في "الأنوار في شمائل النبي المختار" (٨٧٧).
ورواه أبو داود في "سننه" (٢٥٨٥)، وابن عدي في "الكامل" (٥/١٦٩) من طريق يحيى بن كثير به بلفظ: « إن قبيعة سيف رسول الله ﷺ كانت من فضة ».

حَنَفِيَّ[(١)]، وحِلْيَتُه فِضَّة[(٢)] ؟

قال أبو زرعة: رواه أبو عُبَيدة الحَدَّاد[(٣)]، عن عثمان بن سعد، عن ابن سيرين، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: هو الصَّحيحُ ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال إبراهيم الباجوري في "المواهب اللَّدنية، على الشمائل المحمدية" (ص٢٢٠): « وكان سيفه حنفيًّا : نسبة إلى حنيفة ، وهم قبيلة مسيلمة ؛ لأنهم معروفون بحسن صنعة السيوف، فيحتمل أن صانعه كان منهم، ويحتمل أنه أتى به من عندهم ». وبنحوه قال السندي كما في حاشية "مسند أحمد" (٣٣/٣٧٨/الرسالة).
وقال الذهبي في " تاريخ الإسلام" (ص٥١٢/السيرة النبوية) : " وأخذ [يعني : النبي ﷺ] من سلاح بني قينقاع ثلاثة أسياف : سيفًا "قلعيًّا" ، منسوبٌ إلى مرج القَلعة - بالفتح - موضع بالبادية، و« البتَّار » و« الحَنيف ».اهـ.
ووقع في "تركة النبي ﷺ " لحماد بن إسحاق (ص ١٠٢) :« الحيف » بدل: «الحنيف»، ووقع في "تاريخ الطبري" (٣/٤١٨)، و"الكامل في التاريخ" لابن الأثير (٢/ ١٨٠):«الحتف». وانظر "البداية والنهاية" لابن كثير (٨/ ٣٦٩-٣٧٠/ دار هجر).

(٣) هو: عبدالواحد بن واصل . روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٦٨٣)، وفي "الشمائل" (١٠٨).
وأخرجه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٠ رقم ٢٠٢٢٩)، والترمذي في "الشمائل" (١٠٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٣٠)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٧٠) من طريق محمد بن بكر البُرساني، عن عثمان بن سعد، به .
قال الترمذي:« هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد تكلَّم يحيى بن سعيد القطان في عثمان بن سعد الكاتب، وضعَّفه من قِبَل حفظه ». والحديث ضعفه أبو داود في "السنن" (٢٥٨٥). وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (ص ٥١٣/ السيرة النبوية):« رواه عثمان بن سعد، عن ابن سيرين، وليس بالقوي ».

قال أبو زرعة: أبو عُبَيدة أحفظُ .

فقلت[١]: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: من يحيى بن كَثِير [٢].

١٤٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعتَمِر[٣]، عن حُمَيد[٤]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ شَبَرَ[٥] لبعض من تَلِيهِ ذَيْلَهَا، فقال:« لا تَزِيدِينَ[٦] عَلَى شِبْرٍ » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو[٧]: حُمَيد، عن الحسن[٨]، عن

(١) في (ش) و(ك):« قلت ».

(٢) في (ك):« ابن أبي كثير ».

(٣) هو: ابن سليمان . وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٧٩٦)، والطبراني في "الأوسط" (٥٩٣٦)، والضياء في "المختارة" (٦/ ٧٠ رقم ٢٠٥١).
قال الطبراني في :« لم يرو هذا الحديثَ عن حميد إلا معتمر ، تفرَّد به ضرار بن صُرَد ».

(٤) هو: ابن أبي حميد الطويل .

(٥) يقال: شَبَرَهُ يَشْبُرُهُ ويَشْبِرُهُ، من بابي نَصَرَ وضَرَبَ، أي: قاسَهُ أو قدَّره بالشِّبر، ومنه قولهم:« مَنْ لَكَ أن تَشْبُرَ البسيطةَ ؟! » يضربُ مثلاً لمن يتكلَّف ما لا يطيق. ويقال فيه أيضًا: شَبَّرَ تشبيرًا، بتضعيف عين الفعل. انظر "المصباح المنير" (ص١٥٨) و"تاج العروس" (٧/ ٤-٦).

(٦) في (ف):« لا تزيد »، وما أثبتناه من بقية النسخ، والجادَّة:« لا تزيدي ». ولكنَّ ما في النسخ مُتَّجه في العربية على أنَّ « لا » هنا نافيةٌ بمعنى النهي - والفعل بعدها مرفوع؛ ولذا ثبتَتْ فيه نون الرفع - وهذا أبلغ من كونها ناهيةً لفظًا ومعنًى، وقد وضَّحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١).

(٧) قوله:« إنما هو » سقط من (ف).

(٨) في (ف):« أنس» بدل:« الحسن ».

النبيِّ ﷺ[(١)]، ويَهِمُ في حديثٍ[(٢)] آخَرَ أيضًا؛ يقول: عن حُمَيد، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ؛ وإنما هو: حُمَيد، عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ.

١٤٤٨ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه النُّعْمان بن راشد[(٤)]، عن الزُّهري، عن عَطَاء بن يزيد، عن أبي ثَعْلَبة الخُشَني؛ قال: جَلَسَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ وعليه[(٥)] خَاتَمٌ مِن ذهبٍ، فقَرَعَ رسولُ الله ﷺ يدَه[(٦)] بقَضِيبٍ . . . الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو كما رواه يونس[(٧)]، عن الزُّهري، عن

---

(١) أخرجه معمر في "جامعه" (١٩٩٨٥) من طريق حفص بن سليمان، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٨٨٢) من طريق يونس بن عبيد، كلاهما عن الحسن، عن النبي ﷺ به مرسلاً .
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٩ رقم ٢٦٥٥٤) من طريق علي بن زيد، عن أمِّ الحسن، عن أم سلمة؛ أن النبي ﷺ شَبَرَ لفاطمة شِبرًا من نطاقها .
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٨/ أ-ب) الاختلافَ في هذا الحديث، ثم قال: « والمرسل أشبه ».

(٢) قوله: « في حديث » مكرر في النسخ عدا (ك).

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (١٤٥٣).

(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٤١٦)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٩٥ رقم ١٧٧٤٩ و١٧٧٥١)، والنسائي في "المجتبى" (٥١٩٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢١٦ و٢١٧ رقم ٥٧٨ و٥٧٩)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٠٠).

(٥) قوله: « وعليه » سقط من (ت) و(ك). (٦) قوله: « يده » سقط من (ف).

(٧) هو: ابن يزيد . وروايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٥١٩١).
قال النسائي: « وحديث يونس أولى بالصَّواب من حديث النعمان ».
ورواه النسائي (٥١٩٢ و٥١٩٣) من طريق الأوزاعي وإبراهيم بن سعد، كلاهما =

أبي إدريس[١]، عن رجلٍ مِن أصحابِ رسول الله ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

١٤٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَعْمَر[٢]، عن قتادة، عن أبي شيخٍ الهُنَائي[٣]، عن معاوية؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن

= عن الزهري، عن أبي إدريس: أن النبي ﷺ، به.
ورواه النسائي (٥١٩٤) من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري به مرسلاً.
قال النسائي: «والمراسيل أشبه بالصَّواب».
وسئل الدارقطني في "العلل" (١١٦٥) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه الزهري، عن عطاء بن يزيد، واختُلِف عنه؛ فرواه النعمان بن راشد، عن الزهري، عن عطاء ابن يزيد، عن أبي ثعلبة. ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة العمري وبشر بن الوليد، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس، ووَهِما فيه. وغيرهما يرويه عن إبراهيم ابن سعد، عن الزهري مرسلاً. ورواه الحفَّاظ من أصحاب الزهري، عنه، عن أبي إدريس الخولاني أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ لبس خاتمًا، وهو الصَّحيح».

(١) هو: الخولاني، واسمه: عائذ الله بن عبدالله.

(٢) روايته في "جامعه" (١٩٩٢٧). ومن طريقه أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢١٧) مختصرًا، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٩٥ رقم ١٦٨٦٤)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٢-٣٥٣ رقم ٨٢٤).
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٩٢ رقم ١٦٨٣٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤١٩/ المنتخب)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٢٥٠)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٣ رقم٨٣٥) من طريق همام بن يحيى، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٩٩ رقم ١٦٩٠٩)، والنسائي في "المجتبى" (٥١٥١)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٣ رقم٨٢٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وأبو داود في "سننه" (١٧٩٤) من طريق حماد، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٣ و٣٥٤ رقم٨٢٧ و٨٢٨) من طريق هشام الدستوائي ومحمد بن عبيدالله العرزمي، جميعهم عن قتادة به.
ورواه أحمد (٤/ ٩٨ رقم ١٦٩٠١)، والنسائي (٥١٥٩)، والطبراني (١٩/ ٣٥٤ رقم ٨٢٩) من طريق بَيْهَس بن فهدان، والنسائي (٥١٥٢) من طريق مطر الوراق، كلاهما عن أبي شيخ، عن معاوية به.

(٣) مشهور بكنيته، قيل: اسمه: حيوان - بالحاء المهملة أو المعجمة - بن خالد.

الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا، وعن رُكُوبِ النُّمُورِ[1]؟

قال أبي[2]: رواه يحيى بن أبي كَثِير[3]؛ حدَّثني أبو شيخٍ، عن أخيه حِمَّان، عن معاوية[4]، عن النبيِّ ﷺ.

قال: أدخلَ أخاه - وهو مجهولٌ - فأفسد الحديثَ[5].

١٤٤٩/أ- قال أبي: وروى سَهْل[6] بن عَقِيل حديثًا[7] منكرًا عن عبدالله بن سِنان، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن ابن عمر رضي الله عنه: أنَّ[8] النبيَّ ﷺ انقطع شِسْعُ[9] نعله، فأعطاه[10] رَجُلٌ شِسْعًا، فقال له: « [جَزَاكَ

(١) أي: ركوب جلود النُّمور، أي: وضعها على السرج والرحال. والنمور هي السِّباع المعروفة، واحدُها: نَمِر. وإنما نهى عن استعمالها؛ لما فيها من الزِّينة والخُيَلاء، ولأنه زِيُّ الأعاجم. وانظر "النهاية" (٥/ ١١٧-١١٨).

(٢) قوله: « أبي » من (ف) فقط.

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٩٦ رقم ١٦٨٧٧)، والنسائي (٥١٥٤ و٥١٥٥)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٥٤ و٣٥٥ رقم ٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢).

(٤) في (أ) و(ت) و(ش): « حمان بن عن معاوية »، وفي (ش) بياض بمقدار كلمة بعد «بن»، وفي (ك): «حماذ عن معاوية».

(٥) قال النسائي في "الكبرى" (٩٥٣٣/ الرسالة): « قتادة أحفظ من يحيى بن أبي كثير، وحديثُه أولى بالصَّواب ». وذكر الدارقطني في "العلل" (١٢٢٥) الاختلاف في هذا الحديث ثم قال: « واضطرب يحيى بن أبي كثير فيه، والقول عندنا قول قتادة وبَيْهَس بن فهدان ».

(٦) قوله: «سهل» سقط من (ت) و(ك).

(٧) في (ت): « ثنا » بدل: « حديثًا ».

(٨) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « أن ».

(٩) الشِّسْع: أحدُ سُيور النَّعْل، وهو الذي يُدْخَلُ بين الإصْبَعَين، ويُدْخَلُ طَرَفُهُ في الثَّقْبِ الذي في صَدرِ النَّعْل المشْدود في الزِّمَام. والزِّمامُ: السَّيْرُ الذي يُعْقَد فيه الشِّسْع. "النهاية" (٢/ ٤٧٢).

(١٠) في (ش): « فأعطا ».

اللهُ][1] ... »، وهو حديثٌ مُنكَرٌ، [فَاتَنِي][2] عنه ولم أُبالِي[3]، لم يكن عند[4] هذا الشَّيخ إلا حَدِيثَينِ[5]، وهما مُنكَران،

(١) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ رسمت هكذا :« حر تلك الله ».

(٢) في (ت) و(ك):« ماتنى » مهملة الحروف، وفي (أ):«فانثى»، وفي (ف):« فائنى»، والمثبت من (ش). والمعنى: فاتني أن أرويَ عنه هذا الحديثَ سماعًا منه، ولكنني لا أبالي؛ لأنَّه لم يكن عند هذا الشيخ - سَهْلِ بن عَقِيل - إلا حديثان منكران، وهذا - أي: الذي فاتني أن أرويَهُ عنه- أحدهما، ولعلَّ أبا حاتم رَوَىٰ عن سَهْل الحديث الآخر المتقدِّم برقم (٨٠٦)، وفي ضَوْء ذلك يُفهَمُ كلامُ ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٠٢ رقم٨٧٢)، فقد ذكر في ترجمة سهل، قال:« رَوَىٰ عنه أبي وأبو زرعة؛ سمعتُ أبي يقول: هو صدوق».اهـ.
وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه في المسألة السالفة الذكر (٨٠٦) مثل ما ذكره عن أبيه في "الجرح والتعديل"، والله أعلم .

(٣) في (ك):« ولا أبالي »، والمثبت من بقية النسخ، والقياس فيه:« ولم أُبالِ » بحذف الياء من آخره؛ لأنه مضارعٌ معتلُّ الآخر مجزوم بـ« لم »، لكنَّ إثبات حرف العلة مع الجازم صحيح في العربية، وقد خرَّجناه وذكرنا شواهده في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٤) قوله:« لم يكن » سقط من (ك)، وفيها :« عنه » بدل:« عند ».

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة:«حديثان» بألف الرفع؛ لأنَّه فاعلُ «يكن» أو اسمُهَا، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية، ولنا فيه توجيهان:
الأوَّل: أنَّه مرفوعٌ، والأصل فيه:«حديثان»، غير أن الألف أميلت فكتبت ياءً، ولا يُلفظ بها إلا ألفًا ممالة، هكذا:«حديثيْن»، واجتمع على الألف هنا سببان للإمالة، وهما كسرة النون بعدها، والياء التي قبلها مفصولةً عنها بحرف، وأحدُ هذين السببين كافٍ في جواز الإمالة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).
والثاني: أنه منصوب على تقدير الاستثناء تامًّا منفيًّا، والمستثنىٰ منه هنا هو ضميرٌ مستتر مرفوع بـ« يكون » - إمَّا الفاعلُ إن كانت تامَّةً، أو الاسم إن كانت ناقصةً - وهو يعود إلى ما يُفهم من السياق، والتقدير: لم يكن عند هذا الشيخ شيءٌ من الأحاديث إلا حديثين، ومن شواهد جواز نصب المستثنىٰ في الاستثناء التام المنفي؛ قراءةُ ابن عامر:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، والله أعلم.

أحدُهما هذا[١].

١٤٥٠ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه بَكْر بن يحيى بن زَبَّان[٣] العَنَزي، عن حِبَّان بن علي، عن رَزِين[٤]، عن فاطمة بنت علي، عن أسماءَ؛ قالت: لعَنَ رسولُ الله ﷺ مَنْ تَشَبَّهَ[٥] من الرجال بالنساء، ومن تشبَّه من النساءِ بالرجال، وواصلةَ الشَّعْرِ بالشعر. وأما القَرامِلُ[٦] والسُّيُورُ[٧] فلا بأسَ بها ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٨].

١٤٥١ - وسألتُ أبي[٩] عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[١٠]، عن

---

(١) والآخر سبق برقم (٨٠٦).

(٢) في (ت) و(ك): «وسألته» بدل: «وسألت أبي». وفي هامش (أ) حاشية بخط مغاير بُتِرَ آخرها في التصوير نصها: « قد رواه بعضهم عن رزين، عن فاطمة بنت علي، عن...».

(٣) في (ت) و(ك): « ريان ».

(٤) هو: ابن حبيب الجُهَني.

(٥) في (ك): « يشبه ».

(٦) القَرامِلُ: هي ضفائرُ من شَعْرٍ أو صُوف أو إِبْرَيْسَم تَصِلُ به المرأةُ شَعْرها. انظر "النهاية" (٤/ ٥١).

(٧) السَّيْرُ: ما قُدَّ من الأَدِيم طُولاً، والسَّيْرُ: شِرَاك النَّعْل، وجمعه: أَسْيارٌ وسُيُور. انظر "لسان العرب" (س ي ر - ٤/ ٣٩٠).

(٨) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢١٧) قال: حدثنا حفص، عن رزين قال: سمعت فاطمة بنت علي بن أبي طالب تقول: لعن رسولُ الله ﷺ واصلةَ الشَّعر بالشَّعر. هكذا مرسلاً، ولعل هذا هو سبب استنكار أبي حاتم للحديث.

(٩) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ». وانظر المسألة رقم (١٤٣٩).

(١٠) روايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٣٥٠)، وتمام في "فوائده" (١٠٤١/الروض البسام)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣٧٤).

قتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ اتَّخذَ خاتَمًا من فضَّة، ونقَشَ عليه: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ »، فكان يَلْبَسُهُ في شِمَاله، ولَبِسَ أبو بكر وعُمَرُ وعثمانُ بعدَهُ ؟

قال أبي: أما قوله: « اتَّخذَ خاتَمًا من فضَّة، ونقَشَ عليه: محمَّدٌ[١] . . . »، فهو صحيحٌ عن النبيِّ ﷺ[٢].

وأما قوله: « فكان يَلْبَسُهُ في شِمَاله »، فلا أعلم أحدًا رواه، إلا ماروواه عبَّادُ بنُ العَوَّام[٣]، عن سعيد[٤]، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) قوله: « محمد » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) رواه البخاري في "صحيحه" (٦٥)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٩٢) من طريق قتادة، عن أنس، به.

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "الشمائل" (١٠٣)، والنسائي في "المجتبى" (٥٢٨٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١١٩) وعنه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٣٣٨) بلفظ: أن النبي ﷺ كان يتختَّم بيمينه.
قال الأثرم: « ذكرت لأبي عبدالله: عن عباد بن العوام، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ كان يتختَّم في يمينه ؟ فأنكره، وقال: مُضطرب الحديث عن سعيد ».
وقال أبو داود: « قلت لأبي عبدالله: حديث عباد بن العوام، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ كان يتختَّم في يمينه ؟ فلم يعره، وقال: عباد، عن سعيد غير حديث خطأ فلا أدري سمع منه بأخرة أم لا ؟ ». نقل ذلك الحافظ ابن رجب في "أحكام الخواتيم" (ص ١٦١-١٦٢).

(٤) هو: ابن أبي عروبة .

وروى بعضُهُمْ عن حمَّاد بن سَلَمة[١]، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

والْحُفَّاظُ[٢] تَرْوِيهِ[٣] عن سعيد، عن قتادة[٤]، عن أنس[٥]، عن النبيِّ ﷺ؛ لا يقولون: إنه لَبِسَ[٦] في يَسَاره[٧].

١٤٥٢ - وسألتُ[٨] أبي[٩] عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[١٠]، عن

---

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٠٩٥) من طريق ابن مهدي، عن حماد به بلفظ: كان خاتم النبي ﷺ في هذه، وأشار إلى الخِنصِر من يده اليُسرى.
ونقل ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٦٩٤) عن الدارقطني قوله: «اختلفت الروايات عن أنس، وروى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس أن النبي ﷺ يتختَّم في يساره، وهو المحفوظ عن أنس».

(٢) الحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٧١) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري، ورواه أيضًا (١/ ٤٧١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٤)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٤/ ١٩٧ و٥/ ٤٩٠-٤٩١) من طريق عبدالوهَّاب ابن عطاء، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١٧٠ رقم ١٢٧٣٨) من طريق محمد بن جعفر ومحمد بن بكر، والبخاري في "صحيحه" (٥٨٧٢) من طريق يزيد بن زريع، وأبو داود في "سننه" (٤٢١٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١٥٤) من طريق خالد ابن عبدالله، وأبو عوانة (٥/ ٤٩١) من طريق أبي عاصم، جميعهم عن سعيد به.

(٣) في (ت): «يرويه»، وفي (ش): «يروونه».

(٤) قوله: «عن قتادة» سقط من (ك).

(٥) قوله: «عن أنس» سقط من (ف). (٦) في (ك): «ليس».

(٧) سُئل الدارقطني عن هذا الحديث، فأجاب بكلام طويل لخَّصه الحافظ ابن رجب في "أحكام الخواتيم" (ص١٥٤-١٦٠) فانظره ثَمَّ.

(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٨٧).

(٩) في (ت): «وسألته»، وقوله: «أبي» سقط من (ك).

(١٠) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤٠ رقم ٧٢٧٤)، والبخاري في "صحيحه" (٥٨٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢١٠٣). =

الزُّهري، عن سُلَيمان بن يَسَار وأبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة[١]، عن النبيِّ ﷺ: «**إِنَّ اليَهُودَ والنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ؛ فَخَالِفُوهُمْ**».

قال أبو محمد: وروى[٢] الأَوْزاعيُّ[٣]، عن الزُّهري، عن سُلَيمان ابن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ لم يذكُر أبا سَلَمة ؟

= ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف"(٢٤٩٨٩) من طريق ابن علية عن الزهري بمثله.
ورواه معمر في "الجامع" (٢٠١٧٥) عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. ومن طريق معمر رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٦٠ و٣٠٩ رقم ٧٥٤٢ و٨٠٨٣)، والنسائي في "المجتبى" (٥٠٧٠ و٥٠٧١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٦٧٥).
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٣٩)، والبخاري في "صحيحه" (٣٤٦٢)، والنسائي (٥٠٦٩) من طريق صالح بن كيسان، وأحمد (٢/ ٤٠١ رقم ٩٢٠٩)، والنسائي (٥٠٦٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٦٧٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٤٧٠) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، كلاهما عن الزهري بمثله.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٩٢٩٦) من طريق موسى بن أعين، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة به .
قال الطبراني بعد أن ذكر أحاديث عدة لإسحاق بن راشد: « لم يرو هذه الأحاديث عن إسحاق بن راشد إلا موسى بن أعين ».

(١) قوله: « عن أبي هريرة » سقط من (ك). (٢) في (ف) و(ك): « روى » بلا واو.

(٣) هو: عبدالرحمن بن عمرو، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد اختُلِف على الأوزاعي فرواه النسائي (٥٠٧٢) من طريق عيسى بن يونس، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٦٧٦) من طريق محمد بن القاسم الأسدي، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٢١) من طريق الحسن بن علي بن عاصم، ثلاثتهم عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. وكذا رواه عن الأوزاعي: الوليد بن مسلم، والوليد بن مَزْيد، وبشر بن بكر، كما في "العلل" للدارقطني (١٧٤٧).
قال ابن عدي: « كذا قال الحسن بن علي بن عاصم، عن الأوزاعي. وغيره قال: عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار وأبي سلمة، عن أبي هريرة، =

قال أبي: قد جُمِعا، وهو صحيحٌ [١].

١٤٥٣ - وسألتُ [٢] أبي وأبا زرعة [٣] عن حديثٍ رواه عبدالعزيز

= وقال بعضهم: عن الأوزاعي، عن سليمان بن يسار وعروة، عن أبي هريرة ».
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٦٠٠١) من طريق مبشر بن إسماعيل، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٦٧٧) من طريق عمرو بن أبي سلمة، كلاهما عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة، به .
ورواه محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي واختُلِف عنه، فرواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٣٨٢) من طريق محمد بن خلف وسعيد بن أبي زيدون وابن عمرو وأبو سليم، عن الفريابي، بمثل رواية مبشر وعمرو السابقة . وكذا رواه محمد بن يحيى الذهلي عن الفريابي ، كما في "العلل" للدارقطني (١٧٤٧).
ورواه الدارقطني في "العلل"(٩/ ٢٦٥ رقم١٧٤٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٦٦) من طريق الفضل بن يعقوب الرخامي، عن الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة وسليمان بن يسار، عن أبي هريرة به .
قال الدارقطني: « ووهم في ذكر سعيد ». وقال أيضًا: « ومن قال: "عن سعيد بن المسيب" فقد وهم، ما قاله إلا فضل الرخامي ».
وقال الخطيب: « هكذا روى هذا الحديث فضل الرخامي، عن محمد بن يوسف الفريابي، وتفرَّد بذكر سعيد - وهو ابن المسيب - ورواه محمد بن يحيى الذهلي، عن الفريابي، فلم يذكر سعيدًا، وكذلك رواه الوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، والوليد ابن مَزْيد، وبشر بن بكر، أربعتهم عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار، حسبُ، ولم يتابع أحدٌ فَضْلاً على ذكر سعيد، وقد وهم في ذلك».

(١) كذا قال أبو حاتم هنا بينما سئل في المسألة رقم (٢٢٨٧) عن رواية الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، بهذا الحديث، فقال: « وَهِمَ الأوزاعي في هذا الحديث، الناس يقولون: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ». وذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٤٧) هذا الحديث والاختلاف فيه، وقال: « والحديث محفوظ عن أبي سلمة وسليمان بن يسار جميعًا ».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم(١٤٤٨).

(٣) كذا جاء السؤال موجَّهًا إلى أبي حاتم وأبي زرعة، مع أنَّ الجواب لأبي حاتم =

ابن أبي سَلَمة[١]، عن إبراهيم بن سعد، عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ رأى في يد رجل خَاتَمًا من حديد[٢]، فضَرَبَ يَدَهُ بِقَضِيبٍ كان في يده؟

قال أبي: هكذا[٣] رواه إبراهيمُ بن سعد، عن الزُّهري: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . .

= وحده، فيحتمل وجوهًا: **أولها**: أن ذكر أبي زرعة في السؤال خطأ، وقد يشهد له توجُّهُ نحو هذا السؤال إلى أبي حاتم وجوابُهُ عليه بنحو ما وقع هنا في المسألة رقم (١٤٤٨)، ولم يُذكر معه أبو زرعة.

والثاني: أنَّ السؤال وجِّه إليهما، فأجاب عنه أبو حاتم، ووافقه أبو زرعة فسكَتَ.

والثالث: أنَّ جواب أبي زرعة ساقط من المسألة، وفي هذا بُعْدٌ، والله أعلم.

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٨٨/ب/أطراف الغرائب).
وأخرجه النسائي في "المجتبى" (٥١٩٣)، وفي "السنن الكبرى" (٩٤٤٠) عن أبي بكر بن علي بن سعيد، عن عبدالعزيز بن أبي سلمة، به. لكن جعله من مسند "أبي إدريس الخَوْلاني" بدل «أنس». وأشار محقق "السنن الكبرى" أنَّه وقع في الأصلين - يعني نسخة مراد ملا ونسخة طنجة -: «عن أنس»، والحديث أورده المزي في "تحفة الأشراف" (١/ ٣٧٥ رقم ١٤٧٦) في مسند أنس، ثم قال: «رواه النسائي في الزينة في رواية ابن حيويه والأسيوطي دون رواية ابن السني». اهـ. وقال المزي أيضًا في موضع آخر (٩/ ١٣٣): «وهو في رواية أبي الحسن بن حيويه وأبي علي الأسيوطي "عن أنس" بدل "أبي إدريس" وهو خطأ». اهـ.
ووقع عند الجميع: «خاتمًا من ذهب» بدل: «خاتمًا من حديد».

(٢) كذا في جميع النسخ، وجاء في مصادر التخريج بلفظ: «من ذهب»، ومثله في المسألة رقم (١٤٤٨).

(٣) قوله: «هكذا» يحتمل أن يكون إشارة إلى الإسناد التالي، وهو رواية إبراهيم بن سعد، عن الزُّهري مرسلاً؛ فقد رواه النسائي في "المجتبى" (٥١٩٤) من طريق الوركاني، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري أن النبي ﷺ، مرسلاً.
قال النسائي: «والمراسيل أشبه بالصَّواب». =

قال(١): والخطأُ من عبدالعزيز بن أبي سَلَمة العُمَرِي، والصَّحيحُ(٢): من حديث الزُّهري، عن أبي إدريس(٣)، عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ(٤).

١٤٥٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عبدالرحمٰن الجُعْفي(٥)، عن حسين الجُعْفي، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع،

= **ويحتملُ** - وهو ظاهرٌ - أن يكونَ إشارة إلى الإسناد السابق؛ وهو رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة، فيكون في الإسناد سقطٌ، فلعلَّ صوابَ الكلام أن يقال: «هكذا رواه [عبدالعزيز بن أبي سلمة. والصحيحُ فيه: ما رواه] إبراهيم بن سعد، عن الزهري؛ أن النبيَّ ﷺ»؛ أو نحو ذلك؛ وسبب هذا السقط انتقال النظر، والعلم عند الله تعالى.

(١) قوله: «قال» من (ت) و(ك) فقط.

(٢) تقدَّم تخريج هذه الرواية في المسألة رقم (١٤٤٨).

(٣) هو: الخَوْلاني، واسمه: عائذ الله بن عبدالله.

(٤) لكن الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" بعد (٥٨٦٨) تعليقًا، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٩٣) من طريق محمد بن جعفر بن زياد، كلاهما عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أنه أبصر في يد رسول الله ﷺ خاتمًا من وَرِق يومًا واحدًا، قال: فَصَنَعَ النَّاسُ الخَوَاتِمَ مِنْ وَرِقٍ، فَلَبِسُوهُ، فَطَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ. اهـ.
ووصله البخاري (٥٨٦٨) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري. فيبدو أن هذا أصل الحديث، والله أعلم.

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٨٣٠) من طريق الحسين الجعفي، عن عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن سالم، عن ابن عمر به. ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٥٧٦).
ورواه أبو داود في "سننه" (٤٠٩٤) من طريق هنَّاد بن السري، والنسائي في "المجتبى" (٥٣٣٤) من طريق محمد بن رافع، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤٠ رقم ١٣٢٠٩) من طريق علي بن المديني، والبيهقي في "الشعب" (٥٧٢٣) من طريق أحمد بن عبدالحميد الحارثي، عن حسين الجعفي بمثله. =

عن سالم، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:« **الإِسْبَالُ في الإِزَارِ والعِمَامَةِ؛ مَنْ جَرَّ مِنْهُمَا شَيْئًا خُيَلاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد: نافعٌ عن سالم .

١٤٥٥- وسمعتُ[(١)] **أبي** وذكر حديثًا رواه ابن وَهْب[(٢)]، عن عبدالله ابن السَّمْح، عن عمر بن صُبَيْح[(٣)]، عن خالد بن مَيْمون، عن يونس بن عُبَيد، عن الحسن[(٤)]، عن جابر بن عبدالله[(٥)] أنهم قالوا: يا رسول الله،

= ونقل ابن ماجه عن ابن أبي شيبة قوله في هذا الحديث:« ما أغربه ! ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (٣٦٦٥) من طريق موسى بن عقبة، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٨٥) من طريق حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:« من جَرَّ ثوبَه خُيَلاء لم ينظُر الله إليه يومَ القيامة ».
ورواه البخاري (٥٧٨٣)، ومسلم (٢٠٨٥) من طريق مالك، عن نافع وعبدالله بن دينار وزيد بن أسلم، كلهم عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثله .

(١) انظر المسألة رقم (٢٢٠٨).

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤١٢٢) و(٤٢٢٧/ مجمع البحرين)، لكن سقط من سنده عمر بن صبيح . قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا خالد، ولا عن خالد إلا عبدالله، ولا عن عبدالله إلا ابن وهب، تفرَّد به : ابن أخيه ».

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا وقع في "الجرح والتعديل" (٥/ ٧٧ رقم٣٦٣) في ترجمة عبدالله بن السمح، وكذا وقع في بعض المصادر كـ"الضعفاء" للعقيلي (٣/ ٩١٦/ السَّلفي)، و"الكامل" لابن عدي (٥/ ٢١١) و(٦/ ٣١٥) وغيرها . وقيل - وهو الأكثر والأصح -:« صبح » وهكذا ترجم له المصنف في "الجرح والتعديل" (٦/ ١١٦ رقم٦٢٩)، والبخاري في "الأوسط" (٢/ ١٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٤)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٩٦ رقم٤٢٥٩).

(٤) هو: البصري .

(٥) من قوله:«ابن السمح ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال البصر.

إنَّ المشركين يَتَسَروَلون ولا يَأتَزِرون ؟ قال: «**فَتَسَرْوَلُوا أَنْتُمْ وَاتَّزِرُوا**»، قالوا: وإنَّ[١] المشركين[٢] يَتَخَفَّفون ولا يَنتَعِلون[٣]؟ قال: « **فَتَخَفَّفُوا أَنْتُمْ وَانْتَعِلُوا، وخَالِفُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ بِكُلِّ مَا اسْتَطَعْتُمْ**».

قال أبي: عمرُ بن صُبَيْح وخالدُ بنُ مَيْمون خُراسانيَّان، وهذا الحديثُ إسناده مُضطَرِب[٤].

١٤٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[٥]، عن سعيد بن بَشير، عن أبي الزُّبَير، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **لا تَدْخُلُ المَلائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جِلْدُ نَمِرٍ**[٦] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

١٤٥٧ - وسألتُ أبي[٧] عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن

---

(١) في (ك): « إن » بلا واو .

(٢) من قوله: « يتسرولون ولا يأتزرون . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) في (ت) و(ف): « يتنعلون ».
والمعنى: أنهم يَلْبَسُون الخِفَاف، ولا يَلْبَسُون النِّعَال. وانظر "تاج العروس" (١٢/ ١٨٠) و(١٥/ ٧٤٢).

(٤) وعمر بن صبح متَّهم بالكذب كما في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٣٩٦).

(٥) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣١٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٨٠٠).
وانظر "العلل" للدارقطني (٢٠٣٩).

(٦) في (ف): « نمرة ».

(٧) في (ت) و(ك): « وسألته » بدل: « وسألت أبي ».

يحيى بن حمزة[(١)]، عن أبي عُبَيدة[(٢)]؛ حدَّثنا عبدالله بن بُسْر[(٣)] المازِني الحِمْصي؛ قال: بعث رسول الله ﷺ عليًّا على بَعْثٍ يومَ غَدِيرِ خُمٍّ[(٤)]، وعَمَّمَهُ بعِمَامةٍ سوداءَ، ثم أرسلها مِنْ ورائه[(٥)]... وذكر الحديثَ في قِصَّةِ[(٦)] القَوْسِ الفارسيَّة[(٧)]؟

---

(١) روايته أخرجها البغوي في "معجم الصحابة" (٤/ ١٧٥) من طريق منصور بن أبي مزاحم، والضياء في "المختارة" (٩/ ١٠٩) من طريق الطبراني، عن بكر بن سهل، عن عبدالله بن يوسف، وأيضًا (٩/ ١١٠) من طريق ابن أبي عاصم، عن يعقوب بن سفيان، عن عبدالله بن يوسف، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٣/ ٢٥٥) من طريق أبي مسهر، ثلاثتهم (منصور وعبدالله وأبو مسهر) عن يحيى بن حمزة، به.
قال البغوي: «عبدالله بن بسر هذا ليس له صحبة، ولا أحسبه بصريًّا، روي هذا الحديث عن أبي راشد، عن علي، عن النبي ﷺ».
قلنا: هذه الرواية التي ذكرها البغوي أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٩)، وابن أبي شيبة وأحمد بن منيع في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" (٢٠٠٠)- وابن ماجه في "سننه" (٢٨١٠)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٤/ ١٧٥)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٧٣ و١٧٤) من طريق عبدالله بن بسر، عن أبي راشد الحبراني، عن علي، عن النبي ﷺ، به.

(٢) في (ش): «عبدة». وأبو عبيدة هذا: هو الحدَّاد، واسمه: عبدالواحد بن واصل.

(٣) في (ش): «بشر».

(٤) خُمّ: موضعٌ بين مكة والمدينة، في الجُحْفَة أو قُربَها، فيه غديرٌ نسب إليه. انظر "معجم البلدان" (٢/ ٣٨٩)، و(٤/ ١٨٨).

(٥) في (ت): «من رواية».

(٦) في (ك): «قصته».

(٧) وتمام الحديث - كما في "المختارة" -: «ثم أرسلها من ورائه، أو قال: على كتفِهِ اليسرى. ثم خرَجَ رسولُ الله ﷺ يَتْبَعُ الجيشَ وهو متوكِّئٌ على قوسٍ، فمرَّ به رجلٌ يَحملُ قوسًا فارسيةً، فقال: «أَلْقِها؛ فإنَّها ملعونةٌ، ملعونٌ مَنْ يَحْمِلُها؛ عليكم بالقَنَا والقِسِيِّ العربيَّة؛ فإنَّ بها يُعِزُّ اللهُ دِينكُم، ويَفتَحُ لكُم البلادَ».

قال أبي: هذا خطأٌ، ليس هو عبدَالله بن بُسْرٍ[١] المازِنيَّ الحِمْصيَّ، هذا عبدُالله بنُ بُسْرٍ الحُبْرَانيُّ، ليستْ له صُحبَةَ[٢].

١٤٥٨- وسألتُ أبي[٣] عن حديثٍ رواه المُسَيَّب[٤] بن واضِح[٥]، عن عبدالله بن نافع المدني، عن ابن جُرَيج، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: عَمَّمَ رسولُ الله ﷺ عبدَالرحمٰن بنَ عَوْف بعِمَامةٍ سوداءَ كَرابِيسَ[٦]، وأرخاها مِنْ خلفِهِ قَدرَ أربعِ أصابع، وقال: هكذا فاعْتَمَّ؛

---

(١) في (ش): «بشر».

(٢) في جميع النسخ جاء النص هكذا - مع ملاحظة الفروق -: «هذا عبدالله بن بُسْر [في (ش): «بشر»، وفي (ك): «مبير»] الحُبراني [في (أ) و(ش) و(ف): «الحراني»]، عن النبي ﷺ. وروى بعضهم عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ. والحفَّاظ ترويه [في (ت) و(ك): " مروية "] عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، لا يقولون: عبدالله بن بُسْر [وفي (ش): "بشر"] الحُبْرانِي [وفي (أ) و(ش): "الحراني"، وفي (ت): "الحيراني"] ليست له صحبة». وقوله: «عبدالله بن بسر الحبراني ليست له صحبة» سقط من (ف).
والنص بالسِّياق المتقدم لا يستقيم، والذي يغلب على ظننا: أن بعض النص المتقدِّم برقم (١٤٥١) نُسِخ خطأً مع هذا النص، مع تكرار قوله: «عبدالله بن بسر الحبراني»، وهذا واضح لمن تأمل النصَّين، ولذا حذفنا هذه الزيادة التي لا معنى لها - فيما نرى - والله أعلم.
وقد نقل مغلطاي بعض هذا النص في "الإنابة، إلى معرفة المختلَف فيهم من الصحابة" (١/ ٣٢٨)، فقال: «وقال أبو حاتم في كتاب "العلل": عبدالله بن بسر هذا هو الحُبراني، وليست له صحبة».اهـ.

(٣) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٤) من أول المسألة إلى هنا سقط من (ف).

(٥) روايته أخرجها محمد بن الحسين البزار في "فوائده المنتقاة"؛ كما في "التدوين في أخبار قزوين" (٢/ ٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ١٩٤).

(٦) كرابيس: جَمع كِرْباسٍ، وهو القُطْن . "النهاية" (٤/ ١٦١).

فإنَّه أعرَفُ وأجمَلُ. ثم قال: « **اغْزُوا في سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، لا تَغُلُّوا، ولا تَغْدِرُوا، ولا تُمَثِّلُوا**[1]؛ **هَذَا عَهْدُ اللهِ إِلَيْكُمْ، وسُنَّةُ نَبِيِّهِ فِيكُمْ** » ؟

قال أبي: عبدالله بن نافع لم يسمعْ من ابن جُرَيج شيئًا، والحديثُ باطلٌ .

١٤٥٩ - وسألتُ أبي[2] عن حديثٍ رواه الأَوْزاعي[3]، عن يحيى ابن أبي كَثِير، عن يعقوب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِزْرَةُ المُؤْمِنِ**[4] **إلى عَضَلَةِ**[5] **سَاقَيْهِ، ثُمَّ إِلى نِصْفِ سَاقَيْهِ**[6]، **ثُمَّ إِلى**

(١) في (ت): « ولا يمثلوا »، وفي (ش): « ولا تبتلوا »، ولكنها لم تنقط .

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) هو: عبدالرحمن بن عمرو. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٦٢٦/ الرسالة) من طريق الوليد بن مسلم، عنه، به . وقد اختُلِف على يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث على أوجه عدَّة ، انظر لذلك "مسند أحمد" (٢/ ٢٥٥ و٢٨٧ رقم ٧٤٦٧ و٧٨٥٧)، و"السنن الكبرى" للنسائي (٩٦٢٧ و٩٦٢٨)، و"العلل" للدارقطني (٢١٣٠)، و"تحفة الأشراف" (١٠/ ٣١٩ رقم ١٤٣٥٥).

(٤) قال القاضي عياض في "مشارق الأنوار" (١/ ٢٩): « قوله: إِزْرَةُ المؤمن، أكثرُ الشيوخ والرواة يَضبِطونه بضم الهمزة، قالوا: والصوابُ كسرها؛ لأن المراد بها: الهيئة؛ كالقِعْدة و الجِلْسة، لا المرة الواحدة ».اهـ.
وقال المناوي في "فيض القدير"(١/ ٤٨٠)- في شرح حديث:«إِزْرَةُ المُؤمن إلى أنصاف ساقيه. . .»-:« إِزْرَةُ المؤمنِ، بالكسر: الحالةُ وهيئةُ الاتِّزار؛ كالجِلْسة، يعني: الحالةُ التي ترتضَىٰ منه في الاتِّزَار، وتَحْسُنُ في نَظَر الشَّرْع: أن يكون الإزار إلى أنصاف ساقَيْهِ فقط . . . ». وانظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٤٤).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « عضدة ».

(٦) قوله: « ثم إلى نصف ساقيه » سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

كَعْبَيْهِ[١]، ومَا تَحْتَ الكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ فَفِي النَّارِ ».

قلتُ لأبي: يعقوبُ مَنْ هذا ؟

قال: هو جَدُّ العلاء بن عبدالرحمٰن بن يعقوب[٢].

١٤٦٠ - وسمعتُ أبي[٣] يقول: روى عبدُالرَّزاق، عن مَعْمَر[٤]، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ : أنه رأى على عمر ثوبًا غسيلاً[٥] - أو[٦] جديدًا - فقال: « عِشْتَ حَمِيدًا . . . ».

قال[٧] أبي: هذا حديثٌ ليس له[٨] أصلٌ من حديث الزُّهري[٩]!

---

(١) في (ت) و(ك): « كعبه ».
(٢) قوله: « يعقوب » سقط من (ك).
(٣) في (ت) و(ك): « وسمعته ». وستأتي هذه المسألة برقم (١٤٧٠).
(٤) روايته أخرجها في "الجامع" (٢٠٣٨٢/مصنف عبدالرزاق) برواية عبدالرزاق عنه. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٨٨ رقم ٥٦٢٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٢٣/المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (٣٥٥٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٦٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٠٧٠/الرسالة)، والبزار في "مسنده" (٢٥٠٤/كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٨٩٧)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢١٩ رقم ١٣١٢٧)، و"الدعاء" (٣٩٩)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٣٩).
(٥) الثوبُ الغَسيلُ: هو المَغْسولُ النظيفُ .
(٦) قوله: «أو» ليس في (أ) و(ش). (٧) في (ك): « فقال ».
(٨) قوله: « قال أبي هذا حديث ليس له » مكرر في (ف).
(٩) قال ابن معين: « هو حديث منكر ، ليس يرويه أحدٌ غير عبدالرزاق ». "الكامل" لابن عدي (٥/ ٣١١). وقال الإمام أحمد في رواية الأثرم عنه: « هذا كان يحدِّث به من حفظه، ولم يكن في الكتب ». "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/ ٥٨٥). وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٦٩٤). « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن =

قال أبي: ولم[١] يَرْضَ عبدالرَّزاق حتى أَتبَعَ هذا شيءٌ[٢] أنكرَ مِن هذا، فقال: حدَّثنا الثَّوْري[٣]، عن عاصم بن عُبَيدالله، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ بمثله، وليس لشيءٍ[٤] مِن هذين أصلٌ[٥].

قال أبي: وإنما هو: مَعْمَر، عن الزُّهري- مُرسَلٌ[٦]-: أنَّ النبيَّ ﷺ.

= هذا الحديث ؟ قال: قال سليمان الشاذَكوني: قدمت على عبدالرزاق فحدثنا بهذا الحديث، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، ثم رأيت عبدالرزاق يحدِّث بهذا الحديث، عن سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، عن ابن عمر. قال محمد: وقد حدثونا بهذا عن عبد الرزاق، عن سفيان أيضًا ، قال محمد: وكلا الحديثين لا شيء ».

وقال البزار:« لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا عبدالرزاق، ولم يتابع عليه ».

وقال النسائي:« وهذا حديث منكر، أنكره يحيى بن سعيد القطان على عبدالرزاق، لم يروه عن معمر غيرُ عبدالرزاق، وقد رُوي هذا الحديث عن معقل بن عبدالله، واختُلِف عليه فيه، فروي عن معقل، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، وهذا الحديث ليس من حديث الزهري ». وقال حمزة الكناني:« لا أعلم أحدًا رواه عن الزهري غير معمر، وما أحسبه بالصحيح ». وانظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٧٤/ ترجمة عبدالرزاق)، وتخريج الأخ ياسر فتحي لكتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني رقم (٤٩).

(١) في (ك):« ولو لم ».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "الأوسط" (٢/ ٣٣) تعليقًا، والطبراني في "الدعاء" (٤٠٠).

وتقدم أن البخاري قال عن هذا الطريق:« لا شيء ».

(٤) في (ك):« بشيء »، ويشبه أن تكون هكذا في (ت).

(٥) انظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٤٧٠) عن هذا الحديث.

(٦) قوله:« مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

١٤٦١- وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن الفَضْل بن الصَّبَّاح، عن أبي عُبَيدة الحدَّاد[٢]، عن همَّام[٣]، عن قتادة، عن عَمرِو بن سَعيد، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **كُلُوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا، في غَيْرِ سَرَفٍ ولا مَخِيلَةٍ** ».

قال أبي: أخطأَ فيه؛ هو: قتادةُ[٤]، عن عَمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ، ولكنْ كذا قال الفَضْل!

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٢٥٣): « وقد قلب هذا الإسناد بعض الرواة، فصحَّف والدَ عمرو بن شعيب، [أي: فجعله: سعيد]، وقولَهُ: "عن أبيه"، [أي: فجعله: عن أنس]. ذكر ابن أبي حاتم في "العلل": أنه سأل أباه عن حديث رواه أبو عبيدة الحداد، عن هَمَّام، عن قتادة، عن عمرو بن سعيد، عن أنس... فذكر هذا الحديث، فقال: هذا خطأٌ، والصَّواب: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ». اهـ.

(٢) هو: عبدالواحد بن واصل. (٣) هو: ابن يحيى.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٨٦٧)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٨١ رقم ٦٦٩٥)، والنسائي في "المجتبى" (٢٥٥٩) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد (٢/ ١٨٢ رقم ٦٧٠٨) من طريق بهز بن أسد، والترمذي في "جامعه" (٢٨١٩) من طريق عفان بن مسلم، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٥) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، أربعتهم عن قتادة، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٦٠٥).
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٥٤٦/ بغية الباحث) من طريق العباس ابن الفضل، عن همَّام، عن قتادة والمثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب به.
ومن طريق الحارث رواه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٥/ ٥٢)، و"الأمالي المطلقة" (ص٣٢)، وقال في "الأمالي": « هذا حديث حسن ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٣٧٥) قال: حدثنا همام، عن رجل، عن عمرو بن شعيب به. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "الشعب" (٥٧٦٨)، وابن حجر =

١٤٦٢ - وسألتُ أبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه لم يَكُنْ يرى بِالقَزِّ والحريرِ للنساء بأسًا ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣] .

قلتُ: تَعْرِفُ[٤] له عِلَّةً ؟

قال: لا[٥].

= في "تغليق التعليق" (٥/ ٥٢). ورواه تمام في "فوائده" (١٠٣٤/ الروض البسام) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به .

(١) في (ف): « وسألت أبي ».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٥٨١)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٨٩ رقم ١٣٤٠٢)، والدارقطني في "الأفراد" (١٩٣/ب/ أطراف الغرائب).

(٣) قال النسائي: « هذا منكر من حديث عبيدالله بن عمر ». وقال الدارقطني: « تفرَّد به بقية ، عنه ».

(٤) في (ك): « يعرف ».

(٥) يعني بالعِلَّة: المخالفةَ التي تنكشف بعد جمع طُرُق الحديث؛ كالإرسال، أو الوقف، ونحوهما .

وأما السبب الذي من أجله حكم أبو زرعة على الحديث بالنَّكارة فلم يسأله ابن أبي حاتم عنه لمعرفته به؛ وهو: تفرُّد بقيَّةَ بن الوليد بهذا الحديث عن عبيدالله بن عمر العمري - كما قال الدارقطني - وهو من الأئمة المكثرين الذين كان لهم أصحاب، حرصوا على جمع حديثهم؛ كأيوب السَّختياني، وشعبة، والثوري، وابن جريج، ويحيى القطان، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن نمير، وعبدالوهَّاب الثقفي، وحماد ابن زيد، وغيرهم، فكيف غاب هذا الحديث عنهم ؟! وقد قال الإمام أحمد: « روى بقية عن عبيدالله - هو ابن عمر العمري - مناكير ». "سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٦٥)، وانظر "المجروحين" لابن حبان (١/ ٢٣٠/ السلفي). =

١٤٦٣ - وسألتُ(١) أبي عن حديثٍ رواه سعيد(٢) بن بَشير(٣)، عن قتادة، عن خالد بن دُرَيْكٍ، عن عائِشَة: أنَّ أسماءَ دخلَتْ على النبيِّ ﷺ وعليها ثيابٌ شاميَّةٌ رِقَاقٌ، فأعرَضَ عنها النبيُّ ﷺ وقال: « إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا حَاضَتْ، لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُرَىٰ مِنْهَا(٤) إِلَّا هَذِهِ(٥) »، وأشار بيده إلى كَفِّهِ ووجهِهِ(٦).

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: قتادةُ، عن خالد بن دُرَيْكٍ: أنَّ عائِشَة . . . مُرسَل(٧).

= وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٦٩٣) موقوفًا فقال: حدثنا حفص، عن داود بن أبي هند، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يكسو بناته خُمُرَ الخَزِّ ونساءَه .
وهذا سندٌ رجاله ثقات، ولكن داود بن أبي هند لا أدري سمع من نافع أَوْ لا ؟

(١) ذكر ابن كثير في "الإرشاد" (١/ ١٠٩) إعلال أبي حاتم لهذا الحديث بالإرسال، وذكر ابن حجر في "التلخيص" (٣/ ٩٥) بعض هذا النص بتصرف .

(٢) في (ف): «رواه عن سعيد».

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤١٠٤)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٢٦ و٧/ ٨٦).
قال أبو داود: « هذا مرسل، خالد بن الدريك لم يدرك عائشة ﵂ ».
وقال ابن عدي: « ولا أعلم رواه عن قتادة غيرُ سعيد بن بشير، وقال مرَّة فيه: عن خالد بن دريك، عن أم سلمة، عن عائشة ».
وانظر "النقد البنَّاء لحديث أسماء" لطارق بن عوض الله .

(٤) في (ت) و(ك): « عنها ».

(٥) كذا، وفي مصادر التخريج: «هذا وهذا».

(٦) في (ك): « إلى كفه وجهه ».

(٧) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

١٤٦٤ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه يزيد بن سِنَان، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمي؛ أنَّ الحسن بن عليٍّ أخبره، عن علي: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن لُبْسِ الحريرِ والْمُعَصْفَر؟

قال أبي: رواه شَيبان[٢]، عن يحيى[٣]، عن محمد بن إبراهيم، عن ابن حُنَين، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ.

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي: ما حدَّثنا به أبو نُعَيم[٤]، عن شَيبان، عن[٥] يحيى، عن ابن حُنَين، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ، وما يرويه يزيدُ بنُ سِنَان فهو خطأٌ.

فذكرتُ قولَ أبي زرعة لأبي، فقال: رواه عُبَيدالله بن موسى، عن شَيبان، فقال فيه: محمد بن إبراهيم؛ والصَّحيحُ ما قال عُبَيدالله.

١٤٦٥ - وسألتُ أبي[٦] عن حديثٍ رُوِيَ عن عبدالرحمٰن بن

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وفي هامش (أ) حاشية بخط مغاير نصها: «رواه حميد بن الربيع، عن عبيدالله بن موسى، عن شيبان، عن يحيى...»، ثم بعد ذلك كلام غير واضح. وانظر المسألة رقم (٢٣٣) و(١٤٤٣).

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحوي.

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه. لكن أخرجه النسائي في "المجتبى" (٥٢٧١) من طريق إبراهيم بن عبدالملك أبي إسماعيل القنَّاد، عن يحيى، به. ورواه النسائي أيضًا (٥٢٧٢) من طريق الحسن بن موسى، عن شيبان، عن يحيى، عن خالد بن مَعْدان؛ أن ابن حنين حدَّثه؛ أن عليًّا قال.

(٤) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٩٤٩٣).

(٥) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٦) في (ت) و(ك): «وسألته».

المُهاجِر[(١)]؛ قال: رأيتُ في يد أنسٍ خاتَمًا من ذهب ؟

قال[(٢)] **أبي**: هو شيخٌ كوفيٌّ ليس بمشهور، روى عنه أبو زُهَيرٍ عبدُالرحمٰنِ بنُ مَغْراء[(٣)] وأبو معاويةَ[(٤)] الضَّريرُ .

١٤٦٦ - وسألتُ أبي[(٥)] عن حديثٍ رواه عمَّار بن رُزَيق[(٦)]، عن أبي إسحاق[(٧)]، عن عمرو بن بَعْجَة[(٨)]: أنَّ ابن عمر ساوَمَ بثوبِ دِيباجٍ[(٩)]. . . وذكر الحديثَ.

ورواه زُهَير [(١٠)]، عن أبي إسحاق، عن ابن عمر ؟

---

(١) روايته أخرجها مسدد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٢٧٤) من طريق أبي معاوية، عنه ، به .

(٢) في (ش): « فقال ».

(٣) في (ت): « معزاء ».

(٤) في (ك): « أو أبو معاوية ». وهو: محمد بن خازم .

(٥) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، لكن رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٥٦) من طريق فضيل بن عبدالوهَّاب، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن شمر بن جعونة قال: اشترى منِّي ابن عمر ونحن بنَهاوَنْد قَباءَ ديباجٍ؛ أو قال: إستبرق. ورواه البخاري أيضًا من طريق إبراهيم بن يوسف، حدثني أبي، عن أبي إسحاق، عن سمرة بن جعونة: أصبتُ يوم تُسْتَر قَباءَ ديباجٍ، فقال لي ابن عمر: تبيعُ ؟ قال المعلمي في تعليقه على "الجرح والتعديل" (٤/١٥٦): « والظاهر أن الواقعة واحدة، وإنما اختلف الرواة عن أبي إسحاق، والأكثر أنه سمرة ».

(٧) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٨) في (ك): « نعجة ».

(٩) في(ك): « ويباح »، مهملة الأحرف.

(١٠) هو: ابن معاوية .

قال أبي: هذا الحديثُ ليس مما سَمِعَ أبو إسحاق من ابن عمر، مع أنَّ أبا إسحاق لم يسمع من ابن عمر؛ إنما رأى ابنَ عمر رؤيةً[١].

١٤٦٧ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه بِشْر بن المُفَضَّل[٣]، عن خالد الحَذَّاء، عن ابن سِيرِين؛ قال: أَوَّلُ نَعْلٍ رأيتُ لها قِبالاً[٤] واحدًا[٥]: على عثمان بن عفَّان ؟

قال أبي: يقول: عن ابن سِيرين[٦]، عن عبدالله بن سُرَاقَة؛ قال: رأيتُ على عثمان نَعْلاً[٧] لها قِبَالٌ واحد[٨].

١٤٦٨ - وسألتُ أبي[٩] عن حديثٍ رواه سَهل بن عثمان، عن

---

(١) قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص١٤٦ رقم٥٢٦): « سمعت أبي يقول: لم يسمع أبو إسحاق من ابن عمر، إنما رآه رؤية ».

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) لم نقف على روايته. لكن أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (٣/ ٩٥٧) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن خالد الحَذَّاء، به .

(٤) القِبالُ: زِمام النَّعْلِ، وهو: السَّيْرُ الذي يكون بين الإصبَعين . "النهاية" (٤/ ٨).

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « قبال واحد ». وهو جارٍ على لغة ربيعة. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(٦) من قوله: « قال أول نعل ...» إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) في (أ) و(ش): « نعل »، وفي (ك): « بغلاً ».

(٨) في (ت): « قبالاً واحدًا »، وفي (ك): « قبالاً واحد ». والحديث رواه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (٣/ ٩٥٦) من طريق هارون بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن سيرين، عن عبدالله بن الحارث وسراقة قال: أولُ نعل رأيتها متسعةً نعلٌ رأيتها على ابن عفان. كذا فيه .

(٩) في (ت) و(ك): « وسألته ». وستأتي هذه المسألة برقم (١٤٧٣).

العَقِيلي[١]، عن عبدالله بن محمد بن عَقيل، عن أمه[٢]؛ قالت: دخَلَ رسولُ الله ﷺ على عَقيل، فوهَبَ له خاتَمًا أهداه إلى رسول الله ﷺ النَّجاشِيُّ مِثلَ الفَلْكَةِ[٣]، فكتَبَ رسولُ الله ﷺ فيه: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ والمعوِّذَتين؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والعَقيلي: هو ابن عبدالله بن محمد ابن عَقيل، وحديثُهُ ليس بشيء.

١٤٦٩ - وسمعتُ[٤] أبي وذكر حديثًا رواه خالد بن نِزار، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن الحجَّاج بن الحجَّاج، عن سَلْم[٥] بن جُنادة، عن فَرْوة بن علي السَّهْمي، عن أبي هريرة؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يَنتَعِلَ أحدُنا وهو قائمٌ، وأن يَستَنجِيَ بعظمٍ أو ما يَخرُجُ من بَطْنٍ.

قال أبي: يقال[٦]: عُرْوَة[٧] بن علي[٨].

---

(١) هو: القاسم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عقيل.

(٢) هي: زينب الصغرى بنت علي بن أبي طالب.

(٣) كلُّ شيء مستدير فهو فَلْكَة. انظر "لسان العرب" (ف ل ك/ ١٠/ ٤٧٨).

(٤) في (ف): «وسألت».

(٥) في (ش): «مسلم»، وفي (ف) و(ك): «سالم».

(٦) في (ك): «فقال».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): «عزرة».

(٨) الحديث من هذا الوجه رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٧٥)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٦٤)، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٣١) من طريق سلمة بن حبيب، عن عروة بن علي، عن أبي هريرة، به. =

١٤٧٠ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه عبدالرَّزاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ : أنه رأى على عمر ابن الخطَّاب ثوبًا جديدًا فقال: « **الْبَسْ جَدِيدًا، وعِشْ حَمِيدًا، وتَوَفَّ شَهِيدًا، ويَرْزُقُكَ اللهُ قُرَّةَ عَيْنٍ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ** » ؟

[قال أبي][٢]: ورواه عبد الرزاق أيضًا عن الثَّوْري، عن عاصم ابن عُبَيدالله[٣]، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مِثلَهُ .

فأنكَرَ الناسُ ذلك، وهو حديثٌ باطل، فالتُمِسَ الحديثُ: هل رواه أحدٌ ؟ فوجدوه قد رواه ابنُ إدريس[٤]، عن إسماعيل بن أبي

= قال البخاري في ترجمة سلمة:« لم يتابَع عليه ». وقال العقيلي في ترجمة عروة: « مجهول بالنَّقل، وسلمة بن حبيب أيضًا نحوه ».

(١) في (ت) و(ك):« وسألته ». وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٦٠).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من المسألة رقم (١٤٦٠).

(٣) في (أ) و(ش):« عبدالله ».

(٤) هو: عبدالله . ولم نقف على روايته من هذا الوجه.

والحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٣٢٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٥٠٨١ و٢٩٧٤٦)، وفي "المسند"- كما في "المطالب العالية" (٣٨٩٤)- والبخاري في "الأوسط" (٢/ ٣٢-٣٣)، والدولابي في "الكنى"(١/ ١٠٩) جميعهم عن عبدالله بن إدريس، عن أبي الأشهب، عن رجل من مزينة به، كذا بإسقاط : «إسماعيل بن أبي خالد ».

ورواه البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٣٣)، وعنه الترمذي في "العلل الكبير" (٦٩٥) من طريق أبي نعيم، عن سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب، عن النبي ﷺ مرسلاً .

خالد، عن أبي الأَشْهَب[١] النَّخَعي[٢]، عن رجلٍ من مُزَينة، عن النبيِّ ﷺ، فذكَرَ مثلَهُ[٣].

١٤٧١ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه شَريك[٥]، عن عُثْمان ابن أبي زُرْعة[٦]، عن مُهَاجِرٍ الشَّامي[٧]، عن ابن عمر؛ قال: قال

---

(١) في (أ) و(ش): « الأشعث ».

(٢) هو: زياد بن زاذان . انظر "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٣٢ رقم٢٤٠٣).

(٣) هذا الحديث أعلَّه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٥٦) بالإرسال، فقال: « قال ابن عرعرة: سمعت ابن إدريس: ذهبت مع ابن أبي خالد إلى أبي الأشهب زياد ابن زاذان، فحدَّث بحديث عمر: أن النبيَّ ﷺ قال له: " البَسْ جَديدًا " . وروى عبدالرزاق، عن سفيان، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، وعن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ . وروى أبو نعيم، عن سفيان، عن إسماعيل، عن أبي الأشهب، وهذا أصحُّ بإرساله ».اهـ.
وذكر نحو هذا بشيء من الاختصار في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٣٣)، وفي آخره قال: «وهذا مرسل لا يصحُّ ».اهـ.
وذكره الدارقطني في "العلل" (٢٢٠) وقال: « والصَّواب: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب النخعي مرسلاً، عن النبي ﷺ ».اهـ.

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٥) هو: ابن عبدالله النَّخَعي .
وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٩٢ و١٣٩ رقم ٥٦٦٤ و٦٢٤٥)، وأبو داود في "سننه" (٤٠٢٩)، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٠٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٥٦٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٩٨).
وأخرجه أبو داود (٤٠٢٩ و٤٠٣٠)، وابن ماجه (٣٦٠٧) من طريق أبي عوانة الوضَّاح اليَشكُري، عن عثمان بن المغيرة به .

(٦) في (ف): « عثمان بن زرعة ».

(٧) في (أ) و(ت): « السامي ». وهو مهاجر بن عمرو النبال.

رسولُ الله ﷺ:« مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ، أَلْبَسَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ » ؟

قال أبي: هذا الحديثُ[١] موقوفَ[٢] أصحُّ[٣].

١٤٧٢ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش، عن شُرَحْبيل[٥]، عمَّن أخبره، عن ابن عمر؛ قال: رأى رسولُ الله ﷺ عَلَيَّ[٦] ثوبًا أحمرَ، فقال: « **مَا هَذَا ؟** » فانطلقتُ فأحرقته بالنَّار، ثم لقِيَني فقال: « **مَا فَعَلَ ثَوْبُكَ ؟** » قلتُ: أحرقته؛ قال: « **لَوْ كَسَوْتَهُ بَعْضَ أَهْلِكَ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عبدالله بن عَمرو، يُسمِّي[٧]

---

(١) في (ك):« حديث ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو منصوب على الحال، وحُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤). وأصلُ الكلام: هذا الحديثُ أصحُّ موقوفًا.

(٣) الحديث رواه معمر في "جامعه" (١٩٩٧٩/مصنف عبدالرزاق) عن ليث، عن رجل، عن ابن عمر به موقوفًا . ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢٦٠) عن أبي معاوية، عن ليث، عن المهاجر بن أبي الحسن، عن ابن عمر، به موقوفًا.

(٤) في (ت) و(ك):« وسألته ».

(٥) هو: ابن مسلم .

(٦) قوله:« علي » سقط من (ف).

(٧) قوله:« عمر يسمي » يقرأ في (ش):« عمرو سمى »، وفي (ت) و(ك):« عمر ويسمي» مباعدًا بين «عمر» والواو. ونحوه في (أ) و(ف)، وزاد في (ف) ضبط «عُمر» بضمة العين. وانظر التعليق التالي.

من أخبره [١].

١٤٧٣ - وسألتُ[٢] أبي[٣] عن حديثٍ رواه القاسم بن محمد ابن[٤] عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل[٥]، عن جابر[٦]: أنَّ النَّجاشِيَّ أهدى للنبي ﷺ خاتم فِضَّةٍ لان جرد[٧] فيه تمثالٌ، قال: فكتب النبيُّ ﷺ حوله: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ و: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ ؟

---

(١) المبهم الذي أخبر شُرَحبيلَ هو: شُفْعَةُ السَّمعي. فالحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٠٦٨) عن محمد بن عثمان الدمشقي، عن إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، عن شُفْعة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص . . . به، وفيه: «ثوبٌ مصبوغٌ بِعُصْفُرٍ مُوَرَّد»، بدل: «أحمر». ثم قال أبو داود: «رواه ثور، = = عن خالد، فقال: "مُوَرَّد"، وطاوس قال: "مُعَصْفَر"».اهـ.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٦٨).

(٣) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٤) في (ش): «عن» بدل: «ابن».

(٥) قوله: «عن عبدالله بن محمد بن عقيل» سقط من (ف)، وكان موجودًا في (أ) و(ش)، ثم ضُرِب عليه.

(٦) في (ف): «خالد».

(٧) كذا في جميع النسخ: «لان جرد»، عدا (ف) ففيها: «لان جود». ولعل ما في النسخ تغييرٌ للأصل الفارسي لهذه الكلمة وهو «لاجورد» أو نطقٌ آخرُ لها.
وقد عُرِّب هذا اللفظ إلى: «لازَوَرْد» والمراد به: حَجرٌ كريمٌ، لونُه أزرقُ سماويٌّ أو بنفسجيٌّ، يُتَّخَذُ للحُلِيِّ والزِّينة، أجوَدُه الصَّافي الشفَّافُ الأزرقُ الضَّاربُ إلى الحُمرة والخُضرة، يتولَّد معدِنُه في جبال أرمينية وفارس.
انظر "تاج العروس (ل د د)، و"القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل" للدكتور ف. عبدالرحيم (ص٢٠٥)، و"معجم المعرَّبات الفارسية في اللغة العربية" للدكتور محمد التونجي (ص١٤٠)، و"ألفاظ الحضارة في القرن الرابع الهجري" للدكتور رجب إبراهيم (ص٢١٦).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والقاسم متروكُ الحديث .

١٤٧٤ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه كَثِير بن هشام[٢]، عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن لِبْسَتَين: الصَّمَّاء[٣]؛ وهو: أن يَلتَحِفَ الرجلُ في الثَّوْبِ الواحد، ثم يرفعَ جانبه عن مَنْكِبِه ليس عليه ثوبٌ غيرُهُ[٤]، وأن يَحتَبِيَ الرجلُ الثَّوبَ[٥] الواحدَ[٦] ليس بين فَرْجِه وبين السماء شيءٌ يَستُرُهُ .

ونهى عن نِكاحَينِ: أن يتزوَّجَ الرجل المرأةَ على عَمَّتها، ولا

---

(١) انظر المسألة رقم (١٢٠٥) و(١٢١٤) و(١٢٦٣) و(١٥٥٥) و(١٥٧٦/أ).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢١٠)، والروياني في "مسنده" (١٤٠٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٨٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ١٧٠)، و(١٨/ ٣٥-٣٦).

(٣) تصحفت في (ف) إلى :« أيضًا ».
وتقدم تفسير « الصماء » في تعليقنا على المسألة رقم (٥٤٤).

(٤) في (ت) و(ك):« غيره ثوب ».

(٥) كذا في جميع النسخ، ولم نقف على الفعل « احتبى » متعدِّيًا بنفسه فيما رجعنا إليه من كتب اللغة، وإنما استُعمل الفعل «احتبى» لازمًا، ومتعدِّيًا بالباء وبـ« في »، يقال: احتَبى الرجلُ، واحتبَى بالثوبِ وفي الثوب، ونحوه: إذا جمعَ ظهرَه وساقَيه بثوبٍ أو غيره، وقد يحتبي بيديه. ويخرَّج ما هنا على حذف حرف الجر، وإيصال الفعل إلى المفعول به بنفسه دون حرف الجر، أو النصب على نزع الخافض، وهو مقيسٌ عند بعض النحويين إن عُرف الحرف المحذوف وعُرف مكانه. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٦) من قوله:« ثم يرفع جانبه ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال النظر.

على خالتها[١].

ونهى رسولُ الله ﷺ عن مَطْعَمَينِ: الجلوسِ على مائدةٍ يُشْرَبُ عليها الخمر[٢]، وأن يأكلَ الرجلُ وهو مُنبَطِحٌ على وجهه[٣].

ونهى رسولُ الله ﷺ عن بَيْعَتَين: وهي[٤] المُلامَسَة[٥]،

---

(١) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٧٦٤)، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٧٦)، والمروزي في "السنة" (٣٠٠)، والروياني في "مسنده" (١٣٩٣ و١٤٠٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٨٤-١٨٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٨٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٠/ ٦٥).
قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو غلط؛ إنما هو: عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة ».
وانظر المسألة رقم (١٢٠٥).
وقوله: « **ولا على خالتها** » كذا جاء في النسخ الخطية، والجادَّة: « أو على خالتها»، كما في بعض المصادر، لكن جاء الحديث أيضًا بلفظ: «لا تنكح المرأة على عَمَّتها، ولا على خالتها»، فلعلَّ إحدى الروايتين دخلت في الأخرى، والله أعلم.

(٢) انظر المسألة رقم (١٢٠٥) و(١٥٥٥).

(٣) في (ت): «وجه». والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٧٧٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٧٠)، والروياني في "مسنده" (١٣٩٢ و١٤٠٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٨٤-١٨٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٦٦). واقتصر ابن ماجه في روايته على قوله: نهى رسول الله ﷺ أن يأكل الرجل وهو مُنبطِح على وجهه ». قال أبو داود: « هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري، وهو منكر ».

(٤) كذا في (ف)، وفي بقية النسخ: « وهو »، وكلاهما صحيحٌ.

(٥) بيع المُلامَسَة: هو أن يقول: إذا لَمَسْتَ ثَوبِي - أو لَمَسْتُ ثَوبَك - فقد وَجَب البيعُ. وقيل: هو أن يَلْمِسَ المتاعَ من وَراءِ ثَوب ولا يَنظُرَ إليه، ثم يُوقعَ البَيْعَ عليه. "النهاية"(٤/ ٢٦٩-٢٧٠).

والْمُنابَذَةُ[(١)]؛ وهي[(٢)] بُيوعٌ كانوا يتبايعون بها في الجاهلية[(٣)] ؟

قال أبو زرعة: حديثُ جعفر بن بُرْقان إنما هو: عن الزُّهري[(٤)]، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيب وعُرْوَةَ بنِ الزُّبَير وعُبَيدِالله بنِ عبدالله بن عُتْبة، عن أبي هريرة: حديثُ: نهى رسول الله ﷺ أن يتزوَّج المرأةَ على عمَّتها[(٥)].

وحديث المُنابَذَةِ والْمُلامَسَة إنما هو: عن الزُّهري[(٦)]، عن[(٧)] عامر ابن سعد، عن أبي سعيد، ويقولُ مَعْمَر[(٨)]: عن الزُّهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخُدري .

---

(١) تقدم تفسير « المنابذة » في المسألة رقم (٥٤٤).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « هي » بلا واو .

(٣) الحديث رواه الروياني في "مسنده" (١٤٠٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٨٤-١٨٥). قال العقيلي في ترجمة جعفر بن بُرقان؛ بعد أن روى الحديث بجميع فقراته: « ولا يتابع عليه من حديث الزهري، وأما الكلام فيُروىٰ من غير طريق الزهري، كله بأسانيد صالحة، خلا الجلوس على مائدة يُشرَب عليها الخمر، فالرواية فيه فيها لين ».

(٤) قوله: «عن الزهري» سقط من (ك).

(٥) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥١١٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٠١ رقم ٩٢٠٣) من طريق الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة، به .

(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه"(٢١٤٤)، ومسلم (١٥١٢).

(٧) قوله: « عن » سقط من (ت) و(ك).

(٨) في (ك): « ويقول عن معمر ». وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١٤٧)، وانظر "العلل" للدارقطني (٢٢٩٥).

١٤٧٥ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه[٢] سالم بن نُوح[٣]، عن [عمر][٤] بن عامر[٥]، عن قتادة، عن أبي[٦] عثمان[٧]، عن عثمان: أنه كتَبَ إلى عاملِ الكوفة: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن الحرير، إلا قَدْرَ إصبَعَيْنِ وثلاثةٍ[٨]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[٩] قتادة[١٠]، عن أبي عثمان، عن عمر[١١].

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٢٨٦)، ورجَّح أيضًا أنه عن عمر رضي الله عنه.

(٢) قوله: « رواه » ليس في (ف).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٨٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٤/أ-ب/ أطراف الغرائب). وقال الدارقطني: «تفرَّد به عمر بن عامر، عن قتادة، عن أبي عثمان، ولم يروه عنه غير سالم بن نوح».

(٤) في جميع النسخ: «عامر»، والتصويب من مصادر التخريج، وانظر: "الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٦)، و"تهذيب الكمال" (٢١/ ٤٠٣).

(٥) قوله: « ابن عامر » ليس في (ت) و(ك).

(٦) في (ف): « ابن » بدل: «أبي».

(٧) هو: النَّهدي، واسمه: عبدالرحمٰن بن مُلّ.

(٨) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح؛ لأن الراجح جواز تذكير « الإِصْبَع »، وإن كان تأنيثها أجود، ولو جاءت على التأنيث لقال: «إصبَعَيْنِ و ثلاثٍ»؛ لأنَّ الأعداد من الثلاثة إلى التسعة تخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٧١٣ و١٣٨٦).

(٩) قوله: « عن » سقط من (ك).

(١٠) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٨٢٨)، ومسلم (٢٠٦٩). قال الدارقطني في "العلل" (٢٨٦): «هو حديث رواه سالم بن نوح، عن عمر بن عامر، عن قتادة، عن أبي عثمان، عن عثمان. ووهم فيه، وإنما رواه أبو عثمان النهدي، عن عمر بن الخطاب، كذلك رواه سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وغيرهما ».

(١١) قال البزار في الموضع السابق: « هكذا قال عمر بن عامر، عن قتادة، عن أبي عثمان، عن عثمان، وقد رواه غير عمر، عن قتادة، عن أبي عثمان، عن عمر، =

١٤٧٦ - وسألتُ أبي عن حديث رواه[١] يوسف بن موسى القطَّان[٢]، عن إبراهيم بن زكريَّا المَكفُوف البَصْري العِجْلي؛ قال: حفظتُ أنَّ همَّام بن يحيى حدَّثنا، عن قتادة، عن قُدامة بن وَبَرَة، عن الأَصْبَغ بن نُباتة، عن علي ﵁؛ قال: كنتُ قاعدًا عند رسول الله ﷺ بالبَقِيعِ في يومِ داجِنٍ[٣] مَطِيرٍ، فمرَّتِ امرأةٌ على حمار، ومعها مُكارِي[٤]، فهَوَت يدُ الحمار في وَهْدَةٍ[٥] من الأرض، فسقطَتِ المرأةُ، فأعرض النبيُّ ﷺ بوجهه[٦]، فقالوا: يا رسولَ الله، إنها

= ولا نعلم أحدًا تابع عمر بن عامر على هذه الرواية، عن عثمان ».

(١) قوله: « رواه » ليس في (ف).

(٢) لم نقف على روايته، لكن أخرجه البزار في "مسنده" (٨٩٨) من طريق محمد بن مرزوق، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٥٤) من طريق محمد بن إسماعيل، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٥٦) من طريق محمد بن سنجر، والديلمي في "مسند الفردوس" (ق ٢٠٠) من طريق داود بن بكير، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٢٢) من طريق إسحاق بن سيَّار النصيبي، جميعهم عن إبراهيم بن زكريا، به . ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٤٣٨).

(٣) على تقدير حذف مضاف، أي: يومِ سَحابٍ داجِنٍ، قال الفيومي: وسَحابةٌ داجنَةٌ، أي: مُمطِرَةٌ. "المصباح المنير"(د ج ن/ ١/ ١٩٠). وفي مصادر التخريج: « في يومِ دَجْنٍ مَطير» قال الفيومي: الدَّجْنُ - وِزان فَلْس -: المطرُ الكثير. "المصباح المنير" الموضع السابق .

(٤) كذا في جميع النسخ: «مكاري» بإثبات الياء، والجادة: « مُكَارٍ ». لكنَّ إثبات الياء صحيحٌ في العربية، على لغة لبعض العرب. وتقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦). والْمُكاري والكَرِيُّ: الذي يُكريكَ دابَّته، أي: يُؤْجِرُك إياها. انظر "لسان العرب" (١٥/ ٢١٩).

(٥) الوَهْدَةُ: الهُوَّة تكونُ في الأرض . "لسان العرب" (٣/ ٤٧١).

(٦) في (ش): « وجهه ».

مُتَسَرِوِلَةٌ، فقال: « اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِلْمُتَسَرْوِلَاتِ مِنْ أُمَّتِي - قالها ثلاثًا - يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّخِذُوا السَّرَاوِيلاتِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ أَسْتَرِ ثِيَابِكُمْ[١]، وَخُصُّوا بِهَا نِسَاءَكُمْ إِذَا خَرَجْنَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٢]، وإبراهيمُ مجهول[٣].

١٤٧٧ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه محمد بن[٥] عمر بن الوليد بن لاحِق التَّيْمي، عن ابن جابر[٦]، عن عبدالرحمٰن بن طَرَفَة، عن جَدِّهِ عَرْفَجَة[٧]؛ قال: أُصِيبَ[٨] أنفُهُ يومَ الكُلاب[٩]، فاتَّخَذَ أنفًا

---

(١) في (ف): « لباسكم ».

(٢) قال البزار: « وهذا الكلام لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإبراهيم بن زكريا هذا لم يُتَابع على هذا الحديث، وهو منكر الحديث ».
وقال العقيلي في ترجمة إبراهيم هذا: « صاحبُ مناكير وأغاليط ». وقال: « لا يُعرَف هذا الحديث إلا بهذا الشيخ، فلا يُتابَع عليه. الحديث يُروى من جهة ابن عباس وأبي هريرة ثابت عنهما، فأما هذا الحديث فليس بمحفوظ ».
وقال ابن عدي: « وهذا الحديث منكر لا يرويه عن همام غير إبراهيم بن زكريا، ولا أعرفه إلا من هذا الوجه ». وقال ابن الجوزي: « هذا حديث موضوع، والمتهم به إبراهيم بن زكريا ». وضعَّفه ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٢٧٢).

(٣) ذكر في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٠١ رقم٢٨٠) أنه سأل أباه عن إبراهيم بن زكريا المكفوف ؟ فقال: « مجهول، والحديث الذي رواه منكر ».

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٥) قوله: « بن » سقط من (ت).

(٦) هو: محمد بن جابر الحنفي اليَمامي .

(٧) في (ك): « عن فجة »، وهو: ابن أسعد التميمي العطاردي.

(٨) في (أ): «وأصيب».

(٩) الكُلاب - بالضَّم والتَّخفيف -: موضعٌ بالدَّهْناء بين اليمامة والبصرة، كانت فيه وقعتان؛ إحداهما بين ملوك كندة الإخوة، والأُخرى بين بني الحارث وبين بني تميم. "الاشتقاق" لابن دريد (ص ٢١).

من وَرِقٍ[١]، فأَنْتَنَ عليه، فأمرني أن أتخذَ أنفًا من ذَهَب؟

قال أبي: هذا الحديثُ[٢] ليس له أصلٌ من حديث ابن جابر، لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ أبي[٣] الأشهبِ[٤]، وسَلْمِ[٥] بن رزين[٦].

قلتُ لأبي: فروى هذا الحديثَ عن ابن جابر سوى هذا الشَّيخ؟

---

(١) الوَرِقُ بفتح الواو وكسر الراء، ويجوز فيه على لغة تميم: إسكانُ الراء مع فتح الواو وكسرها «الوَرْق» و«الوِرْق»، قال النووي في "تحرير التنبيه" (ص١١٣): «قال الأكثرون من أهل اللغة هو مُخْتَصٌّ بالدراهم المضروبة. وقال جماعة: يُطلَقُ على كل الفِضَّة، وإن لم تكن مضروبة». اهـ. وهذا المعنى الثاني هو المراد في الحديث هنا، والله أعلم.

(٢) في (ك): «حديث».

(٣) في (ش) و(ف): «ابن».

(٤) هو: جعفر بن حيَّان العطاردي. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣٥٤)، وابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٤٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢٥٥)، وفي "المسند" (٦١٨)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٢ رقم ١٩٠٠٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٦٤-٦٥) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٤٢٣٢ و٤٢٣٣)، والترمذي في "جامعه" (١٧٧٠)، و"العلل الكبير" (٥٣٣).
قال الترمذي في "جامعه": «هذا حديث حسن غريب؛ إنما نعرفه من حديث عبدالرحمن بن طرفة، وقد روى سَلْم بن زرير، عن عبدالرحمن بن طرفة نحو حديث أبي الأشهب». وقال في "العلل الكبير": «سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: رواه أبو الأشهب وسَلْم بن زرير، عن عبدالرحمن بن طرفة، عن جده عرفجة». وانظر "العلل" لعلي بن المديني (ص ٨٨)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤/ ٢٢٣٠).

(٥) في (ف): «وسالم».

(٦) كذا في جميع النسخ: «رزين»، وفي "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٤): «زرير»، وهو الصواب؛ انظر التعليق على المسألة رقم (١١٩٤، ١٨٠٨). والحديث أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣ رقم ٢٠٢٦٩)، والنسائي في "سننه" (٥١٦١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٤٠٧) من طريق سَلْم بن زرير، عن عبدالرحمن ابن طرفة، به. وانظر "تهذيب الكمال" (١١/ ٢٢٢).

قال[١]: لا .

قلتُ: فما حالُ هذا الشيخ: محمد بن عمر بن الوليد ؟

قال أبي: أمرُهُ مُضطَرِبٌ، روى عن شَرِيك[٢]، عن عبدالله بن محمد بن عَقيل، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا تَزَوَّجَ العَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، كَانَ عَاهِرًا**[٣] ».

قال أبي: هذا الحديثُ ليس من حديثِ شَريك، رواه زهيرٌ[٤] والحسنُ بن صالح[٥]، ولا أعلم شَريكًا روى هذا الحديثَ .

١٤٧٨ - وسُئِلَ[٦] **أبو زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، ومحمد بن فُضَيل، كلاهما عن عطاء بن السَّائب**:

---

(١) في (ت) و(ك): « قلت ».

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي .

(٣) في (ت) و(ك): « عاهدًا ». والعاهِر: الزَّاني . انظر "النهاية" (٣/ ٣٢٦).

(٤) هو: ابن محمد . وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١١١١) وقال: « حديث حسن، وروى بعضهم هذا الحديث عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ولا يصحُّ، والصَّحيحُ عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠١ رقم ١٤٢١٢)، والدارمي في "مسنده" (٢٢٧٩)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٧٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٨٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٧٠٥ و٢٧٠٦ و٢٧٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٤-٣١٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٣٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٢٧).
قال أبو نعيم: « غريب من حديث الحسن لم نكتبه إلا من حديث إسماعيل ».
وانظر "العلل الكبير" للترمذي (١٥٩).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٧٢).

ففي رواية حمَّاد بن سَلَمة[1]: عن عطاء، عن حَفْص بن عبدالله، عن يَعْلى بن مُرَّة؛ قال: أتيتُ[2] النبيَّ ﷺ وبي أَثَرُ صُفْرَةٍ من زَعْفرانٍ؛ فقال: « **اغْسِلْ هَذَا عَنْكَ، ثُمَّ اغْسِلْهُ، ثُمَّ اغْسِلْهُ**[3]- مرَّتين - **ثُمَّ لا تَعُدْ** ». فذهبتُ فغسلتُه، ثم لم أَعُدْ.

وفي رواية ابن فُضَيل[4]: عن عطاء بن السَّائِب، عن عبدالله بن حَفْص، عن يَعْلى بن مُرَّة؛ قال: مررتُ على رسول الله[5] ﷺ . . .؟

قال أبو[6] زرعة: عبدُاللهِ بنُ حَفْص أصحُّ .



(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ١٧١ رقم ١٧٥٥٣ و١٧٥٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦٧ رقم ٦٨٥).

(٢) قوله: « أتيت » سقط من (ك).

(٣) قوله: « ثم اغسله » الثاني ليس في (ك).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٦٦٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٦٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦٨ رقم ٦٨٦).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٩٣٧)، والحميدي في "مسنده" (٨٤١)، والنسائي في "سننه" (٥١٢٤) من طريق ابن عيينة، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٧٣ رقم ١٧٥٧٠) من طريق عَبيدة بن حميد، والنسائي في "سننه" (٥١٢٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦٨ رقم ٦٨٨) من طريق موسى بن أعين، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٦٧ و٢٦٨ رقم ٦٨٤ و٦٨٧) من طريق ورقاء بن عمر وقيس بن الربيع، جميعهم عن عطاء بمثله. وفي الحديث خلاف آخر؛ انظره في المسألة رقم (٢٤٧٢).

(٥) قوله: « على رسول الله » مكرر في (ك).

(٦) في (ف): « أبي »، وكأنها صوِّبت .

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأَطْعِمَةِ

١٤٧٩ - وسألتُ[(١)] **أبا زرعة**[(٢)] عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن عبدالله بن دينار[(٣)]، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن السَّائِب[(٤)]، عن أبي[(٥)] واقدٍ اللَّيْثي؛ قال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ والناسُ يَجُبُّونَ[(٦)] أَسْنامَ الإبل، ويقطعون أَلَيَاتِ الغنم، فقال النبيُّ ﷺ: « **ما قُطِعَ مِنَ البَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ**[(٧)] **مَيْتَةٌ** ».

---

(١) نقل ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢/ ١٨٤) بعض هذا النص بتصرف. وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٢٦).

(٢) في (ف): « أبي زرعة ».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٨ رقم ٢١٩٠٣ و٢١٩٠٤)، والدارمي في "مسنده" (٢٠٦١)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٥٨)، والترمذي في "جامعه" (١٤٨٠)، و"العلل الكبير" (٤٣٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٧٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٧٢)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٩٩) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد، به . قال الترمذي في "جامعه" (١٤٨٠): « هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم ». وقال في "العلل الكبير" (٤٣٧): « سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقلت له: أترى الحديث محفوظًا ؟ قال: نعم . قلت له: عطاء بن يسار، أدرك أبا واقد؟ فقال: ينبغي أن يكون أدركه، عطاء بن يسار قديم».
وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم يرويه عن زيد بن أسلم غيرُ عبدالرحمن بن عبدالله هذا».

(٤) كذا في جميع النسخ ! والحديث معروف من رواية عطاء بن يَسار، عن أبي واقد كما مضى في التخريج .

(٥) في (ف): «ابن» بدل: «أبي».

(٦) أي: يقطعون . "النهاية" (١/ ٢٣٣).

(٧) في (ت) و(ك): « فهي ».

وروى مَعْن القَزَّاز[١]، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: جميعًا وَهْمَين[٢]! والصَّحيحُ: حديثُ هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٣].

١٤٨٠ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن كَثِير الكوفي، عن[٥] الأَجْلَح، عن الحَكَم بن عُتَيبة[٦]، عن مِقْسَم،

---

(١) في (ت): « البزاز »، وهو ابن عيسى، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٢١٦)، والبزار في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (٤/ ٣١٧)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٩٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٢٤).
قال البزار: « لا نعلمه يُروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه ».

(٢) كذا في جميع النسخ ! وتقدم التعليق على مثله في المسألة رقم (١٠٨٨).

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو مُشكِل كما ترى ! إذ كيف يذكر أن الحديث مُرسَل وهو متَّصل ؟! فلعله انتقال بصر من النسَّاخ، ولعله يعني: «والصَّحيح: حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن النبيِّ ﷺ، مرسل ». فقد أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦١١) عن معمر، عن زيد بن أسلم مرسلاً، ليس فيه ذكرٌ لابن عمر ولا لغيره. وذكر الدارقطني في "العلل" (١١٥٢) الخلافَ على زيد بن أسلم في هذا الحديث، وفي آخره قال: «وقال سليمان بن بلال: عن زيد، عن عطاء مرسلاً. وقال هشام بن سعد: عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، والمرسل أشبه».
وقوله: «مرسلٌ» يحتمل هنا وجهين: النصب والرفع، وقد تقدم التعليق على مثله في المسألة رقم (٨٥).

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (١٥٠٦).

(٥) قوله: « عن » سقط من (ف).

(٦) في (ك): « عتبة ». وروايته أخرجها ابن أبي عمر العَدَني في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٣٥٤)- من طريق إسماعيل بن مسلم، عنه، به .

عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنه نَهى عن كُلِّ ذي نابٍ من السِّبَاع[١]؟

قال[٢]: هذا[٣] حديثٌ خَطأٌ؛ إنما هو: الحَكَم بن عُتَيبة[٤]، عن مَيْمون بن مِهْران، عن ابن عباس: أنَّه نَهى عن كلِّ ذي نابٍ من السِّباع .

---

(١) أي: نهى عن أكله، كما في الحديث الآتي برقم (١٥٠٦).

(٢) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم وأبي زرعة، فالسِّياق يقتضي: أن يقال: «قالا»، لكن ما في النسخ محتمل لوجهين:
الأوَّل: أن السؤال موجَّه إليهما، والجواب واقع منهما أيضًا، وأصلُ «قال» هنا: «قالا» بألف المثنَّى، لكنها حذفت واكتفي عنها بالفتحة على لغة هوازن وعليا قيس، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩)، أو أنه أراد: قال كلُّ واحدٍ منهما.
والثاني: أنَّ ذكر أبي زرعة في السؤال وهم؛ فإن هذه المسألة ستكرَّر بنحو ذلك في المسألة رقم (١٥٠٦)، والسؤال فيها موجَّه إلى أبي حاتم وحده، والله أعلم.

(٣) قوله: « هذا » سقط من (ف).

(٤) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «عتبة». وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٨٩ رقم ٢٦١٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٧٧ و٣٤٧٨) من طريق عبدالله بن المبارك، عن شعبة، عن الحكم به موقوفًا .
ورواه مسلم في "صحيحه" (١٩٣٤)، وأبو عوانة (٧٦٠٩) من طريق معاذ العَنبري، وأبو عوانة (٧٦٠٧ و٧٦٠٨ و٧٦١٠) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء ويزيد بن زريع ويحيى بن سعيد القطان، جميعهم عن شعبة، عن الحكم، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ. . . فذكره مرفوعًا .
قال شعبة - كما عند أحمد -: رفعه الحكم، وأنا أكره أن أحدِّث برفعه، وحدثني غيلان والحجاج، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، ولم يرفعه ».
وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٠٦).

١٤٨١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه مَعْمَر[٢]، عن الأعمَش، عن زيد بن وَهْب، عن حُذَيفة؛ قال: كنا إذا دُعِينا إلى طعام والنبيُّ ﷺ معنا لم نضَعْ أيديَنا حتى يَضَعَ[٣] النبيُّ ﷺ يَدَهُ. فأُتِينا بِجَفْنَةٍ، فجاء أعرابيٌّ ... فذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه الأعمَش[٤]، عن خَيثمة[٥]، عن أبي حُذَيفة الأَرْحَبي[٦]، عن حُذَيفة، وليس هو من حديث زيد بن وَهْب.

فقلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو؟

قالا: مِن مَعْمَر[٧].

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألتهما».

(٢) روايته أخرجها في "الجامع" (١٩٥٦٣/مصنف عبدالرزاق).
ومن طريقه أخرجه البزار في "مسنده" (٢٨١٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٧٧)، والبيهقي في "الشعب" (٥٤٤٥).

(٣) قوله: «أيدينا حتى يضع» سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٨٣ و٣٩٧ رقم ٢٣٢٤٩ و٢٣٣٧٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠١٧)، وأبو داود في "سننه" (٣٧٦٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٧٨ و١٠٧٩).

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن.

(٦) هو: سلمة بن صُهَيب.

(٧) قال الطحاوي في الموضع السابق: «وأهل العلم جميعًا بالحديث يقولون: إن معمرًا غلط في إسناد هذا الحديث، عن الأعمش، وإنَّ الصحيح في إسناده هو: ما حدثنا...»، ثم رواه من طريق الأعمش.

١٤٨٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٢] بِأَخَرَةٍ[٣]، عن إسماعيل بن عيَّاش، عن ابن جُرَيج، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله[٤] بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في الضَّبِّ، وقصةِ خالد بن الوليد[٥] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[٦]، عن أبي أُمامة بن سَهْل بن حُنَيف، عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: وفي[٧] حديث إسماعيل[٨]، عن ابن جُرَيج كلامٌ[٩]: قال: فأُتِيَ النبيُّ ﷺ بإناءٍ، فشَرِبَ، وعن يمينه ابنُ عباس، وعن يساره خالد بن الوليد، فقال النبيُّ ﷺ لابن عباس: « **أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَسْقِيَ**

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٩٧) و(١٥١٧) و(١٥٢٧).

(٢) رواه بتمامه أبو عبدالله بن مروان القرشي في "الفوائد"- كما في "السلسلة الصحيحة" (٢٣٢٠)- قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن الحويص، ثنا هشام بن عمار، حدثنا ابن عياش، حدثنا ابن جريج - قال: وابن زياد - عن شهاب، عن عبيدالله بن عتبة، عن ابن شهاب (كذا الأصل، والصواب ابن عباس) فذكره. كذا وقع الإسناد فيه، وما بين القوسين من كلام الشيخ الألباني رحمه الله . وسيأتي بيان من أخرجه مختصرًا .

(٣) في (ك): « فأخذه ».

(٤) في (ك): « عبدالله ».

(٥) ذكر المصنف متن هذا الحديث كاملاً في المسألة رقم (١٥١٧).

(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٣٩١ و٥٤٠٠ و٥٥٣٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٤٦).

(٧) في (ف): « في » بلا واو.

(٨) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في "سننه" (٣٤٢٦).

(٩) قوله: « كلام » ليس في (ك).

خَالِدًا ؟ »). فقال ابن عباس[١]: ما أُحبُّ أن أُوثِرَ بسُؤْرِ[٢] النبيِّ ﷺ على نفسي. فتناول ابنُ عباس فشَرِبَهُ ؟

قال أبي: ليس هذا مِن حديثِ عُبَيدالله بن عبدالله، ولا من حديث أبي أُمامة بن سَهْل؛ وإنما هو من حديث الزُّهري[٣]، عن أنس.

قال أبو محمد: وفي[٤] هذا[٥] الحديثِ بعض[٦] هذا الكلام[٧]: فقال النبيُّ ﷺ: **«مَنْ أَطْعَمَهُ[٨] اللهُ طَعَامًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ، ومَنْ سَقَاهُ اللهُ لَبَنًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ[٩] بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنِّي لا أَعْلَمُ يُجْزِئُ[١٠] مِنَ الطَّعَامِ والشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنَ »** ؟

---

(١) في (ك): « فقال النبي ﷺ » بدل: « فقال ابن عباس ».

(٢) السُّؤْر: بقيَّةُ الشيء وفضلَتُه، والجمع: أَسْآرٌ. انظر "اللسان" (سأر/ ٤/ ٣٣٩).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٣٥٢ و٥٦١٢ و٥٦١٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٩).

(٤) في (ف): « في » بلا واو.

(٥) قوله: « هذا » ليس في (أ) و(ش).

(٦) كذا في جميع النسخ، ولعل الصَّواب: « بعد » بدل: « بعض ».

(٧) رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٣٢٢) عن هشام بن عمار بالإسناد المتقدم في أول المسألة.

(٨) في (ك): « أطعم ».

(٩) في (ك): « الله ».

(١٠) كذا في جميع النسخ، وفي "سنن ابن ماجه": « لا أعلمُ ما يُجْزِئ »، وسيأتي في المسألة رقم (١٥١٧) بلفظ: « لا أعلمُ شيئًا يُجْزِئ ».
وبالنظر إلى ما في "سنن ابن ماجه" يخرَّج ما هنا على أنه حذف الموصول «ما» وأبقىٰ صلته، وهو جائز عند الكوفيين والأخفش، وتبعهم ابن مالك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، أي: مَن يحرِّفون. =

قال أبي: ليس هذا من حديث الزُّهري؛ إنما هو من حديث عليِّ ابن زيد بن جُدْعان[١]، عن عمر بن حَرْمَلة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وأخاف أن يكونَ قد أُدخِل على هشام بن عمَّار[٢]؛ لأنه لما كَبِر تغيَّر.

١٤٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه تَميم بن زِياد، عن أبي جعفر الرَّازي[٣]، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « **نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ** » ؟

وانظر: "الإنصاف في مسائل الخلاف" (٢/ ٧٢١-٧٢٢)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢٣٥)، و"مغني اللبيب" (ص٥٨٨)، و"همع الهوامع" (١/ ٣٤٣-٣٤٤).
وبالنظر إلى ما ورد في المسألة رقم (١٥١٧)، فيتوجَّه ما هنا على حذف المنعوت - وهو «شيئًا»- للعلم به، وقد أجاز النحويون حذف المنعوت أو النعت مع بقاء الآخر إذا علم المحذوف. وانظر "أوضح المسالك" (٣/ ٢٧٤-٢٨٧).
وقوله: « إلا اللبن » يحتمل النصب والرفع، وقد ذكرنا توجيههما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/ أ).

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٨٤٦)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٧٦)، والحميدي في "مسنده" (٤٨٨)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٩٦-٣٩٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٠ رقم ١٩٠٤)، وأبو داود في "سننه" (٣٧٣٠)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٥٥).
قال الترمذي: « هذا حديث حسن، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن علي بن زيد، فقال: عن عمر بن حرملة، وقال بعضهم: عَمرو بن حرملة؛ ولا يصحُّ ».
وانظر تخريج الأخ ياسر فتحي لكتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني رقم (٢٤٧).

(٢) في (ف): « عمارة »، وصوبت إلى: «عمار».

(٣) هو: عيسى بن أبي عيسى. وروايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٨٣٧٨).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[١].

١٤٨٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالله بنُ المُطَّلِب العِجْلي[٣]، عن الحسن بن ذَكْوان، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إنَّ أَهْلَ البَيْتِ لَيَقِلُّ طُعْمُهُمْ**[٤]، **فَتَسْتَنِيرُ[٥] بُيُوتُهُم** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ، وعبدالله بن المُطَّلِب مجهولٌ[٦].

١٤٨٥ - وسألتُ أبي[٧] عن حديثٍ رواه أبو بكر بن أبي عَتَّاب

---

(١) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٠٥٢) من طريق أبي سفيان طلحة بن نافع، عن جابر، عن النبي ﷺ، به.

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) في (ك): « العجل ». وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في كتاب "الجوع" (٧١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٠٥)، والطبراني في "الأوسط" (٥١٦٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٨).
ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٤١٤) من طريق العقيلي.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا الحسن بن ذكوان، ولا عن الحسن إلا عبدالله بن المطلب، تفرَّد به عبدالرحمن ».

(٤) قال المناوي في "فيض القدير" (٢/ ٤٣٨): « لَيَقِلُّ طُعْمُهُم: بِضَمٍّ فسُكُون، أي: أكلُهم للطَّعام ».

(٥) في (ت): « فيستنير »، وهو جائز؛ لأنَّ فاعله جمع تكسير، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان التأنيث أولى، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٦) قال العقيلي في ترجمة عبدالله بن المطلب: « مجهول، وحديثه منكر غير محفوظ ». وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ ». وقال الشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٦٦): « موضوع ».

(٧) في (ت) و(ك): « وسألته ». وستأتي هذه المسألة برقم (١٥١٩)، وفيها قول =

الأَعْيَن[١]، عن الوليد بن محمد الأَيْلي[٢]، عن المُبارَك بن فَضالة، عن الحسن[٣]، عن سَمُرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **طَعَامُ الوَاحِدِ يَكْفِي اثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الاثْنَيْنِ يَكْفِي الأَرْبَعَةَ** » ؟

قال أبي: هذا[٤] حديثٌ باطلٌ - يعني بهذا الإسناد[٥]- والوليدُ مجهولٌ .

١٤٨٦ - وسمعتُ[٦] **أبي** ورأى في كتابي عن هارون بن إسحاق، عن محمَّد بن بِشْر، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ : أنه سُئِلَ عن أَكْلِ الضَّبِّ، فقال: « **مَا أَنَا**

= أبي حاتم :« هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد ».

(١) هو: محمد بن أبي عتَّاب .

(٢) كذا في (ت) و(ش)، وفي (ف) و(ك):«الأبلي»، وهي مهملة في(أ). وتقدم في المسألة رقم (١٣٨٨)، وسيأتي في المسألة رقم (١٥١٩).
وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٢٩ رقم ٦٩٥٨) من طريق إبراهيم بن الوليد بن محمد الأبلي، عن أبيه، به .
ورواه الروياني في "مسنده" (٨٦٤) من طريق إسماعيل بن مسلم، والبزار في "مسنده" (٢٨٧٤/ كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ٢٣١ رقم ٦٩٦٣) من طريق أبي بكر الهذلي، كلاهما عن الحسن، عن سمرة، به .

(٣) هو: البصري .

(٤) قوله:« هذا » سقط من (ت) و(ك).

(٥) هذا احترازٌ حسن من ابن أبي حاتم؛ فإن الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٠٥٩) من حديث جابر . وأخرجه البخاري (٥٣٩٢)، ومسلم (٢٠٥٨) من حديث أبي هريرة بلفظ:« طعامُ الاثنينِ كافي الثَّلاثة، وطعامُ الثَّلاثة كافي الأربعَة ».

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٥٢).

بِآكِلِهِ[١]، ولا مُحَرِّمِهِ ».

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ وَهَمٌ؛ وإنما[٢] هو: عن[٣] عبدالرحمٰن بن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

١٤٨٧ - وسمعتُ أبي[٤] وذكر حديثًا رواه مروان الفَزاري[٥]، عن سَهْل بن عبدالله المَرْوَزي، عن عبدالملك بن مِهْران، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ أَكَلَ الطِّينَ[٦]، فَكَأَنَّمَا أَعَانَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ ».

---

(١) في (ت): « يأكله ».

(٢) في (ك): « وهم فيه إنما ».

(٣) قوله: «عن» ليس في (ف).

(٤) في (ت) و(ك): « وسمعته ». وذكر المصنف هذا الحديث في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٠١ رقم٨٦٦) وقال: « سمعت أبي يقول: سهل بن عبدالله وعبدالملك مجهولان، والحديث باطل ».اهـ. وانظر (٥/ ٣٧٠) منه .

(٥) هو: مروان بن معاوية . وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٤-٣٥)، ورواه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٤٩) تعليقًا عن عبدالملك بن مهران، به . ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٣٦١ رقم ٣٦٨)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٠٧) من طريق بقية، عن عبدالملك بن مهران، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به . ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١١-١٢).
قال العقيلي بعد أن ذكر أحاديث عدة لعبدالملك بن مهران: « كلُّها ليس لها أصلٌ، ولا يُعرف منها شيء من وَجْه يصحُّ ». وقال ابن عدي: « وهذا لا أعلم يرويه عن سهيل غير عبدالملك هذا ». وانظر "السلسلة الضعيفة" (٤٥٦٠).

(٦) في (ك): « الظبى ».

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وسَهْلُ بن عبدالله وعبدُالملك بنُ مِهْران: مجهولانِ .

١٤٨٨ - وسمعتُ أبي[١] وذكر حديثًا رواه إبراهيم بن عُيَينة[٢]، عن عمرو بن مَنصور، عن الشَّعبي، عن ابن عمر؛ قال: أُتِيَ النبيُّ ﷺ في غزوة تبوك بجُبْنَةٍ[٣]، فدعا بسِكِّينٍ، فسمَّى وقطَعَ .

---

(١) في (ت) و(ك): « وسمعته ».
وقد نقل الحافظ ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٥٣٥) حكم أبي حاتم على الحديث بالنكارة .

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨١٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٤١)، والطبراني في "الأوسط" (٧٠٨٤)، و"الصغير" (١٠٢٦).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٦).
ورواه مسدد في "مسنده" - كما في المطالب العالية" (٢٤١٣)- من طريق عيسى بن يونس، عن عمرو بن منصور به بلفظ: « إن النبيَّ ﷺ أُتي بجُبنَة فقيل: إن هذا طعامٌ تصنعه المجوس، فقال: « اذكُروا اسمَ الله عليه وكُلوا ».
قال الطبراني في "الأوسط" : « لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن منصور إلا إبراهيم بن عيينة، ولم يروه عن الشعبي إلا عمرو بن منصور ».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٦٦/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق إبراهيم بن عيينة، عن عمرو بن منصور، عن الشعبي، عن ابن عباس به .
قال الدارقطني: « تفرَّد به إبراهيم بن عيينة، عن عمرو بن منصور المشرقي، عنه ».

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « بجبة »، والمثبت من (ت) و(ك)، وضُبطت في (ت) بتشديد النون، وهي لغةٌ صحيحة فيها. قال الفيومي: الجُبْنُ المأكول فيه ثلاث لغات؛ أجودُها: سكون الباء، والثانية ضمُّها للإتباع، والثالثةُ وهي أقلها: التَّثقيل. ومنهم من يجعل التثقيلَ من ضرورة الشعر. "المصباح المنير"(ج ب ن/ ١/ ٩٠). وقال ابن منظور: الجُبْن والجُبُن والجُبُنُّ مثقَّل: الذي يؤكَل، والواحدة من كل ذلك بالهاء. "اللسان" (ج ب ن/ ١٣/ ٨٥).

قال أبي: جابر الجُعْفِي[١] يقول: عن الشَّعبي، عن ابن عباس، وكلاهما ليس بصحيح، وهو مُنكَر .

١٤٨٩ - وسألتُ أبا زرعة[٢] عن حديثٍ رواه شَريك[٣]، عن

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وتقدم ذكر رواية الدارقطني في "الأفراد" من طريق منصور، عن الشعبي، عن ابن عباس .
والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٢٨٠٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٤ و٣٠٢ رقم ٢٠٨٠ و٢٧٥٥)، والبزار في "مسنده" (٢٨٧٨ و٢٨٧٩/ كشف الأستار)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢٤٠ رقم ١١٨٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١١٩) من طريق جابر الجعفي، عن عكرمة، عن ابن عباس به .
قال البزار: « لا نعلم أحدًا يروي (كذا) عن ابن عباس إلا عكرمة، ولا عنه إلا جابر».
ونقل ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٥٣٥/ الحديث الثلاثون) عن الإمام أحمد أنه سئل عن حديث ابن عباس هذا فقال: « هو حديث منكر ».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤١٧) عن عيسى بن يونس، عن عمرو بن منصور، عن الشعبي به مرسلاً .
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٧٩٥) عن قيس بن الربيع، عن عمرو بن منصور الهمداني، عن الشعبي والضحاك بن مزاحم به مرسلاً .
قال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٥٣٥): « وهو أشبه ».

(٢) في (ش): « وسألت أبي وأبا زرعة ». وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٢٢)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٢٨)، (١٥٣٧)، و(١٥٣٨) و(٢٤١٥)، و(٢٥٢١).

(٣) هو: ابن عبدالله النَّخَعي القاضي. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٧٥١)، والطبراني في "الأوسط" (٥٥٧٥).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، إلا شريك، ورواه يحيى بن سعيد القطان والناس عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ».
ورواه محمد بن عبيد، عن عبيدالله، واختُلِف عنه: فرواه أحمد في "مسنده" =

عُبَيدالله [١]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ:« **الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ** » ؟

فقال: هذا خطأٌ [٢]؛ إنما هو: عُبَيدالله [٣]، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطَّاب، عن عبدالله بن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ والوَهَمُ من شَريكٍ [٤].

١٤٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قَيسُ بن الرَّبيع [٥]، عن

= (٢/ ٨٠ رقم ٥٥١٤) عن محمد بن عبيد بمثل رواية شريك، ورواه أبو عوانة في "صحيحه" (٨١٧٦) عن أبي الحسن الميموني في آخرين، عن محمد بن عبيد، عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله، عن ابن عمر به .

(١) في (ش):« عبدالله ». وعُبَيدالله هذا هو: ابن عمر العُمَري .

(٢) وكذا قال النسائي في "الكبرى" (٦٧٥١) وذكر أن الصَّواب رواية عبيدالله ، عن الزهري الآتية .

(٣) في (ف):« عُبَيْد » بدون ذكر لفظ الجلالة، وهو العمري، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ١٤٦ رقم ٦٣٣٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٠)، والترمذي في "جامعه" (١٧٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٧٥٠).
قال الترمذي:« هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى مالك وابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيدالله، عن ابن عمر، وروى معمر وعُقيل، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، ورواية مالك وابن عيينة أصحُّ ».

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٥٤/ ب):« ورواه شريك بن عبدالله ومحمد بن بشر، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وذلك وهمٌ ».
وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٠) أيضًا .

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٨٠٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٣٧ و٢٣٨).
قال البزار:« ولا نعلم روى شريك بن حنبل عن علي إلا هذا الحديث ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٨٣)، وابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٧٤) أن =

أبي إسحاق[١]، عن شَريك بن حنبل، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا يَحِلُّ أَكْلُ الثُّومِ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ منهم مَن يقول: عن أبي إسحاق[٢]، عن شَريك بن حنبل، عن عليٍّ، قولَهُ[٣]؛ موقوفً[٤].

ورواه عبدالرحمٰن بن مهدي[٥]، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن شَريك بن حنبل - لم يَقُل: عن عليٍّ -: لا يَحِلُّ أكلُ الثُّوم، وهو أشبهُ عندي؛ لأنَّ الثَّوْريَّ أحفظُهم.

= قيس بن الربيع يرويه أيضًا عن أبي إسحاق، عن عمير بن قميم، عن شريك بن حنبل، عن علي، عن النبي ﷺ.

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٨٠٨) من طريق مسدَّد، عن الجراح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن شريك، عن علي بلفظ: «نُهيَ عن أكل الثُّوم إلا مَطبوخًا».
وراوه الترمذي (١٨٠٩) من طريق وكيع، عن أبيه الجراح بمثله بلفظ: «لا يصلحُ أكلُ الثُّوم إلا مطبوخًا».
قال الترمذي: «هذا الحديث ليس إسناده بذلك القوي، وقد رُوي هذا عن علي قوله، وروي عن شريك بن حنبل، عن النبي ﷺ مرسلاً».

(٣) قوله: «قوله» ليس في (أ) و(ش).

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) ذكر روايته الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٤١٦٢) ولم يسق المتن. والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٥٧)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣/ ٣١٠)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣/ ١٤٧٤) من طرق عن يونس بن أبي إسحاق، عن عمير بن قميم - ويقال: تميم - عن شريك بن حنبل، =

١٤٩١- وسألتُ أبي[1] عن حديثٍ رواه عمر بن حَفْص بن غِياث، عن أبيه، عن أبي العُمَيْس[2]، عن عُبَيد بن الحسن، عن عبدالرحمٰن بن مَعْقِل، عن غالِب بن أَبْجَر؛ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: يارسولَ الله، إنه لم يُبْقَ من مالي شيئًا[3] أُطعِمُهُ أهلي، إلا

= عن النبي ﷺ به. وعند البغوي تصريح شريك بالسَّماع من النبي ﷺ .
وقد سُئل الدارقطني في "العلل" (٣٨٣) عن هذا الحديث فقال: «يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختُلِف عنه؛ فرواه أبو وكيع الجرَّاح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي قال: نهى عن أكل الثُّوم إلا مَطبوخًا. قاله مسدد، عن أبي وكيع. ووقفه يحيى الحماني، عن أبي وكيع، ولم يقل: نهى. وخالفه قيس بن الربيع، فرواه عن أبي إسحاق، عن عمير بن قميم، عن شريك بن حنبل، عن علي، عن النبي ﷺ ، ويشبه أن يكون قول قيس أولى بالصَّواب؛ لأن يونس بن أبي إسحاق رواه عن أبي هلال - وهو عمير بن تميم - عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه ».

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٢) هو: عتبة بن عبدالله المسعودي .
وذكر روايته أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٢٦٥ رقم٥٦١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٣٢)، وفيهما: « عبدالله بن معقل» بدل: « عبدالرحمن بن معقل».
والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٨٠٩) من طريق منصور، عن عبيد، به .
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٣٢).

(٣) كذا في جميع النسخ، ولو جاء على الجادَّة لقال: « لَمْ يَبْقَ مِنْ مالي شيءٌ »؛ كما في مصادر التخريج. ولكنَّ النصب في النسخ يتجه ببناء « يُبْقَ » للمجهول، على أن يكون نائبُ فاعله هو الجارَّ والمجرور «من مالي»، و«شيئًا» على ذلك: مفعول به منصوب، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من النحاة في جواز إنابة الجارِّ والمجرور مُنَابَ الفاعل مع وجود المفعول به، وقد منع ذلك جمهور البصريين. انظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).

أَحْمِرَةً[١] عندي؛ فقال رسولُ الله ﷺ: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ مَالِكَ؛ فَإِنَّمَا قَذِرْتُ لَكُمْ جَوَالَّ[٢] الْقَرْيَةِ».

ورواه شَريكٌ[٣]، عن مَنصور[٤]، عن عُبيد بن حسن، عن[٥] غالِب بن ذُرَيح؛ قال: قيل للنبيِّ ﷺ في أكل الحُمُرِ ... .

---

(١) في (ك): «حمرة». وأَحْمِرَةٌ: جمعُ حِمار، ويُجمَع أيضًا على: حَمير، وحُمُر. انظر "المصباح المنير" (ح م ر/١/١٥٠).

(٢) قال أبو عبدالرحمن شرف الحق محمد أشرف الصدِّيقي العظيم آبادي في "عون المعبود" (١٠/ ٢٨٢): «جَوَالّ» بتشديد اللام جمعُ جالَّة، وهي التي تأكل الجَلَّة وهي: العَذِرَة. يقال: جَلَّت الدابةُ الجَلَّةَ، واجتَلَّتها، فهي جالَّةٌ، وجَلَّالةٌ: إذا التقطتها .اهـ. وقال الفيومي: الجَلَّةُ بالفتح: البَعَرَة، وتُطلقُ على العَذِرَة. وجَلَّ فلانٌ البَعَرَ جَلاً من باب قتل: التَقَطَهُ، فهو جَالٌّ، و جَلَّالٌ: مبالغةٌ، ومنه قيل للبهيمة تأكلُ العَذِرَةَ: جَلَّالَةٌ وجَالَّةٌ أيضًا، والجمعُ: جَلَّالاتٌ على لفظ الواحِدَة، وجَوَالُّ، مثل: دابَّة ودوابّ. "المصباح المنير" (ج ل ل/١/ ١٦٠). وانظر "النهاية" (١/ ٢٨٨)، و"اللسان" (ج ل ل).
وفسَّر أبو داود في روايته جَوَالَّ القرية: بالجَلَّالة. وقد ضُبطت كلمة «جوال» خطأً في طبعة بيت الأفكار الدولية: «جَوَّال» بتشديد الواو. ومثلها في متن السنن المطبوع مع شرحه "عون المعبود"، وفي "غريب الحديث" لابن قتيبة بتحقيق عبدالله الجبوري (١/ ٢٧٦)، والصوابُ ضبطها بتخفيف الواو، وتشديد اللام، كما بيَّناه آنفًا، وضبط على الصَّواب في "سنن أبي داود" طبعة عزت عبيد الدعَّاس، وعادل السيد، والله تعالى أعلم .

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٣٢٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٠٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٦٧ رقم ٦٦٩). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٣٢)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٦٧ رقم ٦٧٠).

(٤) هو: ابن المعتمر .

(٥) في (ك): «بن» بدل: «عن».

ورواه شُعْبة[١]، عن عُبَيد بن حسن، عن عبدالرحمٰن بن مَعْقِل، عن عبدالرحمٰن بن بِشْر، عن رجال من مُزَينة من أصحاب النبيِّ ﷺ.

ورواه مِسْعَر[٢]، عن عُبَيد بن حسن، عن ابن مَعْقِل، عن رَجُلَيْنِ من مُزَينة، أحدُهُما عن الآخَر: عبدُالله بن عمرو بن لؤي[٣]، والآخَرُ: غالِبُ بنُ أَبْجَر. قال مِسْعَر: أُرَى غالِبَّ[٤] الذي[٥] أتى النبيَّ ﷺ؟

قال أبي: شُعْبَةُ أحفظُ من أبي العُمَيْس، لم يَضبِط[٦] أبو العُمَيْس.

وسُئِلَ أبو زرعة عن هذا الحديث؟

فقال: الصَّحيحُ حديث[٧] شُعْبة[٨].

---

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٠٣).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٤٠١) من طريق شعبة، عن عبيد بن الحسن: سمعت عبدالله بن معقل، عن عبدالله بن بشر، عن ناس من مزينة، به.
ومن طريق الطيالسي رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٣٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦١٧).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٧٢٨)، وأبو داود في "سننه" (٣٨١٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١١٣٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٦٦ رقم ٦٦٦). وفيها جميعًا: «عبدالله بن معقل» بدل: «عبدالرحمن بن معقل».

(٣) في "سنن أبي داود": «عويم».

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، جريًا على لغة ربيعة، والجادَّة أن يقال: «أُرَىٰ غالبًا»، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) قوله: «الذي» مكرر في (ت).

(٦) في (ش): «يضبطه».

(٧) قوله: «حديث» سقط من (ف).

(٨) في هذا الحديث اختلافٌ كثير جدًّا، منه ما ذكره ابن أبي حاتم هنا، ومنه ما تجده في "تحفة الأشراف" (٨/ ٢٥٣-٢٥٤)، و"نصب الراية" (٤/ ١٩٧-١٩٨)، =

١٤٩٢ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن سعيد الجُرَيري، عن ابن أَعْبُد[٣]؛ قال: قال عليُّ بن أبي طالب: هل تَدْرون ما حَقُّ الطعام ؟ قالوا: وما حَقُّهُ ؟ قال: أنْ [تقولوا][٤]: باسم الله، اللهمَّ بارك لنا فيما رزقتَنا. قال: [وهل تَدْرون ما شُكْرُهُ ؟ قالوا][٥]: وما شُكْرُهُ ؟ قال: أن [تقولوا][٦]: الحمدُ للَّه...[٧] ؟

فقالا: الصَّحيحُ: الجُرَيري[٨]، عن أبي الوَرْد[٩]، عن ابن أَعْبُد[١٠].

= ولذلك حكم عليه البيهقي في "المعرفة" (١٤/ ١٠٤) بالاضطراب، وذكر في "السنن" (٩/ ٣٣٢) بعض الاختلاف فيه، ثم قال: « ومثلُ هذا لا يُعارَض به الأحاديث الصَّحيحة التي قد مضت مصرِّحة بتحريم لحوم الحمر الأهلية ». اهـ.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٧٥)، وانظر المسألة رقم (٢٠٩١).

(٢) لم نقف على روايته، لكن أخرجه البيهقي في "الشعب" (٥٦٤٠) من طريق مهدي ابن ميمون، عن الجريري، به .

(٣) اسمه: علي .

(٤) المثبت من (ك)، وفي (ت): « يقولوا »، ولم تنقط التاء في بقية النسخ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة لابد منها لاستقامة السياق. وانظر مصادر التخريج.

(٦) المثبت من (ك)، وفي (ت): « يقولوا »، ولم تنقط التاء في بقية النسخ .

(٧) في مصادر التخريج: « الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا ».

(٨) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٩٩ و٢٩٥٥٥) من طريق سفيان الثوري، وأبو داود في "سننه" (٢٩٨٨) من طريق عبدالأعلىٰ، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٥٣ رقم ١٣١٣)، وفي "زوائده على فضائل الصحابة" (١٢٠٧)، والطبراني في "الدعاء" (٢٣٥) من طريق عبدالواحد بن زياد، ثلاثتهم عن الجريري، عن أبي الورد، عن ابن أعبدٍ، عن علي، به .

(٩) هو: ابن ثُمامة بن حزن القُشَيري، معروف بكُنيته .

(١٠) يعني: بهذا الأثر عن علي بن أبي طالب. كما سيأتي في المسألة رقم (٢٠٧٥) وهو بين في مصادر التخريج.

١٤٩٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[١] عن حديثٍ رواه الهَيْثَم بن جَميل وابنُ الطَّبَّاع[٢]، عن أبي عَوَانة[٣]، عن رَقَبَة[٤]، عن علي بن [الأَقْمَر][٥]، عن عَوْن بن أبي جُحَيفَة، عن أبيه[٦]؛ قال: نهى النبيُّ ﷺ أن يُؤكَلَ مُتَّكِئًا[٧]؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما رواه الثَّوْري[٨]، عن علي بن الأَقْمَر؛ قال: سمعت أبا جُحَيفة.

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألتهما».

(٢) هو: محمد بن عيسى بن الطَّبَّاع، وروايته هذه أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٠٣ رقم ٢٥٤)، و"الأوسط" (٣٦٨٤). قال الطبراني: «لم يُدخِل في هذا الحديث بين عليِّ بن الأقمر وبين أبي جُحَيفة: عونَ بن أبي جحيفة إلا محمدُ بن عيسى الطباع. ورواه جماعةٌ عن أبي عوانة، عن رقبة، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة». وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٦٥/ ب/ أطراف الغرائب): «تفرَّد به أبو عوانة، عن رقبة».

(٣) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكري. (٤) هو: ابن مَصْقَلَة.

(٥) تصحَّف في جميع النسخ إلى: «الأرقم»، وما أثبتناه من مصادر التخريج، وسيأتي على الصَّواب.

(٦) هو: وَهْب بن عبدالله السوائي.

(٧) كذا وقع هنا، والذي في "الكبير" و"الأوسط": «عن النبيِّ ﷺ قال: لا آكل مُتَّكِئًا».

(٨) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٠٨ و٣٠٩ رقم ١٨٧٥٤ و١٨٧٦٤ و١٨٧٦٦)، والدارمي في "مسنده" (٢١١٥)، وأبو داود في "سننه" (٣٧٦٩)، والترمذي في "الشمائل" (١٣٣)، و"العلل الكبير" (٥٦٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٨٨ و٨٨٩)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٧٤)، و"شرح المشكل" (٢٠٨٦-٢٠٨٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٤٠)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٩٧١-٩٧٣)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦١١ و٦١٢). =

وبعضُ أصحاب أبي عَوَانة رواه عن أبي عَوَانة، عن رَقَبَة، عن عَوْن، لا يقولون: علي بن الأَقْمَر(*).

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: أبو عَوَانة(١)، عن رَقَبَة، عن علي بن الأَقْمَر(*)؛ سمعتُ أبا جُحَيْفة .

١٤٩٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة(٢) عن حديثٍ رواه يحيى بن كَثِيرٍ(٣) العَنْبَري(٤)، عن شُعْبة، عن أبي جعفر(٥) الفَرَّاء(٦)، عن عبدالله

= قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: حديث ابن الأقمر لا أعلم أحدًا رواه غيرُ علي بن الأقمر ». والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥٣٩٨) من طريق مسعر، و(٥٣٩٩) من طريق منصور، كلاهما عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا آكُلُ مُتَّكِئًا ».

(*) في (ت) و(ك): « الأرقم ».

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٧٤) من طريق حجاج بن منهال، وفي "شرح المشكل" (٢٠٩٠) من طريق حجاج وسعيد بن منصور وسهل ابن بكار، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٣١ رقم٣٤٦) من طريق مسدد، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦٠٧) من طريق عاصم بن علي، جميعهم عن أبي عوانة، به .

(٢) في (ت) و(ك): « وسألتهما ». (٣) في (أ) و(ش): «يحيى بن أبي كثير».

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٧٩٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠١٣٢)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٣١ رقم ١٠٥٦٣)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٨٩).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد رواه غيرُ يحيى بن كثير عن شعبة، عن أبي جعفر، عن عبدالله بن شدَّاد، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً ، ووصله يحيى بن كثير ».

(٥) في (ف): « عن ابن جعفر »، وفي (ت) و(ك): « عن جعفر ».

(٦) مشهور بكنيته، أما اسمه فمُختَلَف فيه؛ فقيل: سلمان، وقيل: كيسان، وقيل غير ذلك.

ابن شَدَّاد، عن عبدالله[١]، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ، فَلْيُجِبْ** » ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عبدالله بن شَدَّاد[٢]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٣].

قلتُ لهما: الخطأُ ممَّن هو ؟

قال أبو زرعة: مِنْ[٤] يحيى بن كَثِير[٥].

١٤٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه فائدٌ أبو العَوَّام[٦]، عن

---

(١) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٨٧١) من طريق علي بن الجعد، عن شعبة، عن أبي جعفر الفراء، عن عبدالله بن شدَّاد، به.

(٣) قوله «مرسلٌ» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) في (ف) يشبه أن تكون: « بن » بدل: « من ».

(٥) كذا بدون ذكر جواب لأبي حاتم، فلعله وافق أبا زرعة في جوابه، فاكتفى المصنِّف بجواب أبي زرعة. والله أعلم.

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨١٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢١٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/٢٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٦/٢٥٦ رقم ٦١٤٩)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٢٩٥).
قال أبو داود: « رواه حماد بن سلمة، عن أبي العوَّام، عن أبي عثمان، عن النبيِّ ﷺ، لم يذكر سلمان ».
ورواه أبو داود (٣٨١٣)، و البزار في "مسنده" (٢٥٠٩)، والطبراني في "الكبير" (٦/٢٥١ رقم ٦١٢٩)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٢٩٤)، والدارقطني في "الأفراد" (١٤١/أ/أطراف الغرائب)، من طريق محمد بن الزبرقان، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النَّهدي، عن سلمان به. =

أبي عثمان[١]، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ - في الجَراد[٢] - قال: « أَكْثَرُ جُنُودِ اللهِ، لَا أُحِلُّهُ، ولا أُحَرِّمُهُ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، الصَّحيحُ: مرسلٌ؛ ليس فيه سَلمان[٣].

١٤٩٦ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه يحيى بن أيُّوب الزاهد[٥]، عن محمد بن الحَجَّاج الواسطي، عن عبدالملك بن عُمَير:

= قال أبو داود: « رواه المعتمر، عن أبيه، عن أبي عثمان، عن النبيِّ ﷺ ، لم يذكر سلمان ». وقال الدارقطني: « تفرَّد به أبو همام محمد بن الزبرقان، عن سليمان التيمي، عنه ».
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٢٥٧) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النَّهدي قال: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرسلاً .

(١) هو: النَّهْدي، واسمه: عبدالرحمٰن بن مُلّ .
(٢) في (ك): « في الجواد ».
(٣) وكذا رجَّح ابن معين في "تاريخه" (٤/ ٢٦٨/رواية الدوري)، والحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٦٢٢)، والشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٥٣٣).
(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».
(٥) روايته على هذا الوجه ذكرها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٧٩)؛ فقد روى الحديث من طريق داود بن مهران، عن محمد بن حجَّاج، عن عبدالملك بن عمير، عن ابن أبي ليلى وربعي بن حراش، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره .
قال الخطيب: « وهكذا رواه الحسن بن علي المتوكل، عن يحيى بن أيوب، عن محمد بن الحجَّاج، إلا أنه قال: عن ابن أبي ليلى، عن النبي ﷺ ، وعن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ ».
والحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٩٥)، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٩٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٧٩) من طريق يحيى بن أيوب، عن محمد بن الحجَّاج، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ به . =

عن رِبْعِيِّ بن [حِراش][(١)]، عن حُذَيفة - وعبدالرحمٰن بن أبي ليلى[(٢)]- أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ جِبْرِيلَ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **أَطْعَمَنِي الهَرِيسَةَ يَشُدُّ بِهَا ظَهْرِي لِقِيَامِ اللَّيْلِ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ، ومحمدُ بن الحجَّاج هذا[(٣)] ذاهبُ[(٤)] الحديث .

= ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٣٧١).
وروه تمَّام في "فوائده" (٩٨٧/ الروض البسَّام) من طريق محمد بن حسَّان، عن محمد بن الحجاج بمثله .
قال العقيلي: « هذا حديث باطل، لا يُتابع عليه إلا من هو مثله أو دونه ».
وقال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير؛ إلا محمد بن الحجاج ». وقال ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٤٤): « وهذا الحديث موضوعٌ؛ مما وضعه محمد بن الحجاج ».
وقال الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (١/ ٢٤٢): « موضوع ».
وقال تمَّام في "فوائده" (٩٨٨/ الروض البسَّام): « لم يرو هذا الحديث إلا محمد بن الحجاج، وقد اختُلِف عليه فيه، ورواه الثقة عنه فقال: عن عبدالملك، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ، وهو أشبه ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديث وضعه محمد بن الحجاج، وكلُّ الطرق تدور عليه؛ إلا أن طريق ابن عباس فيها نَهْشَل ». وانظر "السلسلة الضعيفة" (٦٩٠).

(١) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: « خراش » بالخاء المعجمة. وانظر "تهذيب الكمال" (٩/ ٥٤).

(٢) قوله: «وعبدالرحمن» معطوف على قوله قبلُ: «عن ربعي بن حراش»، أي: أن عبدالملك بن عمير يرويه عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، ويرويه أيضًا عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ مرسلاً، وراجع التخريج السابق .

(٣) قوله: « هذا » ليس في (ك).

(٤) في (ف): « ذهب ».

١٤٩٧ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه محمد بن مسلم بن[٢] أبي الوَضَّاح[٣]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عُتبَة، عن ابن عباس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ في بيتِ مَيْمونة، فقُرِّبَ[٤] إليه ضَبٌّ[٥]، فلم يأكلْهُ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، رواه مالكٌ[٦] ومَعْمَرٌ[٧]، وجماعةٌ[٨]، عن الزُّهري، عن أبي أُمَامة بن[٩] سَهْل بن حُنَيف، عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد .

---

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٢)، وستأتي برقم (١٥١٧) و(١٥٢٧).

(٢) قوله: « بن » سقط من (أ) و(ش)، وفي (ف): « بن حجاج»، وكأنه ضرب على «حجاج».

(٣) روايته أخرجها ابن مردويه في "جزء أبي الشيخ" (٩٩)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣/ ٧٤٦)، والدارقطني في "الأفراد" (١٥٢/ب/أطراف الغرائب)، وتمَّام في "فوائده" (٩٥١/الروض البسَّام).
قال الدارقطني: « تفرَّد به أبو سعيد المؤدِّب محمد بن مسلم بن أبي الوضَّاح، عن عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عنه. ولم يروه عنه غير منصور بن أبي مزاحم ».

(٤) في (ش): « فقربت ».

(٥) قوله: « ضب »، سقط من (ك).

(٦) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٩٦٨)، ومن طريقه البخاري في "صحيحه" (٥٥٣٧).

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه"(٥٤٠٠).

(٨) منهم يونس بن يزيد، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٣٩١)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٤٦). وصالح بن كيسان وروايته أخرجها مسلم (١٩٤٦).

(٩) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن هذا الحديث، وكان حدَّثنا[٢] عن منصور ابن أبي المُزاحِم، عن محمد بن مسلم بن أبي الوَضَّاح ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهري، عن أبي أُمَامة بن سَهل بن حُنَيف .

١٤٩٨ - وسألتُهُ[٣] عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[٤]، عن عُبَيدالله[٥]، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ : أنه نهى عن لحوم الحُمُرِ الأهليَّة ؟

قال أبو زرعة: إنما هو نافعٌ وسالمٌ[٦].

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: من الدَّرَاوَرْدي .

(١) في (ت) و(ك): «سئل» بلا واو.

(٢) كذا في (ش)، ولم تنقط في (أ) و(ف) و(ك)، وفي (ت): «حديثا».

(٣) كذا في (ت) و(ك)، والضمير فيه راجع إلى «أبي زرعة» في آخر المسألة السابقة. وسيأتي قولُ ابن أبي حاتم: « قال أبو زرعة »، و« قلتُ لأبي زرعة ». ووقع هنا في بقية النسخ: « وسألت أبي » ولا يستقيم مع كون الجواب من أبي زرعة. وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٣٦)، موجَّهةً إلى أبي زرعة، ومجيبًا هو عنها.

(٤) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٥) هو: ابن عمر العُمَري.

(٦) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٠٢ رقم ٥٧٨٦)، والبخاري في "صحيحه" (٤٢١٥ و٤٢١٧ و٤٢١٨ و٥٥٢١ و٥٥٢٢)، ومسلم في "صحيحه" عقب الحديث (١٩٣٦)، وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٧/ ٤٨٢).

١٤٩٩ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه القَعْنَبي[٢]، عن مالك، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله[٣] بن عبدالله، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عن السَّمْنِ الجامدِ تقعُ فيه[٤] الفأرةُ؟ فقال: «**خُذُوهَا ومَا حَوْلَهَا، فَأَلْقُوهَا**»؟

قال أبو زرعة: هذا الحديثُ في "الموطَّأ"[٥]: مالكٌ[٦]، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله: أنَّ النبيَّ ﷺ ...، مُرسَلٌ[٧].

وقال أبي: الصَّحيحُ مِن حديث الزُّهري: عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن مَيْمونة، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٠٧).

(٢) هو: عبدالله بن مَسْلَمة. وروايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٨٤ رقم ٨٧٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٧٩).

(٣) في (ك): «عبدالله».

(٤) في (ت) و(ك): «يقع فيها».

(٥) (٢/ ٣٩٧ رقم٢٧١٤/ رواية أبي مصعب الزهري).

(٦) في (ك): «لمالك».

(٧) قوله «مرسلٌ» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٨) من هذا الوجه أخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٧١-٩٧٢/ رواية يحيى الليثي) عن الزهري، به. وأخرجه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٣٥ رقم ٢٦٨٤٧)، والنسائي في "المجتبى" (٤٢٥٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والدارمي في "مسنده" (٢١٣١) من طريق زيد بن يحيى، والبخاري في "صحيحه" (٢٣٥) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، و(٢٣٦) من طريق معن بن عيسى، و(٥٥٤٠) من طريق عبدالعزيز بن عبدالله، والطحاوي في "شرح المشكل" (٥٣٥٨ و٥٣٥٩) من طريق جويرية وسعيد بن أبي مريم، جميعهم عن مالك، به. =

١٥٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن آدم بن سُلَيمان المِصِّيصِي[(١)]، عن حَفْص بن غِياث، عن عُبَيدالله[(٢)]، عن نافع، عن

= ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٩)، والنسائي في "سننه" (٤٢٦٠) من طريق معمر، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٩ رقم ٢٦٧٩٦)، والبخاري في "صحيحه" (٥٥٣٨)، والترمذي في "جامعه" (١٧٩٨) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد (٦/ ٣٣٠ رقم ٢٦٨٠٣) من طريق الأوزاعي، جميعهم عن الزهري، به .

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ سُئل. . . ، ولم يذكروا فيه عن ميمونة، وحديث ابن عباس، عن ميمونة أصحُّ ».

وقد اختلف رواة "الموطأ" على مالك في هذا الحديث. وقد أطال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٨٢/ب-١٨٣/أ)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٣٣) في ذكر الاختلاف على مالك، قال الدارقطني: « والصحيح: عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة ». وقال ابن عبدالبر: « وهذا اضطرابٌ شديد عن مالك في إسناد هذا الحديث، والله أعلم، والصَّواب فيه: ما قاله يحيى ومن تابعه ».

وقال ابن حجر في "فتح الباري"(١/ ٣٤٤): « رواه أصحاب "الموطأ" عنه واختلفوا، فمنهم من ذكره عنه هكذا؛ كيحيى بن يحيى وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة؛ كالقعنبي وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس؛ كأشهب وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة؛ كيحيى بن بكير وأبي مصعب، ولم يذكر أحدٌ منهم لفظة « جامد » إلا عبدالرحمن بن مهدي، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في "مسنده" عن سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب، ورواه الحميدي والحفَّاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها، وجوَّدوا إسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة، وهو الصَّحيح ».

وانظر "مرويات الزهري المعلة" للدكتور عبدالله دَمْفُو (٢/ ٩٨٠-١٠١٩).

(١) روايته أخرجها ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (ص ٤٣٢).

ورواه الترمذي في "جامعه" (١٨٨٠)، و"العلل الكبير" (٥٧٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٠١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٢٢ و٥٣٢٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ١٩٥) من طريق سلم بن جنادة، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٢٢) من طريق هشام بن يونس، كلاهما عن حفص به .

(٢) في (ك): « عبدالله ». وعبيدالله هذا: هو ابن عمر العُمَري .

ابن عمر؛ قال: كُنَّا في عَهْدِ رسول الله ﷺ نأكُلُ ونحنُ نَمْشي[١]، ونَشْرَبُ ونحن قيامٌ ؟

قال أبي: قد تابعه على روايته: ابنُ أبي شَيْبة[٢]، عن حَفْص؛ وإنما هو: حَفْص، عن محمد بن عُبَيدالله العَرْزَمي . وهذا حديثٌ لا أصلَ له بهذا الإسناد [٣].

---

(١) في (ت) و(ك): « نحن نأكل ونحن نمشي ».

(٢) روايته أخرجها في "المصنف" (٢٤١٠٨)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند"، وابنه عبدالله في "زوائده" (٢/ ١٠٨ رقم٥٨٧٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٨٥/ المنتخب)، والدارمي في "مسنده" (٢١٧٢).

(٣) وأعله كذلك الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبو زرعة، ورأى بعضهم أن حفص بن غياث وهم فيه، وإنما هو حديثُ عمران بن حُدَير، عن أبي البَزَرَى يزيد بن عُطارد، عن ابن عمر، وأبو البَزَرَى مجهولُ الحال.
ففي ترجمة حفص بن غياث من "تاريخ بغداد" (٨/ ١٩٥-١٩٦) روى الخطيب بسنده عن أبي بكر الأثرم؛ قال: قلت له - يعني لأبي عبدالله أحمد بن حنبل -: « الحديث الذي يرويه حفص، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: كنا نأكلُ ونحن نسعى، ونشرب ونحن قيام ؟ فقال: ما أدري ما ذاك - كالمنكر له - ! ما سمعت هذا إلا من ابن أبي شيبة، عن حفص ! قال لي أبو عبد الله: ما سمعتَه من غير ابن أبي شيبة ؟ قال: قلتُ له: ما أعلم أني سمعته من غيره، وما أدري رواه غيره أم لا ؟ ثم سمعته أنا بعدُ من غير واحد، عن حفص . قال أبو عبدالله: أما أنا فلم أسمعه إلا منه . ثم قال: إنما هو حديثُ يزيد بن عطارد .اهـ.
وأسند الخطيب عن ابن معين أنه قال: « لم يحدِّث به أحدٌ إلا حفص، وما أراه إلا وَهِمَ فيه، وأراه سمع حديث عمران بن حُدَير، فغلط بهذا ».اهـ.
وذكر الآجري في "سؤالاته" (٥٨٠) عن أبي داود أنه قال: « قال علي بن المديني: « نَعَسَ حفص نَعْسَةً - يعني: حين روى حديث عبيدالله بن عمر - وإنما هو حديث أبي البَزَرَى ».اهـ. =

١٥٠١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يوسف بن عَدِيٍّ[١]، عن حَفْص - يعني: ابنَ غِيَاث - . . .، الحديث[٢]؟

قال أبو زرعة: [رواه][٣] حَفْصٌ وحدَهُ.

= وفي ترجمة محمد بن عبدالملك من "التاريخ الكبير" (١/ ١٦٥ رقم٤٩١) أورد البخاري هذا الحديث من طريق أبي بَزَرَى يزيد بن عطارد، عن ابن عمر، ثم أورده من طريق حفص بن غياث هذا، ثم قال: « والأولُ أصحُّ ».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٥٧٨): « فسألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث فيه نظر ». ثم قال الترمذي: « لا يُعرف عن عبيدالله إلا من وجه رواية حفص، وإنما يعرف من حديث عمران بن حُدير، عن أبي البَزَرَى، عن ابن عمر. وأبو البَزَرَى اسمه: يزيد بن عطارد ».
وقال الترمذي في "جامعه" (١٨٨٠): « صحيحٌ غريبٌ ».
تنبيه: ضبط ابن ماكولا في "الإكمال" (١/ ٤٢٨) كنية يزيد بن عطارد فقال: « أما البَزَرِي - بفتح الباء والزاي، وكسر الراء -: فهو أبو البَزَرِي يزيد بن عطارد، بصري روى عن ابن عمر، حدَّث عنه عمران بن حُدَير ».اهـ.
وخالفه الفيروز آبادي في "القاموس" (ص ٣٤٩) فقال: « وأبو البَزَرَى - كَجَمَزَى -: يزيد بن عطارد، تابعي، وكسر الرَّاء لحنٌ ».
وتوسَّط الذهبي، فضبطه في "المشتبه" (ص ٦٢) بقوله: « وبموحَّدة ثم زاي مفتوحتين، ثم راء ممالة »؛ يعني: أنها مفتوحة بإمالة، تليها ألف مقصورة؛ كما قال المعلمي في تعليقه على الموضع السابق من "الإكمال". وانظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٤٣٧).

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٧٣).

(٢) يعني: الحديث السابق.

(٣) في جميع النسخ: « أوله »، والمثبت من "تاريخ بغداد" (٨/ ١٩٦)؛ حيث قال الخطيب: « أنبأنا البرقاني؛ أنبأنا الحسين بن علي التميمي؛ حدثنا ابن أبي حاتم؛ قال: سئل أبو زرعة عن هذا الحديث، فقال أبو زرعة: رواه حفص وحده ».اهـ.

١٥٠٢ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه قَيْس بن الرَّبِيع[٢]، عن أبي هاشم الرُّمَّاني، عن زاذان، عن سَلْمان؛ قال: قلتُ للنبيِّ ﷺ: قرأتُ في التوراة: بَرَكةُ الوُضُوءِ قبل الطَّعَام[٣]، فقال رسولُ الله ﷺ: « بَرَكَةُ الطَّعَامِ: الوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ وبَعْدَهُ » ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٦٩٠) عن قيس به. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٢٧٥).
ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٤٤١ رقم ٢٣٧٣٢) من طريق عفان، وأبو داود في "سننه" (٣٧٦١) من طريق موسى بن إسماعيل، والترمذي في "جامعه" (١٨٤٦) من طريق عبدالله بن نمير وعبدالكريم الجرجاني، والبزار في "مسنده" (٢٥١٩ و٢٥٢٠) من طريق أبي قتيبة ويحيى بن ضريس، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٨ رقم٦٠٩٦)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٦٠٤) من طريق عبيد بن إسحاق، والطبراني (٦/ ٢٣٨ رقم ٦٠٩٦)، وتمَّام، في "فوائده" (٩٦٤/ الروض البسام) من طريق أبي بلال الأشعري، وابن عدي في "الكامل"(٦/ ٤٦) من طريق أبي معاوية، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٠٦) من طريق مالك بن إسماعيل، وتمَّام في "فوائده" (٩٦٣/ الروض البسام) من طريق عبيدالله بن موسى، جميعهم عن قيس، به.
ووقع عند الترمذي والحاكم في روايتَيْه وتمَّام نسبةُ أبي هاشم بأنه الرُّمَّاني. ووقع في رواية عفان عند أحمد، ومالك بن إسماعيل عند الحاكم تصريح قيس بالسَّماع من أبي هاشم .
قال أبو داود: « وهو ضعيف ».
وقال الترمذي: « لا نعرفُ هذا الحديثَ إلا من حديث قيس بن الربيع . وقيسُ بن الربيع: يُضعَّف في الحديث، وأبو هاشم الرمّاني اسمه: يحيى بن دينار ». وقال البيهقي: « قيس بن الربيع غير قوي، ولم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديثٌ ».

(٣) كذا في جميع النسخ ! ولفظه في بعض مصادر التخريج: قرأتُ في التَّوراة: أن بركةَ الطَّعام الوضوءُ قبلَه . . . وفي بعضها: بعده، بدل: قبله .

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لو كان هذا الحديثُ صحيحٌ[١]؛ كان حديثًا[٢]، وأبو هاشمٍ الرُّمَّانيُّ ليس هو .

قال: ويُشْبِهُ هذا الحديثُ[٣] أحاديثَ أبي خالد[٤] الواسِطي عمرو[٥] بن خالد، عنده مِن هذا النحو أَحاديثُ موضوعةٌ عن أبي هاشم، وعن حَبِيب بن أبي ثابت.

---

(١) كذا في جميع النسخ دون ألف تنوين النصب، وهذه لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وتحتمل وجهًا آخرَ: أن تكون مرفوعةً على أنها خبرٌ للمبتدأ اسم الإشارة «هذا»، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «كان»، واسم «كان» ضمير الشأن.
وانظر في ضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٢) كذا في (ت) ولم تنقط في بقية النسخ، وعليه يكون معنى عبارة أبي حاتم: لو كان هذا الحديث صحيحًا، لكان حديثًا أصلاً يُعتمد عليه في باب غسل الأيدي قبل الطعام وبعده، أو نحو هذا المعنىٰ، ويحتمل أن تكون الكلمة: «حدثنا» ويكون المعنى: «لو كان هذا الحديث صحيحًا، لقال قيس: حدثنا أبو هاشم»؛ فإن قيسًا هذا وإن كان صدوقًا ، فإنه قد ابتلي بابنٍ له أدخل عليه ما ليس من حديثه، ومن ذلك أنه وضع لقيس في كتابه عن أبي هاشم الرُّمَّاني حديث أبي هاشم إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط في الوضوء، فحدَّث به، فقيل له: من أبو هاشم ؟ قال: صاحب الرُّمَّان. قال ابن المديني: «وهذا الحديث لم يروه صاحب الرُّمَّان ، ولم يسمع قيس من إسماعيل بن كثير شيئًا، وإنما أهلكه ابنٌ له قَلَب عليه أشياءَ من حديثه» وإذا صحَّ هذا الاحتمال يكون معنى قول أبي حاتم: «وأبو هاشم الرماني ليس هو» أي: وأبو هاشم الذي في إسناد هذا الحديث ليس هو الرُّمَّانيَّ؛ وإنما هو أبو هاشم إسماعيل بن كثير، وقيس لم يسمع منه، وأن هذا مما أُدخل عليه، وعليه فلا يعتدُّ بتصريحه بالسماع عند أحمد والحاكم في إحدى روايتيه، والله أعلم .

(٣) من قوله: «صحيح كان . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «ابن خالد» بدل: «أبي خالد».

(٥) في (ك): «عمر».

قال أبي: روى[١] عمرو بن خالد، عن[٢] حَبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضَمْرَة، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ أحاديثَ موضوعةً؛ خمسةً، ستةً .

قال أبي: ومَنْ لم يَفْهَمْ - ورأى تلك الأحاديثَ التي يَرْوِي[٣] عنه ابنُ جُرَيج، وحسينٌ المُعَلِّم - يَظُنُّ أنَّ [أبا] خالد[٤] هذا هو[٥] الدَّالانِيُّ[٦]، والدَّالانيُّ ثقةٌ، وهذا ذاهبُ الحديثِ، ومَنْ يفهم لم يَخْفَىٰ[٧] عليه[٨].

---

(١) في (ك): «وروى» بالواو.

(٢) قوله: «عمرو بن خالد عن» سقط من (ك).

(٣) في (ش) و(ك): «تروى»، ولم تنقط في بقية النسخ، والمراد: التي يرويها. حُذِفَ الضمير العائد إلى الاسم الموصول. وانظر التعليق على المسالة رقم (١٠١٥).

(٤) في جميع النسخ: «يظن أن خالدًا»، عدا (ف) ففيها: «يظن أن خالد»، وصوِّبت في (أ) بخط مغاير كما هنا .

(٥) قوله: «هو» سقط من (ك).

(٦) هو: يزيد بن عبدالرحمٰن الدالاني.

(٧) كذا في جميع النسخ : «يخفى»، والقياس: «لم يَخْفَ» بحذف الألف؛ لأنه مضارع معتلُّ الآخر، مجزومٌ بـ«لم». ويخرَّج ما في النسخ على لغة من يُبقي حرف العلة مع الجازم. وقد علَّقنا على ذلك على المسألة رقم (٢٢٨).

(٨) قال ابن القيِّم في "تهذيب السنن" (٥/ ٢٩٧-٢٩٨): «وقال الخلال في "الجامع": عن مهنَّا؛ قال: سألت أحمد عن حديث قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان، عن النبي ﷺ: «بركةُ الطعام الوضوءُ قبله وبعده»؟ فقال لي أبو عبدالله: هو منكر. فقلت: ما حدَّث بهذا إلا قيس بن الربيع؟ قال: لا . وسألت يحيى بن معين؛ وذكرتُ له حديث قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان . . . الحديث؟ فقال لي يحيى بن معين: ما أحسنَ الوضوءَ قبل الطعام وبعده! قلت له: بلغني عن سفيان الثوري أنه كان يكره الوضوء قبل الطعام. وقال مهنَّا: سألت أحمد؛ قلت: بلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال: كان سفيان =

١٥٠٣ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه سَيف بن هارون البُرْجُمِي[٢]، عن سُلَيمان التَّيمي، عن أبي عثمان النَّهدي، عن

= يكره غسل اليد عند الطَّعام؛ قلت: لم كرهَ سفيان ذلك ؟ قال: لأنه من زيِّ العجم، وضعَّف أحمد حديث قيس بن الربيع . قال الخلال: وأخبرنا أبو بكر المرُّوذي؛ قال: رأيت أبا عبد الله يغسل يديه قبل الطعام وبعده، وإن كان على وضوء ». اهـ.

وانظر الكلام علىٰ هذا الحديث في التعليق على "مختصر المستدرك" (٨٦٩).

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». ونقل ابن رجب في "جامع العلوم" (ص٥٢١) كلام أبي حاتم هنا، مع بعض الاختلاف، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: « هو منكر »، وأن ابن معين أنكره أيضًا .

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٦٧)، والترمذي في "جامعه" (١٧٢٦)، وفي "العلل الكبير" (٥١٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٧٤)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٤٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٥٠ رقم ٦١٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٣٠)، والدارقطني في "الأفراد" (١٤١/أ/أطراف الغرائب)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١١٥)، وبيبىٰ في "جزئها" (٨٥)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٢).

قال الترمذي في "جامعه": « هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قوله، وكأن هذا الحديث الموقوفَ أصحُّ. وسألت البخاريَّ عن هذا الحديث ؟ فقال: ما أراه محفوظًا، روى سفيان عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفًا . قال البخاري: وسيف بن هارون مقاربُ الحديث، وسيف بن محمد، عن عاصم ذاهبُ الحديث ».

وقال العقيلي في ترجمة سيف: « ولا يحفظ إلا عنه بهذا الإسناد ». وقال ابن عدي: « هذا وإن كان معروفًا بسيف عن سليمان فقد رُوي عن غيره، عن سليمان التيمي ». وقال الدارقطني: « تفرَّد به سيف بن هارون عن سليمان التيمي، عنه مرفوعًا، وروي عن ابن عيينة ».

سَلمان؛ قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الفِراءِ والسَّمنِ والْجُبْنِ [١]؟ فقال: « **الحَلَالُ مَا أَحَلَّ[٢] اللهُ في كِتَابِهِ، والْحَرَامُ مَا حَرَّمَ[٣] اللهُ في كِتَابِهِ، ومَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا[٤] عَنْهُ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ[٥]، رواه الثِّقاتُ عن التَّيمي، عن أبي عثمان، عن النبيِّ ﷺ ، مُرسَلً[٦]؛ ليس فيه سَلمان؛ وهو الصَّحِيحُ[٧].

١٥٠٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيْد[٨] بن سعيد[٩]، عن الثَّوْري، عن مَنصور[١٠]، عن إبراهيم[١١]، عن الأسود[١٢]، عن عائِشَة؛ قالت: أُهدِيَ إلى النبيِّ ﷺ ضَبٌّ، فلم يأكُل منه، فقلت[١٣]:

(١) ضبطت في (ت): « الجُبُنّ » بضم الباء وتشديد النون، وهو وجه في ضبطها كما بيناه في التعليق على المسألة رقم (١٤٨٨).

(٢) في (أ) و(ش): « ما أحله ».

(٣) في (أ): « ما حرمه ».

(٤) في (ك): « ما عفا ».

(٥) وأنكره الإمامان أحمد بن حنبل وابن معين؛ كما في "جامع العلوم والحكم" لابن رجب (ص٥٢١/ الحديث الثلاثون).

(٦) كذا بدون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) للحديث طرق أخرى عن سلمان وغيره من الصحابة ﷺ انظرها في تخريج "سنن سعيد بن منصور" (٢/ ٣٢١-٣٣٠).

(٨) ويقال: عُبَيدالله .

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٣٣٥). وعنه أبو يعلى في "مسنده" (٤٤٦١). ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٤٨٧)، وأحمد (٦/ ١٠٥ رقم ٢٤٧٣٦) من طريق حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، بمثله. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٢٥) وقال: « تفرَّد به حماد بن أبي سليمان موصولاً، وقيل: عنه، عن إبراهيم، عن عائشة مرسلاً ».

(١٠) هو: ابن المعتمر .

(١١) هو: ابن يزيد النخعي .

(١٢) هو: ابن يزيد النخعي .

(١٣) في (أ) و(ش): « فقلنا ».

أَلَا نُطعِمُ[١] السُّؤَّالَ ؟ قال: « لا تُطْعِمِ[٢] السُّؤَّالَ مَا لَا تَأْكُلِينَ »؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه عُبَيد؛ قال: عن مَنصور؛ وإنما هو: عن حمَّاد[٣]، وكانوا أربعةَ إخوة: يحيى وعُبَيد ومحمد وعَنْبَسة، وعَنْبَسَةُ أصغرُهم، والصَّحيحُ: ما حدَّثنا قَبِيصةُ[٤]، عن الثَّوْري[٥]، عن

(١) في (ت) و(ف): « تطعم »، ولم تنقط في (أ) و(ش)، والمثبت من (ك)، وفي مصادر التخريج: « أَلَا أُطْعِمُ ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي رواية ابن أبي شيبة السابقة: «لا تطعمي»، وهو الجادَّة، وما هنا يخرَّج على أن الأصل: «لا تُطْعِمِي»، لكن حُذفت ياءُ المخاطبة اجتزاءً بالكسرة قبلها، والاجتزاءُ بالحركات عن الياء والواو والألف لغة هوازن وعليا قيس. وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩).

(٣) في (ك): « حمادة ». وحماد هذا هو: ابن أبي سليمان .

(٤) هو: ابن عقبة السُّوائي .

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٢٥-٣٢٦) من طريق أبي أحمد الزبيري، عنه، عن حماد، عن إبراهيم، عن عائشة قالت: أُهديَ لنا ضبٌّ . . . .
ورواه أحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٤٧٠٥)- قال: حدثنا حجاج بن محمد، حدثني شعبة، عن حماد بمثله . قال شعبة: « ليس يذكر هذا عن إبراهيم إلا حماد ».
وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٦٢/أ) عن هذا الحديث، فأجاب: « يرويه إبراهيم النخعي، واختُلِف عنه، فرواه الثوري، واختُلِف عنه، فرواه عُبَيد بن سعيد الأموي، عن الثَّوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، حدَّث به عنه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، والحسن بن حماد الورَّاق. وخالفهم يونس بن يعقوب الصفَّار؛ فرواه عُبَيد بن سعيد، عن الثَّوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. حدثناه ابن مخلد، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا يوسف الصفَّار بذلك، ورواه عبدالرحمن بن مهدي وأبو عاصم عن الثَّوري، عن إبراهيم، عن عائشة. وكذلك رواه وكيع عن مسعر، عن الثوري، عن حماد، وكذلك رواه شعبة وعمران القطان عن حماد، ، عن إبراهيم، عن عائشة . ورواه أبو حنيفة وحماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وكذلك رواه الهيثم بن حنيف الصرَّاف، =

حمَّاد، عن إبراهيم؛ قال: أُهدِيَ لعائِشَةَ ضِبابٌ[١] . . . .

١٥٠٥ - قال أبو محمد: قرأ علينا أبو زرعة كتابَ "الأطعمة"، فانتهى إلى حديثٍ كان حدَّثهم قديمًا إسماعيلُ بن أَبَانَ الوَرَّاقُ، عن عَنْبَسة بن عبدالرحمٰن، عن عَلَّاق بن مُسلِم[٢]، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ((**تَعَشَّوْا ولَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشَفٍ[٣]؛ فَإِنَّ تَرْكَ العَشَاءِ مَهْرَمَةٌ**))[٤].

= عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قاله عبَّاد بن كثير عنه، والصَّحيحُ: عن شعبة والثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن عائشة مرسلاً؛ ليس فيه الأسود ».

(١) في (ك): « ضبان ». وهو صواب أيضًا، فجمع « ضَبٍّ »: أَضُبٌّ وضِبابٌ وضُبَّانٌ. انظر "القاموس المحيط" (ض ب ب / ص١٠٧).

(٢) ويقال: عَلَّاق بن أبي مسلم، وسماه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٥٩ رقم٣٣٨): « غَلَّاق بن مسلم » بالغين المعجمة.
قال المزي في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٥٥٠): « وذكره أبو نصر بن ماكولا بالعين المهملة، وهو الصَّحيح ». وقال المزي: « ويقال: إنه عبدالملك بن عَلَّاق ».

(٣) في (أ) و(ف): « خشف ».
والحَشَفُ: اليابسُ الفاسِدُ من التَّمر . انظر "النهاية" (١/ ٣٩١).

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في "جامعه" (١٨٥٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٣٥٣) من طريق محمد بن يعلى الكوفي، عن عنبسة، عن عبدالملك بن عَلَّاق، عن أنس به.
ومن طريق أبي يعلى رواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦٢).
قال الترمذي: « هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة يضعَّف في الحديث، وعبدالملك بن عَلَّاق مجهول ».
ورواه القضاعي في "مسند الشهاب" (٧٣٥) من طريق عبيدة بن الحارث، عن عنبسة، عن عَلَّاق بن أبي مسلم، عن أنس به .
قال ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٧٤): « وهذا لا أصلَ له ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٦٢) من طريق عبدالرحمن بن مسهر، عن عنبسة، عن موسى بن عقبة، عن أنس، به . =

قال أبو زرعة: « هذا حديثٌ ضعيفٌ ». ولم يَقرأ علينا[1].

١٥٠٥/أ - وانتهى أبو زرعة إلى حديثٍ آخرَ عن إسماعيل بن أبان[2]، عن كَثِير بن سُلَيم، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْثُرَ لَهُ[3] بَرَكَةُ بَيْتِهِ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤُهُ، وإِذَا رُفِعَ** ».

قال أبو زرعة: « هذا حديثٌ منكرٌ »؛ وامتنع من قراءته، فلم يُسمَع[4] منه.

= ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢١٤-٢١٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٣٩٦) من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن السماك، عن عنبسة، عن مسلم، عن أنس، به. قال أبو نعيم: « غريب من حديث عنبسة وابن السماك، لم نكتبه إلا [من] حديث يحيى بن أيوب ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني (١١٦).

(١) أي: ولم يقرأه علينا، يعني: هذا الحديثَ.

(٢) روايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦٨٦) من طريق أبي زرعة، عن إسماعيل بن أبان، به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٣٢٦٠)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٦٣) من طريق جبارة، عن كثير بن سليم، عن أنس. وقرن ابن عدي قتيبةَ بن سعيد بجبارة.
ورواه البيهقي في "الشعب" (٥٤٢٤) من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن كثير، عن أنس به.
قال ابن عدي بعد أن ساق عدة روايات لكثير بن سليم: « وهذه الروايات عن أنس عامتها غير محفوظة ». وقال البيهقي: « وهذا ليس بشيء، وكثير بن سليم من طور أنس يأتي بما لا يُتابَع عليه ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني رحمه الله (١١٧).

(٣) قوله: « له » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٤) المثبت من (ت)، ولم ينقط في بقية النسخ.

١٥٠٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح، عن سعيد بن بشير[٢]، عن قتادة، عن مَيمون بن مِهْران، عن ابن عباس؛ قال: نَهى النبيُّ ﷺ عن أكلِ كُلِّ ذي نابٍ من السِّباع، وعن كُلِّ ذي مِخْلَبٍ من الطَّير؟

قال أبي: كذا رواه سعيدُ بن بَشير!

قال أبو محمد: ورواه أبو عَوَانة[٣]، عن الحَكَم[٤] وأبي بِشْر[٥]، عن مَيمون بن مِهْران، عن ابن عباس.

قال أبي: ورواه سعيد بن أبي عَروبة[٦]، عن علي بن الحَكَم،

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٨٠).

(٢) روايته أخرجها تمَّام في "فوائده" (٩٤٦/ الروض البسَّام).

(٣) هو: وضَّاح بن عبدالله اليشكُري. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٨٦٨). ومن طريق الطيالسي رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٢ و٣٧٣ رقم ٢٧٤٧ و٣٥٤٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٣٤)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٦١٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٥)، و(٩/ ٣١٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٢٧٨).

(٤) هو: ابن عُتَيبة.

(٥) في (أ) و(ش): «وابن بشير». وأبو بشر هذا هو: جعفر بن أبي وحشيَّة.

(٦) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٣٩ رقم ٣١٤١)، وأبو داود في "سننه" (٣٨٠٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٣٤)، والنسائي في "المجتبى" (٤٣٤٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٩٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٥).

قال البزار - كما في "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (٢/ ٤٥٠) -: «ولا نعلم أحدًا رواه عن ميمون بن مهران، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس إلا عليُّ بن =

عن مَيمون بن مِهْران، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو عندي[١] محفوظٌ [٢].

١٥٠٧ - وسألتُ أبي[٣] عن حديثٍ رواه ابن أبي مريم[٤]، عن

= الحكم، وقد رواه أبو بشر والحكم، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، ولم يذكرا سعيد بن جبير بينهما ».

(١) في (ف): « كذا » بدل: « عندي ».

(٢) قال الخطيب - كما في "تحفة الأشراف" (٥/ ٢٥٣)-: « والصحيح في هذا الحديث: عن ميمون، عن ابن عباس، ليس بينهما سعيد بن جبير ».
وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٤٥٠): « ولم يسمعه [أي: ميمون] من ابن عباس، بل بينهما فيه سعيد بن جبير ».
وقال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥/ ٢٥٣): « وخالفه [أي عليَّ بن الحكم] الحكمُ بن عتيبة وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية، فلم يذكرا سعيد بن جبير، وهما أحفظ من علي بن الحكم؛ فروايته شاذة ».

(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ». وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٩٩)، ونقلها بتمامها ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٢/ ٥٦٧)، ونقل بعضها في "المحرر" (٨٥٢)، وأشار ابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٣٤٤)، و"موافقة الخُبر الخَبَر" (١/ ١٥٤) إلى حكم أبي حاتم هنا .

(٤) هو: سعيد . وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٨٧) من طريق يحيى بن عثمان، عنه، به .
ورواه ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٩٣ رقم ٨٨٨) من طريق علَّان بن المغيرة، عن ابن أبي مريم، عن ابن وَهْب، عن عبدالجبار، به .
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٢٤) من طريق الحارث بن مسكين، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٤) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، كلاهما عن ابن وَهْب، عن عبدالجبار، به .
قال ابن عدي: « وهذا بهذا الإسناد لا يرويه غيرُ عبدالجبار هذا ».
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٧٥/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق عبدالجبار، =

عبدالجَبَّار بن عمر الأَيْلي، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في الفَأْرَةِ تَقَعُ[(١)] في السَّمْنِ؛ قال: «إِنْ كَانَ جَامِدًا ...»، الحديثَ ؟

قال أبو محمد: ورواه مَعْمَر[(٢)]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ؟

= عن الزهري، به . وقال: «كذا رواه عبدالجبار بن عمر الأيلي، عن الزهري، عن سالم، ورُوي عن ابن جريج، عن الزهري كذلك، وكلاهما وهمٌ، والصَّحيح: عن عبيدالله، عن ابن عباس».

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٣٠٧٧) من طريق شعيب بن يحيى، عن عبدالجبار ابن عمر، عن ابن جريج، عن الزهري، به .

قال الطبراني: «هكذا رواه عبدالجبار بن عمر، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، ورواه معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، ورواه أصحاب الزهري، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس».

ورواه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٩١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٤) من طريق شعيب بن يحيى، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن الزهري، به. **قال الدارقطني في** "الأفراد" (١٧٥/ أ/ أطراف الغرائب): «تفرَّد بحديث ابن جريج شعيب بن يحيى، عن يحيى بن أيوب، عنه». وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الزهري، لم يروه عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب». **وقال البيهقي:** «والصَّحيح عن ابن عمر من قوله موقوفًا عليه غير مرفوع».

(١) في (ت): «يقع» وكلاهما صحيح، وانظر توجيه ذلك في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٧٨).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٨) عن معمر، به .

ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٦٥ رقم ٧٦٠١)، وأبو داود في "سننه" (٣٨٤٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٧١)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٨٤ رقم ٨٧١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٩٣ و١٣٩٤)، والدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٣)، =

قال أبي: كلاهما وَهَمٌ، والصَّحيحُ: الزُّهْري[١]، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن مَيمونة، عن النبيِّ ﷺ؟

١٥٠٨ - وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن فُضَيل[٣]، عن الأعمَش، عن أبي صالح[٤] وأبي سفيان[٥]، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **إِذَا أَكَلَ[٦] أَحَدُكُمْ، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالمِنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا؛ فَإِنَّهُ لا يَدْرِي في أَيِّ طَعَامٍ[٧] البَرَكَةُ** »؟

= وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٣٧ و٣٨).

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٣٨٣)، والبزار في "مسنده" (٤٤/أ/مسند أبي هريرة) من طريق عبدالأعلى السامي، وأحمد (٢/ ٢٣٢-٢٣٣ و٤٩٠ رقم ٧١٧٧ و١٠٣٥٥) من طريق غندر، والبزار (٤٤/أ)، والدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٨٧) من طريق يزيد بن زريع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٣) من طريق عبدالواحد بن زياد، جميعهم عن معمر، به .

قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا معمر، وقد خولف في إسناده ومتنه ».

وقال ابن حجر في "موافقة الخُبر الخَبر" (١/ ١٥٣): « هذا حديث غريب، تفرَّد به معمر، عن الزهري، وخالف أصحاب الزهري في إسناده ».

وانظر "العلل" للدارقطني (١٣٥٧)، و"الضعفاء" للعقيلي (٣/ ٨٧)، و"مرويات الزهري المعلَّة" للدكتور عبدالله دَمْفُو (٢/ ٩٨٠-١٠١٧).

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٩٩).

(٢) انظر المسألة التالية، والمسألة رقم (٢٢٨١).

(٣) هو: محمد. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٤٦). ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٠٣٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٩٣٤).

(٤) هو: ذكوان السمان.

(٥) قوله: « وأبي سفيان » سقط من (ف). وأبو سفيان هذا هو: طلحة بن نافع .

(٦) قوله: «أكل» سقط من (ف).

(٧) في مصادر التخريج السابقة: « طعامه ».

قال أبو زرعة: الناسُ يقولون[١]: عن أبي سُفيان، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ فقَطْ[٢]، بلا «أبي صالح»[٣].

١٥٠٩ - وسُئِلَ[٤] أبو زرعة[٥] عن حديثٍ رواه يعقوبُ بنُ حُمَيد ابن كاسِب، عن أسامة بن حَفْص، عن ابن لَهِيعة، عن الأعرَج[٦]، عن أبي عَمْرَة الأنصاري، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَتَلَعَّقْ[٧] أَصَابِعَهُ؛ فَإِنَّهُ لا يَدْرِي فِي أَيِّهِنَّ الْبَرَكَةُ**»؟

قال أبو زرعة: هكذا قال! وإنما هو: ابن أبي عَمْرَة[٨]،

---

(١) في (أ) و(ش): «يقولونه».

(٢) قوله: «فقط» ليس في (ك).

(٣) رواه مسلم في "صحيحه" (٢٠٣٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٩٠٣) من طريق جرير، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٣٧)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٣١٦ رقم ١٤٣٩٠)، ومسلم (٢٠٣٣) من طريق أبي معاوية، وأبو يعلى (٢٢٨٣)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٨٢٧٧) من طريق يعلى بن عبيد، وأبو عوانة (٨٢٧٨ و٨٢٨٨ و٨٢٨٩) من طريق عيسى بن يونس ومالك بن سعير وشيبان، جميعهم عن الأعمَش، عن أبي سفيان، عن جابر، به .

(٤) انظر المسألة السابقة، والمسألة رقم (٢٢٨١).

(٥) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك). (٦) هو: عبدالرحمٰن بن هُرْمُز .

(٧) كذا في جميع النسخ، وهو تفعُّلٌ من اللَّعْق، فهو في معنى «فَلْيَلْعَقْ أصابعَهُ» بمعنى: فَلْيَلْحَسْهَا؛ قال في "الصحاح" (٤/ ١٥٥٠): «لَعِقْتُ الشيءَ، بالكسر، أَلْعَقُهُ لَعْقًا، أي: لَحِسْتُهُ... والمِلْعقة: واحدة الملاعق، واللُّعْقة بالضم: اسمُ ما تأخذه المِلْعقة، واللَّعْقة بالفتح: المرة الواحدة... واللَّعُوق: اسمُ ما يُلْعَق».اهـ. وجاء متن هذا الحديث في كثير من كتب السنة وغيرها بلفظ: «فَلْيَلْعَقْ أصابعَهُ»، ولم نقف عليه بهذا اللفظ الذي وقع هنا، في شيء من كتب اللغة أو الحديث أو غيرها، والله أعلم.

(٨) واسمه: عبدالرحمٰن .

عن النبيِّ ﷺ[١].

١٥١٠ - وسُئِلَ أبو زرعة[٢] عن حديثٍ رواه القَعْنَبي[٣]، عن سُلَيمان بن المُغيرَة، عن ثابت، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ، فَلْيُمِطْ عَنْهَا**[٤]، **ثُمَّ لْيَأْكُلْهَا، ولا يَدَعْهَا لِلشَّيْطَانِ**».

ورواه[٥] حمَّاد بن سَلَمة[٦]، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال[٧] **أبو زرعة: حمَّادٌ أحفظُ**.

١٥١١- وسُئِلَ أبو زرعة[٨] عن حديثٍ رواه محمد بن معاوية النَّيسابوري - نزيلُ مكة[٩]- عن لَيث بن سعد، عن زُهْرَة بن مَعْبَد، عن أبي عبدالرحمٰن الحُبُلِيِّ[١٠]، عن أبي أيُّوب الأنصاري: أنَّ

---

(١) يعني: مرسلاً؛ لأن عبدالرحمٰن بن أبي عمرة تابعيٌّ.
(٢) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك).
(٣) هو: عبدالله بن مسلمة.
(٤) كذا، وفيه حذف المفعول به، وهو «الأذى» لفهمه من السياق، وقد جاء مصرَّحًا به في روايات أخرى، وانظر التخريج الآتي. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).
(٥) في (أ) و(ش): «وروى».
(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٠٣٤)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١٧٧ رقم ١٢٨١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٤٩ و٥٢٥٢).
(٧) في (ش): «قال».
(٨) قوله: «أبو زرعة» من (ف) فقط. وستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٦٩/أ).
(٩) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٨٩٧)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦٩١).
(١٠) هو: عبدالله بن يزيد.

رسولَ الله ﷺ كان إذا أكَلَ أو شَرِبَ قال: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا، وسَقَانَا، وسَوَّغَهُ، وجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا**» ؟

قال أبو زرعة: ليس هذا مِنْ حديثِ لَيث[1] بن سعد .

قلتُ: هذا من حديث[2] ابن وَهْب[3]، عن سعيد بن أبي أيُّوب، عن أبي عَقِيلٍ زُهْرَةَ بنِ مَعْبَد، عن أبي عبدالرحمٰن الحُبُلِيِّ، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ[4] .

١٥١٢ - وسُئِلَ أبو زرعة[5] عن حديثٍ رواه ابن المُبارك[6]، عن ابن جُرَيج[7]، عن مَعْن بن محمد، عن سعيد بن المسيّب، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ**».

---

(١) زاد قبله في (ف): « ليس ».

(٢) من قوله: « لَيث بن سعد ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أبو داود في "السنن" (٣٨٥١)، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٩٤ و١٠١١٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٢٢٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٨٢ رقم ٤٠٨٢)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٧٠).
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٥٣٨٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٦٢) من طريق بكير بن عبدالله بن الأشج، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٨٢ رقم ٤٠٨٢) من طريق رشدين بن سعد، كلاهما عن زهرة بن معبد، به .

(٤) انظر زيادة بيان في المسألة رقم (٢٥٦٩/أ).

(٥) في (ت) و(ك): « وسُئل » فقط؛ عطفًا على ما سبق، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٦) هو: عبدالله .

(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وقد ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٧٤).

ورواه[١] محمدُ بنُ مَعْن، عن أبيه - وعبدُاللهِ[٢] بنُ عبدالله[٣]، عن[٤] مَعْن بن محمد - عن حَنْظَلة بن علي الأَسْلَمي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ؟

---

(١) الحديث من هذا الوجه أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٧٦٤) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، عن محمد بن معنٍ وعبداللهِ بن عبدالله الأُمَوِيِّ، كلاهما عن معن ابن محمد، به.
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٩٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (٨٢٤٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٠٦) من طريق عمر بن علي المقدمي، والطبراني في "الأوسط" (٧٣٨١) من طريق ابن جريج، كلاهما عن معن، عن حنظلة، عن أبي هريرة، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٤٨٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٥٨٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٨٨) من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري، عن محمد بن معن، وابن خزيمة (١٨٩٨) من طريق عمر بن علي، كلاهما (محمد وعمر) عن معن، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».
وقال ابن خزيمة: «الإسنادان صحيحان: عن سعيد المقبري، وعن حنظلة بن علي جميعًا، عن أبي هريرة، ألا تسمع المقبري يقول: كنت أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٠٦١) الاختلاف في هذا الحديث ورجَّح رواية سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٥٨٣).

(٢) أي: «ورواه عبدُاللهِ...»، فقوله: «عبدالله» مرفوعٌ عطفًا على «محمد بن معن»، وانظر التخريج السابق، وقد وقع نحو ذلك في المسألة رقم (١٥٢٢).

(٣) هو: الأموي. وفي (ك): «عن أبيه عبدالله بن عبدالله».

(٤) في (ش): «بن».

فقال: حديث مَعْنٍ، عن حَنْظَلة بن علي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: محفوظٌ؛ رواه[١] داود العطَّار[٢]، عن ابن جُرَيج، عن مَعْن، عن حَنْظَلة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٥١٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[٣] عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن بلال[٤]، عن محمد بن عبدالله بن أبي حُرَّة، عن عمِّه حَكِيم بن أبي حُرَّة، عن سَلمان الأَغَرِّ، عن أبي هريرة، لا[٥] أعلَمُهُ إلا عن النبيِّ ﷺ قال: «**الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ**».

ورواه الدَّراوَرْدي[٦]، عن محمد بن عبدالله بن أبي حُرَّة، عن عمِّه حَكِيم بن أبي حُرَّة، عن سِنَانِ بنِ سَنَّة الأَسْلَميِّ صاحبِ رسول الله ﷺ، عن رسول الله ﷺ[٧].

---

(١) في (ف): «ورواه».

(٢) في (ك): «القطان»، وهو داود بن عبدالرحمن العطار، وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٧٤ رقم ٢٠٦١) من طريق الفضل بن موسى السيناني، عنه، به. وانظر التعليق المتقدِّم.

(٣) في (ت) و(ك): «وسئل» فقط؛ عطفًا على ما سبق، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨٩ رقم ٧٨٨٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٣)، والبيهقي (٤/ ٣٠٦). (٥) في (ش): «ولا».

(٦) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٣ رقم ١٩٠١٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٧٦٥)، وعبدالله بن أحمد في "زيادات المسند" (٤/ ٣٤٣ رقم ١٩٠١٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٠٠ رقم ٦٤٩٢).

(٧) قوله: «عن رسول الله ﷺ» سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما صحيحٌ[(١)]؟

قال: حديثُ الدَّراوَرْديِّ أشبهُ [(٢)].

١٥١٤ - وسُئِلَ أبو زرعة[(٣)] عن حديثٍ كان رواه قديمًا[(٤)] عن عبدالرحمٰن بن عبدالملك بن شَيْبَة الحِزَامي[(٥)]، عن ابن[(٦)] أبي فُدَيْك[(٧)]، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا قُرِّبَ إِلَى أَحَدِكُمُ الحَلْوَى، فَلْيَأْكُلْ[(٨)] مِنْهَا ولا يَرُدَّهَا** » ؟

---

(١) في (ك): « أصح ».

(٢) ذكر ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٥٨٢-٥٨٣) الاختلاف في هذا الحديث، ونقل عن أبي زرعة ترجيحه لرواية الدراوردي هذه .

(٣) في (ت) و(ك): « وسئل » فقط، عطفًا على ما سبق، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٤) رواه عن أبي زرعة البرذعي في "سؤالاته" (٢/ ٤٠٠).
والحديث أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٠٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٣١٤/ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الشعب" (٥٥٣٦ و٥٦٧٠) من طريق فضالة بن حصين، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٥٤) من طريق بحر بن كنيز السفار، كلاهما عنه، به.
ومن طريق ابن حبان رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٣٧٨).
قال الدارقطني: « تفرَّد به فَضالة بن حُصين، عنه ». وقال البيهقي: « تفرَّد به فَضالة ابن حُصين العطَّار، وكان متهمًا بهذا الحديث ». وقال أيضًا: « وهذا إسنادٌ غير قويٍّ ». وقال ابن الجوزي: « وهذا لا يصحُّ ». وانظر "لسان الميزان" (٤/ ٤٣٥).

(٥) في (ك): « الخزامي ».

(٦) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٧) هو: محمد بن إسماعيل .

(٨) في (ك): « فيأكل ».

فامتنع أبو زرعة من أن يحدِّثنا به، وقال: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[١].

١٥١٥ - وسألتُ أبي عن أحاديثَ ثلاثةٍ[٢] رواها أبو يوسف المَديني؛ منها:

حديثُ أبي يوسف[٣]، عن أبي حازم[٤]، عن سَهل بن سعد؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يأكُلُ البِطِّيخَ[٥] بِالرُّطَبِ؟

قال أبي: أبو يوسف هذا اسمُهُ: يعقوبُ بنُ الوليد؛ ضعيفُ الحديث[٦]، وحديثُ سَهلٍ هو باطلٌ، وهذه الأحاديثُ الثلاثةُ بواطيلُ.

---

(١) ذكر البرذعي في "سؤالاته" (٢/ ٤٠٠-٤٠١) أنه سأل أبا زرعة عن هذا الحديث والحديث الآتي برقم (١٥٤٦)؟ قال: « فأمرني أن أضربَ عليهما، ولم يقرأهما ».

(٢) انظر الحديثين الآخرين في المسألة المتقدمة برقم (١٢٣٥)، والآتية برقم (٢٤٢٣).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١٦٢ رقم ٥٨٥٩)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٤٧)، والدارقطني في "الأفراد" (١٣٧/ب/ أطراف الغرائب)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤/ ٢٤٥-٢٤٦).
قال الدارقطني: « تفرَّد به يعقوب بن الوليد المدني ، عنه ».
ونقل عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (١٣٠٥) عن أبيه قال: « يعقوب بن الوليد من أهل المدينة، وكان من الكذَّابين الكبار، يحدث عن أبي حازم . . . »، ثم ذكر له هذا الحديث . ونقل ابن عساكر عن ابن شاهين قوله: « تفرَّد به عن أبي حازم - فيما أعلم - يعقوب بن الوليد المدني، وليس هو عندهم بذاك ».
وانظر "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٦)، وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني (٥٧).

(٤) هو: سلمة بن دينار .

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « الطِّبِّيخ »، وهي لغة في « البِطِّيخ » كما ذكر الخطابي وغيره. انظر: "فيض القدير" (٥/ ١٩٦ و٢٣٠)، و"عون المعبود" (١٠/ ٢٢٢).

(٦) قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" في الموضع السابق: « كان من الكذابين الكبار».

١٥١٦ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه هشام بن عَمَّار[٢]، عن محمد بن عيسى بن سُمَيع[٣]، عن محمد بن أبي الزُّعَيْزِعَة، عن عمرو ابن شُعَيْب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه كان يقول في الطعام إذا قُرِّبَ إليه: « **اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا وقِنَا عَذَابَ النَّارِ، بِٱسْمِ اللهِ** »، فإذا فرَغَ قال: « **الحَمْدُ للهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا وهَدَانا، والَّذِي أَشْبَعَنَا**[٤] **وأَرْوَانَا، وكُلَّ الإِحْسَانِ آتَانَا** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس بشيء، وابنُ أبي[٥] الزُّعَيْزِعَة لا يُشْتَغَلُ به؛ منكرُ الحديث[٦].

١٥١٧ - وسألتُ أبي[٧] عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن ابن جُرَيج، عن ابن شهاب، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس؛ قال: دخلتُ على خالتي مَيْمونَةَ وخالدُ بنُ الوليد[٨]، فقالت مَيمونة: يا رسولَ الله، ألا أطعمُكَ مما أهدَتْ إليَّ أختي من البادية ؟

---

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٨٨٨ و٨٩٥)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤٥٧ و٤٦٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٦).

(٣) قوله: « عن محمد بن عيسى بن سميع » مكرر في (ك).

(٤) في (ك): « أسبغنا ». (٥) في (ك): « وأين ابن ».

(٦) وانظر "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٦١ رقم٤٢٥).

(٧) في (ت) و(ك): « وسألته »، وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٢) و(١٤٩٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٢٧).

(٨) قوله: « وخالدُ بنُ الوليد» بالرفع عطفًا على فاعل «دخَلَ»، وهو تاء المتكلِّم. ولفظه في المسألة رقم (١٥٢٧): «عن ابن عباس: أنَّ خالد بن الوليد دخلَ مع رسول الله ﷺ بيت مَيمونة»، وقال عنه ابن الجُنَيد: « والصَّحيحُ عندي: دخلتُ أنا وخالدٌ».

فقرَّبَتْ ضَبَّينِ مَشْوِيَّيْنِ على خبز، فقال النبيُّ ﷺ: « **كُلُوا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِ قَوْمِي، أَجِدُنِي أَعَافُهُ** ». فأكَلَ منه ابنُ عباس وخالدُ بن الوليد، وقالتْ مَيْمونة: لا آكُلُ مِنْ طعامٍ لم يأكلْ منه رسولُ الله ﷺ.

فأُتي بإناءٍ، فَشَرِبَ، وعن يمينه ابنُ عباس، وعن يساره خالدُ بن الوليد، فقال النبيُّ ﷺ لابن عباس: « **أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَسْقِيَ خَالِدًا؟** »، فقال ابن عباس: ما أُحِبُّ أنْ أُوثِرَ بِسُؤْرِ رسول الله ﷺ على نفسي أحدًا، فناوله، فَشَرِبَ[1]، وشرب خالدٌ، فقال النبيُّ ﷺ: « **مَنْ أَطْعَمَهُ اللهُ طَعَامًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللهُ لَبَنًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ شَيْئًا يُجْزِئُ مِنَ الطَّعَامِ والشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنَ** »؟

قال أبي: هذا خَطأٌ من وجوه، وقد كتبتُ خَطَأَهُ في ظَهْرٍ[2].

١٥١٨ - وسمعتُ أبي وروى حديثَ محمدِ بن مُصفًّى؛ قال: حدَّثنا بَقِيَّة[3]، حدَّثنا الزُّبَيدي[4]، عن الزُّهري، عن أبي إدريس الخَوْلاني[5]، عن أبي ثَعْلَبة الخُشَني: أنَّ رسولَ الله ﷺ نَهى عن أكلِ

---

(١) في (ك): « وشرب ».

(٢) هذه الوجوه التي أشار إليها أبو حاتم هنا فصَّلها في المسألة رقم (١٤٨٢)، وانظر المسألة رقم (١٤٩٧) و(١٥٢٧).

(٣) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦٣٠)، والنسائي في "سننه" (٤٣٤٢)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٦٠٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٠٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢١٠ رقم ٥٥٩).

(٤) هو: محمد بن الوليد. (٥) هو: عائذالله بن عبدالله.

كُلِّ ذي نابٍ منَ السِّباع، وعن لحومِ الحُمُرِ الأَهليَّة .

قال أبي[1]: قوله: « لحوم الحُمُرِ الأَهليَّة » لم يَرْوِهِ غيرُ الزُّبَيْدِي[2].

---

(١) قوله: « قال أبي » سقط من (ك)، وفي هامش النسخة (أ) تعقيب على عبارة أبي حاتم هذه بخط مغاير نصه: « بل رواه صالح بن كيسان، عن الزهري . . .[كلمة غير واضحة] العمي، ورواه عقيل ويونس».

(٢) اختلفت كلمة الأئمة في هذا الحديث، فأبو حاتم يرى أن الزُّبَيدي تفرَّد – دون أصحاب الزهري – بلفظ: « لحوم الحُمُر الأهلية » مع أنه قد وافقه عليها غيره؛ فقد روى أحمد في "مسنده" (٤/ ١٩٣ رقم ١٧٧٣٥) من طريق عُقَيل بن خالد الأيلي، والبخاري في "صحيحه" (٥٥٢٧) من طريق صالح بن كيسان، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٦٠٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٠) من طريق صالح بن أبي الأخضر، ثلاثتهم عن الزهري، به، بمثل رواية الزُّبَيدي، واقتصر البخاري على تحريم لحوم الحمر الأهلية، وخالف البخاري أبا حاتم في ذلك، فرواه من طريق صالح بن كيسان، عن الزهري – كما سبق – ثم قال: « تابعه الزُّبيدي، وعُقيل، عن ابن شهاب، وقال مالك ومعمر والماجشون ويونس وابن إسحاق: عن الزهري: نَهى النبي ﷺ عن كلِّ ذي ناب من السِّباع ». وذهب الدارقطني في "العلل" (١١٦٣) إلى صحَّة الوجهين عن الزهري . وذهب ابن عبدالبر إلى أن تحريم لحوم الحُمُر الأهليَّة لا يصحُّ عن الزهري بهذا الإسناد أصلاً، فضعَّف رواية صالح بن أبي الأخضر، وخطَّأ رواية صالح بن كيسان، ولم يذكر رواية الزُّبَيدي، وأما رواية عُقيل فقد ذكر أن عُقيلاً يرويه بمثل رواية الجماعة عن الزهري؛ بعدم ذكر لحوم الحمر الأهليَّة، وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (١١٦٣) رواية عقيل.

قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١١): « ورواه صالح بن أبي الأخضر، وليس هو مما يُحتجُّ به في الزهري. وصالح بن كيسان – وإن كان ثقة – فإنه أخطأ في هذا؛ لأن أصحاب الزهري الثقات: مالك، وابن عيينة، ومعمر، ويونس، وعُقيل، لم يذكروا في هذا الإسناد غير النهي عن أكل كلِّ ذي الناب من السِّباع ».

وقال أيضًا: « ولا يصحُّ عن ابن شهاب في تحريم الحُمُر الأهليَّة إسنادٌ؛ إلا إسناد =

١٥١٩ - وسألتُ[1] أبي[2] عن حديثٍ رواه أبو أُميَّة الطَّرَسُوسي[3]، عن الوليد بن محمد بن صالح الأَيْلِيِّ[4]، عن مبارك ابن فَضَالة، عن الحسن[5]، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **طَعَامُ الوَاحِدِ يَكْفِي الاِثْنَيْنِ، وطَعَامُ الاِثْنَيْنِ يَكْفِي الأَرْبَعَةَ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد .

١٥٢٠ - **وسمعتُ أبي**[6] يقول: روى عبدالرَّزَّاق[7]، عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **كُلُوا الزَّيْتَ، وائْتَدِمُوا بِهِ . . .** »[8].

= مالك، عن ابن شهاب، عن عبدالله والحسن ابني محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيهما، عن عليٍّ، عن النبي ﷺ ». والله أعلم.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٥)، وقال أبو حاتم هناك: «هذا حديثٌ باطلٌ - يعني بهذا الإسناد - والوليد مجهول ».

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) هو: محمد بن إبراهيم .

(٤) كذا في (ت) و(ش)، وتشبه في (ك): «الأبلي»، وهي غير منقوطة في (أ) و(ف). وتقدم في المسألة رقم (١٣٨٨) و(١٤٨٥).

(٥) هو: البصري .

(٦) في (ت) و(ك): « وسمعته ».

(٧) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٣/ المنتخب)، وفي "تفسيره"- كما في "مسند الفاروق" لابن كثير (٢/ ٥٩٨)- وابن ماجه في "سننه" (٣٣١٩)، والترمذي في "جامعه" (١٨٥١)، وفي "العلل الكبير" (٥٧٠)، والبزار في "مسنده" (٢٧٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٤٥٠)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٢٢)، والضياء في "المختارة" (٨٢ و٨٣).

(٨) وتمامه: « فإنه يخرج من شجرة مباركة ».

حَدَّثَ[١] مرَّةً عن زيد بن أسلم، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ[٢]... هكذا رواه دهرًا، ثم قال[٣] بعدُ: زيد بن أسلم، عن أبيه، أحسَبُهُ عن عمر، عن النبيِّ ﷺ، ثم لم يَمُتْ[٤] حتى جعله عن زيد بن أسلم[٥]، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا شَكٍّ[٦].

---

(١) أي: حدَّث به عبدُالرَّزاق مرةً عن معمر، فجعلهُ عن زيد بن أسلم، به، ورواية عبدالرزاق من هذا الوجه أخرجها في "مصنفه" (١٩٥٦٨/ جامع معمر)، ومن طريقه أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٨٥١).

(٢) يعني: مرسلاً.

(٣) أي: عبدُالرَّزاق. وروايته على هذا الوجه أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٥٥٣٩) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد ابن أسلم، به.

(٤) أي: عبدالرزاق.

(٥) تقدَّم تخريج رواية عبدالرزاق من هذا الوجه في أول المسألة.

(٦) قال أبو داود في "مسائل أحمد" (ص٣٩٢ رقم١٨٧٧): «سألت أحمد عن حديث عبدالرَّزاق، عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ وادَّهِنُوا بِهِ؛ فإنَّها شَجَرةٌ مُبارَكةٌ»؟ فقال: هذا حدثنا به عبدالرَّزاق، عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه، ليس فيه عمر».اهـ.

وروى عباس الدوري في "تاريخه" (٣/ ١٤٢ رقم٥٩٥) عن يحيى بن معين أنه قال: «حدَّث مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كُلُوا الزَّيْتَ وادَّهِنُوا بِهِ...»، ليس هو بشيء؛ إنما هو عن زيد مرسلاً».اهـ.

وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٥٧٠): «سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديثٌ مرسل. قلت له: رواه أحدٌ عن زيد بن أسلم غيرُ معمر؟ قال: لا أعلمه».اهـ.

وقال في "جامعه" (١٨٥١): «هذا حديث لا نعرفُه إلا من حديث عبدالرزاق، عن معمر، وكان عبدالرزاق يضطَرب في رواية هذا الحديث، فربما ذكر فيه: "عن عمر، عن النبي ﷺ"، وربما رواه على الشَّك، فقال: أحسبه عن عمر، عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً».اهـ. =

١٥٢١- وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه أبو إسحاق الفَزاري[٢]، عن سُفْيان، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن عبدالله بن يزيد؛ قال: كنتُ جالسًا عند سعيد بن المسيّب، فقال شيخٌ عنده: سمعتُ أبا ذرٍّ يقول: نهى رسولُ الله ﷺ عن أكلِ كُلِّ ذي نابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وعن كُلِّ نُهْبَةٍ[٣]، وكُلِّ[٤] خَطْفَةٍ[٥]، وكُلِّ مُجَثَّمَةٍ[٦]. فقال سعيد: صدق؟

فقال أبي: أخطأ[٧] فيه؛ إنما هو: عن أبي الدَّرداء، بدل: أبي ذر[٨].

= وقال البزار: «وهذا الحديثُ لا نعلمه يُروى عن عمر، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن زيد إلا معمر، وزياد بن سعد، ورواه غيرُ واحد عن عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد، عن أبيه، ولا أعلمه إلا عن عمر، ورواه غيرُ واحد بلا شَك، وهذا الكلام قد روي عن أبي أسيد وعن أبي هريرة، وإسنادهما فغير ثابت».

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٣٥).

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

(٣) النُّهْبَةُ والنُّهْبىٰ: اسمٌ للمَنْهوب. "المصباح المنير" (ن هـ ب/ ٢/ ٦٢٧).

(٤) قوله: «كل» ليس في (أ) و(ش).

(٥) أي: ما اختطفَ الذئبُ من أعضاء الشَّاة وهي حيَّة؛ لأن كلَّ ما أُبِينَ من حيٍّ فهو ميِّت، والمراد: ما يُقطَعُ من أطراف الشَّاة، وذلك أنه لمَّا قَدِمَ المدينةَ رأى الناسَ يَجُبُّون أسنِمَةَ الإبل، وأَلَيَات الغنم، ويأكلونَهَا. والخَطْفة: المرَّةُ الواحدةُ من الخَطْف، فَسُمِّيَ بها العُضْو المُخْتَطَف. اهـ. انظر "النهاية" (٢/ ٤٩).

(٦) في (ك): «محتمة». والمُجَثَّمةُ: كلُّ حَيَوان يُحْبَس ويُرمى لِيُقْتَلَ. "مشارق الأنوار" (١/ ١٤٠١)) و"النهاية" (١/ ٢٣٩). وسيأتي تفسير المصنف للمجثَّمة في المسألة رقم (١٥٣٥).

(٧) يعني: أبا إسحاق الفزاري.

(٨) المعنى: أن الصواب في رواية الحديث: أن يقال: «عن أبي الدرداء» بدل «عن أبي ذر»، وهذا ليس تصحيحًا من أبي حاتم للحديث من طريق أبي الدرداء، فقد قال في المسألة رقم (١٥٣٥): «سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء لا يستوي». =

١٥٢٢ - وسألتُ أبي[1] عن حديثٍ رواه محمد بن سعيد بن

= والحديث رواه ابن المبارك في "مسنده" (١٨٨)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٨٨)، والحميدي في "مسنده" (٤٠١)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٩٥ رقم ٢١٧٠٦)، ومسدد وأبو يعلى في "مسنديهما" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٤٧١٧)- وابن حبان في "الثقات" (٧/ ١٣) من طريق ابن عيينة، ومسدد في "مسنده" من طريق يحيى بن سعيد، وأحمد بن منيع في "مسنده" من طريق عبيدة ابن حميد - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٧١٧)- وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٤٥ رقم ٢٧٥١٢) من طريق علي بن عاصم، وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى في "مسنديهما" - كما في "نصب الراية" (٤/ ١٩٣)- من طريق جرير، والدولابي في "الكنى" (٢/ ١٥٤-١٥٥) من طريق سليمان بن بلال، جميعهم عن سهيل، عن عبدالله بن يزيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء، به .

ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده"- كما في "إتحاف الخيرة" (٤٧١٧)- والترمذي في "جامعه" (١٤٧٣)، والبزار في "مسنده" (١٢١٣/ كشف الأستار) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن أبي أيوب الإفريقي، عن صفوان بن سليم، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ به .

قال الترمذي: «حديثٌ غريب ». وقال البزار - كما في حاشية "العلل" للدارقطني (٦/ ٢٠٤)-: « وهذا الحديث قد رُوي عن النبي ﷺ نحو كلامه من وجوه، وأبو الدرداء فمن أعلى من روى ذلك عن رسول الله ﷺ ، فلذلك ذكرنا حديث أبي الدرداء لجلالته، ولم نعدَّ كل من روى عن رسول الله ﷺ من هذا الوجه بهذا اللفظ إلا أن يغير لفظًا أو يزيد شيئًا، وإسناده حسن، ولا نعلم روى سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء غيرَ هذا الحديث، ولا روى هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا أبو أيوب، وروى عن أبي أيوب هذا عبدالرحيم وابن أبي زائدة ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٨) عن حديث صفوان هذا: « ليِّن الإسناد ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٧٠) حديثَ سهيل وحديثَ صفوان ثم قال: « وحديث سهيل بن أبي صالح كأنه أشبه بالصَّواب، ولا يثبت سماع سعيد من أبي الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا ».

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». وتقدَّمت هذه المسألة برقم (١٤٨٩)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٢٨) و(١٥٣٧)، و(١٥٣٨) و(٢٤١٥)، و(٢٥٢١).

زائدة، عن شَرِيكٍ(١)، عن عُبَيدالله(٢) - ورواه يحيى بن سُلَيم(٣)، عن عُبَيدالله - عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ**(٤) . . . »، وذكر(٥) الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ(٦)؛ إنما هو: عن عُبَيدالله، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله(٧) بن عبدالله بن عمر، عن جدِّه(٨) ابن عمر .

١٥٢٣ - وسألتُ أبي(٩) عن حديثٍ رواه الدَّراوَرْدي(١٠)، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن إسماعيل بن أُميَّة: أنَّ النبيَّ ﷺ أمر بأكل الضَّبُع ؟

قال أبي: إنما أراد: ما رواه إسماعيل بن أُميَّة(١١)، عن عبدالله

---

(١) هو: ابن عبدالله النَّخَعي القاضي .
(٢) هو: ابن عمر العُمَري .
(٣) قوله: « عن عبيدالله ورواه يحيى بن سليم » سقط من (ك).
(٤) تمامه: « فليأكُل بيمينِه، وإذا شَرِبَ فليشْرَب بيمينِه؛ فإنَّ الشَّيطانَ يأكلُ بشِماله ويشربُ بشِماله ».
(٥) قوله: « وذكر » ليس في (ف).
(٦) في المسألة رقم (١٤٨٩) جعل أبو زرعة الوَهَمَ في رواية شريك من شريك.
(٧) قوله: « عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله » سقط من (أ) و(ش).
(٨) في (ف): « عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن جدِّه». وانظر المسألة رقم (١٥٣٨).
(٩) في (ت) و(ك): « وسألته ».
(١٠) هو: عبدالعزيز بن محمد .
(١١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٨١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٢٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٦٤)، و"شرح المشكل" (٣٤٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٥ =

ابن عُبَيد بن عُمَير، عن ابن أبي عمَّار[1]؛ قال: سألتُ جابرًا عن الضَّبُعِ: أَصَيْدٌ هو[2]؟ قال: نعم، قلتُ: قاله النبيُّ ﷺ؟ قال: نعم.

١٥٢٤ - وسُئِلَ[3] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن زيد

= و٢٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٨). ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده"(٣/ ٢٩٧ رقم ١٤١٦٥)، وابن المنذر في "الأوسط"(٢/ ٣١٠ رقم ٩١٦).

ورواه أبو داود في "سننه" (٣٨٠١)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٣١٠ رقم ٩١٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢/ ١٦٤)، و"شرح المشكل" (٣٤٦٥)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣١٨) من طريق جرير بن حازم، والترمذي في "جامعه" (١٧٩١)، و"العلل الكبير" (٥٥١)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢/ ١٦٤)، و"شرح المشكل" (٣٤٦٥ و٣٤٧١)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٢٤٦)، والبيهقي (٩/ ٣١٨) من طريق ابن جريج، كلاهما عن عبدالله بن عبيد، به .

قال الترمذي في "جامعه": « حديثٌ حسن صحيح ». وقال في "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث صحيح ».

ونقل الترمذي في "جامعه" عن يحيى القطان قوله: « وروى جرير بن حازم هذا الحديثَ عن عبدالله بن عبيد بن عمير، عن ابن أبي عمار، عن جابر، عن عمر قوله. وحديث ابن جريج أصحُّ ».

ونقل الطحاوي في "شرح المشكل" (٩/ ٩٥) عن يحيى القطان أنه أنكر هذا الحديث وأنه قال: « يحدث به عن جابر عن عمر، ثم صيَّره عن النبي ﷺ ! ».

قال الطحاوي: « إنكارًا منه إياه على ابن أبي عمار ».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله .

(٢) في (ت) و(ك): « أصيده ».

(٣) نقل بعض هذا النص ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٣٥٩-٣٦٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" المطبوع (٢/ ١٦١)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٥)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم٣٦).

ابن أَسْلم[١]، عن أبيه، عن ابن عمر[٢]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ ودَمَانِ . . .** »[٣].

ورواه عبدالله بن نافع الصَّائغ[٤]، عن أسامة بن زيد، عن أبيه[٥]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه القَعْنَبِي[٦]، عن أسامة[٧] وعبدالله ابنَي زيد، عن أبيهما، عن ابن عمر، موقوفً[٨] ؟

---

(١) روايته أخرجها الشافعي في "مسنده" (٢/ ١٧٣/ السندي)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٩٧ رقم ٥٧٢٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٢٠/ المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢١٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٣١)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٥٨)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٧١)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٧).
ورواه ابن عدي (١/ ٣٩٧)، والبيهقي (١/ ٢٥٤) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن عبدالرحمٰن وعبدالله وأسامة بني زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به . ووقع عند ابن عدي: « عن عمر » بدل: « عن ابن عمر » وهو خطأ .
نقل عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل"(٥٢٠٤) عن أبيه أنه قال: « حديثٌ منكر».
وقال البيهقي (١٠/ ٧): « وكذلك رواه عبدالرحمن وأخواه عن أبيهم، ورواه غيرهم موقوفًا على ابن عمر، وهو الصَّحيح ».

(٢) قوله: « عمر » سقط من (ت) و(ك)، وكتب ناسخ (ك) فوق « ابن » : «كذا ».

(٣) تمامه: « فأمَّا الميتتان: فالحوتُ والجَرَاد، وأمَّا الدَّمَان فالكبد والطحال »، واللفظ لأحمد.

(٤) في (ت) و(ك): « الصباغ ».

(٥) في (ش): « أبيهما ».

(٦) هو: عبدالله بن مَسْلَمة .

(٧) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٣١) من طريق عبدالرحمن بن زيد، عن أخيه أسامة، عن أبيه، عن ابن عمر موقوفًا .

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبو زرعة: الموقوفُ أصحُّ [١].

١٥٢٥ - وسُئِلَ أبو زرعة [٢] عن حديثٍ رواه عبدالرحيم بن سُلَيمان [٣] وعبدالعزيز الدَّراوَرْدي [٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: قيل: يا رسولَ الله، إنَّ الأعرابَ يَأْتُونَا [٥] بلحمٍ، ولا ندري [٦] هل سَمَّوُا اللهَ عليه أم لا؟ فقال رسولُ الله ﷺ: **« سَمُّوا اللهَ عَلَيْهِ [٧]، وكُلُوا »**؟

---

(١) وكذا رجح الدارقطني في "العلل" (٢٢٧٧) فقال عن هذا الحديث: « يرويه المسوَّر ابن الصلت عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وخالفه عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم، فرواه عن أبيه، عن ابن عمر. عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، موقوفًا، وهو الصَّواب ».
وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٦٢١).

(٢) قوله: « أبو زرعة » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٢٧)، والدارمي في "مسنده" (٢٠١٩). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣١٧٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٤٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٩٩).

(٤) ذكر روايته البخاري في "صحيحه" (٥٥٠٧). قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٤): « أخرجه الإسماعيلي من طريق يعقوب بن حميد، عن الدراوردي ». ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٠٥٧ و٥٥٠٧ و٧٣٩٨) من طريق محمد بن عبدالرحمن الطفاوي وأسامة بن حفص المدني وأبي خالد الأحمر سليمان ابن حيان، ثلاثتهم عن هشام بمثله .

(٥) في (ش): « يأتوا ». والجادَّة: «يأتوننا»؛ لأنه مضارعٌ مرفوعٌ بثبوت النون، لكنْ حُذِفَتْ هنا النونُ تخفيفًا؛ وهذا نادرٌ مع غير نون الوقاية وياء المتكلم: « نِي ». انظر: "الأشباه والنظائر" للسيوطي (٢/ ٦٣-٦٥)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٢٨-٢٣٠)، و"شرح النووي" (٢/ ٣٦).

(٦) في (ك): « ولا نعلم ندري »، وكأنه ضرب على قوله: « نعلم ».

(٧) قوله: « عليه » ليس في (ش).

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: هشامُ بن عُرْوَة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ...، مُرسَلً[*] أصحُّ؛ كذا يرويه مالكٌ[١]، وحمَّادُ بن سَلَمة[٢]، مُرسَلً[*].

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(١) في "الموطأ" (٢/ ٤٨٨ رقم١٠٣٨). ومن طريقه أبو داود في "سننه" (٢٨٢٩).
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٩٨-٢٩٩): «لم يُختلَف عن مالك - فيما علمت - في إرسال هذا الحديث، وقد أسنده جماعةٌ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة»، وقال: «روى هذا الحديث مرسلاً - كما رواه مالك - جماعة، منهم: ابن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان. ورواه مسندًا جماعةٌ، منهم: هؤلاء الذين ذكر البخاري وغيرهم».اهـ.

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٨٢٩).
ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٨٥٤٢) عن معمر، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٨٣٨) عن عيسى بن يونس، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٢٣٩) من طريق جعفر بن عون، ثلاثتهم عن هشام بن عروة، عن أبيه به مرسلاً.
وسئل عنه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٩/ب - ٤٠/أ)، فقال: «يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه: فرواه عبدالرحيم بن سليمان، ويونس بن بكير، ومحمد بن عبدالرحمٰن الطفاوي، وأبو خالد الأحمر، ومحاضر، والنضر بن شُمَيل، ومسلمة ابن [قعنب]، وابن هشام بن عروة، و[عمرو] بن مجمع، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. واختُلف عن مالك بن أنس، فرواه عبدالوهَّاب بن عطاء، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، [قاله] يحيى بن أبي طالب، عنه. وغيره يرويه عن مالك، عن هشام، عن أبيه مرسلاً، وكذلك رواه [حماد] بن زيد، وحماد ابن سلمة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، والمفضل بن فضالة، عن هشام، عن أبيه مرسلاً ليس فيه عائشة، والمرسل أشبه بالصَّواب».اهـ، وما بين المعقوفين سقط، وتصحيف وقع في المخطوط، فاستدركنا بعضه وصوَّبنا بعضه الآخر من "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٦٣٤)، فإنه نقل معظم النص عن الدارقطني، ثم قال: «قلت: رواية عبدالرحيم عند ابن ماجه... وصحَّ الحديث على شرطه».اهـ.

١٥٢٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ[٢]، عن عاصم بن عمر العُمَري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَا قُطِعَ مِنْ بَهِيمَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ مِنْ شَيءٍ؛ فَالَّذِي قُطِعَ مِنْهَا**[٣] **لا يَأْكُلُهُ أَحَدٌ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٥٢٧ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه مالكٌ[٥] في "الموطأ" عن الزُّهري، عن أبي أُمامة بن سَهْل، عن ابن عباس: أنَّ خالد بن الوليد دَخَلَ مع رسول الله ﷺ بيتَ مَيْمونة، فأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنوذٍ[٦]؛ قال خالد: حرامٌ هو؟ قال: «**لا! وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي؛ فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ**»؟

قال أبي: روى مالكٌ في "الموطأ"[٧]، عن ابن عباس وخالد،

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٧٩).

(٢) قوله: «الصائغ» ليس في (ك). وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٣٠).

(٣) قوله: «منها» ليس في (ف).

(٤) في (ت) و(ك): «وسألته». وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٢) و(١٤٩٧)، وانظر المسألة رقم (١٥١٧).

(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٦٥٣) من طريق معن بن عيسى، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٧٠٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٠٢) من طريق ابن وَهْب، كلاهما عن مالك به. وقَرَن ابنُ وَهْب بمالكٍ يونسَ بن يزيد الأيلي.

(٦) أي: مَشْوِيّ. "النهاية" (١/ ٤٥٠).

(٧) وهذا في رواية ابن بكير، عن مالك، كما في "التمهيد" لابن عبدالبر (٦/ ٢٤٨).

والقَعْنَبيُّ[١] روى عن[٢] ابن عباس، عن خالد؛ وهو أصحُّ .

فذكرتُ[٣] ذلك لابن الجُنَيد[٤]، فقال: روى محمد بن حرب المَكِّي[٥] كما رواه القَعْنَبِي، والصَّحيحُ عندي: عن ابن عباس: دخلتُ أنا وخالد[٦].

١٥٢٨ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٨]، عن هِقْل بن زياد، عن هشام بن حسَّان، عن يحيى بن أبي[٩] كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ[١٠] النبيَّ ﷺ قال: « **لا يَأْكُلْ أَحَدُكُمْ**

---

(١) هو: عبدالله بن مَسْلَمة . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٥٣٧). وذكرها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٢٤٨).
قال البيهقي في "السنن الكبرى"(٩/ ٣٢٣): « وكأن مالكًا كان يشكُّ فيه، والصَّحيحُ رواية القعنبي ومن تابعه، وقد رواه يونس بن يزيد ومعمر - في رواية هشام بن يوسف عنه - وصالح بن كيسان، عن الزهري نحو رواية القعنبي ، عن مالك ».

(٢) قوله: « عن » سقط من (أ) و(ش).

(٣) القائل: « فذكرت »: هو ابن أبي حاتم .

(٤) هو: علي بن الحسين .

(٥) قوله: « المكي » ليس في (ش). وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٤٨٢٨)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٠٨ رقم ٣٨١٨).

(٦) من هذا الوجه رواه مسلم في "صحيحه" (١٩٤٥) عن يحيى بن يحيى النيسابوري، عن مالك، به .

(٧) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٨٩) و(١٥٢٢)، والمسألة الآتية برقم (١٥٣٧) و(١٥٣٨).

(٨) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٢٦٦)، والطبراني في "الأوسط" (٧/ ٣٥ رقم ٦٧٧٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١١٤).

(٩) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(١٠) في (ف): « عن » بدل: « أن ».

بِشِمَالِهِ، ولا يَشْرَبْ بِشِمَالِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ[(١)] ...»، الحديثَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، وكذا حدَّثناه هشام، وقد حدَّثني الأنصاريُّ[(٢)]، عن هشام بن حسَّان، عن عُبَيدالله بن دِهْقان مولى أنس، عن أنس[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ .

١٥٢٩- وسألتُ أبي[(٤)] عن الحديث الذي رواه داود بن رُشَيد[(٥)]،

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « فإن الشَّيطان يشرب بها ».

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن المثنى. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٨٠) تعليقًا .

والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٠٢ رقم ١٣٠٩٧ و١٣٠٩٨) من طريق يزيد ابن هارون وخالد بن الحارث، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٨٠) تعليقًا من طريق عبدالأعلى وروح، والطبراني في "الأوسط" (١٢٥٣) من طريق أسد بن عُبيدة البجلي ، جميعهم عن هشام، به .

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٢٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٨٠) تعليقًا من طريق يزيد بن هارون، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٠٣ رقم ١٣٠٩٧) من طريق روح، والترمذي في "العلل الكبير" (٥٥٦) من طريق عبدالله بن سعد الرازي، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٢٧٢ و٤٢٧٤) من طريق عبدالأعلى، جميعهم عن هشام بن حسان، عن عبدالله بن دِهْقان، عن أنس به .

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٤٧): « عبدالله بن دهقان ويقال: عبيدالله بن دهقان ».

وقال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: يقال: عبيدالله بن دهقان، وعبدالله بن دهقان، ولا أعرف له غير هذا الحديث ».

(٣) قوله: « عن أنس » سقط من (ك). (٤) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧١٤٧) وقال: « لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به داود بن رُشيد ».

عن سَلَمة بن بِشْر بن صَيْفي[(١)]، عن عبَّاد بن كَثِير[(٢)] الشَّامي، عن أبي عِقال[(٣)]، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ قال: «**اثْرُدُوا وَلَوْ بِالمَاءِ**»؟

قال أبي: حدَّثنا النُّفَيلي[(٤)] بهذا الحديث، عن عَبَّاد بن كَثِير، عن عبدالرحمٰن [السُّدِّيِّ][(٥)]، عن أنس بن مالك .

قال أبي: عبَّادُ بنُ كَثِير هذا مضطربُ الحديث، ظننتُ أنه أحسَنُ حالاً من عبَّاد بن كَثِير البصري، فإذا هو قريبٌ منه .

١٥٣٠ - وسألتُ أبي[(٦)] عن حديثٍ رواه جعفر بن محمد بن الحجَّاج القطَّان، عن عبدالله بن معاوية الزَّيْتوني، عن عبدالعزيز بن [عمران][(٧)] بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن ابن

---

(١) في (ت): « صفي ».

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « بشر ».

(٣) في (ف): « ابن عقال »، وأبو عقال هو: هلال بن زيد بن يسار .

(٤) هو: عبدالله بن محمد بن علي . ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (١١١٠)، والبيهقي في "الشعب" (٥٥٢٣) من طريق النفيلي، عن عباد، عن عاصم بن طلحة، عن أنس به .
قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عباد ».
وانظر "السلسلة الضعيفة" للألباني (١٧٩٠).

(٥) المثبت من (ش)، وفي بقية النسخ: «السندي»، وعبدالرحمن السدي: هو والد إسماعيل، ومولى قيس بن مخرمة القرشي.

(٦) في (ت) و(ك): « وسألته ».
ونقل بعض هذا النص العينيُّ في "عمدة القاري" (٢١/ ٤٤).

(٧) في جميع النسخ: « عمر »، والمثبت من "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٩٠)، و"تهذيب الكمال" (١٨/ ١٧٨)، ومصادر التخريج الآتية. ورواية عبدالعزيز بن عمران =

أبي ذِئْب[(١)]، عن عبدالله بن السَّائب بن خبَّاب، عن أبيه، عن جَدِّه؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يأكُلُ قَدِيدًا[(٢)] في طَبَقٍ متكئًا، ثم قام[(٣)] إلى فَخَّارَةٍ فيها ماءٌ فشَرِبَ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وعبدُالعزيز: متروكُ الحديث.

١٥٣١ - وسألتُ أبي[(٤)] عن حديثٍ رواه حسين بن واقد[(٥)]، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لَوَدِدتُّ أَنَّ عِنْدِي خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ، مُلَبَّقَةً**[(٦)] **بِسَمْنٍ ولَبَنٍ** ...»، الحديثَ؟

= أخرجها ابن منده - كما في "الإصابة" (٣/ ٧٧)- وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٩٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٩١٣).
قال ابن منده: «هذا حديثٌ غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».
وقال أبونعيم: «وصوابه: ابن عبدالله بن السَّائب، عن أبيه، عن جده».
وقال ابن حجر في "الإصابة": «يعني: فيكون من مسند السَّائب».

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.
(٢) القَديدُ: اللحمُ المَمْلوح المجفَّف في الشَّمس. "النهاية" (٤/ ٢٢).
(٣) في (ش): «قال».
(٤) في (ت) و(ك): «وسألته».
(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨١٨)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٤١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٩٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٥١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٢٦)، وفي "الشعب" (٥٦٠٠).
قال العقيلي: «حدثنا أحمد بن أصرم بن خزيمة قال: سمعت أحمد بن حنبل وقيل له في حديث أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: عن النبيِّ ﷺ في الملبَّقة، فأنكره أبو عبدالله، وقال: من روى هذا؟ قيل له: الحسين بن واقد. فقال بيده، وحرَّك رأسه، كأنه لم يرضاه». وقال أبو داود: «هذا حديث منكر، وأيوب ليس هو السَّختياني».
وعدَّ الذهبي في السير (٧/ ١٠٤) هذا الحديث من مناكير الحسين بن واقد.
(٦) أي: مُلَيَّنة، يقال: ثَرِيد مُلَبَّقٌ: مُلَيَّن بالدَّسَم. انظر "القاموس" (ل ب ق/ ص٩٢١).

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، ولا يشبه أن يكونَ من حديث أيُّوب السَّخْتِياني، ويشبه أن يكونَ من حديث أيُّوب بن خُوطٍ .

١٥٣١/أ - وكذلك الحديثُ الآخرُ الذي يرويه إبراهيم بن طَهْمان[١]، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « **دِبَاغُ الأَدِيمِ**[٢] **طُهُورُهُ**[٣] » ؟

قال أبي: هذا أيضًا باطلٌ .

قلتُ: فأيُّوبُ بن خُوطٍ روى عن نافع ؟

قال: نعم ! وهو متروكُ الحديث .

قلتُ: فحسينُ بنُ واقد روى عن أيُّوب بن خُوطٍ شيءً[٤]؟

قال: لا أدري .

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (١/٤٨). ومن طريقه ابن الجوزي في "التحقيق" (١/٨٨). قال الدارقطني: « إسناد حسن ».
وقول الدارقطني لا يُعارض قول أبي حاتم، فمقصود الدارقطني بالحُسْن: الغرابةُ والنكارة، انظر مزيدًا من الأمثلة على ذلك من كلام الدارقطني في كتاب "الإرشادات، في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات" للأخ طارق بن عوض الله (ص ١٤٥) فما بعدها .

(٢) الأديم: الجلد ما كان، وقيل: الأحمر، وقيل: هو المدبوغ. «لسان العرب" (١٢/٩).

(٣) في (ت) و(ك): « طهور ».

(٤) قوله: « شيء » ليس في (ف)، ويخرَّج ما في النسخ على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

١٥٣٢ - وسمعتُ أبي يقول: حدَّثنا مُسَدَّد[(١)]؛ حدَّثنا عبدالله بن داود[(٢)]، عن عُقْبَة بن وَهْب؛ حدثني أبي: أنَّ الهَجَنَّعَ[(٣)] قال: يا رسولَ اللهِ[(٤)]، ما يَحِلُّ لنا من المَيْتَة ؟ قال[(٥)]: نَغْتَبِقُ ونَصْطَبِحُ؛ قَدَحًا باللَّيلِ، وقَدَحًا بِالْغَدَاةِ، قال[(٦)]:« **ذَاكَ الجُوعُ، كُلْهَا** »، وأحلَّها لهم.

قال أبو محمد: قال[(٧)] أهلُ العربية: الصَّبُوحُ: شُربُ الغَدَاة، والغَبُوقُ: شربُ العَشِيِّ[(٨)].

---

(١) روايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٩٧).

(٢) هو: الخريبي.

(٣) قوله:« الهجنع » ضبب عليه ناسخ (ف). وقد ترجم الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (١٠/ ٢٨٢) للهَجَنَّع هذا، وقال:«ذكره ابن قانع في الصحابة، فأخطأ في ذلك خطأً فاحشًا، وأورد من طريق عقبة بن وَهْب بن عقبة، عن أبيه: أن الهَجَنَّع قال: يا رسول الله ، ما يحلُّ لنا من الميتة ؟ . . . الحديث، وقوله: الهَجَنَّع تصحيفٌ؛ وإنما هو: الفُجَيع بفاء وبعد الجيم تحتانية ساكنة، وقد تقدَّم في حرف الفاء على الصَّواب، والحديث عند أبي داود، وقد أخرجه الخطيب في "المؤتلف" من الطريق التي أخرجها ابن قانع؛ فقال: عن الهَجَنَّع بن عبدالله، فذكره، وقال: كذا وقع، والصَّواب: الفُجَيع بن عبدالله ».اهـ.
وقد ترجم المصنف في "الجرح والتعديل" (٧/ ٩٣) لفجيع العامري وذكر أن الراوي عنه هو وهب بن عقبة ! وانظر "تهذيب الكمال" (٢٣/ ١٤٤).

(٤) لفظ الجلالة:« الله » ليس في (ك).

(٥) أي: الهَجَنَّع .

(٦) في (ك):« فإن ».

(٧) قوله:« قال » سقط من (ك).

(٨) قال الخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٥٣٢):« أخبرني أبو عُمَرَ: أنا أبو العَبَّاس ثَعْلَبٌ عن الكوفيِّين، والمُبَرِّدُ عن البصريِّين، قالوا: شُرْبُ الغدَاةِ: الصَّبُوحُ، وفي نصفِ النهار: القَيْلُ، وبالعشيِّ: الغَبُوقُ، وبين المغرب والعَتَمة: الفَحْمَةُ، =

قال أبي: كذا قال مُسَدَّد! وإنما هو: وَهْب بن عُقبَة؛ حدَّثنا أبو نُعَيْم[1] بهذا الحديث، هو: وَهْب بن عُقْبَة.

١٥٣٣ - وسألتُ أبي[2] عن حديثٍ رواه ابن أبي أُوَيس[3]؛

= وفي السَّحَرِ: الجَاشِرِيَّة، وكلُّ شَرَابٍ شُرِبَ في أيِّ زمانٍ كان، فهو: الصَّفْحُ، يقال: أتاني فصَفَحْتُهُ، أي: سَقَيْتُهُ، وأتاني فأصفحْتُهُ: إذا حَرَمْتَهُ ورددْتَهُ».
وانظر: "النهاية" (٣/ ٦ و٣٤١)، و"لسان العرب" (٢/ ٥٠٤) و(١٠/ ٢٨١).

(١) هو: الفضل بن دُكين. وروايته أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم" (٣٦) من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن الفضل ابن دُكَين، عن وَهْب بن عقبة، عن أبيه، عن الهَجَنَّع، به.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٤٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٣٧) تعليقًا، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ١٤٤-١٤٥) من طريق إسماعيل بن عبدالله، عن أبي نعيم الفضل بن دُكَين، عن عقبة بن وَهْب، عن أبيه، عن الفُجَيع، به.
ورواه أبو داود في "سننه" (٣٨١٧) من طريق هارون بن عبدالله، والطحاوي في "شرح المشكل" (٨٢٣) من طريق أبي أمية، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٣٨) من طريق إبراهيم الحربي، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٢١ رقم٨٢٩) من طريق علي بن عبدالعزيز، جميعهم عن أبي نعيم بمثله.
ووقع في رواية هارون بن عبدالله عند أبي داود: «قال أبو نعيم: فسره لي عقبة: قدح غدوة، وقدح عشية ...».
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم الأصبهاني في "تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم" (٣٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٢٣١).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ٣٥٧) وقال بعد أن روى أحاديث عدَّة: «وفي ثبوت هذه الأحاديث نظرٌ».

(٢) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٣) هو: إسماعيل بن عبدالله. وروايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٥٠/ ب/ أطراف الغرائب) بلفظ: «نِعْم الإدامُ الخَلُّ، ولا يجوعُ أهلُ بيتٍ...» الحديث. وقال: «تفرَّد به أبو أويس عنه بهذه الألفاظ، ولم يروه عنه غير مُعلَّى بن منصور الرازي».

حدثني أبي[١]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: قَدِمَ على النبيِّ ﷺ ناسٌ، فرأى أجسامَهُمْ ضارِعَةً[٢]، فقال لهم: « **مَا بِأَرْضِكُمْ أُدُمٌ ؟** » قالوا: لا؛ قال: « **فَمَا يَكُونُ بِأَرْضِكُمُ الخَلُّ ؟** » قالوا: بلى؛ قال: «**فَإِنَّهُ أُدُمٌ**[٣]». ولا أُرَاهُ إلا قال لأناسٍ قَدِمُوا على النبيِّ ﷺ من البَحْرَيْنِ[٤] ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٥].

١٥٣٤ - وسألتُ أبي[٦] عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالِسي[٧]، عن الحسن بن وَاصِل، عن يونس بن عُبَيد، عن ابنِ مَعْقِل بن يَسَار؛ أنَّ مَعْقِلاً قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ، فَلْيُمِطْ عَنْهَا الأَذَى، ولْيَأْكُلْهَا، ولا يَدَعْهَا لِلشَّيْطَانِ** » ؟

---

(١) هو: عبدالله بن عبدالله المدني.

(٢) الضَّارِعُ: النَّحِيفُ الضَّاوي الجسم . "النهاية" (٣/ ٨٤).

(٣) الأُدُم - بضم الهمزة والدال، وقد تُسَكَّن الدال - جمع الإدَام، وهو ما يؤكل مع الخبز أيَّ شيء كان. وإذا سكنت الدال جُمع الجمع على «آدام». "النهاية" (١/ ٣١)

(٤) في (ف): « التحرير » بدل: « البحرين ».

(٥) لعل ما يبين وَجْه نكارة الحديث ما رواه ابن عمار الشَّهيد في "علل أحاديث كتاب الصحيح" (٢٥) من طريق الإمام أحمد بن صالح المصري أنه قال: وحدثني ابن أبي أويس، قال: حدثني ابن أبي الزناد، عن هشام، عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ سأل قومًا: « ما إدامكُم ؟» قالوا: الخلُّ. قال: « نِعْم الإدامُ الخَلُّ ».اهـ. فهذا يبين أن أصل الحديث مرسل، والله أعلم .

(٦) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٧) هو: سليمان بن داود .

قال أبي: إنَّما يرويه عن يونس[١]، عن الحسن؛ أنَّ معقلَ[٢] قال: نهى . . . .

١٥٣٥- وسألتُ أبي[٣] عن حديثٍ رواه عبدالرحيم بن سُلَيمان الرَّازِي[٤]، عن أبي أيُّوب الإفريقي[٥]، عن صَفْوان بن سُلَيم، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي الدَّرداء، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه نَهى عن أَكْلِ[*] المُجَثَّمَةِ[٦]، والنُّهْبَىٰ، والْخَطْفَةِ[٧]، وعن أَكْلِ[*] كُلِّ ذي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ[٨].

---

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٠٧٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٧٨)، والروياني في "مسنده" (١٣٠٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٠٠ رقم ٤٥٠) من طريق يزيد بن زريع، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٠٨٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٠١ رقم ٤٥٣) من طريق عثمان بن عبدالرحمن الجمحي، والطبراني (٢٠/ ٢٠٠ رقم ٤٥١ و٤٥٢) من طريق عامر بن صالح والمضاء الخزاز، جميعهم عن يونس، به .

(٢) في (ش):«عن الحسن بن معقل»، والمثبت من بقية النسخ، و«معقل»: عَلَمٌ مصروفٌ منوَّنٌ، فحقُّه هنا أن يكون بألف تنوين النصب «معقلًا»؛ لكنَّها حذفت على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ت) و(ك):« وسألته ». وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٢١).

(٤) تقدم تخريج روايته والكلام عليها في المسألة رقم (١٥٢١).

(٥) هو: عبدالله بن علي .

(*) قوله:« أكل » ليس في (ف).

(٦) في (ك):« المحتمة ».

(٧) تقدم تفسير المجثمة والنهبى والخطفة، في المسألة رقم (١٥٢١).

(٨) في (ت) و(ف) و(ك):« السبع ».

والْمُجَثَّمَة: التي تُصَبَّرُ[١] بالنَّبْلِ[٢] ؟

قال أبي: سعيد بن المسيّب عن أبي الدَّرداء لا يستوي[٣].

١٥٣٦ - وسُئِلَ أبو زرعة[٤] عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[٥]، عن عُبَيدالله[٦]، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن أَكْلِ لحومِ الحُمُرِ الأهليَّة .

ورواه ابن نُمَير[٧]، عن عُبَيدالله؛ حدَّثني نافع وسالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

---

(١) في (ت): « يصبر ».

(٢) في (أ) و(ش): « بالليل »، وفي (ف) غيِّرت « بالنبل » إلى «بالليل»، أو العكس، قال في "اللسان" (١٢/ ٨٣): « قال أبو عبيد [في "غريب الحديث" (١/ ٢٥٥)]: والمُجَثَّمَةُ التي نُهِيَ عنها: هي المصبورة، وهي: كلُّ حيوان يُنصَبُ ويُرمَى ويقتل، قال أبو عبيد: ولكنَّ المجثَّمة لا تكون إلا من الطير والأرانب وأشباهها مما يَجْثُمُ بالأرض، أي: يلزمها؛ لأنَّ الطَّيْرَ تَجْثُمُ بالأرض إذا لزمتها ولبدت عليها؛ فإنْ حبسها إنسانٌ قيل: قد جُثِّمَتْ؛ فهي مُجَثَّمَةٌ: إذا فُعِلَ ذلك بها، وهي المحبوسةُ، فإذا فَعَلَتْ هي مِنْ غير فعل أحدٍ، قيل: جَثَمَتْ تَجْثُمُ وتَجْثِمُ جُثُومًا، فهي جاثمة». اهـ. وانظر "النهاية" لابن الأثير (١/ ٢٣٩)، و"تاج العروس" (ج ث م).

(٣) أي: لا يجيء؛ لأن سعيد بن المسيب ليس معروفًا بالرواية عن أبي الدرداء؛ قال الدارقطني في "العلل" (١٠٧٠)، في كلامه على هذا الحديث: « ولا يَثْبُتُ سماع سعيد من أبي الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا ».

(٤) في (ف): « أبي زرعة »، وكأن الناسخ صوبها. وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٩٨)، وذكر فيها أبو زرعة: أنَّ الوَهَمَ من الدراوردي.

(٥) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « عبدالله ». وعبيدالله هذا: هو ابن عمر العُمَري .

(٧) هو: عبدالله . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" عقب الحديث رقم (١٩٣٦).

قال أبو زرعة: حديثُ ابن نُمَير أصحُّ.

١٥٣٧ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه عبدالله بن محمد ابن أخي جُويرِيَة، عن جُوَيْرِيَة[٢] بن أسماء، عن مالك، عن الزُّهري؛ أنَّ أبا بكر بن عبدالله[٣] بن عبدالله بن عمر أخبره؛ أنه سَمِعَ عبدَاللهِ ابنَ عمر يقول: قال رسولُ الله ﷺ: « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ ... »، الحَديث ؟

قال أبو زرعة: جُوَيْرِيَةُ يَهِمُ فيه[٤].

---

(١) قوله: « أبو زرعة » ليس في (ت) و(ك). وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٨٩) و(١٥٢٢) و(١٥٢٨)، والمسألة التالية، والمسألة الآتية برقم (٢٤١٥) و(٢٥٢١).

(٢) قوله: « عن جويرية » سقط من (ك).

(٣) كذا وقع هنا من رواية جويرية، عن مالك: « أبو بكر بن عبدالله ... » مكبَّرًا، وكذا ذكر الدارقطني في "الموطآت" - كما في "النكت الظراف" لابن حجر (٦/ ٢٦٩) - وذكر ابن المديني في "العلل" (ص٧٥) رواية جويرية وفيها: « أبو بكر بن عُبَيدالله ... » مصغَّرًا ، وهو الموافق للثابت من رواية الجماعة عن مالك، وانظر "مرويات الإمام الزهري المعلَّة" للدكتور عبدالله دمفو (٣/ ١٥١٥-١٥١٦)، والمسألة رقم (١٤٨٩) و(١٥٢٢).
وقد ضبَّب ناسخ (ت) على قوله: « بن عبدالله ».

(٤) أي: في ذكره السَّماع بين أبي بكر وجدِّه عبدالله بن عمر . وقد صرَّح الدارقطني في "العلل" (١٧١٣) بأن أبا بكر لم يسمعه من جدِّه ابن عمر، وإنما من عمه سالم، عن أبيه. وانظر "العلل" له (١٠٠) و(٤/ ٥٤/أ). قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ٢٦٨-٢٦٩): « ووقع في رواية جويرية، عن مالك، في "الموطآت" للدارقطني: عن مالك، عن الزهري؛ أن أبا بكر بن عبدالله أخبره؛ أنه سمع عبدالله ابن عمر، وهو من أغرب ما يكون ».اهـ.
وذكر ابن المديني في "العلل" (ص٧٥) أن جويرية رواه عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله، عن ابن عمر، ثم قال: « وحديث مالك كحديث جويرية =

١٥٣٨ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه يحيى بن عبدالله بن بُكَير؛ حدَّثني مالك، عن ابن شِهَاب، عن أبي بكر بن عُبَيدالله[٢] بن عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله، عن ابن عمر[٣]: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُم** . . . »، الحديثَ ؟

= قديمٌ، وكان يسنده ». اهـ. وقوله: « كحديث » يظهر أن صوابه: « من حديث ».
والحديث أخرجه مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٢٢-٩٢٣)- ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٣ و١٤٦ رقم ٤٨٨٦ و٦٣٣٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٠)- عن ابن شهاب الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عمر، ليس فيه تصريحٌ بالسَّماع .
وقد عرض ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٠٩-١١٢) لاختلاف الرواة على مالك في هذا الحديث، ولم يذكر رواية جويرية، وإنما ذكر رواية إبراهيم بن طهمان، عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عمر، عمَّن حدثه؛ أنه سمع ابن عمر . . .، الحديث، ثم قال ابن عبدالبر: « قال الدارقطني: روى هذا الحديث عمر بن محمد بن زيد، عن القاسم بن عُبَيدالله، عن عبدالله بن عمر، وهو - أي القاسم - أبو بكر الذي روى عنه الزهري، وقال: عن سالم، عن ابن عمر، فأشبه أن يكون قول إبراهيم بن طهمان له وجه، والله أعلم ». اهـ.

(١) قوله: « أبو زرعة » من (ف) فقط . وانظر المسألة السابقة .
(٢) في (ش): « عبدالله ».
(٣) كذا في جميع النسخ: « عن عبدالله، عن ابن عمر »، وهو خطأٌ، فجميع الذين ذكروا مخالفة ابن بكير ذكروها على النحو التالي: عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبيه (عُبَيدالله)، عن جده (عبدالله بن عمر). عدا الدارقطني في "الغرائب" كما سيأتي في آخر هذا التعليق.
قال الجوهري في "مسند الموطأ" (ص ٢٠٥): « وفي رواية ابن بكير: عن أبي بكر ابن عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ل٥٤/ ب) الاختلاف في هذا الحديث، ومن ذلك قوله: « وقال إبراهيم بن طهمان: عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله، عن أبيه، عن جده، وكذلك قيل عن يحيى بن بكير، عن مالك ». اهـ. =

قال أبو زرعة: وَهِمَ يحيى .

١٥٣٩- وسُئِلَ أبو زرعة[1] عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن عائِشَة[2]، عن عبدالرحمٰن بن حمَّاد بن[3] عمران بن موسى بن طَلْحَة بن عُبَيدالله،

= وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١١٠): « وقال ابن بكير في هذا الحديث: عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن ابن عمر، ولم يتابعه أحدٌ من أصحاب مالك على ذلك فيما علمت، وإنما يجعلون الحديث لأبي بكر بن عبيدالله، عن جده، لا يقولون فيه: عن أبيه كما قال ابن بكير ».اهـ.

وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ٢٦٨-٢٦٩): « قال ابن العربي في "العارضة" : اتفق أكثر الرواة عن مالك على هذا، وخالفهم يحيى بن بكير فقال: عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر، عن أبيه، عن جده؛ زاد فيه: " عن أبيه " قلت [أي ابن حجر]: أورده الدارقطني في "الغرائب" من رواية يحيى بن بكير، وليس فيه: " عن جده " وإنما فيه: " عن أبيه " حسبُ، فإذا حملنا قوله: "عن أبيه" على أن المراد "جده" وافق الجماعة ».

(١) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٢) هو: عُبَيدالله بن محمد بن حفص ابن عائشة. وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٦٥)، والشاشي في "مسنده" (١١)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٦٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٧٠ و٤/ ٤١١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥/ ٥٧)، جميعهم، عنه، عن عبدالرحمٰن بن حماد، عن طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن طلحة بن عُبَيدالله ، به. ورواه البزار في "مسنده" (٩٤٩) من طريق سليمان بن عبدالرحمن، عن أبيه عبدالرحمٰن بن حماد، بمثله .

قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن طلحة إلا بهذا الإسناد ».

وقال الدارقطني في "الأفراد" (٥٤/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرَّد به طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن جدِّه ».

(٣) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

عن أبيه [١]، عن طَلْحَة بن يحيى بن طَلْحَة، عن أبيه، عن طَلْحَة بن عُبَيدالله؛ قال: دخلتُ على رسول الله ﷺ، وفي يده سَفَرْجَلَةٌ [٢]، فألقاها إليَّ وقال: « إِنَّهَا تُجِمُّ الفُؤَادَ [٣] » ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٤].

١٥٤٠- وسُئِلَ أبو زرعة [٥] عن حديثٍ رواه إبراهيم بن موسى [٦]،

---

(١) كذا في جميع النسخ بزيادة: « عن أبيه »، ولم نقف عليه من هذا الوجه.

(٢) السَّفَرْجَلَةُ: واحدة السَّفَرْجَل، وهو من الفواكه؛ قال في "تاج العروس" (١٤/ ٣٤٧): « السَّفَرْجَلُ: ثمرٌ مَعْرُوفٌ، قالَ أبو حَنِيفَةَ: كثِيرٌ في بِلادِ العَرَبِ. قَابِضٌ مُقَوٍّ مُدِرٌّ مُشَهٍّ لِلطَّعام والْبَاهِ، مُسَكِّنٌ لِلْعَطَشِ، وإذا أُكِلَ عَلى الطَّعام أَطْلَقَ، وأَنْفَعُهُ: ما قُوِّرَ وأُخرِجَ حَبُّهُ، وجُعِلَ مَكانَهُ عَسَلٌ وطُيِّنَ وشُوِيَ في الفُرْنِ، ج: سَفارِجُ، الْواحِدَةُ: بِهَاءٍ، وتَصْغِيرُها: سُفَيْرِجٌ وسُفَيْجِلٌ ».

(٣) تُجِمُّ الفؤادَ، أي: تُريحُه. وقيل: تجمعُه وتكمِّل صلاحَه ونشاطَه. "النهاية" (١/ ٣٠١).

(٤) قال البرذعي في "سؤالاته" (٢/ ٧٠٠-٧٠١): « وشهدت أبا زرعة يحدِّث عن عبيدالله بن محمد بن حفص ابن عائشة بحديث طلحة بن عبيدالله في السَّفَرْجَلَة: إنها تُجِمُّ الفؤادَ. قال أبو زرعة: "إما واهٍ"، وإما كلمة نحوها، ثم قال أبو زرعة: سئل أبو الوليد عن هذا الحديث ؟ فقال: هذا حديث البقَّالين ».اهـ. وانظر "تحفة الأشراف" (٥٠٠٤)، و"لسان الميزان" (٣/ ٤١٢)، و"مختصر المستدرك" (٧٢١).

(٥) قوله: «أبو زرعة» ليس في (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ش): «وسئل أبي»، والمثبت من (ف).

(٦) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٩) ولكن من حديث: عبدالله بن عمر. قال ابن عدي: « حدثنا أحمد بن حمدون، حدثنا أبو زرعة وأبو حاتم وابن وارة وابن حيويه قالوا: حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا أشعث بن عطاف، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به ».
وقال ابن عدي: « حدثنا أحمد بن محمد بن عبدالكريم الجرجاني، حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا أشعث بن عطاف، بإسناده نحوه ». ثم قال: « وهذا عندي حديث إبراهيم بن موسى الفراء، عن أشعث، سرقه منه محمد بن حميد، ولا أعلم=

عن أَشْعَث بن عَطَّاف، عن سفيان[١]، عن أبي الزُّبَير[٢]، عن جابر، عن عمر[٣]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى[٤] وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ**»؟

قال أبو زرعة: وَهِمَ فيه أَشْعَث، وكان كوفيًّا؛ شيخٌ صالِحٌ[٥]، كان ها هنا عندنا . والحديثُ حديثُ[٦] ابنِ مهدي[٧] الذي رواه سفيان عن أبي الزُّبَير، عن جابرٍ وابنِ عمر، عن النبيِّ ﷺ .

١٥٤١ - وسُئِلَ أبو زرعة وذكر حديثًا رواه الفَضْل بن موسى

= أحدًا روى هذا الحديث عن الثوري فقال: عن أبي الزبير، عن جابر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ غير أشعث بن عطاف، ورواه ابن مهدي وغيره عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، وعن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهذا أصوب». ووقع في المطبوع: «عن الثوري وعن أبي الزبير»؛ وهو خطأ .

(١) هو: الثوري .

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٣) كذا في جميع النسخ: «عمر»، والظَّاهر أنه خطأٌ صوابه: «ابن عمر»، كما تقدَّم في التخريج، وكما يدلُّ عليه سياق المسألة .

(٤) في (ف): «معا» وعليها علامة المد. قال الفيومي في "المصباح المنير" (٢/ ٥٧٦): «المِعَى: المُصْران، وقصره أشهر من المد، وجمعه أمعاءٌ».

(٥) قوله: «شيخٌ صالح» خبر لمبتدأ محذوف، أي: «هو شيخٌ صالحٌ». وهذا على قطع هذا الكلام عما قبله. ولو قيل بوصله، نُصِبَ: «شيخ صالح» خبرًا آخر لـ«كان»، وكانت الجادَّة أن يقال: شيخًا صالحًا، لكنْ حذفت هنا ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم(٣٤).

(٦) قوله: «حديث» سقط من (ك).

(٧) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٠٦١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٥٢)، ورواه أبو عوانة في "صحيحه" (٥/ ٤٢٤) معاوية بن هشام، عن سفيان، به.

السِّيناني[١]، فاختَلَفَ الروايةُ عنه[٢]:

فروى معاذ بن أسد المَرْوَزِي[٣]، عن الفَضْل بن موسى، عن صالح بن أبي الزُّبَير، عن أبيه، عن رافع بن عمرو؛ قال: كنتُ أَرْمِي[٤] نخلاً للأنصار، فأخذوني، فذهبوا بي إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: هذا يرمي نَخْلَنَا؛ قال: «**يَا رَافِعُ، لِمَ تَرْمِ**[٥] **نَخْلَهُمْ؟**»، فقلتُ: يا رسول الله، الجُوع؛ قال: « **لا تَرْمِ، وَكُلْ مَا وَقَعَ، أَشْبَعَكَ اللهُ !**».

---

(١) في (أ) و(ش) و(ك): « الشيباني »، ووضع في (ت) و(ف) علامة الإهمال على السين. وانظر "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٢٥٤).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « فاختلفتِ الروايةُ عنه »؛ لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى «الرواية»، وهي مؤنَّثٌ غير حقيقي، وفي مثل ذلك يجوز تأنيثُ الفعلِ وتذكيرُهُ، وإنْ كان التأنيث أرجح. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٥/ ١٩ رقم ٤٤٦٠) من طريق أحمد بن داود المكي، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٤٤٤) من طريق أبي يحيى بن أبي ميسرة، كلاهما عن معاذ بن أسد، عن الفضل بن موسى، عن صالح بن أبي جبير، عن أبيه، عن رافع، به .
ووقع عند الحاكم: « صالح بن أبي جعفر » بدل: « صالح بن أبي جبير ».
ومن طريق الطبراني رواه المزي في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٢٧).

(٤) في (أ): « أومي ».

(٥) في (ش) و(ك): «لِمَ تَرْمي»، وهو الجادَّة، ولكنهما نسختان ليستا بقويتين؛ والمثبت من بقية النسخ، ويخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أن الأصل: « لِمَ تَرْمِي»، والفعلُ مرفوعٌ، لكنْ حُذفت منه الياء اجْتزاء بالكسرة قبلها، والاجتزاء بالحركات عن حروف المدِّ لغةٌ لهوازن وعليا قيس. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩). =

وروى الحسينُ بنُ حُرَيث[١]، ومحمود بن غَيْلان، عن الفَضْل، عن صالح بن أبي جُبَير، عن أبيه، عن رافع بن عمرو ؟

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ: صالحُ بنُ أبي جُبَير[٢]. ورواه[٣] أبو تُمَيْلَة[٤] وقَصَّرَ به[٥]؛ والصَّحيحُ متصلٌ .

١٥٤٢ - وسُئِلَ أبو زرعة[٦] عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيْمان

= والثاني: أنَّ الفعل مجزوم بـ«لِمَ»، على ما ذهب إليه بعض النحاة من الجزم بـ«لِمَ» حملاً لها على «لَمْ»- وكأن ذلك لتشابههما في الصورة - وخرَّجوا على ذلك قراءةَ عُبَيد بن عمير في قوله تعالى: ﴿لِمَ تَلْبِسُوا ... وَتَكْتُمُوا﴾[آل عِمرَان: ٧١]. وانظر كلام أبي حيان في "البحر المحيط" (٢/ ٥١٦)، وانظر كلام السمين الحلبي على هذه القراءة في "الدر المصون" (٣/ ٢٤٧)، فهو مهم.

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٢٨٨)، و"العلل الكبير" (٣٤٠). قال الترمذي في "جامعه": « هذا حديث حسن صحيح غريب ». وقال في "العلل": «سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: لا أعرف هذا إلا من حديث الفضل بن موسى، وصالح بن أبي جبير لا أعرف اسم أبيه ».اهـ.

(٢) من قوله: «عن أبيه عن رافع بن عمرو، فسمعتُ أبا زرعة...» إلى هنا سقط من(ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) في (ت) و(ك): « رواه » بلا واو.

(٤) المثبت من (ت) وفي بقية النسخ: « أبو ثميلة » بالثاء المثلثة، وهو تصحيفٌ. واسم أبي تميلة: يحيى بن واضح. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٧٤)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٢) من طريقه، عن صالح بن أبي جبير مولى الحكم بن عمرو الغفاري، عن أبيه؛ قال: شكا ناسٌ من أهل المدينة إلى رسول الله ﷺ أن غلامًا من بني غِفار يرمي نخلَهم ...، الحديث، واللفظ للبيهقي. قال البيهقي: « وهذا منقطع ».

(٥) في (أ) و(ت) و(ش): « وقصرته ».

(٦) قوله: « أبو زرعة » ليس في (ت) و(ك).

الواسِطي[١]، عن هُشَيم[٢]، عن خالد الحَذَّاء، عن أبي العُرْيان المُجَاشِعي، عن ابن عباس؛ قال: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ اليهودَ ! حُرِّمَتْ عليهمُ الشُّحُومُ، فباعوها، وأكلوا أثمانَهَا، وإنَّ الله إذا حرَّم أكلَ شيءٍ حرَّم ثمنه ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن بَرَكَةَ أبي الوليد[٣]؛ وَهِمَ فيه هُشَيم .

---

(١) لم نقف على روايته، لكن الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٩٣ رقم٢٦٧٨) قال: حدثنا سُرَيج، حدثنا هشيم؛ أخبرنا خالد الحذاء، عن بَرَكَة بن العُريان المجاشعي، قال: سمعت ابن عباس، به .
وبَرَكَةُ هذا كنيته: أبو الوليد، وقيل: أبو العريان. قال ابن ماكولا في "الإكمال" (١/ ٢٣٢-٢٣٣) : « بركة أبو الوليد، عن ابن عباس، روى عنه خالد الحذَّاء والتيمي، هو: المجاشعي البصري، وقيل: هو أبو العريان المجاشعي ». وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب" (١/ ٢١٨): « وقرأت بخط مغلطاي أن ابنَ خَلْفون سمَّى أباه: العُرْيان . والذي رأيت في ابن خلفون: بركة أبو الوليد، ويقال: أبو العريان ».
ورواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ٤٠٢) من طريق أحمد بن زهير، عن يحيى ابن أيوب، عن هشيم، عن خالد، عن بركة أبي العريان المحاربي، عن ابن عباس، به . قال ابن عبدالبر:« قال أحمد بن زهير: كذا قال: عن بركة أبي العريان، وسمعت أبي يقول: وأبو العريان الذي يحدث عنه خالد اسمه: أنيس ».
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٥٥ رقم ١٢٨٨٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٤٤) من طريق عمرو بن عوف الواسطي، عن هشيم، عن خالد الحذاء، عن بركة بن الوليد، عن ابن عباس، به.

(٢) هو: ابن بشير الواسطي.

(٣) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٧ رقم ٢٢٢١) من طريق علي بن عاصم، و(١/ ٣٢٢ رقم ٢٩٦١) من طريق محبوب بن الحسن، والبخاري في "التاريخ الكبير"(٢/ ١٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٦/ ١٣) =

١٥٤٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به عمَّار بن خالد الواسِطي، عن شيخ من أهل البَصْرة يُكْنى: أبا الفَضْلِ الأَشَجَّ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن أكل الطِّين، وقال: « **مَنْ أَكَلَ الطِّينَ، فَقَدْ**[٢] **أَعَانَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ** » ؟

فسمعتُه **يقول**: هذا حديثٌ كذبٌ، والشيخُ لا أعرفُهُ .

١٥٤٤ - وسألتُ أبي[٣] عن حديثٍ رواه عمرو بن عَوْن الواسِطي[٤]، عن أبي معاوية الضَّرِير[٥]، عن الأَعمش، عن أبي يحيى مولى جَعْدَة بن هُبَيرة، عن أبي هريرة؛ قال: ما عابَ[٦] رسولُ الله طعامًا قَطُّ ؟

= من طريق وهيب بن خالد، وأبو داود في "سننه" (٣٤٨٨)، والبيهقي (٦/ ١٣) من طريق بشر بن المفضل، وأبو داود (٣٤٨٨)، والدارقطني في "السنن" (٣/ ٧) من طريق خالد بن عبدالله ، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩٣٨) من طريق يزيد بن زريع، والضياء في "المختارة" (٩/ ٥١٠ رقم ٤٩٣) من طريق عبدالوهَّاب، عن خالد، عن بركة أبي الوليد، عن ابن عباس، به .

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٤٨٧).

(٢) في (ف): « فكأنما ».

(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ». وستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٢٨)، وانظر المسألة رقم (٢٢٢٧).

(٤) لم نقف على روايته، لكن أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٠٦٤) من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة وأبي كريب ومحمد بن المثنى وعمرو الناقد، وأبو عوانة في "صحيحه" (٨٤٤٤) من طريق أحمد بن حنبل وعلي بن حرب، ستتهم عن أبي معاوية، به .
ثم رواه مسلم أيضًا من طريق أبي كريب ومحمد بن المثنى، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، به .

(٥) هو: محمد بن خازم .

(٦) في (أ) و(ت): « ما غاب ».

قال أبي: لم يُتابَعْ على هذه[١] الروايةِ ! إنما هو: الأعمش[٢]، عن أبي حازم[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٥٤٥ - وسُئِلَ[٤] عن حديثٍ رواه ابنُ حُمَيد[٥]، عن علي بن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نَجِيح[٦]، عن مجاهد،

---

(١) في (ف): «هذا».

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٥٦٨ و٣٥٦٣)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٩ رقم ١٠٢١٢) من طريق شعبة، والبخاري (٥٤٠٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٦٤)، وأحمد (٢/ ٤٧٤ رقم ١٠١٤١) من طريق سفيان الثوري، ومسلم (٢٠٦٤) من طريق جرير وزهير بن معاوية، وأحمد (٢/ ٤٨١ رقم ١٠٢٤٢) من طريق وكيع، وأبو عوانة في "صحيحه" (٨٤٣٦ و٨٤٣٧ و٨٤٣٩ و٨٤٤١) من طريق أبي يحيى الحماني علي بن حرب وشيبان والوضَّاح بن عبدالله اليشكري، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٩٥٠) من طريق زائدة، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٥٨٣) من طريق فضيل بن عياض، جميعهم عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، به.
قال يحيى بن معين: «يرويه أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي يحيى مولى جعدة، عن أبي هريرة، والناس يَروون هذا عن أبي حازم، عن أبي هريرة». "تاريخ ابن معين/ رواية الدوري" (٢٢١٧). وذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢١٧) اختلاف الرواة في هذا الحديث على الأعمش ومن دونه، ثم قال: «والصَّحيح: عن شعبة وغيره، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة».

(٣) هو: سلمان الأشجعي.

(٤) قوله: «وسئل» كذا في (ت) و(ك)، وفي بقية النسخ: «وسئل أبي». وسيأتي الجواب من أبي زرعة. وعلى ما أثبتناه يكون نائب الفاعل في قوله: «وسئل» ضميرًا يعود إلى «أبي زرعة» في المسائل السابقة قبل مسألتين، أو يعود إلى غير مذكور - وهو أبو زرعة أيضًا - لفهمه من السياق بعد، والله أعلم، انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٥) هو: محمد بن حميد الرازي.

(٦) هو: عبدالله.

عن ابن عباس؛ قال: نَهَىٰ رسولُ الله ﷺ عن لحومِ الجَلَّالَةِ[١] وألبانها ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن ابن عمر [٢].

١٥٤٦ - وانتهى أبو زرعة إلى حديثٍ كان حدَّث به قديمًا في كتاب "الأطعمة"، عن عبدالرحمٰن بن عبدالملك الحِزَامي[٣]، عن ابن أبي فُدَيْك[٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة؛ قالت: كان أحبَّ اللَّحْمِ إلى رسول الله ﷺ الذِّرَاعُ .

فلم يَقْرأ[٥]؛ **قال:** هو حديثٌ مُنكَرٌ [٦].

---

(١) الجَلَّالة من الحَيَوان: الَّتي تأكل العَذِرَة؛ يقال: جَلَّتِ الدابةُ الجَلَّةَ واجتَلَّتها، فهي جالَّة وجلَّالة: إذا التَقَطَتها. انظر "النهاية" (١/ ٢٨٨).

(٢) الحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٧٨٥)، والترمذي في "جامعه" (١٨٢٤) من طريق عبدة، وابن ماجه في "سننه" (٣١٨٩) من طريق ابن أبي زائدة، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣١١ رقم ١٣٥٠٦) من طريق علي بن مسهر، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٤) من طريق عيسى بن يونس، جميعهم عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، به .
قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب، وروى الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً ».

(٣) هو: عبدالرحمن بن عبدالملك بن محمد بن شيبة، ويكنى أبا بكر، وروايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٦٢٨) إلا أنه وقع في المطبوع: «أبو بكر بن عبدالرحمن»، وصنيع محقق الكتاب في التعريف برجال الإسناد يدل على أن الخطأ ليس في الأصل؛ لأنه عرف بعبدالرحمن، فالظاهر أن كلمة «بن» خطأ في الطباعة، والله أعلم.

(٤) هو: محمد بن إسماعيل . (٥) أي: فلم يقرأه علينا .

(٦) ذكر البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/ ٤٠٠-٤٠١) أنه سأل أبا زرعة عن =

عِلَلُ[1] أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأَشْرِبَةِ

١٥٤٧ - وسألتُ[2] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن يَعْلى المُحَارِبي، عن زائدة[3]، عن سعيد[4] بن إسحاق بن كَعْب بن عُجْرَة، عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ بِشَرَاب، وعنده أبو بكر، فناول أعرابيَّ[5]... الحديث[6]؟

وقال[7] **أبي**: هكذا حدَّثنا يحيى بن يَعْلَى[8]! وأردتُّ أن أقولَ حين حدَّثني به: إنه خطأٌ، فتركتُ، ولم أقلْ شيئًا، وهو خطأٌ .

قال أبي: أصحابُ زائدة يُخَالِفون في هذا الحديث، يقولون: يحيى بن يَعْلَى، عن زائدة[9]، عن أبي طُوَالَةَ عبدِالله بنِ عبدالرحمٰن

= هذا الحديث والحديث المتقدم في المسألة رقم (١٥١٤)؟ قال: «فأمرني أن أضرب عليهما، ولم يقرأهما».

(١) في (ت): «باب علل».

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (١٥٧٣).

(٣) هو: ابن قدامة الثقفي .

(٤) كذا، والمشهور بالرواية من ولد إسحاق بن كعب بن عجرة هو: سَعْد، وترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ٨٠ رقم ٣٤٨)، و"تهذيب الكمال" (١٠/ ٢٤٨).

(٥) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليقُ عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) هو الحديثُ المعروفُ الذي فيه أن النبيَّ ﷺ بعد ما فرغَ من الشُّرب أعطى الإناءَ الأعرابيَّ لكونه عن يمينه، وفيه أنه ﷺ قال: «الأيمنون الأيمنون».

(٧) في (أ) و(ش): «هو قال».

(٨) في (ش): «علي».

(٩) كذا في جميع النسخ، ومن الواضح أن قوله: «يحيى بن يعلى» هنا لا معنى له، فالصواب حذفه، أو تكون العبارة: «أصحاب زائدة يخالفون في هذا الحديث يحيى ابنَ يعلى؛ يقولون: عن زائدة ...». ولم نجد رواية زائدة هذه التي ذكرها =

ابن مَعْمَر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: هذا حديثٌ معروفٌ به أبو طُوَالَة، غير أنَّ يحيى كذا حدَّثنا، وأخبرني إبراهيم بن راشد الأَدَمي: أنه وقع عنده عن يحيى كذا[1].

قال أبي: وتوهَّمْتُ[2] أن يكون وَهِمَ الشيخُ[3]، وكان في قلبي من ذلك حتى رأيتُ في كتاب إبراهيم بن راشد الأَدَمي ببغداد: كذا سَمِعَهُ[4] من يحيى بن يَعْلى؛ فسَكَنَ قلبي .

١٥٤٨ - وسألتُ أبا زرعة[5] عن حديثٍ رواه شَرِيك[6]، عن

= أبو حاتم، ولكنَّ الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٥٧١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٩) من طريق سليمان بن بلال، عن أبي طُوالة، به .

(١) يعني: عن يحيى بن يَعلَى، عن زائدة، عن أبي طُوالة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .

(٢) في (أ) و(ش): « توهمت » بلا واو.

(٣) يعني: إبراهيم بن راشد الأَدَمي.

(٤) كذا في جميع النسخ: « سمعه »، وكأن هناك من حاول إصلاحها في (ش) إلى «سمعتُهُ»، فزاد نقطتين بين العين والهاء من غير سنّة للتاء، وكانت الجادَّة أن يقال: «سمعتُهُ »، لكنَّ ما في النسخ صحيح على أن أبا حاتم يقول: وكان في قلبي ريبٌ من ذلك حتى رأيتُ في كتابِ إبراهيم بن راشد الأدمي ببغداد أنَّه سَمِعَهُ كذلك من يحيى بن يَعلى، كما رواه غيره من أصحاب زائدة؛ فسَكَنَ قلبي.

(٥) في (أ): « أبي زرعة ».

(٦) هو: ابن عبدالله النخعي القاضي . وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٧٤)، وفي "شرح المشكل" (٢١١١) من طريق أبي غسان، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٧١٩) من طريق عثمان بن أبي شيبة، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٤) من طريق علي بن حكيم الأودي، ثلاثتهم عن شريك، به .

حُمَيد[١]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه دخَلَ، فشَرِبَ من قِرْبَةٍ وهو قائم؟

قال أبو زرعة: وَهِمَ شَرِيكٌ في هذا الحديث.

قال أبو زرعة: رواه شَرِيك[٢]، عن عبدالكريم، عن البَرَاء بن أنس[٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه دَخَلَ فشَرِبَ من قِرْبَةٍ وهو قائم.

---

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٢) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٢٥٥) عن علي بن الجعد، عن شريك، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٤٢٨) من طريق عبيدالله بن عمرو، عن عبدالكريم، به.
ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٧٥٥)، عن شريك، عن عبدالكريم، عن البراء، عن أم سليم. ورواه الدارمي في "مسنده" (٢١٧٠) من طريق منصور بن سلمة الخزاعي، عن شريك، عن عبدالكريم، عن البراء، عن أنس، عن أم سليم، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٤٢٨) عن أبي عاصم النبيل، عن ابن جريج، عن عبدالكريم، به. مثل رواية منصور بن سلمة.
وثَمَّ اختلافاتٌ أخرى تنظر في "العلل" للدارقطني (٥/ ٢١٧/ ب)، وحاشية "مسند الطيالسي" (١٧٥٥)، وحاشية "مسند أحمد" (٦/ ٣٧٦ رقم ٢٧١١٥).

(٣) كذا في جميع النسخ: «البراء بن أنس»، ووقع في بعض مصادر التخريج: «البراء ابن بنت أنس»، وفي بعضها: «البراء بن زيد ابن بنت أنس»؛ وبهذا ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٠٠ رقم ١٥٧٣). وما وقع هنا يمكن أن يكون له وجهٌ؛ بأن يكون نُسب إلى جدِّه لأمه، وله نظائر، فأبو القاسم عبدالله بن محمد البغوي، يقال له: «أبو القاسم بن مَنيع» ويقال له: «ابن بنت مَنيع» يُنسب إلى جدِّه لأمه: أحمد بن مَنيع الحافظ، صاحب "المسند"، ولهذا تجدُ أحاديثَ "مسند الحِبِّ ابن الحِبِّ أسامة بن زيد لأبي القاسم البغوي مصدَّرةً بـ«حدثنا ابن مَنيع» وهو هو. ومثله سُليمان بن شرحبيل؛ نُسب إلى جدِّه لأمه، وهو سليمان بن عبدالرحمن. ويقال: ابن بنت شرحبيل، ترجمته في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٢٩ رقم ٥٥٩).
وانظر المسألة رقم (٨٠) و(٢٠٨) و(٣٩٠) و(١١٨٦) و(١٢٧٧) و(٢٢٧٣/ أ) و(٢٤٦٢) و(٢٥٩٦) و(٢٦٧٨) و(٢٧٤٨) من هذا الكتاب، والله أعلم.

١٥٤٩ - وسألتُ أبا زرعة[١] عن حديث أبي الأَحْوَص[٢]، عن سِماك[٣]، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن أبيه[٤]، عن أبي بُرْدَة[٥]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **اشْرَبُوا في الظُّرُوفِ، ولا تَسْكَرُوا**[٦] » ؟

قال أبو زرعة: فوَهِمَ أبو الأَحْوَص[٧]، فقال: عن سِمَاك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بُرْدَة، قَلَبَ[٨] مِنَ[٩] الإسناد موضعًا،

---

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». وقد نقل ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٤٨٢) معظم هذا النص بتصرف، وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٥١).

(٢) في (ف) و(ك): «الأخوص». وأبو الأحوص هذا: هو سلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٩٣٠)، والنسائي في "سننه" (٥٦٧٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٠٤)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٥٩). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٩٨ رقم ٥٢٢).

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود.

(٥) هو: ابن نيار.

(٦) في (ش): « ولا تشكروا ».

(٧) في (أ) و(ف) و(ك): « الأخوص »، وفي (ش): « الأجوص ». قال النسائي: « هذا حديثٌ منكر، غلط فيه أبو الأحوص سلَّام بن سُلَيم، لا نعلم أن أحدًا تابعه عليه من أصحاب سِماك بن حرب، وسِماك ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين. قال أحمد ابن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث ». وقول الإمام أحمد هذا رواه عنه أيضًا أبو زرعة كما في المسألة الآتية برقم (١٥٥١).
وقال الدارقطني في "العلل" (٩٥٥): « يرويه أبو الأحوص، عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة، واختُلف عن أبي الأحوص؛ فقال عنه سعيدُ بن سليمان، عن سماك، عن أبي بردة، عن أبيه، ووهم فيه على أبي الأحوص؛ ووهم فيه أبو الأحوص على سماك أيضًا. وإنما روى هذا الحديث سماك، عن القاسم، عن ابن بردة، عن أبيه، ووهم أيضًا في متنه في قوله: " ولا تسكروا " والمحفوظ عن سماك أنه قال: وكلُّ مسكر حرام». وقال في "السنن" (٤/ ٢٥٩): « وَهِمَ فيه أبو الأحوص في إسناده ومتنه».

(٨) في (ش): « قلت ».

(٩) قوله: « من » سقط من (ف).

وصحَّف في موضع؛ **أمَّا القَلْبُ**: فقوله: «عن أبي بُرْدَة»، أراد: عن ابن بُرَيْدة[1]، ثم احتاج أن يقول: «ابن بُرَيْدة، عن أبيه»، فقَلَبَ[2] الإسناد بِأَسْرِه، وأَفْحَشَ في الخطأ. **وأَفْحَشُ من ذلك وأَشْنَعُ**: تصحيفُهُ في[3] مَتْنِه: «**اشْرَبُوا في الظُّرُوفِ، ولا تَسْكَرُوا**[4] »[5].

وقد رَوَىٰ هذا الحديث عن ابن بُرَيْدة، عن أبيه: أبو سِنَان ضِرَارُ ابن مُرَّة، وزُبَيدٌ اليامي، عن مُحَارِب بن دِثَار[6]، وسِماكُ بن حرب[7]، والْمُغِيرةُ بن سُبَيْع[8]، وعَلْقَمةُ بن مَرْثَد[9]، والزُّبَيرُ بن

---

(١) في (ك): « أبي بريدة ». وابن بريدة هو: عبدالله بن بريدة بن الحصيب.

(٢) في (ش) و(ك): « فقلت ».

(٣) في (ش): « من ».

(٤) في (ش): « ولا تشكروا ».

(٥) التصحيف في متن الحديث في موضعين؛ **الأول**: قوله: «اشْرَبُوا في الظُّرُوفِ»، والمحفوظ: «اشْرَبُوا في الأَسْقِيَةِ». **والثاني**: قوله: «ولا تَسْكَرُوا»، والمحفوظ: «ولا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»؛ وفي حديث بعضهم: « اجتنبوا كلَّ مسكر» كما يأتي في كلام أبي زرعة. وانظر كلام الدارقطني في التعليق على أول جواب أبي زرعة. وانظر كلام الإمام أحمد في المسألة رقم (١٥٥١).

(٦) المعنى: أن ضرار بن مرة وزبيد اليامي رَوَيا هذا الحديث عن محارب بن دثار، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، ورواية ضرار أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنَّف" (١١٨٠٣)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٠ رقم ٢٢٩٥٨)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٧). ورواية زُبَيْد أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٥ رقم ٢٣٠٠٣)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٧).

(٧) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٧٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢٩٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٥٩).

(٨) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٨١٢)، والنسائي في "سننه" (٢٠٣٣).

(٩) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٦ رقم ٢٣٠١٦)، ومسلم (٩٧٧).

عَدِي[١]، وعطاءٌ الخُرَاساني[٢]، وسَلَمَةُ بن كُهَيل[٣]، كلُّهم عن ابن بُرَيْدة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: «**نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا، ونَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، ونَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا في سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا في الأَسْقِيَةِ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**».

وفي حديث بعضهم قال[٤]: «**وَاجْتَنِبُوا[٥] كُلَّ مُسْكِرٍ**»، ولم يَقُلْ أحدٌ[٦] منهم: «**ولا تَسْكَرُوا**»، وقد بانَ وَهَمُ[٧] حديثِ أبي الأَحْوَص مِن اتفاقِ هؤلاءِ[٨] [المُسَمَّيْنَ][٩]؛ على ما ذكرنا من خلافه.

١٥٥٠ - وسألتُ[١٠] أبا زرعة عن حديثِ يحيى بن يَمان[١١]،

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤٤٣٠ و٥٦٥١)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٨٨٤).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٧٠٨ و١٦٩٥٧)، ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٥ رقم ٢٣٠٠٥)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٧).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٦ رقم ٢٣٠١٥).

(٤) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٥) في (ك): « اجتنبوا » بلا واو.

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « أحدًا ».

(٧) في "التنقيح": « وقد بان خطأ ».

(٨) في جميع النسخ: « وهؤلاء » بزيادة واو، وقد طُمِست الواو في (أ)، وجاء على الصَّواب في "التنقيح" لابن عبدالهادي.

(٩) تصحَّفت هذه الكلمة في جميع النسخ إلى: «المشمس»، والتصويب من "التنقيح".

(١٠) نقل ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٤٨٠) كلام أبي زرعة هذا. وستأتي هذه المسألة مطوَّلة برقم (١٥٥٢).

(١١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٨٥٨)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١/ ٢٨٦ رقم٥٨٥)، والنسائي في "سننه" (٥٧٠٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٩)، والطبراني في =

عن سُفْيان[١]، عن مَنْصور[٢]، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أنَّ النبيَّ ﷺ عَطِشَ حول الكعبة، فاستسقى، فأُتِيَ بشَرَابٍ من السِّقَاية[٣]، فشَمَّهُ، فقَطَّبَ[٤]، فقال: «عَلَيَّ ذَنُوبًا[٥] مِنْ زَمْزَمَ»، فصَبَّهُ عليه، ثم شربه؟

قال أبو زرعة: هذا إسنادٌ باطل[٦] عن الثَّوْري، عن مَنْصور؛

= "الكبير" (١٧/ ٢٤٣ رقم ٦٧٥)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٦٣)، وفي "العلل" (٦/ ١٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٠٤).

(١) هو: الثوري. (٢) هو: ابن المعتمر.

(٣) أي: فأُتِيَ بنبيذٍ من السِّقَاية، كما في مصادر التخريج، وكما يأتي في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٤) أي: قبض ما بين عينيه كما يفعلُه العَبوسُ. "النهاية" (٤/ ٧٩).

(٥) الذَّنُوب - وِزانُ صَبُور -: الدَّلْوُ العظيمةُ، قالوا: ولا تُسمَّى ذَنُوبًا حتى تكونَ مَملوءَةً ماءً. انظر "المصباح المنير" (ذ ن ب/ ١/ ٢١٠)، وقوله: «عَلَيَّ ذَنُوبًا» بالنصب كذا جاء في جميع النسخ، والذي في مصادر التخريج: «عَلَيَّ بذَنُوبٍ»، وهو الجادَّة، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على النصب على نزع الخافض. وانظر في نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٦) روى البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٠٤) بإسناده إلى أبي موسى قال: ذكرت لعبدالرحمن بن مهدي حديث سفيان، عن منصور في النبيذ... قال: لا يحدث به. ونقل أبو داود في "مسائله" (١٩٠٣) عن الإمام أحمد أنه قال: «هذا منكر». وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٣): «ولم يصحَّ». وقال في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٥٢): «ولم يثبت».
وقال النسائي: «وهذا خبرٌ ضعيف؛ لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يمان لا يحتجُّ بحديثه لسوء حفظه، وكثرة خطئه».
وقال ابن عدي: «سمعت عبدان يقول: سمعت ابن نمير يقول: أخطأ ابن يمان على الثوري فقال: عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، وإنما هو: الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب قال: عطش النبي ﷺ... فذكره». =

وَهِمَ فيه يحيى بن يَمان؛ وإنما ذاكرهم سفيان[١] عن الكَلبي[٢]، عن أبي صالح[٣]، عن المُطَّلِب بن أبي وَداعة، مُرْسَلً[٤]. ولعلَّ[٥] الثَّوْري إنما ذكره تعجُّبًا من الكَلبِي حين حدَّث بهذا الحديث؛ مُستَنكِرًا[٦] على الكَلبِي .

١٥٥١ - وسمعتُ[٧] أبا زرعة[٨] يقول: سمعتُ أحمد بن حنبل

= وقال ابن عدي: «ويحيى بن يمان قد وهم في حديث النبي ﷺ . . . فذكره».
وقال الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦٤): « وهذا حديثٌ معروف بيحيى بن يمان، ويقال: إنه انقلب عليه الإسناد، واختلط عليه بحديث الكلبي، عن أبي صالح ».
وذكر نحوه في "العلل" (١٠٦١) وزاد: « والكلبي متروكُ الحديث، ولا يحفظ هذا من حديث منصور إلا من رواية يحيى بن يمان عن الثوري. وقد تابعه عبدالعزيز ابن أبان - وهو متروكٌ - عن الثوري، وتابعهما أيضًا اليسع بن إسماعيل - وهو ضعيفٌ - عن زيد بن الحباب، عن الثوري ».
وقال البيهقي: « ورواه يحيى بن يمان، عن سفيان فغلط في إسناده ».

(١) روايته ذكرها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٣) فقال: وقال الأشجعي وغيره: عن سفيان . . . .
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٣٠٤) من طريق أبي حذيفة، عن سفيان، به.
ورواه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦١-٢٦٢) من طريق عمر بن علي المقدمي وشعيب ابن خالد، كلاهما عن الكلبي، به.

(٢) هو: محمد بن السَّائب .

(٣) هو: باذام مولى أم هانئ .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ت) و(ك): « فلعل ».

(٦) المثبت من(ف)، وهو الجادَّة، وفي بقية النسخ: «مستنكر»، وهو صحيحٌ أيضًا على لغة ربيعة المشار إليها.

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٤٩)، ونقلها ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٤٨٢-٤٨٣).

(٨) في (ف): « أبي زرعة ».

رَحِمَهُ اللهُ[١] يقول: حديثُ أبي الأَحْوَص[٢]، عن سِماك[٣]، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي بُرْدَة: خطأٌ؛ الإسنادُ والكلامُ:

فأما الإسنادُ: فإنَّ شَرِيكً[٤] وأيُّوبَ ومحمدً[٥] ابني جابرٍ رَوَوْهُ[٦] عن سِمَاك، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن ابن بُرَيْدة[٧]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ كما روى[٨] الناسُ: «**فَانْتَبِذُوا في كُلِّ وِعَاءٍ، ولا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**»[٩].

قال أبو زرعة: كذا أقول: هذا خطأٌ ! أمَّا[١٠] الصَّحيحُ:

---

(١) في (ف): «رضي الله عنه» بدل: «رحمه الله».

(٢) كذا في (ت) و(ش)، وفي بقية النسخ: «الأخوص». وأبو الأحوص: سلام بن سليم.

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) كذا في جميع النسخ ! إلا أنها غُيِّرَتْ في (أ) بخط مغاير إلى «شريكًا »، وهو الجادَّة؛ لكن يخرَّج ما في النسخ على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وجاءت على الجادَّة: «شريكًا» في "التنقيح". وشريك هو: ابن عبدالله النخعي. وروايته أخرجها النسائي (٥٦٧٨).

(٥) كذا في جميع النسخ و"التنقيح": « ومحمد »، وغُيِّرَتْ في (أ) إلى «محمدًا»، وانظر التعليق السابق. ورواية محمد أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٩٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٥٩).

(٦) في جميع النسخ: «روياه»، ثم صوبت في (أ) وجاءت على الصَّواب في "التنقيح".

(٧) هو: عبدالله.

(٨) في (أ) و(ف): «رواى»، وفي (ك): « رواه ».

(٩) وفي ضمن هذا بيان للخطأ في الكلام، أي: المتن؛ فالصواب: كما رواه الناس: «فَانْتَبِذُوا في كُلِّ وِعَاءٍ، ولا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»، والخطأ في رواية أبي الأحوص: «اشْرَبُوا في الظُّرُوفِ، ولا تَسْكَرُوا» كما في المسألة رقم (١٥٤٩)، وانظر تعليقنا على نحو ذلك هناك.

(١٠) في (ف): «إنما».

حديثُ[1] ابنِ بُرَيْدة، عن أبيه[2].

١٥٥٢ - وسألتُ[3] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن يَمَان، عن الثَّوْري، عن مَنْصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أنَّ النبيَّ ﷺ طافَ بالبيت فاسْتَسْقَىٰ، فأُتِيَ بِنَبِيذٍ، فشَمَّهُ، فقَطَّبَ وجهَهُ، فقيل: أحرامٌ هو يا رسول الله ؟ قال: « لا ».

فقلتُ لهما: ما عِلَّةُ هذا الحديث ؟ وهل هو صحيحٌ ؟

فقالا: أخطأَ[4] ابنُ يَمَان في إسناد هذا الحديث، ورُوِيَ هذا الحديثُ، عن الثَّوْري، عن الكَلْبي، عن أبي صالح، عن المُطَّلِبِ بنِ أبي وَدَاعة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: والذي عندي: أنَّ يحيى بن يَمَان دخل حديثٌ له في حديثٍ، رواه الثَّوْري، عن مَنْصور، عن خالد بن سعد[5] مولى أبي

(١) قوله: « حديث » ليس في (ف)، والمثبت من بقية النسخ، وكانت الجادَّة فيها أن يقال: « أمَّا الصَّحيحُ: فحديثُ ابنِ بُرَيْدة . . . »؛ بإثبات الفاء في جواب «أمَّا»، لكنَّ حَذف هذه الفاء أجازه بعضهم. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٣٧).

(٢) من قوله: « أما الصحيح . . . » إلى هنا ليس في "التنقيح"، وفيه بدلاً منه: « ولم يخرجوه ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٥٠)، وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٦٥). ونقل معظم هذا النص ابن عبدالهادي في "التنقيح" (٣/ ٤٨٠).

(٤) في (ت) و(ك): « خطأ ».

(٥) في (أ) و(ش): « خالد بن سعد بن خالد بن سعيد » ولم نَرَ أحدًا ذكر هذه الزيادة في ترجمته .

مسعود[١]، [عن أبي مسعود][٢]: أنه كان يشربُ نبيذَ الجَرِّ[٣]، وعن[٤] الكَلْبي، عن أبي صالح، عن المُطَّلِب، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يطوفُ بالبيت . . . الحديثَ، فسقَطَ عنه إسنادُ الكَلْبي، فجعل إسنادَ مَنْصور عن خالد عن أبي مسعود، لِمَتْن[٥] حديثِ الكَلْبي.

وقال أبو زرعة: وَهِمَ فيه يحيى بن يَمَان؛ إنما هو: الثَّوْري، عن الكَلْبي، عن أبي صالح، عن المُطَّلِب، عن النبيِّ ﷺ.

١٥٥٣ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه الحسن بن عَطِيَّة، وعُبَيدالله بن موسى، عن إسرائيل[٧]، عن حَكِيم بن جُبَير، عن سعيد

---

(١) في (أ) و(ش): «ابن مسعود».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولعلَّه لانتقال النظر، وأثبتناه من "تنقيح التحقيق"، ومصادر التخريج المذكورة في المسألة رقم(١٥٥٠)، وسيأتي في كلام أبي حاتم ما يدلُّ عليه.

(٣) النَّبِيذ: ما يُعملُ من الأشربة من التَّمْر والزَّبيب والعسل والحِنطة والشَّعير وغير ذلك. يقال: نَبَذْتُ التَّمر والعنب: إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذًا. وانتبذتُهُ: اتخذتُهُ نبيذًا. وسواء كان مُسكرًا أو غير مُسكر، فإنه يقال له: نبيذ، ويقال للخمر المُعتصر من العنب: نبيذ، كما يقال للنَّبيذ: خمرٌ. والجَرُّ: اسم جنس جمعي لـ« جَرَّة »، وتجمع جرَّة على جِرارٍ أيضًا. وهو الإناء المصنوع من الفخَّار. والمراد بالنَّهي عن نبيذ الجر: النَّهْيُ عن الانتباذ في الجرار المدهونة؛ لأنها أسرع في الشدة والتَّخمير؛ قاله ابن الأثير. انظر "النهاية" (١/ ٢٦٠)، و(٥/ ٦).

(٤) قوله: «الجر وعن» في (ت) و(ك): «الجرد عن».

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): «متن».

(٦) انظر المسألة التالية، والمسألة الآتية برقم (١٥٩١).

(٧) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٩٣٤/ كشف الأستار)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٥٣). ورواه الدارقطني في "الأفراد" =

ابن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ لَقِيَ اللهَ، وَهُوَ مُدْمِنُ خَمْرٍ؛ كَانَ كَعَابِدِ وَثَنٍ**».

ورواه أحمد بن يونس[(١)]، فقال: عن إسرائيل، عن ثُوَيْر[(٢)]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: حديثُ حَكيمٍ عندي أصحُّ.

قلتُ لأبي: فحَكِيمُ بنُ جُبَير أحبُّ إليك أو ثُوَيْر[(٣)]؟

فقال: ما[(٤)] فيهما إلَّا ضعيفٌ غالِي[(٥)] في التشيُّع.

= (١٦٤/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق المعلَّى بن هلال، والسِّلفي في "الطيوريات" (٩٤٦) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، كلاهما عن إسرائيل، به.
ومن طريق الدارقطني رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١١٩).
قال البزار: «لا نعلمه يُروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، ولا نعلمه عن غيره من وَجْهٍ صحيح، وحَكيم بن جُبَير غالٍ في التشيع، وتوقَّف بعضُ أهل العلم في الرواية عنه، وحدَّث بغير حديث لم يُتابَع عليه، وروى عنه الأعمش والثوري وإسرائيل وغيرهم».
وقال الدارقطني: «تفرَّد به حكيمٌ عنه، ولم يروه عنه غير المعلَّى بن هلال».

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٦ رقم ١٢٤٢٨)، وابن بشران في "الأمالي" (١٣٤٦).

(٢) هو: ابن أبي فاخِتَة.

(٣) في (أ) و(ش): «تويز».

(٤) قوله: «ما» سقط من (ك).

(٥) كذا في جميع النسخ، بإثبات ياء الاسم المنقوص المنوَّن المرفوع، والجادَّة: حَذفها: «غالٍ»؛ لكنَّ إثبات هذه الياء لغة لبعض العرب، تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٤٦).

قلتُ: فأيُّهما أحبُّ إليك ؟

قال: هما متقاربان .

١٥٥٤ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثِ أحمد بن يونس، عن إسرائيل، عن ثُوَيْر، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ :« مَنْ مَاتَ مُدْمِنَ خَمْرٍ . . . » ؟

فقال أبو زرعة: هكذا رواه أحمد بن يونس ! وإنما هو: إسرائيلُ، عن حَكيم بن جُبَير .

١٥٥٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه كَثِير بن هشام، عن جعفر بن بُرْقان، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه[٣]، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى أن يُجلَسَ على مائدةٍ يُشرَبُ عليها الخمر ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ يروونه[٤] عن جعفر، عن رجل، عن الزُّهري هكذا، وليس هذا من صحيح[٥] حديث الزُّهري، وهو مُفتَعَلٌ، ليس من حديث الثِّقات .

---

(١) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (١٥٩١).

(٢) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ل١١٢/أ)، وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٥)، وستأتي برقم (١٥٧٦/أ)، وانظر المسألة رقم (١٢١٤) و(١٢٦٣) و(١٤٧٤).

(٣) هو: عبدالله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) في (ت) و(ف):« يرونه »، وفي (ك):« يرويه ».

(٥) قوله:« صحيح » ليس في (أ) و(ش).

١٥٥٦- وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه محمد بن القاسم الأَسَدي[٢]، ثنا أبو يحيى الأنصاري المَديني الأَعْوَر[٣]، عن نافعٍ وزيدِ بنِ أسلَم وأبي الزِّنَاد، كلُّهم عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ** ».

قلتُ لأبي: من أبو يحيى هذا ؟

قال: هو مجهولٌ، وأبو الزِّناد لم يُدْرِكِ ابن عمر .

١٥٥٧ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه شَبَابة[٥]، عن شُعْبة، عن بُكَيْر بن عَطَاء، عن ابن يَعْمَر[٦]: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن[٧] الدُّبَّاءِ[٨] والْمُزَفَّت[٩]؟

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وانظر المسألة الآتية برقم (١٥٦٢) و(١٥٦٤) و(١٥٦٧).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (١٨)، والبزار في "مسنده" (٢٩١٩/ كشف الأستار).

(٣) اسمه: مطيع .

(٤) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٥) هو: ابن سَوَّار . وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٤٠٤)، والترمذي في "العلل الكبير" (٥٧٥)، و"العلل الصغير" (١/ ٤٣٩/ شرح العلل)، والنسائي في "سننه" (٥٦٢٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٧).

(٦) اسمه: عبدالرحمٰن، وهو صحابي رضي الله عنه .

(٧) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٨) الدُّبَّاءُ: القَرْعُ [وهو: اليَقْطينُ]، واحدُها: دُبَّاءةٌ، كانوا ينتبذونَ فيها فتُسْرِعُ الشِّدَّةُ في الشَّراب . "النهاية" (٢/ ٩٦).

(٩) الْمُزَفَّت: هو الإناءُ الذي طُلِيَ بالزِّفْت - وهو نوعٌ من القارِ - ثم انْتُبِذ فيه . "النهاية" (٢/ ٣٠٤).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، لم يَرْوِهِ غيرُ[١] شَبابة، ولا يُعْرَفُ لـه أصل[٢].

١٥٥٨ - وسألتُ أبي[٣] عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[٤]، عن

(١) في (ك): « عن ».

(٢) قال الترمذي في "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني البخاري] ؟ فقال: هذا حديث شبابة عن شعبة، لم يعرفه إلا من حديث شبابة . قال محمد: ولا يصحُّ هذا الحديث عندي ». وقال في "العلل الصغير": « هذا حديث غريب من قِبَل إسناده، لا نعلم أحدًا حدث به عن شعبة غير شبابة، وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدُّباء والمزفَّت، وحديث شبابة إنما يُستغرَب؛ لأنه تفرَّد به عن شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر، عن النبي ﷺ أنه قال: "الحجُّ عَرَفَة"، فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد ». وذكر ابن عدي هذا الحديث فيما أنكر على شبابة وقال: « ولا أعلم رواه عن شعبة في الدُّبَّاء غير شَبابة، وإنما روى شعبة بهذا الإسناد، عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يعمر في ذكر الحج ».
وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١/ ٤٤٢-٤٤٣): « وأما حديث النهي عن الدُّبَّاء والمزَفَّت فهو بهذا الإسناد غريبٌ جدًّا، وقد أنكره على شَبابة طوائفُ من الأئمة، منهم: الإمام أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وابن عدي. وأما ابن المديني فإنه سئل عنه ؟ فقال: « لا ينكر لمن سمع من شعبة - يعني: حديثًا كثيرًا - أن ينفرد بحديث غريب ».
وقال أحمد: « إنما روى شعبة بهذا الإسناد حديث الحج ». يشير إلى أنه لا يعرف بهذا الإسناد غير حديث الحج ».اهـ. وكلام ابن المديني رواه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٤٦).

(٣) في (ت) و(ك): « وسألته »، وانظر المسألة رقم (١٥٧٤) و(١٥٨٠).

(٤) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٦٠١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٩٢ رقم ١٠٠٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٤٨). =

عيسى بن أبي عيسى الخَيَّاط[١]، عن الشَّعْبي[٢]، عن عَلْقمة[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ : أنه لَعَنَ عَشَرَةً: الخَمْرَ، وعاصِرَهَا، ومُعتَصِرَهَا ...[٥]؟

قال أبي: رواه حسن بن صالح، عن عيسى الخَيَّاط[٦]، عن الشَّعْبي، عمَّن حدَّثه، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: لا أُبعِدُ عيسى أن يكونَ قال مَرَّةً كذا، ومرَّة كذا، هذا من عيسى .

١٥٥٩ - وسألتُ أبي[٧] عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن النُّعمان بن مُرَّة، عن عبدالله بن عمرو: أنه سُئِلَ عن أكبر الكبائر ؟ قال: شُرْبُ الخمر؛ مَنْ شَرِبَهَا، لم تُقْبَلْ[٨] له صلاةٌ أربعين يومًا، فإن مات، مات مِيتةً جاهلية ؟

= قال البزار بعد أن ذكر حديثًا آخر لعيسى بن أبي عيسى: « وهذان الحديثان لا نعلم رواهما عن الشعبي، عن علقمة، عن عبدالله إلا عيسى بن أبي عيسى ».

(١) في (ك): « الخاط » في هذا الموضع، و « الحفاظ » في الموضع الآتي، وفي (ت): «الحناط » بالحاء المهملة، بعدها نون في الموضعين، وهو صحيح أيضًا، فعيسى هذا يقال له: الخيَّاط، والحنَّاط، والخبَّاط أيضًا؛ لأنه عالج الصَّنائع الثلاث؛ كما في "التقريب" (٥٣٥٢).

(٢) هو: عامر بن شراحيل.

(٣) هو: ابن عيسى النخعي.

(٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٥) وبقية العشرة هم: بائعها ومبتاعها، وحاملها والمحمولة إليه، وشاربها وساقيها، وآكل ثمنها. كما في مصادر التخريج وغيرها. وانظر ذِكْرَ المصنِّف لمتن الحديث في المسألة رقم (١٥٧٤).

(٦) انظر تعليقنا على لفظة: « الخياط » في أول المسألة .

(٧) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٨) في (ت): « لم يقبل ».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى بن سعيد[1]، عن النُّعْمان ابن أبي عيَّاش.

قلتُ: الخطأُ ممَّن هو؟

قال: مِنْ حمَّاد بن سَلَمة.

١٥٦٠- وسألتُ[2] أبي وأبا زرعة عن حديثِ حَمَّادٍ[3]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر - أو غيره -: أنَّ[4] النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ[5] فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ** »؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن نافع، عن زيد بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه، عن أمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٧٨)، عن ابن عيينة، عن يحيى ابن سعيد، عن النعمان بن أبي عياش قال: أرسلت إلى عبدالله بن عمر فسأله...
كذا عنده: « عبدالله بن عُمر » وكذا ذكره ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢٤/ ٣٠٨) نقلاً عن ابن أبي شيبة.
وقال ابن عبدالبر بعد أن ذكر هذا الإسناد وإسنادًا آخر: « وهذان إسنادان لا يختلف أهل العلم بالحديث في صحَّتهما ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٣)، وستأتي برقم (١٥٨٥).

(٣) هو: ابن سلمة.

(٤) في (ش): « عن ».

(٥) تقدم تفسير «يجرجر» في التعليق على المسألة رقم (٤٣).

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو ؟

قال: مِنْ حمَّاد[١].

١٥٦١ - حدَّثنا أبي[٢]؛ قال[٣]: ثنا محمد بن يزيد [الأَسْفَاطي][٤]؛ حدَّثنا يحيى بن كَثِير البصري؛ حدَّثنا شُعْبة، عن قَتَادة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن نَبيذِ الجَرِّ[٥].

قال شُعْبَة: قلتُ لقتادة: سمعتَهُ[٦] مِن سعيد بن جُبَير ؟ قال: حدَّثني به[٧] أيُّوبُ[٨].

فلَقِيتُ أيُّوب، فسألتُهُ ؟ فحدَّثني به[٩] عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر، عن[١٠] النبي ﷺ . فقلتُ لأيُّوب: سمعتَهُ من سعيد بن جُبَير؟

---

(١) في المسألة رقم(٤٣):«قلتُ لأبي ولأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو؟ فقالا: مِنْ حمَّاد».

(٢) ذكر هذا النص بتمامه ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (١/ ١٦٩). وانظر المسألة رقم (١٥٧٦) و(١٥٨٤).

(٣) قوله:« قال » من (ف) فقط .

(٤) في جميع النسخ:« الأسقاطي » بالقاف، والتصويب من "الجرح والتعديل"، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٢٢). وروايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٨٠٧٣). ورواه أبو عوانة أيضًا (٨٠٧٤) من طريق سليمان بن داود، عن يحيى بن كثير، به . وانظر "تحفة الأشراف" (٥٦٥٧).

(٥) تقدم تفسيره في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٦) في (ك):« سمعت ».

(٧) قوله:« به » من (ت) و(ك) فقط .

(٨) أي: السَّختياني كما في رواية "الجرح والتعديل" .

(٩) في (ك):« فحدثنه به ».

(١٠) في (ش):« أن » بدل:« عن ».

قال: لا، حدَّثني به أبو بِشْر[(١)].

فلَقِيتُ أبا بِشْر[(٢)]، فسألتُهُ؟ فحدَّثني أنه سمع من سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن نَبِيذِ الجَرِّ.

١٥٦٢ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن حَرْب[(٤)]، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[(٥)]، عن نافع، عن ابن عمر[(٦)]؛ قولَهُ: كُلُّ مُسكِرٍ حرامٌ؟

قال أبي: حدَّثناه أبو الرَّبِيع الزَّهْراني[(٧)]، عن حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: هذا أصحُّ مرفوعً[(*)]؛ كذا رواه ابنُ المُبَارك[(٨)]، عن حمَّاد بن زيد، مَرفوعً[(*)].

---

(١) هو: جعفر بن أبي وحشيَّة.　　(٢) في (أ) و(ش): «أبو بشر».

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٥٦)، والآتية برقم (١٥٦٤) و(١٥٦٧).

(٤) قوله: «رواه سليمان بن حرب» مكرر في (ك). وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٦).

(٥) هو: السختياني.　　(٦) في (ك): «عن أبي عمر».

(٧) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها أحمد في "الأشربة" (٢٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٠٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٧٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٦٦)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/ ٢٨٨).

(*) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٨) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أحمد في "الأشربة" (٢٨)، والنسائي في "سننه" (٥٦٧٣)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٤٨). =

١٥٦٣ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه أبو عَوَانة[(٢)]، عن مالك ابن عُرْفُطَة، عن عَبْدِ خَيْرٍ[(٣)]، عن عائِشَة؛ قالت: سألتُ النبيَّ ﷺ عن الأَوْعِيَةِ[(٤)] . . . ؟

فقال[(٥)] **أبي**: كان[(٦)] شُعْبة[(٧)] يخطئ في اسم خالد بن عَلْقمة، وكان أبو عَوَانة يقول: خالد بن عَلْقمة[(٨)]، فقال شُعْبة: «لم يكنْ بخالد ابن عَلْقمة؛ وإنما كان: مالكَ بنَ عُرْفُطَة»؛ فلقَّنَهُ[(٩)] الخطأ، وترك

= ورواه أحمد في "الأشربة" (٢٦ و١٠٥) من طريق يونس بن محمد، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٠٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٦٦) من طريق أبي كامل، والترمذي في "جامعه" (١٨٦١)، والنسائي في "سننه" (٥٦٧٤) من طريق يحيى بن درست، وأبو داود (٣٦٧٩) من طريق محمد بن عيسى، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٦٦) من طريق إبراهيم بن الحسن العلاف، والدارقطني في "سننه" (٤/٢٤٨) من طريق خلف بن هشام، جميعهم عن حماد، به .

(١) في (ت) و(ك): «وسألته». وستأتي هذا المسألة برقم (١٥٧٨)، وانظر المسألة رقم (١٤٥).

(٢) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها الخطيب في "الموضح"(٢/٧٨).

(٣) هو: ابن يزيد الهمداني.

(٤) اختصر المصنف هنا متن الحديث، وعبَّر عنه بمعناه حين قال: « الأوعية »، وسيأتي لفظه في المسألة رقم (١٥٧٨).

(٥) في (ف): « قال ».

(٦) في (أ) و(ش): « كذا كان ».

(٧) ستأتي رواية شعبة في المسألة رقم (١٥٧٨).

(٨) أخرجه الخطيب في "تاريخه" (٧/ ٤٠٠) من طريق عبدالواحد بن غياث، عن أبي عوانة، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير؛ قال: سألت عائشة عن الآنية التي ينتبذ فيها ؟ فقالت: نهى رسول الله ﷺ عن الدُّبَّاء والحَنْتَم والمُزَفَّت .

(٩) في (ك): « فلقيه ».

الصَّوَاب، وتَلَقَّنَ ما قال[(١)] شُعْبة، لم يَجْسُرْ[(٢)] أن يخالفَهُ[(٣)].

١٥٦٣/أ - قال أبي: روى أبو عَوَانة، عن أبي الزُّبَير[(٤)] حديثًا واحدًا[(٥)].

---

(١) في (ت) و(ك): «ويلقن قال».

(٢) في (ك): «يجر».

(٣) نقل المزي في "تحفة الأشراف" (٧/ ٤١٧ رقم ١٠٢٠٣) عن أبي داود أنه قال - في رواية ابن العبد -: مالك بن عرفطة: إنما هو خالد بن علقمة، أخطأ فيه شعبة. قال أبو داود: قال أبو عوانة يومًا: حدثنا مالك بن عرفطة، عن عبد خير، فقال له عمرو الأعصف: رحمك الله يا أبا عوانة ! هذا خالد بن علقمة، ولكن شعبة مخطئ فيه ! فقال أبو عوانة: هو في كتابي: خالد بن علقمة، ولكن قال شعبة: هو مالك بن عرفطة. قال أبو داود: حدثنا عمرو بن عون؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن مالك بن عرفطة. قال أبو داود: وسماعه قديم. قال أبو داود: حدثنا أبو كامل؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن خالد بن علقمة، وسماعه متأخر، كان بعد ذلك رجع إلى الصَّواب . اهـ.

وذكر الخطيب في "الموضح" (٢/ ٧٨-٧٩) كلام أبي داود هذا، ثم قال: «فيشبه أن يكون أبو عوانة كان يتابع شعبة على روايته عن مالك بن عرفطة، ثم تبين له أن الصواب خالد بن علقمة، فرجع إليه في آخر أمره، والله أعلم».

وروى الخطيب أيضًا عن علي بن المديني أنه قال: وأما حديثُ عبد خير عن علي في الوضوء [يعني المذكور في المسألة رقم (١٤٥)]: فهذا حديثٌ كوفي، وإسناده صالح، رواه مشيخة عن عبد خير، عن علي، لم يبلغنا عنهم إلا خير، منهم: خالد ابن علقمة، فرواه عنه زائدة وشريك وشعبة، وكان يخالفهم في الاسم؛ يقول: مالك بن عرفطة. ورواه أبو عوانة، وكان زمانًا - فيما بلغني عنه - يرويه عن هذا الشيخ، ويقول: مالك بن عرفطة - كما قال شعبة - ثم رجع أبو عوانة إلى كتابه فوجده: خالد بن علقمة . اهـ.

(٤) في (أ) و(ش): «عن ابن الزبير». وأبو الزبير هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس .

(٥) سيأتي ذكره في كلام أبي حاتم في آخر المسألة .

وعن معاوية[١] حديثًا واحدًا .

وعن بُكير بن الأخنس حديثًا واحدًا[٢].

وعن ابن سِيرين رُؤْيةً[٣].

وعن الحسن[٤] رؤيةً[٥].

(١) هو: إما معاوية بن إسحاق بن طلحة، أو معاوية بن قُرَّة المزني، فكلاهما يروي عنه أبو عوانة كما في "تهذيب الكمال" (٢٨/ ١٦٠-١٦١)، و(٣٠/ ٤٤٤).
وقد روى أبو عوانة عن معاوية بن إسحاق حديثين، أولهما رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١١٧٢)- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ١٩٥) من طريق أبي عوانة، عن معاوية بن إسحاق، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عثمان ﷺ - أنه سئل عن المتعة في الحج ؟ فقال: كانت لنا ليست لكم . وانظر "العلل" للدارقطني (٢٨١). وثانيهما رواه الطبراني في "الكبير" (٣/ ١٣٥ رقم ٢٩١٠)، و"الأوسط" (٤٢٨٧) من طريق أبي عوانة، عن معاوية بن إسحاق، عن عباية بن رفاعة، عن الحسين بن علي قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني جبان، وإني ضعيف، فقال:« هلم إلى جهاد لا شوكة فيه: الحج ». قال الطبراني :« لا يروى هذا الحديث عن حسين بن علي إلا بهذا الإسناد».

(٢) لعله ما رواه مسلم في "صحيحه" (٦٨٧) من طريق أبي عوانة، عن بكير بن الأخنس، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: فرض الله الصَّلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحَضَر أربعًا، وفي السَّفَر ركعتين، وفي الخَوْف ركعة .
وقال أبو حاتم في المسألة المتقدمة برقم (٣٠٦):« روى أبو عوانة، عن بُكير بن الأخنس، وبُكيرٌ قديمٌ لم يرو عنه الثوري، ولا شعبة، إنما روى عنه الأعمش، وأبو إسحاق الشَّيباني، ومسعر، فلا أدري أين لقيه ؟ وكيف أدركه ؟ ».

(٣) في (ك):« روته ».

(٤) هو: البصري .

(٥) في (ك):« روته ». قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٩٠):« ورأى الحسن البصري، ومحمد بن سيرين ».

وعن الحَكَم[١] أَحْرُفَ[٢]، وكان شُعْبةُ يُنْكِرُ عليه أحاديثَهُ عن الحَكَم، ويقول[٣]: لم يكُن ذاك[٤] الحَكَمَ الذي سمعتَهُ[٥].

وروى عن ابن المُنْكَدِر[٦] واحدً[٧].

فأما عن أبي الزُّبَير، عن جابر: أنه كان يُنْبَذُ[٨] للنبي ﷺ[٩].

---

(١) هو: ابن عُتَيْبَة.

(٢) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، ويخرَّج على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) أي: شعبةُ لأبي عوانة.

(٤) في (ك): «ذلك».

(٥) ذكر المصنف في المسألة المتقدمة برقم (٣٠٦) حديثًا لأبي عَوانة، عن الحكم، عن عاصم بن ضَمْرة، عن عليٍّ؛ قال: إذا قعدَ المصلِّي مقدارَ التشهُّد، فقد تمَّت صلاتُه. ونقل عن أبيه قوله: هذا حديثٌ منكر، لا أعلم روى الحكم بن عتيبة عن عاصِم بن ضَمْرَة شيئًا، وقد أنكر شعبة على أبي عوانة روايته عن الحكم، وقال: لم يكن ذاك الذي لقيته: الحكم».

(٦) قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٤٩٠) في ترجمة أبي عوانة: «وسمع من محمد بن المنكدر حديثًا واحدًا». اهـ. وهذا الحديث لعله ما رواه مسلم في "صحيحه" (١٤٣٥) من طريق أبي عوانة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها، في قبلها، كان الولد أحول، فنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٣].

(٧) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، ويخرَّج على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) في (ك): «نبيذ».

(٩) كذا وقعت العبارة، وفيها اختصار، وتقدير الكلام: فأما ما رواه عن أبي الزبير: فحديث أبي الزبير عن جابر ... إلخ. والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٩٩٩) من طريق أبي عوانة، عن أبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ كان يُنبَذُ له في تَوْرٍ من حجارة. والعبارة هنا كأنها بداية تفصيل لذكر تلك الأحاديث =

١٥٦٤ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه نَصْر بن عليٍّ[٢]، عن أبيه، عن إبراهيم بن نافع، عن ابن طَاوس[٣]، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: خطبَ رسولُ الله ﷺ، فذكَرَ الخَمْرَ، فقال رجلٌ[٤]: يا رسولَ اللهِ، أرأيتَ المِزْرَ[٥]؟ قال: «**مَا المِزْرُ ؟**»، قال[٦]: حَبَّةٌ باليمن، قال: «**هَلْ يُسْكِرُ**[٧]؟»، قالوا[٨]: نعم، قال: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**»؟

قال أبي: هذا حديث مُنكَرٌ، لا يحتمل عندي أن يكونَ من

= التي رواها أبو عوانة عن أولئك الرواة، لكن لا يوجد في النسخ تكملة لذكر الأحاديث، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ك): « وسألته »، وانظر المسألة رقم (١٥٥٦) و(١٥٦٢) و(١٥٦٧).

(٢) هو: نصر بن علي بن نصر الجَهْضَمي . وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٠٥). ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٧٨/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق إسحاق بن إبراهيم شاذان، عن عمر بن حبيب القاضي، عن سليمان التيمي، عن طاوس، عن ابن عمر، به.
قال الدارقطني: «غريب من حديث سليمان التيمي، عن طاوس، تفرَّد به عمر بن حبيب القاضي، وتفرَّد به عنه إسحاق بن إبراهيم شاذان».

(٣) هو: عبدالله .

(٤) قوله: «رجل» سقط من (ف).

(٥) الْمِزْرُ - بالكسر -: نَبيذٌ يُتَّخَذُ من الذُّرة، وقيل: من الشَّعير أو الحِنْطَة . "النهاية" (٤/ ٣٢٤).

(٦) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٧) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط في بقية النسخ. والمراد: هل يُسكر شربُها، أو هل يُسكر هذا المِزْرُ. ويمكن تخريجه أيضًا على ما جاء عن العرب في قولهم: «ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَهَا»؛ بتذكير الفعل مع كون الفاعل ضميرًا يعود على اسم مؤنَّث. وانظر المسألة رقم (١٧٨).

(٨) في (ش): «قال»، ومثله في مصادر التخريج. وما وقع في بقية النسخ متَّجهٌ على أن الذين حضروا خُطبته ﷺ هم الذين قالوا: نعم، والله أعلم.

حديث ابن عُمر، وبعبدالله بن عَمرو أشبه.

١٥٦٥ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه مَخْلَد[٢] بن حسين، عن هشام[٣]، عن ابن سيرين، عن أبي العالية[٤]؛ قال: سئل أبو سعيد الخُدريُّ عن نَبيذ الجَرِّ[٥]؟ فقال: نهى رسولُ الله ﷺ عن نَبِيذ الجَرِّ. فقلت: الجُفُّ[٦]؟ فقال[٧]: ذاك[٨] شَرٌّ؟

قال أبي: إنما هو: ابنُ سيرين[٩]، عن أبي العَلانية[١٠].

---

(١) في (ت) و(ك): «وسألته»، وانظر المسألة رقم (١٥٥٢).

(٢) في (ت) و(ك): «مخالد». وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٨٠٦/ الرسالة). ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٩٤٧) من طريق معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، به.

(٣) هو: ابن حسان.

(٤) هو: رُفَيْع بن مهران.

(٥) تقدم تفسيره في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٦) في (ت) و(ف): «الخف» بالخاء المعجمة، وفي (ك): «الحق»، ولم تنقط في (أ) و(ش). قال ابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ٤١٩): وأما الجُفُّ الذي نُهِيَ أن يُنبَذَ فيه، فإنه شيءٌ يُنْقَرُ من جِذْعِ النَّخلة. وهي أيضًا: قِرْبَةٌ يُقطَعُ عند يدَيها ويُنبَذُ فيها. اهـ. وأورد ابن منظور غيرَ قول في تفسير «الجُفِّ» ومدارها على أنها: ضَربٌ من الدِّلاء والآنية. انظر "لسان العرب" (ج ف ف/ ٩/ ٢٩)، و"النهاية" (١/ ٢٧٩).

(٧) في (ت) و(ك): «قال».

(٨) في (ت) و(ك): «ذلك».

(٩) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٦٦ رقم١٦٣٣)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٣٧٥٩)- وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٠٧) من طريق يزيد بن هارون، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٠٧/ الرسالة) من طريق يحيى القطان، كلاهما عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي العلانية، عن أبي سعيد الخدري، به. ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (١٠٧٧) من طريق عاصم، عن ابن سيرين، به، مطولاً. قال النسائي: «أبو العلانية الصَّواب، والذي قبله خطأ»، أي: أبو العالية.

(١٠) في (أ) و(ش): «العالية». وأبو العلانية هذا: معروف بكنيته، واسمه: مسلم.

قال أبي: لا يَروي(١) ابنُ سيرين عن أبي العالية(٢) شيءً(٣).

١٥٦٦ - وسألتُ أبي(٤) عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذِئْب(٥)، عن الزُّهري، عن القاسم بن محمد، عن أسلَمَ مولى عمر؛ قال: قال عمر: لا أَشْرَبُ خَلاًّ من خمر أُفْسِدَت(٦) حتى يُبدئَ الله إفسادَها، فعند ذلك يَطيبُ [الخَلُّ](٧)، فلا بأسَ على امرئٍ يَبْتَاعُ (٨) خَلاًّ وقد

(١) في (ف): «لا يرون».

(٢) المثبت من (أ) و(ش)، وفي بقية النسخ: «العلانية».

(٣) قوله: «شيء» سقط من (ت) و(ك). والجادَّة: «شيئًا» بالألف؛ لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) في (ت) و(ك): «وسألته». وسيأتي في آخر المسألة موافقةُ أبي زرعة لأبي حاتم في علة الحديث. وتقدَّمت هذه المسألة برقم (١١٣٣) من كلام أبي حاتم وحده. وقد ذكر ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١٣٧)، و"إرشاد الفقيه" (١/ ٨٦) هذا الحديث عن عمر، ثم قال: «وروي عن أسلم مرسلاً، ورجَّح أبو حاتم وأبو زرعة أنه من كلام الزهري نفسه».

(٥) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١١٣٣).

(٦) قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٧): «قوله: أُفسِدت، يعني: عولجت».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): «للمرجل»، وفي (أ) و(ش): «الرجل»، والمثبت من مصادر التخريج المتقدمة وفي المسألة رقم (١١٣٣)، وهو الصواب، والمراد: أنه إن زالت شدة الخمر وصارت خلًّا بفعل الله تعالى، طابَ الخل المتحول عنها. بخلاف ما إذا زالت بفعل الآدمي ومعالجته. وانظر "الفتاوى الكبرى" لشيخ الإسلام (١/ ٣٦).

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أنْ يبتاعَ» كما في مصادر التخريج، وتقدير الكلام: «لا بأس على امرئٍ أن يَبتاع خَلاً ... إلخ»؛ لكن يخرَّج ما في النسخ على لغة من يحذفُ «أنْ» قبل الفعل المضارع، وإذا حذفت: جاز بقاء عملها ونصب الفعل، وجاز إهمالها ورفع الفعل. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٤).

=

وَجَدَهُ[(١)] مع أهل الكتاب، ما لم يَعْلَمْ[(٢)] أنهم تعمَّدوا إفسادَها بعدما صار[(٣)] خَمْرًا ؟

فقال[(٤)] **أبي**: يشبهُ[(٥)] أن يكونَ عامَّةُ هذا الكلام من كلام الزُّهْري؛ لأنه قد رُوي بهذا الإسناد عن عمر كلامٌ في الطِّلَاء[(٦)]. ورُوِيَ عن الزُّهْري - قولَهُ - هذا الكلامُ[(٧)]، فاستدلَلْنا: أنَّ هذا

= ويمكن رفع الفعل - مع عدم تقدير «أنْ» - ويكون «يبتاع» في محل جر نعت لـ«امرئٍ»، وتقدير الكلام: « فلا بأس على امرئٍ مبتاعٍ خلًّا ... ». والمراد: ليس بأسٌ حاصلاً على مبتاع الخل ... إلخ. ولعل الأول أولى لوجود «أن» في مصادر التخريج.

(١) في (أ) و(ش): « وجد »، وفي (ت) و(ك): « وجدتموه »، والمثبت من (ف).

(٢) في (ت): «تعلم»، ولم تنقط في بقية النسخ؛ فهو محتمل للوجهين، والمثبت مما تقدم في المسألة رقم (١١٣٣) بلفظ: «يعلم» ومن مصادر التخريج، وما في (ت) يخرج على الالتفات من الغَيْبة إلى الخطاب؛ وقد تقدم التعليق على مثل ذلك في المسألة رقم (٨٨٤).

(٣) في مصادر التخريج: « صارتْ » و« عادتْ » بالتأنيث، وهو الجادَّة؛ لأن المراد الخمر لا الخل. وما في النسخ صحيحٌ؛ ومثله قولهم: «ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا»، انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٤) في (ف): « قال ». (٥) في (ف): « ويشبه ».

(٦) تقدم تفسير « الطِّلاء » في المسألة رقم (١١٣٣).
وهذا الكلام الذي يروى عن عمر في الطِّلاء بهذا الإسناد - الزهري، عن القاسم، عن أسلم مولى عمر، عن عمر - تقدم تخريجه في المسألة رقم (١١٣٣).

(٧) أخرج الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٦٣-٦٤) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري؛ قال: حدثني أبو بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام: أن أباه قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: اجتَنبوا الخمرَ؛ فإنها أمُّ الخبائث ... وذكر الحديث بطوله. =

الكلامَ ليس هو من كلام عمر، وأنه كلام الزُّهْري . وقد كان الزُّهْري يحدِّث بالحديث، ثم يقولُ على إثره كلامَ[1]، فكان أقوامٌ لا يَضْبِطون، فجعلوا كلامَهُ في الحديث، وأمَّا[2] الحفَّاظُ وأصحابُ الكتب فكانوا يميِّزون كلامَ الزُّهْري من الحديث.

فذكرتُ[3] **هذا الحديث لأبي زرعة ؟** فقال: الذي عندي أنَّ هذا كلَّه كلامُ الزُّهْري، وذكر نحو ما قال أبي في بيان عِلَّة هذا الحديثِ.

١٥٦٧- وسألتُ أبي[4] عن حديثٍ رواه يعقوب بن كَعْب الحَلَبي، عن زكريا بن مَنْظُور، عن أبي حازم[5]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ** »[6] ؟

= قال ابن شهاب: في هذا الحديث بيان أن لا خير في خَلٍّ من خمر أُفسدت، حتى يكونَ الله يفسدُها، عند ذلك يطيب الخلُّ . ولا بأسَ على امرئٍ أن يبتاع خَلاً وحدَه من أهل الكتاب، ما لم يعلم أنها كانت خمرًا فتعمَّدوا إفسادَها بالماء، فإن كان خمرًا عمدوا ليكون خَلاً فلا خيرَ في أكل ذلك .اهـ.

وقولُ أبي حاتم: «وَرُوِيَ عن الزُّهري - قولَهُ - هذا الكلامُ» فيه تقديم وتأخير، وهو سائغٌ في العربية، وأصل الكلام: ورُوي هذا الكلام عن الزهري قولَهُ.

(١) من قوله: « الزهري وقد كان . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر. وقوله: « كلام » كذا في النسخ، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): « وإنما ».

(٣) في (ف): « وذكرت ».

(٤) في (ت) و(ك): « وسألته ». وانظر المسألة رقم (١٥٥٦) و(١٥٦٢) و(١٥٦٤).

(٥) هو: سلمة بن دينار .

(٦) هنا تنتهي الورقة (١٥٢/أ) من النسخة (ف)، وتبدأ بعدها الورقة (١٥٢/ب) في خلال المسألة رقم (١٦٣٥) كما سيأتي التنبيه عليه، وما بينهما ساقطٌ . وقوله: «قال أبي» الآتي، موجود في تعقيبة الصفحة.

قال أبي: حدَّثنا إبراهيم بن المنذر[١]، عن زكريا بن مَنْظُور، عن أبي حازم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، لم يَقُلْ: نافع .

قال أبي: وهذا عندي أصحُّ؛ بلا نافع .

١٥٦٨ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق[٣]، عن مِسْكين بن دينار التَّيْمي[٤]، عن مجاهد؛ حدَّثني زيد الجُرَشي[٥]؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَاقٌّ، ولا مَنَّانٌ، ولا مُدْمِنُ خَمْرٍ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

---

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٩٢).

(٢) في (ت) و(ك): « وسألته ».

(٣) روايته أخرجها الطبري في "تهذيب الآثار" (٣١١/ مسند علي)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٧٢ رقم ٩٣١).
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٠٩)، و"معرفة الصحابة" (٦٨١٠). قال أبو نعيم في "الحلية" : « تفرَّد عنه عبيد بن إسحاق العطَّار ».

(٤) في (ك): « التميمي ».

(٥) في (ك): « زيد الحوشي ». ووقع في الأصل الخطي لـ "تهذيب الآثار": « زيد الجرمي » وفي "الحلية": « أبو يزيد الحرمي » بالحاء المهملة، وفي "المعجم الكبير" و"معرفة الصحابة": « أبو زيد الجرمي »، وهو الصَّواب، وهكذا ذكره ابن عبدالبر في "الاستيعاب"(١١/ ٢٧١)، وابن حجر في "الإصابة" (١١/ ١٥١) وذكرا له هذا الحديث. قال ابن عبدالبر: « حديثه هذا يدور على عبيد بن إسحاق. . . »، وقال ابن حجر: « وعُبيد ضعيف جدًّا ، وقد خولف ». وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١١٩١) وقال: « يرويه مجاهد واختُلِف عنه: فرواه مسكين بن دينار التيمي - يكنى: أبا هريرة، كوفي - عن مجاهد؛ قال: سمعت أبا زيد الجرمي، عن النبي ﷺ . وخالفه عبدالكريم، فرواه عن مجاهد، عن عبدالله بن =

١٥٦٩ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان الواسِطي، عن إسحاق بن سُلَيمان الرَّازي، عن أبي جعفر الرَّازي[٢]، عن الرَّبيع بن أنس، عن أبي العالِية[٣]، عن عبدالله بن مُغَفَّل المُزَني؛ قال: كنتُ آخذًا بغُصْن من أغصان الشَّجرة التي بايع رسولُ الله ﷺ عليها، فبايعناه على ألَّا نَفِرَّ، وسمعته حين نهى عن نَبيذِ الجَرِّ[٤]، وشهدتُّهُ حين أمر بِشُرْبه وقال: « **اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ** » ؟

قال أبي: كذا حدَّثنا سعيد .

ورواه الفَضْل بن دُكَين، عن أبي جعفر، عن الرَّبِيع، عن أبي العالية، عن عبدالله بن مُغَفَّل - أو غيره - عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبهُ.

١٥٧٠ - وسألتُ أبي[٥] عن حديثٍ رواه مُؤَمَّل بن إسماعيل[٦]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ

= عمرو . وقال يزيد بن أبي زياد: عن مجاهد، عن أبي سعيد الخدري ».اهـ.

(١) في (ت) و(ك): « وسألته ». وقد تقدمت هذه المسألة برقم (٩٣٣).

(٢) مشهور بكنيته، واسمه: عيسى بن أبي عيسى .

(٣) هو: رفيع بن مهران.

(٤) تقدم تفسيره في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٥) في (ت) : « وسألته ».

(٦) لم نقف على روايته، لكن أخرجه النسائي في "سننه" (٥٧٢٠) من طريق عبدالأعلى، عن حمَّاد بن سلمة، عن داود، عن سعيد بن المسيب: أن أبا الدرداء . . . فذكره . ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٩٧٩)، ومسدد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٨٢٠)- من طريق الأعمش، عن ميمون، عن أم الدرداء قالت: كنت أطبخُ لأبي الدرداء الطِّلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، فيشربُه .

أبا الدرداء كان يَشْرَبُ[١] من الطِّلَاء ما قد ذهَبَ ثلثاه، وبَقِيَ ثلثه ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ .

١٥٧١ - وسألتُ أبي[٢] عن حديثٍ رواه العبَّاس الخَلَّال[٣]، عن عبدالسلام بن عبد القدُّوس الكَلَاعي، عن ثَوْر بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن أبي أُمَامة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لا تَذْهَبُ الأَيَّامُ حَتَّى يَشْرَبَ**[٤] **طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وهو عبدالسلام بن عبدالقُدُّوس بن حَبِيب .

قلتُ: ماحاله ؟

قال: لا أعرفُهُ .

---

(١) في (ت): « شرب ».
(٢) في (ت) : « وسألته ».
(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٩٤ رقم ٧٤٧٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٣٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٩٧).
ووقع عند الطبراني: « عبدالصمد بن عبدالقدوس ».
قال ابن عدي: « ليس بمحفوظ عن ثور إلا من رواية عبدالسلام عنه، ولعبدالسلام غيرُ ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ ».
(٤) كذا في (ت)، ولم تنقط في بقية النسخ، والمثبت صحيحٌ؛ لأنَّ الفاعل «طائفة» مؤنَّثٌ غير حقيقي، فيجوز معه تذكيرُ الفعل وتأنيثُه، وإنْ كان التأنيثُ أرجح. وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).
أو تُحمل «الطائفة» على معنى «الجمع» أو «الفريق»؛ فيسوغ التذكير؛ انظر في الحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

١٥٧٢ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه شُعَيْب بن إسحاق، عن الأَوْزَاعي، عن رجل، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الزَّهْوِ**[٢] **والرُّطَبِ، ولَا بَيْنَ الزَّبِيبِ والتَّمْرِ، ولَكِنِ انْبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَتِهِ** » ؟

قال أبي: يَرْوون هذا الحديثَ عن الأَوْزَاعي[٣]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة .

١٥٧٣ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن عبدالرحمٰن بن معاوية الأنصاري، عن أنس بن مالك: أنَّ رسولَ الله ﷺ استسقى، فنُزِعَ له دَلْوٌ من بِئْرِ أَرِيس[٥]، ثم صُبَّ له في

---

(١) في (ت) :« وسألته ».

(٢) الزَّهْوُ: البُسْرُ المُلَوَّنُ، يقال: إذا ظَهَرتِ الحُمْرة والصُّفْرة في النَّخْلِ، فقد ظهرَ فيه الزَّهْوُ . "لسان العرب" (١٤/ ٣٦٢).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٢٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٢) من طريق محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، به . ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ١٦١).
ونقل الخطيب عن أبي جعفر السامي قوله :« هذا حديث غريب، ولم يروه إلا محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، وهو خطأ، وصوابه: يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ ».اهـ.
وهذا الطريق الذي صوَّبه أبو جعفر رواه مسلم في "صحيحه" (١٩٨٨).

(٤) في (ت) و(ك):« وسألته ». وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٤٧).

(٥) أَرِيس - بفتح الهمزة وتخفيف الراء المكسورة -: بئر معروفةٌ قريبًا من مسجد قُباء عند المدينة . انظر "النهاية" (١/ ٣٩).

قَدَحٍ، وشِيبَ[١] عليه لَبَنٌ، ثم أُتِيَ به، فَشَرِبَ، وأبو بكر عن يَساره، وعمر بين يديه . . . فذكر الحديثَ ؟

قال أبي: إنما هو عبدالله بن عبدالرحمٰن بن مَعْمَر، أبو طُوالَةَ[٢].

١٥٧٤ - وسألتُ أبي[٣] عن حديثٍ رواه مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن فُرَات بن سُلَيمان، عن لَيْث[٤]، عن طَلْحَة[٥]، عن خَيْثَمة[٦]، عن عبدالله بن عمر؛ قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ الخَمْرَ: بِعَيْنِهَا[٧]، عاصِرَها[٨] ومُعْتَصِرَها، وحامِلَها ومُحَمِّلَها، وشارِبَها وساقِيَها[٩]، وآكِلَ ثمنها ؟

قال أبي: روى هذا الحديثُ جَرِيرٌ[١٠]؛ فقال: عن لَيْث، عن طَلْحَة، عن[١١] خَيْثَمة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) شِيبَ، أي: خُلِطَ من الشَّوْبِ، وهو الخَلْطُ . "لسان العرب" (١/ ٥١٠).
(٢) سبق تخريج روايته في المسألة المتقدمة برقم (١٥٤٧).
(٣) في (ت) و(ك): « وسألته ». وانظر المسألة رقم (١٥٥٨) و(١٥٨٠).
(٤) هو: ابن أبي سُلَيم .
(٥) هو: ابن مُصَرِّف .
(٦) هو: ابن عبدالرحمٰن .
(٧) في (ش): « الخمرة لعنها »، وفي (ت): « الخمر يعينها »، وهو ضمن السقط الذي في (ف).
(٨) كذا، والمراد: وعاصرها. وحذفت واو العطف. ويدلُّ عليه رواية حديث ابن عمر عند الإمام أحمد، كما سيأتي.
(٩) قوله: « وساقيها » سقط من (ك).
(١٠) هو: ابن عبدالحميد .
(١١) في (أ) و(ش): « بن » بدل: « عن ».

قال أبي: وهذا الحديثُ إنما يُرْوَىٰ عن ابن عمر [١].

١٥٧٥ - وسألتُ أبي [٢] عن حديثٍ رواه عُبَيدالله [٣] بن موسى [٤]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبَة، عن صالح بن كَيْسان، عن عُبَيدالله [٥] بن عبدالله بن عُتْبَة، عن ابن عباس؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُشْرَبَ في الإناءِ المَجْبُوبِ [٦]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وابنُ أبي حَبِيبَة ليس بالقويِّ.

---

(١) الحديث رواه سعيد بن منصور في "سننه" (٨١٥ و٨١٦) من طريق سعيد بن جبير، وعبدالله بن عبدالله بن عمر، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥ رقم ٤٧٨٧) من طريق أبي طُعْمة وعبدالرحمن بن عبدالله الغافقي، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٣٤٢) من طريق ثابت بن يزيد الخولاني، جميعهم عن ابن عمر، به. وانظر التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٨١٥ و٨١٦).

(٢) في (ت) و(ك): «وسألته».

(٣) في (ك): «عبدالله».

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢٤٣١)- و"إتحاف الخيرة" (٣٦٧٣).
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٨٠ و٢٤٩٦).

(٥) في (ش): «عبدالله».

(٦) كذا في جميع النسخ، وكذا في "إتحاف الخيرة"، ووقع في "المطالب العالية" و"مسند أبي يعلى": «المخنوث» بالخاء المعجمة والنون آخره مثلثة، وهي رواية.
والإناء المجبوب: هو الذي قطع رأسه، فصار كهيئة الدَّنِّ. وقيل: هو الذي قطع رأسه، وليس له عزلاء (أي: فم) من أسفله يتنفس منها الشراب فيصير شرابه مسكرًا ولا يدرى به. "شرح النووي" (١٣/ ١٥٩)، و"النهاية" (١/ ٢٣٣).

تمَّ الجُزْءُ التَّاسعُ بِحَمْدِ اللهِ ومَنِّه وعَوْنه، ويَتلوهُ في الجُزْءِ العاشِرِ في حديث: سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه دُحَيْم، عن الوليد بن مسلم، عن حَنْظَلَة، عن القاسِم بن محمد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ

والحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كَثِيرًا (١)



(١) من قوله: «تم الجزء التاسع...» إلى هنا من (أ) فقط، وفي حاشية (ش): «آخر الجزء التاسع».

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا

الجُزْءُ العاشرُ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

يَشْتَمِلُ على[(١)] ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي آخِرِ الأَطْعِمَةِ والأَشْرِبَةِ، والذَّبَائِحِ والأَضَاحِيِّ، والصَّيْدِ، والعَقِيقَةِ، والفَرَائِضِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ وتَفْسِيرِهِ[(٢)]

١٥٧٦ - وسألتُ[(٣)] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه دُحَيْم[(٤)]، عن الوليد بن مسلم، عن حَنْظَلة[(٥)]، عن القاسم بن محمَّد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن نَبِيذِ الجَرِّ[(٦)]؟

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: حَنْظَلة، عن طاوسٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[(٧)].

---

(١) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا ليس في (ش).

(٢) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٦١)، والمسألة الآتية برقم (١٥٨٤).

(٤) هو: عبدالرحمن بن إبراهيم. (٥) هو: ابن أبي سفيان.

(٦) سبق تفسير «نبيذ الجر» في المسألة رقم (١٥٥٢).

(٧) ومن هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم وأبو زرعة أخرجه الإمام أحمد - فيما وجده ابنه عبدالله في كتاب أبيه - (٢/ ٤٧ رقم٥٠٧٢) من طريق يزيد بن هارون، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢٤٢) من طريق عبيدالله بن موسى، كلاهما عن حنظلة، عن طاوس، عن ابن عمر، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٩٣٣) عن ابن جريج، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عمر. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٥ رقم ٤٩١٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٩٧). =

قال أبو محمد[1]: قال أبو زرعة: ما أرى الوَهَمَ إلا من دُحَيْم؛ فإني لم أره[2] عند[3] أحدٍ منهم[4].

قال أبي: الوَهَمُ من الوليد بن مسلم .

١٥٧٦/أ - قال أبي [5]: روى جعفر بن بُرْقان - في رواية بعض أصحابه عنه - عن الزُّهريِّ، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ جَلَسَ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ »[6].

قال أبي[7]: فطلبتُ أثرَ هذا الحديثِ مِنْ ثقاتِ أصحابِ جعفرٍ،

= وأخرجه مسلم أيضًا من طريق وهيب بن خالد، عن عبدالله بن طاوس، به .
وأخرجه أيضًا من طريق سليمان التيمي وإبراهيم بن ميسرة، كلاهما عن طاوس، عن ابن عمر، به .
وأخرجه أيضًا من طريق سعيد بن جبير، ونافع، وثابت البُناني، ومُحارب بن دِثَار، وعقبة بن حُريث، وجَبَلة بن سُحيم، وزاذان أبي عمر، وسعيد بن المسيب، جميعهم عن ابن عمر، به ، إلا أن في رواية بعضهم ما يدل على أن ابن عمر سمعه من صحابة آخرين، ولم يسمعه من النبيِّ ﷺ ، فهو مرسلُ صحابي .

(١) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ت) و(ك).
(٢) في (ك): « قال أبي: لم أره » ! (٣) في (أ): « عنه ».
(٤) مراد أبي زرعة: أنَّه لم يَرَ هذا الحديثَ عند أحدٍ من أصحاب الوليد غير دُحَيْم.
(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٥) و(١٥٥٥)، وانظر المسألة رقم (١٢١٤) و(١٢٦٣) و(١٤٧٤).
(٦) هكذا ورد لفظ الحديث هنا، ولفظه في معظم مصادر تخريجه: « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يجلس (أو: يقعد) على مائدة يشرب عليها الخمر »، وفي بعضها: « نهى رسول الله ﷺ أن يقعد على مائدة يشرب عليها الخمر ». وانظر المسائل المشار إليها في التعليق السابق .
(٧) قوله: « قال أبي » سقط من (ك).

فوجدتُّ بعضَهُمْ يرويه عن جعفر، عمَّن حدَّثه، عن الزُّهريِّ .

١٥٧٦/ب - وكان هشامُ بن عمَّار قديمًا حديثُهُ أصحُّ منه بِأَخَرةٍ؛ وذلك أنه كان يُلَقَّن، فما لُقِّنَ تَلَقَّنَ[1]، وقديمًا كان يقرأ من كتابِهِ[2].

١٥٧٧ - وسُئِلَ[3] **أبي** عن حديثٍ رواه حُسَيْن[4] بن حَفْص[5]، عن أبي مسلمٍ[6] قائدِ الأَعْمَش، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ النبيَّ ﷺ نهى أن يُسْقَى[7] البهائمُ الخمرَ ؟

قال: هذا باطِلٌ رَفْعُهُ .

قلتُ له: فإنَّ أبا زرعة قال: إنما هو موقوفٌ ؟

---

(١) في (ش): « يلقن ».

(٢) وردت هذه المسألة في النسخ متصلةً بالتي قبلها، ولم نر علاقةً بينهما . وقائل هذا الكلام هو أبو حاتم، وانظر "الجرح والتعديل" (٩/ ٦٦).

(٣) نقل الذهبي في "الميزان" (٣/ ٩) عن الكتاني - وهو محمد بن إبراهيم، وله رواية لكتاب "العلل"- أنه قال: قلت لأبي حاتم: حديث أبي مسلم قائد الأعمش، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبيَّ ﷺ نهى أن تسقى البهائم الخمر ؟ فقال: هذا باطل، وجاء هذا بإسناد ضعيف من قول ابن عمر. اهـ.

(٤) في (أ) و(ش) تشبه: « جبير ».

(٥) روايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٢/ ٣٣١ رقم ٢٧١)، و(٣/ ٥٨٩ رقم ٧٣٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٣٣)، كلاهما من طريق حسين ابن حفص، به مرفوعًا .

(٦) في (ك): « مسلمة ». وهو: عبيدالله بن سعيد بن مسلم.

(٧) كذا في (ت) و(ك) و"طبقات أصبهان"، وأهملت الياء في (أ) و(ش) فيحتمل أن تكون بالتحتية أو الفوقية، وهي ضمن السقط الواقع في (ف). =

قال أبي: موقوفٌ أيضًا لا يصحُّ؛ لأنَّ ابنَ لَهِيعة[١] روى عن عُبَيْدالله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عُمَرَ: أنه كره أن يُسْقَى البهائمُ[٢] الخمرَ[٣].

١٥٧٨ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه شُعْبة[٥]، عن مالك بن عُرْفُطَة، عن عَبْدِ خَيرٍ[٦]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الدُّبَّاء

= وفي "أخبار أصبهان": « تُسْقَىٰ » بالفوقية، وهو الجادَّة؛ لكنَّه بالياء صحيحٌ أيضًا في العربية؛ وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(١) هو: عبدالله.

(٢) تقدم التعليق على صحة هذه العبارة لغةً في أول المسألة.

(٣) الحديث أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٥٢٣٣) من طريق عبدالله بن نمير، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به، موقوفًا عليه، ثم قال البيهقي: « وقد رفعه بعض الضعفاء بإسناده عن عبيدالله، وليس بشيء ».
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٨٥) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن عبدالله بن عمر العمري، عن نافع، به موقوفًا كسابقه. ومن طريق عبدالله العمري أيضًا أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(١٧١٠٣)، فقال: عن عبدالله بن عمر المديني، عن نافع، عن ابن عمر: أن غلامًا له سقى بعيرًا له خمرًا، فتواعده.
وروى معناه عبدالرزاق (١٧١٠٤) من طريق أيوب، وابن أبي شيبة (٢٣٤٨٣) من طريق أبي هاشم، كلاهما عن نافع، به.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٦٣)، وانظر المسألة رقم (١٤٥).

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦٤٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٧٢ و٢٤٤ رقم ٢٥٣٩٧ و٢٦٠٧٢)، وقال الإمام أحمد: « إنما هو خالد بن علقمة الهمداني؛ وَهِمَ شُعبة ». وأخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١٤٩) من طريق الإمام أحمد، ثم قال: « والدليل على صحة قول أحمد رحمه الله أن زائدة بن قدامة وأبا عوانة وشريك بن عبدالله، رووا عن خالد بن علقمة عن عبد خير نحوه».

(٦) هو: ابن يزيد الهمداني.

والْحَنْتَمِ والْمُزَفَّت[١] ؟

قال أبي: وَهِم شُعْبة؛ إنما هو: خالد بن عَلْقمة، عن عَبدِ خَيرٍ[٢].

١٥٧٩ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أَسْبَاط بن محمد، عن الشَّيْباني[٤]، عن عبدالملك بن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه[٥] أُتِيَ بِشَرَابٍ، فدعا بماءٍ، فَصَبَّهُ فيه حتى كَسَرَهُ بالماء، ثم

---

(١) الدُّبَّاء: القَرْعُ، واحدتها: دُبَّاءَة، كانوا يجعلونها أوعية وينتبذون فيها. والحنتم: جِرَارٌ مدهونة خضر، واحدتها: حَنْتمة، كانت تُحمل الخمر فيها إلى المدينة ثم اتسع فيها فقيل للخزف كله: حنتم. والمزفت من الأوعية: ما طُلي بالزِّفْت - وهو نوع من القار - ثم انتبذ فيه . "النهاية" (١/ ٤٤٨) و(٢/ ٩٦) و(٢/ ٣٠٤).

(٢) رواه على هذا الوجه أبو عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري. وتقدمت روايته في المسألة رقم (١٥٦٣).

(٣) نقل هذا النص جميعه ابنُ عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٣/ ٤٨١)، وتصحّف فيه «الشيباني» إلى «السيناني».
ونقل الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٣٠٨) قول أبي حاتم فقط.

(٤) هو: سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٧٩٠ و٢٣٨٣٧)، والنسائي في "سننه" (٥٦٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٩)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٦٢)، والبيهقي في "سننه" (٨/ ٣٠٥)، لكن ابن أبي شيبة ذكر كلامًا موقوفًا على ابن عمر جوابًا لسؤال عبدالملك بن نافع، وهو الذي يعنيه أبو حاتم بقوله في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٢): « قطّع الشيبانيُّ ذلك الحديث ، فجعله حديثين ».
وأخرجه النسائي أيضًا (٥٦٩٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٦) من طريق العوام ابن حوشب، عن عبدالملك بن نافع، به.
وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٣٢)، والبيهقي في "سننه" (٨/ ٣٠٥) من طريق قرة العجلي، عن عبدالملك بن القعقاع، عن ابن عمر، به، وعند البيهقي: « عبدالملك بن أخي القعقاع ».

(٥) قوله: « أنه » سقط من (ك).

شرب، ثم قال: « إِنَّ هَذِهِ الأَسْقِيَةَ تَغْتَلِمُ[١]، فَإِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ فَاكْسِرُوهَا[٢] بِالْمَاءِ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكرٌ، وعبدُالملكِ بنُ نافعٍ[٣] شيخٌ مجهول[٤].

---

(١) الأسقية: جمع سقاءٍ. و« تغتلم »، أي: يشتدُّ شرابها، ويتحول إلى مسكر.
قال ابن الأثير: إذا جاوزت حدّها الذي لا يُسْكر إلى حدِّها الذي يُسكر .اهـ.
وقال النووي: وقال الكسائي: الاغتلام أن يتجاوز الإنسان ما حُدَّ له من الخير والمباح.اهـ.
والاغتلام والغُلْمة: شدة الحاجة إلى النكاح؛ غَلِمَ يَغْلَمُ غَلَمًا،واغتلم اغتلامًا .
"النهاية"(٣/ ٣٨٢)، و"شرح النووي" (١٨/ ٨٢)، و"المصباح" (٢/ ٤٥٢).

(٢) في (ك):« فاكروها ».

(٣) في (ك):« مالك » بدل:« نافع » !

(٤) وترجم ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٢) لعبدالملك بن نافع هذا، ثم قال:« سألت أبي عنه ؟ فقال: شيخ مجهول، لم يرو إلا حديثًا واحدًا، قطّع الشيبانيُّ ذلك الحديث فجعله حديثين، لا يثبت حديثه، منكر الحديث ».
وعرض البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٣٣-٤٣٤) الخلافَ في نسب عبدالملك، وذكر هذا الحديث، ثم قال:« لم يتابع عليه ».
وقال النسائي (٨/ ٣٢٤):« عبدالملك بن نافع ليس بالمشهور، ولا يحتجُّ بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلافُ حكايته »، ثم أخرج من طرق عن ابن عمر موقوفًا ومرفوعًا، ما يدل على تحريم قليل المسكر وكثيره، ثم قال:« وهؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحَّة النقل، وعبد الملك لا يقوم مَقام واحدٍ منهم ولو عاضَده من أشكالِه جماعةٌ ».
وأخرجه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦٢) من طريق الشيباني، لكن سمَّى الراوي: « مالك بن القعقاع »، ثم قال الدارقطني:« كذا قال « مالك بن القعقاع » ! وقال غيره: عن عبدالملك بن نافع ابن أخي القعقاع، وهو رجل مجهولٌ ضعيفٌ، والصَّحيح عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:« ما أسكر كثيرُه، فقليلُه حرامٌ ». =

١٥٨٠ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثًا رواه طَلْق بن السَّمْح[٢]، عن عبدالرحمٰن بن شُرَيح، عن شَرَاحِيل بن بَكِيل[٣]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في تحريم الخمر، ولَعْنِ شارِبِهَا وساقيها . . . في كلامٍ ذكَرَهُ .

قال أبي: طَلْقٌ شيخٌ [٤]، وابنُ [شريح][٥] لا أظنُّهُ أدرك ابنَ بَكِيل[٦].

١٥٨١ - وسألتُ أبي عن حديثِ سعيدِ بنِ ذي لَعْوة: أنَّ أعرابيًّا شرب من إِدَاوة عمر، فَسَكِرَ . . . ؟

= وقال البيهقي في "السنن" (٨/ ٣٠٥): «هذا حديث يُعرف بعبد الملك بن نافع هذا، وهو رجلٌ مجهول اختلفوا في اسمه واسم أبيه، فقيل هكذا، وقيل: عبدالملك ابن القعقاع، وقيل: ابن أبي القعقاع، وقيل: مالك بن القعقاع». ثم أسند عن سعيد ابن أبي مريم أنه قال: قلت ليحيى بن معين: أرأيتَ حديثَ عبدالملك بن نافع الذي يرويه إسماعيلُ بن أبي خالد في النَّبيذ؟ قال: هم يُضعِّفونه .اهـ.

(١) انظر المسألة رقم (١٥٧٤) و(١٥٥٨). وقد ذكر ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص١٣٠) هذا الحديث، وقال: «قال أبي: عبدالرحمٰن بن شريح: أظنه أدرك شراحيل بن بكيل». كذا وقع فيه: «أظنه» بحذف «لا»، وهو في "جامع التحصيل" (ص٢٢٢)، و"تحفة التحصيل" (ص٢٨٩)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٥١٥) نقلاً عن أبي حاتم: «لا أظنه» بإثبات «لا»، وهو الموافق لما هنا. وانظر "اللسان" (٧/ ٢٥٢).

(٢) في (ك): «سمح».

(٣) بفتح الموحدة، على وزن عظيم. انظر "تعجيل المنفعة" (٤٥١).

(٤) كتب في هامش (أ): «قال الذهبي: طلق بن السمح فيه ضعف. حاشية».

(٥) في جميع النسخ: «سيرين»، عدا (ف) فإنه ضمن السقط الذي فيها، وكتب تحتها في (أ): بخط صغير «شريح».

(٦) لهذا الحديث طرق كثيرة عن ابن عمر - سوى هذا الطريق - انظرها في التعليق =

فقال: سعيدٌ مجهولٌ، لا أَعْلَمُ روى عنه غيرَ[1] الشَّعْبِيِّ[2] وأبي إسحاق[3].

= على "سنن سعيد بن منصور" (٨١٥ و٨١٦) إن شئت .

(١) قوله: «غير» يجوز فيه النصب والرفع، انظر التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٢) هو: عامر بن شراحيل .

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي . والحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ١٥٣) من طريق جابر بن يزيد الجعفي، عن عامر الشعبي قال: أشهد على سعيد بن ذي لعوة أنه حدثني عن عمر : أنه كان يُنقَع له زبيبٌ من زبيب الطائف، فيُجعل في سَطيحتين، فيَمْخُضه البعير، فإذا أصبح شرب منه .اهـ.

وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٠٥) من طريق يونس بن إسحاق، عن أبي إسحاق السَّبيعي وابن أبي السفر، عن سعيد بن ذي لعوة؛ قال شرب أعرابيٌّ نبيذًا من إداوة عمر، فسكر، فأمر به فجُلد، فقال: إني شربت نبيذًا من إداوتك ! فقال عمر رضي الله عنه : إنما نجلدك على السُّكْرِ .

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢١٨) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق وحده، عن عامر الشعبي، عن سعيد بن ذي لعوة، به نحو سابقه مختصرًا . ثم أخرجه من طريق الأعمش، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان - أو ابن لعوة -؛ قال. . . فذكره بمعنى سابقه .

وأخرجه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦٠ رقم٧٥) عن عبدالله بن جعفر بن خشيش، عن سَلْم بن جُنادة، عن وَكيع، عن عمرو بن منصور المشرقي، عن عامر الشعبي، عن سعيد بن ذي لعوة، به، ثم قال الدارقطني: « لا يثبت هذا ».

وأخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٨٣٩) من طريق عبيدالله بن محمد بن شيبة، عن ابن خشيش، فجعله من رواية وكيع، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن الشعبي ! ثم قال ابن الجوزي: « هذا كذب بلا شك »، ثم نقل كلام ابن حبان الآتي .

وذكر الشافعي في "الأم" (٦/ ١٤٤) قول من أباح شرب النبيذ المسكِر وأنه لا يُحدُّ منه حتى يسكر، ثم قال: « فقيل لبعض من قال هذا القول: كيف خالفت ما روي عن النبيِّ ﷺ ، وثبت عن عمر، وروي عن علي، ولم يقل أحدٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ خلافَه ؟! قال: روينا فيه عن عمر أنه شرب فضلَ شراب رجل حدَّه، =

. . . .

= قلنا: رويتموه عن رجل مجهول عندكم، لا تكون روايته حجة ». ولما ذكر البيهقي في "المعرفة" (١٣/ ٢٤-٢٥) قول الشافعي هذا قال: « وهذا الحديث رواه الأعمش تارة عن أبي إسحاق، عن عامر الشعبي، عن سعيد بن ذي لعوة، وتارة عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان وابن ذي لعوة... ومن لا ينصف يحتج برواية سعيد بن ذي لعوة على ما قدمنا ذكره عن عمر وغيره »، ثم أسند عن إسحاق ابن راهويه قال: كنت عند ابن إدريس وعنده جماعة، فجرى ذكر المسكِر، فحرَّمه الحجازيون، وجعل أهلُ الكوفة يحتجُّون في تحليله، إلى أن قال بعضهم: حدثنا أبو إسحاق، عن سعيد بن ذي لَعْوة؛ في الرخصة، فقال الحجازيون - أو قال ابن إدريس-: والله ما تجيئُون به عن المهاجرين والأنصار، ولا عن أبنائهم وإنما تجيئُون به عن العُوْرانِ والعُمْيانِ، والعُرْجانِ، والحُولانِ، والعُمْشانِ ! ».
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٧١ رقم ١٥٦٩) : « سعيد بن ذي لعوة: عن عمر؛ في النبيذ، روى عنه الشعبي، يخالف الناس في حديثه، لا يعرف، وقال بعضهم: سعيد بن ذي حُدَّان، وهو وهم ». وقال في "التاريخ الأوسط" (١/ ٣٣٤-٣٣٥): « وروى الشعبي عن سعيد بن ذي لعوة، عن عمر؛ في الشراب، وسعيد يخالف الناس في حديثه، وهو مجهول لا يعرف. وقال بعضهم: سعيد بن ذي حُدَّان، وهو وهم، وخالفه الشعبي، عن ابن عمر، عن عمر... ». ثم روى بإسناده من طريق الشعبي، عن ابن عمر: أن عمر خطب: أَلَا إن الخمر حُرِّمت، وهي من خمسة أشياء: من الحنطة، والشعير، والتمر، والعسل، والخمرُ ما خامر العقلَ. ثم قال البخاري: « وقال بعضهم: هذا أثبت حديث للكوفيين في المسكِر، ثم خالفوه ! ».
وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٨): « سألت أبي عن سعيد بن ذي لعوة ؟ فقال: لا يعبأ بحديثه، مجهول لإنكاره، لا أعلم روى عنه غير الشعبي وأبي إسحاق، روى حديثًا عن عمر في رخصة المسكِر، يخالف الناسَ في حديثه ».
وقال ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣١٦): « سعيد بن ذي لعوة: شيخ دجَّالٌ، يزعم أنه رأى عمر بن الخطاب ﷺ يشرب المسكِر، روى عنه الشعبي، ولم يرو في الدنيا إلا هذا الحديثَ وحديثا آخر لا يحلُّ ذكره في الكتب، ومن زعم أنه سعيد ابن ذي حُدَّان فقد وَهِمَ، وكيف يشربُ عمرُ بن الخطاب ﷺ المسكِر، وهو الذي=

وقد روى الزُّهري[(١)] عن السَّائِب بن يزيد، عن عُمَرَ؛ أنَّه قال

= خطب الناسَ بالمدينة وقال في خطبته: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: " الخمرُ من خمسة أشياء، والخمرُ ما خامر العقل ". ولم يكن عمر ممن كان يشربها في أول الإسلام حيث كان شربُها حلالاً، بل حرَّمها على نفسِه وقال: لا أشرب شيئا يُذهب عقلي !! ». اهـ.

وانظر "الكامل" (٣/ ٤٠٧)، و"نصب الراية" (٣/ ٣٤٩-٣٥٠)، و"اللسان" (٣/ ٢٧)، و"الفتح" (١٠/ ٤٠)، والمسألة الآتية برقم (١٥٩٠).

(١) روايته أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٨٤٢ رقم ١٥٣٢) عنه، عن السائب ابن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال: إني وجدتُ من فلان ريحَ شرابٍ، فزعم أنه شرب الطِّلاء، وأنا سائلٌ عما شرب، فإن كان يُسكر جلدتُه، فجلده عمر الحدَّ تامًّا .

ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "مسنده" (ص ٢٨٤)، والنسائي (٥٧٠٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(٤/ ٢٢٢)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٤٨ رقم٦).

ورواه الشافعي أيضًا (ص٢٨٥) عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، به، وفيه: أن عمر بن الخطاب ﷺ خرج فصلَّى على جنازة، فسمعه السائب يقول: إني وجدتُ من عبيدالله وأصحابِه ريحَ الشرابِ . . . الحديث هكذا مصرِّحًا فيه باسم عبيدالله .

ومن طريق ابن عيينة أيضًا أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"- كما في "فتح الباري" (١٠/ ٦٥)، و"تغليق التعليق" (٥/ ٢٦)- وفيه التصريح بأنه عبيدالله بن عمر.

وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٢٨) عن معمر، عن الزهري، به ، كذلك مصرحًا فيه بأنه عبيدالله بن عمر .

وللحديث طرق أخرى عن الزهري، انظرها عند عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٢٩)، والطحاوي (٣/ ١٥٨)، و(٤/ ٢٢٢)، والدارقطني (٣/ ١٦٧-١٦٨ رقم ٢٤٦ و٢٤٧). وقد صحح الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٦٥) سند الإمام مالك، وعلقه البخاري في "صحيحه" (١٠/ ٦٢/ الفتح) عن عمر. وانظر "سنن البيهقي" (٨/ ٣١٢)، و"غوامض الأسماء المبهمة" لابن بشكوال (١/ ٢٧٠).

على المنبر: ذُكِر لي أنَّ [عُبَيدالله][١] بن عمر وأصحابه شربوا شَرَابًا، وأنا سائلٌ عنه، فإنْ كان يُسْكِرُ[٢] حَدَدتُّهُمْ. قال السَّائِب: فشهدتُ عمرَ حَدَّهم .

١٥٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هَيْثَم[٣] بن جَمِيل[٤]، عن شَرِيك[٥]، عن سِمَاك[٦]، عن عِكرمة، عن ابن عباسٍ؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُتَنَفَّسَ في الإناء ؟

قال أبي: إنما يروونه عن شَرِيك، عن عبدالكريم الجَزَري[٧]، عن عِكرمة، عن ابن عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ [٨].

---

(١) في (أ) و(ت) و(ش) و(ك): « عبدالله »، وهي ضمن السقط في (ف)، والتصويب من بعض مصادر التخريج السابقة .

(٢) في (أ) و(ش): « مسكر »، وفي (ك): « سكر ».

(٣) في (أ) و(ش): « هشيم ».

(٤) أخرج ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨٣) هذا الحديث من طريق حفص بن أبي داود، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، مِن فِعْل النبيِّ ﷺ أنه لم يكن يتنفس في الإناء. لكن حفص بن أبي داود هذا هو: حفص بن سليمان الأسدي، وهو متروك .

(٥) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٦) هو: ابن حرب .

(٧) هو: عبدالكريم بن مالك .

(٨) الحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٢٨٨ و٣٤٣٠) من طريق عبدالرحيم بن عبدالرحمن المحاربي، عن شريك، عن عبدالكريم، به بلفظ: لم يكن رسول الله ﷺ ينفخ في طعام ولا شراب، ولا يتنفَّس في الإناء .
وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٥٣٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤١٥٨ و٢٤١٧٠)، والإمام أحمد في "المسند"(١/ ٢٢٠ رقم١٩٠٧)، والدارمي (٢١٨٠)، وأبو داود (٣٧٢٨)، والترمذي (١٨٨٨)، وابن ماجه (٣٤٢٩)، وأبو يعلى (٢٤٠٢)، جميعهم من طريق سفيان بن عيينة، عن عبدالكريم بن مالك الجزري، عن عكرمة، =

١٥٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[(١)]؛ قال: حدَّثنا محمد بن [أبي][(٢)] حُميد، عن أبي تَوْبة[(٣)] المِصْري[(٤)]، عن ابن عُمَرَ؛

= عن ابن عباس، به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٠٩ و٣٥٧ رقم ٢٨١٧ و٣٣٦٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن إسرائيل، عن عبدالكريم، به بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن النفخ في الطعام والشراب. وذكر الإمام أحمد عقب روايته للحديث أن محمد ابن سابق رواه عن إسرائيل موصولاً، كما رواه عبدالرحمن بن مهدي، وأن أبا نعيم خالفهما فرواه عن إسرائيل، مرسلاً؛ ليس فيه ذِكْرٌ لابن عباس.
وأخرجه ابن ماجه (٣٤٢٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣١٦)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٤٩ رقم ١١٩٧٨)، والحاكم في "المستدرك"(٤/ ١٣٨)، جميعهم من طريق خالد الحذّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. وهذه الطريق مع رواية ابن عيينة وشريك وإسرائيل للحديث عن عبدالكريم موصولاً: جميعها تدفع الإعلال المتوهم من رواية الثوري التي ذكرها ابن معين؛ فيما حكاه عنه الدوري في "تاريخه" (٥٩٢) حيث قال: «سمعت يحيى [يعني: ابن معين] يقول: حديث ابن عيينة، عن عبدالكريم، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ نهى عن النفخ في الطعام؛ قال يحيى: حدَّث به الثوري، عن عبدالكريم، عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً».

(١) في (ش): «رواد»، وكانت في (أ): «داود»، ثم ضرب عليها وكتب: «رواد»، وهي ضمن السقط في (ف)، والمثبت من (ت) و(ك). وأبو داود هذا هو: الطيالسي، واسمه: سليمان بن داود، والحديث أخرجه في "مسنده" (٣/ ٤٦٢ رقم ٢٠٦٩). ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٥١٨١).
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٤/ ٣٣١ رقم ٤١٤٣) من طريق أبي عامر العقدي، عن محمد بن أبي حميد، به.

(٢) قوله: «أبي» سقط من جميع النسخ، وأثبتناه من "مسند الطيالسي"، و"تفسير الطبري"، و"شعب الإيمان".

(٣) في (ش): «ثوبة» بالمثلثة.

(٤) قال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ٨٢): «أبو توبة هذا لم أجد له ذِكْرًا في كتاب من الكتب المشهورة، ومحمد بن أبي حميد سيِّئُ الحفظ».

قال: نزلت في الخمر ثلاثُ آيات، فأولَ شيءٍ نزلتْ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾[(١)]، الآيةَ... فذكر الحديثَ[(٢)]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو أبو طُعْمة قارئُ مِصْر، عن ابن عمر[(٣)].

قلتُ: فيُسمَّى أبو طُعْمة؟

---

(١) الآية (٢١٩) من سورة البقرة.

(٢) وتمامه عند الطيالسي: فقيل: حُرِّمت الخمر، فقيل: يا رسول الله، دعنا ننتفعْ بها كما قال الله عز وجل، فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية: ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾، [النساء: ٤٣] فقيل: حُرِّمت، فقالوا: يا رسول الله، إنا لا نشربها قُرْب الصلاة، فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]؛ فقال رسول الله ﷺ: «حُرِّمت الخمرُ». قال: وقَدِمَتْ لرجلٍ راويةٌ من الشام - أو روايا - فقدم النبيُّ ﷺ، وأبو بكر، وعمر، ولا أعلم عثمان إلا معهم، فانتهوا إلى الرجل، فقال رسول الله ﷺ: «خلِّ عنا نَشُقَّها»، فقال: يا رسول الله، أفلا نبيعها؟ قال رسول الله ﷺ: «إن الله لعن الخمر، ولعن غارِسَها، ولعن شاربَها، ولعن عاصِرَها، ولعن مؤوِيَها، ولعن مُديرَها، ولعن ساقيَها، ولعن حاملَها، ولعن آكِلَ ثمنِها، ولعن بائعَها».

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٥ و٧١ رقم ٤٧٨٧ و٥٣٩٠ و٥٣٩١)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠) من طريق أبي طعمة وعبدالرحمن ابن عبدالله الغافقي، كلاهما عن ابن عمر، به بذكر لَعْن الخمرِ وشاربِها ... إلخ الحديث، دون ذكر الآيات. ووقع في بعض نسخ أبي داود: « عن أبي علقمة » بدل: « عن أبي طعمة ».
والحديث صحيح عن ابن عمر، فانظر تخريجه وجمْع طرقه - إن شئت - في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" رقم (٨١٥ و٨١٦)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٨٠).

قال: لا [١].

١٥٨٤ - وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو داود[٣]، عن هشام[٤]، عن قتادة[٥]، عن أَيُّوب[٦]، عن سعيد بن جُبير؛ قال: سألتُ ابن عمر عن نبيذ الجَرِّ ؟ فقال: حَرَّمَهُ رسولُ الله ﷺ . فأخبرتُ ابنَ عباس؛ فقال: صدق، قلتُ: ما الجَرُّ ؟ قال: كلُّ شيء عُمِلَ من مَدَر[٧]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ[٨]؛ إنما هو: هشام[٩]، عن أَيُّوبَ نفسِهِ[١٠]، ليس فيه « قتادة »؛ أبو داود يخطئُ فيه[١١] .

---

(١) وقيل: إن اسمه هلال، وهو مولى عمر بن عبدالعزيز .

(٢) انظر المسألة رقم (١٥٦١) و(١٥٧٦).

(٣) هو: سليمان بن داود الطيالسي .

(٤) هو: ابن أبي عبدالله الدستوائي.

(٥) هو: ابن دِعامة السدوسي .

(٦) هو: ابن أبي تميمة السختياني.

(٧) المدر: هو الطين . "النهاية" (٤/ ٣٠٩).

(٨) يعني: بالنسبة لرواية هشام الدستوائي، وأما قتادة: فإنه يرويه عن أيوب كما سيأتي.

(٩) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٢٣).

(١٠) قوله: « نفسه » سقط من (ك).

(١١) هذا الحديث يرويه سعيد بن جبير عن ابن عمر وابن عباس. ورواه عن سعيد عدد من الرواة ، منهم: أبو بشر جعفر بن أبي وحشية، وأيوب السختياني، ويعلى بن حكيم، ومنصور بن حيان:
أما رواية جعفر بن أبي وحشية: فتقدمت في المسألة رقم (١٥٦١)، وسيأتي ذكرها في الكلام عن روايتي قتادة وشعبة، عن أيوب . =

١٥٨٥ - وسُئِلَ[1] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الفَضْل بن دُكين؛ قال: ثنا عبدالله - يعني: ابنَ عامر[2]- عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ؛

= وأما أيوب فرواه عنه: هشام الدستوائي، وإسماعيل بن علية، ووهيب بن خالد، وقتادة، وشعبة. أما رواية هشام: فهي التي ذكرها أبو زرعة هنا، وتقدم تخريجها .

وأما رواية إسماعيل بن علية: فاختُلف عليه فيها: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٨ رقم٥٠٩٠) فقال: حدثنا إسماعيل، أخبرنا أيوب، عن سعيد بن جبير. . . فذكره . وأخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٢٠) من طريق عمرو بن زرارة، عن إسماعيل؛ عن أيوب، عن رجل، عن سعيد بن جبير. . . فذكره، هكذا بزيادة الرجل المبهم في سنده .

وأما رواية وهيب: فأخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٥٤٠٣/ الإحسان) من طريق شيبان بن فَرُّوخ، عن وهيب، عن أيوب،عن سعيد بن جبير، به، هكذا بلا واسطة.

وأخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٢٢٣) من طريق الخصيب بن ناصح، عن وهيب، عن أيوب، عن رجل، عن سعيد بن جبير، به، هكذا بذكر الواسطة.

وأما رواية قتادة وشعبة: فتقدمت في المسألة رقم (١٥٦١)، وخلاصة ما هناك: أن قتادة كان يروي الحديث عن سعيد بن جبير، فسأله شعبة: هل سمعه من سعيد ؟ فذكر أنه سمعه من أيوب، فلقي شعبةُ أيوبَ، فحدثه به عن سعيد، فسأله: هل سمعه من سعيد ؟ فذكر له أنه سمعه من أبي بشرٍ جعفرِ بن أبي وحشية، فلقي جعفرَ ابن أبي وحشية، فحدثه به، فسأله هل سمعه من سعيد ؟ فذكر له أنه سمعه من سعيد فأوضحت هذه الرواية أن رواية قتادة رجعت إلى رواية أيوب، وأن رواية أيوب رجعت إلى رواية جعفر بن أبي وحشية.

وهذا مما يؤكد رجحان رواية من رواه عن إسماعيل بن علية ووهيب بن خالد، حيث روياه عن أيوب بذكر واسطة بينه وبين سعيد، وهذه الواسطة المبهمة في روايتهما هي « جعفر بن أبي وحشية ».

وأما روايتا يعلى بن حكيم ومنصور بن حيان : فأخرجهما مسلم في "صحيحه" (١٩٩٧).

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٣) و(١٥٦٠) من طريق حماد بن سلمة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع.

(٢) هو: الأسلمي، أبو عامر المدني.

قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مَنْ شَرِبَ في إِنَاءِ فِضَّةٍ، فَكَأَنَّمَا جَرْجَرَ في جَوْفِهِ شِهَابَ نَارٍ** » ؟

قال أبو زرعة: ذا[١] خطأٌ؛ إنما هو: نافعٌ، عن زيد بن عبدالله ابن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصِّدِّيق، عن أمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ .

١٥٨٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو خالد الأَحمر[٢]، عن محمَّد بن إسحاق، عن الزُّهري[٣]، عن السَّائِب بن يزيد؛ قال: سمعتُ عثمان يَخْطُبُ، وهو يقولُ: يا أيها الناسُ، إياكم والخمرَ ! فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ سَمَّاها أُمَّ الخبائثِ، ثم أنشأ يُحدِّث. . . وذكر الحديثَ ؟

قال أبو زرعة: رواه إبراهيم بن سعد[٤] ومَعْمَر[٥] ويونُس بن

---

(١) رسمت في (ت): « ذي »، أي: هذه الرواية. و«ذي»: اسمُ إشارةٍ لمؤنَّث. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٢) هو: سليمان بن حيان. وروايته أخرجها الضياء المقدسي في "المختارة" (٣٣٨).

(٣) قوله: « عن الزهري » مكرر في (ك).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وهي من وجه آخر موقوفة عند ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (٢) من طريق إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت عثمان رضي الله عنه يقول: « الخمر مَجمع الخبائث ». ثم أنشأ يحدِّث عن بني إسرائيل، قال: « إن رجلاً خُيِّر بين أن يقتل صبيًّا، أو يمحوَ كتابًا، أو يشربَ خمرًا، فاختار أن يشرب الخمر، ورأى أنها أهونُهنَّ، فشربها، فما هو إلا أن شربها حتى صنعهنَّ جميعًا ». وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٥٨) من طريق شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان .

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٦٠)، والنسائي في "سننه" (٥٦٦٦).

يزيد[١]، عن الزُّهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، عن أبيه، عن عثمان، موقوفًا؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

١٥٨٧ - **وسُئِلَ** أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن رافع[٣]، عن إبراهيم بن عمر الصَّنْعاني، عن النُّعْمان بن الزُّبير، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «**كُلُّ مُخَمَّرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ**

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٦٧)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ٦٣)، والبيهقي في "السنن" (٨/ ٢٨٧)، وفي "شعب الإيمان" (٥١٩٨).

(٢) وأخرج الحديث أيضًا ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (١)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٤٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥١٩٧)، والضياء في "المختارة" (٣٧٠ و٣٧١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١٢٢)، جميعهم من طريق عمر بن سعيد بن سُرَيج، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن أبيه، عن عثمان، به ، مرفوعًا.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في "ذم المسكر" (٣)، والبيهقي في "السنن" (٨/ ٢٨٨) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، عن عثمان ، به، موقوفًا .
وسئل الدارقطني في "العلل" (٣/ ٤١ رقم ٢٧٤) عن هذا الحديث ؟ فقال: « يرويه الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن أبيه، واختلف عنه: فأسنده عمر بن سعيد بن سريج، عن الزهري. ووقفه يونس ومعمر وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم عن الزهري، والموقوف هو الصواب ».
وقال البيهقي عقب روايته له موقوفًا على عثمان - كما سبق -: « وهو المحفوظ ».
وقال ابن الجوزي في الموضع السابق: « أسنده عمر بن سعيد بن سريج عن الزهري كما ذكرنا، وقد وقفه يونس ومعمر وشعيب وغيرهم عن الزهري ». وقال الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٩٧): « رواه البيهقي في "سننه" موقوفًا على عثمان، وهو الأصحُّ ».

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٦٨٠)، ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٨٨).

حَرَامٌ، وَمَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا بُخِسَ صَلَاتَهُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ سَكِرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ خَبَالٍ»، قيل: وما طينة الخَبَالِ يا رسول الله؟ قال: «**صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ**». «**وَمَنْ سَقَاهُ صَغِيرًا**[1] **لَا يَعْرِفُ حَلَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَسقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الخَبَالِ**» ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكرٌ .

١٥٨٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[2]، عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: كان أحبَّ الشرابِ إلى رسولِ الله ﷺ الحُلْوُ الباردُ .

وروى هشام بن يوسف وابنُ ثَوْر[3]، عن مَعْمَر[4]، عن الزُّهري[5]؛ قال: قال النبيُّ ﷺ[6]: «**أَطْيَبُ الشَّرَابِ الحُلْوُ البَارِدُ**» ؟

---

(١) أي: صبيًّا؛ كما في "عون المعبود، شرح سنن أبي داود" (١٠/ ٨٧).

(٢) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٢٥٩)، والإمام أحمد (٦/ ٣٨ و٤٠ رقم ٢٤١٠٠ و٢٤١٢٩)، والترمذي في "جامعه" (١٨٩٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٤٤)، وأبو يعلى في "المسند" (٤٥١٦)، وابن حبان في "الثقات" (٨/ ٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٣٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٥٢٨).

(٣) في (ك): « وأبي ثور ». وهو: محمد بن ثور .

(٤) ورواه عن معمر مرسلاً كذلك: عبدالرزاق في "جامع معمر" (١٩٥٨٣/ المصنف)، وعبدالله بن المبارك عند الترمذي (١٨٩٦).

(٥) ورواه عن الزهري مرسلاً أيضًا: يونس بن يزيد عند ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤١٨٧)، والترمذي (١٨٩٦).

(٦) في (ك): « رسول الله ﷺ ».

فقال أبو زرعة: المرسَلُ أشبهُ [(١)].

١٥٨٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعيم[(٢)]، والقَعْنَبي[(٣)]، وعبدُالعزيزِ الأُوَيْسي[(٤)]:

فروى أبو نُعيم والقَعْنَبي، عن عبدالله بن عمر العُمَري، عن أبيه[(٥)]، عن عبدالرحمٰن بن رافع، عن [أبيه][(٦)]؛ أنه رأى عمر بن الخَطَّاب يشربُ قائمًا.

وروى عبدالعزيز الأُوَيْسي، عن عبدالله العُمَري، عن أبيه، عن عبدالرحمٰن بن رافع؛ أنه رأى عمر شرب قائمًا. أسقط والدَ

---

(١) قال الترمذي (١٨٩٥) بعد أن روى طريق ابن عيينة: «هكذا روى غير واحد عن ابن عيينة مثل هذا عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، والصحيح ما روي عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً». ثم أخرجه من طريق عبدالله بن المبارك، عن معمر ويونس، عن الزهري، مرسلاً، ثم قال: «وهكذا روى عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً، وهذا أصحُّ من حديث ابن عيينة رحمه الله».
ورجح المرسلَ أيضًا الدارقطنيُّ في "العلل" (٥/٢٦/ب)، فقال: «والمرسل أشبه بالصواب، ولم يتابع ابنُ عيينة على ذلك». اهـ.
وقد أخرج البخاري في "صحيحه" (٥٤٣١)، ومسلم (١٤٧٤) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يحبُّ الحَلْواء والعسل. اهـ. فلعل هذا الذي ذهبت إليه رواية سفيان بن عيينة، والله أعلم.

(٢) هو: الفضل بن دُكين.

(٣) هو: عبدالله بن مسلمة.

(٤) هو: عبدالعزيز بن عبدالله.

(٥) قوله: «عن أبيه» ليس في (أ) و(ش).

(٦) في جميع النسخ: «أنس»، عدا (ف)، فهو ضمن السقط الذي فيها، والمثبت يدل عليه السياق بعده.

[عبدالرحمٰن][١] بن رافع؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو عبدالرحمٰن بن رافع، عن أبيه، عن عُمَرَ .

١٥٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن مسلم بن زياد، عن مَكْحُول؛ قال: سمعتُ ابن عمر يقولُ: ما أَمَرَ عُمَرُ بن الخَطَّاب بِشُرْبِ الطِّلَاءِ قَطُّ ، ولا سقاه قَطُّ [٣] ؟

فسمعت[٤] أبي يقول: هذا وَهَمٌ؛ مَكْحُولٌ لم يَسْمَعْ[٥] من ابن عُمَرَ.

١٥٩١ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه المُؤَمَّل بن إسماعيل، عن سفيان[٧]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن عبدالله بن عمرو[٨]؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **مُدْمِنُ الخَمْرِ كَعَابِدِ وَثَنٍ** » ؟

سمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ ؛ إنما هو كما رواه حسن بن

(١) في جميع النسخ: « عبدالرحيم »، عدا (ف)، فهو ضمن السقط الذي فيها، وكتب فوقه في (ك): « كذا »، والتصويب من السياق قبله .

(٢) هو: ابن الوليد .

(٣) قوله: « ولا سقاه قط » سقط من (ك).

(٤) في (ت): « سمعت ».

(٥) في (ت) و(ك): « يسمعه ».

(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٥٣) و(١٥٥٤).

(٧) هو: الثوري .

(٨) في (ش): « عمر ».

صالح[١]، عن محمد بن المُنْكَدِرِ؛ قال: حُدِّثْتُ[٢] عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

١٥٩٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أحمد بن حنبل[٣]، عن وكيع، عن يحيى بن جعفر المازِني، عن هلال بن يزيد المازني - عن أبي هريرة - قال: رأيتُ أبا هريرة[٤] يَقْطَعُ البُسْرَ من التَّمْرِ بالمِقْرَاضَيْنِ[٥]؛ يعني: أنه يَكْرَهُ أنْ يَنْبِذَ التَّمْرَ والبُسْرَ؛ يَجْمَعُ بينهما.

---

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٧٢ رقم ٢٤٥٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٠٨)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٠٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١١٦). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٧٠٧٠) من طريق ابن أبي نجيح، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٥١٥) من طريق سعيد بن سلمة، كلاهما عن عن محمد بن المنكدر؛ حُدِّثت عن ابن عباس، فذكره.
قال ابن الجوزي: «الراوي عن ابن عباس مجهول، والحسن بن صالح قال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات». وانظر "المجروحين" لابن حبان (١/ ٢٧٩/ السلفي).

(٢) في (ك): «حديث».

(٣) روايته أخرجها ابنه عبدالله في "العلل" (٤١٠٧).

(٤) كذا في جميع النسخ: «عن أبي هريرة قال: رأيت أبا هريرة»، ومعنى العبارة: أن هلال بن يزيد يحدِّث عن أبي هريرة فيقول: رأيت أبا هريرة.

(٥) المِقْراضان: ما يُقطع به، مثنى «المقراض» وهو اسم آلةٍ من «القَرْض» بمعنى القطع، وهو أصله في اللغة؛ يقال: قَرَضَ يقرِض قَرْضًا. والمِقْراضان، والجَلَمان، والمِقَصَّان: يتركب كل منهما من جزأين، يقال لكلٍّ منهما: مِقْراض، وجَلَم، ومِقَصٌّ. قال أهل اللغة: إذا استخدما معًا، فلا يفردان؛ بل يقال بالمثنى. وعدَّ بعضهم الإفراد من لحن العامة. لكن حكى الخليل الإفراد، وقال: الجَلَم: اسم يقع على الجلمين؛ كالمقراض والمقراضين. اهـ. وكذلك حكى سيبويه الإفراد في حديثه عن اسم الآلة. انظر "العين" (٥/ ١٠ و٤٩)، و(٦/ ١٣٨)، و"الكتاب" =

ورَوى أحمد بن حنبل[١]، عن عبدالصمد بن عبدِالوارثِ وأبي سعيد مولى بني هاشم[٢]، عن يحيى بن يَعْفُر، عن هلال بن يزيد، عن أبي هريرة.

فسئل أبو زرعة: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: يحيى بن يَعْفُر [٣].

١٥٩٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصة بن عُقْبة[٤]، عن سفيان الثَّوْريِّ، عن عبدالله بن جابر، عن أبي [خازم][٥]؛ قال: سُئِلَ

= (٤/ ٩٤-٩٥)، و"تهذيب اللغة" (٨/ ٣٤٠)، و(١١/ ١٠١)، و"لسان العرب" (٧/ ٢١٦)، و(١٢/ ١٠٢)، و"تاج العروس" (١٠/ ١٣٧).

(١) في "الأشربة" (٥٧)، ولفظه: سألت أبا هريرة ﷺ عن الفَضِيخ ؟ فقال: اقطعْ كلَّ حلقاته. قال: قلت: وما حلقاتُه يا أبا هريرة ؟ قال: المُذنِّبة، اقرِضْها بالمقاريضِ، ثم انتبذ أيَّهما شئت، ولا تجمعْهما جميعًا؛ بُسْرًا وتمرًا . ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابنه عبدالله في "العلل" (٤١٠٧ و٦٠٩٦)، والخطيب في "الموضح" (١/ ١٨٥ و١٨٦).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد.

(٣) من قوله: « فسئل أبو زرعة . . . » إلى هنا سقط من (ك). قال الإمام أحمد في الموضع السابق من "العلل" لابنه عبدالله: « أخطأ وكيع إنما هو يحيى بن يعفر». وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣١١): « وقال وكيع: يحيى بن جعفر، وهو وهم ». وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٥٧): « وكان وكيع يغلط فيه ويقول: يحيى بن جعفر المازني ». وقال ابن حبان في "الثقات" (٩/ ٢٥٤): «وقد وهم وكيع حيث قال: يحيى بن جعفر ». وانظر "تصحيفات المحدثين" للعسكري (١/ ٩٠)، و"موضح أوهام الجمع والتفريق" للخطيب (١/ ١٨٤-١٨٦).

(٤) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٥)، وسيأتي النقل عنه .

(٥) في جميع النسخ: « حازم » بالحاء المهملة، ولم تنقط الزاي في (أ) و(ش)، وهو ضمن السقط الذي في (ف)، والمثبت هو الصواب. واسم أبي خازم هذا: =

مجاهدٌ عن نَبِيذ[١] البُخْتُجِ[٢]؛ قال: كان نائمًا فأنبهتَهُ[٣]؟

وقال أبو زرعة: كذا قال قَبِيصة، ووَهِمَ فيه؛ وإنما هو: عبدالله ابن جابر أبو حازم[٤]، عن مجاهد[٥].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

= عبدالرحمن بن خازم. انظر "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٧٩)، و"الجرح والتعديل" (٥/ ٢٣١)، و"توضيح المشتبه" (٣/ ١٦).

(١) قوله: « نبيذ » ليس في (أ) و(ش).

(٢) أي: العصير المطبوخ. وهو فارسيٌّ معرب، أصله: « ميبُخْتَه »: « مي » شراب أو خمر، و« بخته »: مطبوخٌ. وهو اسم لما حُمل على النار وطُبخ إلى الثلث. رخص فيه النخعي وكان يشربه مع عَكَره خيفة أن يصفِّيه فيشتد ويسكر. قال أبو عبيد: « وهو الذي يسميه الناس اليوم « الجمهوريَّ »، وهو إذا غلَى وقد جعل فيه الماء، فقد عاد إلى مثل حاله الأولى لو كان غلى وهو عصير لم يخالطه الماء؛ لأن السكر الذي كان زايَله (فارقَه) أُراه قد عاد إليه، وإن الماء الذي خالطه لا يُحِل حرامًا ... فإذا عاوده ما كان فارقه، فما أغنت عنه النار والماء، وهل كان دخولهما ههنا إلا فضلاً ؟!». اهـ. وهو قريب مما ذكره المحبي عن أبي حنيفة الدينوري. وظاهر كلام أبي عبيد أنه لا يرخص فيه. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٣٩٦-٣٩٧)، و"النهاية" (١/ ١٠١ و٣١٢)، و"قصد السبيل" (ص ٢٥٦).

(٣) في (أ) و(ش): « فانتبه ». وفي ضوء ما نقل عن أبي عبيد في التعليق السابق، يمكن أن تفهم عبارة مجاهد هنا، على أنه لا يرخِّص فيه، ويقول بأن السكر الذي كان « نائمًا » فيه خافيًا، « تنبَّه » وظهر بالغليان مرة أخرى، والله أعلم.

(٤) لم تنقط الزاي في (أ) و(ش). وانظر "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣١٢).

(٥) وعلى هذا الوجه الذي رجحه أبو زرعة أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٣٨) من طريق إسحاق بن سليمان، عن عبدالله بن جابر، عن مجاهد.

وروى الخطيب في "الموضِح" (١/ ٢٩٥) عن علي بن الحسين بن حبان قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا [يعني: يحيى بن معين] أبو خازم: عبدالرحمٰن بن خازم، حدث عنه فضيل بن غزوان، عن مجاهد في نبيذ البختج، =

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْأَضَاحِيِّ[1] وَالذَّبَائِحِ

١٥٩٤ - وسمعتُ[2] أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به عن دُحَيْم[3]؛ قال: ثنا محمد بن شُعَيب؛ قال: أخبرني معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ**».

وسمعت[4] أبي يقول: «هذا حديثٌ موضوعٌ عندي»[5]؛ ولم يَقْرأْ علينا[6].

= حدثنا وكيع عنه. قلت لأبي زكريا: إن قبيصة حدثناه عن سفيان، عن عبدالله بن جابر، عن أبي خازم، عن مجاهد، فأنكره أبو زكريا؛ وقال: حدثناه إسحاق الرازي، عن عبدالله بن جابر، عن مجاهد، ليس بينهما أحد. قال أبو زكريا: وأرى قبيصة سمع من سفيان حديث عبدالله بن جابر، عن مجاهد، وحديث فضيل، عن أبي خازم، فأدخل حديث هذا في هذا».

(١) «الأضاحي» يجوز فيها تشديد الياء وتخفيفها؛ قال النووي في "شرح صحيح مسلم" (١٣/ ١٠٩): «قال الجوهري [في "الصحاح" (٦/ ٢٤٠٧)]: قال الأصمعي: فيها أربع لغات: أُضْحِيَّة وإِضْحِيَّة، بضم الهمزة وكسرها، وجمعها: أَضَاحِيُّ، بتشديد الياء وتخفيفها. واللغةُ الثالثة: ضَحِيَّة، وجمعها: ضَحَايَا، والرابعةُ: أَضْحَاة، بفتح الهمزة، والجمعُ: أَضْحًى؛ كأَرْطَاةٍ وأَرْطًى، وبها سُمِّيَ يومُ الأضحى، قال القاضي [عياض]: وقيل: سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تُفْعَلُ في الأضحى، وهو ارتفاعُ النهار. وفي الأضحى لغتان: التذكيرُ لغةُ قيس، والتأنيث لغةُ تميم».اهـ. وقال الفراء: «الأضحى تؤنَّث وتذكَّر؛ فمن ذكَّر ذهب إلى اليوم».

وانظر: "أنيس الفقهاء" (ص٢٧٩)، و"المطلع" للبعلي (ص٢٠٤)، و"إصلاح غلط المحدِّثين" (ص٧٨-٧٩).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٨٥٢).

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم.

(٤) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو.

(٥) وقال في المسألة رقم (٨٥٢): «هذا حديث كذب بهذا الإسناد».

(٦) في (ت) و(ك): «على الناس» بدل: «علينا»، والمراد: لم يقرأ هذا الحديث علينا.

١٥٩٥ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه عباس بن محمد الدُّورِي[2]، عن الأسود بن عامر[3]، عن الحسن بن صالح، عن ابن[*] أبي ليلى[4]، عن عطاء[5]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « مَنْ ضَحَّى، فَلْيَأْكُلْ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثنا أبو غَسَّان[6]، عن حسن بن صالح، عن ابن[*] أبي ليلى، عن عطاء، عن النبيِّ ﷺ ... مُرسَلٌ[7]؛ لا يقولُ فيه: أبو هريرة[8].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٠٥). وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٢٧): « وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب الأضاحيِّ من طريق عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، رفعه: « من ضحَّى، فليأكلْ من أُضْحيَّته »، ورجاله ثقات، لكن قال أبو حاتم الرازي: الصواب: عن عطاء ، مرسل ».

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٤). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٩١ رقم ٩٠٧٨) عن الأسود ابن عامر، به. وأخرجه ابن عدي أيضًا من طريق سلمة بن عبدالملك العوصي، عن الحسن بن صالح، به .

(٣) ولقبه: شاذان .

(*) قوله: « ابن » سقط من (أ) و(ت) و(ش)، وألحقت في حاشية (ش)، وما أثبتناه من (ف) و(ك).

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمن .

(٥) هو: ابن يسار .

(٦) هو: مالك بن إسماعيل. وروايته ذكرها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٤). وتابعه على روايته مرسلاً : أبو نعيم الفضل بن دُكَين، وروايته ستأتي في المسألة رقم (١٦٠٥).

(٧) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) روى ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣١٤) طريق عباس الدوري السابقة، ثم قال : « قال لنا إبراهيم بن هانئ: قال عباس الدوري: لم يحدث بهذا الحديث أحد =

١٥٩٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديث حدَّثنا به إسحاق بن إبراهيم البَغَوي[٢]، عن داود بن عبدالحميد، عن عمرو بن قَيْس المُلائي، عن عطية العَوْفي، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **قُومِي[٣] إِلَى أُضْحِيَّتِكِ فَاشْهَدِيهَا؛ فَإِنَّ لَكِ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ تَقْطُرُ مِنْ دَمِهَا يَغْفِرُ[٤] اللهُ لَكِ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِكِ** ». قالت: يا رسولَ الله! هذا لنا أهلَ البيت خاصَّةً، أم لنا وللمسلمين عامَّةً؟ قال: « **بَلْ لَنَا وَلِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً** »؟

= عن الحسن بن صالح غير الأسود بن عامر شاذان ». قال ابن عدي: « وهذا الذي قاله الدوري هكذا كانوا يحكمون - أهل العراق - على أنه حديث شاذان، ولم يبلغهم من حديث الشام عن سلمة بن عبد الملك العوصي، عن الحسن بن صالح، وهو هذا الذي ذكرت »، ثم رواه كما سبق. ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٤) من طريق عباس الدوري، به، ثم نقل عنه قوله: « ولم أسمع هذا من إنسان في الدنيا غيره ». ثم قال الخطيب: « تفرد بوَصْلِه شاذان، وخالفه مالك بن إسماعيل؛ فرواه عن الحسن بن صالح، مرسلاً؛ لم يذكر فيه أبا هريرة ».

(١) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/ ٢٦١) قول أبي حاتم. وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٣٥٤): « وقد رواه الحاكم بإسناد ضعيف، وأنكره أبو حاتم الرازي ».

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٢٠٢/ كشف)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٧). وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٢) من طريق الحسن بن علي بن شبيب المعمري، عن داود بن عبدالحميد، به.

(٣) الخطاب موجَّهٌ إلى فاطمة بنت النبي ﷺ و رضي الله عنها؛ كما في مصادر التخريج.

(٤) في بعض مصادر التخريج: « أن يغفر »، وهو الجادَّة، ويكون المصدر المؤوَّل من «أنْ» والفعل في محل نصب اسم « إنَّ ». وما وقع هنا يخرَّج على ذلك أيضًا، لكن بإضمار « أن »، وعند إضمارها يجوز في الفعل النَّصْبُ والرفعُ، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٠٢٤).

فسمعتُ أبي يقولُ: هو[١] حديثٌ منكرٌ[٢].

١٥٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود[٣]، عن شُعْبة، عن أبي عَقِيل؛ قال: سمعتُ أبا الخَصيب[٤] يحدِّث: أنه سأل ابنَ عمر عن رَجُلٍ أهدى بَدَنةً، فَضَلَّت، ثم اشترَىٰ مكانها، فنَحرَها، ثم وجَدَ الأولى ؟ قال: يَنْحَرُهما جميعًا ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو عَقِيل بن طَلْحة، عن أبي الخَصِيب، عن ابن عُمر[٥].

١٥٩٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيم بن الحجَّاج، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عليِّ بن زيد، عن يوسف بن مِهْران[٦]، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُنْبَذُ له، فيشربُه الغَدَ، ومِنْ بعدِ الغَدِ، فإذا كان اليومُ[٧]

---

(١) في (ك): «هذا».

(٢) قال البزار في الموضع السابق: «لا نعلم له طريقًا عن أبي سعيد أحسن من هذا، وعمرو بن قيس كان من عُبّاد أهل الكوفة وأفاضلهم، ممن يجمع حديثه وكلامه». وترجم العقيلي في الموضع السابق لداود بن عبدالحميد الكوفي، وذكر أنه يحدِّث عن عمرو بن قيس الملائي بأحاديث لا يتابع عليها، وذكر منها هذا الحديث، ثم قال: «وله رواية أخرى من غير هذا الوجه ليِّنة أيضًا». وانظر "نصب الراية" (٤/ ٢١٩).

(٣) هو: سليمان بن داود الطيالسي.

(٤) في (ش) و(ك): «الخصيف». وهو زياد بن عبدالرحمٰن القيسي، أبو الخصيب البصري.

(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٤٤٠) من طريق وكيع، عن شعبة، عن عقيل بن طلحة، عن أبي الخصيب، عن ابن عمر، به .

(٦) قوله: «بن مهران» سقط من (أ) و(ش).

(٧) في (ك): «يوم».

الثالثُ، أمر به فَأُهْرِيقَ[١]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن حمَّاد[٢]، عن الحجَّاج[٣]، عن يحيى بن عُبَيْد، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ أخطأ فيه إبراهيمُ بنُ الحَجَّاج[٤].

١٥٩٩ - وسألتُ[٥] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه المُبارك بن فَضَالة[٦]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن جابر بن عبدالله: أنَّ رسول الله ﷺ ضَحَّى بكبشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ[٧] مَوْجُوءَيْنِ[٨] ...، الحديثَ.

---

(١) أُهَرِيقَ، أي: أُرِيقَ، بمعنى: صُبَّ. انظر: "اللسان" (١٠/ ١٣٥ و٣٦٥- ٣٦٧).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ١١١ رقم ١٢٦٢٥).

(٣) هو: ابن أرطاة.

(٤) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٠٠٤) من طريق شعبة، والأعمش، وزيد بن أبي أنيسة، ثلاثتهم عن أبي عمر، عن يحيى بن عبيد، عن ابن عباس، به.

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦١٣).

(٦) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٥/ ق ١٤٦/ ب - ١٤٧/ أ).

(٧) قال القاضي عياض في "مشارق الأنوار" (١/ ٣٧٩)- وعنه نقل النووي في "شرح مسلم" (١٣/ ١٢٠) واللفظ له-: قال ابن الأعرابي وغيره: الأملح هو الأبيض الخالص البياض. وقال الأصمعي: هو الأبيض ويشوبه شيء من السواد. وقال أبوحاتم: هو الذي يخالط بياضَهُ حمرةٌ. وقال بعضهم: هو الأسود يعلوه حمرة. وقال الكسائي: هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر. وقال الخطابي: هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود. وقال الداوودي: هو المتغيِّر الشَّعر بسواد وبياض. وانظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٤٣٤-٤٣٥)، و"أعلام الحديث" (٢/ ٨٤٦)، و"النهاية" (٤/ ٣٥٤).

(٨) أي: خَصِيَّيْن. "النهاية" (٥/ ١٥٢). وذكر ابن الأثير: أنه يروى « مُوجَأَيْنِ » بوزن مُكْرَمَيْنِ، قال: « وهو خطأ ». وأنه يُروىٰ: « مَوْجِيَّيْنِ » بغير همز على التخفيف، ويكون من « وَجَيْتُهُ وَجْيًا فهو مَوْجِيٌّ » كـ« مَرْمِيّ ».

وروى هذا الحديثَ: حمَّادُ بن سَلَمة[١]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن عبدالرحمٰن بن جابر بن عبدالله، عن أبيه جابر، عن النبيِّ ﷺ.

وروى هذا الحديثَ: الثَّوْريُّ[٢]، فقال: عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة - أو عَائِشَة - عن النبيِّ ﷺ .

ورواه عُبَيدُاللهِ بنُ عَمْرٍو[٣]، وسعيدُ بنُ سَلَمة[٤]، فقالا: عن

---

(١) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١١٤٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٧٧)، وأبو يعلى في "المسند" (١٧٩٢)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ١٦٨)، وذكرها الدارقطني في الموضع السابق .

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨١٣٠) عنه. ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٢٥ رقم ٢٥٨٨٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٢٢). وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٦/ ١٣٦ و٢٢٠ رقم ٢٥٠٤٦ و٢٥٨٤٣) من طريق وكيع وإسحاق بن يوسف الأزرق، كلاهما عن الثوري، به ، إلا أن إسحاق قال في روايته: « عن أبي هريرة: أن عائشة قالت ».
وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٧٧)، من طريق عبدالله بن وهب، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٦٧ رقم ٢٧٧)، وفي "المعرفة" (١٤/ ٢٤) من طريق الفريابي، وأبي حذيفة النهدي، والحسن بن دينار، ومؤمل بن إسماعيل، جميعهم عن الثوري، به .
تنبيه: وقع في "مصنف عبدالرزاق" و"سنن ابن ماجه" : « عن عائشة وأبي هريرة »، ولعله خطأ من الطباعة، أو اعتمادٌ على نسخ رديئة، وانظر "تحفة الأشراف" (١٠/ ٤٦٤)، و"نصب الراية" (٣/ ١٥١).

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في الموضع السابق، والطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٣١٣ رقم ٩٢٢)، والدارقطني في الموضع السابق.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٣١١ رقم ٩٢٠).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٨ رقم ٢٣٨٦٠)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده"- كما في "نصب الراية"(٤/ ٢١٥)- كلاهما عن شريك، عن عبدالله بن =

عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن عليٍّ بن حُسين، عن أبي رافع، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: فما الصَّحيح؟

قال[1]: ما أدري، ما عندي في ذا شيءٌ.

قلتُ لأبي: فما[2] الصَّحيحُ؟

قال أبي: ابنُ عَقِيل لا يضبطُ حديثه[3].

قلتُ: فأيُّهما[4] أشبهُ عندك؟

قال: الله أعلم.

وقال أبو زرعة: هذا من ابنِ عَقِيل، الذين رَوَوْا عن ابن عَقِيل كلُّهم ثقاتٌ[5].

= محمد بن عقيل، عن علي بن حسين، عن أبي رافع، به.

وكذا رواه زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (٦/ ٣٩١ ر٢٧١٩٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٣١٢ رقم ٩٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٩١)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ١٦٨).

وكذا رواه قيس بن الربيع، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، وروايته ستأتي في المسألة رقم (١٦١٣).

(١) قوله: «قال» سقط من (ك).

(٢) في (ت): «ما».

(٣) في (أ) و(ش): «حديث».

(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب أن يقال: «أيها»؛ لأنَّ السؤال عن ثلاث روايات للحديث أيها أشبهُ بالصواب. وسيأتي مثل هذا في المسألة رقم (١٦١٣).

(٥) قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٤٥): «وسألت محمدًا [يعني البخاري] عن حديث عبد الله بن محمد بن عقيل: أن النبيَّ ﷺ ضحَّى بكبشين؛ قلت: إنه يقول: =

١٦٠٠ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو معاوية[1]،

= عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقال: عن أبي سلمة، عن عائشة، ويروى عنه، عن عبدالرحمن بن جابر، عن أبيه، فقلت له: أيُّ الروايتين أصحُّ؟ فلم يقض فيه بشيء، وقال: لعله سمع من هؤلاء».

وروى ابن عساكر في "تاريخه" (٥٩/ ٤٠٥) من طريق ابن أبي خيثمة قال: سمعت يحيى بن معين يقول: لما أتى الثوريُّ اليمن؛ أتاه معمر يسلِّم عليه، فحدَّث يومًا بحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل: أن النبيَّ ﷺ ضحَّى بكبشين، وهو حديث يخطئ فيه ابن عقيل، وإنما الخطأ من ابن عقيل، فقال له الثوريُّ: تَعِسْتَ يا أبا عروة [وهي كنية معمر]! فغضب معمر من ذاك، فما أتاه حتى خرج، ولا سلَّم عليه. اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٤٦/ب - ١٤٧/أ): «يرويه عبدالله بن محمد بن عقيل، واختلف عنه: فرواه الثوري، عن ابن عقيل، عن أبي سلمة، عن عائشة، أو عن أبي هريرة. وخالفه حماد بن سلمة، فرواه عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن جابر. وقال مبارك بن فضالة: عن ابن عقيل، عن جابر. وقال عبيدالله بن عمرو: عن ابن عقيل، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع. وقال معمر: عن ابن عقيل - مرسلاً - عن النبيِّ ﷺ، والاضطراب فيه من قِبَلِ ابنِ عقيل». وذكر نحو هذا أيضًا في "العلل" المطبوع (٧٩٢).

وقال الشافعي في "الأم" (٢/ ٢٤٠): «وقد رُوي عن النبيِّ ﷺ من وجه لا يثبت مثله أنه ضحَّى بكبشين، فقال في أحدهما - بعد ذكر اسم الله عز وجل -: " اللهم عن محمد وعن آل محمد "، وفي الآخر: " اللهم عن محمد وعن أمة محمد "».

وذكر البيهقي في "المعرفة" (٤/ ٤٨-٤٩) قول الشافعي هذا، ثم قال: «وهذا الحديث إنما رواه [عبدالله] بن محمد بن عقيل، واختلف عليه في إسناده: فرواه عنه الثوري، عن أبي سلمة، عن عائشة، أو عن أبي هريرة... ورواه عنه حماد بن سلمة، عنه، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه. ورواه زهير بن محمد، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع. قال البخاري: ولعله سمع من هؤلاء». وانظر "السنن الكبرى" له (٩/ ٢٨٦-٢٨٧)، و"الأجوبة المرضية" للسخاوي (٢/ ٧٩٨ فما بعدها).

(١) هو: محمد بن خازم الضرير. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٨١٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٥٤ رقم ١٥٧٦٨)، و(٦/ ٣٨٦ رقم ٢٧١٦٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٧٥)، والطبراني في "الكبير" =

عن حجَّاج[١]، عن نافع[٢]، عن ابن كَعْب بن مالك، عن أبيه: أنَّ جاريةً لهم سوداءَ ذَبَحَتْ لهم[٣] شاةً بِمَرْوَةٍ[٤]، فسأل النبيَّ ﷺ عن ذلك؟ فأمره بِأَكْلِها.

ورواه عُبَيدالله بن عمر[٥]، عن نافع؛ قال: سمعتُ ابن كَعْب بن

= (١٩/ ٩٦ رقم١٩٠).

وهكذا وجَّه ابنُ أبي حاتم السؤال إلى أبيه وأبي زرعة، لكنْ سيأتي الجواب من كلام أبي زرعة وحده.

(١) قوله: «عن حجاج» مكرر في (ك). وحجاج هذا هو: ابن أرطاة.

(٢) هو: مولى ابن عمر.

(٣) قوله: «لهم» ليس في (ش).

(٤) المروة: حجر أبيض بَرَّاقٌ محدَّد، وقيل: هو الذي تُقْدَحُ منه النار؛ وبه سميت «المروة» قرينة «الصفا». والمراد في الذبح بالمروة: جنس الأحجار لا المروة نفسها. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣/ ٤٢٧)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٣٧٧)، و"النهاية" (٤/ ٣٢٣).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٣٠٤ و٥٥٠١ و٥٥٠٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٨٩٣/الإحسان)، لكن وقع عندهما أن نافعًا سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر: أن أباه أخبره ...، فذكره، هكذا بجعله من مسند كعب بن مالك.
ورواه علي بن عاصم عن عبيدالله فأخطأ فيه، فقال: عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (١٩٣/ب/أطرافه)، ثم قال: «تفرد به علي بن عاصم، عنه، واختُلِف فيه على عبيدالله».
وعلقه البخاري في "صحيحه" - عقب الحديث رقم (٥٥٠٤)- عن الليث، فقال: «وقال الليث: حدثنا نافع: أنه سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبدالله، عن النبيِّ ﷺ: أن جارية لكعب ...، بهذا».اهـ.
وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٢) أن الإسماعيلي وصله في "مستخرجه" من طريق أحمد بن يونس، عن الليث. ثم وصله ابن حجر في "تغليق التعليق" (٤/ ٥١٣) من طريق أحمد بن يونس، عن الليث، به. =

مالك يحدِّث عبدَالله بن عمر: أنَّ جاريةً لكعب بن مالكٍ . . . .

وروى مالكُ بنُ أنسٍ[١]، عن نافع، عن رجلٍ من الأنصار - يقال له: معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ[٢] - أنه أخبره أنَّ جاريةً لكعبِ ابن مالك[٣] كانت تَرْعَىٰ . . . .

= وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٥٦٠)، وأحمد في "المسند" (٢/ ١٢ رقم ٤٥٩٧)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن نافع: سمعت رجلاً من بني سلمة يحدِّث ابن عمر: أن جارية . . . ، الحديث .
وكذا أخرجه أحمد أيضًا (٢/ ٧٦) من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن نافع .

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها في "الموطأ" برواية محمد بن الحسن؛ كما في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٢). وأخرجها أيضًا ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٦٨) من طريق يعقوب بن حميد، عن عبدالله بن نافع، عن مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار يقال له: معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أن جارية . . . ، الحديث . والمعروف من رواية مالك: ما جاء في "الموطأ" برواية يحيى الليثي (٢/ ٤٨٩ رقم ١٠٤١): عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أن جارية لكعب . . . ، الحديث .
ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٥٠٥)، بل قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ١٢٧): «وأما الاختلاف فيه عن نافع: فرواه مالك - كما ترى - لم يختلف عليه فيه عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد، أو سعد ابن معاذ». اهـ.
تنبيه: حديث مالك جاء في "الموطأ" برواية محمد بن الحسن المطبوع (٦٤١) هكذا: «أخبرنا نافع، عن رجل من الأنصار: أن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ- أخبره: أن جارية . . . » الحديث، ولم نجد فيها ما ذكره الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من "الفتح"، فالله أعلم .

(٢) قوله: «سعد أو سعد بن معاذ» سقط من أصل (ت)، وأُلحق بهامشها، ولم يتضح بتمامه في التصوير .

(٣) قوله: «مالك» سقط من (ت)، وفي موضعه بياض في (ك).

قلتُ لهما: فأَيُّهُمُ[(١)] الصَّحيحُ ؟

قال أبو زرعة: ورواه داود العَطَّار[(٢)]، عن موسى بن عُقْبة[(٣)]، عن نافع، عن ابن عُمَرَ .

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ، وحديثُ أبي معاوية خطأٌ أيضًا، والصَّحيحُ: حديثُ مالكٍ، عن نافع، عن رجلٍ .

---

(١) في (ك): «فأيهما»، وغُيِّرت في (ت) إلى «أيهم» أو بالعكس.

(٢) هو: داود بن عبدالرحمن . ولم نجد من أخرج روايته، غير أن الحافظ ابن حجر ذكر في الموضع السابق من "الفتح" عن الدارقطني أنه قال:« وكذا قال مرحوم العطار، عن داود العطار، عن نافع »، وعلى هذا : فإما أن يكون هناك اختلاف على داود، أو يكون الخطأ عند الدارقطني أو ابن أبي حاتم هنا، والله أعلم !

(٣) ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٧٦ و٨٠ رقم ٥٤٦٣ و٥٥١٢)، والدارمي في "سننه" (٢٠١٤)، والبزار في "مسنده" (١٢٢٣/ كشف)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٩٧)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤١١/ بغية)، جميعهم من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، به .
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٣٧١) من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة وأيوب وعبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به .
وتابع حمادَ بن سلمة على روايته على هذا الوجه عن أيوب: سعيدُ بن أبي عروبة، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" عقب الحديث (١٢٢٣/ كشف)، فقال: وحدثنا أيوب بن سليمان، ثنا عبدالرحمن بن مسهر، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال . . .، بنحو حديث يحيى ، عن نافع، عن ابن عمر .
ثم قال البزار:« لا نعلم رواه عن أيوب إلا ابن مسهر، وهو ضعيف، والحديثُ إنما يرويه عبيد [الله] والحجاج، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، وهو الصواب ».
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٥٤٩) عن معمر، عن أيوب، عن عبدالله بن عمر، عن نافع: أن جارية لكعب بن مالك. . .، فذكره هكذا مرسلاً، وبزيادة عبدالله ابن عمر في سنده. وأيوب السختياني بصري، ورواية معمر عن البصريين ضعيفة .

قلتُ: فما يقولُ عُبَيدالله[١] العُمَري؟

قال: يَحْتَمِلُ أن يكون[٢] معاذ بنَ سعد، أو سعد بنَ معاذ؛ مِنَ وَلَدِ كَعْب بن مالك[٣].

---

(١) في (ك): «عبدالله». والمعني: فالذي يقوله عبيدالله العمري، ماذا تقول فيه؟ فـ«ما» في قوله: «فما يقول» موصولة.

(٢) أي: يحتمل أن يكون الصوابُ: روايةَ مَن رواه فقال: معاذ بن سعد... إلخ.

(٣) هذا الحديث من الأحاديث التي انتقد الدارقطنيُّ البخاريَّ على إخراجها، فقال في "التتبع" (ص ٢٤٥-٢٤٦ رقم ١٠٦): «وأخرج البخاري حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن كعب، عن أبيه: أن جارية لكعب. وعن مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ -: أن جارية لكعب. وعن موسى، عن جويرية، عن نافع، عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله: أن جارية لكعب. وقال الليث: عن نافع؛ سمع رجلاً من الأنصار خبَّر عبد الله: أن جارية لكعب. وهذا اختلاف بيِّن، وقد أخرجه. وهذا قد اختلف فيه على نافع، وعلى أصحابه عنه: اختلف فيه على عبيد الله، وعلى يحيى بن سعيد، وعلى أيوب، وعلى قتادة، وعلى موسى بن عقبة، وعلى إسماعيل بن أمية، وعلى غيرهم، فقيل: عن نافع، عن ابن عمر، ولا يصح، والاختلاف فيه كثير».

وذكر الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص ٣٧٦) كلام الدارقطني هذا، ثم قال: «قلت: هو كما قال، وعلّته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسُّف».

وذكر ابن حجر أيضًا في "فتح الباري" (٩/ ٦٣٢) رواية البخاري للحديث من طريق عبدة بن سليمان ومعتمر بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن كعب ابن مالك، عن أبيه، ثم قال: «وذكر الدارقطني أن غيرهما رواه عن عبيد الله، فقال: "عن نافع؛ أن رجلاً من الأنصار". قلت: وكذا تقدم في الباب الذي قبله من رواية جويرية، عن نافع، وكذا علّقه هنا من رواية الليث عن نافع، ووصله الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس، عن الليث، به. قال الدارقطني: وكذا قال محمد بن إسحاق، عن نافع، وهو أشبه، وسلك الجادة قوم منهم: يزيد بن هارون، فقال: عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، وكذا قال مرحوم العطار عن داود العطار، عن نافع. وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم رووه كذلك، قال: =

١٦٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه علي بن مُسْهِر[(١)]، عن ابن

= ومنهم من أرسله عن نافع، وهو أشبه بالصواب، وأغفل ما ذكره البخاري أواخر الباب من رواية مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أن جارية لكعب، وقد أورده في "الموطآت" له كذلك من حديث جماعة عن مالك، منهم: محمد بن الحسن، وقال في روايته: عن رجل من الأنصار؛ معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - وأشار إلى تفرد محمد بذلك. وقال الباقون: عن رجل، عن معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ. ومنهم: ابن وهب، أخرجه من طريقه كالجماعة. قال: وأخرجه ابن وهب في غير "الموطأ" فقال: أخبرني مالك وغيره من أهل العلم، عن نافع، عن رجل من الأنصار: أن جارية لكعب بن مالك ...، فذكره، وقال: الصواب: ما في "الموطأ"؛ يعني: عن مالك، وأما عن غيره فيحتمل أن يكون ابن وهب أراد الليث، وحمل رواية مالك على روايته ». اهـ.

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد"(١٦/ ١٢٦-١٢٧): « قد روي هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، وليس بشيء، وهو خطأ، والصواب رواية مالك ومن تابعه على هذا الإسناد. وأما الاختلاف فيه عن نافع: فرواه مالك - كما ترى - لم يختلف عليه فيه عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ. ورواه موسى بن عقبة، وجرير بن حازم، ومحمد بن إسحاق، والليث بن سعد، كلهم عن نافع: أنه سمع رجلاً من الأنصار يحدِّث عن ابن عمر: أن جارية - أو أمة - لكعب بن مالك ...، الحديث. ورواه عبيدالله بن عمر، عن نافع: أن كعب بن مالك سأل النبيَّ ﷺ عن مملوكة ذبحت شاة بمروة، فأمره النبيُّ ﷺ بأكلها. ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري وصخر بن جويرية جميعًا عن نافع، عن ابن عمر، وهو وَهْم عند أهل العلم، والحديث لنافع عن رجل من الأنصار، لا عن ابن عمر، والله الموفق للصواب ». اهـ.

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٢٩)، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٧٤٦)- وابن حزم في "المحلى" (٣٦٤). وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٥١)، والحاكم - كما في الموضع السابق من "إتحاف الخيرة"- وعن الحاكم رواه البيهقي في "السنن (٩/ ٢٧٢).

أبي ليلى[(١)]، عن الحَكَم[(٢)]، عن عُبَادة[(٣)] بن أبي الدَّرْداء، عن أبيه؛ قال: أُهْدِيَ لرسولِ الله ﷺ كبشان جَذَعَانِ أَمْلَحَانِ، فضَحَّى بهما؟

قال أبي: ما أدري ما هذا! لا أعرف لأبي الدرداء ابنًا يقال له: عبادة، وهذا من تَخاليطِ ابن[(٤)] أبي ليلى[(٥)].

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمن. (٢) هو: ابن عتيبة.

(٣) في الموضع السابق من "إتحاف الخيرة": «عباد»، وفي "المطالب العالية" لابن حجر (٢٣٠٩): «عمارة».

(٤) في (أ): «من» بدل: «ابن».

(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٤١)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٩٦ رقم٢١٧١٣)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٤٧٤٦)- ثلاثتهم من طريق يزيد بن هارون، عن الحجاج بن أرطاة، عن ابن نعيمان، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه قال: ضَحَّى رسول الله ﷺ بكبشين جَذَعَيْنِ مَوْجِيَّيْنِ. وأخرجه ابن منيع أيضًا من طريق أبي يوسف، عن حجاج، عن يعلى بن عطاء، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه، به.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده"- كما في الموضع السابق من "إتحاف الخيرة"- من طريق عمر بن علي وعبدالرحيم بن سليمان، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٩٦ رقم ٢١٧١٤) من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع، ثلاثتهم عن حجاج، عن يعلى ابن النعمان، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه، به هكذا بتسمية شيخ حجاج: «يعلى بن النعمان»، وهذا الصواب في تسميته كما في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤١٨)، و"الجرح والتعديل" (٩/ ٣٠٤).
وسئل الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٠٩ رقم ١٠٧٧) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن عبادة بن أبي الدرداء، عن أبيه. ورواه الحجاج بن أرطاة واختلف عنه: فقال أبو شهاب الحناط: عن حجاج بن أرطاة، عن يعلى بن النعمان، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه. وقال عباد بن العوام: عن حجاج، عن ابن نعمان، عن بلال بن أبي الدرداء، عن أبيه. وقال أيضًا عباد: عن الحجاج، عن يعلى - ولم ينسبه - عن أبيه، عن أبي الدرداء، ولا يثبت؛ =

١٦٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حاتم بن وَرْدان[(١)]، عن أيُّوب[(٢)]، عن ابن سِيرِين[(٣)]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاةِ، فَلْيُعِدْ** »، وأنَّ النبيَّ ﷺ انْكَفَأَ[(٤)] إلى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فذبحهما، وانْكَفَأَ الناسُ إلى غُنَيْمة، فتَوَزَّعُوها[(٥)] ؟

قال أبي: الكلامُ الأولُ تابعه عليه ابنُ عُلَيَّة[(٦)]. وقِصَّةُ ذبح

= لأن الحجاج وابن أبي ليلى ليسا بحافظين ». وانظر "المحلى" (٧/ ٣٦٤-٣٦٥)، و"إتحاف الخيرة" (٥/ ٣١٧) .

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٩٦٢)، والنسائي في "سننه" (١٥٨٨)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٥/ ٢٢٥).

(٢) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٣) هو: ابن سيرين .

(٤) أي: مال، والمراد: أنه رجع عن مكان الخطبة إلى مكان الذبح . "النهاية" (٤/ ١٨٣)، و"فتح الباري" (١٠/ ٧).

(٥) أي: اقتسموها. "المصباح" (٢/ ٦٥٧). قال النووي على رواية مسلم للحديث: قوله: «فقام الناس إلى غُنَيْمةٍ، فتوزَّعوها، أو قال: فتجزَّعوها»؛ هما بمعنًى، وهذا شكٌّ من الراوي في إحدى اللفظتين، وقوله: «غُنَيْمة» بضم الغين، تصغير الغنم». اهـ.

(٦) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وقد تابع حاتمَ بن وردان على الحديث بتمامه، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٩٥٤ و٥٥٤٦ و٥٥٤٩ و٥٥٦١)، ومسلم (١٩٦٢)، والنسائي (٤٣٩٦)، وأحمد في "المسند" (٣/ ١١٣ و١١٧ رقم ١٢١٢٠ و١٢١٧١).
وتابعهما أيضًا حماد بن زيد، فرواه عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أنس، به، وروايته أخرجها البخاري (٩٨٤)، ومسلم في الموضع السابق.
ورواه حماد أيضًا عند مسلم، وأبي عوانة في الموضع السابق، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٧) عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، به ، مقرونًا برواية أيوب السابقة .

النبيِّ ﷺ الكبشَيْنِ الأَمْلَحَيْنِ، فإنَّ[١] عبدالوهَّاب الثَّقَفي[٢] خالفَهُ[٣]؛ فقال: عن أيُّوب، عن أبي قِلابة، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: فأيُّهما أشبهُ ؟

قال: حديثُ عبدِالوهَّابِ أشبهُ[٤]، والله أعلم .

---

(١) في (ك): « قال » بدل: « فإن »، وقوله: « فإنَّ » كذا جاء في النسخ بدخول الفاء على خبر المبتدأ؛ وهو جائزٌ مطلقًا على ما ذهب إليه الأخفش. انظر التعليق على المسألة رقم (١٠٢٦).

(٢) هو: عبدالوهاب بن عبدالمجيد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٥٥٤).
وتابعه وهيب بن خالد، وروايته أخرجها البخاري (١٥٥١ و١٧١٢ و١٧١٤)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٥/ ١٩٢).

(٣) أي: خالفَهُ فيها، أي: في هذه القصة، وحُذِفَ الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٨) و(٣٧٩).

(٤) الذي يظهر أن لأيوب فيه شيخين، وهما: محمد بن سيرين، وأبو قلابة عبدالله بن زيد الجَرْمي، وليس ذلك اختلافًا عليه، وهذا الذي ذهب إليه البخاري، فأخرج كلا الطريقين في "صحيحه"، ثم قال ـ عقب رواية عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رقم (٥٥٥٤)- : « تابعه وهيب عن أيوب. وقال إسماعيل وحاتم بن وَرْدان: عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أنس ».
وأما مسلم بن الحجاج فلم يخرج روايتي عبدالوهاب ووهيب، وأخرج رواية حاتم ابن وردان ومن وافقه، وأيدها برواية هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أنس، وهي رواية تدل على صحة مخرج الحديث عن ابن سيرين، وتدفع توهيم من رواه عن أيوب على هذا الوجه ، هذا مع أن الحديث معروف عن أنس من طرق أخرى؛ فقد أخرجه البخاري (٥٥٥٨ و٥٥٦٤ و٥٥٦٥ و٧٣٩٩)، ومسلم (١٩٦٦) من طريق قتادة، عن أنس، وأخرجه البخاري أيضًا (٥٥٥٣) من طريق عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس، والله أعلم .

١٦٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن حُدَيْر[١]، عن جابر الجُعْفي[٢]، عن قَزَعَة؛ قال: اشترَىٰ أبو سعيدٍ الخُدْريُّ شاةً لِيُضَحِّيَ، فعدا عليها الذئبُ فقطَعَ أَلْيَتَها، فضحَّى بها أبو سعيد؟

قال: رواه شُعْبة وسفيان، واختلفا فيه:

قال شُعْبة[٣]: عن جابر، عن محمد بن قَرَظَة[٤]، عن أبي سعيدٍ.

وقال الثَّوْريُّ[٥]: عن جابر، عن قَرَظَةَ، عن أبي سعيد.

---

(١) في (ت) و(ك): «جابر» بدل: «حدير»، ولم نقف على ترجمة ابن حدير هذا، ولا روايته .

(٢) هو: جابر بن يزيد .

(٣) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٣٥١) عنه .
وأخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ٧٨ و٨٦ رقم ١١٧٤٣ و١١٨٢٠) من طريق محمد بن جعفر غندر وحجاج بن محمد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٧٠) من طريق عبدالرحمن بن زياد، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٩) من طريق آدم بن أبي إياس، جميعهم عن شعبة، به .

(٤) لم تنقط في جميع النسخ، وهي منقوطة في مصادر التخريج، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٣١٦).

(٥) كذا قال هنا عن رواية الثوري! ولم نجد من رواه عن الثوري هكذا: « عن جابر، عن قرظة »، والمعروف من رواية الثوري موافقته لرواية شعبة؛ فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ٣٢ رقم ١١٢٧٤) من طريق وكيع بن الجراح، وابن ماجه في "سننه" (٣١٤٦) من طريق عبدالرزاق، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٣٦٥-٣٦٦) من طريق عبيدالله بن موسى، ثلاثتهم عن سفيان الثوري، عن جابر الجعفي، عن محمد بن قرظة، عن أبي سعيد، به .
وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٩) من طريق أبي عوانة وشريك، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٨٩) من طريق إسرائيل، ثلاثتهم عن جابر الجعفي، عن محمد بن قرظة، عن أبي سعيد كذلك، ليس بينهم اختلاف في إسناده.

قال: الثَّوْريُّ أحفظُ [١].

١٦٠٤ - وسألتُ [٢] أبي عن حديثٍ رواه مالك [٣]، عن عَمرو [٤]

---

(١) تقدم أن المعروف من رواية الثوري موافقته لرواية شعبة، وكذا رواه أيضًا أبو عوانة وشريك وإسرائيل، فلو سلمنا بمجيء هذه الرواية عن الثوري، وعدم الاختلاف عليه؛ لكانت رواية شعبة أرجح، فكيف والمعروف من روايته ما وافق رواية شعبة؟!
وقد أُعل هذا الحديثُ بعلل: منها ما جاء في رواية شعبة: أنه سأل جابرَ بن يزيد الجعفي فقال: سمعه من أبي سعيدٍ محمدٌ؟ قال: لا . كذا جاء في "مسند أحمد" (٣/ ٧٨)، ونحوه عن الطحاوي (٤/ ١٧٠)، ومعناه: أن محمد بن قرظة لم يسمعه من أبي سعيد.
ولما أخرج البيهقي هذا الحديث في "سننه" (٩/ ٢٨٩) أعلَّه بأن جابرًا غير محتجٍّ به.
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٩): «وقد روي في الأبتر حديث مرفوع ليس بالقوي، وفيه نظر . . . »، ثم ساقه من طريق آدم عن شعبة، ثم قال: «وقد قيل: إنه لم يسمع محمد بن قرظة من أبي سعيد الخدري، وقد تكلموا في جابر الجعفي ولكن شعبة روى عنه، وكان يحسن الثناء عليه، وحسبك بذلك من شعبة».
وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٠٩ رقم ٢٣٠٢): «يرويه جابر الجعفي، واختلف عنه: فرواه الثوري، عن جابر، عن محمد بن قرظة، عن أبي سعيد. وخالفه أبو شيبة؛ رواه عن جابر، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي سعيد، والقول قول الثوري». اهـ. ورواية أبي شيبة التي أشار إليها الدارقطني: أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦١٧٩)، لكن وقع عنده: «الحكم» بدل: «جابر»، فالله أعلم!
وذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في "التلخيص الحبير" (٤/ ٦٣)، فقال: «ومداره على جابر الجعفي، وشيخه محمد بن قرظة غير معروف، ويقال: إنه لم يسمع من أبي سعيد».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٠٧) و(١٦٠٨).

(٣) هو: ابن أنس. وروايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٤٨٢). ومن طريق مالك أخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٣٠١ رقم ١٨٦٧٥)، والدارمي في "سننه" (١٩٩٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٨)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤).

(٤) في (أ): «محمد عمرو»، وكأن الناسخ ضرب على «محمد».

ابن الحارث، عن عُبَيْدِ بنِ فَيْرُوز، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ؛ في الضَّحايا ؟

فقال أبي: نقَصَ مالكٌ[١] مِنْ هذا الإسناد رجلً[٢]؛ إنما هو: عمرو بن الحارث[٣]، عن سليمان بن عبدالرحمٰن الدِّمَشْقي، عن عُبيد ابن فَيْرُوز، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ .

١٦٠٥ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه شاذانُ الأسودُ بنُ

---

(١) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٤): « هكذا روى مالك هذا الحديث عن عمرو بن الحارث، عن عبيد بن فيروز، لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك، والحديث إنما رواه عمرو بن الحارث عن سليمان بن عبدالرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء بن عازب، فسقط لمالك ذكر سليمان بن عبدالرحمن، ولا يعرف هذا الحديث إلا لسليمان بن عبدالرحمن هذا، ولم يروه غيره عن عبيد بن فيروز، ولا يعرف عبيد بن فيروز إلا بهذا الحديث، وبرواية سليمان عنه . ورواه عن سليمان جماعة من الأئمة، منهم: شعبة، والليث، وعمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهم ».

(٢) كذا في النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة وعلقنا عليها في المسألة (٣٤).

(٣) روايته على هذا الوجه، أخرجها النسائي في "سننه" (٤٣٧١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد"(٢٠/ ١٦٥) من طريق عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث وابن لهيعة والليث بن سعد، ثلاثتهم عن سليمان بن عبدالرحمٰن، به، إلا أن النسائي أبهم اسم ابن لهيعة، فقال: « وذكر آخر وقدَّمه ».
وخالف عبدَالله بن وهب أسامةُ بن زيد، فرواه عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبيد بن فيروز، به . أخرجه البيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤).
وابن وهب ثقة ، وأسامة متكلم في حفظه، فرواية ابن وهب أرجح . ووافقتها رواية شعبة الآتي تخريجها في المسألة رقم (١٦٠٧).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٩٥).

عامر، عن حسن[١] بن صالح، عن ابن أبي ليلى[٢]، عن عَطَاء[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا ضَحَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَأْكُلْ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ** » ؟

قيل [لأبي][٤]: وقد رواه بعضُ الناسِ[٥] بهذا، عن الحسن بن صالح، فقال: عن ابن أبي ليلى، عن عَطَاء، عن ابن عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: حدَّثنا أبو نُعَيْم[٦]، عن الحسن، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء[٧]: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . ، مُرسَلٌ[٨].

قال أبي: هذا الصَّحيح .

---

(١) في (أ) و(ش): « حسين ».

(٢) هو: محمد بن عبدالرحمن .

(٣) هو: ابن يسار .

(٤) في جميع النسخ: «لأبي زرعة»، وكلمة: « زرعة » زائدة لسبق لسان أو قلم؛ لقوله في أول السؤال: «سألت أبي»؛ وفي الجواب بعدُ: « قال أبي »، وأيضًا قد تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٩٥) على النحو الذي أثبتناه.

(٥) لم نجد من رواه هكذا عن ابن عباس .

(٦) هو: الفضل بن دُكَين . وتابعه على روايته مرسلاً أبو غسان مالك بن إسماعيل؛ وقد تقدم في المسألة رقم (١٥٩٥).

(٧) من قوله: « عن ابن عباس . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر، وهو ملحق بهامش (ش)، وبعضه لم يظهر .

(٨) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، وجاء بدون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

١٦٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زهير[(١)]، وأبو بكر بن عيَّاش[(٢)]، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن شُرَيح بن النُّعْمان الصَّائدي، عن عليٍّ: أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ أن نَسْتَشْرِفَ العَيْنَ والأُذُنَ[(٤)]؟.

قال أبي: رأيتُ في كتاب عمر بن علي بن أبي بكر الكِنْديِّ، عن أبيه، عن الجَرَّاح بن الضَّحَّاك الكِنْدي[(٥)]، عن أبي إسحاق، عن سعيد

---

(١) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٠٨ و١٤٩ رقم ٨٥١ و١٢٧٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٠٤)، والنسائي (٤٣٧٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٩)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٢٧٥).

(٢) أخرج روايته الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٨٠ رقم٦٠٩)، والنسائي (٤٣٧٤)، وابن ماجه (٣١٤٢)، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٠٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٤).

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. وقد روى الحديث عنه أيضًا، عن شريح، عن علي: إسرائيلُ، وعليُّ بن صالح، وشريكٌ، وزيادُ بن خيثمة، وزكريا بن أبي زائدة:
أما رواية إسرائيل: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٢٨ رقم ١٠٦١)، والدارمي (١٩٩٥)، والترمذي (١٤٩٨)، والحاكم (٤/ ٢٢٤).
وأما رواية علي بن صالح: فأخرجها الإمام أحمد مقرونة برواية إسرائيل.
وأما رواية شريك: فأخرجها الترمذي (١٤٩٨).
وأما رواية زياد بن خيثمة: فأخرجها النسائي (٤٣٧٥)، والطحاوي (٤/ ١٦٩).
وأما رواية زكريا بن أبي زائدة: فأخرجها النسائي (٤٣٧٢).

(٤) يعني: في الأضاحي، أي: نتفقدهما ونتأمل سلامتهما من آفة تكون بهما، وآفةُ العين: عَوَرُها، وآفةُ الأُذن: قطعها. مأخوذ من استشرَفَ الشيءَ: رفَعَ رأسه ينظُرُ إليه، ووضَعَ يده على حاجبه كالمستظلِّ من الشمس حتى يتبيَّن له. انظر "أساس البلاغة" (٤١٦)، و"لسان العرب" (٩/ ١٧١).

(٥) تابع الجرَّاح على روايته هكذا: قيسُ بن الربيع؛ فرواه عن أبي إسحاق، عن شُريح، عن علي، ثم قال قيس: «قلت لأبي إسحاق: سمعتَه من شُريح؟ قال: حدثني ابنُ أَشْوعَ، عنه»؛ أخرجه وكيع في "أخبار القضاة" (٣/ ١٣)، والدارقطني في =

ابن أَشْوَعَ، عن شُرَيح بن النُّعْمان، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ بنحوه، وهذا أشبهُ [١].

١٦٠٧ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُويد[٣]؛ قال: حدَّثنا الأَوْزاعي[٤]، عن عبدالله بن عامر، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن البَرَاء بن عازب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَرْبَعٌ لَا يُجْزِئُ[٥] في الضَّحَايَا** ... »، وأنَّ رجلاً قال للبراء: إنا نكره النَّقْصَ في القَرْنِ

= "المؤتلف والمختلف" (ص١٢٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٤)، وابن حزم في "المحلى" (٧/ ٣٥٩).

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٣٨ رقم٣٨٠):« هو حديث يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛ فرواه إسرائيل، وزهير، وزياد بن خيثمة، ويونس بن أبي إسحاق، وشَريك، وأبو بكر بن عياش، وعلي بن صالح، وحُدَيج بن معاوية وغيرهم- عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي. ولم يسمع هذا الحديثَ أبو إسحاق من شريح؛ حدث به أبو كامل مظفر بن مدرِك، عن قيس بن الربيع قال: قلت لأبي إسحاق: سمعتَه من شُريح ؟ قال: حدثني ابن أَشْوع عنه . ورواه الجرَّاح بن الضَّحَّاك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أَشْوع، عن شُريح بن النعمان، عن عليٍّ، مرفوعًا. وكذلك رواه قيسُ بن الربيع، عن ابن أَشْوع؛ سمعه منه، مرفوعًا. ورواه الثوريُّ، عن ابن أَشْوع، عن شُريح، عن عليٍّ، موقوفًا. ويشبه أن يكون القولُ قولَ الثوري، والله أعلم »، ثم أخرجه الدارقطني من طريق الثوري، عن ابن أشوع، به ، موقوفًا .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٦٠٤)، وانظر المسألة التالية.

(٣) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٤٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٣)، وسيأتي لها وجه آخر في المسألة التالية .

(٤) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٥) كذا في (ت) و(ك)، ولم تنقط الياء في (أ) و(ش)، وهي ضمن السقط الذي في (ف)، وما أثبتناه بتذكير الفعل صحيح: على القياس على ما سُمِع عن العرب من

والأُذُن، فقال له البَرَاء: اكْرَهْ لنفسِكَ ما شئتَ، ولا تحرِّمْهُ على أحد . . .، وذكر الحديثَ ؟

قال أبي: [رُوِيَ][١] هذا الحديثُ عن سليمان بن عبدالرحمٰن[٢]، عن عُبيد بن فَيْرُوز، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ .

رَوَىٰ عن سليمانَ هذا الحديثَ: يزيدُ[٣]، واللَّيْثُ بن سعد[٤]،

مثل قولهم: «ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقَالها»، والجادَّة: أبقلتْ. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

أو على تقدير مضافٍ مذكَّر هو فاعل الفعل، والتقدير: أربعٌ لا يُجزِئُ ذَبْحُها. وانظر في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: التعليق على المسألة رقم (٢).

(١) كذا في (ش)، وفي (أ) و(ت) و(ك): «روا »، وهي ضمن السقط في (ف).

(٢) تقدمت هذه الرواية في المسألة رقم (١٦٠٤).

(٣) هو: ابن أبي حبيب المذكور في أول المسألة. وروايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١)، والترمذي في "جامعه" (١٤٩٧)، وفي "العلل الكبير" (٤٤٦)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤)، جميعهم من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد، به . وأخرج الترمذي عقبه رواية شعبة، بمثله، ثم قال: « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز، عن البراء، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ».

(٤) روايته أخرجها البخاري في "تاريخه" (٦/ ٢) من طريق عبدالله بن صالح، عنه، والنسائي في "سننه" (٤٣٧١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٥) ثلاثتهم من طريق عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث وابنِ لهيعة والليثِ بن سعد، عن سليمان بن عبدالرحمٰن، عن عبيد بن فيروز ، به، إلا أن النسائي أبهم اسم ابن لهيعة .

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٩١٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤) من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، كلاهما عن الليث، عن سليمان، عن عبيد بن فيروز ، به . =

وعمرو بن الحارث، وابنُ لَهِيعة[١]، وزيدُ بنُ أبي أُنَيْسة[٢]، وشُعْبةُ بن

= فهؤلاء أربعة كلهم رووه عن الليث على هذا الوجه الموافق لرواية شعبة .
وخالفهم عثمان بن عمر؛ فرواه عن الليث، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن القاسم مولى خالد بن يزيد بن معاوية، عن عبيد بن فيروز، به ؛ أخرج روايته البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ١)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٧٤)، ثم روى البيهقي بسنده عن علي بن المديني ترجيحه لرواية عثمان بن عمر عن الليث على هذا الوجه؛ حيث قال ابن المديني: « ثم نظرنا فإذا سليمان بن عبدالرحمن لم يسمعه من عبيد بن فيروز »، ثم أورد هذه الرواية، ثم قال: « فإذن الحديث حديث ليث ».
ولما أخرج الترمذي في "العلل الكبير" (٤٤٦) طريقَ محمد بن إسحاق، عن يزيد ابن أبي حبيب - قال الترمذي :« سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو عبيد بن فيروز، ولا أعرف لعبيد حديثًا مسندًا غير هذا. قال محمد: وروى عثمان بن عمر، عن الليث بن سعد، عن سليمان بن عبدالرحمن، عن القاسم أبي عبدالرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، وكان علي بن عبدالله [يعني: المديني] يذهب إلى أن حديث عثمان بن عمر أصحُّ. قال محمد: وما أرى هذا بشيء؛ لأن عمرو بن الحارث ويزيد بن أبي حبيب رويا عن سليمان بن عبدالرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء. قال محمد: وهذا عندنا أصحُّ».اهـ.
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ١٦٦-١٦٧):« وروى هذا الحديثَ عثمانُ بن عمر، عن الليث بن سعد، عن سليمان بن عبدالرحمن، عن القاسم مولى يزيد بن معاوية، عن عبيد بن فيروز، فأدخل بين سليمان وبين عبيد بن فيروز « القاسم »، وهذا لم يذكره غيره ، وقد ذكرنا من رواية شعبة عن سليمان بن عبدالرحمن: سمعت عبيد بن فيروز، وشعبة موضعه من الإتقان والبحث موضعه! وابن وهب أثبت في الليث من عثمان بن عمر، ولم يذكر ما ذكر عثمان بن عمر، فاستدللنا بهذا أن عثمان بن عمر وَهِمَ في ذلك، والله أعلم ».اهـ.

(١) تقدم تخريج رواية عمرو بن الحارث وابن لهيعة ، مقرونتين ببعضِ طرقِ رواية الليث ابن سعد ، في التعليق السابق.
(٢) لم نقف على روايته .

الحجَّاج[١]؛ كلُّهم قالوا: عن سليمان، عن عُبيد بن فَيْرُوز، عن البَرَاء.

فأما ابن إسحاق[٢]: فرَوَىٰ عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن سليمان ابن عبدالرحمٰن، عن عُبيد بن فَيْرُوز، عن البَرَاء .

وروى مالك بن أنس[٣]، عن عَمرو بن الحارث، عن عُبيد بن فَيْرُوز، ولم يذكُر سليمانَ .

قال أبي: سليمان بن عبدالرحمٰن الدِّمَشْقي ثقة، وعُبَيد بن فَيْرُوز جَزَرِيٌّ لا بأسَ به؛ فيشبه أن يكون زيدُ بنُ أبي أُنَيْسة قد سَمِعَ من عُبيد ابن فَيْرُوز؛ لأنه مِنْ أهل بلده[٤].

١٦٠٨ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيْد[٦]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧٨٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٤ و٢٨٩ و٣٠٠ رقم ١٨٥١٠ و١٨٥٤٢ و١٨٥٤٣ و١٨٦٦٧)، والدارمي (١٩٩١)، وأبو داود (٢٨٠٢)، والترمذي (١٤٩٧)، والنسائي (٤٣٦٩ و٤٣٧٠)، وابن ماجه (٣١٤٤)، وابن الجارود (٤٨١ و٩٠٧)، وابن خزيمة (٢٩١٢)، والبغوي في "الجعديات" (٨٧٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ١٦٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٩٢٢). ووقع في رواية الطيالسي عن شعبة تصريحُ سليمان ابن عبدالرحمن بالسَّماع من عبيد بن فيروز، وكذا جاء في رواية عفان بن مسلم عن شعبة في بعض المواضع السابقة من "مسند أحمد" .

(٢) هو: محمد ، وروايته تقدم تخريجها في طريق يزيد بن أبي حبيب .

(٣) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٦٠٤).

(٤) كذا قال ! مع أنه ذكر قبل بضعة أسطر أن زيد بن أبي أنيسة روى هذا الحديث عن سليمان بن عبدالرحمن، عن عبيد بن فيروز !

(٥) انظر المسألة السابقة، والمسألة رقم (١٦٠٤).

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها الروياني في "مسنده" (٤٣٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٢٣).

الأَوْزَاعي[١]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن البَرَاء بن عازب، عن النبيِّ ﷺ، مِثْلَ حديثِ عُبيد بن فَيْرُوز؛ في «أَرْبَعٌ لا يَجُزْنَ[٢] في الضَّحَايَا»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ إنما يَرْوِي يحيى بنُ أبي كَثِير، عن إسماعيل بن أبي خالد الفَدَكي، عن البَرَاء، مُرسَلٌ[٣].

١٦٠٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكّار[٤]، عن سعيد بن بَشِير، عن قَتَادة، عن أبي قِلابة[٥]، عن أبي أسماء الرَّحَبي[٦]، عن ثَوْبان، عن رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا ذَبَحْتُمْ**

---

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) كذا في (ت) بنقط الزاي والنون. وفي (أ) و(ش) نقطت النون فقط، وفي (ك): «يجوز». وتقدم في المسألة رقم (١٦٠٧) بلفظ: «لا يجزئ».

(٣) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، وجاء دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص١٢): «حدث يزيد بن هارون، عن شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن إسماعيل بن أبي خالد الفدكي: أن البراء بن عازب رضي الله عنه حدَّثه في الضحايا. قال: هذا وَهَمٌ، وهو مرسل».
وأخرج ابن عبدالبر هذا الحديث في "التمهيد" (٢٠/١٦٧) من طريق محمد بن سابق؛ قال: حدثنا شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن إسماعيل بن أبي خالد الفَدَكي؛ أنه حدثه: أن البراء بن عازب سأل رسول الله ﷺ...، فذكره هكذا مرسلاً.

(٤) أخرج روايته الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦٨٩).

(٥) هو: عبدالله بن زيد الجرمي.

(٦) هو: عمرو بن مرثد.

فَأَحْسِنُوا، وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَوَحُّوا [(١)]؛ فَإِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ المُحْسِنِينَ » ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ[(٢)]؛ إنما يَرْوونه[(٣)] عن أبي قِلَابة، عن أبي الأَشْعَث، عن شَدَّاد، عن النبيِّ ﷺ.

١٦١٠- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبيد بن إسحاق، عن قَيْس[(٤)]،

---

(١) في (أ):«فوجؤا»، وفي (ش):«فوحؤا». والمعنى: إذا قتلتم فعجِّلوا الموت؛ يقال: وَحَّى الدواءُ الموتَ توحيةً، وأوحاه إيحاءً: عجَّله. ووَحَيْتُ الذبيحةَ أَحِيهَا: أسرعتُ ذبحها. وذكاةٌ وَحِيَّةٌ وموتٌ وَحِيٌّ: سريع. "المصباح المنير" (٢/ ٦٥١).

(٢) في (ك):« هذا حديث وهم ».

(٣) في (ك):« يرويه ». والحديث رواه على هذا الوجه عن أبي قلابة جمعٌ من الرواة، منهم: سفيان الثوري، وشعبة، وإسماعيل بن علية، ومنصور بن المعتمر، وعبدالوهاب الثقفي، وهشيم بن بشير، وخالد بن عبدالله الطحان، ويزيد بن زريع: أما رواية سفيان الثوري: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٠٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٥٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٣٩).
وأما رواية شعبة: فأخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢١٥)، وأحمد في "المسند" (٤/ ١٢٥)، ومسلم في الموضع السابق، وأبو داود في "سننه" (٢٨١٥)، والنسائي في "سننه" (٤٤١٤).
وأما رواية إسماعيل بن علية: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٩٢٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢٣ رقم ١٧١١٣)، ومسلم في الموضع السابق (من طريق ابن أبي شيبة)، والنسائي في "سننه" (٤٤٠٥).
وأما رواية منصور بن المعتمر: فأخرجها مسلم أيضًا، والنسائي (٤٤١١ و٤٤١٢).
وأما رواية عبدالوهاب الثقفي: فأخرجها مسلم أيضًا، وابن ماجه (٣١٧٠).
وأما رواية هشيم بن بشير: فأخرجها الإمام أحمد (٤/ ١٢٤ رقم ١٧١٢٨).
وأما روايتا خالد بن عبدالله الطحان ويزيد بن زريع: فأخرجهما ابن حبان في "صحيحه" (٥٨٨٣ و٥٨٨٤).

(٤) هو: قيس بن الربيع الأسدي.

عن أبي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ ثابتٍ[١]، عن[٢] إبراهيم[٣]: أنه كره أن يُذْبَحَ بالقَرْن، وبالسِّنِّ، وبالعظم؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: أبو حمزةَ القَصَّابُ مَيْمونٌ، وأبو حمزةَ الثُّمَالِيُّ لا يروي عن إبراهيم.

١٦١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[٤] هارون البَكَّاء، عن ابن لَهِيعة[٥]، عن بُكَيْر[٦]، عن عُروة، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ ذَبَحَ عن نسائِهِ بقرةً؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكر[٧].

١٦١٢ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي عمر العَدَني[٩]، عن سُفْيان بن عُيَيْنة، عن زيد بن أَسْلَم، عن ابن عمر؛ قال: سُئل

---

(١) هو: ثابت بن أبي صفية. (٢) في (ك): «بن» بدل: «عن».

(٣) هو: ابن يزيد النَّخَعي. وقوله هذا رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦١٩)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٨٠١) كلاهما من طريق مغيرة، عن إبراهيم قال: يُذْبح بكل شيء غيرَ أربعة: السِّن، والظُّفر، والقَرْن، والعظم. واللفظ لعبدالرزاق. وأخرجه ابن حزم في "المحلى" (٧/ ٤٥١) من طريق سعيد بن منصور، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: ما فَرَى الأوداج فَكُلْ، إلا السِّنَّ والظفرَ.

(٤) قوله: «أبو» ليس في (أ) و(ش). وأبو هارون البكاء هو: موسى بن محمد.

(٥) هو: عبدالله. (٦) هو: ابن عبدالله الأَشَجّ.

(٧) يعني من هذا الطريق، وإلا فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١) من غير هذا الطريق.

(٨) انظر المسألة رقم (١٦١٥).

(٩) هو: محمد بن يحيى. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣١٦٩) بلفظ: أن النبي ﷺ قال: «لا فَرَعَةَ ولا عَتيرَة». قال ابن ماجه: «هذا من فرائد العدني».

النبيُّ ﷺ عنها يومَ عرفة ؛ يعني: العَتِيرة[١] ؟

قال أبي: هو حديثٌ منكرٌ؛ يعني[٢]: بهذا الإسنادِ[٣].

١٦١٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه قَيْس بن الربيع[٥]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن عليّ بن الحُسَيْن، عن أبي رافع مولى رسولِ الله ﷺ؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . . . ، الحديثَ ؟

---

(١) في (أ) و(ش) تشبه: « العقيرة ».
والعتيرة : ذبيحة كانوا يذبحونها في رجب ويسمونها « الرَّجَبِيَّة ». انظر "غريب أبي عبيد" (١/ ٢٤٧)، و"معالم السنن" (٤/ ١٢٢)، و"أعلام الحديث" (٣/ ٢٠٦٢)، و"النهاية" (٢/ ١٩٧)، و(٣/ ١٧٨)، و"شرح النووي" (١٣/ ١٣٥-١٣٦)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ١٨٨). وانظر معنى الحديث وحكم العتيرة في "فتح الباري" (٩/ ٥٩٦- وما بعدها).

(٢) قوله: « يعني » سقط من (ك).

(٣) قيّد ابن أبي حاتم النكارة بهذا الإسناد؛ لأن الحديث صحيح من رواية سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ كما سيأتي في المسألة رقم (١٦١٥). وقال ابن حجر في "الفتح" (٩/ ٥٩٦)- بعد ذكره للحديث من طريق ابن عيينة الصحيحة -: « وشذ ابن أبي عمر فرواه عن سفيان، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر؛ أخرجه ابن ماجه وقال: إنه من (فرائد) ابن أبي عمر ».
كذا في المطبوع من "فتح الباري": « فوائد » ! والذي وقع في "سنن ابن ماجه" وسبق نقله: « فرائد » بالراء، وهو الصواب؛ وقد ذكر ابن حجر العبارة في "النكت الظراف" (٥/ ٣١٩) هكذا: « هذا من أفراد ابن أبي عمر ».

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٩٩).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١/ ٣١٣ رقم٩٢١). وتابعه عبيدالله ابن عمرو، وسعيد بن سلمة، وشريك بن عبدالله ، وزهير بن محمد، وتقدم تخريج رواياتهم في المسألة رقم (١٥٩٩).

قال أبي: رواه حمَّاد بن سَلَمة(*)، عن ابن عَقِيل، عن عبدالرحمٰن بن جابر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه مُبَارَكُ بن فَضَالة(*)، عن ابن عَقِيل، عن جابر، لا يقول: « عن ابن جابر ».

قلتُ لأبي: أيُّهما[1] الصَّحيحُ ؟

قال: هذا من تخليط ابن عَقِيل .

١٦١٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام الرَّازي[2]، عن محمد بن مسلم الطَّائفي، عن أيُّوب بن موسى، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ** » ؟

قال أبي: هكذا رواه هشام في كتابي عنه، ورواه أبو مسعود بن فُرَات[3]،

(*) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٥٩٩).

(١) كذا في جميع النسخ، والصواب أن يقال: « أيها »؛ لأن السؤال عن روايات ثلاث - لا عن اثنتين - أيها الصحيح منها. وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (١٥٩٩).

(٢) هو: هشام بن عبيدالله . وسيأتي تخريج روايته.

(٣) هو: أحمد بن الفرات. وروايته أخرجها الطبراني في "الصغير" (١٠٦٧)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٢/٢٥٨)، لكن وقع عندهما: « هشام بن بلال » بدل: « هشام الرازي ». وهذا إما أن يكون خطأ، أو يكون « بلال » جَدًّا لهشام، فنسب إليه، لكن لم نجد من ترجم لهشام ترجمة يذكر فيها نسبه، فجميع من وقفنا على ترجمته له لم يزد على قوله: « هشام بن عبيدالله الرازي السني »، وبعضهم لا يذكر « السني » !

ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/٢١٧). =

عنه، والناسُ يُوقِفُونَهُ؛ عُبيدالله بن عُمر[1]، وموسى بن عُقْبة[2]،

= قال الطبراني: « لم يروه عن أيوب بن موسى إلا محمد بن مسلم، ولا عن محمد إلا هشام، تفرد به أبو مسعود ».
وأخرجه الطبراني أيضًا في "الأوسط" (٩٤٥٣) من طريق عثمان بن عبدالوهاب الثقفي؛ ثنا أبي؛ ثنا محمد بن مسلم الطائفي . . . ، فذكره، ثم قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن موسى إلا محمد بن مسلم الطائفي ».
وأخرجه في "الأوسط" أيضًا (٧٨٥٦) من طريق وهب بن بقية، عن محمد بن الحسن المزني، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر ، به مرفوعًا ، ثم قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن محمد بن إسحاق إلا محمد بن الحسن، تفرد به وهب بن بقية ». وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٦١)، والدارقطني في "الغرائب والأفراد" (٣٢٥٠/ أطرافه)، كلاهما من طريق الخليل بن زكريا، عن ابن عون، عن نافع، به مرفوعًا .
قال ابن عدي - بعد أن ذكره وحديثًا آخر -: « وهذان الحديثان عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، لا يرويهما غير الخليل بن زكريا. وعند الخليل عن ابن عون بهذا الإسناد غير ما ذكرت، وكلها مناكير غير محفوظة عن ابن عون ». وقال الدارقطني: « تفرد بهما الخليل بن زكريا، عن عبدالله بن عون، عن نافع ».

(١) لم نجد رواية عبيدالله بن عمر الموقوفة. وقد روي عنه مرفوعًا ؛ أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٢٣٤)، و"الصغير" (٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٣٠)، والرافعي في "التدوين" (٣/ ٣٤٧)، ثلاثتهم من طريق عبد الله بن نصر، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به، مرفوعًا.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر إلا أبو أسامة، تفرد به عبد الله بن نصر ». وقال ابن عدي : « وهذا يعرف بعبدالله بن نصر بهذا الإسناد ».
وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٧١ رقم٢٤)، وتمام الرازي في "فوائده" (٦٢٣ و٦٢٥)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٣٣٥)، ثلاثتهم من طريق مبارك بن مجاهد، عن عبيدالله بن عمر، به ، مرفوعًا كسابقه.
قال البيهقي: « ورفْعه عنه ضعيف، والصَّحيح موقوف ».
ورواه عبدالله بن عمر أخو عبيدالله هذا موقوفًا كما سيأتي.

(٢) لم نقف على روايته .

وغيرهم[١]؛ يَرْوونه عن نافع، عن ابن عُمَرَ، موقوفَ[٢]؛ وهو أصحُّ[٣].

١٦١٥ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه سُفْيانُ بنُ حُسَين[٥]، ومَعْمَرٌ[٦]، وابنُ إسحاق[٧]، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن

---

(١) رواه عن نافع موقوفًا : الإمام مالك، وأيوب السختياني، وعبدالله بن عمر :
أما رواية مالك: فأخرجها في "الموطأ" (٢/ ٤٩٠ رقم ١٠٤٥) عن نافع، عن عبدالله ابن عمر أنه كان يقول: إذا نُحرت الناقة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها، إذا كان قد تمَّ خلْقُه ونبت شعره، فإذا خرج من بطن أمه ذُبح حتى يخرج الدمُ من جوفه.
وأما رواية أيوب: فأخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (٨٦٤٢) عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال في الجنين : إذا خرج ميتًا وقد أشعر أو وَبِرَ فذكاته ذكاة أمه .
وأما رواية عبدالله بن عمر: فأخرجها البيهقي في "سننه" (٩/ ٣٣٥) من طريق عبدالله بن وهب؛ حدثني عبدالله بن عمر، ومالك بن أنس ، وغير واحد؛ أن نافعًا حدَّثهم: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يقول . . . ، فذكره بنحو سابقه .
قال البيهقي:« هذا هو الصحيح ، موقوف ».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة(٣٤).

(٣) نقل ابن الجوزي في "التحقيق" (٢/ ٣٦٤)، وابن القيم في "تهذيب السنن" (٤/ ١١٩)، والزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ١٨٩) عن الدارقطني قوله:« الصواب أنه من قول ابن عمر موقوفًا ».

(٤) انظر المسألة رقم (١٦١٢).

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٤٢٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٢٨٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٢٩ رقم٧١٣٥)، والنسائي في "سننه" (٤٢٢٢).

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٨٩٩٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٢٨٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٧٩ رقم٧٧٥١)، والبخاري في "صحيحه" (٥٤٧٣)، ومسلم (١٩٧٦).

(٧) هو: محمد . ولم نقف على روايته .

أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « لَا فَرَعَ[١] وَلَا عَتِيرَةَ[٢] ».

ورواه يونس بن يزيد[٣]، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٤].

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: المُتَّصِلُ هو الصَّحيح[٥].

---

(١) الفَرَع والفَرَعة: أول ما تلده الناقة؛ كانوا يذبحونه ولا يملكونه، رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها. وقيل: كانوا يذبحونه لآلهتهم، وقيل: هو أول النتاج لمن بلغت إبله مئة، يذبحونه. وقيل: كان الرجل إذا بلغت إبله مئة قدم بكرًا فنحره. انظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٢٤٧)، و"مشارق الأنوار" (٢/ ١٥٢)، و"شرح النووي" (١٣/ ١٣٦)، و"معالم السنن" (٤/ ١٢٢)، و"النهاية" (٣/ ٤٣٥)، وانظر "فتح الباري" (٩/ ٥٩٦).

(٢) تقدم تعريف العتيرة في المسألة رقم (١٦١٢).

(٣) لم نقف على روايته. وسيأتي في كلام الدارقطني أن حماد بن زيد رواه عن معمر، عن الزهري، به ، مرسلاً؛ وأن سريج بن يونس رواه عن ابن عيينة، عن الزهري، به ، مرسلاً .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وعلقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ١١٢ رقم١٦٦٨): « يرويه الزهري واختلف عنه: فرواه سفيان بن حسين، ومحمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة. واختلف عن ابن عيينة، فقيل عنه مثل قول سفيان بن حسين ، وقال سريج بن يونس: عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، مرسلاً . واختلف عن معمر؛ فرواه عبد الواحد بن زياد وعبد الرزاق وغندر، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة . وكذلك روي عن يحيى بن أبي كثير عن معمر . ورواه شعبة عن معمر، واختلف عنه: فرواه عبد الصمد بن عبدالوارث، عن شعبة، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة . وقال أبو داود: =

١٦١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوَص[(١)]، عن سعيد بن مسروق، عن عَبَاية بن رفاعة، عن أبيه، عن جدِّه رافع بن خَدِيج؛ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّا نلقى العدوَّ وليس معنا مُدًى[(٢)]؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**مَا أَنْهَرَ[(٣)] الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنٌّ أَوْ ظُفُرٌ[(٤)]، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أما السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الحَبَشَةِ[(٥)]** . . .»، وذكر الحديثَ؟

= عن شعبة، عن معمر وسفيان بن حسين، عن الزهري كذلك . وخالفهم بقية فقال: عن شعبة، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة . ووهم فيه. وقال حماد بن زيد: عن معمر، عن الزهري مرسلاً. والصَّحيح: عن سعيد، عن أبي هريرة».

(١) هو: سلَّام بن سُلَيم . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٧٩٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٣ رقم١٥٨١٠)، والبخاري في "صحيحه" (٥٥٤٣)، وأبو داود في "سننه"(٢٨٢١)، والترمذي(١٤٩١)، والنسائي (٤٤٠٤)، والبيهقي (٩/ ٢٤٧)، وقال: «كذا قال أبو الأحوص: عن أبيه، عن جده! وسائر الرواة عن سعيد قالوا: عن عباية، عن جده . وقد وافق حسان بن إبراهيم الكرماني أبا الأحوص على روايته »، ثم ساقه البيهقي من طريق حسان .

(٢) المُدَى : جمع مُدْية، وهي الشفرة والسِّكين. ويقال في الواحدة أيضًا: مَدْية ومِدْية؛ بفتح الميم وكسرها، وفي الجمع «مِدًى»، وتجمع « مُدْية » على «مديات» أيضًا. "مشارق الأنوار" (١/ ٣٧٥)، و"المصباح المنير" (٢/ ٥٦٧).

(٣) الإِنْهَار: الإسالة والصَّبُّ بكثرة؛ نَهَرَ الدمُ يَنْهَرُ: سال بقوة . وأنهرتُهُ : أسلْتُهُ. وهو مشبَّهٌ بِجَري الماء في النَّهر . "النهاية" (٥/ ١٣٥)، و"شرح النووي" (١٣/ ١٢٣)، و"المصباح المنير" (٢/ ٦٢٧).

(٤) «كان» هنا تامّة، و«سن» فاعلها.

(٥) في (أ) و(ت):« فمد الحبشة »، وفي (ك):« فمد الخشبة ».

قال أبي: روى هذا الحديثَ الثَّوْريُّ[(١)] وغيرُه[(٢)]، ولم يقولوا فيه: « عن أبيه ».

قلتُ: فأيُّهما أصحُّ ؟

قال: الثَّوْريُّ أحفظُ[(٣)].

١٦١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن شُعَيْب بن إسحاق، عن حَيْوة[(٤)]، عن عُقَيل[(٥)]، عن ابن شهاب، عن

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٥٠٧ و٥٥٠٦ و٥٥٠٩)، ومسلم (١٩٦٨).

(٢) ممن تابع سفيان الثوري على روايته هكذا: أخوه عمر، وشعبة، وأبو عوانة، وعمر ابن عبيد الطنافسي، وإسماعيل بن مسلم، وزائدة، ورواياتهم أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٤٨٨ و ٣٠٧٥ و ٥٤٩٨ و٥٥٠٣ و٥٥٤٤)، ومسلم (١٩٦٨).

(٣) أخرج الترمذي هذا الحديثَ من طريق أبي الأحوص - كما سبق - ثم أخرجه من طريق سفيان الثوري، ثم قال: « وهذا أصح ، وعباية قد سمع من رافع ».

(٤) هو: ابن شُرَيح المصري .

(٥) هو: ابن خالد. ولم نقف على رواية حيوة عنه. والحديث معروف من رواية عبدالله ابن لهيعة عنه. فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٠٨ رقم٥٨٦٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٨) من طريق قتيبة بن سعيد، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٢٤ رقم١٣١٤٤) من طريق محمد بن معاوية النيسابوري، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٨٠) من طريق أبي الأسود النضر بن عبدالجبار، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب الزهري، عن سالم، عن أبيه عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ ، به . قال البيهقي :« كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيدًا ».
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣١٧٢) من طريق مروان بن محمد، عن ابن لهيعة، عن قُرَّة بن عبدالرحمن بن حيوئيل، عن الزهري ، به ، متصلاً كذلك .
وخالفه ابن وهب؛ فرواه عن قرة بن عبدالرحمن، عن ابن شهاب الزهري، عن ابن عمر ، مرسلاً ، ولم يذكر سالمًا؛ أخرجه البيهقي في "سننه" (٩/ ٢٨٠). =

سالم، عن ابن عمر؛ قال: أَمَرَنَا رسولُ الله ﷺ أَنْ تُحَدَّ الشِّفَارُ[١]، وتُوَارَىٰ[٢] عن البهائم، فإذا ذَبَحُوها أجهزوا عليها[٣]؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ هشامٌ بِأَخَرَةٍ هكذا، موصَّلٌ[٤]، والصَّحيحُ: عن الزُّهريِّ، عن ابن عمر، بلا « سالم »[٥].

= وأخرجه الخطيب في "تاريخه" (٨/ ٤٩) من طريق الحسين بن سيار، عن إبراهيم ابن سعد، عن الزهري، به ، موصولاً كرواية ابن لهيعة. لكن هذه الطريق لا يفرح بها؛ فقد ذكر الخطيب بعد ذلك عن أبي عروبة الحراني قوله:« الحسين بن سيار يكنى: أبا علي، لا يخضب، وهو بغدادي نزل حران، كتبنا عنه ثم اختلط علينا أمره، وظهرت من كتبه أحاديث مناكير، فترك أصحابنا حديثه ».

(١) المثبت من (أ)، وفي (ت) و(ك):« نُحِدّ » بالنون، وأهمل نقطها في (ش)، وهي ضمن السقط الواقع في (ف)، وفي مصادر التخريج:« أَمَرَ بِحَدِّ الشفار» عدا "تاريخ بغداد" ففيه:« أَمَرَ بالشفارِ أَنْ تُحَدَّ ».
والشِّفَار: جمع شَفْرَة، وهي: السِّكِّين العريض العظيم . وتجمع أيضًا على « شَفَرات ». "النهاية" (٢/ ٤٨٤)، و"المصباح المنير" (١/ ٣١٧).

(٢) في (ش) يشبه أن تكون :« وتتوارى ».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة في ظاهر العبارة أن يقال: فإذا ذبحناها أجهزنا عليها؛ لكنَّ ما وقع في النسخ يخرَّج على الالتفات من التكلُّم إلى الغَيْبة، انظر الكلام هلى الالتفات في التعليق على المسألة رقم (٨٨٤).

(٤) كذا في النسخ على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين النصب، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). وكذلك «موصَّل» من الفعل «وصَّل» مضعف العين. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٥) ذكر الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ١٨٨) عن عبدالحق الإشبيلي قوله:« الصحيح في هذا عن الزهري مرسل، والذي أسنده لا يحتج به ». وقال ابن حجر في "الدراية" (٢/ ٢٠٨):« وصوب الحفاظ إرساله ».

١٦١٨ - وسمعتُ أبي وذكَرَ أحاديثًا[١] رواها ابنُ وَهْب[٢]، عن عبدالله بن عيَّاش، عن عيسى بن عبدالرحمٰن بن فَرْوة الزُّرَقي، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، منها: أنه ضَحَّى بكبشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، أحدُهُمَا عنه وعن أهل بيته، والآخَرُ عنه وعَمَّنْ لم يُضَحِّ من أُمَّتِهِ.

قال أبي: هذا الحديثُ لعيسى، عن الزُّهري، باطلٌ، ويُكْنَى عيسى بأبي عَبَّاد، وهو ضعيفُ الحديث[٣].

١٦١٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن أبي بُكَيْر[٤]،

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهي صيغة منتهى الجموع، وكان حقها المنع من الصرف، ويخرَّج ما هنا على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٧٨٧).

(٢) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط"(١٨٩١ و٦٤٦٧)، والدارقطني في "سننه" (٤/ ٢٧٧-٢٧٨). قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عيسى بن عبدالرحمن، ولا رواه عن عيسى إلا عبدالله بن عياش، تفرد به ابن وهب».

(٣) ونقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٨١) عن أبيه أيضًا أنه قال عن عيسى بن عبدالرحمن: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك، لا أعلم روى عن الزهري حديثًا صحيحًا».

(٤) في (ش): «يحيى بن بكير»، وهو ضمن السقط الذي في (ف). ولم نجد رواية يحيى بن أبي بكير لهذا الحديث. وقد أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٥٣) فقال: حدثنا أبو إسرائيل . . .، فذكره، إلا أنه قال: «عن علي أو حذيفة».
ثم أخرجه مرة أخرى (٤٣٢)، لكن وقع هناك: «إسرائيل» بدل: «أبو إسرائيل». وجوَّز محققو الكتاب صحة الوجهين. وقال ابن يونس بن حبيب - الراوي عن أبي داود الطيالسي -: «وغير أبي داود يقول: عن حذيفة؛ بغير شك».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٠٦ رقم ٢٣٤٥٣) من طريق يحيى بن آدم، عن أبي إسرائيل، به، عن حذيفة بغير شك.
=

عن أبي إسرائيل المُلَائي[١]، عن الحَكَم[٢]، عن المُغِيرة بن حَذَف، عن حُذَيفة: أنَّ النبيَّ ﷺ شَرَّكَ بين المسلمين سبعةً في[٣] بَقَرةٍ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ الصَّحيح: ما حدَّثنا أبو نُعَيْم[٤]، عن أبي إسرائيل، عن الحَكَم، عن المُغِيرة بن حَذَف، عن عليٍّ: أنه أتاه[٥] رجلٌ ببقرة قد وَلَدَتْ، يريدُ أنْ يُضَحِّيَ[٦] بها، فقال: لا تَشْرَبْ مِنْ لبنها إلا ما فَضَلَ عن ولدها؛ فإذا كان يومُ الأضحى، ضَحَّيْتَ بها وَوَلَدِها[٧] عن سبعةٍ.

= ورواه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ٤٠٥ رقم ٢٣٤٤٦) من طريق أسود بن عامر؛ أنبأنا إسرائيل، عن الحكم بن عتيبة، عن المغيرة بن حَذَف، عن حذيفة ...، فذكره هكذا بذكر «إسرائيل» بدل: «أبو إسرائيل».

تنبيه: عمد محققو طبعة مؤسسة الرسالة إلى جعل رواية يحيى بن آدم عن «إسرائيل» بدل: «أبي إسرائيل» اعتمادًا على بعض النسخ و"أطراف المسند".

(١) هو: إسماعيل بن خليفة.

(٢) هو: ابن عُتَيبة.

(٣) في جميع النسخ: «في سبعة في»، عدا (ف)، فهو ضمن السقط الذي فيها.

(٤) هو: الفضل بن دُكين. ولم نقف على روايته، لكن أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" - كما في "المغني" لابن قدامة (١٣/ ٣٨٦)- وابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٣١)، والبيهقي في "السنن" (٥/ ٢٣٦) و(٩/ ٢٨٨) من طريق زهير بن أبي ثابت، عن المغيرة بن حذف، عن عليٍّ رضي الله عنه، به، كرواية أبي نعيم.

(٥) في (ك): «أتى».

(٦) في (ت) و(ك): «يضح».

(٧) كذا في جميع النُّسَخ؛ عطفًا على الضميرِ المجرورِ في «بها» دون إعادة الجارِّ، والجادَّة: «بها وبولدها»، وما وَقَعَ في النُّسَخ لَحْنٌ على مذهبِ البصريِّين، لكنَّه صحيحٌ ومُتَّجِهٌ على قولِ الكوفيِّين ويُونُسَ والأخفشِ، وعليه جاءتْ قراءةُ حمزةَ من السبعة، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]؛ بجرِّ «الأرحام»؛ عطفًا على الضميرِ المجرورِ في «بِهِ»، دون إعادة الجارِّ، وزَعَمَ البصريُّونَ: أنَّ هذا لَحْنٌ، وأوَّلُ مَنْ شَنَّعَ على حمزةَ في هذه القراءةِ: أبو العبَّاس =

. . . .

= المبرِّد، حتى قال: «لا تَحِلُّ القراءةُ بها»، وتَبِعَهُ على ذلك: الزمخشريُّ وابنُ عطيَّة؛ قال أبو حيَّان في «البحر المحيط» (٣/ ١٦٧): «وما ذَهَبَ إليه أهلُ البصرة، وتَبِعَهُمْ فيه الزمخشريُّ وابنُ عَطِيَّةَ - مِنِ امتناعِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ إلا بإعادةِ الجارِّ، ومِنِ اعتلالِهِمْ لذلك - غيرُ صحيح؛ بَلِ الصحيحُ مَذْهَبُ الكوفيِّين في ذلك، وأنَّه يجوزُ، وقد أَطَلْنَا الاحتجاجَ في ذلك عند قولِهِ تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧]، وذَكَرْنَا ثبوتَ ذلك في لسان العَرَبِ نَثْرِهَا ونَظْمِهَا؛ فأغنى ذلك عن إعادتِهِ هنا.
وأمَّا قولُ ابنِ عطيَّة: «ويَرُدُّ عندي هذه القراءةَ مِنَ المعنى وجهان» - فجَسَارةٌ قبيحةٌ منه، لا تَلِيقُ بحالِهِ، ولا بِطَهَارةِ لسانِهِ؛ إذْ عَمَدَ إلى قراءةٍ متواترةٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ قرأ بها سَلَفُ الأمَّةِ، واتَّصَلَتْ بأكابرِ قُرَّاءِ الصحابةِ الذين تَلَقَّوُا القرآنَ مِنْ فِي رسولِ الله ﷺ بغيرِ واسطةٍ: عثمانَ، وعليٍّ، وابنِ مسعودٍ، وزيدِ بنِ ثابت، وأَقْرَإِ الصحابةِ أُبَيِّ بنِ كعب؛ عَمَدَ إلى رَدِّها بشيءٍ خَطَرَ له في ذِهْنِهِ، وجسارتُهُ هذه لا تَلِيقُ إلا بالمعتزلةِ؛ كالزمخشريِّ؛ فإنه كثيرًا ما يَطْعَنُ في نقل القُرَّاء وقراءتهم ... ولم يَقْرَأْ حمزةُ حرفًا مِنْ كتابِ اللهِ إلا بأَثَرٍ، وكان حمزةُ صالحًا وَرِعًا ثِقَةً في الحديثِ، وهو من الطبقة الثالثة ... وإنما ذَكَرْتُ هذا وأَطَلْتُ فيه؛ لئلا يَطَّلِعَ غُمْرٌ على كلامِ الزمخشريِّ وابنِ عطيَّةَ في هذه القراءةِ؛ فيُسِيءُ ظَنًّا بها وبقارئها؛ فيُقَارِبُ أَنْ يَقَعَ في الكُفْرِ بالطعنِ في ذلك، ولَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بقولِ نُحَاةِ البَصْرةِ ولا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خالفهم؛ فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنقلِ الكوفيِّين مِنْ كلامِ العَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ البَصْرِيُّونَ!! وكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنَقْلِ البَصْرِيِّين لم يَنْقُلْهُ الكوفيُّون!! وإنما يَعْرِفُ ذلك مَنْ له استبحارٌ في عِلْمِ العربيَّةِ لا أصحابُ الكنانيس، المشتغِلُونَ بضروبٍ مِنَ العلومِ، الآخِذُونَ عن الصُّحُفِ دون الشيوخ». اهـ. كلام أبي حَيَّانَ؛ وهو نفيسٌ جِدًّا.
وقد ارتَضَى مذهبَ الكوفيِّين كُلُّ النحاةِ المتأخِّرين فيما نَعْلَمُ، وهو ما نَذْهَبُ إليه؛ لموافقتِهِ الدليلَ، والله أعلم. وانظر «الإنصاف» لابن الأنباري (٢/ ٤٦٣-٤٧٤)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٣٧٥-٣٨٧)، و«الدر المصون» للسمين الحلبي، و«اللباب» لابن عادل الحنبلي، وغيرها من كتب أعاريب القرآن (أول سورة النساء)، و"معجم القراءات" (٢/ ٥-٦).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الصَّيْدِ

١٦٢٠ - قال[١]: سألتُ[٢] أبا زرعة عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عيَّاش[٣]، عن عبدالعزيز بن عُبَيدالله، عن وَهْب بن كَيْسان ونُعيم بن عبدالله، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: **«مَا حَسَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ[٤] فَكُلْ، وَمَا أَلْقَى الْبَحْرُ فَكُلْ، وَمَا طَفَا عَنِ[٥] الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ»** ؟

---

(١) قوله: « قال » ليس في (ت) و(ك).

(٢) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٢٠٣)، وستأتي هذه المسألة برقم (١٦٣٠).

(٣) أخرج روايته ابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٨٥)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٦٧-٢٦٨)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (٨٦)، وابن الجوزي في "التحقيق" (١٩٤٣).

(٤) حَسَرَ البحرُ عن الساحل، يَحسُر ويَحسِر، حُسورًا: إذا نضب عنه الماء حتى بدا ما تحته من الأرض والحيوان. قال في "العين": ولا يقال: انحسر البحرُ . "العين" (٣/ ١٣٣-١٣٤)، و"تهذيب اللغة" (٤/ ٢٨٦)، و"القاموس المحيط" (٢/ ٨).

(٥) كذا في جميع النسخ ، والفعل « طفا » يتعدى بـ« على ». وسيأتي في المسألة رقم (١٦٣٠): « وما وجدته طافيًا على الماء » وكذلك وقع فيما نقله في "نصب الراية" عن ابن أبي حاتم هنا. ويمكن أن يضمَّن « طفا » هنا معنى فعل يتعدى بـ«عن» كـ« ارتفع » أو نحوه؛ كما قيل في قول القُحَيْف العُقَيْلي [من الوافر]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجَبَني رِضَاهَا

قيل: ضمن « رضي » معنى « عطف »، وقيل: حُمل على نقيضه وهو « سخط ». قال ابن فارس: الطاء والفاء والحرف المعتل أصل صحيح، وهو يدل على الشيء الخفيف يعلو الشيء؛ من ذلك قولهم : طفا الشيءُ فوق الماء يَطفو طَفْوًا وطُفُوًّا: إذا علاه ولم يرسب. "مقاييس اللغة" (٥٩٦) و"مغني اللبيب" (ص١٥٠ و٦٤٠).

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ ؛ إنما هو موقوفٌ عن جابر فقط، وعبدُالعزيز بن عُبَيدالله[١] واهِي الحديثِ[٢].

١٦٢١ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه الفَضْلُ بن دُكَيْن[٣]، عن ابن أبي ذِئْب[٤]، عن بُكَيْر بن عبدالله بن الأَشَجِّ[٥]، عن حُمَيْد بن

---

(١) في (ت) و(ك): « عبدالله ».

(٢) قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا يرفعه عبدالعزيز بن عبيدالله، عن وهب ابن كيسان ونعيم، عن جابر، ولا يرويه عنه غير ابن عياش ».
وقال الدارقطني في الموضع السابق: « تفرد به عبدالعزيز بن عبيدالله عن وهب، وعبدالعزيز ضعيف لا يُحتجُّ به ». وانظر "العلل الكبير" للترمذي (ص٢٤٢)، و"السنن" لأبي داود (٣٨١٥)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٩/ ٢٥٥).

(٣) هو: أبو نعيم. ولم نقف على روايته هذه، لكن تابعه عليها سفيان الثوري ووكيع وعبدالله ابن نمير، فرووه عن ابن أبي ذئب، عن بكير، عن حميد، عن سعد، به، وكذا رواه مخرمة بن بكير عن أبيه - كما سيأتي -: أما رواية سفيان: فسيأتي ذكرها.
وأما رواية وكيع: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٥٨٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١٢٠٧).
وأما رواية عبدالله بن نمير: فأخرجها ابن أبي شيبة في الموضع السابق مقرونة برواية وكيع.

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمن.

(٥) ورواه عن بكير أيضًا: ابنه مخرمة، وعبد ربه بن سعيد:
أما رواية مخرمة: فأخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١١٩٥) من طريق عبدالله بن وهب؛ قال: أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن حميد بن مالك بن خثيم الدؤلي؛ أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن الصيد . . .، فذكره.
وأما رواية عبد ربه بن سعيد: فأخرجها ابن جرير أيضًا (١١١٩٦)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٢٣٧) كلاهما من طريق شعبة، عن عبد ربه بن سعيد؛ قال: سمعت بكير بن الأشج يحدِّث عن سعد. . .، فذكره، هكذا مرسلاً ؛ ليس فيه ذكر لحميد ابن مالك. ورواية من زاد حميد بن مالك أرجح؛ لاتفاق ابن أبي ذئب ومخرمة بن بكير على ذلك.

مالك بن خُثَم[١]، عن سعد بن أبي وقَّاص؛ في الكَلْبِ يُرْسَلُ على الصيدِ فيأكُلُ منه ؛ قال: كُلْ وإن لم يُبْقِ إلا بَضْعةً .

قال أبو محمد: وروى[٢] هذا الحديثَ: قَبِيصَةُ[٣]، عن سُفْيان[٤]، عن ابن أبي ذِئْب، عن يعقوب بن عبدالله بن الأَشَجّ، عن حُميد بن مالك؛ قال: سألتُ سعدَ بن أبي وقَّاص . . . ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيح: عن بُكَيْر بن عبدالله بن الأَشَجِّ، ليس ليعقوبَ معنى[٥].

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ ممَّن هو ؟

قال: مِنْ قَبِيصَةَ فيما أحسَبُ[٦].

---

(١) ويقال له أيضًا « ابن خثيم »، كما في "تهذيب الكمال" (٧/ ٣٨٩)، وانظر "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٩٨).

(٢) في (ش): « روى » بلا واو .

(٣) هو: ابن عقبة . وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١٢٠٨).

(٤) هو: الثوري .

(٥) وعلى هذا الوجه الذي رجحه أبو زرعة ذكره البيهقي في "المعرفة" (١٣/ ٤٤١) نقلاً عن "جامع الثوري"، ثم أخرجه البيهقي في "سننه" (٩/ ٢٣٧) من طريق عبدالله بن الوليد العدني - وهو أحد الرواة لـ"جامع الثوري" - عن سفيان الثوري، وهو الموافق لباقي الروايات عن ابن أبي ذئب .

(٦) مما يؤكد أن الخطأ من قبيصة: مخالفةُ عبدالله بن الوليد العدني له - كما سبق - في روايته عن سفيان، وموافقة بقية الروايات عن ابن أبي ذئب لرواية العدني ، وكلامُ الأئمة في رواية قبيصة عن الثوري؛ فقد ذكر حنبل بن إسحاق أنه قال للإمام أحمد: فما قصة قبيصة في سفيان ؟ فقال: كان كثير الغلط. قال: قلت له: =

١٦٢٢ - وسمعتُ أبي في حديثٍ حدَّثنا به عن ابن نُفَيْل[(١)]، عن عَبَّاد بن كَثِير الرَّمْلي، عن عُرْوَة بن رُوَيْم[(٢)]، عن عُرْوَة بن الزُّبير، عن أبيه؛ أنه كره الكلابَ، إلا كَلْبَ حَرْثٍ، أو ماشيةٍ، أو صَيْدٍ، أو بِبَيْتٍ مُعْوِزٍ[(٣)].

فسمعتُ أبي يقولُ: كذا قال ابن نُفَيْل: « عن أبيه »؛ وهو مُنْكَرٌ[(٤)].

= فغير هذا ؟ قال: كان صغيرًا لا يضبط. قلت له : فغير سفيان ؟ قال: كان قبيصة رجلاً صالحًا ثقة لا بأس به في تدينه .
وقال يحيى بن معين: قبيصة ثقة في كل شيء، إلا في سفيان، فإنه سمع منه وهو صغير. انظر "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٧٤).

(١) هو: عبدالله بن محمد بن علي النفيلي .

(٢) في (ت) و(ك): « رديح ».

(٣) في (ت) و(ك): « أو بيت معوز ». وعاز الشيءَ يَعُوزُه : احتاج إليه فلم يجده . وأَعْوزه المطلوبُ: أعجزه. وأعوز الرجلُ: افتقر، وأعوزه الدهر: أفقره؛ فهو مُعْوِزٌ ومُعْوَزٌ. ولعل المعنى المقصود هنا من قوله: « أو ببيت معوز » أن يكون الكلب في بيت يحتاج إلى الحراسة؛ لخوف فيما حوله . وقد ذكر نحو هذا الحديث ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٩٣٥) عن وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر، زاد فيه: « أو كلب مخافة ». وفيه برقم (١٩٩٤١) عن وكيع، عن حسن بن أبي زيد، عن أبي الفضيل، قال: كان أنس يأتينا ومعه كلب له فقال: إنه يحرسنا . وكلب الحرث والماشية إنما هو لحراستهما. قال النووي في "شرح مسلم" (٣/ ١٨٦): واختلف أصحابنا في اقتنائه لحراسة الدور والدروب وفي اقتناء الجرو ليعلَّم؛ فمنهم من حرمه لأن الرخصة إنما وردت في الثلاثة المتقدمة (الزرع والصيد والماشية)، ومنهم من أباحه وهو الأصح؛ لأنه في معناها .

(٤) في (ت) و(ك) زيادة: « قال أبي ».

١٦٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ مَرْوان[١] - يعني: الطَّاطَرِيَّ - قال: حدَّثنا يحيى بنُ حمزة؛ قال: حدَّثنا الوَضِينُ بنُ عَطَاء، عن محفوظِ بنِ[٢] عَلْقمة، عن عبدالرحمٰن بن عائذ الأَزْدِي - قال مروان: هذا من مَشْيَخَةِ أهلِ الشَّامِ، من العُتُقِ[٣] مِنْ أصحاب معاذ - [عن معاذ][٤] قال: يُكْرَهُ صَيْدُ البَحْرِ ما أَشْبَهَ[٥] ما حُرِّمَ من صَيْدِ البَرِّ ؟

قال أبي: ابنُ عائذ لم يُدْرِكْ معاذً[٦]؛ وهذا خطأٌ[٧].

١٦٢٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الأَوْزاعي[٨]، عن يحيى ابن أبي كَثِير، عن رجلٍ مِنْ أهل المدينة؛ قال: حدَّثني السَّائِبُ بنُ

---

(١) هو: مروان بن محمد.

(٢) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٣) العُتُق: جمع « عَتِيق »؛ يقال: عَتُقَ الشيءُ عَتَاقةً، أي: قَدُمَ وصار عتيقًا. انظر "الصحاح" (٤/ ١٥٢٠). ولعله يعني أنه من أصحابه المتقدِّمين.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه كما يظهر من جواب أبي حاتم، والظاهر أنه سقط لانتقال النظر.

(٥) كذا، وقوله: « ما أشبه » بدل بعضٍ من كلٍّ، من « صيد البحر »، أي: يكره من صيد البحر ما أشبه المحرَّم من صيد البر.

(٦) كذا في النسخ، وهو على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين الاسم المنصوب. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) وفي "المراسيل" (ص١٢٥ رقم ٤٤٨) قال ابن أبي حاتم: « سمعت أبي يقول: عبدالرحمن بن عائذ الأزدي لم يدرك معاذًا ».

(٨) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. ولم نقف على الحديث من طريقه على هذا الوجه، ولكن أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٦)، والخطيب في "الكفاية" (ص ٢٨٤)، كلاهما من طريق بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن أبي عبدالرحمن، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٥٤)، والطبراني في "الأوسط" =

يزيد؛ قال: حدَّثني سُفْيان بن أبي زُهَيْر؛ قال سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا، يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ » ؟

قلتُ لأبي: مَنْ هذا الرَّجُلُ مِنْ أهلِ المدينةِ ؟

قال: هو يزيدُ بن خُصَيفة [١].

١٦٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عَمرٌو النَّاقِد[٢]، عن حمَّاد ابن خالد الخَيَّاط، عن معاويةَ بنِ صالح، عن عبدالرحمٰن بن جُبَيْر[٣] ابن نُفَيْر، عن أبيه، عن النَّوَّاس بن سَمْعان، عن النبيِّ ﷺ - في الذي يُدْرِكُ صيدَهُ بعد ثلاثٍ - قال: « **يَأْكُلُهُ إِلَّا أَنْ يُنْتِنَ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وإنما هو: عن أبي ثَعْلَبة؛ حدَّثونا عن مَعْنِ

= (٣٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥٦/٤٣)، ثلاثتهم من طريق معاوية ابن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن السائب بن يزيد، عن سفيان بن أبي زهير، به هكذا، ليس فيه واسطة بين يحيى والسائب. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا معاوية بن سلام ».

(١) أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٩٦٩/٢ رقم١٧٤٠) عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، به .
ومن طريق الإمام مالك أخرجه البخاري في "صحيحه"(٢٣٢٣)، ومسلم (١٥٧٦).
وأخرجه البخاري أيضًا (٣٣٢٥)، ومسلم في الموضع السابق، من طريق سليمان بن بلال، عن يزيد بن خصيفة، به .
وأخرجه مسلم أيضًا، والنسائي (٤٢٨٥) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خصيفة، به .

(٢) هو: عمرو بن محمد. ولم نجد روايته لهذا الحديث، ولكن تابعه في أصل الرواية الإمام أحمد وغيره - كما سيأتي - فجعلوه من مسند أبي ثعلبة الخشني .

(٣) في (ت) و(ك): « حسين » بدل : « جبير ».

ابن عيسى[(١)]، عن معاوية، عن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي ثعلبة، عن النبيِّ ﷺ.

وكذا رواه حمَّادُ بنُ خالد[(٢)]، وعبدُالرحمٰنِ بنُ مَهْدِي[(٣)].

١٦٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعَمَّر[(٤)]، عن الحجَّاج[(٥)]، عن عطاء[(٦)]، عن ابن عباسٍ؛ قال: إذا أَكَلَ الكَلْبُ، فهو سَبُعٌ؟

قال أبي: حدَّثنا بهذا الحديثِ: ابنُ[(٧)] الطَّبَّاع، عن مُعَمَّر، عن حجَّاج، عن عَطَاء، عن ابن عباسٍ، وليس هو بمحفوظٍ عن حجَّاج،

---

(١) ومن طريق معن بن عيسى أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٩٣١)، والنسائي في "سننه" (٤٣٠٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣١٥ رقم٥٧٥)، وفي "مسند الشاميين" (٢٠٣٠)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٢٤٣).

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٩٤ رقم ١٧٧٤٤)، فقال: ثنا حماد بن خالد، فذكره.
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه أبو عوانة في "مسنده" (٥/ ١٤ رقم ٧٥٩٠)، والبيهقي (٩/ ٢٤٢).
وأخرجها مسلم في الموضع السابق من "صحيحه" من طريق محمد بن مهران الرازي، وأبو داود في "سننه" (٢٨٦١)، وأبو عوانة في (٥/ ١٤ رقم ٧٥٨٩) من طريق يحيى بن معين، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٢٩٥ رقم٩٣) من طريق الحسن ابن عرفة، ثلاثتهم عن حماد بن خالد، به.

(٣) روايته أخرجها مسلم في الموضع السابق.

(٤) هو: ابن سليمان الرَّقِّي. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١١٦٣) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، عنه، به.

(٥) هو: ابن أرطاة.

(٦) هو: ابن أبي رباح.

(٧) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك). وابن الطباع هو: محمد بن عيسى.

وعن شيخٍ أشبهُ عندي[١].

١٦٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عَقِيلِ بنُ حاجب[٢]، عن عبدالرزَّاق، عن سعيد[٣] بن قماذين، عن عثمان بن أبي سليمان[٤]، عن سعيد بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن عبدالله بن حُبْشيٍّ؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: « **لَا تَطْرُقُوا[٥] الطَّيْرَ فِي أَوْكَارِهَا[٦]؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ أَمَانٌ لَهَا** » ؟

قال أبي: يُقال: إنَّ هذا الحديثَ مما أُدْخِلَ على عبدالرَّزَّاق؛ وهو حديثٌ موضوعٌ [٧].

---

(١) أي: وهو عن شيخٍ أشبَهُ عندي، والظاهر: أنه يعني أن حجَّاجًا دلَّسه، فأسقط شيخًا بينه وبين عطاءٍ . لكن هذا القول صحيح عن ابن عباس؛ فقد أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١١٦١) من طريق شيخه أبي كريب محمد بن العلاء ، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس.
وهذا إسناد صحيح ، وله طرق أخرى عن ابن عباس عند ابن جرير .

(٢) هو: محمد بن حاجب .

(٣) في (ش): « سعد ». وهو: سعيد بن مسلم بن قماذين ، له ترجمة في "الجرح والتعديل" (٤/ ٦٤).

(٤) هو: عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم .

(٥) في (ك): « لا تطوقوا ». وطَرَق النجم طُروقًا: طَلَعَ، وكُلُّ ما أتى ليلاً فقد طرَقَ، وهو طارق، والمراد : لا تصيدوها ليلاً . وانظر "المصباح" (٢/ ٣٧٢).

(٦) الأَوْكار: جمع وَكْرٍ، وَوَكْرُ الطائر: عُشُّهُ أينما كان؛ في جبل أو شجر. ويجمع أيضًا على « وِكَار »؛ يقال: وَكَرَ الطائرُ يَكِرُ: اتخذ عشًّا . "النهاية" (٥/ ٢٩٢)، و"المصباح" (٢/ ٦٧٠).

(٧) لم نقف على من رواه بهذا الإسناد، ولكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣/ ١٣١ رقم ٢٨٩٦) من طريق موسى بن عبدالرحمن، عن عثمان بن عبدالرحمن القرشي =

١٦٢٨ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن إبراهيم بن موسى، عن محمد بن سَلمة، عن خُصَيْف[1]، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس؛ قال: إذا أرسلتَ الكلبَ المُعَلَّم فقَتَلَ ولم يأكُلْ فكُلْ، وإن أكَل فلا تأكُلْ .

وأخبرنا أبو محمدٍ[2]؛ قال: وحدَّثنا أبوزرعة، عن إبراهيم بن موسى، عن عَتَّاب[3]، عن خُصَيْف، عن مجاهدٍ، عن ابن عباسٍ .

فقيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: محمدُ بن سَلَمَةَ أحبُّ إليَّ .

= - وهو متروك - عن عائشة بنت طلحة، عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن النبيِّ ﷺ، به. ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" كما في "زوائده" (٤٠٩)، و"المطالب العالية" (٢٣٨٢) من طريق حفص بن حمزة، عن عثمان بن عبدالرحمن، عن فاطمة بنت علي؛ قالت: سمعت أبي يقول: قال رسول الله ﷺ . . .، فذكره هكذا بإسقاط عائشة بنت طلحة وجَعْلِه من رواية فاطمة بنت علي .

وقال ابن قدامة في "المغني" (٩/ ٣٠٤): فصل: قال أحمد: لا بأس بصيد الليل، فقيل له: قول النبيِّ ﷺ :« أقروا الطير على وُكُناتها » ؟ فقال: هذا إذا كان أحدكم يريد الأمر، فيثير الطير حتى يتفاءل، إن كان عن يمينه قال كذا، وإن جاء عن يساره قال كذا، فقال النبيُّ ﷺ :« أقروا الطير على وكناتها ». وروي له عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ قال :« لا تَطرقوا الطيرَ في أوكارها؛ فإن الليل لها أمانٌ »، فقال: هذا ليس بشيء؛ يرويه فرات بن السائب، وليس بشيء، ورواه عنه حفص بن عمر، ولا أعرفه .اهـ.

(١) هو: ابن عبدالرحمن الجَزَري. ولم نقف على روايته، وتقدم الحديث في المسألة رقم (١٦٢٦) من غير طريقه .

(٢) هو: ابن أبي حاتم .

(٣) في (ك):« غياث » . وعتّاب هو: ابن بشير .

١٦٢٩ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن أبي ثابت[١]، عن ابن وَهْب[٢]، عن عبدالجبَّار بن عُمَرَ[٣]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر؛ قال: بعث رسولُ الله ﷺ بعثًا قِبَلَ الساحل، ففَنِيَتْ أَزْوَادُنَا، فأَكَلْنَا الخَبَطَ[٤]، ثم نَبَذَ لنا البَحْرُ حُوتًا[٥] . . .، الحديثَ .

فقال[٦] أبو زرعة: ليس هذا الحديثُ محفوظً[٧]، وعبدُالجبَّار ضعيفُ الحديث[٨].

---

(١) هو: محمد بن عبيدالله المدني .

(٢) هو: عبدالله .

(٣) هو: الأَيْلي .

(٤) «الخَبَطُ»- بفتح الخاء والباء -: اسم ورق الشجر إذا خبطته، أي: ضربته بالعصا ليتساقط؛ فهو « فَعَل » بمعنى « مفعول ». وخَبَطَ الورقَ يَخْبِطُهُ خبْطًا، واختبطه: فَعَل ذلك به. "غريب الحديث" للخطابي (١/ ٦٤٣-٦٤٤)، (٢/ ٢٣٥)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٢٢٩)، و"النهاية" (٢/ ٧)، و"شرح النووي على مسلم"(١١/ ١٧٢).

(٥) في هذا الحديث بهذا اللفظ التفاتٌ من الغَيْبة إلى التكلُّم؛ فجاء الكلام بصيغة الغائب في قوله: « بعث رسولُ الله ﷺ بعثًا . . .»، والتكلُّم فيما بعده. انظر الكلام على الالتفات في التعليق على المسألة رقم (٨٨٤).

(٦) في (ك): « قال ».

(٧) كذا في جميع النسخ ؛ دون ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)

(٨) هذا الحديث تفرد به عبدالجبار، عن ابن المنكدر، عن جابر. وقد روي عن جابر من طرق أخرى؛ فأخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٨٣)، ومسلم (١٩٣٥) من طريق وهب بن كيسان، عن جابر.

وأخرجه مسلم أيضًا من طريق أبي الزبير وعبيدالله بن مقسم، كلاهما عن جابر، به.

١٦٣٠ - وسمعت[١] أبا زرعة وحدَّثنا عن الهَيْثَم بن خَارِجة، عن إسماعيلَ بنِ عيَّاش[٢]، عن عبدالعزيز بن عُبَيدالله، عن وَهْبِ بنِ كَيْسَانَ ونُعَيْم بنِ عبدالله، عن جابر بن عبدالله، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «مَا حَسَرَ عَنْهُ الْبَحْرُ[٣]، فَكُلْ، وَمَا أَلْقَىٰ فَكُلْ، وَمَا وَجَدتَّهُ طَافِيًا عَلَى الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ».

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ هو موقوفٌ، والله أعلم[٤].



(١) في (ت) و(ك): «فسمعت». وهذه المسألة تقدمت برقم (١٦٢٠).

(٢) في (ك): «عباس».

(٣) انظر في معنى «حَسَرَ عنه البَحْرُ»: التعليق على المسألة رقم (١٦٢٠).

(٤) قوله: «والله أعلم» ليس في (أ) و(ش).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْعَقِيقَةِ[(١)]

١٦٣١ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدُالوارث[(٣)]، عن أيُّوب[(٤)]، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين، كَبْشَيْنِ؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ حدَّثنا أبو مَعْمَر[(٥)]، عن عبدالوارث، هكذا.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/ ٥٨٦): «العَقِيقَةُ: بفتح العين المهملة، وهو: اسمٌ لما يُذْبَحُ عن المولود، واختُلِفَ في اشتقاقها:
فقال أبو عبيد والأصمعي: أصلها الشَّعْرُ الذي يخرُجُ على رأس المولود وتبعه الزمخشريُّ وغيره، وسُمِّيَتِ الشاةُ التي تذبح عنه في تلك الحالة: عقيقةً؛ لأنه يحلق عنه ذلك الشَّعْرُ عند الذبح.
وعن أحمد: أنها مأخوذةٌ من العَقِّ، وهو الشَّقُّ والقطع، ورجحه ابن عبدالبر وطائفة، قال الخطابي: العقيقة: اسمُ الشاةِ المذبوحةِ عن الولد سمِّيت بذلك؛ لأنها تُعَقُّ مذابحها، أي: تُشَقُّ وتقطع، قال: وقيل: هي الشعر الذي يُحْلَق.
وقال ابن فارس: الشاة التي تُذْبَحُ والشعرُ كل منهما يسمى عقيقة، يقال: عق يعق: إذا حلق عن ابنه عقيقتَهُ، وذَبَحَ للمساكينِ شاةً.
وقال القَزَّاز: أصلُ العَقِّ: الشقُّ؛ فكأنها قيل لها: عقيقةٌ، بمعنى معقوقة، وسمي شعر المولود عقيقة باسمِ ما يعق عنه، وقيل: باسم المكان الذي انعق عنه فيه، وكل مولود من البهائم فشعره عقيقة فإذا سقَطَ وبَرُ البعير، ذهب عقه، ويقال: أعقَّتِ الحاملُ: نبتت عقيقةُ ولدها في بطنها». اهـ. وانظر "اللسان" (١٠/ ٢٥٧-٢٥٨)، و"المصباح المنير" (ص ٢١٨- عقق).

(٢) انظر المسألة التالية.

(٣) هو: ابن سعيد. وسيأتي تخريج روايته. (٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني

(٥) هو: عبدالله بن عمرو المِنْقَري، المعروف بالمُقْعَد. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٨٤١)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٦)، وابن الجارود في =

ورواه وُهَيْبٌ[١]، وابنُ عُلَيَّة[٢]، عن أيُّوب، عن عِكْرِمة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٣].

قال أبي: وهذا مُرسَلٌ[٤]، أصحُّ[٥].

١٦٣٢ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه المُحَارِبي[٧]، عن يحيى ابن سعيد، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس: أنَّ الحسن والحسين عُقَّ عنهما؟

= "المنتقى" (٩١٢)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٨ رقم ٢٥٦٧)، و(١١/ ٣١٦ رقم١١٨٥٦)، والدولابي في "الذرية الطاهرة" (١٠٥)، والبيهقي في "سننه" (٩/ ٢٩٩ و٣٠٢).

(١) هو: ابن خالد. ولم نقف على روايته، لكن أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٨٦٢) عن معمر وسفيان الثوري، كلاهما عن أيوب، عن عكرمة مرسلاً.
وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١١٦) من طريق يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن أيوب موصولاً، ثم قال أبو نعيم: «تفرد بروايته موصولاً عن الثوري يعلى بن عبيد».

(٢) هو: إسماعيل. ولم نقف على روايته.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق التالي.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: وهذا أصحُّ مرسلاً. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) نقل ابن عبدالهادي في "المحرر" (٧٥٤) قول أبي حاتم هذا بتصرف. وقال ابن الجارود في "المنتقى" (٩١٢): «ورواه الثوري وابن عيينة وحماد بن زيد وغيرهم، عن أيوب، لم يجاوزوا به عكرمة».

(٦) انظر المسألة السابقة.

(٧) هو: عبدالرحمن بن محمد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٨ رقم٢٥٧٠) وتابعه عبدالله بن الأجلح، عن يحيى بن سعيد، به؛ عند الطبراني في الموضع السابق برقم (٢٥٦٩).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن عِكْرِمة، قولَهُ، مِنْ حديث يحيى ابن سعيدٍ الأنصاريِّ.

قلتُ: كذا حدَّثنا[١] الأَشَجُّ[٢]، عن أبي خالد الأَحمر[٣]، عن يحيى، عن عِكْرِمة: أنَّ حسنًا وحسينًا عُقَّ[٤] عنهما.

قال أبي: لم تَصِحَّ[٥] روايةُ يحيى بن سعيد، عن عِكْرِمة؛ فإنه لا يَرْضَىٰ عِكْرِمةَ، كيف يَرْوِي عنه[٦]؟!

١٦٣٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٧]، عن جَرِير

---

(١) قوله: «حدثنا» لم يتضح في (ت).

(٢) هو: عبدالله بن سعيد. وتابعه ابن أبي شيبة، فأخرج الحديث في "المصنف" (٢٤٢٢٣) عن أبي خالد الأحمر، وقرن معه يعلى بن عبيد.

(٣) هو: سليمان بن حيّان.

(٤) من قوله: « الأشج عن أبي خالد ... » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٥) في (ك): « قال: ولم تصح ».

(٦) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/٨): « سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس؟ فقال: هو ثقة. قلت: يُحتجُّ بحديثه؟ قال: نعم، إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك: فلسبب رأيه ».

(٧) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٧)، والبزار في "مسنده" (١٢٣٥/كشف الأستار)، وأبو يعلى في "المسند" (٢٩٤٥)، و"المعجم" (١٥٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٠٣٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٣٠٩)، والطبراني في "الأوسط" (١٨٧٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/١٢٦)، والبيهقي في "السنن" (٩/٢٩٩).
قال البزار: « لا نعلم أحدًا تابع جريرًا عليه ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا جرير، تفرد به ابن وهب ».

ابن حازم، عن قتادة، عن أنسٍ؛ قال: عَقَّ رسولُ الله ﷺ عن الحَسَنِ والحسين بكبشَيْنِ ؟

قال أبي: أخطَأَ جَرِيرٌ في هذا الحديثِ[١]؛ إنما هو: قتادةُ، عن عِكْرِمة؛ قال: عَقَّ رسولُ الله ﷺ، مُرسَل[٢].



(١) قال الضياء في الموضع السابق من "المختارة": « ذُكر هذا الحديث للإمام أحمد؛ قال: نعم ! جرير يخطئ في حديث قتادة ». ونقل عبدالله بن أحمد في "العلل" (٣٩١٢) عن ابن معين قوله في جرير بن حازم: « هو عن قتادة ضعيف ». وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٣٠) عن جرير: « وهو مستقيم الحديث صالح، إلا في روايته عن قتادة؛ فإنه يروي أشياءَ لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين، حَدَّث عنه الأئمة ».

(٢) قوله: « مرسل » سقط من (ك)، ويجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْفَرَائِضِ

١٦٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ اختُلِفَ[(١)] على أبي إسحاق الهَمْدَانِي [(٢)]:

روى زُهَيْرٌ[(٣)] عن أبي إسحاق، عن أبي عُبَيْدة[(٤)]، عن عبدالله بن مسعود .

وروى الثَّوْري وإسرائيل، عن أبي[(٥)] إسحاق، عن أبي الأَحْوَص[(٦)]، عن عبدالله أنه قال: مَنْ قَرَأَ القرآنَ، فليتعلَّمِ الفرائضَ . . . وذكَرَ الحديثَ [(٧)] ؟

---

(١) أي: اختُلِفَ فيه، وحُذِفَ الضميرُ العائدُ من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٣) هو: ابن معاوية، أبو خيثمة الكوفي . وروايته أخرجها البيهقي في "سننه" (٦/ ٢٠٩) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، عنه . وأخرجه البغوي في "الجعديات" (٢٥٢٧) من طريق علي بن الجعد، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، به هكذا بذكر أبي الأحوص بدل أبي عبيدة. ومن طريق البغوي أخرجه الخطيب في "الفصل" (٢/٩٥٨).

(٤) هو: ابن عبدالله بن مسعود .

(٥) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٦) هو: عوف بن مالك .

(٧) وتمامه: « ولا يكون كرجل لقيه أعرابي فقال: يا عبدالله ، مِنَ المهاجرين أنت ؟ فيقول: نعم ، فيقول: رجل مات وترك كذا وكذا ، فإن كان يحسن الفرائض فهو علم أوتيه، وإن كان لا يحسن قال: ما فضلكم علينا ؟! ».
والحديث أخرجه الخطيب في "الفصل للوصل المدرج"(٢/ ٩٥٥) من طريق الإمام أحمد، عن وكيع، عن إسرائيل وسفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، به، ثم قال الخطيب: « كذا روى هذا الحديث =

فسمعتُ أبي يقول: كلاهما صَحِيحَينِ[1]؛ كان أبو إسحاق

= أحمد بن حنبل، ونراه وَهِمَ في الجمع بين حديث إسرائيل وسفيان الثوري، وحمل حديث إسرائيل على حديث الثوري؛ لأن إسرائيل يروي هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه عبدالله بن مسعود، كذلك رواه عن إسرائيل عبيدالله بن موسى وأبو كامل المظفر ابن مدرك. وأما الثوري فرواه [عنه] وكيع، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله كما سقناه، وكذلك ذكره وكيع في "كتاب الفرائض" عن الثوري وحده. وخالفه يحيى ابن سعيد القطان، فرواه عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله مثل رواية إسرائيل عن أبي إسحاق. ورواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. ورواية زهير تؤيد قول وكيع عن سفيان ».

وروى الحديث ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٠٢٤)، والخطيب في "الفصل" (٢/ ٩٥٧) عن وكيع، عن سفيان الثوري وحده، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، به .

وقد روى الحديث عن غير وكيع عن سفيان الثوري عن إسرائيل، فخالفوه.

فأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٩٠٠) عن محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، به .

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/ ١٤٨ رقم ٨٧٤٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٣٣) من طريق محمد بن كثير، عن سفيان، به كسابقه .

وأخرجه البيهقي في "السنن" (٦/ ٢٠٩)، والخطيب في "الفصل" (٢/ ٩٥٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان كسابقيه. وأخرجه الخطيب أيضًا (٢/ ٩٥٦) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي وأبي كامل المظفر بن مدرك، كلاهما عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، به .

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «يقول: كلاهما صحيحان»، على الابتداء والخبر، لكنَّ ما في النسخ صوابٌ، وفيه وجوه: **الأول**: أنهما مرفوعان على الابتداء والخبر، والأصل: «كلاهما صحيحان»، بالألف فيهما؛ غير أنَّه أميلتْ ألفُ «صحيحان»، فكتبتْ ياءً، ولا تنطق إلا ألفًا ممالة: «صَحِيحيْن»؛ انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤). **والثاني**: أنهما منصوبان على المفعولية لـ«يقول»؛ على لغة بني سليم في نصب المفعولَيْنِ إجراءً للقول مُجْرَى الظَّنِّ مطلقًا. وجاء «كلاهما» على لغة =

واسعَ الحديثِ [١].

١٦٣٥ - وسُئِلَ [٢] أبو زرعة عن حديثِ مالكٍ [٣]، عن الزُّهْري،

= من يلزم المثنى والملحق به الألف مطلقًا، و«صحيحين» على اللغة المشهورة. وفي الوجه الأول جُمع بين لغتين: الإمالة وعدمها، وفي الوجه الثاني جمع بين لغتين في إعراب المثنى والملحق به، والجمع بين لغتين في كلام واحد جائز في العربية. انظر التعليق على المسألة (٢٤١)، وانظر في لغة بني سليم التعليق على المسألة رقم (٧٥٩). وانظر في لغات المثنى: التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).

والثالث: أنه نصب «صحيحَيْنِ» على أنه حال سدَّ مسدَّ الخبر، أي: كلاهما مستقرَّان صَحِيحَيْنِ. وانظر لذلك التعليقَ على المسألة رقم (٨٢٧). **والرابع**: أنه نصب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، أي: كلاهما يُعَدَّان صَحِيحَيْنِ. والله تعالى أعلم.

(١) مما يؤكد صحة الوجهين: اتفاق سفيان وإسرائيل - في رواية الأكثر عنهما على روايته عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة كما سبق.
وأما الوجه الثاني: فوافقه عليهما أبو الأحوص سلام بن سليم وشعبة، كلاهما روياه عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله.
أما رواية أبي الأحوص: فأخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٣).
وأما رواية شعبة: فأخرجها البيهقي في "سننه" (٦/ ٢٠٩).

(٢) نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٨) قول أبي زرعة.

(٣) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/ ٥١٩) رواية يحيى الليثي، و(٣٠٦١) رواية أبي مصعب الزهري، و(٧٢٨) رواية محمد بن الحسن. وكذا أخرجها الجوهري في "مسند الموطأ" (٢١٠) من طريق عبدالله بن وهب والقعنبي عن مالك. وكذا أخرجها عبدالله ابن المبارك في "مسنده" (١٦٣)، والشافعي في "الأم" (١/ ٢٦٣) عن الإمام مالك.
ومن طريق ابن المبارك أخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٣٧٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٢٠٨ رقم ٢١٨١٣) من طريق عبدالرحمن ابن مهدي، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٥٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٧٤ و٦٣٧٥) من طريق زيد بن الحباب ومعاوية بن هشام، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ١٦٢) من طريق مصعب بن عبدالله، جميعهم عن مالك، به بذكر « عمر بن عثمان ». =

عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان بن عَفَّان، عن أُسَامة بن زيد: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الكَافِرَ » ؟

قال أبو زرعة: الرواةُ يقولون: عمرو، ومالكٌ يقول[١]: عمر بن عثمان[٢].

= وذكر الجوهري في "مسند الموطأ" (ص ٢٠٠) أن ابن القاسم رواه عن الإمام مالك، فقال: « عمرو بن عثمان». وكذا حكى ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ١٦٠) عن ابن القاسم، وقال: « وقد رواه ابن بكير عن مالك على الشك ، فقال فيه: عن عمر بن عثمان، أو عمرو بن عثمان، والثابت عن مالك: عمر بن عثمان كما روى يحيى وأكثر الرواة».

وقال أبو العباس الداني في "الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٢/ ١٧): « مالك يقول في إسناد هذا الحديث: « عُمر بن عثمان » وهو المحفوظ عنه، وقال سائر رواة الزهري: « عَمرو » مخفَّفًا، وروجع مالك فيه فقال: «نحن أعلم به، وهذا داره». وروى ابن معين، عن عبدالرحمن بن مهدي قال: قال لي مالك بن أنس: «أتراني لا أعرف عُمر من عَمر، هذه دار عُمر، وهذه دار عَمر ». وقال مسلم في "التمييز": « وكانا جميعًا ولد عثمان: عُمر وعَمرو، غير أن هذا الحديث عن عَمرو ليس عن عُمر ». ولما لم يُنازَع مالك في ولد عثمان، وخولف في راوي هذا الحديث منهم من شك فقال مرَّة: « عن عُمر أو عَمرو » وهكذا في رواية ابن بكير عنه. ثم رجع بأخرة فقال: « عَمرو » تابع الجماعة، هكذا ثبت في الموطأ في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا، وابن القاسم، وسماعهما متأخر، ورواه النسائي كذلك عن جماعة من أصحاب مالك. وزعم أبو عمر بن عبدالبر أن رواية يحيى هذا في "الموطأ" عن مالك: عُمر على الوهم . قال شيخنا أبو علي الجياني رحمه الله: والمعروف في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا: عَمرو، يعني: مخففًا قال: وكذلك ذكر أحمد بن خالد في "مسنده"، وكفى بنقله ». اهـ.

(١) إلى هنا انتهى السقط من النسخة (ف)، وكانت بدايته من منتصف المسألة رقم (١٥٦٧).

(٢) من قوله: « ابن عفان عن أسامة . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

قال أبو محمد: أمَّا الرواة الذين قالوا: عمرو بن عثمان، فَسُفْيان ابن عُيَينة[١]، ويونسُ بنُ يزيد[٢]، عن الزُّهْري[٣].

---

(١) روايته أخرجها الإمام الشافعي في "الأم" (٤/ ٧٢ و٨٣)، و(٦/ ١٦٩)، و(٧/ ٣٦٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٣٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٠٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٦١٤)، وابن ماجه (٢٧٢٩)، وأبو عوانة (٣/ ٤٣٥ رقم ٥٥٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٠٣٣).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٥٨٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٥١)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٨٠)، وابن ماجه (٢٧٣٠)، وأبو عوانة (٣/ ٤٣٦ رقم ٥٥٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٦٥).

(٣) تابع ابنَ عيينة ويونسَ عددٌ من الرواة، منهم: معمر، ومحمد بن أبي حفصة، وابن جريج، وزمعة بن صالح: أما رواية معمر ومحمد بن أبي حفصة فأخرجها البخاري (٣٠٥٨ و٤٢٨٢)، ومسلم (١٣٥١). وأما رواية ابن جريج فأخرجها البخاري (٦٧٦٤). وأما رواية زمعة فأخرجها مسلم في الموضع السابق.
وقد اتفقت كلمة أهل العلم على ترجيح رواية من رواه عن الزهري بذكر: «عمرو بن عثمان»، فروى ابن أبي حاتم في "آداب الشافعي" (ص٢٢٤) عن الشافعي قوله: «صحَّف مالك في عُمر بن عثمان، وإنما هو: عَمرو بن عثمان». وانظر "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" للبيهقي (ص٢٠٢).
وذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٥٤) رواية مالك هذه، وقال: «وهو وهم».
وذكر مسلم في "التمييز" أن كلَّ مَن رواه من أصحاب الزهري قاله بفتح العين من «عَمرو»، وأن مالكًا وهم في ذلك. نقله عنه العراقي في "التقييد" (١٠٦)، وابن الملقن في "المقنع" (١/ ١٨١)، والسيوطي في "التدريب" (١/ ٢٣٩).
وقال النسائي في "الكبرى" (٤/ ٨١): «والصواب من حديث مالك: عمر بن عثمان، ولا نعلم أحدًا من أصحاب الزهري تابعه على ذلك».
وأخرج الترمذي هذا الحديث في "جامعه" (٢١٠٧) من طريق سفيان بن عيينة وهشيم ابن بشير، عن الزهري، به كرواية الجماعة، ثم قال: «وهذا حديث حسن صحيح. هكذا رواه معمر وغير واحد عن الزهري نحو هذا، وروى مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ نحوه. وحديث مالك وَهمٌ، وَهِمَ فيه مالك. وقد رواه بعضهم عن مالك، فقال: عن عمرو بن =

١٦٣٦ - وسمعتُ[١] أبا زرعة وذكر حديثَ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ، عن النبيِّ ﷺ: « الخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ».

قال: هو حديثٌ حسنٌ[٢].

= عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن عمر بن عثمان. وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يُعرف عمر بن عثمان ». اهـ.

وأخرج البزار هذا الحديث في "مسنده" (٧/ ٣٣ رقم ٢٥٨١) من طريق سفيان بن عيينة، ثم قال: « وهذا الحديث رواه ابن عيينة ومعمر وجماعة عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، فاتفقوا على اسم عمرو بن عثمان، إلا مالك بن أنس؛ فرواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة، فيرون أنه غلط في ذلك، على أنه قد وقف فقال: هذه دار عمرو، وهذا دار عمر، فأومأ إليهما، فأما في الرواية فلا نعلم أحدًا تابعه على روايته إلا أن يكون أبو أويس، فإن سماعه من الزهري [شبيه] بسماع مالك». اهـ.

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ١٦٠-١٦٢): « أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان بن عفان ابنًا يُسمى عُمَر، وله أيضًا ابن يُسمى عَمْرًا، وله أيضًا أبان والوليد وسعيد، وكلُّهم بنو عثمان بن عفان. وقد روى الحديث عن عمر، وعمرو، وأبان ... ، فليس الاختلاف في أن لعثمان ابنًا يُسمى عَمْرًا، وإنما الاختلاف في هذا الحديث: هل هو لعمر أو عمرو، فأصحاب ابن شهاب - غير مالك - يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان ... ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظًا وإتقانًا؛ لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو؛ بالواو ». اهـ.

(١) قول أبي زرعة: « حديث حسن »؛ نقله كل من: ابن عبدالهادي في "المحرر" (٩٨١)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ١٣٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ ٥/أ)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١٣٤٥)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ٤٢٩)، وانظر المسألة رقم (١٦٤٠).

(٢) والحديث رواه راشد بن سعد، عن أبي عامر الهَوزني، عن المِقدامِ بن مَعدِي كَرِبَ، عن النبيِّ ﷺ.

قال له الفَضْلُ الصَّائِغُ[١]: أبو عامر الهَوْزَنِيُّ[٢] مَنْ هو ؟

قال: معروفٌ، روى عنه راشدُ بنُ سعد[٣]، لا بأس به .

---

(١) هو: الفضل بن العباس، المعروف بفضلك.

(٢) في (ف): « الهوزي »، وفي (ك): « الهروي ». واسمه: عبدالله بن لحي.

(٣) روايته لهذا الحديث: أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٤٦) فقال: حدثنا شعبة، عن بُدَيل [وهو: ابن ميسرة]؛ قال: سمعت عليَّ بن أبي طلحة يحدِّث عن راشد بن سعد، عن أبي عامر الهَوْزني، عن المقدام . . . ، فذكره ، وهو جزء من حديث.
وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (١٧٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١١٢١)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣١ رقم ١٧١٧٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٥٦)، وابن ماجه (٢٧٣٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٩٧-٣٩٨)، و"مشكل الآثار" (٢٧٤٩)، وأبو عوانة (٣/ ٤٤٦ رقم ٥٦٣٣ و٥٦٣٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٠٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٤ رقم ٦٢٥)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٢١٤)، جميعهم من طريق شعبة، به .
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٤/ ١٣٣ رقم ١٧٢٠٣)، وأبو داود في "السنن" (٢٩٠٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٥٥)، وابن ماجه (٢٦٣٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٦٥)، وأبو عوانة (٥٦٣٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٩٨)، و"مشكل الآثار" (٢٧٤٨)، والطبراني في الموضع السابق برقم (٦٢٦)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ٨٥-٨٦ رقم ٥٧ و٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤٤)، والبيهقي في "السنن" (٦/ ٢١٤ و٢٤٣)، جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن بديل بن ميسرة، به .
وأخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٣٣ رقم ١٧١٩٩ و١٧٢٠٠)، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٥٤ و٦٤١٩)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٩٨)، و"المشكل" (٢٧٥٠ و٢٧٥١)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٦ رقم ٦٢٨)، جميعهم من طريق معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد؛ أنه سمع المقدام . . . ، فذكره هكذا بإسقاط أبي عامر، وتصريح راشد بالسماع من المقدام .
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٦٣٥٧) من طريق ثور بن يزيد، عن راشد بن =

١٦٣٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه إسحاقُ بنُ يحيى بن طَلْحَة[1]، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن الأسود بن يزيد؛ قال: قال معاذ: لمَّا بعثني رسولُ الله ﷺ إلى اليمنِ، أمرني أنْ أَقْسِمَ فيهم: لِلابْنَتِ[2] النِّصفُ، وللأختِ النِّصْفُ ؟

= سعد، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٦٠٣٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٦٥ رقم ٦٢٧)، وفي "مسند الشاميين" (١٨٥٦)، كلاهما من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، عن راشد بن سعد، عن ابن عائذ، عن المقدام، به .

ولعل هذا الاختلاف على راشد بن سعد في هذا الحديث هو الذي دفع يحيى بن معين لإعلاله. فقد أخرج البيهقي في "السنن" (٦/ ٢١٥) عن المفضل بن غسان الغلابي أنه قال: كان يحيى بن معين يبطل حديث: « الخالُ وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ »؛ يعني: حديث المقدام، وقال: ليس فيه حديث قوي.اهـ.

وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٤/أ) عن هذا الحديث ؟ فذكر أنه يرويه راشد ابن سعد، واختُلف عليه: فرواه شعبة، وحماد بن زيد، وإبراهيم بن طهمان، عن بديل بن ميسرة، عن علي بن أبي طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبي عامر الهوزني، عن المقدام، وخالفهم معاوية بن صالح، فرواه عن راشد بن سعد، عن المقدام، ولم يذكر أبا عامر .

قال الدارقطني: « والأول أشبه بالصواب »؛ يعني رواية شعبة ومن وافقه.

وللحديث طرق أخرى أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٩٠١)، وأبو عوانة في الموضع السابق برقم (٥٦٣٧)، والبيهقي في "السنن" (٦/ ٢١٤) من طريق يزيد بن حجر، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن أبيه، عن جده المقدام، به .

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن روي عنه على الوجه الذي رجحه أبو حاتم كما سيأتي .

(٢) كذا رسمت في (ت) و(ف) و(ك)، وفي (أ): « وللابنت »، وفي (ش): « وللبنت »، والجادَّة أن يقال: « وللابْنَة » أو « وللبنت »- كما وقع في (ش)- لكنَّ ما أثبتناه بالتاء المفتوحة مع سكون الباء: صحيحٌ في العربية أيضًا. انظر توجيهه في التعليق على المسألة رقم (٦).

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ روى الناسُ هذا الحديثَ[1] عن المسيَّب بن رافع، عن الأسود، عن معاذ؛ قال: أمرني رسولُ الله ﷺ.

قال أبي: وإسحاقُ بن يحيى ضعيفُ الحديث، ولا يُمْكننا أنْ نعتبر بحديثِهِ .

---

(١) وممن رواه هكذا إسحاق بن يحيى نفسه؛ فقد أخرجه الدارقطني في "السنن" (٤/ ٨٢-٨٣ رقم٤٨) من طريق عبدالله بن وهب، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٩٥) من طريق بشر بن الوليد، كلاهما عن إسحاق بن يحيى، عن المسيب بن رافع، عن الأسود، عن معاذ، به . وأخرجه سفيان الثوري في "كتاب الفرائض" (١٩) عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن الأسود، به . ومن طريق الثوري أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٠٢٥)، وابن أبي شيبة (٣١٠٥٩)، والدارمي (٢٩٢١)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٩٣)، والبيهقي (٦/ ٢٣٣).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٧٣٤) من طريق أبي معاوية شيبان بن عبدالرحمن النحوي، عن أشعث به . وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٣١ و٣٢) من طريق أبي الأحوص وعمر بن سعيد بن مسروق، كلاهما عن أشعث، به.
وأخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٤/ ٣٩٤) من طريق أبي الأحوص، عن أشعث، به. وأخرجه الطحاوي أيضًا (٤/ ٣٩٣)، والبيهقي (٦/ ٢٣٣) كلاهما من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن أشعث، به . وأخرجه سفيان الثوري أيضًا في "الفرائض" (٢٠) عن سليمان الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن معاذ، به. ومن طريق سفيان أخرجه الدارمي (٢٩٢٢).
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٧٤١)، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٦٣)، والطحاوي (٤/ ٣٩٣)، والبيهقي (٦/ ٢٣٣)، جميعهم من طريق شعبة، عن سليمان الأعمش، به. وأخرجه ابن أبي شيبة (٣١٠٦٠) من طريق وكيع، عن الأعمش، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٩٠٤٠)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٣٠) من طريق محمد بن سيرين، عن الأسود، به .
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٢٨٩٣)، والدارقطني (٤/ ٨٣ رقم ٥٠) من طريق أبي حسان الأعرج، عن الأسود، به .

١٦٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا[١] أبو سعيد الأَشَجّ[٢]، عن المُغِيرَةِ بنِ جَمِيلِ بنِ أَثِيرِ الكِنْدِي، عن سليمان بن علي بن عبدالله ابن[٣] عباس، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن النبيِّ ﷺ قال[٤]: « **الوَلَاءُ لَيْسَ بِمُتَحَوِّلٍ وَلَا مُنْتَقِلٍ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، ومُغِيرَةُ مجهولٌ[٥].

١٦٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عيَّاش[٦]، وحجَّاج بن أَرْطَاة[٧]، والأَجْلَح[٨]، عن أبي إسحاق[٩]، عن البَرَاء:

---

(١) أي: حدَّثَنَاهُ أو حدَّثنا به. وحُذِفَ الضميرُ العائد من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).

(٢) هو: عبدالله بن سعيد الكندي . وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٢١/ كشف)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٨١)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٨٨ رقم ١٠٦٨٤).

(٣) في (ش): « عن ابن ».

(٤) قوله: « قال » سقط من (ت) و(ك).

(٥) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، والمغيرة ليس بمعروف ». وقال العقيلي في الموضع السابق: « مغيرة بن جميل كوفي، عن سليمان ابن علي، منكر الحديث ». ثم روى له هذا الحديث وقال: « ولا يعرف إلا به ».

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٣ رقم ١٨٥٨٩)، وأبو داود في "سننه" (٢٨٨٩)، والترمذي (٣٠٤٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ١٨٧).

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٥ و٣٠١ رقم ١٨٦٠٧ و١٨٦٧٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٥٦)، والروياني في "مسنده" (٣٠٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٢٢٦)، والطبراني في "الأوسط" (٦٨٩٢).

(٨) هو: أجلح بن عبدالله بن حُجَيَّة .

(٩) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

سئل النبي ﷺ عن الكَلَالة [(١)].

ورواه يونس[(٢)]، عن أبيه، عن أبي سَلَمة[(٣)]، مرسلً[(٤)] ؟

قال: تابع يونسَ زكريا [(٥)]، وحديثُهُ عن أبي سَلَمة أشبَهُ عندي .

---

(١) وتتمته: « فقال: تكفيكَ آية الصَّيف ».
قال الخطابي في "معالم السنن" (٤/ ١٦٢-١٦٣): وأما قوله: « تجزيك آية الصيف»: فإن الله سبحانه أنزل في الكلالة آيتين؛ إحداهما في الشتاء، وهي الآية التي نزلت في سورة النساء [الآية: ١٢]، وفيها إجمال وإبهام لا يكاد يتبين هذا المعنى من ظاهرها، ثم أنزل الآية الأخرى في الصَّيف، وهي في آخر سورة النساء [الآية: ١٧٦]، وفيها من زيادة البيان ما ليس في سورة [كذا] الشتاء، فأحال السائل عليها ليستبين المراد بالكلالة المذكورة فيها، والله أعلم ».

(٢) هو: يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف .

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. علق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) هو: ابن أبي زائدة. وروايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١٠٨٨٩).
وتابعهما أيضًا عمار بن رُزيق. أخرجه أبو داود في "المراسيل" (٣٧١) من طريق حسين بن علي بن الأسود، عن يحيى بن آدم، عن عمار بن رُوزيق، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، به مرسلاً ، ثم قال أبو داود: « وروى عمار، عن أبي إسحاق، عن البراء - في الكلالة -: قال: تكفيكَ آية الصَّيف ».
وأخرج البيهقي في "السنن" (٦/ ٢٤٤) هذا الحديث من طريق أبي داود، وذكر عبارته هذه، ثم قال: « هذا هو المشهور، وحديث أبي إسحاق عن أبي سلمة منقطع وليس بمعروف ».
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٣٦) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحمّاني، عن يحيى بن آدم، عن عمار بن رُوزيق، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .
قال الحاكم: « صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه »، فتعقبه الذهبي بقوله: « الحماني ضعيف ».

١٦٤٠ - وانتهى[١] أبو زرعة فيما كان يقرأُ مِنْ كتاب الفرائض إلى حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن بُدَيْل بن مَيْسَرَة، عن علي بن طَلْقٍ أو غيرِهِ، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ قال: « **الخَالُ مَوْلَىٰ من لا مولَىٰ له؛ يرثُ مالَهُ، ويَفُكُّ عَانَهُ**[٢] ».

فقال[٣] أبو زرعة: وَهِمَ فيه حمَّاد بن سَلَمة، والصَّحيحُ: ما رواه[٤] شُعْبةُ وحمَّادُ بن زيد[٥]، عن بُدَيْل بن مَيْسَرَة، عن علي بن أبي طَلْحَة، عن راشد بن سعد[٦]، عن أبي عامر الهَوْزَنِي[٧]، عن المِقْدام الكِنْدِي، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ** »؛ هذا متن حديث شُعْبة.

ومَتْنُ حديث حمَّاد بن زيد: « **الخَالُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، يَرِثُ مَالَهُ ، وَيَفُكُّ عَانَهُ** ».

---

(١) انظر المسألة رقم (١٦٣٦).

(٢) أي: يَفُكُّ أَسْرَهُ؛ قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٣١٤): « العاني: الأسِيرُ، وكلُّ من ذَلَّ واستكان وخَضَع: فقد عَنَا . . . ومنه حديث المِقْدام: " الخالُ وَارِثُ من لا وارِثَ له، يفُكُّ عانه"، أي: عانِيَهُ، فحذف الياء. وفي رواية: " يفُكُّ عُنِيَّهُ"، بضمّ العين، وتشديد الياء؛ يقال: عَنَا يعنو، عُنُوًّا، وعُنِيًّا ».

(٣) في (ك): « قال ».

(٤) قوله: « ما رواه » مطموس في (أ).

(٥) تقدم تخريج روايتي شعبة وحماد بن زيد في المسألة رقم (١٦٣٦).

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « سعيد ».

(٧) في (ف): « الهوزي ». وأبو عامر هذا هو: عبدالله بن لُحَيّ .

١٦٤١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصَة[1]، عن الثَّوْري، عن زيد بن أَسْلَم، عن عِيَاض بن عبدالله، عن أبي سعيد؛ قال: كنا نُوَرِّثُهُ على عهد رسول الله ﷺ ؛ يعني: الجَدَّ ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه قَبِيصَة؛ إنما هو: كنا نُؤَدِّي صدَقَةَ الفِطْرِ على عهد رسول الله ﷺ [2].

---

(١) هو: ابن عقبة السُّوَائي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٢٠٧)، فقال: حدثنا قبيصة . . .، فذكره. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٠٩٥).
وأخرجه البزار في "مسنده" (١٣٨٧/ كشف)، و(١٥٣٣/مطالب) من طريق محمد ابن عمر بن هياج، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ١٦) من طريق أبي حاتم الرازي وجعفر بن محمد بن شاكر، ثلاثتهم عن قبيصة، به.

(٢) قال الإمام مسلم في "التمييز"(ص١٩٠): « هذا خبر صحَّف فيه قبيصةُ، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض قال: كنا نؤديه على عهد رسول الله ﷺ؛ يعني: في الطعام وغيره في زكاة الفطر. فلم يقر قراءته، فقلب قوله، إلى أن قال: يورثه. ثم قلب له معنى، فقال: يعني: الجد ».
وقال البزار في الموضع السابق: « لا نعلمه بهذا اللفظ عن أبي سعيد ﷺ إلا من هذا الوجه، وأحسب أن قبيصة أخطأ في لفظه، وإنما كان عنده: « كنا نؤدّيه »؛ يعني الفطر، ولم يتابع قبيصة على هذا ».اهـ.
وقد رُوي الحديث عن قبيصة على الصواب؛ فأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٠٥) فقال: حدثنا قبيصة؛ حدثنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عياض بن عبدالله، عن أبي سعيد ﷺ قال: كنا نُطعم الصدقة صاعًا من شعير .
وكذا أخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٢/ ٤١) من طريق علي بن شيبة، والبيهقي في "السنن" (٤/ ١٦٤ و١٧٣) من طريق محمد بن عبدالوهاب، كلاهما عن قبيصة، به كما رواه البخاري .

١٦٤٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة[٢]، عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن ابن[٣] مَوْهَب[٤]، عن قَبِيصَة بن ذُؤَيْب، عن[٥] تميمٍ الدَّارِيِّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الرَّجُلِ[٦] يُسْلِمُ على يَدَيِ[٧] الرجلِ[٨] ؟

قال أبي: حدَّثنا أبو نُعَيْمٍ[٩]، عن عبدالعزيز، عن ابن مَوْهَب[١٠]؛

---

(١) انظر المسألة رقم (١٦٤٦).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "تاريخه" (٥/١٩٨)، وأبو داود (٢٩١٨)، ويعقوب بن سليمان في "المعرفة والتاريخ" (٢/٤٣٩)، وأبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١/٥٧٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٤٦)، وعبدالله بن أحمد في "العلل" (٢٠٩٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٨٥٣ و٢٨٥٤ و٢٨٥٥)، والطبراني في "الكبير" (٢/٥٦ رقم ١٢٧٣)، والحاكم (٢/٢١٩)، والبيهقي في "السنن" (١٠/٢٩٦-٢٩٧).

(٣) قوله: « ابن » سقط من (ف).

(٤) هو: عبدالله بن مَوْهَب الهَمْداني .

(٥) في (ك): « بن » بدل: « عن ».

(٦) قوله: « في الرجل » سقط من (ك).

(٧) في (ف): « يد ».

(٨) لفظ الحديث بتمامه - كما في رواية أبي داود -: عن تميم الداري أنه قال: يا رسول الله ، ما السنة في الرجل يُسْلِمُ على يدي الرجل من المسلمين ؟ قال: « هو أولى الناس بِمَحْياه ومَمَاتِه ».

(٩) هو: الفضل بن دُكين . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/١٠٣ رقم ١٦٩٥٣)، والدارمي (٣٠٧٦)، وأبو زرعة في "تاريخه" (١/٥٦٩)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٢/٤٣٩)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٨٥٢)، والبيهقي في "سننه" (١٠/٢٩٦).

(١٠) في (ف): «عن أبي موهب»، وفي (ك): « عن ابن أبي موهب» !!

قال: سمعتُ(١) تَمِيمَ(٢) الدَّارِيَّ، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: أبو نُعَيْم أحفظُ وأتقَنُ .

قلتُ لأبي: يحيى بنُ حمزة أفهَمُ بأهلِ بلده ؟!

قال: أبو نُعيم في كُلِّ شيء أحفظ وأتقن (٣).

---

(١) أنكر بعض الحفاظ قول ابن موهب هنا :« سمعت ». قال يعقوب بن سفيان في "تاريخه" (٢/ ٤٣٩):« حدثنا أبو نعيم؛ حدثنا عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز - وهو ثقة - عن عبدالله بن موهب - وهو همداني ثقة - قال: سمعت تميمًا الداري، وهذا خطأ؛ ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه ».اهـ. وانظر التعليق آخر المسألة ا.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو مفعول «سمعتُ»، فكانت الجادَّة أن يقال:«تميمًا» بالألف؛ لأنَّ «تميمًا» اسمٌ عربيٌّ علَمٌ على مذكَّر، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ على وجهين؛ بنصب «تميم» منونًا وغير منوَّن، وقد خرَّجناهما في التعليق على المسألة رقم (١٢٦).

(٣) ومما يدل على أن أبا نعيم قد حفظ: أنه تابعه وكيع، وعلي بن عابس، وعبدالرحمن بن سليمان، ومحمد بن ربيعة، على ذلك:
أما رواية وكيع: فأخرجها عنه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٥٦٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٠٣ رقم ١٦٩٤٨).
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجها ابن ماجه (٢٧٥٢). وأخرج الترمذي الحديث (٢١١٢) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء؛ حدثنا أبو أسامة، وابن نمير، ووكيع، عن عبد العزيز بن عمر. . . ، فذكره مثل رواية أبي نعيم، إلا أنه لم يذكر تصريح ابن موهب بالسماع من تميم، فلعله بسبب حمل رواية وكيع على روايتي أبي أسامة وابن نمير أو أحدهما .
وأما روايات علي بن عابس، وعبدالرحمن بن سليمان، ومحمد بن ربيعة: فأخرجها الدارقطني في "سننه" (٤/ ١٨١-١٨٢ رقم ٣٤).
ورواه جمع من الرواة عن عبدالعزيز بن عمر، فوافقوا أبا نعيم على عدم ذكر قبيصة في الإسناد، إلا أنهم لم يذكروا سماع ابن موهب من تميم؛ فأخرجه عبدالرزاق =

. . . .

= في "المصنف" (٩٨٧٢ و١٦٢٧١) من طريق عبدالله ابن المبارك، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٠٣)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٨١ رقم ٣١) من طريق إسماعيل بن عياش، وعبدالله بن أحمد في "العلل" (٢٩٠١) من طريق محمد بن ميمون، والنسائي في "الكبرى" (٦٤١٢ و٦٤١٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق وعبدالله بن داود، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٦٥)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٨١ رقم ٣٣) من طريق علي بن مسهر، جميعهم عن عبد العزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن عبد الله بن موهب، عن تميم، به .
وذكر الإمام الشافعي في "الأم" (٤/ ٧٨) حوارًا جرى بينه وبين رجل في ولاء من أسلم على يدي رجل ، وفيه يقول الشافعي : فقال لي قائل : إنما ذهبتُ في هذا إلى حديثٍ رواه ابن مَوْهب، عن تميم الدّاريّ ، قلت : لا يثبت . قال : أفرأيت إذا كان هذا الحديث ثابتًا ، أيكون مخالفًا لما رويتَ عن النبي ﷺ:« الولاء لمن أعتق » ؟ قلت : لا ... ، [ثم ذكر أن الرجل قال] : فما منعك منه إذا كان الحديثان محتملين ؛ أن يكون لكل واحد منهما وجه ؟ قلت : منعني أنه ليس بثابت، إنما يرويه عبد العزيز بن عمر ، عن ابن موهب ، عن تميم الدّاريّ، وابن موهب ليس بالمعروف عندنا، ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول، ولا نعلمه متّصلاً .اهـ.
وقال البخاري في كتاب الفرائض من "صحيحه" (١٢/ ٤٥/فتح) باب إذا أسلم على يديه :« ويذكر عن تميم الداري رفعه قال: هو أولى الناس بمحياه ومماته، واختلفوا في صحة الخبر».اهـ. وقال في "التاريخ الكبير"(٥/ ١٩٨-١٩٩): وقال هشام بن عمار: حدثنا يحيى بن حمزة، قال: حدثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز؛ سمع عبد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز، عن قبيصة بن ذؤيب، عن تميم الدّاريّ؛ قلت: يا رسول الله ، ما السنة في أهل الكفر يسلم على يدي رجل من المسلمين ؟ قال:« هو أولى الناس بمحياه ومماته ». وقال بعضهم: عبد الله بن موهب سمع تميم الداري، ولا يصح؛ لقول النبي ﷺ :«الولاء لمن أعتق».اهـ.
وقال أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه"(١/ ٥٦٩-٥٧١):« وسمعته - يعني أبا نعيم - يقول: أنا سمعت عبد العزيز بن عمر يذكر عن عبد الله بن موهب؛ قال: سمعت تميم الداري - وأنكر أن يكون بينهما قبيصة بن ذؤيب- وقال: أنا سمعته يقول: =

١٦٤٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد[١]، عن عمرو ابن دينار، عن عَوْسَجَةَ مولى ابن عباس: أنَّ رجلاً تُوُفِّيَ على عهدِ رسول الله ﷺ ولم يَدَعْ وارثًا ، إلا مَوْلًى هو أعتقَهُ . . . ، الحديثَ .

= سمعت تميمًا فاحتُجّ عند أبي نعيم - فيما بلغني - بما قال يحيى بن حمزة: عن عبدالعزيز بن عمر، عن عبد الله بن موهب، عن قبيصة بن ذؤيب. . . . قال أبو زرعة: فحدثني بعض أصحابنا أنه قال: ومن يحيى بن حمزة حتى يُحتجّ به عليّ ؟ فقيل له: يا أبا نعيم، لو قيل لك في نبل رجالك: من الأعمش ؟ من فلان ؟ ألم يكن القائل يستطيع أن يقول: لكل قوم علم ، ولكل قوم رجال، وهم أعلم بما رووا ؟ فسكت أبو نعيم ». ثم أسند أبو زرعة الحديث من طريق أبي مسهر، عن يحيى بن حمزة، ثم قال:« ولم أر أبا مسهر لما حدّث بهذا الحديث أنكره، ولا ردَّه . . . فوجه مدخل قبيصة بن ذؤيب في حديثه هذا - فيما نرى والله أعلم -: أن عبدالعزيز بن عمر حدَّث يحيى بن حمزة بهذا الحديث من كتابه، وحدَّثهم بالعراق حفظًا. وقد حدثني صفوان بن صالح؛ أنه سمع الوليد بن المسلم يذكر أن الأوزاعي كان يدفع هذا الحديث، ولا يرى له وجهًا. ويحتجّ الأوزاعي: أنه لم يكن للمسلمين يومئذ ذمّة ولا خراج . قال أبو زرعة: وهذا حديث متصل حسن المخرج والاتصال، لم أر أحدًا من أهل العلم يدفعه ».اهـ.

وقال الترمذي في "جامعه"(٢١١٢):« هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن وهب، ويقال: ابن مَوْهب، عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبدالله بن وهب وبين تميم الداري: قبيصةَ بن ذؤيب؛ رواه يحيى بن حمزة، عن عبد العزيز بن عمر، وزاد فيه: قبيصة بن ذؤيب . والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو عندي ليس بمتصل ».

وانظر: "العلل ومعرفة الرجال" لعبدالله بن أحمد (٢/ ٤٣١)، و"السنن الكبرى" للنسائي (٤/ ٨٨-٨٩)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (١٠/ ٢٩٦)، و"المعرفة" له أيضًا (١٤/ ٤١٢)، و"نصب الراية" (٤/ ١٥٥)، و"تهذيب الكمال" (١٦/ ١٩٢-١٩٣)، و"فتح الباري" (١٢/ ٤٦-٤٧).

(١) روايته أخرجها البيهقي في "سننه" (٦/ ٢٤٢). وتابعه روح بن القاسم على إرساله أيضًا، وروايته أخرجها البيهقي في الموضع السابق .

فقلت له: فإنَّ ابنَ عُيَينة[١]، ومحمدَ بنَ مُسْلِم الطَّائِفِي[٢] يقولان: عن عَوْسَجَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

فقلت له: اللذَيْنِ[٣] يقولان: ابنُ عباس، محفوظٌ؟

فقال: نعم؛ قَصَّرَ حمَّادُ بنُ زيد[٤].

قلتُ لأبي: يصحُّ هذا الحديثُ؟

---

(١) هو: سفيان. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٦١٩٢)، والحميدي في "مسنده" (٥٣٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٩٤)، والإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢١ رقم١٩٣٠)، والترمذي في "جامعه" (٢١٠٦)، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٤١)، والنسائي في "الكبرى" (٦٤٠٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٣٩٩)، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٢٨٢).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٣٨ رقم ١٢٢١١).

(٣) كذا في (ت) و(ف)، وفي بقية النسخ: «الذين». وما أثبتناه يخرج على جر «اللَّذَيْن» على الإضافة، بإضمار مضاف محذوف، والتقدير: قولُ اللَّذَيْن يقولان: ابنُ عباس، محفوظٌ؟ حُذِفَ المضاف وبقي المضاف إليه مجرورًا. وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٣).

(٤) وقد تابع سفيانَ بنَ عيينة ومحمدَ بنَ مسلم الطائفي: حمادُ بن سلمة وابنُ جريج، فروياه عن عمرو بن دينار موصولاً:
أما رواية حماد بن سلمة: فأخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٨٦١)، وأبو داود في "سننه" (٢٩٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٤٠٣)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤٧)، والبيهقي في "سننه" (٦/ ٢٤٢).
وأما رواية ابن جريج: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٦١٩١)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٥٨ رقم ٣٣٦٩)، والنسائي في "الكبرى" (٦٤١٠)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٣٧ رقم ١٢٢٠٩).

قال: عَوْسَجَةُ ليس بالمشهور [١].

١٦٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حَفْص بن جُمَيْع، عن سِمَاك[٢]، عن عبدالله بن عُقْبَة، عن أنس: أنَّ[٣] مولًى لهم هَلَكَ، وكان أبوه نصرانيًّا، وتَرَكَ[٤] أباه وبني أخيه، وهو بنو عَمٍّ[٥] شرعا فيه سواء؛ قال أنس: أنتم شركاءُ في ميراثِهِ ؟

قال أبي: عبدالله هو ابن عِصْمَة، وهذا الحديث رواه إسرائيلُ[٦]، عن عبدالله بن عِصْمَة [٧].

١٦٤٥- وسُئِلَ[٨] أبو زرعة عن حديثٍ يعقوبَ بنِ حُمَيْد بن كَاسِب[٩]، عن يحيى بن سُلَيْم الطَّائِفِي، عن عُبَيْدالله بن عمر، عن

---

(١) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٧٦): « عوسجة مولى ابن عباس: روى عنه عمرو بن دينار، لم يصح حديثه ». وذكر العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤١٣) قول البخاري هذا، ثم أخرج هذا الحديث من طريق الحميدي عن سفيان بن عيينة، ثم قال: « ولا يتابع عليه ». وقال النسائي في "الكبرى" عقب الحديث رقم (٦٤٠٩): « عوسجة ليس بالمشهور، لا نعلم أن أحدًا يروي عنه غير عمرو بن دينار، ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة ».
وأورد ابن رجب في "شرح العلل" (١/ ١٥) هذا الحديث في الأحاديث التي اتفق العلماء على عدم العمل بها.

(٢) هو: ابن حرب.

(٣) قوله: « أن » سقط من (أ) و(ش).

(٤) في (ت): « فترك ».

(٥) كذا في جميع النسخ !!

(٦) هو: ابن يونس.

(٧) قوله: « وهذا الحديث رواه إسرائيل عن عبدالله بن عِصْمَة » مكرر في (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر، وكتب ناسخ (ك) فوقها: « كذا ».

(٨) انظر المسألتين رقم (١١٠٧) و(١١٣٠).

(٩) روايته أخرجها البيهقي في "سننه" (١٠/ ٢٩٣). =

نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « الوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ[1] وَلَا يُوهَبُ » ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عُبَيْدُالله[2]، عن عبدالله بن دينار، عن

= وتابعه محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب، فرواه عن يحيى بن سليم، لكن بلفظ: « نهى عن بيع الولاء وهبته ». أخرجه الترمذي في "العلل الكبير" (٣١٨)، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٤٨).

ورواه محمد بن زياد الزيادي عن يحيى بن سليم باللفظين كليهما، لكنه قال: عن إسماعيل بن أمية بدل عبيدالله بن عمر. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٣١٨ و١٣١٩). وأخرجه البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٣) من طريق محمد بن زياد باللفظ الأول فقط: « الولاء لحمة ... » الحديث . وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٤١) من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا: « الولاء لحمة ... » الحديث.

ورواه يحيى بن سعيد الأموي وأبو ضمرة أنس بن عياض، كلاهما عن عبيدالله بن عمر العمري، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته . وروايتهما تقدمت برقم (١١٠٧ و١١٣٠).

وبهذا اللفظ أيضًا أخرجه الخطيب في "الفصل" (١/ ٥٨٤ -٥٨٥) من طريق قبيصة ابن عقبة ونصر بن مزاحم، كلاهما عن سفيان الثوري، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. وقبيصة ونصر متكلم فيهما ، وسفيان الثوري إنما يرويه عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر كما سيأتي .

(١) في (ش): « تباع ».

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٠٦) من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن عبيدالله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته. قال مسلم: الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث . وأخرجه مسلم أيضًا والبخاري في "صحيحه" (٢٥٣٥ و٦٧٥٦) من طريق سفيان الثوري وشعبة ، كلاهما عن عبد الله بن دينار، به كسابقه .

وأخرجه مسلم أيضًا من طريق سليمان بن بلال، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، والضحاك بن عثمان، جميعهم عن عبد الله بن دينار، به كسابقه أيضًا .

ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه نَهَىٰ عن بيعِ الولاءِ، وعن هِبَتِهِ(١).

---

(١) أخرج الترمذي هذا الحديث في "جامعه" (١٢٣٦) من طريق سفيان الثوري وشعبة، عن عبدالله بن دينار، ثم قال:« هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن دينار،عن ابن عمر، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم. وقد روى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: أنه نهى عن بيع الولاء وهبته، وهو وهم، وهِم فيه يحيى بن سليم. وروى عبدالوهاب الثقفي وعبدالله بن نمير وغير واحد عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر،عن النبي ﷺ ، وهذا أصح من حديث يحيى بن سليم».
وقال في "العلل الكبير"(٣١٨) - بعد أن أخرج حديث يحيى بن سليم -: «والصحيح: عن عبدالله بن دينار، وعبدالله بن دينار قد تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر، ويحيى بن سليم أخطأ في حديثه ». ثم ساق الترمذي بسنده إلى شعبة أنه قال:« قلت لعبد الله بن دينار: أنت سمعته ؟ قال: نعم، سأله ابنه سالم». وساق رواية أخرى عن شعبة نحو هذه، وزاد فيها: قال شعبة :« فلوددت لو تركني حتى أقبِّل رأسه ».اهـ. وذكر البيهقي في "السنن"(١٠/ ٢٩٣) عن الترمذي أنه قال: « سألت عنه البخاري ؟ فقال: يحيى بن سليم أخطأ في حديثه، إنما هو عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر، وعبدالله بن دينار تفرد بهذا الحديث ».
وذكر الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٨٦-٣٨٧) أن يحيى بن سليم روى عن عبيدالله وإسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته، ثم قال - أي الخليلي -:« وأخطأ فيه يحيى؛ لأن هذا رواه عبيدالله وغيره عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وليس هذا من حديث نافع ».
وقال البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٣):« هذا وهم من يحيى بن سليم أو مَنْ دونه في الإسناد والمتن جميعًا، فإن الحفاظ إنما رووه عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ : أنه نهى عن بيع الولاء وعن هبته ».اهـ. وانظر "الكامل" لابن عدي (٦/ ٨-٩)، و"شرح العلل" لابن رجب (١/ ٤١٥-٤١٦)، و"فتح الباري" (١٢/ ٤٣-٤٤). وقد أطال الخطيب في "الفصل" (١/ ٥٧٧-٥٨٦) في تفصيل طرق هذا الحديث ، فانظره إن شئت .

أخبرنا أبو محمد[(١)]؛ **قال**[(٢)]: **حدثنا**[(٣)] **أبو زرعة؛** قال: حدَّثنا موسى بن إسماعيل، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن عُبَيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار، عن ابنِ عمر: أنَّ[(٤)] النبيَّ ﷺ قال: « **الوَلَاءُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ** ».

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم؛ قال[(٥)]: **حدثنا**[(٦)] **أبو زرعة؛** قال: حدَّثنا محمد بن عبدالله بن نُمَيْر[(٧)]؛ قال: حدَّثنا أبي، عن عُبَيدالله[(٨)]، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، نحوه.

١٦٤٦ - قال أبو محمد[(٩)]: **وسمعتُ أبا زرعة** وقرأ علينا كتابَ الفرائض، فانتهى إلى حديثٍ كان عنده عن عمرٍو النَّاقِد[(١٠)]، عن

---

(١) قوله: « أخبرنا أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) قوله: « قال » ليس في (ف).

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدَّثنا » بالواو.

(٤) في (أ) و(ش): « قال » بدل: « أن ».

(٥) قوله: « أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قال » من (ت) و(ك) فقط، وجاء مكانه في (أ) و(ش) « قال أبو محمد ».

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدَّثنا » بالواو.

(٧) في (ف): « نمر ».

(٨) كذا جاءت رواية عبدالله بن نمير لهذا الحديث هنا: « عن عبيدالله » بلا واسطة، وكذا ذكرها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث (١٢٣٦) كما سبق نقله.
وأخرج الحديث مسلم في "صحيحه" (١٥٠٦) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير؛ حدثنا أبي؛ حدثنا سفيان بن سعيد؛ حدثنا عبيدالله...، فذكره هكذا بزيادة سفيان بن سعيد الثوري.

(٩) قوله: « قال أبو محمد » من (أ) و(ش) فقط. وانظر المسألة رقم (١٦٤٢).

(١٠) هو: عمرو بن محمد. وتابعه على رواية هذا الحديث جمع من الرواة؛ منهم: سعيد ابن منصور، ومحمد بن عمرو بن أبي مذعور، وهشام بن عمار، وسعيد بن =

عيسى ابن يونس، عن معاوية بن يحيى[(١)]، عن القاسم بن عبدالرحمٰن، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: « **مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْ رَجُلٍ، فَلَهُ وَلاؤُهُ** ».

فامتنع أبو زرعة من قراءته علينا، ولم نسمعْهُ منه[(٢)].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

= سليمان، ومحمد بن زنبور، ومسدد - لكن اختُلف على مسدد -:
أما سعيد بن منصور: فأخرجه في "سننه" (٢٠٠).
وأما رواية محمد بن عمرو بن أبي مذعور: فأخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠٠)، والدارقطني في "السنن" (٤/ ١٨١ رقم ٣٢).
وأما رواية هشام بن عمار: فأخرجها ابن عدي (٦/ ٤٠٠)، ومن طريقه البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٨).
وأما رواية سعيد بن سليمان: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٨٩ رقم ٧٧٨١).
وأما رواية محمد بن زنبور: فأخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٩/ ٢٨٤).
وأما رواية مُسَدَّد: فأخرجها الطبراني مقرونة برواية سعيد بن سليمان، من طريق معاذ بن المثنى، عن مسدد، عن عيسى بن يونس، عن معاوية، به كما في الروايات السابقة.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٣٥)- ومن طريقه البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٩٨)- من طريق الفضل بن الحباب، عن مسدد، عن عيسى بن يونس، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة، به هكذا بذكر جعفر بن الزبير بدل معاوية بن يحيى. وهذا خطأ من أبي خليفة الفضل بن الحباب، وهو قد يغرب ويخالف مع كونه ثقة؛ كما في "لسان الميزان" (٤/ ٤٣٨-٤٣٩ رقم ١٣٤٠).

(١) هو: الصَّدَفي.

(٢) قال الدارقطني بعد أن رواه في الموضع السابق من "السنن": « الصدفي ضعيف ».
وقال البيهقي بعد أن رواه في الموضع السابق من "السنن": « ومعاوية بن يحيى ضعيف لا يحتج به ». وانظر "الكامل" لابن عدي (٦/ ٤٠٠).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْقُرْآنِ وتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

١٦٤٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو خالد الأحمر[1]، عن يزيد بن سِنَان، عن أبي[*] المُبَارَك، عن عَطَاء[2]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ** » ؟

قال أبو زرعة: رواه وكيع بن الجَرَّاح[3]، عن يزيد بن سِنَان، عن أبي[*] المُبَارَك، عن صُهَيْب[4]، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: ورواه محمد بن يزيد بن سِنَان[5]، عن أبيه، عن عَطَاء، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيّب، عن صُهَيْب[6]، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) هو: سليمان بن حيان. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١٩١)، وأبو سعيد الأشج في "جزئه" (٧٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٠). وأخرجها القضاعي في "مسند الشهاب" (٧٧٧) من طريق ابن أبي شيبة .

(*) كذا في (ت)، وفي بقية النسخ: « ابن »، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب كما سيأتي، وكما في مصادر التخريج، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٥٦٧ رقم ١٠٥٦٠)، و"التقريب" (٨٣٣٨).

(٢) هو: ابن أبي رباح .

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١٩٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٩١٨).

(٤) هو: ابن سنان الرومي.

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٠٨٤)، والشاشي في "مسنده" (٩٩٣)، والدينوري في "المجالسة" (٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٧٢٩٥)، و"الأوسط" (٤٣٦٦)، وأبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٤/ ٩٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٨)، والبيهقي في "الشعب" (١٧١)، والخطيب في "تاريخه" (٦/ ١٢٧).

(٦) من قوله: « عن النبي ﷺ . . . » إلى هنا سقط من (ش)؛ لانتقال النظر.

قال أبو زرعة: حديثُ محمد بن يزيد أشبَهُ عن أبيه[١]؛ لأنه أفهَمُ بحديث[٢] أبيه؛ أنْ كان[٣] كُتُبُ أبيه عنده، ويزيدُ بن سِنَان ليس بقويِّ الحديثِ.

وقال أبي: هذه[٤] كلُّها منكرةٌ، ليستْ[٥] فيها حديثٌ يمكنُ أنْ يقال: إنَّه صحيحٌ، وكأنه[٦] شِبْهُ الموضوع، وحديثُ أبيه[٧] أنكرُهَا، ومَحَلُّ يزيدَ محلُّ الصدق، والغالبُ عليه الغفلة، فَيَحْتمِلُ أن يكونَ سمع من أبي[٨] المُبَارَك هذا، وهو شِبْهُ مجهولٍ[٩].

---

(١) كذا جاءت العبارة في جميع النسخ، وفيها تقديم وتأخير، والجادَّة: حديثُ محمد ابن يزيد عن أبيه أشبَهُ.

(٢) في (ك): «لحديث»، وهي محتملة للوجهين في (ت)، لكن ليس فيها نقطة للباء.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «كانت كُتُبُ ...»، لكنَّ تذكير الفعل كما في النسخ صحيح؛ لأن «كتب» جمعُ تكسير؛ فيجوز معه تأنيث الفعل وتذكيرُهُ وإن كان التأنيث أولى. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٤) يعني: طرق الحديث.

(٥) في (ت) و(ك): «وليست» بالواو. وكانت الجادَّة أن يذكَّر الفعل فيقال: «ليس فيها حديثٌ ...» إلخ، لكن يخرَّج ما في النسخ على أن اسم «ليست» ضمير مؤنَّث يعود إلى «هذه الطرق»، وجملة «فيها حديث يمكن...» جملة اسمية من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر «ليست».

(٦) في (ف): «وكان».

(٧) كذا في جميع النسخ! فالظاهر أنه يعني: «وحديثه عن أبيه»؛ فجميع طرق الحديث مدارها على يزيد بن سنان والد محمد بن يزيد.

(٨) في (ش): «ابن»، ونسخة (أ) موافقة لبقية النسخ، لكن هناك من حاول جعلها: «ابن» بخط مغاير فيما يظهر.

(٩) في (ت) و(ك): «المجهول».

قال أبي: ومحمدُ بن يزيد أشدُّ[١] غَفْلةً من أبيه، مع أنه كان رجلاً صالحًا، لم يكنْ من أَحْلاسِ[٢] الحديثِ[٣].

١٦٤٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوْري[٤]، عن

---

(١) في (أ) و(ش): « أشبه ».

(٢) جمع حِلْس؛ وهو الكساء الذي يلي ظهر البعير تحت القتب. ويُشبَّهُ به في الملازمة والدوام. والمعنى: أنه ليس من رجال الحديث الملازمين لعلمه. انظر "النهاية" (١/ ٤٢٣).

(٣) قال أبو عيسى الترمذي في "جامعه"(٢٩١٨):«هذا حديث ليس إسناده بالقوي، وقد خولف وكيع في روايته. وقال محمد [يعني: البخاري]: أبو فروة يزيد بن سنان الرُّهاوي ليس بحديثه بأس، إلا رواية ابنه محمد عنه، فإنه يروي عنه مناكير. قال أبو عيسى: وقد روى محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه هذا الحديث، فزاد في هذا الإسناد: عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب، ولا يتابع محمد بن يزيد على روايته، وهو ضعيف، وأبو المبارك رجل مجهول ».
وقال البزار في "مسنده" (٦/ ١٠):« وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا صهيب، ولا نعلم يُروى عن صهيب إلا مِنْ هذين الوجهين اللذين ذكرناهما ».
وقال ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٠):« وهاتان الروايتان رواهما يزيد بن سنان غير محفوظتين »؛ يعني رواية أبي خالد الأحمر ورواية محمد بن يزيد .
وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٥٦٧):« أبو المبارك لا يدرى من هو ؟ وخبره منكر »، ثم ذكر رواية وكيع، ثم قال:« هو منقطع »، ثم رواه بإسناده من طريق محمد بن يزيد، عن أبيه، عن عطاء، عن مجاهد به، وقال:« ومحمد بن يزيد الذي جوَّد سنده ليس بعمدة كأبيه ». وذكر الحديث في ترجمة يزيد بن سنان (٤/ ٤٢٧) من طريق أبي خالد الأحمر ومحمد بن يزيد، ثم قال:« والروايتان غير محفوظتين».

(٤) هو: سفيان. وروايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (٢٧٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٢٩ رقم ٢١١٨٤)، كلاهما من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، به. وقد رواه عبدالرحمن أيضًا - كما سيأتي - عن سفيان، عن عاصم، عن زر ، به .

الزُّبَيْر بن عدي، عن أبي[1] رَزِين[2]، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن أُبَيِّ بن كَعْب، عن النبيِّ ﷺ؛ في المعوِّذَتَيْنِ[3] ؟

قال أبو زرعة: ورواه عَنْبَسَةُ بن سعيد - قاضي الرِّيِّ - [وعَمْرُو][4] بنُ أبي قيس، عن الزُّبَير بن عدي، عن أبي رَزِين، عن حُذَيْفَة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: حديثُ عَنْبَسَةَ وعَمْرٍو أشبهُ عندي إذا اتفقَ[5] عليه النَّفْسَينِ[6]، وهما الرواةُ عن الزُّبَير، وأخاف أن يكونَ أشبَهَ على

(١) في (ف): «ابن». (٢) هو: مسعود بن مالك.

(٣) ولفظه: عن زرّ قال: سألت أبي بن كعب؛ قلت: يا أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول: كذا وكذا؟ فقال أُبَيّ: سألت رسول الله ﷺ؟ فقال لي: «قيل لي، فقلت». قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ.

وفي رواية حماد بن سلمة - الآتي تخريجها -: قلت لأبي بن كعب: إن ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه؟ فقال: أشهد أن رسول الله ﷺ أخبرني أن جبريل عليه السلام قال له: قل أعوذ برب الفلق، فقلتها، فقال: قل أعوذ برب الناس، فقلتها، فنحن نقول ما قال النبي ﷺ.

(٤) في جميع النسخ: «عن عمرو»، وسيأتي على الصواب.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادة: «إذِ اتَّفَقَ»؛ وتكون «إذْ» تعليلية؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا، والمعنى هنا: حديثُ عنبسة وعمرو أشبه عندي؛ لأجل اتفاقهما على روايته عن الزبير، ومجيء «إذا» هنا يخرَّج على أنَّ «إذْ» و«إذا» قد تَحُلُّ كلٌّ منهما محل الأخرى. وانظر "مغني اللبيب" (ص٩٠-١١٠).

(٦) كذا في جميع النسخ، والمراد بـ«النفسين»: عنبسةُ وعمرٌو، وكانت الجادَّة أن يقال: «النفسان»؛ لأنه فاعل «اتفق»، لكن يُخرَّج ما في النسخ على أن «النَّفسين» مرفوع على الفاعلية، والأصل: «النفسان»؛ غير أن ألف المثنى أميلت لانكسار =

الثَّوْرِيِّ: عاصمٌ[(١)]، عن زِرٍّ، ولعلَّه من الزُّبَير .

قال[(٢)] أبي: حديثُ الثَّوْري أصحُّ عن أُبيّ ، وهو أحفظهم، وأعلَىٰ مِنْ هؤلاءِ بدرجات، والحديثُ بأبيّ[(٣)] أشبَهُ؛ إذْ كان قد رواه عاصم[(٤)]، عن زِرٍّ، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ، وليس لحذيفةَ عن النبيِّ ﷺ في المعوِّذَتَيْنِ معنًى .

= النون بعدها؛ فكتبت ياءً، ولا تنطقُ على ذلك إلا ألفًا ممالة: «النفسيْن». وانظر في الإمالة وأسبابها: التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(١) هو: ابن أبي النجود.

(٢) في (ف): «فقال».

(٣) في (ك): « فأبي ».

(٤) ممن رواه عن عاصم على هذا الوجه: سفيان الثوري.
وروايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (٢٧٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٢٩ رقم ٢١١٨٣)، كلاهما من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، به.
وهذا يدل على أن لسفيان الثوري فيه إسنادين؛ فإن الإسناد الأول هو من رواية أبي عبيد والإمام أحمد أيضًا عن عبدالرحمن بن مهدي.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٠٤٠) عن سفيان الثوري، عن عاصم ، به .
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ١٢٩ رقم٢١١٨٢)، والمحاملي في "أماليه" (٤٧١)، كلاهما من طريق وكيع، عن سفيان الثوري، عن عاصم، به كذلك. وتبع الثوري.
فأخرجه عبدالرزاق في الموضع السابق عن معمر، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١٩٣) من طريق زائدة بن قدامة ، والإمام أحمد (٥/ ١٢٩ رقم ٢١١٨١ و٢١١٨٥ و٢١١٨٦ و٢١١٨٧ و٢١١٨٨) من طريق أبي بكر بن عياش، وشعبة، وحماد بن سلمة، وأبي عوانة، والأعمش، جميعهم عن عاصم، به .
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ١٢٩ رقم ٢١١٨٩)، والبخاري في "صحيحه" (٤٩٧٦)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن عاصم وعبدة بن لبابة، عن زر، عن أبي بن كعب، به .

١٦٤٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن لَهِيعة[١]، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن محمد بن سَهْل بن أبي حَثْمة، عن أبيه؛ سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **الكَبَائِرُ سَبْعٌ** . . .[٢]» ؟

قالا جميعًا: هذا خطأٌ؛ رواه اللَّيْث[٣]، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب[٤]: أنَّ أبا عُفَيْرٍ الأنصاريَّ - يعني: عُمَيْرٌ[٥]، من بني حارثة - أخبرَهُ عن أبيه سَهْل بن أبي حَثْمة[٦]، عن عليٍّ، قولَهُ: الكبائرُ سَبْعٌ. . . وهو[٧] الصَّحيحُ[٨].

---

(١) هو: عبدالله، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ١٠٣ رقم ٥٦٣٦)، والخطيب في "الكفاية" (ص ١٠٣).
ومن طريق الطبراني أخرجه ابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" (٢/ ٢٤٤).

(٢) تمامه - كما في مصادر التخريج -:« الشِّرْكُ بِاللهِ، وقَتْلُ النَّفْسِ، والفرارُ يَومَ الزَّحْفِ، وأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وأَكْلُ الرِّبَا، وقَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، والتعرُّبُ بعد الهجرة».

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٠٧)، وابن جرير الطبري في "تفسيره"(٩١٧٩) من طريق محمد بن إسحاق، والبخاري أيضًا (١/ ١٠٨) تعليقًا من طريق الوليد بن كثير، كلاهما عن محمد بن سهل بن أبي حثمة، عن أبيه، عن علي قوله.
ومن طريق البخاري أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ١٥٩).

(٤) من قوله:« عن محمد بن سهل . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) في (ك):« ختمة ».

(٧) في (ت) و(ف) و(ك):« وهذا ».

(٨) قال ابن كثير في الموضع السابق بعد أن ذكره من حديث ابن لهيعة:« وفي إسناده نظر، ورفعُه غلطٌ فاحش، والصواب ما رواه ابن جرير ».

١٦٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الرَّبيع بن يحيى المَرَئي[١]، عن مالك بن مِغْوَل، عن الشَّعْبي، في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾[٢]؛ قال[٣]: العَمَلُ به ؟

قال أبي: أخطأ الربيع؛ إنما هو: مالك بن مِغْوَل، عن الشَّعْبي، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾[٤]؛ قال: العَمَلُ به؛ كذا رواه وكيعٌ وغيرُ واحد[٥].

قال أبي: وحدثنا[٦] مَرَّةً أُخرى على الصِّحَّة.

---

(١) رسمت في جميع النسخ: «المرإي»، وهو رسم قديم، والمَرَئي: بفتح الميم والراء، وهذه النسبة إلى امرئ القيس بن مُضَر. انظر "الأنساب" (٤/ ٢٦٧-٢٦٨)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٥٩٦)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ١٣٣).

(٢) الآية (٦٠) من سورة المؤمنون .

(٣) قوله: « قال » ليس في (ش).

(٤) الآية (١٨٧) من سورة آل عمران .

(٥) منهم: عُبيدالله بن عبدالرحمن الأشجعي، وروايته أخرجها أبو عبيد القاسم بن سلام في "غريب الحديث" (٥/ ١٩٦-١٩٧)، ومن طريقه ابن المنذر في "التفسير" (١٢٥١).

وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٨٣٣٢) من طريق عثمان بن عمر، عن مالك بن مغول قال: نُبِّئت عن الشعبي، به.

وأخرجه ابن جرير أيضًا (٨٣٣٠)، والمصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٨٣٧ رقم ٤٦٣٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٢٦٨) من طريق يحيى بن أيوب البَجَلي، والهروي في "ذم الكلام وأهله" (٦٧) من طريق سعيد بن إياس الجريري، كلاهما عن الشعبي، به.

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « حدثنا » بلا واو. والمراد: الربيع بن يحيى، وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن الأعرابي في "معجمه" (٧٥٠)- ومن طريقه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٣٣٣)- من طريق أبي بكر محمد بن وَهْب، عنه، به.

١٦٥١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن عابس[٢]، عن فُضَيل[٣]، عن عَطِيَّة[٤]، عن أبي سعيد؛ قال[٥]: لمَّا نزلَتْ: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾[٦] . . . .

ورواه أبو نُعَيْم[٧]، عن فُضَيل، عن عطيَّة، لا يقول: عن أبي سعيد[٨].

أيُّهما أصحُّ ؟

قال: كما قال أبو نُعَيْمٍ أصحُّ[٩].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٥٦).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٩٠)، والذهبي في "الميزان" (٣/ ١٣٥) تعليقًا.
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٢٢٣/ كشف الأستار) من طريق أبي يحيى التيمي، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٧٥ و١٤٠٩) من طريق سعيد بن خثيم، كلاهما عن فضيل، عن عطية، به.

(٣) هو: ابن مرزوق الأغرّ.

(٤) هو: ابن سعد بن جُنادة العَوْفي.

(٥) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٦) الآية (٢٦) من سورة الإسراء. وتمام الحديث: « دعا النبيُّ ﷺ فاطمةَ، فجعل لها فَدَك »، وسيأتي في المسألة رقم (١٦٥٦).

(٧) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها المصنف في المسألة رقم (١٦٥٦) من طريق أبي زرعة، عنه، به.

(٨) في(أ) و(ش): «لا يقول: أبو سعيد».

(٩) قال البزار في الموضع السابق: « لا نعلم رواه إلا أبو سعيد، ولا حدَّث به عن عطية إلا فضيل، ورواه عن فضيل أبو يحيى وحميد بن حماد بن أبي الخوار ».
وقال ابنُ كثير في "تفسيره"(٥/ ٢٠٨٥/ تحقيق: البنَّا): « وهذا الحديث مُشكل لو صحَّ إسناده؛ لأن الآية مكية، وفَدَك إنما فُتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة، فكيف يلتئم هذا مع هذا ؟! فهو إذن حديثٌ منكر، والأشبهُ أنه من وضع الرافضة ». اهـ. =

١٦٥٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قُتَيْبَةُ بن سعيد[١]**، وابن أبي شَيْبة**[٢]**، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن**[٣]**، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد**[٤]**، عن مُقَاتِل، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: « إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبٌ**[٥]**، وقَلْبُ القُرْآنِ ﴿يس﴾، ومَنْ قَرَأَ... »، كذا قال ؟**

قال أبي: مُقَاتِلٌ هذا هو: مُقَاتِل بن سُلَيمان[٦]**، رأيتُ هذا**

= وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ١٣٥) في ترجمة علي بن عابس: «هذا باطلٌ، ولو كان وقعَ ذلك لما جاءت فاطمةُ رضي الله عنها تطلب شيئًا هو في حَوزها وملكها. وفيه غير عليٍّ من الضعفاء».

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٨٨٧)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (٢/ ١٠٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٠٣٥)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٦٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ١٠٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ١٢٢).
وقرن الترمذي مع قتيبة: سفيان بن وكيع.

(٢) هو: عثمان، وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٢٢٣٣)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ١٢٢). وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٣٤٥٩) من طريق محمد بن سعيد، عن حميد بن عبدالرحمن، به. وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٨٣/أ/ أطراف الغرائب) من طريق سليمان بن الربيع، عن همام، عن مقاتل بن سليمان، عن قتادة، به. وقال: « تفرَّد به سليمان بن الربيع، عن همام، عن مقاتل، وإنما يُعرف هذا من رواية الحسن بن صالح، عن هارون [كذا] أبي محمد، عن مقاتل ».

(٣) في (ف): « عن حميد، عن عبدالرحمن ».

(٤) في (أ) و(ش): « ابن محمد » بدل: « أبي محمد ».

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «قلبًا»؛ كما جاء في مصادر التخريج؛ لأنه اسم «إنَّ» مؤخر. لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية، وفيه وجهان؛ ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (١٣٠).

(٦) كذا قال أبو حاتم رحمه الله، ووقع في جميع مصادر التخريج: «مقاتل بن حيان». وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ١٧٢): « الظاهر أنه مقاتل بن سليمان ».

الحديثَ في أوَّلِ كتابٍ وضعَهُ مُقاتِلُ بن سُلَيمان، وهو حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له[١].

قلتُ لأبي: مُقاتِلٌ أدرَكَ قتادةَ ؟

قال: وأَكْبَرُ مِنْ قتادة: أبو الزُّبَير[٢].

١٦٥٣ - وسمعتُ أبي وسُئل عن حديث أبي خالدٍ الأحمرِ[٣]،

---

(١) قال الإمام أحمد كما في "المنتخب من العلل" للخلال (ص ١١٧): « هذا كلامٌ موضوع ».
وقال الترمذي: (٥/ ١٦٢): « هذا حديث غريبٌ، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبدالرحمٰن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخٌ مجهول ».
وقال الذهبي في "الميزان" (٤/ ٢٨٨): « هارون أبو محمد، عن مقاتل بن حيان حديث: « قلب القرآن يس ». قال الترمذي: مجهول . قلت: أنا أتهمه بما رواه القضاعي . . . »، فذكر الحديث .

(٢) المراد: أنَّ مقاتلاً أدرك قتادة، بل وأدرك من هو أكبر من قتادة، وهو أبو الزبير محمد ابن مسلم بن تدرس المكيُّ، غير أنَّه يَرِدُ على ذلك: أن أبا الزبير تأخرتْ وفاتُه بعد قتادةَ بما يزيدُ على عشرِ سنواتٍ؛ لذلك لا ندري وجه قول أبي حاتم: «وأكبر من قتادة»، إلَّا أن يكون أبو الزبير أقدمَ ميلادًا من قتادة؛ فإنَّ أبا الزبير قد عُمِّرَ طويلاً؛ حتى قال الذهبي في "السير" (٥/ ٣٨٦): « لعله نيَّف على الثمانين »، والله أعلم.

(٣) هو: سليمان بن حيان، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٩٩٧)، ومحمد بن نصر المروزي في "قيام الليل" (ص٧٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٨٨ رقم ٤٩١)، والبيهقي في "الشعب" (١٧٩٤ و١٨٥٨)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (١٩٢).
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (٤٨٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٠٢)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٨٨ رقم ٤٩١).

عن عبدالحميد بن جعفر، عن سعيد بن أبي سعيد[١]، عن أبي شُرَيح[٢]، عن النبيِّ ﷺ: « **إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ سَبَبٌ[٣]؛ طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ، وسَبَبٌ طَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ[٤]، فَتَمَسَّكُوا بِهِ؛ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا** ».

ورواه اللَّيْثُ[٥]، عن سعيد المَقْبُرِي، عن نافع بن جُبَير - ورواه أبو أُسَامة[٦]، عن عبدالحميد بن جعفر، عن مسلم بن أبي حُرَّة، عن نافع بن جُبَير[٧] - قال النبيُّ ﷺ، مُرسَلً[٨]؟

قال أبي: هذا أشبهُ، قد أفسد الحديثَيْنِ[٩].

---

(١) هو: المقبري. (٢) هو: الخزاعي.

(٣) السَّبَبُ: الحَبْلُ. "المصباح المنير" (١/ ٢٦٢).

(٤) كذا في جميع النسخ، وتكرار كلمة «سبب» نكرةً، يوحي بأنه يعني سببين. وفي مصادر التخريج: «طرفُه بيد الله، وطرفُه بأيديكم». ويخرَّج ما هنا على تقدير: « إن القرآن هو سَبَبٌ طرفُهُ بيد الله، وهو سبب طرفه بأيديكم»، فيكون سببًا واحدًا لا سببين؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزّخرُف: ٨٤]. أي: هو الذي هو في السماء إله وهو في الأرض إلهٌ.

(٥) هو: ابن سعد، وروايته أخرجها أبو الحسين الكلابي في "حديثه" كما في "السلسلة الصحيحة" للألباني (٧١٣) عنه، عن سعيد المقبري، عن نافع بن جبير، عن النبي ﷺ مرسلاً. وأخرجه أحمد بن منيع في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٤٩٦) عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن الليث، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

(٦) هو: حماد بن أسامة.

(٧) من قوله: « ورواه أبو أسامة ... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٨) كذا، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٩) يعني أفسد حديثُ أبي أسامة حديثَ أبي خالدٍ الأحمر عن عبدالحميد بن جعفر وحديثَ الليث بن سعد. وقد خالف البخاريُّ رحمه الله أبا حاتم في هذا الترجيح فيما =

١٦٥٤ - وسألتُ أبي[(١)] عن حديثٍ رواه عُبَيدة بن الأَسْوَد[(٢)]، عن القاسم بن الوليد، عن أبي هشام، عن أبي صالح[(٣)]، عن ابن عباس، لمَّا نزلت: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ...﴾[(٤)] ... بطوله[(٥)]؟

قال أبي: أبو هشام هو الكَلْبِي[(٦)]، وكان كنيتَه: «أبو النَّضْر»، وكان له ابنٌ يقال له: هشامُ بنُ الكَلْبي؛ صاحبُ نَحْوٍ وعربيةٍ، فكَنَّاهُ به.

١٦٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي[(٧)] قَيْس، عن

= نقله عنه البيهقي في الموضع السابق من "الشعب" وقال البيهقي: « رواه الليث بن سعد، عن سعيد المَقبُري، عن نافع بن جُبَير، عن النبي ﷺ مرسلاً. قال البخاري: هذا أصحُّ ».

(١) نقل هذا النص الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٥٧).

(٢) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٥٥-٣٥٧).

(٣) هو: مولى أم هانئ، واسمه: باذام، وقيل: باذان.

(٤) الآية (٦٥) من سورة الأنعام، وفي (ك) زيادة: «﴿أَوْ مِن تَحْتِ﴾».

(٥) وفي هذا الحديث: « لما نزلَتْ هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]، توضَّأَ رسولُ الله ﷺ، ثم صلى ركعتَيْنِ، ثم دعا الله تعالى أَلَّا يُهْلِكَ أمتَهُ بعذاب مِنْ فوقهم، ولا مِنْ تحتِ أرجلِهِمْ، ولا يَلْبسهم شيعًا، ولا يُذِيقَ بعضهم بأسَ بعضٍ، فجاءه جبريلُ فقال: يا محمَّد، إنَّ الله قد أجارَ أمتَكَ أن يُهْلِكهم بعذابٍ مِنْ فوقهم، أو مِنْ تحتِ أرجلهم، ولكنَّه يَلْبِسُهُمْ شيعًا، ويُذِيقُ بعضَهُمْ بأسَ بعض، فعاد رسول الله ﷺ فصلى، ثمَّ دعا الله ألا يَلْبِسهم شيعًا، ولا يُذِيقَ بعضهم بأسَ بعض ... » إلى آخر الحديث.

(٦) يعني: محمد بن السائب.

(٧) قوله: « أبي » ليس في (ف)، وفي (ك): « ابن أبي قبيس ». وهو: الرازي الأزرق.

ابن أبي ليلى[١]، عن ثابت[٢]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ؛ في قِصَّةِ الساحِرِ وأصحابِ الأُخْدود ؟

قال أبي: ورواه حمَّاد بن سَلَمة[٣]، عن ثابت، عن ابن أبي ليلى، عن صُهَيب[٤]، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه سُلَيمان بن المُغِيرَة[٥]، عن ثابت، عن ابن أبي ليلى، عن صُهَيب، ولم يَرفَع[٦].

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمن. (٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٦-١٧ رقم ٢٣٩٣١)، ومسلم في "صحيحه" (٣٠٠٥).

(٤) هو: ابن سنان الرومي.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٨)، وأبو عوانة في "مسنده" كما في "إتحاف المهرة" (٦/ ٣١٥ رقم٦٥٦٤).
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٩٧٥١)، وفي "تفسيره" (٢/ ٣٦٢) عن معمر، عن ثابت البُناني، به. غير أن سياقه للحديث ليس فيه صراحة أنه من كلام النبي ﷺ، لذا قال ابن كثير في "تفسيره"(٨/ ٣٨٩):«قال شيخنا الحافظ أبو الحجَّاج المزي: فيحتمل أن يكونَ من كلام صهيب الرومي، فإنه كان عنده علم من أخبار النصارى».
وقال الحافظ في "الفتح" (٨/ ٦٩٨):« صرَّح برفع القصَّة بطولها حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، ومن طريقه أخرجه مسلم والنسائي وأحمد، ووقفها معمر، عن ثابت، ومن طريقه أخرجها الترمذي».
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٣٤٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٨٩)، والبزار في "مسنده" (٢٠٩١)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٤١-٤٣ رقم٧٣١٩)، والبيهقي في "الشعب" (١٥١٩).
لكن قال ابن أبي عاصم:« رواه معمر مرفوعًا». وصرَّح برفعه البزار.

(٦) أي: ولم يرفعْهُ، حذف المفعول به للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

قال أبي: حديثُ حمَّاد بن سَلَمة أشبَهُ عن صهيبٍ مرفوعً[١]، وبلغني أنَّ بعضَ أصحابِ ابنِ أبي ليلى يُحَدِّثُ بها[٢] ويَجْمَعُ صهيبً وبلالً[٣].

١٦٥٦ - **وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه سعيد بن خُثَيْم[٥]، عن فُضَيْل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد؛ قال: لمَّا نزلَتْ هذه الآية: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾[٦]، دعا النبيُّ ﷺ فاطمةَ، فجعَلَ لها فَدَكَ ؟

فقال[٧]: إنما هو عن عطيَّة؛ قال: لمَّا نزلَتْ ... مُرسَلً[٨]؛ قال: ليس فيه ذِكْرُ أبي سعيد .

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة أن يقول: «مرفوعًا». وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) أي: يحدِّث بِقِصَّة الساحر وأصحاب الأخدود.

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادة: «صهيبًا وبلالاً»، وحذف ألف تنوين الاسم المنصوب منهما، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ وقد قال البزَّار في الموضع السابق: «وهذا الكلام لا نعلم يَرْويه عن النبيِّ ﷺ إلا صهيب، ولا نعلم رواه إلا ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب».

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٦٥١).

(٥) في (ف): «خيثم»، وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (١٦٥١).

(٦) الآية (٢٦) من سورة الإسراء .

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): «فقالا»، وما أثبتناه من (أ) و(ش)، وهو أولى بالمعنى، فالقائل هنا أبو حاتم، وسيأتي جواب أبي زرعة. ولعلَّه سقط من النسختين (أ) و(ش) قوله: «أبي» بعد «فقال».

(٨) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

قال أبو زرعة: حدَّثنا أبو نُعَيْم، عن فُضَيْل، عن عطيَّة، قَطْ[(١)]؛ قال: لمَّا نزلَتْ...، ليس فيه ذِكْرُ أبي سعيد .

١٦٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن السَّكَن[(٢)]، عن شُعْبة، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن التميمي[(٤)]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: «**أَعْظَمُ سُورَةٍ في القُرْآنِ سُورَةُ البَقَرَةِ، وَأَعْظَمُ آيَةٍ آيَةُ الكُرْسِيِّ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن ابن عباس، قولَهُ[(٥)]. ويحيى ابنُ السَّكَن: ضعيفُ الحديث .

---

(١) قوله: « قط » ليس في (ش). و«قَطْ» هنا ساكنةُ الطاء، بمعنى حَسْبُ، وهي التي تدخلها الفاء في أولها لتزيين اللفظ، فيقال: فَقَطْ، وتستعمل في النفي والإثبات، بخلاف «قَطُّ» المشدَّدة الطاء؛ فلا تستعمل إلا في سياق النفي.

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٧٠/ ب/ أطراف الغرائب)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٦٣).
قال الدارقطني: « تفرد به يحيى بن السكن، عن شعبة، ورواه هلال بن العلاء، عن يحيى بن السكن بلفظ آخر وهذا أصح».

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٤) هو: أَرْبَدَةُ - ويقال: أَرْبد - التميمي، راوي التفسير عن ابن عباس .

(٥) الحديث أخرجه على هذا الوجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٨٨) من طريق عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن رجل من بني تميم، عن ابن عباس.
وأخرجه أبو بكر الفريابي في "فضائل القرآن"(٤٢) من طريق أبي الأحوص سلام ابن سليم، وأيضًا (٤٣) من طريق سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس، جميعهم عن أبي إسحاق، عن التيمي، عن ابن عباس.
وأخرجه الضياء في "المختارة" (١٠/ ٣٢٦ رقم٣٥٢) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قوله.

١٦٥٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن مسلم[١]، عن أبي الوليد الطَّيالِسي[٢]، عن شُعْبة، عن سِمَاك[٣]، عن عِيَاض الأشْعَري[٤]، عن أبي موسى الأشْعَري، قال: لمَّا نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾[٥]، أَوْمَأَ[٦] رسولُ الله ﷺ - قال أبو موسى: بشيءٍ كان معه - قال: « هُمْ قَوْمُ هَذَا » ؟

قال أبي: حدَّثنا أبو الوليد[٧] عن شُعْبة، عن سِمَاك، عن عِيَاض؛ قال: لمَّا نزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٨].... ليس فيه: «عن أبي موسى»، وقد رَوَى[٩] عن شُعْبةَ جماعةٌ[١٠]،

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٢١٨٩) من طريق محمد بن المثنى، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٤ و٤٧/ ٢٥٣) من طريق أبي قلابة الرقاشي، كلاهما عن أبي الوليد الطيالسي، به.
وأخرجه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٤/ ١١٦٠ رقم ٦٥٣٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٤ و٤٧/ ٢٥٣) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، عن شعبة، به.

(٢) هو: هشام بن عبدالملك.

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) هو: عياض بن عمرو.

(٥) الآية (٥٤) من سورة المائدة.

(٦) في (ت): « أدما »، وفي (ك): « أدنا ».

(٧) من قوله: « قال أبو موسى . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٨) قوله: «﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾» من (ف) فقط.

(٩) أي: قد رواه، وحُذِفَ ضمير المفعول به للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم(٢٤).

(١٠) منهم: عفان بن مسلم وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ١٠٧).
ومنهم: محمد بن جعفر ويزيد بن هارون، وروايتهما أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (١٢١٨٨ و١٢١٩٢). =

مُرسَلٌ(*)؛ قال: لمَّا نزلَتْ، وكذا حدَّثنا أبو الوليد، مُرسَلٌ(*).

قلتُ: فترى غَلِطَ فيه محمد بن مسلم ؟

= ومنهم: سليمان بن حرب، وحفص بن عمر، وروايتهما أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٧١ رقم١٠١٦)، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان"(١/ ٥٩).

ومنهم: سعيد بن عامر، ووَهْب بن جرير، وروايتهما أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣١٣)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٣).

ومنهم: شبابة بن سوار، وروايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٩).

ومنهم: أبو عامر العقدي عبدالملك بن عمرو، وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٧/ ٢٥٢).

ومنهم: عبدالله بن إدريس، واختُلف عليه، فأخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ١٠٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٢٥١)، وفي "المسند" (٦٦٤)، وأبو سعيد الأشج في حديثه (١٦١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره"(١٢١٩٠ و١٢١٩١) من طريق أبي السائب سلم بن جنادة وسفيان بن وكيع، جميعهم (ابن سعد وابن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج وأبو السائب وسفيان بن وكيع) عن عبدالله بن إدريس، عن شعبة، عن سماك، عن عياض، به مرسلاً. وجاء في رواية أبي السائب: « قال أبو السائب: قال أصحابنا: هو عن سماك بن حرب، وأنا لا أحفظ سماكًا».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥١٥)، ومن طريق أبي سعيد الأشج أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٣-٣٤ و٤٧/ ٢٥٢).

وأخرجه تمام في "فوائده" (١٣٣٧/ الروض البسام)، والبيهقي في "الدلائل" (٥/ ٣٥١) من طريق عبدالله بن إدريس، عن أبيه، عن سماك، عن عياض، عن أبي موسى، به. وهذا الوجه هو الذي ذكره أبو حاتم في آخر المسألة.

ومن طريق تمام أخرجه الذهبي في "السير" (١٦/ ١٨)، وفي "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٩٧-٨٩٨). ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٤).

(*) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، ورسم دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال: لا [١]؛ إنَّ بُنْدارَ [٢] كان يحدِّثُ به أيضًا، عن أبي الوليد أيضًا كذا [٣]، ويُشْبِهُ أن يكونَ أبو الوليد كان يغلَطُ فيه، فلمَّا قيل: «إنه غَلِطَ»، ترَكَ أبا موسى من الإسناد.

قال أبي [٤]: ورواه ابنُ إدريس [٥]، عن أبيه، عن سِماك، عن عِياض، عن أبي موسى؛ مُتَّصِلٌ [٦].

---

(١) قوله: « لا » سقط من (أ) و(ش).

(٢) في (ك): «بندان». وهو: محمد بن بشّار، و«بندار» لقبه، ولُقِّبَ به لأنه جمع حديث مالك. و«بندار»: فارسيٌّ معربٌ عن «بن» بمعنى جذر، و«دار» بمعنى صاحب. والبندار: التاجر الذي يخزن البضائع عنده ليوم الغلاء، ومن معانيه: الغني، والتاجر الذي يملك المستودعات والبيادر. وهو لِعُجْمته وعَلَمِيته ممنوعٌ من الصرف، على الأرجح. وانظر "تاج العروس" (٦/ ١١٥)، و"قصد السبيل" (ص٣٠١)، و"شفاء الغليل" (ص٩٨)، و"القول الأصيل" (ص٥٨)، و"معجم المعربات الفارسية" (ص٤٤)، و"النحو الوافي" (٤/ ٢٤٢).

(٣) تابع محمدَ بنَ مسلم أيضًا: محمدُ بنُ المثنى، وأبو قلابة الرقاشي، وتقدَّم تخريج روايتهما في أوَّل المسألة.

(٤) قوله: « قال أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٥) في (أ) و(ش): « يوسف بن إدريس» ! وابن إدريس هو: عبدالله. وروايته تقدم تخريجها قريبًا.

(٦) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، ورسم دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قال الدارقطني في "العلل" (١٣٢٨): «يرويه سماك بن حرب، واختُلف عنه، فرواه شعبة وإدريس الأَوْدي، عن سماك، عن عياض الأشعري، عن أبي موسى. قاله ابن إدريس، عن أبيه، وشعبة. قال ذلك أبو معمر القطيعي. وخالفه الأشج، فرواه عن ابن إدريس، عن شعبة، عن سماك، عن عياض: أن النبي ﷺ قال: هم قوم هذا، وأشار إلى أبي موسى».

١٦٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يوسف بن موسى[١]؛ قال: حدَّثنا عُبَيدالله بن موسى؛ قال: حدَّثنا سُفْيان[٢]، عن الزُّهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، أنَّ رجلاً من أصحاب النبيِّ ﷺ كان يحبُّ امرأةً، فاستأذَنَ النبيَّ ﷺ في حاجةٍ[٣]، فَأَذِنَ له، فانطلَقَ في يوم مَطِيرٍ، فإذا هو بِأمَّرْأَةِ[٤] على غَديرِ ماءٍ

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٢١٩/كشف الأستار).
وأخرجه البزار أيضًا من طريق محمد بن عثمان بن كرامة مقرونًا مع رواية يوسف بن موسىٰ، والبيهقي في "الشعب" (٦٦٨٣) من طريق أحمد بن حازم بن أبي غرزة، كلاهما (محمد بن عثمان وأحمد بن حازم) عن عبيدالله بن موسىٰ، به.

(٢) هو: ابن عيينة.

(٣) في (ت) و(ك): «حاجته».

(٤) كذا في جميع النسخ و"شعب الإيمان". وفي "كشف الأستار" و"الدر المنثور": «بالمرأة»، وهو الجادَّة؛ لأن «ألْ» هنا للعهد الذِّكْرِيِّ؛ فهذه المرأة هي نفسها التي يحبُّها الرجل، وليست امرأةً أخرى.
وقد قرَّر النحاةُ وأهلُ التفسير أن الاسم إذا تكرَّر وكان نكرة بعد نكرة، فإن الثاني غير الأول. وإذا تكرر وكان معرفةً بعد معرفة كان الثاني عين الأول، ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾ [الشرح: ٥-٦]، فالعُسر الثاني هو نفسُ العسر الأول؛ لكونه معرفة بعد معرفة، واليُسر الثاني غيرُ اليسر الأول؛ لكونه نكرة بعد نكرة، فهما يسران اثنان في مقابل عُسر واحد. وانظر في ذلك "مغني اللبيب" (ص٦٢١).
وهذا يؤيِّد ما ذهبنا إليه من أن الجادَّة في العبارة: «فإذا هو بالمرأةِ»، وما في النسخ يمكن أن يخرَّج على لغة طيِّئ وحِمير، فإنهم يبدلون اللام في «أل»: ميمًا، فيقولون في «الرَّجُل»: أمْرَجل، وفي «السَّفَر»: امْسَفَر، فيكون ما عندنا هكذا: «فإذا هو بِأمَّرْأَةِ» أي: بِالْمَرْأَةِ، أبدلت لام «ألْ» ميمًا، وأُدغمت في ميم «المرأة» فصارت ميمًا مشدَّدة، والله تعالى أعلم.
وانظر في أنواع «أل» العهدية: "مغني اللبيب" (ص٦١-٦٢)، وفي لغة طيِّئ وحِمير: "مغني اللبيب"(ص٦٠)، و"شرح الأشموني"(١/ ٧٤)، و"همع الهوامع"=

تغتسلُ، فلمَّا جلس منها مَجْلِسَ الرَّجُل من المرأة ذهَبَ يحرِّكُ ذَكَرَه، فإذا هو كأنه هُدْبَةٌ[١]، فذكَرَ ذلكَ[٢]، فقال النبيُّ ﷺ: «أَرْبَع رَكَعَاتٍ[٣]». فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾[٤]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حدَّثنا ابنُ أبي عمر[٥]؛ قال: حدَّثنا ابن عُيَينة، عن عمرو[٦]، عن يحيى بن جَعْدَة، عن النبيِّ ﷺ... وذكر الحديثَ[٧].

= (١/ ٣٠٨)، و"اللسان" (١٢/ ٣٦).

(١) الهُدْبَة: طَرَفُ الثوب، وشَبَّهَهُ بها لرخاوَتِهِ. انظر "النهاية" (٥/ ٢٤٩).

(٢) كذا، وفي مصادر التخريج: «فأتى النبي فذكر ذلك له».

(٣) كذا في جميع النسخ، و"شعب الإيمان". وفي "كشف الأستار"، و"الدر المنثور": «صلِّ أربعَ ركعات». فما في النسخ: إما مرفوعٌ على أنه مبتدأٌ بتقدير مضاف، أي: صلاةُ أربع ركعات: تكفِّرُ ذلك، أو كفارةُ ذلك. أو على أنَّه خبرٌ بتقدير مضافٍ أيضًا، أي: كفارةُ ذلك: صلاةُ أربع ركعات. وإمَّا منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: «فصلِّ أربعَ ركعات»؛ كما وقع في بعض مصادر التخريج. وهذا الوجه هو الراجح، والله أعلم.

(٤) الآية (١١٤) من سورة هود، وقوله: «﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾» ليس في (ت) و(ف) و(ك)، وجاء بدلاً منه قوله: «الآية».

(٥) هو: محمد بن يحيى، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٨٣١)، وفي "تفسيره" (٢/ ٢١٥)- ومن طريقه الطبري في "تفسيره" (١٨٦٨٣)- من طريق محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، به.

(٦) هو: ابن دينار.

(٧) سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث - كما في "العلل ومعرفة الرجال" (٢٠٣٩)- فقال: «ما أرى هذا إلا كذَّاب أو كذب، وأنكره جدًّا». =

١٦٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن الجَهْم[(١)]؛ قال: حدَّثنا عمرو بن أبي قَيس، عن عبد رَبِّهِ[(٢)]، عن عُمَرَ بنِ نَبْهان، عن الحسن، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ البَيْتَ إِذَا قُرِئَ فِيهِ القُرْآنُ حَضَرَتْهُ المَلَائِكَةُ، وتَنَكَّبَتْ[(٣)] عَنْهُ الشَّيَاطِينُ، وأُوسِعَ عَلَى أَهْلِهِ، وكَثُرَ خَيْرُهُ، وقَلَّ شَرُّهُ، وإِنَّ البَيْتَ إِذَا لَمْ يُقْرَأْ فِيهِ القُرْآنُ حَضَرَتْهُ الشَّيَاطِينُ، وتَنَكَّبَتْ عَنْهُ المَلَائِكَةُ، وضَاقَ عَلَى[(٤)] أَهْلِهِ، وقَلَّ خَيْرُهُ[(٥)]، وكَثُرَ شَرُّهُ» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

= وقال البزار في الموضع السابق: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ابن عباس، ولا نعلم رواه عن ابن عيينة إلا عبيدالله بن موسى».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٥٢/ب/أطراف الغرائب): «تفرَّد به عبيدالله بن موسى، عن ابن عيينة، عن الزهري، عنه».
وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٠٤): «وهذا الحديث قد تابع يوسفَ على روايته هكذا أحمدُ بن حازم بن أبي غرزة الغفاري، فرواه عن عبيدالله بن موسى، فسقطت العُهدة فيه عن يوسف، ولا نعلم رواه عن ابن عيينة كذلك سوى عبيدالله، ورواه محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة، عن عمرو، عن يحيى بن جعدة، عن النبي ﷺ».

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٣٢١/كشف الأستار)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (٣/١٦٠٨ رقم١٠٧٥).
وأخرجه الخطيب أيضًا (١٠٧٦) من طريق عبدالصمد المقرئ، عن عمرو بن أبي قيس، عن سفيان، عن عمرو بن نبهان، عن الحسن، مرسلاً.

(٢) هو: ابن عبدالرحمن بن عبدالله بن عبد ربه.

(٣) تَنكَّبت: تنحَّت وأعرَضَت . انظر "القاموس" (١/ ١٣٤).

(٤) في (ت): «رضا وعلى» بدل: «وضاق على».

(٥) في (ش): «خير».

١٦٦١ - وسمعتُ[١] أبا زرعة وذكر حديثَ ابنِ أبي شَيْبَةَ[٢]؛ قال: حدَّثنا يحيى بن اليَمان، عن أَشْعَث[٣]، عن جعفر[٤]، عن سعيد ابن جُبَير: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[٥]؛ قال[٦]: زَوالُ[٧] الشَّمْسِ.

قال أبو زرعة: هكذا قال، أخطأ فيه؛ وإنما[٨] هو: جعفر بن أبي المُغِيرَة[٩]، عن أبي جعفر[١٠].

١٦٦٢ - وسألتُ[١١] أبي عن حديث حدَّثنا[١٢] المَسْروقيُّ[١٣]، عن محمد بن بِشْر[١٤] العَبْدي، عن سُفيان الثَّوْري، عن عبدالله بن

(١) في (ت) و(ك): «سمعت» بلا واو.
(٢) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد.
(٣) هو: ابن إسحاق القُمِّي.
(٤) هو: ابن أبي المغيرة القُمِّي.
(٥) الآية (٧٨) من سورة الإسراء.
(٦) قوله: «قال» ليس في (ت) و(ك).
(٧) في (ت): «فلا زوال»، و في (ك): «بلا زوال».
(٨) في (ك): «إنما» بلا واو.
(٩) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٥١٥) قال: حدثنا أبو كريب قال: ثنا ابن يمان، عن أشعث، عن جعفر، عن أبي جعفر، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٢٧٨) عن إسحاق بن منصور، عن يعقوب ابن عبدالله القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة قولَهُ.
(١٠) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالباقر. وانظر "تفسير ابن كثير" (٥/ ٩٩).
(١١) تقدمت هذه المسألة برقم (١١١٠).
(١٢) أي: حدَّثناه أو حدَّثنا به؛ حذف العائد من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).
(١٣) هو: موسى بن عبدالرحمٰن.
(١٤) في (أ) و(ش) و(ف): «بشير».

عَطاء، عن مَيمون بن مِهْران، عن ابن عباس[(١)]، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[(٢)]؛ قال: تِجارَةُ الأميرِ فيه؟

قال أبي: كذا رواه، وهو خطأٌ؛ إنما هو: عبدالله بن عطاء، عن مِهْران أبي[(٣)] صَفْوان، عن ابن عباس، ليس هذا مِنْ حديث مَيْمون ابن مِهْران.

١٦٦٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن زكريَّا بن أبي زائدة، عن الثَّوْري، عن نُسَيْر[(٤)] بن ذُعْلُوق[(٥)]، عن كُرْدوس[(٦)]: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[(٧)]؛ قال: بِشِرْكٍ؟

قال أبو زرعة: إنما هو: عن كُرْدوس[(٨)]، عن حُذَيفة؛ وابنُ أبي زائدة قَصَّرَ به.

---

(١) قوله: «عباس» سقط من (ت).

(٢) الآية (٢٥) من سورة الحج.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «ابن» بدل: «أبي».

(٤) في (ش): «بشير».

(٥) لم تنقط في جميع النسخ. وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٩/٣٣٩).

(٦) هو: ابن العباس الثعلبي.

(٧) الآية (٨٢) من سورة الأنعام.

(٨) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٣٤٨٨) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن نسير، عن كردوس، عن حذيفة، به.

١٦٦٤ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن أَعْيَن[(١)]، عن لَيْث بن أبي سُلَيْم، عن مجاهد[(٢)]، عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾[(٣)]؛ قال: الخَيْل.

ورواه زيادٌ البكَّائي[(٤)]، عن ليث، عن عَطَاء[(٥)]، عن ابن عباس؟

فقلتُ لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ؟

فقال[(٦)]: موسى بنُ أَعْيَنَ أحفَظُ.

١٦٦٥ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا رواه وكيع[(٧)]، عن حمَّاد ابن زيد، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجَوْزاء[(٨)]، عن ابن عباس، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[(٩)]؛ قال: لكَفور.

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٣٣) من طريق عبدالكريم بن مالك الجزري، عن مجاهد، عن ابن عباس.

(٢) هو: ابن جبر المكي.

(٣) الآية (١) من سورة العاديات.

(٤) في (ت) و(ك): «البكاء». وهو: ابن عبدالله، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٣٩٠)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٥٨)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٠/ ٣٤٥٧ رقم١٩٤٤٤) من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس.

(٥) هو: ابن أبي رَباح.

(٦) في (أ) و(ش): « قال ».

(٧) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرحمن بن الحسن الهمذاني في "تفسير مجاهد" (٢/ ٧٧٧) من طريق حماد بن زيد، به. وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٦٥) من طريق مجاهد، عن ابن عباس.

(٨) هو: أوس بن عبدالله.

(٩) الآية (٦) من سورة العاديات.

فقال أبو زرعة: هذا وهمٌ؛ وَهِمَ فيه وكيعٌ؛ إنما هو: عن أبي الجَوْزاء فقَطْ .

١٦٦٥/أ - وذكر أبو زرعة حديثًا حدَّثنا به عن ابن نُمَير[(١)]، عن يحيى بن يَمَان، عن سفيان[(٢)]، عن مَنْصور[(٣)]، عن إبراهيم[(٤)] في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾؛ قال: لكَفور .

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو[(٥)]: مَنْصور[(٦)]، عن مجاهد.

١٦٦٦ - وسمعتُ أبا زرعة وذكر حديثًا عن ابن أبي زائدة[(٧)]، عن مِسْعَر[(٨)]، عن يحيى بن عمرو بن سَلَمة، عن أبيه، عن ابن

---

(١) هو: محمد بن عبدالله بن نمير.

(٢) هو: الثوري.

(٣) هو: ابن المعتمر.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) قوله: « هو » سقط من (ك).

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٦٥ و٥٦٦) من طريق وكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، ومهران بن أبي عمر، عن سفيان الثوري، عن منصور، به.
وأخرجه عبدالرحمن بن الحسن الهمذاني في "تفسير مجاهد" (ص ٧٤٤) من طريق شيبان بن عبدالرحمن، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٨٧) - ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق"(٤/ ٣٧٥-٣٧٦)- من طريق جرير بن عبدالحميد، كلاهما (شيبان وجرير) عن منصور، به.
وأخرجه عبدالرحمن بن الحسن الهمذاني أيضًا (ص٧٤٤)، والطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٦٦) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" تعليقًا عن مجاهد في باب تفسير سورة العاديات.

(٧) هو: يحيى بن زكريا.

(٨) هو: ابن كِدام.

مسعود؛ قال: كُلُّ شيءٍ قد[١] أُوتيَهُ[٢]، غَيْرَ مفاتيحِ الخَمْسِ[٣]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ...﴾ الآية[٤].

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: مِسْعَر[٥]، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبدالله بن سَلَمة، عن ابن مسعود؛ وَهِمَ[٦] فيه ابن أبي زائدة.

---

(١) قوله: « قد » ليس في (أ) و(ش).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « أوتيته ». والذي في مصادر التخريج: « أُوتيَهُ نبيُّكُمْ» بذكر «نبيكم»، وهو الأولى، ويمكن حمل ما هنا على إعادة الضمير على غير مذكورٍ في العبارة لفهمه من السياق وتبادُرِه إلى الذهن، وهو هنا نبيُّ اللهِ محمَّدٌ ﷺ؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فَاطِر: ٤٥]، المراد: الأرضُ وإنْ لم يَجْرِ لها ذكرٌ. والضمير المعاد هنا هو الضمير المستتر المرفوع نائبًا للفاعل في الفعل «أُوتِيَهُ»، وأما ضميرُ النصبِ الظاهرُ: فعائدٌ على «كل شيء». وانظر في رجوع الضمير إلى غير مذكور: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٣) في (ت) و(ك): « الخير ».

(٤) الآية (٥٩) من سورة الأنعام.

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٢٤) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "المصنف (٣١٧١٨)، وفي "المسند"(٣٢٧) من طريق محمد بن بشر، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٤٥ رقم٤٢٥٣)، وابن جرير في "تفسيره" (٢٠/ ١٦١) من طريق وكيع، والشاشي في "مسنده" (٨٨٦) من طريق محمد بن عبيد، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٩٧) من طريق خلَّاد بن يحيى، جميعهم عن مسعر، به.

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٣٨٥)، والإمام أحمد أيضًا (١/ ٣٨٦ و٤٣٨ رقم٣٦٥٩ و٤١٦٧)، والشاشي أيضًا (٨٨٧) من طريق شعبة، وأبو يعلى في "مسنده" (٥١٥٣) من طريق الأعمش، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ١٦٢) من طريق جعفر، جميعهم عن عمرو بن مرة، به.

(٦) في (ف): « ووهم ».

١٦٦٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سفيان الثَّوْري[٢]، عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير، عن عُقْبة بن عامر؛ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ عن المعوِّذتَيْنِ؟

فقيل لأبي: إنَّ أبا زرعة قال: هذا خطأٌ؟

قال أبي: الذي عندي أنه ليس بخطأ[٣]، وكنتُ أَرَىٰ قبل ذلك[٤] أنه خطأٌ؛ إنما هو: معاويةُ بن صالح[٥]، عن العلاء بن الحارث، عن

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧١٨).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه. لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف (٣٠٢٠١)، والنسائي في "سننه" (٩٥٢ و٥٤٣٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٠ و٥٦٧). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣١١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٣٤). ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "السنن" (٢/ ٣٩٤)؛ جميعهم من طريق سفيان الثَّوري، عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عقبة، به هكذا بزيادة: «عن أبيه» التي يظهر أنها سقطت من هذا الموضع.

(٣) قوله: « بخطأ » سقط من (ف).

(٤) قوله: « ذلك » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٥) رواه عن معاوية بن صالح على هذا الوجه جماعةٌ إلا أنهم جميعًا جعلوه من حديث عقبة بن عامر، لا من حديث معاوية:
منهم: عبدالرحمن بن مهدي، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥٣ رقم ١٧٣٩٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣٥) من طريق عبدالله بن هاشم، كلاهما (أحمد وعبدالله) عنه، به. وخالفهما محمد بن بشار فرواه عن ابن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عقبة، به. أخرجه النسائي في "سننه" (٥٤٣٥).
ومنهم: زيد بن الحباب، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (٤/ ١٤٩-١٥٠ رقم ١٧٣٥٠)، وابن خزيمة (٥٣٥)، والبيهقي في "السنن" (٢/ ٣٩٤). وجاء =

القاسم بن عبدالرحمٰن، عن معاوية[1]، عن النبيِّ ﷺ .

قيل لأبي: كذا قاله أبو زرعة[2].

= عند البيهقي: العلاء بن كثير بدل: العلاء بن الحارث.

ومنهم: عبدالله بن وَهْب، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٤٦٢)، والنسائي (٥٤٣٦). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن" (٢/ ٣٩٤).

ومنهم: عبدالله بن صالح، وروايته أخرجها أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣١٢)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٣٤-٣٣٥ رقم٩٢٦)، وفي "مسند الشاميين" (١٩٨٧).

ومنهم: أسد بن موسى، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٣٤-٣٣٥ رقم٩٢٦).

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤٤ رقم ١٧٢٩٦)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٨٩)، والنسائي في "سننه" (٥٤٣٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٣٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٤ و١٢٥)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٣٥ رقم٩٢٨) من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن القاسم أبي عبدالرحمن، عن عقبة؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ١٤٤ رقم١٧٢٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨١٤) من طريق قيس بن أبي حازم، عن عقبة، به.

(١) من قوله: « بن صالح . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
ولم نجد من روى هذا الحديث عن معاوية، لكن يبدو أنَّ المصنف أو الناسخ للنسخة الأصل وهم فكتبها هكذا؛ بسبب أن مدار الحديث على معاوية بن صالح، فالتصق اسم معاوية بحفظه بسبب كثرة ذكره. أو أنه تصحَّف عن «عقبة» لتشابههما في الرسم عند قدماء الكَتَبَة؛ فإن كلمة «معاوية» يكتبونها بلا ألف تخفيفًا هكذا «معوية»، وهذه قد تشتبه برسم كلمة «عقبة»، والله أعلم. انظر في التصحيف "المطالع النَّصرية" (ص٢٢٨).

(٢) في (ك): « قال أبو زرعة »، وفي (ف): « قاله أبي زرعة ».

قال أبي: وليس هو عندي كذا، الذي عندي: أنه[(١)] صحيحٌ؛ الذي كانَ: الحَدِيثَينِ[(٢)] جميعًا[(٣)] كانا عند معاويةَ بن صالح، وكان الثَّوْريُّ حافظٌ[(٤)]، فكان[(٥)] حفْظُ هذا أسهلَ على الثَّوْريِّ من حديث العلاء، فحَفِظَ هذا، ولم يحفَظْ ذاك، ومما يدلُّ أنَّ هذا الحديثَ صحيحٌ: أنَّ هذا الحديثَ يرويه الحِمْصيُّون، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير، عن عُقْبة[(٦)]، ومُحَالٌ أن يُغْلَطَ بين هذا الإسناد إلى إسناد آخَرَ؛

---

(١) أي: الحديث برواية معاوية، عن عبدالرحمٰن بن جبير.

(٢) كذا العبارة في النسخ، ومعناها: «ليس الشأن كما قاله أبو زرعة في تخطئة رواية معاويةَ عن عبدالرحمن بن جبير، بل الذي عندي: أنَّ الحديث بهذه الرواية صحيحٌ أيضًا مع صحة روايته الأخرى «معاوية، عن العلاء بن الحارث»؛ فإنَّ الأمر الذي كان: الحديثين جميعًا كانا عند معاوية بن صالح، وكان الثوريُّ حافظًا... إلخ».
وأما من جهة العربية: ففعلُ الكينونة «كان» في قوله: «الذي كان» تامٌّ، أي: فالذي حصَلَ، و«الحديثَيْن»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنَّه مثنى، والأصل: «الحديثان» غير أن الألف أميلت نحو الياء، فكُتِبَت ياءً، ولا تلفظُ إلا ألفًا ممالة، وسبب إمالة الألف كسرة النون بعدها، والياء التي قبلها، مفصولةً عنها بحرف واحد. وجادة العبارة: الذي كان: أن الحديثين ... إلخ. وانظر في الإمالة وأسبابها: التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٣) في (ف): «جميعًا الذي».

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح في العربية على وجهين:
الأول: النصب على أنه خبر «كان»، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليقُ عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع على أنه خبرٌ للمبتدأ الذي هو «الثوري»، وجملة المبتدأ والخبر في محل خبر «كان»، واسم «كان» على ذلك: ضمير الشأن، والمراد: كان هو - أي الشأن - الثوريُّ حافظٌ. وانظر في ضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٥) في (ت) و(ك): «وكان».

(٦) تقدم في التعليق بداية المسألة أن عبدالرحمن بن جبير رواه عن أبيه، عن عقبة.

وإنما أكثرُ ما يَغْلَطُ الناسُ إذا[1] كان حديثًا واحدًا من اسم شيخ إلى شيخ آخرَ، فأما مثلُ هؤلاء فلا أرى يَخْفَىٰ على الثَّوْري[2].

١٦٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عيَّاش[3]، عن

---

(١) في (ف): « إذ ».

(٢) قال أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣١٠): « قلت له (يعني: أحمد بن صالح): فإن سفيان الثوري يحدث عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ في قراءة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾. قال: ليس هذا من حديث معاوية، عن عبدالرحمن بن جبير، إنما روى هذا معاوية ابن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم، عن عقبة. قال أبو زرعة: وهاتان الروايتان عندي صحيحتان، لهما جميعًا أصل بالشام عن جبير بن نفير، عن عقبة، وعن القاسم، عن عقبة ».
وقال ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٢٦٨): « أصحابنا يقولون: الثوري أخطأ في هذا الحديث. وأنا أقول: غيرُ مستنكر لسفيان أن يرويَ هذا عن معاوية وعن غيره ».

(٣) روايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٢٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ٣٢٧).
وتابع الليثَ في روايته على هذا الوجه جماعةٌ منهم:
أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٨٠٧)، والطبراني في "الدعاء" (٢٦٩)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٥١٤)، وفي "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٦٦)، وأبو نعيم (٨/ ١٢٩).
والحسن بن صالح، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٤٠ رقم ١٤٦٥٩)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٤٣)، والطبراني في الدعاء" (٢٦٨).
وسفيان الثوري، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١٢٠٩)، والدارمي في "مسنده" (٢٤٥٤)، والطبراني في "الدعاء" (٢٦٦).
وزائدة بن قدامة، وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٠٤٠)، والطبراني في الدعاء" (٢٧١).
وفضيل بن عياض، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٨٩٢)، وأبو الشيخ =

لَيْث[(١)]، عن أبي الزُّبَير[(٢)]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا ينامُ حتى يَقْرَأَ: ﴿ تَنزِيلُ ﴾ السجدة، و﴿ تَبَارَكَ ﴾ الملك ؟

قال أبي: رواه[(٣)] [زُهيرٌ][(٤)]؛ قال: قلتُ لأبي الزُّبَير: أَحَدَّثك جابر عن النبيِّ ﷺ أنه كان لا ينامُ حتَّى يقرأ ؟ فقال[(٥)]: لا ؛ لَمْ يحدِّثني جابر، حدَّثني صَفْوان أو ابنُ صَفْوان[(٦)].

= في أخلاق النبي ﷺ (٥١٢)، وفي "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١٢٩).

وعبدالرحمن بن محمد المحاربي، وروايته أخرجها الترمذي أيضًا (٣٤٠٤).

وزهير بن معاوية، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٥٤٤)، والطبراني في الدعاء" (٢٧٢). وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١٢٠٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٤٢)، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ٣٢٥) من طريق المغيرة بن مسلم، والطبراني في "الأوسط" (١٤٨٣) من طريق عبدالحميد بن جعفر، وفي "الصغير" (٩٥٣) من طريق داود بن أبي هند، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٥١٥ و٥١٧) من طريق أبي سلمة وأبي سنان سعيد بن سنان، جميعهم عن أبي الزبير، به.

(١) هو: ابن أبي سُلَيم.

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٣) في (ك): «روا».

(٤) في جميع النسخ: «وُهَيْب»، عدا (أ) فقد صوِّبت في هامشها بخط مغاير. وهو: زهير بن معاوية، وتقدم في التخريج في أول المسألة أن زهيرًا رواه عن الليث، عن أبي الزبير، عن جابر. وأخرج سؤالَ زهير لأبي الزبير: أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٥١-٢٥٢)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٠٥٤٥)، والبغوي في "الجعديات" (٢٦١١)، وفي "معجم الصحابة" (١٢٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤١٢)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٢٩)، وفي "الدعوات الكبير" (٣٦١).

(٥) في (أ): «قال»، وفي (ش): «قا».

(٦) الشك من زهير كما جاء في "فضائل القرآن" لأبي عبيد، وقال المزي في "تهذيب الكمال"(٣٤/ ٤٥٢) في ترجمة صفوان أو ابن صفوان: «هو صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية». =

١٦٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شَرِيكٌ[1]، عن أبي إسحاق[2]، عن عمرو بن مَيْمون، عن عبدالله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: «﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[3] ثُلُثُ القُرآنِ » ؟

قال أبي: حدَّثنا يحيى الخوَّاصُ؛ قال: حدَّثنا شَريك، هكذا. ورواه أبو بكر بن عيَّاش، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مَيْمون[4].

= وقال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث رواه غيرُ واحدٍ عن ليث بن أبي سليم مثل هذا . ورواه مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ نحو هذا. وروى زهيرٌ قال: قلت لأبي الزبير: سمعت من جابر يذكر هذا الحديثَ ؟ فقال أبو الزبير: إنما أخبرنيه صفوان - أو ابن صفوان - وكأن زهيرًا أنكر أن يكون هذا الحديثُ عن أبي الزبير، عن جابر ». اهـ.

وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٧٩/ أ) أوجهَ الخلاف في هذا الحديث، وذكر قول زهير: « قلت لأبي الزبير: أسمعت جابرًا ؟ فقال: ليس جابر حدثني، ولكن صفوان - أو ابن صفوان - عن النبي ﷺ »، قال الدارقطني: « وقول زهير أشبهُ بالصواب من قول ليث ومن تابعه ». اهـ. وقد وقع في النسخة تصحيفٌ واضطراب في العبارة. وانظر "نتائج الأفكار" (٣/ ٢٦٧).

(١) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها البزار في "المسند" (٥/ ٢٤٣ رقم١٨٥٦)، والطبراني في "الأوسط" (٥/ ٩٨ رقم٤٧٨٣)، وفي "الكبير" (١٠/ ١٦٠ رقم١٠٣١٨).

قال البزار: « هكذا رواه شريك، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله». اهـ.

وقال الطبراني: « لم يصل هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا شريك ». اهـ.

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٣) أي: سورة الإخلاص.

(٤) لم نقف عليه من رواية أبي بكر بن عياش، ولكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٨)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٦١) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قوله. =

. . . .

= ولشعبة فيه إسناد آخر من روايته عن أبي قيس، وسيأتي ذكره .
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٥) من طريق زكريا، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، حدثني بعض أصحاب محمد ﷺ.
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٧) من طريق سفيان، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٦) من طريق زائدة، كلاهما (سفيان وزائدة) عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن النبي ﷺ. ولسفيان الثوري فيه إسناد آخر من روايته عن أبي قيس، وسيأتي ذكره .
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٨) من طريق ابن جريج، قال: أخبرني، قال: أخبرني عطاء، عن أبي إسحاق، عن أبي مسعود أو ابن مسعود، عن النبي ﷺ.
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٢٢ رقم ١٧١٠٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧٨٩)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٧)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٥٤ رقم٧٠٦) من طريق سفيان الثوري، وأخرجه الطيالسي في "المسند" (٦٥١)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٥)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٤)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٥٥ رقم٧٠٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٥) من طريق شعبة، وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٥)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٥٥ رقم٧٠٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٥٤) من طريق مسعر، وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٦) من طريقحصين، جميعهم (سفيان الثوري، وشعبة، ومسعر، وحصين) عن أبي قيس، عن عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود الأنصاري، مرفوعًا.
قال النسائي: « وقال أبو قيس: عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود، ولم يتابعه أحد علمته على ذلك ». وقال أبو نعيم: « رواه الثوري، عن أبي قيس مثله، واختلف على عمرو بن ميمون فيه ».
وقال ابن عبدالبر: « هكذا روى هذا الحديث أبو قيس الأودي هنا - وكذلك رواه الثوري عنه أيضًا، كما رواه شعبة بهذا الإسناد - عن عمرو بن ميمون، عن =

١٦٧٠ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثًا رواه يزيدُ بنُ هارون[٢] ويحيى الحِمَّاني[٣]، فرَوَيا جميعًا عن شَريك[٤]، عن[٥] عبدالله بن

= أبي مسعود ».
ورواه وكيع وابن مهدي، وأبو نعيم، وغيرهم، عن الثوري، عن أبي قيس بإسناد مثله، وهو عندي خطأ. والله أعلم ».
وذكره الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٢٨-٢٢٩) فقال: « يرويه أبو إسحاق السبيعي واختلف عنه، فرواه شريك، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله، عن النبي ﷺ . وخالفه أبو طيبة الجرجاني فرواه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود. وقول شريك أصح، وذكر الحارث فيه وهم».
وانظر أيضًا (٦/ ١٠١ و١٧٧)، وانظر ما سيأتي في المسألتين (١٧٠٢) و(١٧٣٥).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٧٩٠).

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن قال الطبراني في "الأوسط" (٥٧٦٤) بعد أن أخرج رواية يحيى بن عبدالحميد الحماني: «لم يرو هذا الحديثَ عن عبدالله ابن عيسىٰ إلا شريك، ولا رواه عن شريك إلا يزيد بن هارون، ويحيى الحماني».
ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٥٧ رقم ٢٢٢١٣) عن يزيد بن هارون، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، أنه سمع أبا أمامة.
واختُلف على هشام الدستوائي، فأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ٢٤٩ رقم ٢٢١٤٦) من طريق أبي عامر العقدي عبدالملك بن عمرو، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٩٨) من طريق مسلم بن إبراهيم، والروياني في "مسنده" (١٢٥٤) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، والبغوي في "شرح السنة" (١١٩٣) من طريق النضر بن شميل، جميعهم عن هشام بنفس إسناد يزيد بن هارون عن هشام.
وأخرجه الروياني أيضًا (١٢٧٥) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن يحيى بن أبي كثير قال: حدِّثتُ أن أبا سلمة قال: حدثني أبو أمامة، به.

(٣) هو: ابن عبدالحميد، وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٧٦٤).
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٨٢٣) من طريق الضحاك بن نَبَراس، عن يحيى ابن أبي بكر، به.

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٥) قوله: « عن » ليس في (ف).

عيسى، عن يحيى[(١)] بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « **تَعَلَّمُوا البَقَرَةَ وآلَ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ[(٢)] يَوْمَ القِيَامَةِ[(٣)] كَأَنَّهُمَا غَمامَتَانِ** ».

رواه ابنُ الأصبَهاني[(٤)]، عن شَريك، عن عبدالله بن عيسى، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عليٍّ الأَزْدي، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ.

قال أبي: الذي عندي أنَّ الحديثَين جميعًا وَهَمٌ، والصَّحيحُ عندي: حديث أَبان[(٥)] وعلي بن المُبارَك[(٦)]، عن يحيى بن أبي كَثِير،

---

(١) قوله: « عن يحيى » ليس في (ش).

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « تأتيان»؛ كما في "صحيح مسلم" (٨٠٤)، وما في النسخ صحيحٌ على حد قول العرب: « :«ولا أَرْضَ أبقلَ إبْقَالَهَا»، وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٧٨). أو: بالحَمْلِ على المعنى، فيُحمل الضمير في «فإنهما» على معنى المذكورين، كأنَّه قال: فإنَّ هذين المذكورين يأتيان... وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٣) قوله: « يوم القيامة » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٤) هو: محمد بن سعيد.

(٥) هو: ابن يزيد العطار، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٤٩ و٢٥٤-٢٥٥ رقم٢٢١٤٧ و٢٢١٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ١١٨ رقم٧٥٤٢ و٧٥٤٣)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٢٧).

(٦) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١١٦)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ١١٨ رقم٧٥٤٢)، والشجري في "أماليه" (١/ ١١٠ و١١٢).
وأخرجه الحاكم في "المستدرك"(١/ ٥٦٤) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن يحيى ابن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي أمامة. ولم يذكر في إسناده: « أبا سلام ».
واختُلف على يحيى بن أبي كثير اختلافًا آخر، وهو ما أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٥٩٩١)- ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٥١ رقم =

عن زيد بن سلَّام، عن أبي سلَّام[(١)]، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ.

رجَعَ إلى الأصل[(٢)].

١٦٧١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه السِّمَّريُّ[(٣)] صاحبُ الفرَّاء،

= ٢٢١٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٢٩١ رقم٨١١٨)- من طريق معمر، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي أمامة، به.

قال عبدالله ابن الإمام أحمد: « وجدتُّ هذا الحديث في كتاب أبي بخطِّ يده، وقد ضرب عليه، فظننتُ أنه قد ضرب عليه لأنه خطأ، إنما هو عن زيد، عن أبي سلامة، عن أبي أمامة ». والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٠٤) من طريق معاوية بن سلام، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، به.

(١) هو: ممطور الحبشي.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهذا فيما نرى يحتمل أمرين: **الأول**: أن تكون العبارة ذكرت في الأصل الذي تفرَّعت عنه النسخ لأمر يتعلق بمقابلة الكتاب، والرجوع إلى الأصل الذي ينقل منه، وربما داخلها شيء من التصحيف. **والثاني**: أن يكون المراد: رجع الحديث إلى أصله الصحيح، وجادَّته المعروفة، وهذا هو الأقرب، والله أعلم.

(٣) في (ك): « السيموي ». وهو: محمد بن الجَهْم. وروايته عن الفراء في "معاني القرآن" للفراء (ص٢٢٩)، ومن طريقه أخرجه تمام في "فوائده" (١٣٨٤/ الروض البسام)، والثعلبي في "تفسيره" (٦/ ٢٣٦).

وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٢٥٨/ أ/ أطراف الغرائب)، من طريق أبي بكر بن عياش، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٤٥) من طريق محمد بن فضيل، كلاهما عن عاصم، عن زر، به. قال الدارقطني: « غريب من حديث أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عنه، تفرَّد به شيخنا أبو إسحاق إسماعيل بن يونس بن ياسين الكاتب، عن أبي هشام الرافعي، عن أبي بكر». والنَّصُّ في "معاني القرآن" للفراء هكذا: «حدثني قيس بن الربيع، قال: حدثني عاصم، عن زر بن حبيش، قال: قرأ رجلٌ على ابن مسعود: ﴿طه﴾ بالفتح [أي: من غير إمالة]، قال: فقال له عبدالله: ﴿طه﴾ بالكسر [أي: بالإمالة]؛ هكذا أقرأني رسولُ الله ﷺ». اهـ. وانظر "تفسير القرطبي" (١١/ ١٦٨)، و"إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه (٢/ ٢٧)، و"لسان العرب" (١٣/ ٥١٢) (طهطه)، و"تاج العروس" (١٩/ ٦٠) (طهطاه).

عن الفَرَّاء[١]، عن قيس بن الربيع، عن عاصم[٢]، عن زِرٍّ[٣]، عن عبدالله[٤]: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿ طه ﴾ مكسورةً[٥]؟

قال أبي: هذا حديثٌ لا أصلَ له[٦].

قيل له: فإنَّ إسحاق بن الحجَّاج روى[٧] عن عبدالرحمٰن بن أبي حمَّاد[٨]، عن العَرْزَمي، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ أنه[٩] قرأ: ﴿ طه ﴾ بالكسر؟

فقال: هو محمد بن عُبَيدالله العَرْزَمي[١٠].

---

(١) هو: يحيى بن زياد، إمام نحاة الكوفة في عصره.

(٢) هو: ابن بَهْدَلَة. (٣) هو: ابن حُبيش.

(٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) الآية (١) من سورة طه. ويعني بالكسر هنا: إمالة الطاء والهاء نحو الياء هكذا: «طي هي»، وجاء في معجم القراءات" (٥/ ٤٠٥-٤٠٨): أنها قراءةُ ابن مسعود، وبها قرأ حمزة، والكسائي، وخلف، ويحيى عن أبي بكر، وعاصمٌ في رواية أبي بكر، والأعمش، وكذا عباس عن أبي عمرو.

(٦) أي: من جهة هذا الإسناد، وإلا فإنَّ إمالة ﴿طه﴾ تواترت القراءة بها في السبعة، كما في التعليق السابق. (٧) في (ك): «وروى».

(٨) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٢٠٨/ ب/ أطراف الغرائب) من طريق عقبة الأسدي، وابن الجزري في "النشر في القراءات العشر" (٢/ ٢٤-٢٥) من طريق أبي عاصم الضرير محمد بن عبدالله، كلاهما عن محمد بن عبيدالله العرزمي، عن عاصم، به.

قال الدارقطني: «تفرَّد به عقبة الأسدي، عن محمد بن عبيدالله العرزمي، عن عاصم، عنه».

(٩) قوله: «أنه» ليس في (أ) و(ش).

(١٠) قال ابن الجزري في الموضع السابق: «هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا =

١٦٧٢ - وسُئِلَ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه حَفْص[٢]، عن الأَعْمَش، عن أبي صالح[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: « **لَا حَسَدَ إِلا في اثْنَتَيْنِ . . .** ».

ورواه يزيد بن عبدالعزيز بن سِيَاه[٤]، عن الأَعْمَش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

= الوجه وهو مسلسل بالقراء. وقد رواه الحافظ أبو عمرو الداني في "تاريخ القراء" عن فارس بن أحمد، عن بشر بن عبدالله، عن أحمد بن موسى، عن أحمد بن القاسم بن مساور، عن محمد بن سماعة، عن أبي عاصم فذكره. وأبو عاصم هذا هو محمد بن عبدالله يقال له أيضاً المكفوف ويُعرف بالمسجدي، ومحمد بن عبيدالله شيخه هو العرزمي الكوفي من شيوخ سفيان الثوري وشعبة ولكنه ضعيف عند أهل الحديث مع أنه كان من عباد الله الصالحين، ذهبت كتبه فكان يحدث من حفظه فأُتي عليه من ذلك، وباقي رجال إسناده كلهم ثقات ».

(١) انظر المسألة رقم (١٧٠٨).

(٢) هو: ابن غياث. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٧٩ رقم١٠٢١٤)، والبخاري في "صحيحه" (٥٠٢٦) من طريق شعبة، والبخاري أيضًا (٧٢٣٢ و٧٥٢٨) من طريق جرير بن عبدالحميد، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٧٣)، وابن مردويه في "أحاديث أبي الشيخ ابن حيان" (٨٦)، والعيسوي في الجزء الأول من "الفوائد المنتقاة" (٥١٤/ مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية) من طريق يزيد بن عطاء، جميعهم عن الأعمش، به.

(٣) هو: ذكوان السَّمَّان .

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف"(٣٠٢٧٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٧٩ رقم١٠٢١٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٨٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٦٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٧/ ب/ أطراف الغرائب).
قال الدارقطني: « غريب من حديث الأعمش عنه عن الخدري، تفرد به يزيد بن عبدالعزيز بن سياه، وتفرد به عنه يحيى بن آدم ».

وسُئل: أيُّهما أصحُّ ؟

فقال: حَفْصٌ أحفظُ، والحديثُ مرويٌّ عن أبي هريرة من طريقٍ آخَرَ، ولا أعلَمُ لأبي سعيد عن النبيِّ ﷺ في هذا شيئًا(١).

١٦٧٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ حدَّثناه أبو زرعة، عن أحمد(٢) بن عَبْدَة(٣)، عن حَفْص بن جُمَيْع، عن سِمَاك(٤)، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: بعَثَ رسولُ الله ﷺ خيلاً فأشهَرَتْ شَهرًا(٥)،

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٩٤٩): « يرويه شعبة -واختلف عنه- وجرير، ويزيد ابن عطاء، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. ورواه أبو عبيدة بن معن، عن الأعمش، عن أبي صالح قال: وأراه عن أبي هريرة وجابر . وقال يزيد ابن عبدالعزيز: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد . قال ذلك أحمد بن حنبل، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وغيرهم عن يحيى بن آدم، عن يزيد بن عبدالعزيز . وقال أبو البختري: عن يحيى بن آدم، عن يزيد بن عبدالعزيز، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد . وقال محمد بن عبيد الطنافسي: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد. والمحفوظ: حديث أبي هريرة ».

(٢) في (ت) و(ك): « أحمر ».

(٣) روايته أخرجها الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٤٦٥)، والبزار في "مسنده" (٢٢٩١/ كشف الأستار)، والخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٣٩٩)، والدارقطني في "الأفراد" (١٥٧/ أ/ أطراف الغرائب).

(٤) هو: ابن حرب.

(٥) كذا في (ش)، ولم تعجم « فأشهرتْ » في بقية النسخ، ولم تعجم « شهرًا » في (أ) فقط، وفي "غريب الخطابي"، و"فائق الزمخشري" (٢/ ٢١٢): « فَأَسْهَبَتْ شهرًا »، وفي بقية مصادر التخريج: « فأَشْهَرَتْ شَهرًا ».
أما رواية: « فَأَسْهَبَتْ شهرًا »، فمن الإسهاب، وهو مشتق من السَّهْب، وهو الأرض الواسعة، قال الخطابي: « يريد أنها ركَضَتْ مسيرةَ شَهْر فأمعَنتْ في السُّهُوب»، ونحوه قال الزمخشري. =

لم يأتِهِ منها خَبَرَا[1]، فنزلَتْ: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾[2]: ضَبَحَتْ[3] بمناخرها ؟

= وأما رواية: «فأَشْهَرَتْ شهرًا»، فيعني بها: أنها أقامت شهرًا، أو مكثت شهرًا؛ كما في الرواية التي ذكرها ابن حجر في "الفتح" (٨/ ٧٢٧): «فَلَبِثَتْ شهرًا».

(١) كذا بالنصب في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «لم يأتِهِ منها خَبَرٌ»، و«لا يأتيه منها خَبَرٌ»، و«لم يأتِهِ خَبَرُهَا»، و«لا يأتيه خَبَرُهَا» بالرفع في جميعها على الفاعلية بـ«يأتي»، وهو الجادَّة، أما ما وقع عندنا في النسخ، فقد يقال في توجيهه وجهان:
الأوَّل: أنَّ الكلمة منصوبة على نزع الخافض، والتقدير: لم يأتِ أحدٌ رسولَ الله ﷺ مِنْ هذه الخيل بخبر، أو لم يأتِهِ آتٍ منها بِخَبَرٍ، ثم حُذِف الخافض، وهو حرف الجر «الباء»، فانتصَبَ ما بعده، فصار: لم يأتِهِ أحدٌ منها خَبَرًا. وفاعلُ «يأتِهِ» ضميرٌ يعود إلى أَحَدِ هذه السريَّة، وهو مفهوم من السياق. وقد علقنا على ذلك في المسألة رقم (٤٠٠). وانظر في نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢).
والوجه الثاني: أنَّ الكلمة مرفوعةٌ على الفاعلية، وإنما جاءت على صورة المنصوب من أجل السجع مع قوله: «شَهَرَا»؛ فإنَّ المتكلِّم قد يلجأ إلى بعض تصرُّف في الكلمة على خلاف قاعدتها في اللسان العربي مراعاةً للسجع المتناظر. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٦٦).
وإن شِئتَ أضفْتَ إلى ذلك ما قرَّره النحاة من أنَّ القرينة المعنوية على كون الكلمة فاعلاً: إذا كانت ظاهرة من السياق، فيُستغنىٰ بها عن القرينة اللفظية التي هي علامة الرفع - مثلما وقع هنا - كما في قولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»، ويُستغنىٰ بها عن الرتبة؛ كما في قولهم: «أَكَلَتِ الكُمَّثْرَىٰ سَلْمَىٰ». انظر التعليق على المسألة (٤٧٩).
إذا تقرَّر هذا، فإنَّ على هذا الوجه تضبط كلمة «شَهَرَا» بفتح الهاء؛ لازدواج السَّجْعة مع «خَبَرَا»، وعند الصرفيين أنَّ كل اسم أو فعل على وزن «فَعْل» بسكون العين وكانت عينه حرف حلق، فإنه يجوز فيه فتح عينه، فتقول: بَحْرٌ وبَحَرٌ، ونَهْرٌ ونَهَرٌ، فكذلك هنا تقول في: «شَهْر»: «شَهَرٌ». وهذا من تفريعات تميم على لغة أهل الحجاز. انظر "شرح شافية ابن الحاجب" (١/ ٣٩-٤٧).

(٢) الآية (١) من سورة العاديات.

(٣) قوله: « ضبحت » سقط من (ك). والضَّبْح: صوتُ النَّفَسِ من مناخر أنوفِ الخيل عند عَدْوِهَا. "غريب الحديث" للخطابي (٢/ ٣٩٩).

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(١)]؛ والصَّحيحُ: عن عِكْرِمَة فقطْ[(٢)]، وحفصُ بنُ جُمَيْع ليس بالقويِّ[(٣)].

١٦٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وُهَيْب[(٤)]، عن أيُّوب[(٥)]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي راشد[(٦)]، عن عبدالرحمٰن بن شِبْل، عن النبيِّ ﷺ قال: « **اقْرَؤُوا القُرْآنَ . . .** »[(٧)].

---

(١) قال الدارقطني في الموضع السابق: « غريب من حديث سماك، تفرد به حفص بن جميع، ولم يروه عنه غير أحمد بن عبدة ».

(٢) في (ف): « قَطْ ». والمثبت من بقية النسخ، و«فَقَطْ» هي «قَطْ» دخَلَتْ عليها الفاء لتزيين اللفظ، و«قَطْ» هنا بفتح القاف وسكون الطاء، وهي بمعنى «حَسْبُ»، أما مشدَّدة الطاء « قَطُّ »: فظرف لا يستعمل إلا في النفي، والسياق هنا إثبات. وتقدم نحو ذلك في المسألة رقم (٩٢).
ورواية عكرمة على هذا الوجه أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٥٥٧) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، عن سماك بن حرب، عنه.
وأخرجه أيضًا (٢٤/ ٥٥٧) من طريق أبي رجاء محمد بن سيف، عن عكرمة.

(٣) قال ابن كثير في "تفسيره" (٨/ ٤٤٦/ طيبة): «غريب جدًّا». وقال الحافظ في "الفتح" (٨/ ٧٢٧): « وفي إسناده ضعف ».

(٤) هو: ابن خالد . وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٥٧٤).
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٧٤٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٨ رقم ١٥٥٢٩ و١٥٥٣٥) من طريق هشام بن عبدالله الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، به.

(٥) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتِياني .

(٦) هو: الحُبْرَاني الشامي، قيل: اسمه أَخْضَر، وقيل: النعمان.

(٧) الحديث بتمامه: « اقرؤوا القرآنَ، فإذا قَرَأْتُمُوه، فلا تستكثروا به، ولا تَغْلُوا فيه، ولا تَجْفُوا عنه، ولا تَأْكُلُوا به». وقال: « إنَّ النِّساء هم أهل النار »، فقال رجلٌ: يا رسول الله، أَلَسْنَ أُمَّهاتِنا وأخواتنا وبناتنا ؟! فذكَرَ كُفْرَهُنَّ لِحَقِّ الزوج، وتَضْيِيعَهُنَّ لحقِّه. هذا لفظ الطبراني.

قال أبي: رواه بعضهم[١] فقال: عن يحيى، عن زيد بن سلَّام، عن أبي سلَّام[٢]، عن أبي راشد الحُبْراني[٣]، عن عبدالرحمٰن بن شِبْل، عن النبيِّ ﷺ.

كلاهما صحيحٌ، غيرَ أنَّ أيُّوبَ ترك من الإسناد رَجُلَيْنِ[٤].

١٦٧٥ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن عُبَيد[٦]،

---

(١) منهم: أبان بن زيد، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤٤ رقم ١٥٦٧٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥١٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧)، وفي "الشعب" (٢٣٨٣).
ومنهم: همام بن يحيى وموسى بن خلف، وروايتهما أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤٤ رقم ١٥٦٦٨ و١٥٦٧١).
ومنهم: علي بن المبارك، وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٤٣٣٢).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١١٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٤٢٧) من طريق معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام، عن أبي سلام، به.
وأخرجه معمر في "جامعه" (١٩٤٤٤/ الملحق بمصنف عبدالرزاق)- ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤٤ رقم ١٥٦٦٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٣١٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ٤٢٥)- من طريق يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن عبدالرحمن بن شبل، به. ولم يذكر في إسناده: «أبا راشد الحراني».

(٢) هو: ممطور الحبشي. (٣) في (ك): «الخبراني».

(٤) قال ابن حزم في "المحلى" (٨/ ١٩٦): «وأما حديث عبدالرحمٰن بن شبل ففيه أبو راشد الحبراني، وهو مجهول». اهـ. كذا قال! وهو ثقة كما في "التقريب".

(٥) انظر المسألة الآتية برقم (١٦٨٠).

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٦٦٧).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣١٣ رقم ١٨٨١٦)، والبخاري في =

عن أبي عِمْران الجَوْني[١]، عن جُنْدب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ[٢] عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا** » ؟

فقال[٣]: روى هذا ابنُ عَوْن[٤]، عن أبي عِمْران الجَوْني، عن عبدالله بن الصَّامت؛ قال: قال عمر؛ وهذا الصَّحيحُ .

قلتُ: الوَهَمُ ممَّن ؟

قال: الحارث بن عُبَيد[٥].

= "صحيحه" (٥٠٦١ و٧٣٦٤) من طريق سلام بن أبي مطيع، والبخاري (٧٣٦٥)، ومسلم (٢٦٦٧) من طريق همام بن يحيى، والبخاري (٥٠٦٠) من طريق حماد بن زيد، ومسلم (٢٦٦٧) من طريق أبان بن يزيد، جميعهم عن أبي عمران، به.

(١) في (ك): « الجرني ». وأبو عمران هو: عبدالملك بن حبيب.

(٢) في (ك): « أسلفت ». (٣) في (ف): « فقال أبي ».

(٤) هو: عبدالله، وروايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٥٥)، وفي "غريب الحديث" (٢/ ٢٣٦)، والبخاري في "صحيحه" عقب الحديث (٥٠٦١) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٩٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٠٦٦).

(٥) قال البخاري عقب الحديث (٥٠٦١): « تابعه - أي: سلامَ بن أبي مطيع - الحارثُ ابن عبيد وسعيد بن زيد، عن أبي عمران. ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان. وقال غندر: عن شعبة، عن أبي عمران: سمعتُ جندبًا، قوله. وقال ابن عون: عن أبي عمران، عن عبدالله بن الصامت، عن عمر، قوله . وجندب أصحُّ وأكثر ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٩٢/ ب): « يرويه همام بن يحيى وحماد بن سلمة وأبو عامر الخزاز، عن أبي عمران الجوني، عن جندب موقوفًا. ورفعه الحارث بن عبيد أبو قدامة، وهارون بن موسى الأعور، وسهيل بن أبي حزم القطعي، والحجَّاج ابن فرافصة، وسلام بن أبي مطيع . واختُلف عن همام بن يحيى، فرفعَه داود بن شبيب، عن همام . ورفعه عاصم بن علي عنه، وقيل: عن حماد بن زيد، عن أبي عمران، عن جندب مرفوعًا . ورواه ابن عون، عن أبي عمران الجوني، عن عبدالله ابن الصامت، عن عمر قوله، ورَفْعُه عن جندب صحيح ».اهـ. =

١٦٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[1]، عن قتادة، عن أنس، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ إلى آخر الآية[2]؛ قال: نزلتْ في اليهود والنصارى ؟

قال أبي: لا أعلَمُ روى هذا الحديثَ عن قتادة غَيْرُ[3] حمَّادٍ .

قلتُ: هو الصَّحيحُ[4] ؟

قال: حسنٌ .

١٦٧٧ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو أحمد الزُّبَيري[5]،

= قال الحافظ في "الفتح" (٩/ ١٠٢): « قوله: "وجندب أصح وأكثر"، أي: أصح إسنادًا وأكثر طرقًا، وهو كما قال؛ فإن الجمَّ الغفير رَوَوْه عن أبي عمران، عن جندب، إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه، والذين رفعوه ثقاتٌ حفاظ؛ فالحكم لهم. وأما رواية ابن عون فشاذَّة لم يتابع عليها . قال أبو بكر بن أبي داود: لم يخطئ ابن عون قطُّ إلا في هذا، والصواب عن جندب. انتهى. ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر، وإنما توارد الرواة على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها ». وانظر "سنن سعيد بن منصور" (٢/ ٤٩١).

(١) روايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ٢١٠ رقم١٠٧٣٦)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١١٦ رقم٢٥٤٠).
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٨٠٢٣) من طريق همام، عن قتادة، به.

(٢) الآية (١٥) من سورة هود .

(٣) في (ك): « عن »، وقوله: « غير » يجوز فيه النصب والرفع، وانظر تخريج ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٤) أي: هل هذا الحديث صحيحٌ، مع تفرُّد حماد بروايته عن قتادة ؟

(٥) هو: محمد بن عبدالله بن الزبير، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٢٩٤)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٩٥)، والبزار في "مسنده" (١٩٧٣ و١٩٨١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٧٢١٦)، الطحاوي في "شرح =

ورَوْحُ بن عبادة، عن سُفيان الثَّوْري، عن أبيه[١]، عن أبي الضُّحَى[٢]، عن مَسروق[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ: « **لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَاةٌ مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيِّي مِنْهُمْ وخَلِيلِي: أَبِي إِبْرَاهِيمُ** »، ثم قرأ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾[٥]؟

فقالا جميعًا: هذا خطأٌ؛ رواه المتقنون من أصحاب الثَّوْري[٦]،

= مشكل الآثار" (١٠٠٩)، والشاشي في "مسنده" (٤٠٦).

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٩٢ و٥٥٣) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي ومحمد بن عمر الواقدي، عن الثوري، به.

وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٥٠١/التفسير) من طريق أبي الأحوص سلام ابن سليم، عن سعيد بن مسروق، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود.

(١) هو: سعيد بن مسروق. (٢) هو: مسلم بن صُبيح.

(٣) هو: ابن الأجدع. (٤) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) الآية (٦٨) من سورة آل عمران.

(٦) منهم: عبدالرحمن بن مهدي، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٢٩ رقم٤٠٨٨)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٢/ ٦٧٤ رقم٣٦٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/ ٢٢١).

ومنهم: وكيع، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (١/ ٤٠٠-٤٠١ رقم٣٨٠٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٩٥)، والمصنف أيضًا (٢/ ٧٦٤ رقم ٣٦٥٦).

ومنهم: يحيى بن سعيد القطان، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (١/ ٤٢٩ رقم ٤٠٨٨).

ومنهم: أبو نعيم الفضل بن دكين، وروايته أخرجها الترمذي (٢٩٩٥)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٧٢١٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥٥٣)، ولكن سقط من إسناد الحاكم: « الثوري » وجاء عنده: « عن أبي الضحى أظنُّه عن مسروق، عن ابن مسعود».

وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٢٢) من طريق معاوية بن هشام، عن الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن ابن عباس.

عن الثَّوْري، عن أبيه، عن أبي الضُّحى، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا مسروق [١].

١٦٧٨ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه رَيْحَانُ بنُ سعيد [٢]، عن عَبَّاد [٣] بن مَنْصور، عن أَيُّوب السَّخْتِياني، عن أبي قِلابة [٤]، أنَّه حدَّثه أبو صالح الحارثي [٥]، عن النُّعمان بن بشير: أنَّ النبيَّ ﷺ قال:

---

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا أصحُّ من حديث أبي الضحى عن مسروق».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٨٠٢)، والطبراني في "الأوسط" (١٣٦٠)، وفي "الصغير" (١٤٧)، والبيهقي في "الشعب" (٢١٨٠).
ومن طريق الطبراني أخرجه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٤١٦).
وأخرجه البيهقي أيضًا (٢١٨٠) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي صالح الخازني، عن النبي ﷺ.
قال البيهقي: « ولم يذكر في إسناده: النعمان بن بشير ».
وأخرجه الفريابي في "القدر" (٩٠) من طريق وهيب بن خالد، عن أيوب، وأيضًا (٩١) من طريق قتادة، كلاهما (أيوب وقتادة) عن أبي قلابة، عن النعمان بن بشير، به، بلا ذكر أبي صالح.
وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٢٩٧) من طريق أبي رجاء محمد بن سيف، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٤-٢٥) من طريق أبي قحذم النضر بن معبد، كلاهما عن أبي قلابة، عن أبي صالح، عن النعمان، به. وجاء عند البزار: « أبو صالح الأشعري».

(٣) في (ش): « عبادة ».

(٤) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٥) قوله: « الحارثي » كذا في (أ) و(ت) بدون نقط الثاء، وفي (ش) و(ف) و(ك): «الحاري» بالراء المهملة. ويقال في نسبته «الحارثي»؛ كما أثبتناه، و«الخازن» بالمعجمة والزاي. ويقال: « الحادي » بالحاء والدال المهملتين. انظر "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٤١٥).

« إِنَّ[١] اللهَ عَزَّ وجَلَّ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَواتِ والأَرْضَ، وهُوَ عِنْدَهُ عَلَى العَرْشِ، أَنْزَلَ مِنْ ذَلِكَ الكِتَابِ[٢] آيَتَيْنِ خَتَمَ بِهِمَا[٣] سُورَةَ البَقَرَةِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَلِجُ بَيْتًا قُرِئَتَا فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ ».

قلتُ: ورواه حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن الأَشْعَث [بن][٥] عبدالرحمٰن الجَرْمي، عن أبي قِلابة، عن أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني[٦]، عن النُّعمان ابن بَشِير، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: حديثُ حمَّاد بن سَلَمة .

١٦٧٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ قتادةَ[٧]، عن زُرَارَةَ بن

(١) قوله: « إن » سقط من (ك).

(٢) قوله: « الكتاب » سقط من (ك). (٣) في (ك): « بها ».

(٤) روايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٣٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٤ رقم١٨٤١٤)، والدارمي في "مسنده" (٣٤٣٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٨٨٢)، والبزار في "مسنده" (٣٢٩٦)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٦٧)، والفريابي في "القدر" (٨٨ و٨٩)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٨٠٣)، والبغوي في "تفسيره" (١/ ٢٧٥)، وفي "شرح السنة" (١٢٠١)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٨٢)، والطبراني في "الأوسط" (١٩٨٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٢ و٢/ ٢٦٠)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (١٢٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢١٨٠)، وفي "الأسماء والصفات" (٤٩٠). وسقط من إسناد السهمي «أبو الأَشْعَث الصَّنْعاني».

(٥) في جميع النسخ: « عن » بدل: « بن »، والتصويب من مصادر التخريج.

(٦) هو: شَراحيل بن آدَة، ووقع في "جامع الترمذي": « عن أبي الأشعث الجرمي»، وعدَّه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٤٤-٤٥)، وفي "تحفة الأشراف" (٩/ ٣٠ رقم١١٦٤٤) وهمًا من الترمذي لم يتابعه عليه أحد.

(٧) انفرد بروايته عن قتادة: صالح المري، واختُلف عليه: =

أَوْفى[١]، عن ابن عباس؛ قال: قدم رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، أيُّ العمل[٢] أفضلُ ؟ قال: « **فَتْحُ القُرْآنِ وخَتْمُه** » ؟

فقال: الحفَّاظُ يقولون: عن ابن عباس، وقد رفَعَه جماعةٌ[٣].

١٦٨٠ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه سُرَيج[٥] بن النُّعْمان،

= فرواه الترمذي في "جامعه" (٢٩٤٨) من طريق الهيثم بن الربيع، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٣٠-١٣١ رقم ١٢٧٨٣)، والذهبي في "معجم الشيوخ" (٢/ ٢٩١) من طريق إبراهيم بن أبي سويد، والرامهرمزي في "أمثال الحديث" (٨٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/ ١٧٤)، وعبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (٨٠) من طريق زيد بن الحباب، والحاكم أيضًا (١/ ٥٦٨) من طريق عمرو بن عاصم وعمرو بن مرزوق، جميعهم عن صالح المري، عن قتادة، به.

وأخرجه الترمذي أيضًا (٢٩٤٨/م) من طريق مسلم بن إبراهيم، والدارمي في "مسنده" (٣٥١٩) من طريق إسحاق بن عيسى، وعبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (٧٩) من طريق الحجَّاج بن المنهال، جميعهم عن صالح المري، عن قتادة، عن زرارة، عن النبي ﷺ مرسلاً، بلا ذكر ابن عباس.

(١) في (ش): « ابن أبي أوفى ».

(٢) في (ش): « الأعمال ».

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديثٌ غريب لا نعرفُه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه، وإسنادُه ليس بالقوي ». ثم قال بعد أن رواه من طريق قتادة، عن زرارة مرفوعًا ولم يذكر فيه ابن عباس: « وهذا عندي أصح ».

وقال أبو نعيم في الموضع السابق: « هذا حديث غريبٌ من حديث زرارة لم يَروه عنه إلا قتادة . ورواه عن صالح المري زيدُ بن الحباب ويعقوبُ بن إسحاق الحضرمي ». وانظر (٦/ ١٧٤) منه .

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٦٧٥).

(٥) المثبت من (ت)، وفي بقية النسخ: « شريح»، وهو: الجوهري، وانظر "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٠٤)، و"تهذيب الكمال" (١٠/ ٢١٨)، وروايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٩٦٨)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ١٦٣ رقم١٦٧٢)، وفي =

عن سُهَيل بن أبي حزم، عن أبي عِمران الجَوْني[١]، عن جُنْدب، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ قَالَ في القُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ، فَقَدْ أَخْطَأَ » ؟

قال أبي: كذا حدثنا[٢] سُرَيج[٣]، ولكن رواه[٤] حمَّاد بن زيد[٥]، عن أبي عِمران الجَوْني، عن عمر: اقرؤوا القُرآنَ ما ائتَلَفَتْ عليه قلوبُكُم، فإذا اختلفتُم فيه فقوموا .

قال أبي: أحسَبُ أنَّ ذاك[٦] خطأ؛ وإنما أراد حديثَ عُمر هذا[٧].

= "الأوسط" (٥١٠١).

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٦٥٢)، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٨٦) من طريق يعقوب بن إسحاق، والترمذي في "جامعه" (٢٩٥٢)، والبغوي في "شرح السنة" (١٢٠) من طريق حَبَّان بن هلال، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٢٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٥٠)، والبيهقي في "الشعب" (٢٠٨١) من طريق بشر بن الوليد، جميعهم عن سهيل، به.

(١) هو: عبدالملك بن حبيب.

(٢) في (ك): « حدثني ».

(٣) تصحَّف في جميع النسخ إلى: « شريح ».

(٤) في (ش) و(ف): « روى ».

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وتقدم في التعليق على المسألة رقم (١٦٧٥) أن البخاري أخرجه من طريق حماد بن زيد، عن أبي عمران، عن جندب بن عبدالله، عن النبي ﷺ. وقال أبو حاتم هناك: أن ابن عَوْن روى هذا الحديث عن أبي عِمْران الجَوْني، عن عبدالله بن الصَّامت، عن عمر. قال أبو حاتم: «وهذا الصَّحيح».

(٦) في (ت) و(ك): « ذلك ».

(٧) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث غريب وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم ».
قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/ ٣٩٨): « قال الترمذي: غريب، وقد تكلم بعض أهل العلم في سهيل بن أبي حزم. وقد غلَّطه أبو حاتم الرازي أيضًا بشيء فيه نظر، والأظهر أنها ليست مؤثرة ».

١٦٨١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الرَّبيع بن بَدْر[١]، عن الأعمَش، عن أبي وائل[٢]، عن حُذَيفة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **القُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، ومَاحِلٌ[٣] مُصَدَّقٌ، مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الجَنَّةِ، ومَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ قَادَهُ إِلَى النَّارِ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وإنما رواه الأعمَش[٤]، عن المعلَّى[٥]، عن

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه من حديث حذيفة، ولكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٩٨ رقم١٠٤٥٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٢٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٠٨) من طريق هشام بن عمار، عن الربيع بن بدر، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، به.

(٢) هو: شقيق بن سلمة.

(٣) ماحِلٌ، أي: ساعٍ؛ يقال: مَحَلتُ بفلان: إذا سعيتَ به إلى ذي سُلطان . "لسان العرب" (١١/ ٦١٨).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص ١٩٤) من طريق الثوري، عن الأعمش، عن المعلَّى رجل من كندة، عن فلان بن عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود.
وأخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٩٦) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن المعلَّى الكندي، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن ابن مسعود. وأخرجه البزار في "مسنده" (١٢١/كشف الأستار)، وعبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (١٢٤) من طريق عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش، عن المعلَّى الكندي، عن ابن مسعود.
وأخرجه أبو بكر الفريابي في "فضائل القرآن" (٢٣) من طريق الفضل بن عياض، عن الأعمش، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٠١٠)- ومن طريقه الطبراني في "الكبير"- عن الثوري، عن أبي إسحاق وغيره، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود.

(٥) هو: الكندي.

عبدالرحمٰن بن يزيد، عن عبدالله[١]، موقوفً[٢] . والربيعُ بن بدر[٣] لا يُشتَغَلُ به، ولا بروايته[٤].

١٦٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بِشْر[٥] بن نُمَير[٦]، وجعفر ابن الزُّبَير؛ البَصْريان[٧]، عن القاسم[٨]، عن أبي أُمامة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال:« مَنْ أُوتِيَ ثُلُثَ القُرْآنِ فَقَدْ أُوتِيَ ثُلُثَ النُّبُوَّةِ، وَمَنْ أُوتِيَ

---

(١) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ك):« بدو ».

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٠٢):« رواه الربيع بن بدر، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله، والصَّحيح: عن معلًّى الكندي، عن محمد بن عبدالرحمٰن ابن يزيد، عن أبيه، عن عبدالله . وقال ابن الأجلَح: عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعًا . والصحيح: عن ابن مسعود، موقوف ».
قال ابن عدي في الموضع السابق من "الكامل" (١/ ل١٣٤-ب): وهذا يُعرف بربيع ابن بدر، عن الأعمش، بهذا الإسناد، ورواه عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش فأفسده وأوقفه وعقبه بحديث آخر، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، مثله. اهـ.

(٥) في (أ):« بسر ».

(٦) روايته أخرجها ابن الأنباري في "الوقف والابتداء" (٥)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٧-٨)، وعبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (٥٠)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣٥١)، والشجري في "أماليه" (١/ ٨٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٦/ ١٠٠)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٤٩١).
ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (١٨٣٨).

(٧) كلاهما متروك، وبِشْرٌ متَّهم .

(٨) هو: ابن عبدالرحمٰن الدمشقي، أبو عبدالرحمٰن .

نِصْفَ القُرْآنِ فَقَدْ أُوتِيَ نِصْفَ النُّبُوَّةِ، وَمَنْ أُوتِيَ القُرْآنَ فَقَدْ أُوتِيَ النُّبُوَّةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوحَى إِلَيْهِ » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الصَّحيحُ: ما رواه عمر بن عبدالواحد، عن يحيى بن الحارث، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ أُوتِيَ... »، مُرسَلٌ[1].

١٦٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن كَثِير[2]، عن الثَّوْري، عن عَمْرِو بن مُرَّة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: إنَّ الله يَرْفَعُ ذُرِّيَّةَ المُؤْمِنِ معه في درجتِهِ وإنْ كانوا دُونَهُ في العَمَلِ؛

---

(١) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٢٤٧)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٤٦٧ و٤٦٨) من طريق مؤمل بن إسماعيل، ومهران بن أبي عمر، جميعهم عن الثوري، به.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه النحاس في "الناسخ والمنسوخ" (ص٦٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٦٨)، وفي "الاعتقاد" (ص١٩٨). وأخرجه هناد في "الزهد" (١٧٩)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٣٤)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٤٦٧و٤٦٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ١٠٥) من طريق شعبة، والبزار في "مسنده" (٢٢٦٠/ كشف الأستار)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣/ ١٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٠٢)، والبغوي في "تفسيره" (٤/ ٢٤٠) من طريق قيس بن الربيع، كلاهما عن عمرو بن مرة، به.
وقفه شعبة، ورفعه قيس بن الربيع، إلا أن رواية الطحاوي جاءت موقوفة.
وأخرجه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٠/ ٢٣١٦ رقم١٨٦٨٤) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، به موقوفًا.

لِتَقَرَّ بِهِ[(١)] عَينُهُ؛ قال: فقرأ ابنُ عَبَّاسٍ ...[(٢)] وذَكَرَ الحديثَ ؟

قال أبي: رواه محمد بن بِشْر[(٣)]، عن سُفْيان، عن سِمَاعَة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سعيد، عن ابن عباس.

١٦٨٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن نَبْهان[(٤)]، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن مُصْعَب بن سعد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛

---

(١) في (ك): «للتقر» وفي مصادر التخريج: «لتقر بهم»، وهو الأولىٰ. ويخرَّج ما هنا على رجوع الضمير في «به» إلى مفهومٍ من السياق، والمراد: لِتَقَرَّ بذلك عَيْنُهُ، و«ذلك»، أي: ذريتُهُ ورفعُهُم إلى درجته. انظر التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٢) قرأ - كما في مصادر التخريج - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١].

(٣) كانت في (ف): «بشر» وصوبها بالهامش: «مبشر»، وعليها «صح»، والصواب: «بشر»، فهو محمد بن بشر العبدي. واختُلف عليه فقد أخرج الحديث ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٤٦٨) من طريق موسى بن عبدالرحمٰن المسروقي، عنه، به موقوفًا. وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٠٧٥) من طريق أحمد بن شكيب الكوفي، عن محمد بن بشر، به مرفوعًا. وأخرجه الطحاوي أيضًا (٣/ ١٠٧) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري، به.

(٤) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٠/ التفسير)، والدورقي في "مسند سعد" (٥٠)، والدارمي في "مسنده" (٣٣٨٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٣)، والبزار في "مسنده" (١١٥٧)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٣٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨١٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢١٨)، والشاشي في "مسنده" (٧١)، وأبو بكر الآجري في "أخلاق أهل القرآن" (١٧)، والدارقطني في "الأفراد" (٥٧/ أ/ أطراف الغرائب).
ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه تمام في "فوائده" (١٣١١/ الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/ ٤٣ و١٦/ ٣٩٨).
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩١). ومن طريق الآجري أخرجه عبدالرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (٤٠).

قال: « خِيَارُكُم مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وعَلَّمَهُ » ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عاصمٌ[١]، عن أبي عبدالرحمٰن[٢]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً[٣].

---

(١) روايته على هذا الوجه ذكرها الدارقطني في "العلل" (٣/ ٥٩) من طريق يحيىٰ بن عبدالحميد الحِمَّاني، عن شريك بن عبدالله القاضي النخعي، عن عاصم، به.
وأخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٣٧) من طريق الهيثم بن اليمان، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥١٢٨) من طريق عبدالرحمن بن شيبة، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٦١-١٦٢ رقم١٠٣٢٥)، وفي "الأوسط" (٣٠٦٢) من طريق يحيى بن إسحاق، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٩٥-٩٦) من طريق محمد بن بكير، جميعهم عن شريك بن عبدالله، عن عاصم، عن أبي عبدالرحمن، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.
وأخرجه تمام في "فوائده" (١٣١٢/ الروض البسام) من طريق الوليد بن صالح، عن شريك، عن عاصم، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به.
وأخرجه تمام أيضًا (١٣٠٩) من طريق إسحاق بن عبدالله البوقي، عن شريك، عن عاصم، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٠٢٧) من طريق شعبة، وأيضًا (٥٠٢٨) من طريق الثوري، كلاهما عن علقمة بن مَرْثَد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ. ولم يذكر الثوري في روايته: «سعد بن عبيدة».

(٢) هو: عبدالله بن حبيب السلمي.

(٣) قوله: «مرسل» يحتمل النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
وقال البزار في "مسنده" (٣/ ٣٥٧): « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن عاصم، عن مصعب بن سعد، عن أبيه إلا الحارث بن نبهان، وقد خالف الحارثَ ابن نبهان في إسناد هذا الحديث شريكٌ، فرواه شريك، عن عاصم، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن عبدالله بن مسعود . والحارث فغير حافظ، وشريك يتقدمه عند أهل الحديث وإن كان غير حافظٍ أيضًا ». =

١٦٨٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب الثَّقفي[١]، عن يحيى بن سعيد[٢]، عن سعيد بن المسيّب، عن عبدالله بن سَلَام[٣]،

= وقال الدارقطني في الموضع السابق من "الأفراد": «غريبٌ من حديث عاصم بن أبي النجود، عن مصعب، تفرَّد به الحارث بن نبهان».
وقال في "العلل" (٥٩٩): « حدَّث به الحارث بن نبهان، عن عاصم، عن مصعب ابن سعد، عن سعد، عن النبي ﷺ ، وحدَّث به أحمد بن مسعود الزبيري، عن موسى بن نصر، عن فيض بن وثيق، عن أبي أمية بن يعلى، عن عاصم، ووهم فيه، وإنما رواه الفيض بن وثيق، عن الحارث بن نبهان، عن عاصم ».
وقال أيضًا (٣/ ٥٨-٥٩): « واختُلف عن عاصم بن أبي النَّجود، فرواه حفص بن سليمان، عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ، وكذلك قال خالد بن عمرو، عن شريك، عن عاصم، وقال محمد بن بكير الحضرمي: عن شريك، عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن، عن ابن مسعود، وأرسله يحيى الحمَّاني، عن شريك، فقال فيه: عن عاصم، عن أبي عبدالرحمن، عن النبي ﷺ». وذكر الذهبي في "الميزان" (١/ ٤٤٤): «أن هذا الحديث من مناكير الحارث بن نبهان».

(١) هو: ابن عبدالمجيد، وروايته أخرجها الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٤٧٥) من طريق يحيى بن حكيم، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ٤٨-٤٩) من طريق هشام بن عمار، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٤) من طريق عبدالأعلى بن حماد، جميعهم عن عبدالوهاب الثقفي، به.
قال ابن عساكر: « كذا قال: عن عبدالله بن سلام، ورواه غيره عن عبدالوهَّاب الثقفي، ولم يذكر فيه ابن سلام ». ثم أخرجه (١/ ٢٠٥) من طريق محمد بن المثنى ومحمد بن بشار، عن عبدالوهَّاب بن عبدالمجيد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد ابن المسيب، فذكر الحديث ولم يذكر عبدالله بن سلام.
وفي مطبوع تفسير الثعلبي: « عبدالمجيد» بدل: «عبدالوهَّاب بن عبدالمجيد».

(٢) هو: الأنصاري .

(٣) بتخفيف اللام، وانظر الكلام على ضبط «سلام» بالتخفيف والتثقيل، في التعليق على المسألة رقم (٩٢).

في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾[١]؛ قال: دِمَشْقُ؟

قال أبي: لم يُتابَع عبدالوَهَّاب على رواية هذا الحديث؛ ورواه[٢] ليث بن أبي سُلَيم[٣]، والثَّوْري[٤]، وحمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سَلَمة، وابن المُبارَك، والدَّراوَرْدي[٥]، وسُلَيمان بن بلال، كلُّهم[٦] عن يحيى

---

(١) الآية (٥٠) من سورة المؤمنون.

(٢) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «رواه» بلا واو.

(٣) في (ت) و(ك): «سليمان».

(٤) في "تفسيره" (٧٤)، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٥).

(٥) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٦) وتابع هؤلاء في روايتهم عن يحيى بن سعيد على هذا الوجه كلٌّ من:
معمر، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٤٥)، ومن طريقه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٩/ ٣٧) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٦).
وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٩/ ٣٧) من طريق محمد بن ثور، عن معمر قال: بلغني عن ابن المسيب، به.
ويزيد بن هارون، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٤٥٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٧).
وشعبة، وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٩/ ٣٧) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ٢٠٥ -٢٠٦).
وعبدالله بن لهيعة، وروايته أخرجها ابن جرير الطبري (١٩/ ٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٥٣-١٥٤)، وابن عساكر (١/ ٢٠٦).
ومالك بن أنس، وعبدالله بن نمير، وروايتهما أخرجها ابن عساكر (١/ ٢٠٥و٢٠٦).
قال ابن عساكر (١/ ٢٠٥): «وكذا رواه عن يحيى بن سعيد: مالك ابن أنس، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجَّاج، ومعمر بن راشد، وعبدالله بن نمير الهَمْداني الكوفي، وعبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري، ويزيد بن هارون الواسطي، لم يذكروا فيه عبد الله بن سلام».

ابن سعيد، عن سعيد بن المسيّب، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَءَاوَيْنَاهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾(١)؛ ليس أحدٌ منهم يقول: عبدُالله بنُ سَلامٍ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

قال: أولئك أحفَظُ، والله أعلم أيُّهما أصحُّ، ويحتمل أن يكونَ(٢) سمَّى(٣) لعبدالوهَّاب: عبدَالله بن سَلامٍ، ولم يُسَمِّ لهم(٤).

١٦٨٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سعيد بن الوليد القُرشي، عن مُعتَمِر(٥)، عن أبيه، عن مُقاتِل بن حَيَّان، في قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦﴾(٦)؛ قال: بالخَلَف(٧)؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو مُعتَمِرٌ، عن شَبيب بن عبدالملك، عن مُقاتِل بن حَيَّان؛ [والتَّيْميُّ](٨) لم(٩) يَرو عن(١٠) مُقاتِلٍ شيئًا.

---

(١) قوله: ﴿ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ ليس في (ت) و(ك).

(٢) في (ش): «يقول».

(٣) أي: يحيى بن سعيد الأنصاري.

(٤) لعله لم يجزم بخطأ عبدالوهَّاب فيه؛ لأن كتاب عبدالوهَّاب أصحُّ الكتب عن يحيى ابن سعيد. قال عليُّ بن المديني: «ليس في الدنيا كتابٌ عن يحيى - يعني: ابن سعيد الأنصاري - أصح من كتاب عبدالوهَّاب، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كَلٌّ». نقله الحافظ في "التهذيب" (٢/٦٣٨)، والله أعلم. وتقدم في التخريج ذكر الخلاف على عبدالوهَّاب.

(٥) هو: ابن سليمان التيمي.

(٦) سورة الليل.

(٧) أي: صدَّق بالخَلَف، وهو البَدَلُ والعِوَضُ عمَّا أعطى. انظر "اللسان" (خ ل ف/ ٩/ ٨٥).

(٨) في (ك): «عن التميمي». وفي بقية النسخ: «عن التيمي»؛ وإثبات «عن» خطأ، وكثيرًا ما تتصحَّف «الواو» إلى «عن» والعكس، وصوابُ المعنى ما أثبتناه.

(٩) في (ك): «ولم».

(١٠) في (ت) و(ك): «غير».

١٦٨٧- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[١]، عن ثابت[٢]، عن أنس؛ أنَّ أُسَيد بن حُضَير قال: بينما أنا في مَشْرَبَةٍ[٣] أَقْرَأُ سُورَةَ البقرة إذْ سَمِعتُ وَجْبَةً[٤]، فخَشِيتُ أن يكونَ فرسي استطْلَقَت[٥]، فنظرتُ فإذا مِثلُ قناديل المسجد بين السماء والأرض، فما ملكتُ نفسي أن أتيتُ النبيَّ ﷺ فأخبرتُه فقال: « **ذَلِكَ**[٦] **مَلَائِكَةٌ نَزَلُوا يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ** »؟

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٦٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٣٠)، والدولابي في "الكنى" (١/ ٨٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٧٩)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٠٨ رقم ٥٦٦) والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٥٤)،والبيهقي في "الشعب" (١٨٢٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩/ ٩١-٩٢) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٨١ رقم١١٧٦٦)، ومسلم في "صحيحه" (٧٩٦) من طريق عبدالله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، عن أسيد، به.

(٢) هو: ابن أَسْلَم البُناني.

(٣) الْمَشْرَبَةُ: بفتح الراء وضمِّها: هي الغُرْفَة، وقيل: هي كالصُّفَّة بين يَدَي الغُرفَة. "لسان العرب" (١/ ٤٩١).

(٤) الوَجْبَةُ: السَّقْطَةُ مع الهَدَّة، أو: صَوتُ الساقط. "القاموس" (و ج ب/ ص١٤١).

(٥) لعل معناها: أنها انطلقت من مربطها تعدو، فأحدثت هذا الصوت، والله أعلم. يقال: استطلق الظبي وتطلَّق: إذا استَنَّ في عَدوِه، فمضى، ومرَّ لا يلوي على شيء. انظر "تاج العروس" (١٣/ ٣٠٧-٣٠٨/ طلق).

(٦) في (ش): « ذاك ». وكلاهما اسم إشارة للمذكر، واللام للبعد والكاف للخطاب. وفي مصادر التخريج: « تلك »، وهو الجادَّة؛ لأنَّ المراد الملائكةُ، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ، وهو من باب الحمل على المعنى، والمراد: ذلك الذي نظرته أو رأيته - أو ذلك المنظور، أو ذلك المرئيُّ -: ملائكةٌ. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

قلتُ لأبي: رواه سُلَيمان بن المُغِيرَة فقال: عن ثابت؛ أنَّ أُسَيد ابن حُضَير، لم يذكُرْ أنسً[(١)].

فقال أبي: سُلَيمانُ أحفَظُ من حمَّاد[(٢)] لحديثِ ثابت .

١٦٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٣)]، عن عمَّار بن أبي عمَّار،عن ابن عباس، في قوله:﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾[(٤)]؛ قال: والمشهودُ: يومُ القيامة .

ورواه ابن عُلَيَّة[(٥)]، عن يونس بن عُبَيد، عن عمَّار بن أبي عمَّار،

---

(١) من قوله:« قلت . . . » إلى هنا، ليس في (ت) و(ك). وقوله:« أنس» كذا وقع في (أ) و(ش) و(ف)، بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك):« عماد ».

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٨٥٦٥) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن ابن عباس.
وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٨٥٦٤)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ٢٠٨٤ رقم١١٢١٦) من طريق شعبة، والثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ١٦٥) من طريق عبدالوارث بن سعيد، كلاهما عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، وجاء في رواية شعبة:« عن يوسف المكي».
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٢٨٣/ كشف الأستار) من طريق شبيب بن بشر، والنسائي في "الكبرى" (١١٦٦٣) من طريق يزيد بن أبي سعيد النحوي، كلاهما (عكرمة وعلي) عن ابن عباس.

(٤) الآية (٣) من سورة البروج.

(٥) هو: إسماعيل بن إبراهيم، وروايته أخرجها ابن جرير في "تفسيره"(٢٤/ ٣٣٢).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٩٨ رقم ٧٩٧٢ و٧٩٧٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٧٠)، وفي "الشعب" (٢٧٠٤)، وفي "فضائل الأوقات" =

عن أبي هريرة، في قوله تعالى...[(١)]؟

قال أبي: يونسُ أحفظُهم[(٢)].

١٦٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن علي[(٣)]، عن قُرَّة ابن سُلَيمان الأَزْدي، عن حرب بن سُرَيج[(٤)]، عن عبدالعزيز بن صُهَيب، عن أنس، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾ ﴾[(٥)]؛ قال: اللَّوحُ المحفوظُ: لوحٌ في جَبهة إسرافيل ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وقُرَّة: مجهولٌ، ضعيفُ الحديث .

= (١٧٦) من طريق شعبة، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٣٣٣) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن يونس بن عبيد، به موقوفًا. وجاء في "فضائل الأوقات" مرفوعًا. وأخرجه أحمد أيضًا في "المسند" (٢/ ٢٩٨ رقم٧٩٧٢) من طريق علي بن زيد بن جُدعان، عن عمار، عن أبي هريرة مرفوعًا.
ومن طريق أحمد (الحديث رقم ٧٩٧٢) أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٧٠).

(١) ولفظ يونس: « قال: الشاهد: يومُ الجمعة، والمشهود: يومُ عَرَفَة، والموعود: يوم القيامة ». انظر "مسند أحمد" (٢/ ٢٩٨).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ١٢٠): «اختُلف في رفعه على عمار؛ فرفعَه علي ابن زيد بن جُدعان، ووقفه يونس بن عبيد، عن أبي هريرة، وهو الصَّواب».

(٣) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٣٤٨)، ومن طريقه الثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ١٧٦).

(٤) كذا في (أ) دون نقط الجيم، ووضعت علامة الإهمال على السين. وفي (ش) و(ف): «شريح»، ولم تنقط في (ت) و(ك)، وهو: حرب بن سريج بن المنذر المِنْقَري.

(٥) الآية (٢١-٢٢) من سورة البروج .

١٦٩٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة[١]، عن سفيان ابن عُيَينة[٢]، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ إذا نزل عليه القرآنُ، تعجَّل بقراءته ليحفظَه؛ فأنزَلَ اللهُ تبارك وتعالى عليه[٣]: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾[٤] الآية[٥]؟

قال أبي: منهُم من لا يقولُ في هذا الحديث: ابنُ عبَّاس، ويُرسله[٦]، والمُرسَلُ أصحُّ؛ [حدَّثنا][٧] ابن أبي عمر، عن ابن عُيَينة، عن عمرو، عن سعيد بن جُبَير، مُرسَلٌ[٨].

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١١٦٣٦)، وابن منده في "الإيمان" (٦٩٠). وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره"(٢٤/ ٦٥) عن أبي كريب محمد بن العلاء، عن ابن عيينة، به.

(٢) قوله: « ابن عيينة » ليس في (أ) و(ش).

(٣) قوله: « عليه » من (ف) فقط.

(٤) قوله: « لتعجل به » من (ك) فقط.

(٥) الآية (١٦) من سورة القيامة.

(٦) أخرجه الحميدي في "مسنده" (٥٨٣)، والطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٥-٦٦) من طريق عبيد بن إسماعيل، ويونس بن عبدالأعلى، جميعهم (الحميدي وعبيد ويونس) عن ابن عيينة، به، مرسلاً.

(٧) في جميع النسخ: «حديث»، وهي مصحَّفةٌ عما أثبتناه، وابنُ أبي عمر: هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وهو شيخ لأبي حاتم، والمثبت هو الصواب لأمرين:
الأول: سياق المسألة؛ فإن أبا حاتم صحَّح المرسل، وساقه بسنده، وهو صنيعُهُ في هذا الكتاب كما في المسألة رقم (١٦٥٩).
والثاني: أن «حدَّثنا» و«حديث» كثيرًا ما تتصحَّف كلٌّ منهما عن الأخرى كما في المسألة رقم (١٣٢٠).

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: إلا ما يَرويه موسى بن أبي عائِشَة[١]، فإنه يقول: عن سعيد بن جُبَير[٢]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

١٦٩١ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيدٌ أبو حاتِم[٤]، عن سُلَيمان التَّيْمي[٥]، عن أبي عثمان[٦]؛ أنَّ أبا هريرة قال: من قرأ: ﴿يسٓ﴾ مَرَّةً، فكأنما قرأ القرآنَ عشر مِرار.

وقال[٧] أبو سعيد: ومن قرأ: ﴿يسٓ﴾، فكأنما قرأ القرآنَ مرَّتين.

قال أبو هريرة: حَدِّثْ أنت بما سمعتَ، وأحدِّثُ أنا بما سمعتُ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٦٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن مَيمون الرَّقِّي[٨]،

---

(١) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٥٣٧)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٢٠ رقم ١٩١٠) كلاهما عن ابن عيينة، عنه، به.
ومن طريق الحميدي أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٩٢٧).
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن ابن عيينة، عن موسى بن أبي عائشة، عن سعيد بن جبير، مرسلاً.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١/ ٣٤٣ رقم ٣١٩١)، والبخاري في "صحيحه" (٥)، ومسلم (٤٤٨) من طرق عن موسى بن أبي عائشة، به متصلاً بذكر ابن عباس.

(٢) من قوله: « مرسل قال أبي . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٣) نقل هذا النص الذهبي في "الميزان" (٢/ ٢٤٧).

(٤) هو: ابن إبراهيم، وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (٢٢٣٨).

(٥) هو: ابن طَرْخان.

(٦) هو: عبدالرحمن بن مل النهدي.

(٧) في (ف): «قال» دون واو.

(٨) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو يعلى في "معجمه" (٥٣) من طريق محمد بن الأزهر، عن محمد بن كثير الصنعاني، به. =

عن محمد بن كَثِير الصَّنْعاني، عن مخْلَد بن حسين، عن هشام[1]، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ قَرَأَ ﴿يسٓ﴾، في لَيْلَةٍ، غُفِرَ لَهُ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ إنما رواه جَسْر[2]، عن

= وذكره الدارقطني في "الأفراد" (٣٠٤/ب/أطراف الغرائب) من طريق محمد بن كثير الصنعاني، به. قال الدارقطني: « تفرَّد به محمد بن كثير، عن مخلد، عن هشام، عنه ».

(١) هو: ابن حسان القردوسي.

(٢) في (ش): « حسن »، وفي (ك): « جُبَيْر ».
وجَسْر: هو ابن فَرْقَد. ولم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكن أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٥٨٩)، وابن السماك في "جزء حنبل بن إسحاق" (٨٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٠٣)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢٨٦) من طريق مسلم بن إبراهيم، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢٥٢) من طريق الحسن بن قتيبة، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٤/ ٤١٠) من طريق خالد بن عبدالرحمن، جميعهم (الطيالسي، ومسلم، والحسن، وخالد) عن جسر بن فرقد، عن الحسن، عن أبي هريرة، به.
ومن طريق الطيالسي أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٥٩).
قال العقيلي: « والرواية في هذا المتن فيها لين ».
وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٣٤٥٨) من طريق المعتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن الحسن من قوله.
وأخرجه الدارمي أيضًا (٣٤٦٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٢٥٣)، وتمام في "فوائده" (١٣٥٧/ الروض البسام)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٨٨/ ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٣٥ و٢٢٣٦) من طريق محمد بن جحادة، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٢٤)، وابن البختري في "المجلس الرابع على الولاء" (٦٥/ مجموع فيه مصنفاته)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ١٧٩) من طريق هشام بن زياد، والطبراني في "الأوسط" (٣٥٠٩)، وفي "الصغير" (٤١٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٢٥٧-٢٥٨) من طريق غالب بن =

الحســن[(١)]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[(٢)].

١٦٩٣ - وسمعتُ[(٣)] أبا زرعة وذكَرَ حديثَ الزُّهري[(٤)]، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: مازال رسولُ الله ﷺ يُسْأَلُ عن الساعةِ حتى

= خطاف القطان، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٩٩) من طريق الحسن بن دينار، جميعهم عن الحسن، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٧٤)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤١٦) من طريق أغلب بن تميم، عن أيوب ويونس وهشام، عن الحسن، عن أبي هريرة. قال ابن عدي: «وهذا الحديث لا يرويه عن هؤلاء غير أغلب».
قال الدارقطني: «تفرَّد به شجاع بن الوليد أبو بدر، عن زياد بن خيثمة، عن ابن جُحادة، عن الحسن».

(١) هو: البصري.

(٢) قوله: «مرسل» كذا جاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
قال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٦٧): «اختُلف فيه على الحسن؛ فرواه محمد بن جُحادة، وهشام بن زياد أبو المقدام، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعًا. ورواه أبان بن أبي عياش، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعًا. قال ذلك فضيل بن عياض عنه. ورواه فضل بن دلهم، عن الحسن قوله لم يتجاوز به. ورواه هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قاله محمد بن كثير عن مخلد بن الحسين. ورواه علي بن عاصم وبشر بن منصور، عن أبان، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعًا ... وليس فيها شيء يثبت».

(٣) نقل الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٤/ ١٥١) قول أبي زرعة.

(٤) روى هذا الحديثَ عن الزهري سفيان بن عيينة واختُلف عنه، فأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٧٧٧)، والبزار في "مسنده" (٢٢٧٩/كشف الأستار)، وابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٢١٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٣١٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وابن جميع الصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص٣٢٨) من طريق عبدان بن الجنيد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥ و٢/ ٥١٣) من طريق الحميدي، جميعهم (ابن راهويه ويعقوب وعبدان والحميدي) عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به. =

نزلت عليه: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾[(١)].

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: مُرسَلٌ، بلا عائِشَة [(٢)].

١٦٩٤ - وسألتُ أبي[(٣)] عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[(٤)]، عن أبي حازم[(٥)]، عن أبي سَلَمة، عن أبي سعيد، قوله تعالى: ﴿ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾[(٦)]... [(٧)]؟

= ومن طريق الصيداوي أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٢١).
وأخرجه الشافعي في "مسنده" (ص٤٢٣)، وفي "الرسالة" (١٣٧٣)، وعبدالرزاق في "تفسيره" (٢/ ٣٤٧)، ونعيم بن حماد في "الفتن" (١٧٨٣)، جميعهم عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن النبي ﷺ مرسلاً.
ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "المعرفة" (١٤/ ٤٧٤ رقم ٢٠٨٢٠).

(١) الآية (٤٣) من سورة النازعات .

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٩/أ) هذا الحديثَ من رواية جماعة عن ابن عيينة مسندًا، وآخرين عنه مرسلاً ثم قال: « ولعل ابن عيينة وصلَه مرَّة وأرسله أخرى ».
وقال الحاكم في الموضع السابق: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ فإن ابن عيينة كان يرسله بأَخَرَة ».

(٣) كذا جاء السؤال موجَّهًا إلى أبي حاتم، والجواب من أبي زرعة، فلعل سقطًا قد وقع في المسألة؛ فقد نقل ابن كثير في "تفسيره" (٥/ ٣١٦-دار الشعب) هذا الحديث معلقًا عن سفيان بن عيينة، وقال بعده: « وقال أبو حاتم الرازي: النعمان ابن أبي عياش يكنى أبا سلمة ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٦٧٤١)، وفي "تفسيره" (٢/ ٢١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره"(١٨/ ٣٩٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٢/أ/أطراف الغرائب)، والبيهقي في "إثبات عذاب القبر" (٦٠). وجاء عند عبدالرزاق في "التفسير": « عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ».

(٥) هو: سلمة بن دينار.

(٦) الآية (١٢٤) من سورة طه .

(٧) تمامه، كما في مصادر التخريج: « قال: يُضَيَّقُ عليه قَبْرُهُ حتى تختلف أضلاعُهُ ».

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ قد رواه جماعةٌ[(١)] فقالوا: عن أبي حازم، عن النُّعْمان، يعني: ابنَ أبي عيَّاش.

قلتُ: فإنَّ ابنَ عُيَينة[(٢)] قال: كُنيتُهُ أبو سَلَمة.

قال: لا أحفَظُ مَنْ ذكَرَهُ.

قلتُ: عباسٌ البَحْراني[(٣)].

قال: رَحِمَ اللهُ عبَّاسًا[(٤)].

قلتُ: فما كُنيةُ[(٥)] النُّعْمان؟

---

(١) منهم: عبدالرحمن بن إسحاق، وروايته أخرجها مسدد في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٦٥٩ و٤٥٣٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٨٢٦)، والطبري في "تفسيره" (١٨/ ٣٩٢ و٣٩٣).
ومنهم: محمد بن جعفر وابن أبي حازم، وروايتهما أخرجها الطبري في "تفسيره" (١٨/ ٣٩٣).
ومنهم: حماد بن سلمة، وروايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٨١)- ومن طريقه البيهقي في "إثبات عذاب القبر" (٥٩)- من طريق النضر بن شميل، عنه به مرفوعًا إلى النبي ﷺ.
وأخرجه البيهقي أيضًا (٦٠) من طريق الحاكم بإسناده إلى الحسن بن موسىٰ الأشيب، عن حماد بن سلمة، عن أبي حازم، عن النعمان بن عباس [كذا]. ثم قرن هذه الرواية برواية سفيان بن عيينة السابقة.

(٢) قوله: « عيينة » ليس في (ت) و(ك).

(٣) هو: ابن يزيد.

(٤) في (ت): « رحمه الله عباسًا »، وفي (ك): « رحمه عباسًا ».

(٥) كذا في (ف)، وفي بقية النسخ: « كنيته ».

قال: لا أدري[١].

١٦٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن جعفر[٢]، عن مالك بن أنس، عن ابن أبي صَعْصَعَة[٣]، عن أبيه، عن أبي سعيد الخُدْري، عن أخيه قتادة بن النُّعْمان[٤]، عن النبيِّ ﷺ: «﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٥] ثُلُثُ القُرْآنِ » ؟

فقال: كذا رواه إسماعيلُ بنُ جعفر، وهو صحيحٌ، ورواه جماعةٌ مِنْ أصحاب مالك، عن مالك، يقصِّرون به[٦].

قلتُ لأبي: هل تابع إسماعيلَ بن جعفر أحدٌ ؟

---

(١) ذكر ابن منده في "فتح الباب في الكنى والألقاب" (٣١٤٠) أن ابن لهيعة كنى النعمان أبا سلمة في حديث له.

(٢) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٢٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٢٩ و١٠٥٣٥ و١٠٥٣٦)، وأبو يعلى في "المسند" (١٥٤٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٨)، والبيهقي في "السنن" (٣/ ٢١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٢٢٩).

(٣) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صَعْصَعَة الأنصاري.

(٤) قتادة بن النعمان هو أخو أبي سعيد الخدري لأمه. انظر "فتح الباري" لابن حجر (٩/ ٥٩).

(٥) أي: سورة الإخلاص.

(٦) أي: لا يذكرون قتادة بن النعمان، ومنهم محمد بن الحسن الشيباني وروايته في "الموطأ" (١٧٣)، ويحيى بن يحيى الليثي وروايته في "الموطأ" (١/ ٢٠٨)، وعند ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٤٩)، وأبو مصعب الزهري وروايته في "الموطأ" (٢٥٦)، وإسحاق بن عيسى الطباع وروايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٣ رقم ١١٣٩٢)، ويحيى بن سعيد القطان، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٣ رقم ١١١٨١)، وابن عبدالبر في "التمهيد"(١٩/ ٢٢٧). وعبدالرحمن بن مهدي وروايته =

قال: ما أَعْلَمُهُ، إلَّا ما رواه ابن حُمَيد[١]، عن إبراهيم بن المختار، عن مالك، فإنه يتابعُ إسماعيلَ.

١٦٩٦ - قال أبي: وذكَرَ حديثًا رواه بَكَّارُ بنُ عبدالله بن عُبَيدة الرَّبَذي[٢]، عن عمِّه موسى بن عُبَيدة، عن أخيه محمد، عن أخيه

= أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٥ رقم ١١٣٠٦)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي وروايته أخرجها البخاري في "الصحيح" (٦٦٤٣)، وإسماعيل بن أبي أويس وروايته أخرجها البخاري (٧٣٧٤). وعبدالله بن يوسف التنيسي وروايته أخرجها البخاري في "الصحيح" (٥٠١٣)، وقتيبة بن سعيد وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٦٧ و١٠٥٣٤)، وأحمد بن أبي بكر وروايته أخرجها ابن حبان في "الصحيح" (٧٩١)، وعبدالله بن وهب وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٧)، ويحيى بن بكير وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢١).

(١) هو: محمد بن حميد الرازي، وروايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٢٣٠). قال ابن عبدالبر: «هذا الحديث سمعه أبو سعيد وقتادة جميعًا من النبي ﷺ».
قال الحافظ في "الفتح" (٩/ ٥٩): «القارئ هو قتادة بن النعمان .. والذي سمعه لعله أبو سعيد، راوي الحديث، لأنه أخوه لأمه، وكانا متجاورين، وبذلك جزم ابن عبد البر، فكأنه أبهم نفسه وأخاه».
وسئل عنه الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٨٢ رقم ٢٢٨٥) فقال: «يرويه مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، واختلف عنه؛ فرواه القعنبي، ومعن، وأبو مصعب، وأصحاب الموطأ، عن مالك، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد. وخالفهم إسماعيل بن جعفر، وأبو صفوان الأموي عبدالله بن سعيد بن عبدالملك بن مروان، وعباد بن صهيب؛ فرووه عن مالك، عن عبدالرحمن بن عبدالله، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن أخيه قتادة بن النعمان، عن النبي ﷺ. واختلفوا على مالك في اسم ابن أبي صعصة، والقول قول أبي معمر القطيعي عن إسماعيل بن جعفر، وهو الصواب».

(٢) في (ت) و(ش) و(ك): «الرندي». =

عبدالله بن عُبَيدة؛ قال: سمعتُ عُقْبَة بن عامر، يقول عن النبيِّ ﷺ: «﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾[(١)]: أَلَا إِنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ ».

قال أبي: يُروى هذا الحديثُ عن عُقْبَة، عن النبيِّ ﷺ[(٢)]، ولا أعرفُ هذا الإسنادَ، ولا أرى[(٣)] عبدالله بن عُبَيدة أدرك عُقْبَة بن عامر، ويَروي[(٤)] عن سَهْل بن سعد، فلا أدري أدرَكَهُ أم لا .

١٦٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيل[(٥)]، عن سفيان[(٦)]، عن أبي إسحاق[(٧)]، عن أبي الأَحْوَص[(٨)]، عن عبدالله[(٩)]،

= والحديث أخرجه الطبري في "التفسير" (١٦٢٢٩) من طريق يحيى بن واضح، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٣١) من طريق أبي قتادة الحراني، كلاهما عن موسى بن عبيدة الربذي، به. وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٣١) من طريق مكي بن إبراهيم، عن موسى ابن عبيدة، عن أخيه عبدالله بن عبيدة، عن أخيه محمد ابن عبيدة، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ.

(١) الآية (٦٠) من سورة الأنفال .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥٧ رقم ١٧٤٣٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٩١٧) من طريق ثُمامة بن شفي، عن عقبة بن عامر، به.

(٣) في (ت) و(ك): « أدري »، وكذا في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٠١ رقم٤٦٦)، والمثبت هو الصواب؛ وكانت وفاةُ عقبة بن عامر رضي الله عنه قرب الستين، ووفاة عبدالله كانت في الثلاثين بعد المئة على أيدي الخوارج .

(٤) أي: وهو يَرْوي.

(٥) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٧٦١).

(٦) هو: الثوري.

(٧) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٨) في (ف): « الأخوص ». وهو: عوف بن مالك.

(٩) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

عن النبيِّ ﷺ قال: « بِئْسَ[١] مَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ[٢] كَذَا وكَذَا، ولَكِنْ نُسِّيَ[٣] » ؟

قال أبي: « هذا حديثٌ مُنكَرٌ »؛ يعني: بهذا الإسناد[٤].

١٦٩٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَروان الفَزاري[٥]، عن سَعَّاد[٦] الكوفي[٧]، عن جعفر بن إياس، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة؛ قال: اختَلَفْنا في الشَّجرةِ التي اجتُثَّتْ مِنْ فوق الأرض[٨]؛ فقال[٩] بعضُنا: هي الكَمْأَة[١٠]، فخرَجَ رسولُ الله ﷺ فقال:

---

(١) في (ك): « يلبس ». (٢) في (ك): « أنه ».

(٣) أي: ولكنْ ليقلْ: نُسِّيتُ، ولعل الحديث مختصرٌ أو وقع فيه سقطٌ، وأصلُهُ - كما في "صحيح ابن حبان"-: « لا يقولُ أحدكم: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وكَيْتَ؛ فإنَّه ليس هو نَسِيَ ولكنَّهُ نُسِّيَ ».

(٤) فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٢٩ رقم ٤٠٨٥)، والبخاري في "صحيحه" (٥٠٣٢ و٥٠٣٩)، ومسلم (٧٩٠) من طريق منصور بن المعتمر، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به مرفوعًا .

(٥) هو: ابن معاوية. ولم نقف على روايته، وذكر ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٢٧٤) أن الزهري رواه عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به.

(٦) ضبطها في (ف): «سُعاد» بضم السين. (٧) هو: ابن سليمان .

(٨) إشارة إلى الآية (٢٦) من سورة إبراهيم، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾.

(٩) في (أ) و(ش) و(ف): « قال ».

(١٠) الكَمْأَةُ: جمعٌ، وواحدها: كَمْءٌ، وهو شيءٌ أبيَضُ مِن شَحْم يَنْبُتُ من الأرض؛ يقال له: شَحْمُ الأرضِ، والعربُ تسمِّيه: «جُدريَّ الأرض»، وقِيل: كَمْأَةٌ: اسمُ جمع؛ قاله سِيبويهِ، وقيل: أَكْمُؤٌ: جمع قلة، وكَمْأَةٌ: جمع كثرة، وقيل: أَكْمُؤٌ: هو الجمع، وكَمْأَةٌ: جمعُ الجمع، وقيل غير ذلك. انظر "لسان العرب" (١/ ١٤٨- ١٤٩)، و"تاج العروس" (١/ ٢٩٣).

«مَهْيَمْ[(١)]»، فأخبرناه، فقال: «الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، وماؤُها شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، والعَجْوَةُ مِنَ الجَنَّةِ، وهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ» ؟

فقال أبي: إنما هو: جعفر بن إِياس[(٢)]، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

١٦٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاذ بن خالد العَسْقلاني[(٣)]،

---

(١) مَهْيَمْ: كلمة يمانية يُستَفْهَمُ بها، معناها: أَخْبِرْني ما أمرُكَ ؟ وما هذا الذي أرى بكَ؟ ونحو هذا. وهي اسم فعل أمر مبنية على السكون. انظر "اللسان" (١٢/ ٥٦٤-٥٦٥)، و"معجم القواعد العربية" (ص ٥١٩).

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٣٩٧)، وابن راهويه في "مسنده" (٥٠٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠٥ و٤٢١ رقم ٨٠٥١ و٩٤٦٥) من طريق حماد بن سلمة، وأحمد أيضًا (٢/ ٣٠١ و٤٨٨ رقم ٨٠٠٢ و١٠٣٣٥)، والنسائي في "الكبرى"(٦٦٧٣ و٦٧١٩) من طريق شعبة، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٩٨) من طريق هشيم، والطبراني في "الأوسط" (٣٣٨٨) من طريق أبان بن تغلب، جميعهم عن جعفر بن إياس أبي وحشية، به.
وقد اختُلف على جعفر بن إياس، وعلى شهر بن حوشب اختلافًا كثيرًا؛ انظر بعضه في "العلل" للدارقطني (٢٠٩٨).
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٤٧٨ و٤٦٣٩ و٥٧٠٨)، ومسلم (٢٠٤٩) من طريق عمرو بن حريث، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ.

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٣٤ رقم ٦١٧٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٨٧)، وابن أبي الدنيا في "العقوبات" (٢٢٢)، والبزار في "مسنده" (٢٩٣٨/ كشف الأستار)، وابن حبان في "صحيحه" (٦١٨٦)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٥٠٤)، وفي "الشعب" (١٦٠) من طريق يحيى بن أبي بكير، عن زهير بن محمد، به. ومن طريق أحمد أخرجه الخلال في "العلل" (١٩٤/ المنتخب). وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٦١) من طريق سعيد بن سلمة، عن موسى بن جبير، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، به. =

عن زُهَير[١] بن محمد، عن موسى بن جُبَير[٢]، عن نافع، عن عبدالله بن عمر؛ أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: « إِنَّ آدَمَ [لَمَّا][٣] أَهْبَطَهُ[٤] اللهُ إِلَى الأَرْضِ، قَالَتِ المَلَائِكَةُ: أَيْ رَبِّ! ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٥]، قَالُوا: رَبَّنَا، نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ »... وذكَرَ الحديثَ: قِصَّةَ[٦] هاروتَ وماروتَ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٧].

= وأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٥٣-٥٤)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٦٨٤)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ١٩٠ رقم ١٠٠٦)، والبيهقي في "الشعب" (١٦٢) من طريق سفيان الثوري، والطبري أيضًا (١٦٨٥) من طريق عبدالعزيز بن المختار، كلاهما عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، عن كعب، قوله.

(١) في (ك): « دهيز ».
(٢) في (ش): « جبر ».
(٣) ما بين المعقوفين زيادةٌ من مصادر التخريج؛ يقتضيها السياقُ.
(٤) في (ت): « أهبط ».
(٥) الآية (٣٠) من سورة البقرة.
(٦) قوله: «قصة» منصوبٌ، وفيه وجهان:
الأول: أنه منصوب بدلاً من «الحديث»؛ كأنَّه قال: وذكر قصَّةَ هاروت وماروت.
والثاني: أنَّه منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: في قصةٍ، حُذِفَ الجارُّ، فانتصب ما بعده. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢).
(٧) قال الإمام أحمد كما في الموضع السابق من "العلل" للخلال: « هذا منكر، إنما يُروى عن كعب». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٥): « تفرَّد به زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع. ورواه موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن كعب الأحبار قال: ذكرت الملائكةُ أعمالَ بني آدم، فذكر بعض هذه القصَّة، وهذا أشبه ». =

١٦٩٩/أ - قال أبي: كان ابنُ أبي سُرَيج[1] يقول: عن محمد بن ربيعة[2]، أو سعيدِ بنِ محمد[3]، عن أبي عمرو - أبو[4] أسباط بن محمد- عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، في قوله: ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴾[5]، تفسيرُهُ عن ابن عباس قال: افتِضاضٌ[6]

= وقال في "الشعب": « ورُوِّيناه من وجه آخر عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفًا عليه، وهو أصحُّ فإن ابن عمر إنما أخذه عن كعب ». اهـ.

وقال ابن كثير في "التفسير" (١/ ١٩٨): « هذا حديث غريب من هذا الوجه . . . ».

وقال بعد أن ذكره من رواية سالم، عن أبيه، عن كعب الأحبار: « فهذا أصحُّ وأثبت إلى عبدالله بن عمر من الإسنادين المتقدمين، وسالم أثبتُ في أبيه من مولاه نافع، فدار الحديثُ إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل، والله أعلم ».

وقال في "البداية والنهاية" (١/ ٣٨): « وإذا أحسنَّا الظنَّ قلنا: هذا من أخبار بني إسرائيل كما تقدم من رواية ابن عمر عن كعب الأحبار، ويكونُ من خرافاتهم التي لا يُعوَّل عليها والله أعلم ».

(١) في (ش) و(ف): « شريح »، ولم تنقط في (أ) و(ت) و(ك)، وهو أحمد بن الصباح النهشلي، وروايته أخرجها الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٤٠-٣٤١). وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (١/ ٣٥٥).

(٢) في (ت) تشبه: « شعبة ».

(٣) هو: الورَّاق .

(٤) في (ف): «عن ابن عمرو وابن أسباط»، وموضع «أبي عمرو» بياض في (ك)، وفي بقية النسخ: «عن أبي عمرو وأبو أسباط»، والمثبت هو الصواب، ولعل الواو تكررت من واو «عمرو» بانتقال نظر من النساخ. أو سقطت بعدها كلمة «هو»، والأصل: «وهو أبو». أما إعراب «أبو» هنا فهو خبرٌ لمبتدأ تقديره: «هو»، والجملة تعريفٌ لـ«أبي عمرو»؛ فأبو عمرو هو والد أسباط بن محمد، واسمه محمد بن عبدالرحمن بن خالد. انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٦٠٨ رقم٥٣٩٨)، وقد جاء في المسألة رقم (١٧٠٦): «وأبو عمرو والد أسباط . . .».

(٥) الآية (٥٥) من سورة يس .

(٦) في (ك): « اقتضاض »، وهو بمعنى «افتضاض»، يقال: اقْتَضَّ الجارية واقتضَّها، بمعنى: افترَعَهَا، وذهب بقضَّتِها، وهي بكارتها، ويقال: اقْتَضَّ اللؤلؤةَ، =

الأَبْكَار، فقال ابنُ أبي سُرَيْج[١]- وصَحَّف - فقال[٢]: ضَرْبُ الأوتار؛ وإنما هو: افتِضاضُ[٣] الأبْكار[٤].

١٧٠٠- وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه يحيى بن سَلَمة بن كُهَيل[٥]، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي أَوْفَىٰ، في قوله: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾[٦]؛ قال: نضَّاخَتان[٧] بالخير .

= أي: ثَقَبَها. انظر "الصحاح" (٣/ ١١٠٢-١١٠٣)، و"المغرب" (٢/ ١٨٤)، و"اللسان" (٧/ ٢٢٠)، و"تحرير التنبيه" للنووي (ص ٢٦٨-٢٦٩).

(١) في (أ) و(ف): «شريح».

(٢) قوله: « فقال » ليس في (ف).

(٣) في (ك): « اقتضاض ».

(٤) أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٥٣٤) من طريق عبيد بن أسباط بن محمد، والحسن بن زريق، والثعلبي في "تفسيره" (٨/ ١٣١) من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، جميعهم عن أسباط بن محمد، والطبري أيضًا (٢٠/ ٥٣٤) من طريق سليمان بن طرخان التيمي، كلاهما (أسباط وسليمان) عن أبي عمرو والد أسباط، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.
وأخرجه هناد في "الزهد" (٨٩)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٤٠) من طريق عبدالمؤمن بن علي، كلاهما (هناد وعبدالمؤمن) عن أسباط بن محمد، والخطيب أيضًا (٢/ ٣٤٠) من طريق عقبة بن محمد، كلاهما (أسباط وعقبة) عن أبيهما، عن عكرمة قوله، لم يذكرا :« ابن عباس ».
وأخرجه الحسين المروزي في زياداته على "الزهد" لابن المبارك (١٥٨٦)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٤١ و٣٤٢) من طريق سفيان ابن عيينة، عن أبي عمرو، عن عكرمة قوله.

(٥) روايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (٤٢٦/زيادات نعيم بن حماد).

(٦) الآية (٦٦) من سورة الرحمن .

(٧) في "اللسان" (ن ض خ/ ٣/ ٦٢):« وعينٌ نضَّاخة: تَجيشُ بالماء، وفي التنزيل: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ۝٦٦﴾[الرحمن]، أي: فوَّارَتان.

ورواه أسباطُ بن محمد[1]، عن عمرو بن قيس، عن سَلَمة بن كُهَيل، عن مجاهد، في قوله: ﴿ فِيهِمَا عَيۡنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: عمرو بن قَيسٍ أحفَظُ .

١٧٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم عبدالرحمٰن بن هانئ[2]، عن سُلَيمان بن بُشَيْر[3]، عن إبراهيم[4]، عن هَمَّام[5]؛ قال: سُئل[6] عن القراءة في الحمَّام ؟ فقال عبدالله: ما لذاك بُنِيَ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما هو كلامُ إبراهيم، وأَتوهَّمُ أنَّ الخطأَ مِنْ أبي نُعَيمٍ عبدِالرحمٰن.

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٠٤٣).

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧١) من طريق عمرو بن علي قال: كان ابن داود يقول: سليمان بن يُسَير، عن همام بن الحارث وإبراهيم، عن عبدالله، كره القراءة في الحمَّام. وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٢٣٩٥) من طريق حماد، عن سليمان بن بشير، عن إبراهيم، عن عبدالله.

(٣) كذا في جميع النسخ، ويُقرأ بضم الموحَّدة، وفتح المعجمة، ويقال فيه أيضًا: «بشر»، ويقال: « يُسَير » أوله مثناة تحتية مضمومة بعدها سين مهملة مفتوحة، ويقال: « أُسَيْر » بضم الهمزة مصغَّرًا، ويقال: « قسيم »، ويقال: «سفيان». انظر "المجروحين" لابن حبان (١/ ٣٢٩)، و"الإكمال" لابن ماكولا (١/ ٣٠٤)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ١٠٦)، و"توضيح المشتبه" (١/ ٥٤٢).

(٤) هو: النَّخَعي .

(٥) هو: ابن الحارث.

(٦) أي: عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .

١٧٠٢- وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٢]، عن موسى الصَّغير[٣]، عن هلال بن يِساف، عن أم الدَّرْداء، عن أبي الدَّرْداء، عن النبيِّ ﷺ قال: «﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٤] تعدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه حُصَين[٥]، عن هلال بن يِسَاف[٦]، عن عمرو بن مَيمون، عن امرأةٍ من الأنصار، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ[٧]، وفي الحديث: « **مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلا اللهُ . . .**»، وفيه كلامٌ .

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٣٥).

(٢) هو: محمد بن خازم الضرير. وروايته أخرجها البزار في "المسند" (١٠/ رقم ٤١١٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٩)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٧٥)، وأخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٨) وِجادة.
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٩٥ رقم ٢١٧٠٥)، ومسلم في "صحيحه" (٨١١) من طريق سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، رفعه.

(٣) هو: ابن مسلم .

(٤) سورة الإخلاص.

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢١) من طريق حصين، عن هلال بن يساف، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، أن رجلاً من الأنصار قال: قال رسول الله ﷺ.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٢) من طريق آخر عن حصين، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٠٨ رقم ١٠٤٨٥) من طريق حصين، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن عبدالله بن مسعود.
وانظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٧٣٥).

(٦) من قوله: « عن أم الدرداء . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ك).

(٧) كذا جاء هذا الإسناد في جميع النسخ ولم نقف عليه كما تقدَّم، ولعل صوابه: =

ورواه إسماعيلُ بن أبي خالد[١] عن هلال بن يِساف، قال: قال أبو مسعود: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٢] ثُلُثُ القرآن، قولَهُ.

١٧٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوَص[٣]، عن الأَعْمَش، عن إبراهيم[٤]، عن عَلْقمة[٥]، عن عبدالله[٦]؛ قال: أمرَني

= «حُصَين، عن هلال بن يِسَاف، عن عمرو بن مَيمون، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ». وانظر تخريج المسألة رقم (١٧٣٥)، والله أعلم.

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٦٦ رقم ٤٠٢٤) من طريق محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

(٢) أي: سورة الإخلاص.

(٣) في (أ) و(ف) و(ك): «الأخوص». وهو: سلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٠٢٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٩٤)، والنسائي في "الكبرى" (٨٠٧٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٥٤)، والطبراني في "الكبير:" (٩/ ٨٢ رقم ٨٤٦٧).
وأخرجه البزار في "مسنده" (١٥١٠ و١٥٤٣) من طريق المفضَّل بن محمد، عن إبراهيم بن مهاجر والأعمش والمغيرة، عن إبراهيم، به.
ولم يصرِّح البزار في الموضع الثاني بـ: الأعمش والمغيرة، وإنما قال: عن إبراهيم ابن مهاجر وغيره.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن إبراهيم بن المهاجر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله إلا المفضل، ورواه شعبة، عن إبراهيم بن المهاجر، عن إبراهيم، عن عبدالله مرسلاً، ولم يدخل بينهما علقمة».
ومن طريق البزار أخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/ ٨١ رقم ٨٤٦٣).

(٤) هو: النخعي.

(٥) هو: ابن قيس النخعي.

(٦) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

رسولُ الله ﷺ أَنْ[١] أَقْرَأَ عليه، فقلتُ: كيف أقرأُ عليك وعليك أُنزِلَ القرآن[٢]؟... وذكَرَ الحديثَ؟

قال أبي: هذا حديثٌ يخالفونَهُ فيه، يقولون: الأَعمَشُ[٣]، عن إبراهيم، عن عَبيدة[٤]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أصحُّ[٥].

١٧٠٤- وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن موسى

---

(١) في (ك): « أمرني أن ».

(٢) قوله: « القرآن » ليس في (ش).

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٨٠ و٤٣٢-٤٣٣ رقم ٣٦٠٦ و٤١١٨)، والبخاري في "صحيحه" (٤٥٨٢ و٥٠٥٥) من طريق سفيان الثوري، والبخاري أيضًا (٥٠٤٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨٠٠) من طريق حفص ابن غياث، والبخاري (٥٠٥٦) من طريق عبدالواحد بن زياد، ومسلم (٨٠٠) من طريق علي بن مسهر، جميعهم عن الأعمش، به.

(٤) هو: ابن عمرو السلماني.

(٥) قال الترمذي في الموضع السابق: « هكذا روى أبو الأحوص، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، وإنما هو: إبراهيم، عن عَبيدة، عن عبدالله ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٩) أوجهَ الخلاف في هذا الحديث وقال: «والمحفوظُ: عن حفص، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عَبيدة، عن عبدالله ».
وثَمَّ اختلافٌ آخرُ في هذا الحديث انظره في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥٢ و٥٣/ التفسير).

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٨٣٩)، ونقل بعض هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤/ ٥٢)، وابن حجر في "الدراية" (٢/ ١٦١). والحديث في معنى «السحت» ومناسبةُ ذِكْره هنا: أنَّه تفسير للسحت المذكور في قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٢-٦٣].

الخَطْمي[(١)]، عن ابن فُضَيل[(٢)]، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن محمد، عن إبراهيم بن محمد[(٣)] بن [عبدالله][(٤)]، عن السَّائب بن يزيد، عن النبيِّ ﷺ قال: «**السُّحْتُ[(٥)] ثَلَاثٌ: مَهْرُ البَغِيِّ، وَكَسْبُ الحَجَّامِ، وثَمَنُ الكَلْبِ**»؟

قال أبي: عبدُالرحمٰن بن محمد هو: ابن عَبْدٍ القاريُّ، وإبراهيمُ هذا هو أخوه - على ما أظنُّ - والناس يَرْوون هذا الحديثَ عن السَّائِب[(٦)]، عن رافع.

١٧٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّل بن إسماعيل، عن

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٦٨٣) من طريق علي ابن المنذر الكوفي، عن محمد بن فضيل، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن عبدالرحمٰن بن عبدالله، عن السَّائب بن يزيد، به.
وأخرجه النسائي أيضًا (٤٦٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٦١ رقم٦٦٩٦) من طريق عبدالرحمن بن مغراء، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالله، عن إبراهيم بن عبدالله، عن السَّائب، به.

(٢) هو: محمد.

(٣) قوله: «عن إبراهيم بن محمد» سقط من (ك).

(٤) كذا في (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وفي بقية النسخ: «عبيدالله»، والمثبت هو الصحيح، انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٢٣)، وترجمة أخيه (٥/ ٢٨١).

(٥) السُّحْتُ: هو كلُّ مالٍ حرام لا يَحِلُّ كسبُهُ ولا أكلُهُ. "المصباح المنير" (س ح ت ١/ ٢٦٧). وانظر كتب التفاسير ومعاني القرآن في تفسير آيات سورة المائدة (٤٢ و٦٢ و٦٣).

(٦) أخرجه على هذا الوجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٦٤ رقم ١٥٨١٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٥٦٧) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب، عن رافع بن خديج، به.

حمَّاد بن سَلَمة، عن سُهَيل[١]، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: كانت اليهودُ يأتون رسولَ الله ﷺ فيقولون: السَّامُ[٢] عليكَ يا محمد، فنزلت: ﴿وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ﴾[٣]؟

قال أبي: يقال: حمَّاد[٤]، عن سُهَيل[٥]، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ.

١٧٠٦ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح[٧]، عن

---

(١) في (ش): « سهل ». وسُهَيل هو: ابن أبي صالح.

(٢) السَّام، بتخفيف الميم: الموتُ. انظر "اللسان" (س و م/ ١٢/ ٣١٣). ويُخطئ بعضُهم فيُشدِّدون الميمَ؛ ظنًّا منهم أن معناها: ما فيه السَّمُّ، وأن جذرها (س م م). وقولُ اليهود لعنهم الله للنبيِّ ﷺ: «السَّام عليكم»، دعاءٌ منهم عليه بالموت، يُظهرون السلامَ والتحيَّة، ويُبطِنون الحقدَ والأذيَّة، وهي خَليقَةٌ متأصِّلةٌ في نفوسهم الخبيثة، وخُلَّة فُطرت عليها أرواحُهم العَفِنة الدنيَّة.

(٣) الآية (٨) من سورة المجادلة.

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١١٢٢)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٨٨)، وابن ماجه في "سننه" (٨٥٦) من طريق عبدالصمد ابن عبدالوارث، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٢) من طريق موسىٰ بن إسماعيل التَّبوذَكي، كلاهما عن حماد، به.
وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٥٧٤ و١٥٨٥) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، عن سهيل، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٧ رقم ٢٤٠٩٠)، والبخاري في "صحيحه" (٦٠٢٤)، ومسلم (٢١٦٥) من طريق عروة بن الزبير، وأحمد أيضًا (٦/ ٢٢٩ رقم ٢٥٩٢٤)، ومسلم (٢١٦٥) من طريق مسروق، والبخاري (٢٩٣٥) من طريق ابن أبي مليكة، جميعهم عن عائشة، به.

(٥) في (ش): « سهل ».

(٦) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٦٨).

(٧) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٩١ رقم =

شَرِيك[١]، عن محمد الطَّائي[٢]، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: لما نزلت: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٤﴾﴾[٣]؛ اشتدَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فأنزلَ الله تعالى: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ[٤] ﴿١٣﴾ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴿٤٠﴾﴾[٥]، يقولُ[٦]: نِصْفٌ من الأوَّلين، ونصفٌ من الآخِرين؟

قال أبي: محمد الطَّائي هذا: أبو عمرٍو والدُ[٧] أسباط بن محمد فيما أرى، ورواه[٨] عبدالرحمٰن بن شَرِيك، عن أبيه شَرِيك[٩]، عن

= ٩٠٨٠) من طريق الأسود بن عامر، وابن أبي حاتم كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٤٩٢) من طريق محمد بن عيسى الطباع، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٤٠) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني، ثلاثتهم عن شريك، عن محمد بن عبدالرحمن بياع الملاء، عن أبيه، به.

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٠١)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٤١) من طريق ابن المبارك، عن سفيان الثوري، عن أبي عمرو، عن أبيه، به مرفوعًا قال أبو نعيم: «تفرَّد برفعه ابن المبارك، عن الثوري، وأبو عمرو اسمه محمد، وهو والد أسباط بن محمد الكوفي القرشي. قاله سليمان [يعني: الطبراني]».

(١) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٢) في (ك): «للطائي».

(٣) الآية (١٣-١٤) من سورة الواقعة.

(٤) من قوله: «وقليل من الآخرين ...» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) الآية (٣٩-٤٠) من سورة الواقعة.

(٦) في (ك): «يقال».

(٧) انظر المسألة رقم (١٦٩٩/أ).

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): «رواه» بلا واو.

(٩) قوله: «عن أبيه شريك» سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

السُّدِّي[١]، عن أبيه، عن أبي هريرة، والله أعلم أيُّهما الصَّوابُ[٢].

١٧٠٧ - وسمعتُ[٣] أبا زرعة وحدَّثنا عن يحيى بن بُكير، عن اللَّيث[٤]، عن هشام بن سعد[٥]، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسار، عن أبي هريرة؛ قال: قالوا: يا رسولَ الله، أصحابُ الحُمُر؟ قال: «لَمْ يُنْزَلْ[٦] عَلَيَّ في الحُمُرِ شَيْئًا[٧]، إِلَّا هَذِهِ الآيَةَ الفَاذَّةَ[٨]:

---

(١) في (ك): «السري». وهو: إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن أبي كريمة.

(٢) ظاهر كلام أبي حاتم هنا أن محمَّدًا - وهو ابن عبدالرحمن - الطائي ليس هو السُّدِّي؛ لقوله: « والله أعلم أيهما الصواب ». وترجم المصنف في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٠) لمحمد بن عبدالرحمن هذا وقال: « كوفي، بياع الملاء، ويقال له: طائي » ولم يذكر أنه يقال له السُّدِّي. وروى الخطيب في "الموضح" (٢/ ٣٤٢) هذا الحديثَ من طريق محمد بن عبدالرحمن، به، ونقل عن موسى بن هارون الحمَّال أنه قال: «هو: محمد السُّدِّي» ولم يتعقَّبه، والله أعلم.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٣٣).

(٤) هو: ابن سعد.

(٥) في (ك): « سعيد ».

(٦) الفعل مبنيٌّ للمجهول، ونائب فاعله: « عليَّ في الحُمُر»؛ وعليه فيكون «شيئًا» بالنصب مفعولاً به، وأقيم الجارُّ والمجرور نائبًا للفاعل مع وجود المفعول به، وهو مذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٥٢)، ويشهد لهذا الوجه رواية الحديث في مصادر التخريج، والعبارةُ في المسألة رقم (٦٣٣) هكذا: « لم يُنْزَلْ... شيءٌ ». ويمكن أن يقرأ ما هنا أيضًا هكذا: «لم يُنْزِلْ» بالبناء للمعلوم، ويكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على «الله عز وجل»، وهو مفهوم من السياق، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٤٠٠)؛ ويشهد له رواية مسلم في "صحيحه" (٩٨٧): « ما أَنْزَلَ الله عَلَيَّ فيها شَيْئًا إِلَّا هَذِهِ الآيَةَ الجامعةَ الفَاذَّةَ ».

(٧) قوله: « شيئًا » سقط من (ك).

(٨) الفَاذَّة: الجامعةُ، المنفردةُ في معناها. "النهاية" (٣/ ٤٢٢).

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧﴾، إلى آخر السُّورة[١].

فقال[٢] أبو زرعة: وَهِمَ فيه الليث؛ إنما هو: زيدُ بن أسلَم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٧٠٨- وسمعتُ[٣] أبي وحدَّثنا عن يزيد بن سعيد الإسكَنْدراني[٤]، عن محمد بن عِياض، عن الليث بن سعد، عن موسى بن عُلَيٍّ[٥]، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو بن العاص: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إِنَّمَا الحَسَدُ في اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرْآنَ جُمْلَةً

---

(١) الآية (٧) من سورة الزلزلة. وفي جميع النسخ: «من يعمل».

(٢) في (أ) و(ش): «قال»، والمثبت من بقية النسخ، ومما سبق في المسألة رقم (٦٣٣).

(٣) انظر المسألة رقم (١٦٧٢).

(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦١/٤)، والذهبي في "الميزان" (٢/٥٨)، وفي "السير" (١٣/٥٨٨)، وفي "تاريخ الإسلام" (١٠/٤٧٧ و٢٢/٢٣٩)، وفي "تذكرة الحفاظ" (٢/٦٥٨) من طريق روح بن صلاح، عن موسى بن عُلَي، به.
وأخرجه ابن وَهْب في "جامعه" (٥٤٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/١٧٧ رقم ٦٦٥٢) من طريق الحسن بن موسىٰ، والحاكم في "المستدرك" (٤/٣١٤) من طريق شعيب بن يحيى، جميعهم (ابن وَهْب، والحسن، وشعيب) عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد الحضرمي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ.
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤٨٧٨).
وأخرجه ابن أبي الدنيا "الصمت" (٤٤٥) من طريق يحيى بن حسان، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٣١ و١٦٥ و٥٥٠) من طريق زيد بن أبي الزرقاء، والبيهقي في "الشعب" (٤٨٧٩) من طريق يحيى بن يحيى، جميعهم عن ابن لهيعة، عن الحارث ابن يزيد الحضرمي، عن عبدالرحمن بن حُجَيرة، عن عبدالله بن عمرو مرفوعًا.

(٥) بضم العين المهملة مصغَّرًا، وهو: ابن رباح.

فَأَخَذَهُ بِحَقِّهِ، قَامَ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وآنَاءَ النَّهَارِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: وَدِدتُّ لَوْ[1] أَنَّ اللهَ آتَانِي مِثْلَ مَا آتى فُلَانً[*]، ورَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالاً فأَخَذَهُ بِحَقِّهِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: وَدِدتُّ لَوْ أَنَّ اللهَ آتَانِي مِثْلَ[2] مَا آتى فُلَانً[*]، وأَرْبَعٌ إِذَا جُمِعَ[3] لَكَ [لَمْ يَضُرَّكَ مَا عُزِلَ عَنْكَ][4] مِنَ الدُّنْيا: حُسْنُ خَلِيقَةٍ، وعَفَافُ طُعْمَةٍ، وصِدْقُ حَدِيثٍ، وحِفْظُ أَمَانَةٍ».

قال أبي: حدَّثنا أبو صالح[5] بهذا الحديث، عن موسى نفسِهِ موقوفً[*]. وموقوفً أشبهُ[6]، ومحمدُ بنُ عِياض شيخٌ مِصْريٌّ إسكَنْدراني مَدِينيُّ الأصل.

---

(١) قوله: «لو» ليس في (أ) و(ش).

(*) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: «مثل» ليس في (ف).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة في مثل هذا أن يقال: «جُمِعْنَ»، أو «جُمِعَتْ»، وفي كثير من مصادر التخريج: «إذا كُنَّ فيك»، وهو الجادَّة؛ لكن ما في النسخ مُتَّجهٌ على مذهب مَنْ يجوِّز تذكير الفعل المسند إلى ضمير مؤنَّث، فيقولُ: «الشمسُ طَلَعَ»، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ من "الزهد" لابن المبارك (ص٤٢٤) يقتضيها السياق.

(٥) في (ك): «لا أصل له». وأبو صالح هو: عبدالله بن صالح كاتب الليث، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٢٨٨).
وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٢٠٤)، وابن وَهْب في "جامعه" (٥٤٧) كلاهما عن موسى بن عُلَي، به.
ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن قتيبة في "عيون الأخبار" (٣/ ٢٧)، والدينوري في "المجالسة" (١٠٨٤).

(٦) كذا، وتقدير الكلام: «وهو أشبَهُ موقوفًا»، لكن حذف المبتدأ «هو»، وحُذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

١٧٠٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلة[١]، عن ابن وَهْب، عن ابن لَهِيعة، عن بكرِ بن سَوادة[٢] ويزيدَ بن عمرو المَعَافِري[٣]، سمعا أبا عبدالرحمٰن الحُبُلِيَّ[٤]؛ قال: سمعتُ عبدالله بن عمرو، ومَسْلَمة[٥] ابن مُخَلَّد على المِنْبَرِ، وعبدُالله بنُ عمرو قائمٌ على درجة المنبر، فقال: قال[٦] لي رسول الله ﷺ:« يَا عَبْدَاللهِ بْنَ عَمْرو، اقْرَأْ بـ﴿ قُلْ[٧] أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾؛ فَإِنَّكَ لَنْ تَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ بِمِثْلِهِمَا[٨]».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما يُروى عن عُقْبَة بن عامر[٩]، عن النبيِّ ﷺ.

١٧١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[١٠]،

---

(١) هو: ابن يحيى التُّجِيْبي.

(٢) في (ت):« سرادة ».

(٣) في (ك):« والمغافري ».

(٤) هو: عبدالله بن يزيد.

(٥) في (ك):« وسلمة ».

(٦) قوله:« قال » سقط من (ك).

(٧) في (ك):« اقرأ فقل ».

(٨) في (ك):« بمثلها ».

(٩) حديث عقبة بن عامر تقدم في المسألة رقم (١٦٦٧)، وستأتي في المسألة رقم (١٧١٨)، وقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤٤ رقم ١٧٢٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨١٤) من طريق قيس بن أبي حازم، عن عقبة بن عامر، به.

(١٠) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٧٢٨)، والمصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٩٠٦ رقم ٥٠٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٨٦) و(٣/ ٢٢٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٧٨).
وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ٩٠٦ رقم ٥٠٥٤) من طريق يزيد بن أبان الرَّقَاشي، عن أنس.

عن زهير بن محمد، [عن حميدٍ][١] وأَبَانَ[٢]، عن أنس، في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾[٣]؛ قال: أَلْفَا دينارٍ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٤].

١٧١١ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه العبَّاس الخلَّال[٦]؛ قال: حدَّثنا محمد بن عيسى بن سُمَيْع؛ قال: حدَّثنا محمد بن أبي الزُّعَيْزِعَة، عن أبي زياد، عن أبي سَلَّام، عن أبي الدَّرْداء؛ أنه كان يقول: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: « **تَعَلَّمُوا القُرْآنَ؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخْرُجُ مِنَ البَيْتِ يُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ البَقَرَةِ** »؟

قال أبي: هذا الحديثُ[٧] لا أَصْلَ له[٨]، وأبو زياد لا أعرفُهُ.

---

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطويل، وما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ فاستدركناه من كتاب "التفسير" للمصنف (٣/ ٩٠٦ رقم٥٠٥٣)، ومصادر التخريج.

(٢) هو: ابن أبي عيَّاش.

(٣) الآية (٢٠) من سورة النساء .

(٤) قال ابن عدي في الموضع السابق: « لا يحدِّث بهذا الإسناد غيرُ زهير بن محمد، وعن زهير غيرُ عمرو بن أبي سلمة ».

(٥) نقل الحافظ في "اللسان" (٧/ ٤٩) قول أبي حاتم .

(٦) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٦)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ٢٥٣).

(٧) في (ك): « حديث ».

(٨) أي: حديث أبي الدرداء، وقد أخرج الحديثَ أحمدُ في "المسند" (٢/ ٢٨٤ رقم ٧٨٢١)، ومسلم في "صحيحه" (٧٨٠) من حديث أبي هريرة.

١٧١٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عُقْبَة بن[٢] عَلْقمة، عن أبيه، عن إسماعيل بن عيَّاش، عن لَيْثِ بنِ أبي سُلَيم، عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « جِدَالٌ في القُرْآنِ كُفْرٌ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٣].

١٧١٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٥]، عن

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧١٤).

(٢) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٣) فقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٢/ ٢٨٦ رقم ٧٨٤٨)، وأبو داود في "سننه" (٤٦٠٣)، والبزار في "مسنده" (٢٣١٣/كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠١٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٤ و١٤٦٤)، وغيرهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٢/ ٤٧٨ و٤٩٤ رقم ١٠٢٠٢ و١٠٤١٤) وغيره من طريق سفيان الثوري ومنصور بن المعتمر وغيرهم، عن سعد بن إبراهيم، عن عمر ابن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة .
وذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣١٥) أوجهَ الخلاف فيه ثم قال: « الصحيح قول الثوري ومن تابعه »، أي: الثوري عن سعيد بن إبراهيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة .

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٦٠).

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ١١٩) من طريق سليمان بن عبدالرحمن، عن عيسى بن يونس، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن جابر.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/ ٥٧٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١٠٥)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (١/ ٦٠٨ رقم ٣٤٠)، ومن طريق حماد بن سلمة، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن جابر بن عبدالله بن رئاب، به.

عيسى بن يونس؛ قال: حدَّثنا الأعمَش[١]، عن أبي صالح[٢]، عن جابر؛ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾[٣] ...؟

قال أبي: هو أبو[٤] صالح، عن أبي الدَّرْداء[٥].

---

(١) هو: سليمان بن مِهران.

(٢) هو: ذَكوان السَّمَّان.

(٣) الآية (٦٤) من سورة يونس. وتتمة الحديث: «فقال: هي الرُّؤيا الصَّالحةُ الحَسنةُ يراها المسلمُ أو تُرى له».

(٤) قوله: «أبو» سقط من (ك).

(٥) هذا الحديث اختُلف على أبي صالح فيه، فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٤٤٥)، والترمذي في "جامعه" (٣١٠٦)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧٧٣٥ و١٧٧٤١) من طريق عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، به. كذا رواه عاصم، عن أبي صالح كما ذكره أبو حاتم هنا.
ورواه الأعمش عن أبي صالح واختُلف عنه:
فرواه الطيالسي في "مسنده" (١٠٦٩)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٤٦ رقم ٢٧٥٢٠) من طريق شعبة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٤٤٣)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧٧٣٤)، والمصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ١٩٦٦ رقم ١٠٤٦٣) من طريق وكيع، وسعيد بن منصور في "سننه" (١٠٦٧/ تفسير)، وأحمد (٦/ ٤٤٧ و٤٥٢ رقم ٢٧٥٢٦ و٢٧٥٥٦)، وابن أبي حاتم (٦/ ١٩٦٥ رقم ١٠٤٥٩) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢١٨٠)، والبيهقي في "الشعب" (٤٤٢٠) من طريق سفيان الثوري، جميعهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء.
وقد سُئل أبو حاتم عن هذا الرجل كما في المسألة رقم (١٧٦٠) فقال: «لا يُعرف».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٤٥ رقم ٢٧٥١٠)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧٧٣٣) من طريق سفيان بن عيينة، وابن خيثمة في "تاريخه" =

. . . .

= (٢٤٣٤) من طريق محمد بن خازم، وابن جرير أيضًا (١٧٧١٧) من طريق شعبة، جميعهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل، عن أبي الدرداء.
وأخرجه ابن جرير الطبري أيضًا (١٧٧٣٦) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء.
وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٣٩٥ و٣٩٦)، وأحمد أيضًا (٦/ ٤٤٧ رقم ٢٧٥٢١)، والترمذي في "جامعه" (٣١٠٦)، وابن جرير في "تفسيره" (١٧٧٣٧)، والإسماعيلي في "معجم الشيوخ" (٨٥)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٣٩١) من طريق عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء.
ومن طريق الحميدي أخرجه ابن خيثمة في "تاريخه" (١٠١٣ و٢٤٣٥)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ"(٢/ ٦٩٩)، والبيهقي في "الشعب"(٤٤٢١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٥٧).
وسقط من إسناد الحاكم :« عن رجل ».
وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (١٠٦٦/ تفسير)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٤٧ رقم ٢٧٥٢١)، وابن خيثمة في "تاريخه" (١٠١٣)، والترمذي في "جامعه" (٢٢٧٣ و٣١٠٦)، وابن جرير في "تفسيره" (١٧٧٢٣ و١٧٧٣٤)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ١٩٦٥ رقم ١٠٤٦٠)، والإسماعيلي في "معجم الشيوخ" (٨٥) من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء.
وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٧٧٣٨) من طريق عمرو بن دينار، عن رجل فقيه من أهل مصر، عن أبي الدرداء.
وهناك اختلاف آخر على الأعمش: فقد أخرجه الطبري في "تفسيره" (١٧٧٢٨)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٢٤٦) من طريق عمار بن محمد الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.
قال ابن أبي خيثمة في "تاريخه" (٢٤٣٣):« سُئل يحيى بن معين: عن أبي صالح، عن أبي الدرداء ؟ قال: بينهما رجل ». =

١٧١٤ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه ابن حِمْيَر[(٢)]؛ قال: حدَّثنا شُعَيب بن[(٣)] أبي الأَشْعَث، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن

= وقال الدارقطني في "العلل" (١٠٨٠): « يروى عن أبي صالح السمان واختُلف عنه، فرواه عاصم بن أبي النَّجود، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء . ورواه الأعمش، عن أبي صالح واختُلف عنه، فرواه سليمان التيمي، عن الأعمش، وعاصم، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء . وقال يحيى بن هاشم: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء. وقال الثوري ووكيع وأبو معاوية الضرير وشريك: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن عطاء بن يَسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء . ورواه عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح كذلك عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء. ورواه محمد ابن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء، وهو الصَّواب ».

وقال أيضًا (١٩٧٨): « يرويه الأعمش، واختُلف عنه؛ فرواه عمار بن محمد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وخالفه أبو معاوية ووكيع؛ فروياه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ؛ وهو الصَّواب ». وانظر "ذيل الميزان" (ص٣٣١).

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٧١٢).

(٢) هو: محمد بن حمير القُضاعي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٢١٢)، وفي "الصغير" (٥٧٤)، والدارقطني في "الأفراد" (٣١٦/ب/ أطراف الغرائب)، والهروي في "ذم الكلام وأهله" (٢/ ٨٣ رقم١٧٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٣٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٦/ ٣٨٢).

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا شعيب بن أبي شعيب، تفرَّد به محمد بن حمير ».

وقال الدارقطني: « غريب من حديث عروة عنه، تفرَّد به شعيب بن أبي شعيب، عن هشام بن عروة، ولم يروه عنه غير محمد بن حمير ».

(٣) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه[١] قال: « **المِرَاءُ[٢] في القُرْآنِ كُفْرٌ** » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مضطربٌ، ليس هو صحيحَ الإسناد[٣]؛ عُرْوَةُ عن أبي سَلَمة: لا يكونُ، وشُعَيبٌ مجهولٌ .

١٧١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد الرَّمْلي[٤]، عن يونس بن يزيد الأَيْلي، عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ وأبا

---

(١) قوله: « أنه » ليس في (ش).

(٢) في (ك): « للمِراء ».

(٣) انظر التعليق على المسألة رقم (١٧١٢).

(٤) روايته أخرجها أبو عمر الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٢٨)، وابن أبي داود في "المصاحف" (٢٦٧)، ومحمد بن إبراهيم الجرجاني في "أماليه" (ل١٦٠/ب)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٤١٩)، والدارقطني في "الأفراد" (٩٠/أ/ أطراف الغرائب).
قال الدارقطني: « تفرَّد به أيوب بن سوَيد، عن يونس، عنه ».
وأخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٥٤-٢٥٥) من طريق عقيل بن خالد، وتمَّام في "فوائده" (١٣٧٧/ الروض البسام) من طريق سليمان بن طرخان التيمي، كلاهما عن الزهري، عن أنس، به.
ومن طريق تمام أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ١٥١).
وأخرجه أبو عمر الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٤-٦)، وابن أبي داود في "المصاحف" (٢٧٣-٢٧٥) من طريق أبي المطرف الخزاعي، وأبو داود في "سننه" (٤٠٠٠)، وابن أبي داود أيضًا (٢٧١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٤٢٠) من طريق معمر، كلاهما عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً.
قال أبو داود: « هذا أصحُّ من حديث الزهري، عن أنس، والزهري، عن سالم، عن أبيه ». وهنالك اختلافٌ كثير في هذا الحديث انظره في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (١٦٩/ تفسير).

بكر وعمر - وأحسَبُه قال: وعثمانَ - كانوا يقرؤونها: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[١]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[٢].

١٧١٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٣]، عن بِشْر بن عبدالله بن يَسَار؛ قال: حدَّثني عُبادة بن نُسَيٍّ، عن جُنَادة بن أبي

---

(١) الآية (٣) من سورة فاتحة الكتاب. قرأ بالألف: ﴿مَالِكِ﴾ عاصم والكسائي وخلف ويعقوب، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبدالعزيز - بخلاف عنهما- وابن مسعود، وطلحة، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وعلقمة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وقتادة، والأعمش، والحسن، والزهري، وغيرهم، وقرأ ﴿مَلِكِ﴾ على وزن «فَعِل»: ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحمزة، وأبو عمرو، وزيد، وأبو الدرداء، وابن عمر، والمسور، وابن عباس، ومجاهد، ويحيى بن وثاب، ومروان بن الحكم، والأعرج، وأبو جعفر، وشيبة، وابن جريج، والجحدري، وابن جندب، وابن محيصن، وهو اختيار أبي عبيد، وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين، وانظر "معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١/٨-٩).

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديثٌ غريب لا نعرفه من حديث الزهري، عن أنس بن مالك إلا من حديث هذا الشيخ أيوب بن سويد الرملي، وقد روى بعض أصحاب الزهري هذا الحديثَ عن الزهري أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرؤون ﴿مالك يوم الدين﴾، وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقرؤون ﴿مالك يوم الدين﴾».
قال الدارقطني في "العلل" (١٣٩٠) بعد أن ذكر الخلافَ في هذا الحديث: «والمحفوظُ: عن الزهري أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر، مرسل ».
وانظر "العلل" للدارقطني أيضًا (٤/ ٢٥/ب) فقد ذكر خلافًا طويلاً في هذا الحديث.

(٣) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٤١٧)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٢٦٦-٢٦٧ رقم٣٢٤ و٣٢٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٤/ ١٣٤-١٣٥). =

أمية، عن عُبَادة بن الصامت، عن النبيِّ ﷺ، حُدِّثتُ أنه قال للنبيِّ ﷺ: إنَّه كان يُقرِئُ رجلاً القُرآنَ فأهدَىٰ إليه[1] قوسًا، فقال النبيُّ ﷺ: «جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْكَ تَقَلَّدتَّهَا، أَوْ تَعَلَّقْتَهَا[2]»؟

قال أبي[3]: وروى هذا الحديثَ إسحاقُ بنُ سُلَيمان[4]، عن

= ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٢٥).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٢٤ رقم٢٢٧٦٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٤٤) تعليقًا، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٢٣٧)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٥٦) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجَّاج، عن بشر بن عبدالله بن يسار، به. ومن طريق الطبراني أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/ ٢٣٧-٢٣٨)، والضياء في "المختارة" (٨/ ٢٦٦ رقم٣٢٣).

(١) في (ك): «له». (٢) في (ش): «تعلقها».

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ك).

(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرج الحديثَ ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٨٣٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣١٥ رقم٢٢٦٨٩)، وابن ماجه في "سننه" (٢١٥٧)، والشاشي في "مسنده" (١٢٦٦ و١٢٦٨)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٧) من طريق وكيع، وابن أبي شيبة أيضًا (٢٠٨٣٦) من طريق حميد بن عبدالرحمن، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٨٣)، والشاشي (١٢٦٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٣٣٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٢٥٣) من طريق أبي عاصم، والبخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ٤٤٤) من طريق المعافى بن عمران، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ٨٢) من طريق الثوري، جميعهم عن المغيرة بن زياد، عن عبادة بن نُسي، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٤١٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤١)، والبيهقي في "الكبرى" (٦/ ١٢٥).
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ٤)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٨٤ رقم٩٢).

مغيرة بن زياد، عن عُبادة بن نُسَيٍّ، عن الأسود بن ثعلبة، عن عُبادة ابن الصامت، عن النبيِّ ﷺ . . . وذكَرَ الحديثَ[١].

١٧١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن بَشير[٢]، عن محمد بن إسحاق، عن نافعٍ مولى ابن عمر وزيد بن أَسْلَمَ، عن ابن عمر، وعن سعيدٍ[٣] المَقبُريِّ وعن محمد بن المُنْكَدِر، عن أبي هريرة وعن[٤] عمَّار بن ياسر[٥]؛ قالوا[٦]: قَدِمَتْ دُرَّةُ بِنْتُ[٧] أبي لهب المدينةَ مُهَاجِرةً، فنزلَتْ دارَ رافع بن [المُعَلَّى][٨] الزُّرَقيِّ، فقال لها

---

(١) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١١٣) بعد أن ذكر هذا الحديث عن المغيرة: «وأما المغيرة بن زياد فمعروف بحمل العلم، ولكنه له مناكر هذا منها».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٦٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٢١٣)، والطبراني في "الكبير"(٢٤/ ٢٥٩ رقم٦٦٠)، والسمعاني في "الأنساب"(١/ ٢٨). واقتصر الطحاوي على رواية نافع مولى ابن عمر وزيد بن أسلم، عن ابن عمر. ووقع عند ابن أبي عاصم والطبراني: «وعن سعيد بن أبي سعيد المَقبريِّ، عن أبي هريرة، وعن محمد بن المُنكَدِر، عن أبي هريرة، وعن عمَّار بن ياسر».

(٣) في (ف): «شعبة».

(٤) في (ت) و(ك): «عن» بلا واو وهو خطأ.

(٥) جمع المصنف لهذا الحديث ثلاثة طرق مدارها على محمد بن إسحاق، وهي :
ابن إسحاق، عن نافع وزيد بن أسلم، عن ابن عمر.
وابن إسحاق، عن سعيد المَقبريِّ، عن أبي هريرة.
وابن إسحاق، عن محمد بن المُنكَدِر، عن أبي هريرة وعمَّار بن ياسر. ويوضح ذلك رواية ابن أبي عاصم والطبراني.

(٦) قوله: «قالوا» سقط من (ك)، وفي (ف): «قال»، والمراد: قال ابن عمر، وأبو هريرة، وعمار بن ياسر.

(٧) في (ك): «ردة بيت».

(٨) في جميع النسخ: «العلاء»، وما أثبتناه هو الصواب، وانظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٨٠). وانظر مصادر التخريج.

نِسْوةٌ جَلَسْنَ إليها من بني زُرَيْق: أنتِ ابْنَتُ[1] أبي لَهَبٍ الذي يقولُ الله عزَّ وجلَّ[2]: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢ ﴾[3]؟! ما يُغْني عنكِ مُهاجَرُكِ[4]!! فأتت دُرَّةُ النبيَّ ﷺ وبَكَتْ إليه، وذكَرَتْ[5] ما قُلْنَ لها، فسكَّنَها وقال: «**اجْلِسِي**»، ثم صلَّى بالناس الظُّهْرَ، ثم جلس على المِنبَرِ ساعةً، ثم قال: «**أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لِي أُوذَىٰ في أَهْلِي، فَوَاللهِ إِنَّ شَفَاعَتِي لَتُنَالُ لِقَرَابَتِي[6]، حَتَّى إِنَّ حَكَمًا وحَاءً[7]، وصُدَاءً وَسَلْهَبَ[8]، لَتَنَالُهَا يَوْمَ القِيَامَةِ بِقَرَابَتِي** ». قال ابن إسحاق: سَلْهَبٌ[9]

---

(١) في (ش): «ابنة» مع أنها منسوخةٌ من (أ)، وهو الجادَّة، والمثبت من بقية النسخ، وهو صحيح في العربية، وقد ذكرنا وجهَهُ في التعليق على المسألة رقم (٦).

(٢) كذا في جميع النسخ ومصادر التخريج، والجادَّة أن يقال: « الذي يقول الله عز وجل فيه»، والضمير في «فيه» هو العائد إلى الموصول؛ لكن حذف العائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول جائزٌ في العربية، وله شواهد. انظر التعليق على المسألة رقم (١٠١٥).

(٣) الآية (١-٢) من سورة المسد.

(٤) أي: هِجرَتُك، المُهاجَرُ هنا: مصدرٌ ميميٌّ من الفعل الرُّباعي: هاجَر. وانظر "شذا العَرْف، في فنِّ الصرف" للحملاوي (ص٨٤).

(٥) في (ك): « ونكرت ».

(٦) في "الآحاد والمثاني" و"شرح المشكل": « بقرابتي ».

(٧) في (أ): « وجاء »، وقال في "معجم ما استعجم" (٤/١٣٨٧): « حاءٌ وحَكَمٌ: حَيَّانِ باليَمَن في آخر رمل يَبْرين ».

(٨) في (ت) و(ك): « سهلب »، والمثبت من بقية النسخ، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤)، ومثل ما جاء هنا وقع في "شرح مشكل الآثار" للطحاوي.

(٩) في (ك): « سهلب ».

- في نسب اليمن -: من دَوْس، قال[١] ابن إسحاق: وهذا الحديثُ مما يُصَدِّقُ نُسَّابَ مُضَرَ أنَّ هذه القبائلَ من مَعَدّ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس بصحيحٍ عندي .

١٧١٨ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ[٣]؛ قال: حدَّثنا

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « فقال ».

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٦٦٧).

(٣) هو: ابن مسلم، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرج الحديث النسائي في "سننه" (٥٤٣٢)، وابن شبَّة في "أخبار المدينة"(٣/ ١٠١٣) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم التيمي، به.
كذا رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، وخالفه يحيى بن عبدالله والوليد بن مزيد؛ فروياه عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عقبة بن عامر:
أما رواية يحيى بن عبدالله: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٤٢-٣٤٣ رقم٩٤٣). وأما رواية الوليد بن مزيد: فأخرجها الثعلبي في "تفسيره" (١٠/ ٣٣٧)، ومن طريقه البغوي في "تفسيره" (٤/ ٧٢٨).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢ / ٢١٢)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥٢-١٥٣ رقم ١٧٣٨٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٧٤)، والطبراني في "الدعاء" (٩٨٠) من طريق الحسن بن موسى، عن شيبان بن عبدالرحمن، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي عبدالله، به.
ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٦/ ٣٤١).
وأخرجه أحمد أيضًا (٤/ ١٤٤ رقم١٧٢٩٧) عن الحسن بن موسى، عن شيبان، به. إلا أنه قال: « عن أبي عبدالرحمن ».
وخالف الحسنَ في روايته عن شيبان: هاشمُ بن القاسم، فرواه عن شيبان، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن ابن عابس، به. أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٧٠)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤١٧ رقم ١٥٤٤٨)، ومن طريقه أخرجه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ٣٤ في ترجمة أبي عبدالله). =

الأَوْزاعي[١]؛ قال: حدثني محمد[٢] بن إبراهيم[٣]؛ قال: حدثني أبو عبدالله[٤]، أنَّ ابنَ عابسٍ[٥] الجُهَنِيَّ أخبرَهُ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال له: «**يَا ابْنَ عَابِسٍ[٦]، أَلَا أَدُلُّكَ - أو قال: أَلَا[٧] أُخْبِرُكَ - بِأَفْضَلِ مَا تَعَوَّذَ بِهِ الـمُتَعَوِّذُونَ؟**»، قال: بلى يا رسول الله. فقال[٨]: «﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ هاتَيْنِ السُّورتَيْنِ[٩]»؟

قال أبي: يُقال: إنَّ ابنَ عابس هو عُقْبَةُ بن عامر بن عابس[١٠].

= وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١٠٨١)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣٣٩) من طريق علي بن المبارك، عن يحيى، به. بلا ذكر: أبي عبدالله.

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) في (ت) و(ف): «حدثني عن محمد».

(٣) هو: ابن الحارث التيمي.

(٤) ذكره المزِّي في "تهذيب الكمال"، وقال: «يُعَدُّ في أهل المدينة»، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" (٥/ ٥٧٨)، وقال الذهبي في "الميزان" (ترجمة/ ١٠٣٦٥): «لا يعرف»، وقال ابن حجر في "التقريب": «مقبول».

(٥) في (ك): «عباس».

(٦) في (ش): «يا عابس»، وفي (ك): «يا ابن عباس».

(٧) في (أ) و(ش): «أولا».

(٨) في (ف): «قال».

(٩) كذا في جميع النسخ بالياء فيهما: «هاتين السورتين» ويصح ذلك في العربية على وجهين: النصب على المفعوليَّة بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: أَتِمَّ هاتين السورتين، أو اقرأهما. والجر على أنَّ التقدير: إلى آخر هاتين السورتين، وحُذف الجارُّ والمضافُ وبقي المضافُ إليه مجرورًا. انظر التعليق على المسألة (٣).

(١٠) قال المصنِّف ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٢٣): «ابن عابس الجُهَني روى عن النبي ﷺ أنه قال له: «يا ابن عابس، ألا أدلُّك على أفضَلِ ما تعوَّذَ به المُتعوِّذون؟ فقال: بلى يا رسول الله، قال: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ روى الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي عبدالله، عنه، سمعتُ أبي يقول ذلك». =

١٧١٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرزَّاق[٢]، عن جعفر بن سليمان الضُّبَعي، عن حُمَيد الأعرج[٣]، عن مجاهد؛ قال: كنتُ عند ابن عمر، فقرأ: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[٤]، فدخَلتُ على ابن عباس، فذكَرتُ ذلك له، فقال: يرحَمُ الله ابنَ عمر، إن هذه الآيةَ[٥] حين أُنزلت غَمَّت[٦] أصحابَ رسول الله ﷺ فقالوا: يارسول الله[٧]، هلكنا؛ فنزلت: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[٨]؟

قال أبي: كنتُ معجبًا بهذا الحديث حتَّى أصبتُ له[٩] عَوْرَةً؛ رأيتُ في رواية أبي ظَفَر[١٠]، عن جعفر بن سُلَيمان، عن حُمَيدٍ الأعرج، عن الزُّهري، عن رجل، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: وهذا الرَّجُلُ هو سعيدُ بن مَرْجانَة.

= قال عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ١٤٤): «هو عقبة بن عامر بن عابس، ويقال: ابن عبس الجُهني».

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٨٩).

(٢) في "تفسيره" (١/ ١١٣-١١٤). ومن طريقه أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٤٦١)، وابن المنذر في "تفسيره" (١٦٩)، وابن منده في "الإيمان" (١/ ٣٦٨). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(١/ ٣٣٢ رقم ٣٠٧٠)- ومن طريقه ابن الجوزي في "نواسخ القرآن"(١/ ٣١٢)- عن عبدالرزاق، عن معمر، عن حميد الأعرج، به.

(٣) هو: ابن قيس.

(٤) الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.

(٥) قوله: «الآية» ليس في (ف).

(٦) في (ف) و(ك): «عمت».

(٧) في (ش): «فقالوا لرسول الله».

(٨) الآية (٢٨٦) من سورة البقرة.

(٩) في (ك): «حتى رأيت له».

(١٠) في (أ) و(ش): «ابن ظفر». وأبو ظَفَر هو: عبدالسلام بن مطهر.

ومنهم[١] من يروي عن الزُّهري، عن سالم، ويُخطئُ فيه.

وأكثرُهم يقولون[٢]: عن سعيد بن مَرْجانَة، فعَلِمْتُ أنَّ حديثَ عبدالرَّزاق خطأ.

١٧٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو هارون البَكَّاء[٣]، عن ابن لَهِيعة[٤]، عن عُقَيل[٥]، عن ابن شهاب، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: إنَّ أولَ آيةٍ أُنزلَت في الجهاد: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾[٦]؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما يرويه يُونس[٧]، عن الزُّهري، عن عُروةَ فقَطْ[٨].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٥١٧)، والمحاسبي في "فهم القرآن" (٤٣٦٥)، وابن جرير الطبري في "التفسير" (٦٤٦٢)، وابن الجوزي في "نواسخ القرآن" (١/ ٣١٢) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.
وأخرجه الطبري في "التفسير" (٦٤٦٠) من طريق معمر، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٩/ ٢١٥) من طريق القاسم بن زهران الخولاني - كلاهما - عن الزهري، أن ابن عمر قرأ.

(٢) انظر تخريج المسألة رقم (١٧٨٩).

(٣) هو: موسى بن محمد.

(٤) هو: عبدالله.

(٥) هو: عقيل بن خالد.

(٦) الآية (٣٩) من سورة الحج.

(٧) هو: يونس بن يزيد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (١١٣٤٦) من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عائشة.
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأوائل" (١٠٢) من طريق معمر، عن الزهري، عن عروة، مرسلاً.

(٨) في (أ) و(ت): « قَطْ ». والمثبت من بقية النسخ، وهما بمعنى واحد، و«قَطْ» =

قال أبو محمد: وحدَّثني عليُّ بن الحسين بن الجُنَيد، عن ابن أبي رِزْمَة[١]، عن سَلْمُوْيَه[٢] المروزيِّ، عن ابن المُبارَك، عن يونس، عن الزُّهري، عن عُرْوَة[٣]، عن عائِشَة ... وذكَرَ الحديثَ.

قال أبو محمد: وحدَّثني أبي، عن عَبْدَة بن سُلَيمان، عن ابن المُبارَك، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُرْوَة.

قال أبو محمد[٤]: وحدَّثنا يونُس بن عبدالأعلى، عن ابن وَهْب، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهري، عن عُرْوَة[٥] فقَطْ.

فدلَّ أنَّ الصحيحَ ما قاله أبي رضي الله عنه: عن الزُّهري، عن عُرْوَة فقَطْ.

١٧٢١ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه أَحْمَدُ بن محمد[٧] بن عبدالله بن القاسم بن[٨] نافع بن أبي بَزَّة[٩]؛ قال: سمعتُ عِكْرِمَة بن

= هنا ساكنة الطاء غير مشددة، وتدخُلُ عليها الفاء في أولها لتزيين اللفظ، فيقال: «فَقَطْ»، وهي بمعنى «حَسْبُ»، وتستعمل في النفي والإثبات، وهذا بخلاف «قَطُّ» مشددة الطاء فإنها ظرف زمان لا يستعمل إلا في النفي، ومساق الكلام هنا للإثبات.

(١) هو: محمد بن عبدالعزيز.

(٢) هو: سليمان بن صالح الليثي صاحب ابن المبارك.

(٣) من قوله: « فقط قال أبو محمد ... » إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف).

(٥) من قوله: «قال أبو محمد ...» إلى هنا سقط من (ت) و(ش) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٦) نقل قولَ أبي حاتم: الذهبي في "الميزان" (١/ ١٤٥)، وابن حجر في "اللسان" (١/ ٢٨٤).

(٧) قوله: « بن محمد » سقط من (ت) و(ك).

(٨) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

(٩) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (٣/ ٣٥ رقم١٧٤٤)، والحاكم في =

سليمان بن كَثِير بن عامر مولى بني شَيْبَة؛ قال: قرأتُ على إسماعيلَ ابن عبدالله بن قُسْطَنْطين، فلما بلَغْتُ: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴾[(١)]، قال لي[(٢)]: كبِّر مع خاتمة كُلِّ سورة حتى تختمَ؛ فإنِّي قرأتُ على عبدالله بن كَثِير فأمرني بذلك، وأخبرني أنه قرأ على مجاهد فأمرَه[(٣)] بذلك، وأخبره مجاهدٌ أنه قرأ على ابن عباس فأمرَهُ بذلك، وأخبره ابنُ عباس أنه قرأ على أُبيِّ بن كَعْب فأمرَهُ بذلك، وأخبره أُبَيٌّ[(٤)] أنه قرأ على النبيِّ ﷺ فأمرَهُ بذلك ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)].

= "المستدرك" (٢/ ٣٠٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٩١٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٤/ ٣١٩).

(١) أي: سورة الضحى .

(٢) في (ت) و(ك): « أبي ».

(٣) في (ت) و(ك): « وأمره ».

(٤) قوله: «أُبي» ليس في (ش) و(ف).

(٥) قال الذهبي في "الميزان" (١/ ١٤٥): « هذا حديثٌ غريب، وهو مما أُنكِرَ على البزي». وقال ابن كثير في "تفسيره" (٨/ ٤٤٥): « فهذه سنة تفرَّد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البَزِّي من ولد القاسم بن أبي بزَّة، وكان إمامًا في القراءات، فأما في الحديث فقد ضعَّفه أبو حاتم الرازي وقال: لا أحدِّث عنه، وكذلك أبو جعفر العقيلي قال: هو منكر الحديث، ولكن حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامة في "شرح الشاطبيَّة" عن الشافعي، أنه سمع رجلاً يكبِّر هذا التكبير في الصلاة، فقال له: أحسنتَ وأصبتَ السُّنة، وهذا يقتضي صحَّة هذا الحديث». وانظر "شعب الإيمان" للبيهقي (٥/ ٤١-٤٤)، و"مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام (١٣/ ٤١٧-٤١٩)، و"النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (باب في التكبير وما يتعلَّق به).

١٧٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الزُّهري[١]، عن أبي أُمامة ابن سَهْل بن حُنَيف، عن رَجُل من أصحاب النبيِّ ﷺ قال: قَدِمَ رَجُلٌ من الأنصار يُريدُ أن يفتتحَ سورةَ البقرة، فلم يستطع ؟

فقال أبي: تفرَّد الزُّهريُّ برواية هذا الحديث .

١٧٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالملك بن هشام الذَّماري[٢]، عن سفيان - يعني: ابنَ سعيدٍ الثَّوْريَّ - عن محمد بن

---

(١) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٠٣٥)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٧/ ١٥٧)، وابن الجوزي في "نواسخ القرآن"(ص٣٣) من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أبي أمامة أن رهطًا من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ أخبروه أنه قام رجل منهم . . . فذكره.
وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في "الناسخ والمنسوخ" (١٧)، والطحاوي (٢٠٣٤)، وابن الجوزي في "نواسخ القرآن" (ص٣٣-٣٤) من طريق يونس بن زيد، عن الزهري، عن أبي أمامة أن رجلاً كانت معه سورة فقام . . . فذكره.
وقرن أبو عبيد في إسناده بين عقيل بن خالد ويونس بن يزيد.

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالرحمن بن هشام الذَّماري، وقد يُنسب إلى جدِّه، والذَّماري: بفتح الذال المعجمة وكسرها. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٩٩٥)، والنسائي في "الكبرى" (١١٦٩٨)، وأبو يعلى في "معجمه" (٩٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٣٣٢)، والطبراني في "الأوسط" (١٩٠٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٥٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٣١٥).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا الذماري ».
تنبيه: رواية أبي داود والطبراني هي من طريق أحمد بن صالح، عن الذماري، لكن وقع فيها: «أيحسب» بزيادة الهمزة، ورواية أبي يعلى هي من طريق إبراهيم بن محمد ابن عرعرة، عن الذماري، لكن ذكر أن الآية هي قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [البَلَد: ٥].

المُنْكَدِر، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿ يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴾[(١)]؟

قال أبي: هذا وَهَمٌ، لم يَرْوِهِ أحدٌ غير الذَّماري، لا يَحتملُ أن يكونَ هذا[(٢)] من حديثِ الثَّوْرِيِّ ولا ابن عُيَينة؛ إنما روى الثَّوْريُّ[(٣)]، عن إسماعيل بن كَثِير، عن عاصم بن لَقِيط بن صَبِرَة[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ.

١٧٢٤ - وسمعتُ أبي يقول: كان محمد بن[(٥)] المصفَّى[(٦)] يروي

---

(١) الآية (٣) من سورة الهمزة. وضبط: ﴿ يَحْسَبُ ﴾ في (أ) و(ف) بفتح السين، وأهملت السين في بقية النسخ. وقد ضُبط بكسر السين في رواية النسائي، ونصَّ الحاكم على الكسر، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين، وهي لغة بني تميم وقرأ الباقون بالكسر، وهي لغة الحجاز، وهاتان القراءتان في آية سورة الهمزة، وآية سورة البلد. انظر "معجم القراءات" (١٠/ ٥٧٧).

(٢) في (ف): « لا يحتمل هذا أن يكون ».

(٣) لم نقف على رواية الثوري بهذا اللفظ، ولكن أخرج الحديث الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٣ رقم١٦٣٨٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٧١)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٩)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٣) من طريق الثوري، عن إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط، عن أبيه قال: أتيتُ النبي ﷺ فذبح لنا شاةً، وقال: « لا تَحْسِبَنَّ - ولم يقل: لا تَحْسَبَنَّ - أَنَّا إنما ذبحناها لك، ولكن لنا غنم، فإذا بلغت مئة ذبحنا شاة ».

ذكر أبو شامة عبدالرحمن بن إسماعيل في "إبراز المعاني من حرز الأماني" (١/ ٣٧٧) أن أبا عبيد القاسم بن سلام اختار قراءة الكسر بناء على حديث لقيط بن صبرة، وقال: « وبالكسر نقرؤها في القرآن كلِّه؛ اختيارًا لما حُفظ عن رسول الله ﷺ من لغته، واتباعًا للفظه ».

(٤) كذا في جميع النسخ ! وفي مصادر التخريج السابقة: « عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه ».

(٥) قوله: « بن » سقط من (ك).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٤ و٣٨)، ومحمد بن خلف المعروف بوكيع في "أخبار القضاة" (٢/ ٢١)، والمصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" =

دَهرًا من[1] الدَّهر: عن بَقِيَّة[2]، عن شُعْبة[3]، عن مجالد[4]، عن الشَّعبي، عن شُرَيح[5]، عن عمر بن[6] الخَطَّاب، عن النبيِّ ﷺ؛ تلا[7]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ ﴾[8].

قال أبي: وجَدتُّ عَورةَ هذا الحديث عند[9] عمرو بن عثمان؛

= (٥/ ١٤٣٠ رقم٨١٥٧)، والطبراني في "الصغير" (٥٦٠)، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ٣٠٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ١٣٧-١٣٨)، والبيهقي في "الشعب" (٦٨٤٧ و٦٨٤٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢٠٩).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٧٠) من طريق عبد الملك بن إبراهيم، عن شعبة، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عمر بن الخطاب، به.
قال ابن عدي: «ورواه بقية، عن شعبة، عن مجالد، عن الشعبي، عن شريح، عن عمر، جميعًا غير محفوظين».
وقال الطبراني: «لم يروه عن شعبة إلا بقية، تفرَّد به ابن مصفًّى، وهو حديثه».
وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريبٌ من حديث شعبة، تفرَّد به بقية».
قال ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ١٩٧) بعد أن ذكر رواية شعبة على الوجه الذي ساقه بقية: «وهو غريبٌ أيضًا، ولا يصحُّ رفعُه».

(١) في (ك): «بين».
(٢) هو: ابن الوليد.
(٣) في (ف): «عن شعبة عن بقية»؛ بتقديم وتأخير.
(٤) في (ت): «مخالد». ومجالد: هو ابن سعيد.
(٥) هو: ابن الحارث النخعي القاضي.
(٦) قوله: «بن» سقط من (أ).
(٧) قوله: «تلا» سقط من (ش).
(٨) الآية (١٥٩) من سورة الأنعام. و﴿ فَارَقُوا ﴾ بإثبات ألفٍ بعد الفاء هي قراءة حمزة والكسائي، من المفارقة بمعنى الترك، وقرأ باقي السبعة: «فرَّقُوا» بالتشديد من التفريق، أي: عَضُّوهُ أعضاءً، فخالفوا بين بعضِهِ وبعضٍ؛ فآمنوا ببعض، وكفروا ببعض. وكذلك القراءتان في الآية (٣٢) من سورة الروم.
(٩) في (ش) و(ك): «عن».

قال: حدَّثنا بَقِيَّة، قال: حدَّثنا[١] الثقةُ، عن مجالد، فعَلِمنا أنه أخطأ فيه[٢].

١٧٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن حَريز[٣]، عن أبي حمزة[٤] الأَلْهاني، عن أبي أُمامة، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَكَنُودٌ ﴾[٥]؛ قال: الذي ينزلُ[٦] وحدَهُ، ويَضْرِبُ عبدَهُ، ويمنع رِفْدَهُ ؟

قال أبي: كذا رواه الوليد، ورواه بَقِيَّة، عن حَرِيز[٧]، عن حمزة ابن هانئ، عن أبي أُمامة.

وحدثنا[٨] أبو اليَمان[٩]، عن حَريز، عن حمزة الأَلْهاني .

---

(١) قوله: « حدثنا » سقط من (ك).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ١٦٣): « يرويه محمد بن مصفّى، عن بقية، عن شعبة، عن مجالد، عن الشعبي، عن شريح، عن عمر . وتابعه جَحْدَر بن الحارث، عن بقية وخالفهما وَهْب بن حفص الحراني - وكان ضعيفًا - فرواه عن الجدي عبدالملك، عن شعبة، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عمر. ولا يثبُتُ عن شعبة، ولا عن مجالد، والله أعلم ». وانظر "الكامل" (٧/ ٧٠).

(٣) هو: ابن عثمان .

(٤) قوله: « حمزة » لم ينقط في (ت).

(٥) الآية (٦) من سورة العاديات.

(٦) في (ك): « يترك ».

(٧) في (ك): « جرير ».

(٨) القائل: «وحدثنا»: هو أبو حاتم.

(٩) هو: الحكم بن نافع البَهْراني . وروايته أخرجها يحيى بن معين في "تاريخه" (٥٤٠٧/ رواية الدوري). وفيها: حمزة بن هانئ.
وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١٦٠) من طريق عصام بن خالد، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٦٦) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، كلاهما عن حريز، به. وأخرجه يحيى بن معين أيضًا (٥٤٠٨) من =

قال أبي: بَقِيَّةُ أعلمُ؛ لأنَّه من بلاد حمزة بن هانئ هذا، هو حِمْصِيٌّ، وهو شيخٌ لحريز، لم يرو عنه غيرُهُ .

١٧٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مروان بن معاوية[١]، عن أبي سعيد بن عَوْذٍ[٢] المكِّي، عن عثمان بن عبدالله بن أَوْس[٣] الثَّقَفي، عن جدِّهِ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « قِرَاءَةُ الرَّجُلِ القُرْآنَ في غَيْرِ المُصْحَفِ أَلْفُ دَرَجَةٍ، وَقِرَاءَتُهُ في المُصْحَفِ تُضَاعَفُ[٤] عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَلْفَيْ دَرَجَةٍ » ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٥] .

= طريق علي بن عياش، عن حريز بن عثمان، عن حُمرة بن هانئ، عن أبي أمامة. قال يحيى: « يقولون: عن حُمرة. وهو فيما يقولون الصَّواب ».
ومن طريق يحيى أخرجه الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٥٩٥/ ٥٩٦).

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٢٢١ رقم ٦٠١)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٩٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٠٢٥).
ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٢٠٢٦).

(٢) في (ش) و(ف): « عود » بالدال المهملة، وفي (ك): « عرد » بالراء بدل الواو، بعدها دال مهملة أيضًا، وقد وقع في المطبوع من "المعجم الكبير" للطبراني «عون» بالنون بدل الذال المعجمة، وكذا نقله عن الطبراني الضياء المقدسي بخطه، كما نقله عنه ابن مفلح المقدسي في "الآداب الشرعية" (٢/ ٢٨٤)، وقال: كذا نقلته من خط الحافظ ضياء الدين، وإنما هو: أبو سعيد بن عوذ.اهـ.

(٣) في (ف): « أويس »، وفي (ك): « إدريس ».

(٤) المثبت من (أ)، وفي (ت): «يضاعف»، ولم تنقط الياء في بقية النسخ، وتأنيث الفعل ظاهر. أما تذكيره هنا فجائز على ما بيناه في التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٥) قال ابن عدي في الموضع السابق: « ولأبي سعيد بن عوذ هذا غير ما ذكرتُ، ومقدار ما يرويه غير محفوظ ».

١٧٢٧ - وسألتُ أبي عن حديث حدَّثنا به بحر بن نَصْر الخَوْلاني المِصْري[١]، عن أيُّوب بن سُوَيد، عن سُفيان الثَّوْري، عن عبدالملك، عن عَطَاء بن أبي رَباح، عن عبدالله بن الزُّبَير؛ قال: اللَّمَمُ ما بين الحَدَّيْنِ[٢]: الرَّجْمِ والجَلْدِ؟

فسمعتُ أبي يقول: هو حديثٌ مُنكَرٌ.

١٧٢٨ - وسمعتُ أبا زرعة[٣] وحدَّثنا عن عبدالله بن مَسلَمة القَعْنَبي[٤]، عن محمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزُّهري، عن عمه ابن شهاب، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أمِّه أُمِّ كُلْثوم بنت عُقْبَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئل عن: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٥]؟ [فقال][٦]: «تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ».

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/ ٥٣٧) عن محمد بن حميد، عن مهران بن أبي عمر، عن سفيان الثوري، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن عطاء، عن ابن الزبير.

(٢) في (ك): « الحد من ».

(٣) في (ف): « وسمعت أبي يقول زرعة »، ثم ضرب على «يقول» ونسي «أبي» كما هي، ولم يصوِّبها، وانظر الفرق في أول جواب أبي زرعة.

(٤) روايته أخرجها الدارمي في "المسند" (٣٤٧٩)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٤٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٢٠)، والطبراني في "الأوسط" (٨٥٦٢)، وفي "الكبير" (٢٥/ ١٨٢)، والرازي في "فضائل القرآن" (١٠٧)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣١٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٢-٢٥٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٠٤ رقم ٢٧٢٧٤)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٦٤) من طريق أمية بن خالد، عن ابن أخي الزهري، به.

(٥) أي: سورة الإخلاص.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من مصادر التخريج؛ يقتضيها السياق.

فسمعتُ أبا زرعة[١] يقول: يروي مالكٌ[٢] هذا الحديثَ، عن الزُّهري، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، أنه بلغَه، أنَّ رسولَ الله ﷺ[٣].

ورواه محمد بن إسحاق[٤]، عن الزُّهري، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة، موقوفَ[٥].

١٧٢٩ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن أبي بكر

---

(١) في (ف): « فسمعت أبي »، وقد نَسِيَ الناسخُ تصويبها كما في أول المسألة.

(٢) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ٢٠٩)، والفريابي في "فضائل القرآن" (٣٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥٣٣) عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن أنه أخبره أن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن، وأن ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ تجادل عن صاحبها. ولم ترد زيادة ﴿تبارك﴾ عند النسائي.

(٣) من قوله: « سئل عن . . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى"(١٠٥٣٢) من طريق ابن إسحاق، قال: حدثني الحارث بن فضيل الأنصاري، عن محمد بن مسلم الزهري، قال: أخبرني حميد بن عبدالرحمن بن عوف، أن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ حدثوه. وأخرجه الدارمي في "المسند" (٣٤٧٥) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، موقوفًا.
وقد صحَّ الحديث عن أبي هريرة مرفوعًا،أخرجه مسلم في "الصحيح" (٨١٢).

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).
وقد قال الدارقطني في "العلل"(٥/ ٢١١/ أ):«يرويه الزهري واختُلف عنه؛ فرواه ابن أخي الزهري عن الزهري، عن حميد، عن أمه .
وخالفه مالك فقال: عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمٰن من قوله، وقول مالك أشبه ».

(٦) نقل قول أبي حاتم: الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٩٩)، وابنُ حجر في "لسان الميزان" (٣/ ٢٦٤). وانظر المسألة الآتية برقم (٢١٥٥).

المقدَّمي[١]، عن جعفر بن سُلَيمان[٢] الضُّبَعي، عن مالك بن دينار، عن أنس: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»، ثم قـرأ: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾[٣]؟

سمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

١٧٣٠ - وسمعتُ[٤] **أبي** وسُئِلَ عن الحديثِ الذي رواه ابن المُبارَك[٥]، عن يُونُس بن يزيد، عن أبي عليٍّ بن يزيد - فقال أبي: يقال: إنه أخو يُونُسَ بن يزيد - عن الزُّهري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنُ بِٱلْعَيْنِ...﴾[٦]؟

---

(١) في (ت) و(ك): «المقدم»، ولم نقف على روايته، والحديث أخرجه البيهقي في "الاعتقاد" (ص ٢٦٣) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، عن جعفر بن سليمان، به.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «سليم». (٣) الآية (٣١) من سورة النساء.

(٤) نقل هذا النصَّ الضياءُ في "المختارة" (٧/ ١٨١).

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢١٥ رقم ١٣٢٤٩)، وأبو عمر الدوري في "قراءات النبي ﷺ" (٣٧)، والبخاري في "الكنى" (ص٥٢) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٣٩٧٦ و٣٩٧٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٢٩)، وفي "العلل الكبير" (٦٤٥)، وابن أبي عاصم في "الديات" (ص٦١-٦٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٦٦)، والطبراني في "الأوسط" (١٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٣٦ و٢٣٦-٢٣٧)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٨١ رقم ٢٦١٥).

ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه الضياء في "المختارة" (٧/ ١٧٩-١٨٠ رقم ٢٦١٣ و٢٦١٤)، ومن طريق الطبراني أخرجه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ١٠٣).

(٦) الآية (٤٥) من سورة المائدة. وهي بنصب «النَّفس»، ورفع «العين» وما بعدها: =

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، ولا أعلَمُ أحدًا روى عن يونس بن يزيد غَيْرَ ابنِ المُبارَك، وأبو عليِّ بنُ يزيد مجهولٌ[1].

قال أبي: يرويه عُقَيل[2]، عن الزُّهري، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلَ[3].

قال أبي: وأهابُ هذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ جِدًّا.

قيل لأبي: إنَّ أبا عُبَيد يقول: « هو حديثٌ صحيحٌ »، فأجابَ بما وَصَفْنا.

= ﴿أَنَّ النَّفسَ بالنَّفسِ والعَينُ بالعَينِ والأَنْفُ بالأَنْفِ والأُذُنُ بالأُذُنِ والسِّنُّ بِالسِّنِّ والجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، وهي كذلك في "مسند أحمد"؛ وقال الإمام أحمد: «نَصَبَ "النَّفسَ"، ورفَعَ "العَينَ"». وهذه قراءة الكسائي. وقرأ نافع، وحمزة، وعاصم بنصب الجميع - إلا أن نافعًا قرأ ﴿والأُذْنَ بالأُذْنِ﴾ بسكون الذال- وقرأ الباقون بنصب الخمسة، ورفع ﴿الجروح﴾. وجاء في "البحر المحيط"، و"الدر المصون" (سورة المائدة: الآية ٤٥): أن أنسًا روى أيضًا عن النبي ﷺ أنه قرأ ﴿أَنِ النَّفسُ بالنَّفسِ والعَينُ بالعَينِ ...﴾ بتخفيف «أنْ» وكسرها لالتقاء الساكنين، ورفع ما بعدها وما عطف عليه.

(١) قال الترمذي في الموضع السابق من "العلل الكبير": « سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن يونس بن يزيد غير ابن المبارك ». وقال في "جامعه": «وهذا حديثٌ حسن غريب، قال محمد [يعني البخاري]: تفرَّد ابن المبارك بهذا الحديث عن يونس بن يزيد». وقال الطبراني في الموضع السابق: « لم يروه عن الزهري إلا أبو علي بن يزيد، ولا عن أبي علي إلا يونس، تفرَّد به ابن المبارك ».

(٢) هو: ابن خالد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه أبو عمر الدوري في "قراءة النبي ﷺ" (٣٨)، والنحاس في "إعراب القرآن" (٢/ ٢٢) من طريق عبَّاد بن كثير، عن عقيل، عن الزهري، عن أنس، به، مرفوعًا.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

١٧٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه كَثِير بن عُبَيد[(١)]، عن بَقِيَّة[(٢)]، عن إسماعيل بن عيَّاش[(٣)]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ: (إِنْ يَدْعُونَ[(٤)] مِنْ دُونِهِ إِلَّا أُنُثًا)[(٥)] ؟

قال أبي: هذا كذبٌ لا أصلَ له، وإن كان عن عُرْوَة فهو صالح[(٦)].

---

(١) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٠٢)، ووقع عنده: «أنثى» بدل: «أُنُثًا»، وعن الخطيب نقله السيوطي في "الدر المنثور" (٥/ ٢١-طبعة هجر)، وفي نسخة مخطوطة منه: « أُنُثًا»، وفي بقية النسخ: « أنثى».

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) في (أ) تشبه أن تكون: « عباس ».

(٤) المثبت من (ت) و(ف)، وأهمل نقط الياء في بقية النسخ، وفي مصادر التخريج: «إِنْ يَدعُون» بالياء، وهي الموافقة لقراءة الجمهور، لكن جاء في "معجم القراءات" (٢/ ١٥٦) نقلاً عن "البحر المحيط" و"الدر المصون"، وغيرهما: أنَّ في مصحف عائشة: «إنْ تَدعُون» بالتاء على الخطاب، ولم نقف على ذلك في "البحر" أو "الدُّرّ" ؛ فلعلَّه وَهَمٌ من مؤلِّف "معجم القراءات"، والله أعلم.

(٥) هذه قراءةٌ للآية (١١٧) من سورة النساء، وفي (ك): « إناثًا ». و«أُنُثًا» بضم الهمزة وضم النون، جمع: « أنيث » وهو المخنَّث؛ كـ«غدير وغُدُر»، وقيل: جمع «إناث»؛ كـ«ثِمَارٍ وثُمُر». وهذه قراءة شاذَّة، وذكروا أنها قراءةُ ابن عباس، وابن عمر، وأبي حيوة، والحسن، وعطاء، وأبي رزين، وأبي نهيك، وأبي العالية، ومعاذ القارئ. وقراءةُ الجمهور: ﴿ إِنَثًا ﴾. وفيها قراءات أخر: «أُنَاثًا»، و«أَوْثَانًا»، و«أُنْثَى»، و«وَثَنًا»، و«وُثُنًا»، و«وُثْنًا»، و«أُثُنًا»، و«أُثْنًا». والمراد من أكثرها: الأصنام. وانظر: "معاني القرآن" للفراء (١/ ٢٨٨-٢٨٩)، و"البحر المحيط" (٣/ ٣٦٧-٣٦٨)، و"المحتسب" (١/ ١٩٨-١٩٩)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٢/ ١٥٧-١٥٨).

(٦) مراده - والله أعلم -: أن هذه الرواية إن كانت عن عروة موقوفة عليه، فهي صالحة، ويحتمل أن يكون أراد: إن كان عن عروة، عن النبي ﷺ مرسلاً، فهو صالح، وأما بهذا الإسناد المتصل إلى النبي ﷺ فهو كذب لا يصح.

قال أبي: وعن عُرْوَةَ[١]، عن عائِشَة أنها قرأت: (إِنْ يَدْعُونَ[٢] مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا[٣]) صحيحٌ، وهو غيرُ ذاك[٤].

١٧٣٢ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن أَيُّوبَ بن محمَّد الوَزَّانِ الرَّقِّي، عن محمد بن ربيعة، عن عُرَيْف بن دِرْهَم؛ قال: سمعتُ أنس بن مالك، في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[٥]؛ قال[٦]: كتابَهُ في عُنُقِهِ .

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها المصنِّف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٤/١٠٦٧ رقم ٥٩٧٣) من طريق عبدالعزيز بن محمد، وأبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٩٧-٢٩٨) من طريق ابن جريج، وابن جرير الطبري في "تفسيره"(١٠٤٤٢) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، جميعهم عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة، به. ولفظ ابن جرير: « كان في مصحف عائشة: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْثَانًا)».
وقال المصنِّف في الموضع السابق من "تفسيره": « ورُوي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، وعروة بن الزبير، ومجاهد، وأبي مالك الغفاري، والسدي، ومقاتل ابن حيان، نحو ذلك».

(٢) المثبت من (ف)، وأهمل نقط الياء في بقية النسخ، وفي مصادر التخريج: «إِنْ يَدعُون» بالياء، وهي الموافقة لقراءة الجمهور. وانظر التعليق المتقدِّم على هذا الحرف.

(٣) وهذه القراءة أيضًا هي قراءةُ أبي السوار، والهنائي، ومجاهد، وهي جمع «وَثَنٍ »، وهو الصنم. انظر التعليق السابق على قراءة (أُنُثًا)، وكلتا القراءتين شاذَّةٌ.

(٤) في (ك): « ذلك ». قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٠/ب): « يرويه هشام، واختُلف عنه، فرواه الدراوردي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة موقوفًا . ورفعه بقية بن الوليد، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام، والموقوفُ أصحُّ ».

(٥) الآية (١٣) من سورة الإسراء .

(٦) في (ف): « في » بدل: « قال ».

قال أبي: إنما هو يزيد بن دِرْهَم البصري[١]، وعُرَيْفٌ كوفيٌّ، ولم يسمع من أنس شيئًا.

١٧٣٣ - وسمعتُ أبي ذكر الحديثَ الذي رواه سُلَيمان بن عُبَيدالله [الحَطَّابُ][٢]، عن عُبَيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن الأعمَش، عن أبي صالح[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِۚ﴾[٤]؛ قال: «الدَّقَلُ والفَارِسِيُّ[٥]، والحُلْوُ والحامِضُ».

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٧٥٥) من طريق وكيع، عنه، عن أنس، به.

(٢) كذا في (ش) مع أنها منسوخة من (أ)، وفي بقية النسخ: «الخطاب»، وزاد بعده في (ف): «عن عبيدالله الخطاب»، وما أثبتناه هو الصواب، كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٢٧ رقم٥٥١)، و"الأنساب" للسمعاني (٢/ ٦٨). وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠١٢٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٣٤).
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٤١) من طريق العلاء بن هلال الرقي، عن عبيدالله بن عمرو الرقي، به.
قال العقيلي: «ولا يتابع عليه...»، ثم قال: «وهذا الحديث إنما يعرف بسيف بن محمد»، ثم قال: «وأما عن عبيدالله بن عمرو، عن زيد فلم يأت به غير سليمان».
وقال ابن عدي: «ولا أعلم رواه عن الأعمش غير زيد بن أبي أنيسة من رواية عبدالله [كذا، والصواب: عبيدالله] بن عمرو عنه، وسيف بن محمد، عن الأعمش».

(٣) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٤) الآية (٤) من سورة الرعد.

(٥) الدَّقَلُ: أَرْدَأُ التَّمْر. والفارسيُّ: نوعٌ جيِّد من التمر، نسبةً إلى فارس. انظر "المصباح المنير" (د ق ل/ ص١٩٧) و(ف ر س/ ص٤٦٨)، والمراد: كالتمر الفارسي فإنه مفضَّلٌ على الدَّقَل، ومثله الحلوُ مفضَّلٌ على الحامض.

قال أبي: حدَّث سليمانُ بهذا الحديث وأنا بالكوفة، فلم يُقْضَىٰ[(١)] لِي السماعُ منه، ثم رَجَعَ عنه فقال: حدَّثنا به سَيفُ بن محمَّدٍ ابنُ أُختِ سُفيانَ[(٢)]، أخو عمَّار، هو[(٣)] سَيْفٌ ضعيفُ الحديث[(٤)].

١٧٣٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحسين بن وَاقِد[(٥)]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «فلم يُقْضَ» بلا ألف؛ لأنه مضارعٌ مجزومٌ، لكن إثبات حرف العلة مع الجازم صحيحٌ في العربية، ويتخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٢) أي: الثوري. ورواية سيف أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣١١٨)، وأبو يعلى في "معجمة" (٣٠١)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٠١٢٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٣١)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٤٧)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٣٤)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٢٠/ب/ أطراف الغرائب)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٠٩٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٣٣١) من طريق محمود بن خداش، عن سيف ابن محمد، عن الأعمش، به. وجاء عند الدارقطني: سيف، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الأعمش. فقد قال عقب الحديث: « تفرد به محمود بن خداش، عن سيف بن محمد، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الأعمش، عنه».

(٣) قوله: « هو » ليس في (ت) و(ك).

(٤) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث حسن غريب . وقد رواه زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش نحو هذا، وسيف بن محمد هو أخو عمار بن محمد، وعمار أثبت منه، وهو ابن أخت سفيان الثوري ».اهـ.

(٥) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٠٢٦٠ و١٧/ ٣٠٧ و٢٠/ ١٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٣٧٧)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٣/ ١٠٤٦ رقم ٥٨٦٣ و٩/ ٣٠٣٧ رقم ١٧١٧٠) من طريق محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، به.

والحديث طويل ذكره بتمامه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره"، وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٥٩٦ و٧٠٨٥) من طريق محمد بن عبدالرحمن أبي الأسود، عن عكرمة، عن ابن عباس، بعضَهُ.

عمرو بن دينار، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: خرَجَ ناسٌ من مكةَ يريدون المدينةَ، فأدركهُمُ المشركون، ففتنوهُم، فأعطَوْهُم الفتنةَ؛ فنزلت فيهم: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ...﴾[1]...، وذكر الحديثَ.

ورواه ابن عُيَينة[2]، عن عمرو، عن عِكْرِمَة؛ قال: خَرَجَ ناسٌ... ليس فيه: ابن عباس؟

قال: ابنُ عُيَينة أحفظُ وأعلمُ بعمرو منه.

١٧٣٥- وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز بن عبدالصَّمد[4]، عن مَنصور بن المُعتَمِر، عن رِبْعِيِّ بن حِراش[5]، عن

---

(١) الآية (١٠) من سورة العنكبوت، وتمامها: ﴿جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

(٢) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٩/ ١٠٦ رقم١٠٢٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٤).

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٧٠٢).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٣٧) تعليقًا، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥١٩)، والطبراني في "الكبير" (٤٠٢٩).

قال البخاري بعد ذكر الاختلاف في هذه الرواية: «وربعيٌّ لا يصحُّ». اهـ.

قال الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٠٢) في كلامه على الحديث رقم (١٠٠٧): «ورواه عبدالعزيز بن عبدالصمد، عن منصور فوهم فيه؛ رواه عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب، أسقط من الإسناد الربيع بن خثيم، وجعل مكان هلال بن يساف: ربعيَّ بن حراش، ووهم فيه، والقولُ قول زائدة».

(٥) في (ك): «ربعي عن حراش»، وفي (أ) و(ف): «ربعي بن خراش».

عمرو بن مَيْمون، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيُّوبَ الأنصاري، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ يَقْرَأُ في لَيْلَةٍ ثُلُثَ القُرْآنِ؟**»، فأشفَقْنا منها وسكَتْنا؛ قال: «**مَنْ قَرَأَ**[1]: ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ**﴾[2]، **فَإِنَّهَا تُعْدِلُ ثُلُثَ**[3] **القُرْآنِ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الحديث عن مَنْصور، عن هلال بن يِسافٍ، عن عمرو بن مَيمون[4].

---

(١) في (ش): «يقرأ»، وهي منسوخة من (أ).

(٢) أي: سورة الإخلاص.

(٣) كذا في (ش): «ثلث»، وتشبه أن تكون هكذا في (أ)، وفي بقية النسخ: «**بثلث**».

(٤) يعني: عن عمرو بن ميمون بالإسناد السابق: عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب مرفوعًا.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المسند" (١/ ٣٠ رقم٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٨ رقم٢٣٥٥٤)، وعبد بن حميد في "المسند" (٢٢٢)، والترمذي في "الجامع" (٢٨٩٦)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٦٨ و٩٩٤٦ و١٠٥١٧)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١١٧ و٤/ ١٥٤)، والبيهقي في "الشعب" (٢٣١٣) من طريق زائدة.
وأخرجه الدارمي في "المسند" (٣٤٨٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٦) من طريق إسرائيل، كلاهما (زائدة وإسرائيل) عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٤) إلا أنه سقط الربيع بن خثيم من إسناد المطبوع منه.
ووقع عند الترمذي: «عن امرأة أبي أيوب» بدلاً من: «عن امرأة من الأنصار».
وتصحفت أداة التحمل: «عن» بين منصور وهلال في الموضع الثاني من "السنن الكبرى" للنسائي.
=

. . . .

= وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٨ رقم٢٣٥٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥١٦)، والدارقطني في "العلل" (٦/ ١٠٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٦٨-١٦٩)، وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٣٧) من طريق شعبة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥١٨)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٨) من طريق فضيل بن عياض، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن ميمون، عن ربيع بن خثيم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب. وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥١٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٧) من طريق جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٢) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٤) من طريق ابن عون، عن الشعبي، عن عمرو بن ميمون، أن أبا أيوب الأنصاري؛ قال. . . .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ٤٠٢٤) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، والطبراني أيضًا (٤/ ٤٠٢٥) من طريق عبدالرحمن بن أبي السفر، كلاهما (إسماعيل وعبدالرحمن) عن الشعبي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب.
قال الترمذي: « هذا حديث حسن، ولا نعرف أحدًا روى هذا الحديث أحسن من رواية زائدة، وتابعه على روايته إسرائيل والفضيل بن عياض، وقد روى شعبة وغير واحد من الثقات هذا الحديث عن منصور، واضطربوا فيه ».اهـ.
وقال النسائي عقب الحديث (١٠٥١٧) من رواية زائدة: « لا أعرف في هذا الحديث إسنادًا أطول من هذا ».اهـ.
وذكره الدارقطني في "العلل" (١٠٠٧) وعدَّد أوجه الخلاف فيه، وقال: « ورواه منصور بن المعتمر، واختُلف عنه؛ فرواه زائدة بن قدامة، فضبط إسناده »، ثم قال في رواية فضيل: « ورواه فضيل بن عياض، عن منصور فقدم في إسناده وأخر ».اهـ.

١٧٣٦ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه أبو عَقِيل محمَّدُ بنُ حاجب [الْمَرْوَزِيُّ][2]، عن عبدالرَّزاق، عن يونس بن سُلَيْم، عن الزُّهري، عن عُرْوَة بن الزُّبَير، عن عبدالرحمٰن بن عَبْدٍ القاريِّ؛ قال سمعتُ عمر بن الخَطَّاب يقول: كان النبيُّ ﷺ إذا نَزَل عليه الوحيُ، سُمع منه دَويٌّ كدَوِيِّ[3] النحل، فأُنزل عليه[4] يومًا، فمَكَثْنَا ساعةً، فاستقبَلَ القِبْلَةَ، ورفع يدَيه فقال: « **اللَّهُمَّ، زِدْنَا ولَا تَنْقُصْنَا، وأَكْرِمْنَا ولَا تُهِنَّا، وأَعْطِنَا ولَا تَحْرِمْنَا، وآثِرْنَا ولَا تُؤْثِرْ عَلَيْنَا، وأَرْضِنَا وارْضَ عَنَّا** »، ثم قال: « **لَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيَّ عَشْرُ آيَاتٍ؛ مَنْ أَقَامَهُنَّ دَخَلَ الجَنَّةَ** »، ثم قرأ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ[5] ... ﴾[6]، حتى ختمَ عَشرَ آياتٍ؟

قال أبي: روى عبدُالرَّزاق[7] هذا الحديثَ مرَّةً أخرى، **فقال**: عن

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٢/ ٤٠٩).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « المروذي »، وفي (ت) و(ك): «المroروذي»، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٠ رقم١٣١٩) وغيره من كتب الرجال، وسيأتي على الصواب في بعض النسخ في المسألة رقم (٢٦١٨).
ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٠٣٨) برواية إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري عنه، ومن طريق عبدالرزاق أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١٥)، والترمذي في "جامعه" (٣١٧٣) من طريق عبد بن حميد ويحيى ابن موسى، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٦٠) من طريق الدبري، جميعهم عن عبدالرزاق، به.

(٣) في (ك): « كذا قال » بدل: « كدوي ».

(٤) في (ش): « فأنزل الله عليه »، وفي (ف): « فنزل عليه ».

(٥) في (ف): « المؤمنين »، وهو خطأ.

(٦) الآية (١) من سورة المؤمنون.

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٤ رقم٢٢٣)، والترمذي في "جامعه" (٣١٧٣) من طريق محمد بن أبان، والبزار في "مسنده" =

يونس[1] بن سُلَيْم، عن يونسُ بنُ يزيد، ويونس بن سُلَيْم لا أعرفُه، ولا يُعْرفُ هذا الحديثُ من حديث الزُّهري[2].

= (٣٠١) من طريق زهير بن محمد بن قمير والحسين بن مهدي، والنسائي في "الكبرى" (١٤٣٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤١٠٠-٤١٠٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٦٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٣٥ و٢/ ٣٩٢) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٧٥) من طريق مهنا بن يحيى، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٧/ ٥٤-٥٥)، والثعلبي في "تفسيره" (٧/ ٤١)، والبغوي في "شرح السنة" (١٣٧٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٥٠٩) من طريق محمد بن حماد، جميعهم عن عبدالرزاق، به.

(١) في (ش): « موسى ».

(٢) قال الحاكم في الموضع السابق: « قال عبدالرزاق: ويونس بن سليم هذا كان عمُّه واليًا، قال: أرسلني عمي إلى يونس بن يزيد حتى أملى عليَّ أحاديث ».
وقال الترمذي في الموضع السابق: « هذا أصحُّ من الحديث الأول - يعني بزيادة يونس بن يزيد - سمعتُ إسحاق بن منصور يقول: روى أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن إبراهيم، عن عبدالرزاق، عن يونس بن سُلَيم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري هذا الحديث . ومن سمع من عبد الرزاق قديمًا فإنهم إنما يذكرون فيه عن يونس بن يزيد، وبعضُهم لا يذكر فيه عن يونس بن يزيد، ومن ذكر فيه يونس بن يزيد فهو أصحُّ، وكان عبدالرزاق ربما ذكر في هذا الحديث يونس بن يزيد، وربما لم يذكره، وإذا لم يذكر فيه يونس فهو مرسل ».اهـ.
وقال النسائي: « هذا حديثٌ منكر، لا نعلم أحدًا رواه غير يونس بن سليم، ويونس ابن سليم لا نعرفه ».اهـ.
وقال الطحاوي: « ويونس بن سليم هذا رجلٌ من أهل صنعاء لا نعلم أحدًا حدث عنه غير عبد الرزاق، ولا نعلمه حدَّث عنه إلا بهذا الحديث، وقد حدث بهذا الحديث عن عبد الرزاق الجِلَّة ممَّن أخذ العلم عنه، منهم أحمد بن حنبل ومنهم إسحاق بن راهويه ». وقال العقيلي: « لا يُتابَع على حديثه، ولا يُعرف إلا به ».
وقال ابن عدي: « وهذا يرويه عبد الرزاق، عن يونس بن سليم، وربما كنَّاه فيقول: أبو بكر الصنعاني، ولا يسميه؛ لأنه ليس بالمعروف، وقال ابن معين: لا أعرفه إلا أن عبد الرزاق يروي عنه، ويونس بن سليم يعرف بهذا الحديث ».اهـ.

١٧٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن عِمران الأَصْبَهاني، عن ابن فُضَيل[(١)]، عن الأعمَش، عن أبي فَزارَةَ[(٢)]، عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن ابن عباس، في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن[(٣)] يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾[(٤)]؛ فأدخَلَ يَدَهُ مِن تحتِ التُّرابِ، ثم رفعَها[(٥)]، ثم قال: كُلُّ واحد منهما[(٦)] مِثْقالُ ذرَّة[(٧)] ؟

قال أبي: إنما هو: ابن فُضَيل[(٨)]، عن ليث[(٩)]، عن أبي فَزارَة، عن يزيدَ بن الأَصَمِّ، عن ابن عباس .

١٧٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن الحسن بن أبي

---

(١) في (ك): « أبي فضيل »، بدل: « ابن فضيل». وهو: محمد.

(٢) هو: راشد بن كَيْسان .

(٣) في جميع النسخ عدا (ش): « من ».

(٤) الآية (٧-٨) من سورة الزلزلة .

(٥) في (أ) و(ت) و(ف): « رفعهما ».

(٦) كذا في جميع النسخ ! ولعلها: «منها».

(٧) كذا النص هنا، ومثله في "غريب الحديث" للحربي ! ويوضِّحه ما جاء عند هناد بن السري في "الزهد"- كما يأتي في التخريج - وفيه: « فأدخل ابن عباس يده في التراب، ثم رفعها، ثم نفخ فيه، ثم قال: كلُّ واحدة من هؤلاء مثقال ذرة ».

(٨) أخرج روايته من هذا الوجه هناد في "الزهد" (١٩٣)، والحربي في "غريب الحديث" (١/ ٢٥٩) من طريق شجاع، كلاهما (هناد وشجاع) عن محمد بن فضيل، به. ومن طريق هناد أخرجه الآجرِّي في "الشريعة" (٧٩٧).

(٩) هو: ابن أبي سُلَيم .

يزيد الهَمْداني[١]، عن عمرو بن قَيْس، عن عَطيَّة العَوْفي[٢]، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ قال[٣]: « **قَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ[٤] الْقُرْآنِ عَنْ دُعَائِي[٥] ومَسْأَلَتِي، أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ ثَوَابِ السَّائِلِينَ** »؟

---

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٣٣٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٢٩٢٦)، وعثمان الدارمي في "الرد على الجهمية" (٢٨٥ و٣٣٩)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (١٢٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/٤٩)، وابن الأنباري في "الوقف والابتداء" (٤-٥)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/٢٧٧)، والطبراني في "الدعاء" (١٨٥١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/١٠٦)، وأبو الفضل الرازي في "فضائل القرآن" (٧٦)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٦٠)، وفي "الاعتقاد" (ص١٠٥-١٠٦).
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٨٦٠) من طريق محمد بن حميد الرازي، عن الحكم بن بشير، عن عمرو بن قيس، به.
قال ابن حبان: « وقد وافقه الحكم بن بشير، عن عمرو بن قيس، ولكن من حديث ابن حميد، وابن حميد قد تبرَّأنا من عهدته ».
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٥/أ/أطراف الغرائب): « لم يروه عن عمرو بن قيس غير محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهَمْداني ومحمد بن مزوان ».

(٢) هو: ابن سعد.

(٣) قوله: « قال » ليس في (ت) و(ك).

(٤) قوله: « قراءة » ليس في (ك). وقوله: « من شَغَلَهُ قِرَاءَةُ القُرْآنِ »، جاء مثله في أكثر مصادر التخريج، وفي بعضها: « من شَغَلَهُ القُرْآنُ »، وما وقع في النسخ وأكثر المصادر صحيحٌ في العربية، وفيه وجهان:
الأول: جاز تذكير الفعل هنا؛ لأن فاعله - وهو القراءة - مؤنَّثٌ غير حقيقي، وفُصل عن فاعله بفاصل؛ فيجوز فيه التذكير والتأنيث، والتأنيث أولى. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).
والثاني: جاز ذلك؛ لإضافة «القراءة» إلى «القرآن»؛ فإنَّ المضاف في العربية يكتسبُ من المضاف إليه التذكير والتأنيث. وقد تقدَّم تعليقنا على ذلك في المسألة رقم (٩٣٨).

(٥) في (ك): « دعاء ».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[١]، ومحمدُ بن الحسن ليس بالقَويِّ.

١٧٣٩- وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أشعَثُ بن هلال الجُرْجاني من حِفْظه، عن أبي معاوية[٣]، عن الأعمَش، عن حَبيب[٤]، عن ابن عباس؛ قال: جاء رجلٌ إلى عمر يُريدُ أن يسألَهُ، فجعل عمرُ يَنظرُ إلى رأسه مرَّة، وإلى رجلَيه أُخرَىٰ[٥] - مما[٦] يَرَىٰ عليه من البُؤْسَىٰ[٧] - فقال له عمر: هل لكَ مِن إبل؟ قال: نعم؛ قال: كم؟ قال: أربعونَ؛ قال ابنُ عباس: صدق الله ورسولُه: « **لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ**[٨] **مِنْ**

---

(١) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث حسن غريب ». وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٥١٥): « حسَّنه الترمذي، فلم يُحسِنْ ».
(٢) انظر المسألة رقم (٤٧٩) و(٦٤٣) و(١٨١٧).
(٣) هو: محمد بن خازم.
(٤) في (ك): «حديث». وحبيب هذا: هو ابن أبي ثابت.
(٥) في (ت) و(ك): « مرة أخرى »، وضُرب على قوله: « مرة » في النسختين.
(٦) في (أ) و(ت): « فما ».
(٧) رُسمت في جميع النسخ: «البُؤسَا» بألف، والجادَّة أن تكتب كما أثبتناه كما هو مقرَّر في كتب الخط والإملاء، لكنَّ ما هنا رسم قديمٌ لبعض الكُتَّاب يرسمون كل ألف متطرِّفة ألفًا، نحو: سعا، ودنا، ورما، وحَلْوا، وسَلْمَا، وكذلكِ «البُؤْسَا»، وهي بمعنى البؤس والبأس والبأساء، وهي خلاف النُّعمَىٰ، والمراد هنا: الضُّرّ والجوع. انظر "لسان العرب"(٦/ ٢١). وقد وقع في "شرح النووي على مسلم" (١٧/ ١٧٤) كلمة «البُؤْسَاء» بمعنى البُؤْسَى، لكننا لم نقف عليها فيما بين أيدينا من المعاجم.
(٨) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «واديين»، لكن يخرَّج ما وقع هنا على وجهين:
الأول: على أنَّ «واديان» اسمُ «إن» منصوبٌ بحركة مقدرة على الألف، على لغة بلحارث بن كعب وغيرهم، ممن يلزمون المثنى والملحق به الألف في حالات الإعراب الثلاثة؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).
والثاني: على أنه مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف، وخبره «لابن آدم» والجملة خبر =

ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ لَابْتَغَىٰ إِلَيْهِمَا ثَالِثً(*)، وَلَا يُشْبِعُ بَطْنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، ويَتُوبُ(١) اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ »، فَقَالَ عُمَرُ: عمَّنْ(٢) هذا ؟ فقلتُ: عن أُبَيّ، فقال: مُرَّ بنا نأتي أُبَيَّ(*)، فأتيناه فأخبرَهُ أُبَيٌّ بذلك، فقال: هكذا أقرأنيها رسولُ الله ﷺ، فقال عمر: أَكْتُبُهَا ؟ قال: نعم؛ قال: فكتبها ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو معاوية(٣)،

= «إن»، واسمها ضميرُ الشأن المحذوف؛ كقوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون». وانظر التعليق على المسألة رقم (١٣٠) و(٨٥٤).

(*) كذا في جميع النسخ، وهو منصوب، وجاء بحذف ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(١) في (أ): « ويتوب ». (٢) في (ك): « من ».

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١٧ رقم ٢١١١١)، ومحمد بن حفص الدوري في "زوائده على جزء قراءات النبي ﷺ" (٥٩) من طريق عبدالله بن محمد، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٣٧) من طريق ابن أبي شيبة، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٩٣) من طريق علي بن حرب وأحمد بن عبدالجبار العُطاردي، جميعهم (أحمد وعبدالله بن محمد وابن أبي شيبة وعلي وأحمد) من طريق أبي معاوية، به.
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (١٢٠٩).
وأخرجه أبو عوانة في "مسنده" كما في "إتحاف المهرة" (١/ ٢٢٩-٢٣٠) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحمَّاني، عن الشيباني، به.
وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٥/ ١١٧ رقم ٢١١١٠)، والشاشي في "مسنده" (١٤٣١) وغيرهم من طريق أبي حبيب بن يعلى بن منية، عن ابن عباس، به.
وفي جميع المصادر: ذكر ابن عباس قصَّة الرجل مع عمر بن الخطاب وأن أُبيًّا حدثه بهذا الحديث، بنفس ما أورده المصنف هنا، خلافًا لما ذكره أبو حاتم من أن ابن عباس رواه عن النبي ﷺ، ولكن أخرج البخاري في "صحيحه" (٦٤٣٦ و٦٤٣٧)، ومسلم (١٠٤٩) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: « لو كان لِابْنِ آدَمَ وَادِيَان مِنْ مالٍ لَابْتَغَى ثَالِثًا، ولَا يملأ =

عن[1] الشَّيباني[2]، عن يزيدَ بن الأصَمِّ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وحدَّثنا[3] الشَّيخُ مِنْ حفظه؛ جُهِدْنَا به حتى حدَّثنا، وكان هو ذا يمتنعُ.

١٧٤٠ - **وسألتُ[4] أبي** عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[5]، عن شَيْبان أبي معاوية[6]، عن عاصم بن بَهْدَلَة، عن مُصْعَب بن سعد؛ قال: سألتُ أُبَيَّ بن كَعْب عن قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[7]: أهوَ حديثُ أَحَدِنَا نفسَهُ في الصلاة؟ قال: لا، كُلُّنا يُحَدِّثُ[8] نفسَهُ في الصلاة[9]، ولكنَّ السَّهْوَ عنها: تَرْكُ وَقتِها؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: مُصْعَب بن سعد[10]؛ قال: سمعتُ أبي سَعدَ بنَ أبي وقَّاص.

= جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، ويَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ» قال ابن عباس: فلا أدري أمن القرآن هو أم لا؟!

(١) قوله: «عن» سقط من (ك).

(٢) في (ش): «السفياني». والشيباني هذا: هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان.

(٣) في (أ) و(ف) و(ش): «قال أبو محمد: وحدثنا»، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصواب؛ لأن الأشعث بن هلال شيخ لأبي حاتم، لا لابنه عبدالرحمن كما يتضح من "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٧٧ رقم ٩٩٥).

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (٥٣٦).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه عبدالرحمن بن الحسن الهمذاني في "تفسير مجاهد" (٢/ ٧٨٦) من طريق شيبان، به. ووقع فيه: «أبي»؛ وتحتمل أن تكون «أُبَيّ».

(٦) هو: شيبان بن عبدالرحمن النحوي.

(٧) الآية (٥) من سورة الماعون.

(٨) في (ف): «نحدث».

(٩) قوله: «في الصلاة» من (ف) فقط.

(١٠) في (ك): «إنما هو حديث مصعب بن معد». وتقدم تخريجه من هذا الوجه في المسألة رقم (٥٣٦).

١٧٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الهَيْثَم بن يَمان، عن أبي الأَحْوَص[١]، عن إبراهيم بن مُهاجِر، عن أبي عِياض[٢]، عن أبي هريرة، في قوله: ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾[٣]؛ قال: ذلك في الدُّعَاء في الصَّلاة ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: إبراهيمُ الهَجَري[٤]، عن أبي عِياض، عن أبي هريرة .

١٧٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان[٥]، عن أبي جعفر الرَّازي[٦]، عن الضَّحَّاك[٧]، في قوله: ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾[٨]؛ قال: سَوْدَاوَانِ من الرِّيِّ ؟

---

(١) في (أ) و(ف): «الأخوص»، وهو: سلَّام بن سُلَيم .

(٢) في (ش): « عن ابن عياش »، وفي (ف): « عن ابن عياض ». وأبو عياض هو: عمرو بن الأسود .

(٣) الآية (١١٠) من سورة الإسراء.

(٤) هو: إبراهيم بن مسلم . ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٠٨٩ و٢٩٧٥٣)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٧/ ٥٨٢) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة أيضًا (٨٠٩٤) من طريق أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، كلاهما عن إبراهيم الهجري، عن أبي عياض من قوله، ليس فيه ذكرٌ لأبي هريرة . وأخرجه ابن جرير أيضًا من طريق زياد بن فياض، عن أبي عياض كذلك . قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٤٢): « ومن هذا عند جماعة العلماء قول الله عز وجل: ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾ قالوا: أُنزلت في الدعاء والمسألة، هذا قول مكحول وأبي عياض ».

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٠٤)، وهناد في "الزهد" (٤٣) عن إسحاق بن سليمان، عن أبي سنان سعيد ابن سنان، عن الضَّحَّاك، به.

(٦) هو: عيسى بن أبي عيسى.

(٧) هو: ابن مُزاحم الهِلالي.

(٨) الآية (٦٤) من سورة الرحمن.

قال أبي: أبو جعفر، عن الضَّحَّاك: لا يَسْتَوِي .

١٧٤٣ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار، عن حاتِم بن إسماعيل، عن عبدالرحمٰن بن عَطاء، عن عبدالملك بن جابر ابن عَتِيكٍ[٢]؛ قال: سُئِل رسولُ الله ﷺ: أَيَّ الأجَلَينِ قَضَىٰ موسى[٣]؟ قال: « قَضَىٰ أَوْفاهُمَا » ؟

قال أبي: رأيتُ هذا الحديثَ قديمًا في أصل هشام بن عمَّار: عن حاتِم، هكذا[٤] مُرسَلٌ[٥]، ثم لَقَّنُوهُ[٦] بِأَخَرَةٍ[٧]: عن جابرٍ[٨]، فتَلَقَّنَ، وكان مُغَفَّلاً .

١٧٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن الأَجْلَح[٩]، عن محمد

---

(١) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٢) في (ك): « عتبك ».

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا ... ﴾ [القَصَص: ٢٩].

(٤) أي: عن حاتم، عن عبدالرحمٰن، عن عبدالملك مرسلاً .

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) يعني: لقَّنوا هشامًا.

(٧) في (ت): « بأخذه ».

(٨) أي: جعله عن عبدالملك بن جابر بن عتيك، عن جابر بن عبدالله، موصولاً . ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨/ ٨٣٧٢) من طريق موسى بن سهل، عن هشام بن عمار، به. قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن جابر إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به هشام بن عمار». اهـ.

(٩) هو: عبدالله. وروايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ١٨٢ رقم ٩٦٥)، وقال: « ورواه محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو ابن عطاء، عن علي بن الحسين ».

ابن إسحاق، عن الزُّهري، عن عليِّ بن حُسَيْن؛ قال: اسمُ جبريلَ: عبدُاللهِ، واسمُ ميكائيلَ: عُبَيدُالله[١]، كُلُّ اسمٍ مَرْجِعُهُ إلى إِيل؛ فهو إلى الله ؟

قال أبي: هذا خطأٌ، ليس هذا من حديث الزُّهري؛ إنما هو: ابن إسحاق[٢]، عن محمد بن عمرو بن عَطَاء[٣]، عن عليِّ بن حسين .

١٧٤٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه زُهَير[٤]، عن

---

(١) في (ش): « عبدالله ».

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٥-١٦ رقم ٢٠١٧٦) عن محمد بن سلمة، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٦٢٧) من طريق سلمة بن الفضل، وأبو الشيخ في "العظمة" (٣٨٢) من طريق إسماعيل بن عياش، جميعهم عن محمد بن إسحاق، به.
وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٦٢٥) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله الزبيري، عن الثوري، عن محمد بن عمرو بن عطاء، به.
وأيضًا (١٦٢٦) من طريق قبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن محمد المدني، قال قبيصة: أراه محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، به.

(٣) في (ش): « عن عطاء » بدل: « بن عطاء ».

(٤) هو: ابن معاوية. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٣٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١١٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٦٤)، والحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٨١١)، والنسائي في "الكبرى" (١٠١٣ و٧٩٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٧)، والضياء في "المختارة" (١١٢٩ و١١٣٠) من طريق يزيد بن هارون، وأبو عبيد أيضًا (ص٣٣٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٢٢ رقم ٢١١٣٢)، والنسائي في "سننه" (٩٤١) من طريق يحيى بن سعيد، وعبدالله بن أحمد في "زوائده على المسند" (٥/ ١٢٢ رقم٢١١٣٣ و٢١١٣٤) من طريق بشر بن المفضل والمعتمر بن سليمان، وابن جرير في "تفسيره" (٢٦ و٢٧) من طريق ابن أبي عدي ومحمد بن =

حُمَيد[١]، عن أنس، عن أُبَيِّ بن كَعْب؛ قال: سَمِعتُ رجلاً يقرأ آيةً غيرَ ما أقرأَني رسولُ الله ﷺ، فانطَلَقْنا إلى رسولِ الله ﷺ، فقلتُ: يا رسولَ الله، أقرأتَني آيةَ كذا وكذا؟ قال: «نَعَمْ»، وقال الآخَرُ: أقرأتَني آيةَ كذا وكذا؟ قال: «نَعَمْ»، قال[٢]: ثم قال: «**جَاءَنِي جِبْرِيلُ ومِيكَائِيلُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ[٣]، فَقَالَ[٤]: اقْرَأِ القُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ[٥]، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ، ثم قال: كُلُّهَا شَافٍ[٦] كَافٍ**».

قال حُمَيد: على هذا يَخُوضُون؟

قال أبي[٧]: روى هذا الحديثَ حمَّاد بن سَلَمة[٨]، عن حُمَيد، عن أنس، عن عُبادة، عن أُبَيٍّ.

= ميمون ويحيى بن أيوب، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١١١) من طريق عبدالله بن بكر، جميعهم عن حميد، به.

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٢) من قوله: «وقال الآخر...» إلى هنا سقط من (ك)، ولعلَّه لانتقال النظر.

(٣) قوله: «السلام» سقط من (ف).

(٤) أي: جبريل ﷺ.

(٥) في (ف): «استرده».

(٦) في (ك): «شان».

(٧) كذا في جميع النسخ! مع أن السؤال موجَّه إلى أبي زرعة!

(٨) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١٤ رقم ٢١٠٩١ و٢١٠٩٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٩٦ و٣٠٩٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٤٢)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٣)، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٥٠)، وتمام في "فوائده" (١٣٢٢/ الروض البسام). والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٨٢٠) من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب.

١٧٤٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[١]، عن عَطَاء بن السَّائب، عن أبي الأَحْوَص[٢]، عن عبدالله[٣]؛ قال: خَيرُ الكَلامِ كَلامُ اللهِ، وأَحسَنُ الهَدْيِ هَدْيُ محمدٍ .

ورواه جريرٌ[٤]، عن عطاء بن السَّائب، عن أبي البَخْتَرِيِّ[٥]، عن عبدالله .

---

(١) روايته أخرجها عثمان الدارمي في "الرد على الجهمية" (٣٠٥)، والشاشي في "مسنده" (٧١٣). ومن طريق عثمان الدارمي أخرجه الهروي في "ذم الكلام" (٤٢٩).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٢٠٥١ و٢٠٥٥ و٢٠٥٦) من طريق سلمة بن كُهَيل وأبي الزعراء عمرو بن عمرو وعلي بن الأقمر، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٩٧ رقم٨٥٢١) من طريق إبراهيم بن مسلم الهَجَري، جميعهم من طريق أبي الأحوص، به.
ورواه أبو إسحاق، عن أبي الأحوص واختُلف عنه؛ فأخرجه معمر في "جامعه" (٢٠٠٧٦)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢٣٠١)، وأبو ذَر الهروي في "ذم الكلام وأهله" (٤٢٨) من طريق إسرائيل بن يونس، كلاهما (معمر وإسرائيل) عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود موقوفًا.
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٦)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٤٨٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٥)، واللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (٨٤) من طريق موسى بن عقبة، والبزار في "مسنده" (٢٠٧٦)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٩٧ رقم٨٥٢٠)، والبيهقي في "الشعب" (٤٤٥٣)، والهروي في "ذم الكلام وأهله" (٤٢٨) من طريق إدريس بن يزيد الأودي، كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، مرفوعًا. وذكر الدارقطني في "العلل" (٩١٦) الخلافَ على أبي إسحاق، ورجَّح رواية من وقفه.

(٢) في (ف) و(ك): «الأخوص»، وهو: عَوْف بن مالك. (٣) أي: ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) هو: ابن عبدالحميد، ولم نقف على روايته. ولكن تابعه موسى بن أعين، وروايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "السنة" (١٢١)، والهروي في "ذم الكلام" (٤٢٧).

(٥) هو: سعيد بن فَيروز. ولم تنقط الخاء في غير «ش».

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ جريرٍ أصحُّ[1].

١٧٤٧- وسمعتُ[2] أبا زرعة وسُئل عن حديثٍ رواه عمرو بن عليٍّ[3]، عن الحسين بن الحسن[4]، عن إبراهيم بن الزِّبْرِقان، عن أبي رَوْقٍ[5]، عن أبي سَيْف، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾[6]: الذي لا جَوْفَ له .

ورواه يحيى بنُ آدمَ، وإسحاقُ بنُ مَنْصور، عن مِنْدَل[7]، عن أبي رَوْقٍ، عن أبي عبدالرحمٰن، عن عبدالله ؟

قال أبو زرعة: أبو سَيْفٍ لا أعرفُهُ إلا في[8] هذا الحديث، وأخافُ أَنْ يكونَ غَلَطًا[9]، والحديثُ بأبي عبدالرحمٰنِ أشبَهُ، ولا

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٠٩٨ و٧٢٧٧) من طريق طارق بن شهاب، ومُرَّة بن شراحيل الهَمْداني، عن ابن مسعود، به.

(٢) انظر المسألة التالية .

(٣) هو: الفلاَّس .

(٤) هو: الحسين بن الحسن الأشقر أبو عبدالله الفَزَاري.

(٥) هو: عَطيَّة بن الحارث الهَمْداني .

(٦) أي: المذكور في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢].

(٧) بتثليث الميم، وهو: ابن علي، يقال: اسمه عمرو، ومِنْدَل لقب.

(٨) في (ش): « من ».

(٩) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وأصل الكلام: وأخاف أن يكون قولُهُ «عن أبي سيف» في هذا الحديث: غلطًا. وانظر في لغة ربيعة: التعليق على المسألة رقم (٣٤). ويحتمل أن تكون هذه الكلمة فِعْلاً ماضيًا «غَلِطَ»، والتقدير: وأخاف أن يكون هو - أي الشأن - غَلِطَ من قال: «عن أبي سيف»، والله أعلم.

أعرفُ اسم أبي عبدالرحمٰن، ولا أدري روى أبو رَوْقٍ عنهما[١] جميعًا - عن أبي عبدالرحمٰن، وأبي سَيْف - أم لا ؟

١٧٤٨ - وسمعتُ[٢] **أبا زرعة** وسُئِلَ عن حديثٍ رواه زيد بن الحُبَاب، واختَلَفوا عليه:

فقال مِنْجَابٌ[٣]: عن زيد بن الحُبَاب[٤]، عن حسين بن واقِد، عن حُصَين بن عبدالرحمٰن، عن أبي وائل[٥]، عن ابن مسعود؛ قال: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: الذي انْتَهىٰ سُوْدُهُ[٦].

ورواه محمد بن عبدالعزيز بن[٧] أبي رِزْمَة[٨]، عن زيد بن

---

(١) في (ش): «عنها».

(٢) انظر المسألة السابقة.

(٣) هو: ابن الحارث.

(٤) في (أ): «الحناء»، وفي (ف): «الخباب».

(٥) هو: شَقيق بن سلمة.

(٦) كذا في جميع النسخ، وكانت في (ش): «سودده»، ثم ضُرِبَ على الدال الأولى، وفي مصادر التخريج: «سُودَدُهُ». و «السُّوْدُ»، و«السُّودَدُ»، بالواو مع فتح الدال الأولى وضمها، وقد يهمز، كلاهما بمعنًى واحد. قال في المصباح المنير (١/ ٢٩٤): «سادَ يَسُودُ سيادةً، والاسم: السُّودَدُ، وهو المجد والشَّرَف»، وانظر "لسان العرب" (٣/ ٢٢٨).

(٧) قوله: «بن» سقط من (ت).

(٨) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٦٦) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن الحسين بن واقد، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (٤٠٧) من طريق قيس بن الربيع، عن عاصم، عن أبي وائل، قوله. وأخرجه ابن أبي عاصم أيضًا (٦٧١ و٦٧٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٩٢) من طريق الأعمش، عن أبي وائل، قوله.

الحُبَاب[١]، عن حسين بن واقِد، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن أبي وائل، عن ابن مسعود ؟

قال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ محمد بن عبدالعزيز الذي يقول: «عن عاصم[٢]» - أصحُّ[٣].

١٧٤٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الحسن بن الربيع[٤]؛ قال: حدَّثنا عليُّ بن بَكَّار، عن أبي خَلْدَةَ خالد[٥] بن دينار، عن أبي العالية[٦]، عن عمر؛ قال: تَعَلَّمُوا القُرآنَ خَمْسَ آياتٍ، خَمْسَ[٧]

---

(١) في (أ): «الحناب»، وفي (ف): « الخباب ».

(٢) قوله: « عاصم » سقط من (ف).

(٣) أورده البخاري في "صحيحه" (٨/ ٧٣٩/ الفتح) تعليقًا عن أبي وائل من قوله.
قال الحافظ ابن حجر في "الفتح": « وقد وصلَه الفريابي من طريق الأعمش، عنه، وجاء أيضًا من طريق عاصم، عن أبي وائل، فوصلَه بذكر ابن مسعود فيه ».
ووصله في "تغليق التعليق"(٤/ ٣٨٠) من طريق أبي طاهر المخَلِّص، عن إبراهيم بن حماد، عن شعيب بن أيوب، عن ابن نمير، عن الأعمش، به، ثم قال: « رواه الفريابي، عن سفيان، عن الأعمش. وهكذا رواه وكيع وعبدالله بن إدريس وأبو عوانة وغيرُ واحد، عن الأعمش. ورواه عاصم بن بهدلة، عن شقيق، عن عبدالله بن مسعود . . . »، ثم ساقه من طريق ابن أبي عاصم المتقدمة .

(٤) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٣١٩)، وابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٨/ ٣٦٨٤) من طريق يوسف بن سعيد، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٨٧)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٠٧) من طريق نصر ابن مالك الخزاعي، كلاهما عن يحيى بن بكار، به. وذكره الدارقطني في "الأفراد" (٣١/ أ/ أطراف الغرائب) من طريق علي بن بكار. ثم قال: « تفرَّد به أبو خلدة، عن أبي العالية، عنه، وعنه علي بن بكار ».

(٥) قوله: « خالد » ليس في (ش).

(٦) هو: رُفَيع بن مهران .

(٧) ضبب ناسخ (ت) و(ف) فوق قوله: « خمس » الثانية .

آيات[١]؛ فإنَّه كذلك نَزَلَ[٢] جبريلُ عليه السلام على النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: أبو نُعَيم[٣] رواه عن أبي خَلْدَةَ، عن أبي العالية، لم يَذكُرْ فيه عُمَرَ؛ وهو الصَّحيحُ .

١٧٥٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن موسى بن أبي نُعَيم[٤]، عن خالد الواسِطي[٥]، عن خالد الحَذَّاء[٦]، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس؛ قال: كان رسولُ الله يُصَلِّي، فجاء أبو جهل فنهاه أن يُصَلِّيَ، فأنزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠﴾ إلى قوله: ﴿كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[٧]؛ قال: لقد علم أني أكْثَرُ أهل هذا الوادي ناديًا، فغَضِبَ النبيُّ ﷺ، فأنزَلَ اللهُ تبارك وتعالى:

---

(١) في (ك): « خمس آيات » مرة واحدة .

(٢) كذا في جميع النسخ، بإضمار « به »، والتقدير: «فإنَّه كذلك نَزَلَ به جبريلُ »، و «به» ثابتةٌ في بعض مصادر التخريج، وجاء لفظ الحديث أيضًا هكذا: « فإنَّ جبريل عليه السلام كان يَنزِلُ به خمس آيات، خمس آيات ».

(٣) هو : الفضل بن دُكَين، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٩٢١)، والبيهقي في "الشعب" (١٨٠٦) من طريق وكيع، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢١٩- ٢٢٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، كلاهما عن أبي خلدة، به . ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٨/ ٣٦٨٤).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١٩٥٠) .

(٥) هو: خالد بن عبدالله . وسيأتي في التخريج روايته عن داود ، بالوجه الذي رجَّحه أبو زرعة .

(٦) هو: خالد بن مهران .

(٧) الآية (٩-١٦) من سورة العلق .

﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾[1]، قال ابنُ عبَّاس: فواللهِ، لو فَعَلَ، لأخذَتهُ الملائكةُ مَكانَهُ[2]؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه محمد بن موسى؛ إنما هو: عن داود[3]، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس.

١٧٥١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[4]، عن

---

(١) سورة العلق.

(٢) في (ت) و(ك): «فكانه».

(٣) هو: ابن أبي هند، وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٢٤/ ٥٢٣ و٥٢٦) عن إسحاق بن شاهين، عن خالد بن عبدالله الواسطي، عن دَاود، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٥٥١)، وأبو سعيد الأشج في "جزء من حديثه" (١٢٢)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٥٢٥) من طريق أبي خالد سليمان بن حبان، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٢٩ رقم ٣٠٤٤) من طريق وُهَيب بن خالد، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٨٦٢)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٨٧- ٤٨٨) من طريق عبدالرحمن بن محمد المحاربي، وابن جرير الطبري (٢٤/ ٥٢٥) من طريق علي بن مسهر، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٨٧- ٤٨٨) من طريق عبدالوهَّاب بن عطاء، جميعهم عن داود بن أبي هند، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الإمام أحمد وابنه عبدالله في "المسند" (١/ ٢٥٦ رقم ٢٣٢١). ومن طريق أبي سعيد الأشج أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٣٤٩)، والنسائي في "الكبرى" (١١٦٨٤).
ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الدلائل" (٢/ ١٩٢).
وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٤٨ رقم ٢٢٢٥)، والبخاري في "صحيحه" (٤٩٥٨) من طريق عبدالكريم الجزري، عن عكرمة، قال ابن عباس: قال أبو جهل: لئن رأيت محمدًا يصلي عند الكعبة لأطأنَّ على عنقه، فبلغ ذلك النبيَّ ﷺ فقال: «لو فعله لأخذَتْه الملائكةُ».

(٤) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٣١٦).

يونس بن يزيد، عن ابن شِهَاب[١]؛ قال: حدَّثني سعيدُ بنُ المسيِّب: أنه بلغَهُ أنَّ أَحْدَثَ القرآن بالعرشِ آيةُ الدَّيْنِ[٢].

ورواه ابنُ المُبَارَك[٣]، عن مَعْمَر، عن الزُّهري؛ قال: بَلَغَنا عن سعيد بن المسيّب أنه قال: آخِرُ آيةٍ عهدًا بالعرشِ آيةُ الدَّيْنِ ؟

قال أبو زرعة: حديثُ مَعْمَرٍ أحبُّ إليَّ .

١٧٥٢ - قال أبو محمد[٤]: وسمعتُ أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثٍ رواه محمد بن سَلَمة[٥]، عن محمد بن إسحاق، عن الأعمَش، عن

---

(١) هو: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

(٢) وهي الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

(٣) هو: عبدالله . ولم نقف على روايته، وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٦٩) من طريق عقيل بن خالد، عن الزهري من قوله .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦ و٥٠ رقم ٢٤٦ و٣٥٠)، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٧٦)، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٣)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٣٠٨)، وابن المنذر في "تفسيره" (٤٤)، والبيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٣٨) من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر نحوه .

(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط .

(٥) لم نقف على روايته بهذا الوجه، ولكن أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٨٢٠٦) من طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، به .
وقرن الطبري مع سلمة : جرير بن عبدالحميد، وسيأتي أن جريرًا رواه عن الأعمش على الوجه الآخر . وأخرجه ابن أبي الدنيا في "المتمنين"(٥) من طريق إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، حدثني الأعمش عمَّن لا أتهم، عن أبي الضُّحىٰ، به .
وأخرجه الطبري أيضًا (٨٢٠٧) من طريق وَهْب بن جرير، عن شعبة، عن الأعمش، به . لكن اختُلف على شعبة، فأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٢٨٩)، والدارمي في "مسنده" (٢٤٥٤) من طريق سعيد بن عامر، والطبري في "تفسيره" (٨٢٠٨) =

أبي الضُّحى[١]، عن مَسْروقٍ، عن عبدالله[٢]، في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ[٣] ﴿١٦٩﴾﴾[٤]... فذكر الحديثَ[٥].

ورواه أبو معاوية[٦]، وعليُّ بنُ مُسْهِر، وجَرِيرٌ[٧]، عن الأعمَش، عن عبدالله بن مُرَّة، عن مسروق، عن عبدالله ؟

وسمعتُ أبا زرعة يقول: حديثُ ابن إسحاق وَهمٌ، وهِمَ فيه ابن إسحاق، والصَّحيحُ: الأعمَش، عن عبدالله بن مُرَّة، عن مسروق، عن عبدالله .

= من طريق محمد بن أبي عدي، جميعهم (الطيالسي وسعيد ومحمد) عن شعبة، عن الأعمش، على الوجه الذي رجَّحه أبو زرعة .

وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٨٩٤) و(٥٣٨/ تفسير) من طريق سعيد بن مسروق، عن أبي الضُّحىٰ من قوله، ليس فيه ذكرٌ لمسروق، ولا لابن مسعود .

(١) هو: مسلم بن صُبَيْح . (٢) هو: ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) قوله: « يرزقون » ليس في (ت) و(ف). (٤) سورة آل عمران .

(٥) وتمامه - كما في رواية مسلم -: أَمَا إِنَّا قد سَأَلنَا عن ذَلِكَ ؟ فقال: « أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطَّلَعَ عليهِمْ رَبُّهُمُ اطِّلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئاً ؟ قَالُوا: أَيَّ شَيْءٍ نَشْتَهِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يَسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ؛ تُرِكُوا » .

(٦) هو: محمد بن خازم ، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٨٧) .

(٧) هو: ابن عبدالحميد ، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٨٨٧) .

وأخرجه مسلم أيضًا (١٨٨٧) من طريق عيسى بن يونس، وأسباط بن محمد، عن الأعمش، به .

١٧٥٣ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه ابن نُمَير [٢]، عن يحيى بن يَمَان، عن شَريك[٣]، عن أبي اليَقْظان[٤]، عن أنس، في[٥] قوله عزَّ وجلَّ[٦]: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٧]؛ قال: يَتَجَلَّى لهم كلَّ جُمُعة.

ورواه إسماعيلُ بن أبي الحَكَم الثَّقَفي، عن يحيى بن دينار[٨]، عن شَريك، عن أبي اليَقْظان، عن زَيد بن وَهْب: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾؛ قال: يَتَجَلَّىٰ لهم رَبُّهُمْ عزَّ وجلَّ.

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أَصَحُّ ؟

قال: حديثُ أنسٍ أصحُّ .

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٥٧١) و(٥٩٣).

(٢) هو: محمد بن عبدالله. ولم نقف على روايته، لكن الحديث أخرجه البزار في "مسنده" (٢٢٥٨/كشف الأستار)، من طريق عبدالله بن أبي الوضَّاح، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ٤٤) من طريق يحيى الحمَّاني، كلاهما عن يحيى بن يمان به.
وأخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في "الرد على الجهمية" (١٩٨) عن شيخ من أهل بغداد، عن شريك به، ورواه عبدالله ابن الإمام أحمد في "السنة" (١٢٢٦) من طريق أسود بن عامر قال: ذُكر لي عن شريك فذكره.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥١٦)، والدارمي في "الرد على الجهمية" (١٤٥)، وابن جرير الطبري في "التفسير" (٢٢/ ٣٧٠) والدارقطني في "الرؤية" (٥٩ و٦٠ و٦٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٦٣) من طرق عن أبي اليقظان عثمان ابن عمير به.

(٣) هو: ابن عبدالله النَّخَعي.

(٤) هو: عثمان بن عمير، ويقال: ابن أبي حميد، ويقال: ابن قيس.

(٥) قوله: «في» سقط من (ش).

(٦) قوله: «عن أنس في قوله عز وجل» ليس في (ت) و(ك)، وجاء بدلاً منه: «عن زيد ابن وَهْب».

(٧) الآية (٣٥) من سورة ق.

(٨) كذا في جميع النسخ! ولعله: «يحيى بن يمان».

١٧٥٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه وكيعٌ، والمُؤَمَّلُ بن إسماعيل، واختَلَفا:

فقال مُؤَمَّل[1]: عن الثَّوْري، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عن مجاهد، عن عُبَيد بن عُمَير؛ قال: قال آدمُ: يَا رَبِّ، ذَنْبِي الذي أَذنَبْتُ كَتبتَهُ عليَّ قبل أَنْ تَخلُقَني؟ أو ابْتَدَعْتُهُ مِنْ قِبَلي؟ قال: بل كَتَبْتُهُ[2] عليكَ قبل أن أخلُقَك، قال: فكما كَتَبتَهُ عليَّ فاغْفِرْهُ لي، فهو قوله: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ[3] ﴾[4].

وقال وكيعٌ[5]: عن سُفيان، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع، عَمَّن سمع عُبَيد بن عُمَيْر؟

قال: حديثُ وكيعٍ أصحُّ، وأخطأَ المُؤَمَّل.

---

(١) روايته أخرجها الدينوري في "المجالسة" (٢٦٢٨) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٤٣٤) - من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، عنه، به.
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٧٨٢) عن أحمد بن سنان، عن المؤمَّل، عن سفيان، عن عبدالعزيز بن رفيع، قال: أخبرني من سمع عُبَيد بن عمير. وهذه الرواية موافقةٌ لرواية وكيع.

(٢) في (أ): «بل كتبت»، وفي (ش): «بلى كتبت».

(٣) قوله: «فتاب عليه» من (ف) فقط.

(٤) الآية (٣٧) من سورة البقرة.

(٥) روايته أخرجها الفريابي في "القدر" (١٢١)، وابن جرير في "تفسيره" (٧٨٣)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٠١١٠)، وابن بطَّة في "الإبانة" (١٣١١ و١٣٨٧ و١٩١٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٧٣).
وأخرجه عثمان الدارمي في "الرد على الجهمية" (٢٧٨) عن محمد بن كثير، وابن جرير في "تفسيره" (٧٨١)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ٩١ =

١٧٥٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه شَريك[١]، عن خُصَيْف[٢]، عن عِكْرِمَةَ وسعيدِ بن جُبَير، في قوله: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾[٣]؛ قال: هو قولُهُ: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا ﴾[٤].

ورواه عبدالرحمٰن بن مَهْدي[٥]، عن الثَّوْري، عن خُصَيف[٦]، عن مجاهدٍ وسعيدِ بنِ جُبَير .

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: الثَّوْريُّ أحفَظُ .

١٧٥٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الهَيْثَم بن خارِجَة[٧]،

= رقم٤٠٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن جرير أيضًا (٧٨٤) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، جميعهم، عن سفيان، عن عبدالعزيز، به .
وأخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" (١/ ٤٤) - ومن طريقه ابن جرير (٧٨٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٧٣٤) - عن الثوري، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عبيد بن عمير .

(١) هو: ابن عبدالله النَّخعي .
(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الجَزَري .
(٣) الآية (٣٧) من سورة البقرة .
(٤) الآية (٢٣) من سورة الأعراف .
(٥) روايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/ ٩١ رقم٤١٠ و٥/ ١٤٥٤ رقم٨٣١٢). وأخرجه الطبري في "تفسيره" (٧٨٧)، وفي "تاريخه" (١/ ١٢٥) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله الزبيري، عن الثوري، به .
وأخرجه الطبري في "تفسيره" (٧٨٧)، وفي "تاريخه" (١/ ١٢٥) من طريق قيس، وأيضًا في "تفسيره" (٧٨٧) من طريق أبي زهير، كلاهما عن خصيف، به .
(٦) في (أ) و(ش): « حصف ».
(٧) في (أ) و(ش): « جارية »، ولكن لم تنقط في (أ)، وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢١/ ٤٥٣).

وهشامُ بنُ عَمَّار[١]، ومحمدُ بنُ إسماعيل بن عيَّاش، فقالوا: عن إسماعيلَ بنِ عَيَّاش، عن ضَمْضَم بن زُرعَة، عن شُرَيح بن عُبَيد، عن عُقْبَة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ أَوَّلَ عَظْمٍ يَتَكَلَّمُ مِنَ**[٢] **الإِنْسَانِ يَوْمَ يُخْتَمُ عَلَى الأَفْوَاهِ: فَخِذُهُ مِنَ الرِّجْلِ الشِّمَالِ** ».

وروى هذا الحديثَ إبراهيمُ بنُ العلاءِ بنِ الضَّحَّاكِ الزُّبَيديُّ[٣]، عن إسماعيل بن عيَّاش، عن ضَمْضَم بن زُرعَة[٤]، عن شُرَيح بن عُبَيد، عَمَّن حَدَّثَهُ، عن عُقْبَة بن عامر، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبوزرعة: هذا أصحُّ.

١٧٥٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٥]، عن

---

(١) روايته أخرجها المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" - كما في "تفسير ابن كثير" (٣/ ٥٧٨) - والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٣٣ رقم٩٢١)، والثعلبي في "تفسيره" (٨/ ١٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/ ٦٠).
وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأوائل" (٥٣) من طريق عبدالوهَّاب بن الضحاك، والطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٥٤٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٦٣٥) من طريق محمد بن المبارك الصوري، كلاهما عن إسماعيل بن عياش، به.

(٢) في (ك): « في ».

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٥١ رقم ١٧٣٧٤) من طريق الحكم بن نافع، عن إسماعيل بن عياش، به.

(٤) في (ش): « ربيعة ».

(٥) هو: عبدالله، وروايته في كتابه "القدر" (٨)، ومن طريقه أخرجه الفريابي في "القدر" (٢٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٧٧).
وأخرجه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٥/ ١٦١٤ رقم ٨٥٣٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٣٩٥) من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، به.

هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: « **لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ، مَسَحَ عَلَى ظَهْرِهِ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ**[(١)] **هُوَ خَالِقُهَا**[(٢)] **مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبِيصً**[(٣)] **مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ**[(٤)] **هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ** »... فذكر الحديثَ.

ورواه أبو نُعَيم[(٥)]، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن أبي صالح[(٦)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ت) و(ك): « كل شيء ». والنَّسَمَةُ: الإنسانُ والنَّفْسُ والرُّوحُ. "لسان العرب" (ن س م).

(٢) قوله: «هو خالقها» مكرر في (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، كما تقدم بيانه في المسألة رقم (٣٤). ويمكن أن تُرفع ويبنى الفعل «جعل» للمفعول؛ وحذف الفاعل هنا للعلم به.
والوَبيصُ: البَريقُ؛ يقال: وَبَصَ الشيءُ يَبِصُ وَبْصًا ووَبِيصًا وَبِصَةً: بَرَقَ ولَمَعَ. "غريب الحديث" لأبي عبيد (٤/ ٣٣٣)، و"اللسان" (و ب ص/ ٧/ ١٠٤).

(٤) في (ك): « ومن ».

(٥) هو: الفَضْل بن دُكَين، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٠٧٦)، والفريابي في "القدر" (١٩)، وابن منده في "الرد على الجهمية" (٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٢٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧/ ٣٩٤).
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٢٨- ٢٩) عن خلَّاد بن يحيى، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٦٥٤) من طريق القاسم بن الحكم، كلاهما عن هشام بن سعد، به.
قال الترمذي: « هذا حديثٌ حسن صحيح، وقد رُوِيَ من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ».

(٦) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهُما أصحُّ ؟

قال: حديثُ أبي نُعَيمٍ أصحُّ؛ وَهِمَ ابنُ وَهْب في حديثه[١].

١٧٥٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو معاوية الضَّرير[٢]، عن ابن جُرَيج[٣]، عن عَطَاء، في قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[٤]؛ قال: من الغائطِ، والبَوْلِ، والحَيْضِ، والمُخَاط، والوَلَد .

ورواه ابن المُبارَك[٥] فقال: عن ابن جُرَيج، عن مجاهدٍ .

قيل لأبي زرعة: أيُّهما أصحُّ ؟

قال: حديثُ مجاهدٍ أصحُّ .

١٧٥٩ - وسُئِلَ[٦] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو سَلَمة

---

(١) في (ت) و(ك): «حديث»، وفي هامش النسخة (أ) حاشية بخط مغاير نصها: «ورواه عبدالرحمن بن زيد، عن أبيه، عن عطاء؛ كما رواه ابن وهب».

(٢) هو: محمد بن خازم . وروايته أخرجها هناد في "الزهد" (٢٨)، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٥٥٣).

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٤) الآية (٥٧) من سورة النساء .

(٥) هو: عبدالله . وروايته أخرجها في كتابه في "الزهد" (٢٤٣/زيادات نعيم بن حماد)، ومن طريقه أخرجه هناد في "الزهد" (٢٧)، والطبري في "تفسيره" (٥٤٣).

وأخرجه هناد أيضًا (٢٩) من طريق سفيان الثوري، عن ابن جريج، به .

(٦) نقل هذا النص الضياء في "المختارة" (٥/ ٧٥) بتصرف .

المِنْقَري[١]، عن حمَّاد[٢]، عن ثابت[٣]، عن أنس، موقوفً[٤]: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾[٥]؛ قال: ساخَ الجبلُ.

ورواه عبدُالصَّمَد بنُ عبدالوارث، ومحمَّدُ بنُ كَثِيرٍ العَبْديُّ[٦]،

---

(١) هو: موسى بن إسماعيل.

(٢) هو: ابن سلمة. (٣) هو: ابن أسلم البُناني.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

(٦) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "السنة" (٥٠٣).

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٢٥ رقم١٢٢٦٠)، والترمذي في "جامعه" (٣٠٧٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٨١)، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٥/ ١٥٥٩ رقم٨٩٣٦) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وأحمد أيضًا (٣/ ٢٠٩ رقم١٣١٧٨) من طريق روح بن عبادة، والترمذي أيضًا (٣٠٧٤)، وعبدالله ابن أحمد في "السنة" (٥٠٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٢٠- ٣٢١) من طريق سليمان بن حرب، وابن أبي عاصم أيضًا (٤٨٠)، والطبري في "تفسيره" (١٥٠٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٠)، والحاكم أيضًا (١/ ٢٥)، والضياء في "المختارة" (١٦٧٥) من طريق هدبة بن خالد، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (٥٠٢ و١٢٠٥) من طريق إبراهيم بن الحجاج والنضر بن شميل، والطبري أيضًا (١٥٠٨٧) من طريق الحجَّاج بن المنهال، والحاكم أيضًا (١/ ٢٥ و٢/ ٣٢٠- ٣٢١ و٥٧٧) من طريق عفان بن مسلم ومحمد بن عبدالله الخزاعي، جميعهم عن حماد، به.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٨٣٦) من طريق داود بن المحبر، وابن منده في "الرد على الجهمية" (٥٩ و٦٠) من طريق سعيد بن عامر وداود بن الزِّبرقان، جميعهم عن شعبة، عن ثابت، عن أنس.

قال ابن منده: «وهما من حديث شعبة غريب مرفوع».

وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٤٨٢ و٤٨٣)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (٥٠١) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس.

كليهما[١] عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه قرأ: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ ﴾...، وذكر الحديثَ ؟

قال أبو زرعة: كان أبو سَلَمة[٢] يقول قَبْلَنا: عن حمَّاد، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ إن شاء الله، فلمَّا قرأتُ عليه، لم[٣] يذكُر فيه النبيَّ ﷺ، والصَّحيحُ مرفوعٌ[٤].

---

(١) كذا وقع في جميع النسخ، والجادَّة: «كلاهما»؛ لأنَّه توكيد معنويٌّ للمرفوع قبله، لكنْ تكرَّرَ وقوعُ مثل ذلك في "صحيح مسلم"، وذكر له النوويُّ وجهين تصحيحًا له، فقال في "شرح مسلم" (١/ ٤١-٤٢): « فصل: تكرَّر في "صحيح مسلم" قوله: "حدثنا فلانٌ وفلانٌ كليهما عن فلان"؛ هكذا يقع في مواضع كثيرة في أكثر الأصول "كليهما" بالياء، وهو مما يستشكل من جهة العربية، وحقه أن يقال: "كلاهما" بالألف، ولكن استعماله بالياء صحيح، وله وجهان:
أحدهما: أن يكون مرفوعًا تأكيدًا للمرفوع قبله، ولكنه كتب بالياء لأجل الإمالة، ويقرأ بالألف [«كِلَيْهُمَا»]؛ كما كتبوا الربا والربى بالألف والياء، ويقرأ بالألف لا غير. [وانظر في الإمالة وأسبابها تعليقنا على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤)].
والوجه الثاني: أن يكون "كِلَيْهِمَا" منصوبًا ويقرأ بالياء، ويكون تقديره: أعني كليهما ». اهـ.

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن بطة في "الإبانة" (٢٧٢) من طريق أبي الأحوص محمد بن الهيثم، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٥ و٥٧٧) من طريق جعفر بن أبي عثمان الطيالسي والسري بن خزيمة، جميعهم عنه، به. ولم يذكروا فيه: « إن شاء الله ».

(٣) في (ش): « ولم ».

(٤) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديثٌ حسن غريبٌ صحيح، لا نعرفُه إلا من حديث حماد بن سلمة ».
وذكر الحافظ ابن كثير بعض طرقه في "تفسيره" (٣/ ٤٦٦-٤٦٧) وقال: « ورواه أبو محمد الحسن بن محمد الخلَّال، عن محمد بن عليِّ بن سويد، عن أبي القاسم البغوي، عن هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، فذكره، وقال: هذا إسنادٌ صحيح لا علَّة فيه ». اهـ.

١٧٦٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه الأعمَش[٢]، عن أبي صالح[٣]، عن عَطاء بن يَسار، عن شيخٍ من أهل مِصْر، عن أبي الدَّرْداء، عن النبيِّ ﷺ - قال[٤]: سألتُهُ عن قولِ الله[٥] عزَّ وجلَّ: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٦] ... ؟

قلتُ لأبي: مَنْ هذا الشَّيخُ الذي مِنْ أهلِ مِصْر ؟

قال: لا يُعرَفُ .

١٧٦١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بنُ سُلَيمان[٧]، عن مالك بن أنس، عن عُبَيدالله بن عبدالرحمٰن، عن أبي حُنَين، عن

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٢/١٣٣)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٧١٣).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٧١٣).

(٣) هو: ذَكْوان السَّمَّان .

(٤) أي: الشيخ الذي من أهل مصر؛ فإنَّ الحديثَ بتمامه كما في مصادر التخريج: « عَنْ عَطاء بن يَسَار، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٣-٦٤] ؟ فَقَالَ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْهَا غَيْرُكَ، إِلَّا رَجُلاً وَاحِدًا، سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ أُنْزِلَتْ غَيْرُكَ، إِلَّا رَجُلاً وَاحِدًا؛ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَىٰ لَهُ »، واللفظ للحميدي في "مسنده" (٣٩٥ و٣٩٦).

(٥) في (ك): « عن قوله ».

(٦) الآية (٦٤) من سورة يونس .

(٧) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه الترمذي في "الجامع" (٢٨٩٧) من طريقه على الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم ، كما سيأتي

مولًى لعبدالرحمٰن بن زيد - أو لآل عبدالرحمٰن بن زيد - عن أبي هريرة؛ قال: كُنْتُ أَمْشِي مع رسول الله ﷺ، فَسَمِعَ رجلاً يقرأُ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، فقال رسولُ الله ﷺ: « وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ » ؟

قال[1] **أبي**: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عُبَيد[2] بن حُنَين مولى زيد[3]، عن أبي هريرة[4] .

١٧٦٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسرائيل[5]، عن السُّدِّي[6]، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ في

---

(١) في (ف): « فقال ».

(٢) في (ك): « عبيدالله ».

(٣) الحديث من هذا الوجه في "الموطأ" (١/ ٢٠٨).
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٦) من طريق يحيى بن بكير، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠٢ رقم٨٠١١) من طريق أبي عامر العَقَدي عبدالملك بن عمرو، وأيضًا (٢/ ٥٣٥ رقم١٠٩١٩) من طريق عثمان بن عمر، والترمذي في "جامعه" (٢٨٩٧) من طريق إسحاق بن سليمان، والنسائي في "المجتبىٰ" (٩٩٤) من طريق قتيبة بن سعيد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٦) من طريق عبدالله بن مسلمة، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٢١٦) من طريق محمد بن خالد بن عثمة، جميعهم عن مالك، به .

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل (٢١٢٨) هذا الحديثَ والاختلافَ فيه على مالك، ولم يرجِّح .

(٥) هو: ابن يونس، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣١٣٦)، والبزار كما في "تفسير ابن كثير" (٥/ ٩٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٤٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٤٢- ٢٤٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٥- ١٦). ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧٣٤٩).

(٦) هو: إسماعيل بن عبدالرحمن .

قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ[١] بِإِمَامِهِمْ ﴾[٢]؛ قال: « يُدْعَى الرَّجُلُ فَيُعْطَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، ويُمَدُّ[٣] لَهُ في جِسْمِهِ[٤] سِتُّونَ[٥] ذِرَاعًا، ويُبَيَّضُ وَجْهُهُ، ويُجْعَلُ عَلَى رأْسِهِ تَاجٌ مِنَ اللُّؤْلُؤِ يَتَلأْلأُ، فَيَنْطَلِقُ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَيَرَوْنَهُ مِنْ بَعِيدٍ، فَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ، ائْتِنَا بِهَذَا[٦] - أَوْ بَارِكْ لَنَا في هَذَا - حَتَّى يَأْتِيَهُمْ، فَيَقُولَ: أَبْشِرُوا؛ فَإِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مِثْلَ هَذَا[٧]، وأَمَّا الكَافِرُ فَيُسَوَّدُ وَجْهُهُ، ويُمَدُّ لَهُ في جِسْمِهِ سِتُّونَ[٨] ذِرَاعًا عَلَى صُورَةِ آدَمَ... »، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: إسرائيلُ يَرفَعُ هذا الحديثَ، والثَّوْرِيُّ لا يرفَعُهُ، والثَّوْريُّ أحفَظُ[٩].

١٧٦٣ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن الحُمَيدي[١٠]، عن ابن

---

(١) في (ك): « إنسان ».
(٢) الآية (٧١) من سورة الإسراء.
(٣) في (ت): « وتمد ».
(٤) في (ك): « جسده ».
(٥) المثبت من (ف)، وهو الجادَّة. وفي بقية النسخ: « ستين »، وله وجه في العربية، انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٢) في قوله: « نُزِّل عليه قرآنًا ».
(٦) في (ك): « مثل هذا ».
(٧) من قوله: « حتى يأتيهم ... » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.
(٨) المثبت من (ف) و(ك). وفي بقية النسخ: « ستين ». وانظر التعليق على نحوه أول المتن.
(٩) قال الترمذي في الموضع السابق: « هذا حديث حسنٌ غريب ».
(١٠) هو: عبدالله بن الزبير. والحديث في "مسنده" (١٠٢٥)، وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤٩ رقم٧٣٩١) عن سفيان بن عيينة، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٨٨٧) من طريق عبدالله بن محمد الزهري، والترمذي في "جامعه" (٣٣٤٧) من طريق ابن أبي عمر العَدَني، وابن السني في "عمل =

عُيَينة، عن إسماعيلَ بن أُمَيَّة؛ قال: حدَّثني أعرابيٌّ من أهل البادية؛ قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ: ﴿وَالتِّينِ[١] وَالزَّيْتُونِ﴾[٢]، فَأَتَىٰ عَلَىٰ آخِرِهَا: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[٣]؛ فَلْيَقُلْ: بَلَى، وأَنَا عَلَى ذَلِكَ[٤] مِنَ الشَّاهِدِينَ».

أخبرنا[٥] أبو محمَّد؛ قال: حدَّثنا أبو زرعة، عن إبراهيمَ بن موسى[٦]، عن ابن عُلَيَّة[٧]، عن إسماعيلَ بن أُمَيَّة، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبي هريرة، موقوفً[٨].

= اليوم والليلة" (٤٣٦) من طريق إبراهيم بن بشار، والدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٤٧) من طريق علي بن المديني، جميعهم عن سفيان، به .

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣١٠)، وفي "الشعب" (٩٢٩)، والبغوي في "تفسيره" (٥١٨/٤)، وفي "شرح السنة" (٦٢٣).

قال الترمذي: «هذا حديثٌ إنما يُروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي، عن أبي هريرة، ولا يسمَّى».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «التين» بلا واو قبلها .

(٢) الآية (١) من سورة التين .

(٣) الآية (٨) من سورة التين .

(٤) قوله: «على ذلك» سقط من (ت)، وفي موضعه إشارةُ لَحَقٍ، ولم يظهر في التصوير.

(٥) في (ف): «قال: أخبرنا».

(٦) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص١٥١-١٥٢)، والدارقطني في "العلل" (٢٤٨/١١) من طريق علي بن المديني، كلاهما (أبو عبيد وعلي) عن ابن علية، به .

(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم .

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

وأخبرنا أبو محمَّد؛ قال: حدَّثنا أبو زرعة، عن عثمانَ بن أبي شَيْبَة[١]، عن يزيدَ بن هارون، عن يزيدَ بن عِياض، عن إسماعيلَ بن أميَّة، عن أبي اليَسع[٢]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فسمعتُ أبا زرعة[٣] يقول: الصَّحيحُ[٤]: إسماعيلُ بن أميَّة، عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبي هريرة، موقوفٌ[٥].

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٥١٠)- ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (١٩١٨)، وفي "الأسماء والصفات" (٣٠)- من طريق سعيد ابن مسعود، عن يزيد بن هارون، به .
وأخرجه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٧١٨) ومن طريقه الشجري في "أماليه" (١/ ١٠٦ و١١٩) من طريق نصر بن حاجب، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرة، به .
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٤٠٥٢)، وفي "تفسيره" (٢/ ٣٨٣) من طريق معمر، عن إسماعيل بن أمية، عن النبي ﷺ.

(٢) في (ت) و(ك): « أبي اليسار ».

(٣) في (ف): « أبي زرعة ».

(٤) قوله: «الصحيح» سقط من (ش).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٢٢٦٧): « يرويه إسماعيل بن أمية، واختُلف عنه، فرواه إبراهيم بن طهمان، عن نصر شيخ له، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن عبدالرحمن بن سعد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وتابعه على رفعه إبراهيمُ بن أبي يحيى، عن إسماعيل بن أمية، عن عبدالرحمن بن القاسم - رجل من أهل مكة- عن أبي هريرة. وقال ابن عيينة: عن إسماعيل بن أمية، عن أعرابي من أهل البادية، عن أبي هريرة، وقوله أشبهُ. وقال شعبة: عن إسماعيل بن أمية: حدثني رجلُ صدق، عن أبي هريرة ». ثم أخرج الدارقطني الحديث من طريق علي بن المديني عن سفيان، ثم قال: « قال ابن المديني: قلتُ لسفيان بن عيينة: فإن إسماعيل بن علية رواه عنه، أعني: عن إسماعيل بن أمية، عن عبدالرحمن بن القاسم رجل من أهل مكة، عن أبي هريرة، إذا قرأ أحدكم: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ فقال سفيان: لم نحفظ » .
=

١٧٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثَين رواهما الحسنُ بنُ عليٍّ الخَلَّالُ الحُلْواني[١]:

عن زكريَّا بنِ عَطيَّة، عن سعد[٢] بن محمد بن المِسْوَر بن إبراهيمَ ابنِ[٣] عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن عائِشَةَ بنت سعد بن مالك، عن سعد[٤] بن مالك؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « مَنْ قَرَأَ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[٥]، فَكَأَنَّمَا قَرَأَ رُبُعَ القُرْآنِ، ومَنْ قَرَأَ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٦]، فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثُلُثَ القُرْآنِ ».

والآخر: عن زكريَّا بن عَطِيَّة[٧]، عن سعد بن محمد، عن عَمِّهِ

= وقوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١) في (ت): « الخلواني ». وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٨٥)، والطبراني في "الصغير" (١٦٥)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٩٧).
ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٠٥).
ورواه البزار في "مسنده" (١٢١١)، والدارقطني في "الأفراد" (٥٨/أ/أطراف الغرائب) من طريق زكريا بن عطية، به .
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن سعد إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». وقال الطبراني: « لا يُروى عن سعد إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابن عطية». وقال الدارقطني: « تفرَّد به سعد بن محمد بن المسور، عن عائشة، ولم يروه عنه غير زكريا بن عطية » .

(٢) في (ك): «سعيد». وانظر تعليق الشيخ عبدالرحمٰن المعلِّمي على "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣/ ٥٩٩).

(٣) في (ف): « عن » بدل: « ابن ».

(٤) في (ش) و(ف): « سعيد ».

(٥) أي: سورة الكافرون.

(٦) أي: سورة الإخلاص.

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "الصغير" (١٦٦)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٩٧ و٢٢٩٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٦٠). ومن طريق الطبراني رواه =

سعد بن إبراهيم، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَنْ قَرَأَ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ[1] مَرَّةً؛ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ الأَرْضِ يَوْمَئِذٍ إِذَا اتَّقَىٰ » ؟

فقال[2] أبي: هَذَينِ حَدِيثَينِ[3] مُنكَرَينِ، وزكريَّا بنُ عَطيَّة منكرُ الحديثِ .

١٧٦٥ - وسمعتُ أبا زرعة وحدَّثنا عن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن عبدالوهَّاب الثَّقَفي[4]، عن خالدٍ الحَذَّاء[5]، عن عِكْرِمَة؛ في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾[6]؛ قال:

= أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٠٥) قال ابن عبدالبر: « هذا الحديث والأحاديثُ التي قبله من أحاديث الشيوخ، ليست من أحاديث الأئمة ».

(١) في (ك): « ثنتي عشر ».

(٢) في (ف): « قال ».

(٣) في (ك): «الحديثين» . وكذا وقع هنا: «هذين حديثين منكرين»، وحقه أن يقول: هذان حديثان- أو الحديثان- منكران. ولكن يخرج ما في النسخ على وجوه:
أحدها: أنه مرفوعٌ لكنه كتب بالياء لأجل الإمالة؛ فينبغي أن يقرأ بالألف الممالة وإن رُسم بالياء: «هَذَيْنِ حَدِيثَيْنِ مُنْكَرَيْنِ ».
والثاني: أنه منصوب بتقدير فعلٍ، أي: أَعُدُّ هذين حديثين منكرين، أو نحو هذا.
والثالث: أنه أعمل الفعل «قال» عمل «ظن» على لغة بني سُلَيْم؛ فيكون «هذين» مفعولاً أول، و«حديثين» مفعولاً ثانيًا.
وقد فصَّلنا في هذا في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤). وانظر أيضًا في لغة بني سُلَيْم: التعليق على المسألة رقم (٧٥٩).

(٤) هو: ابن عبدالمجيد.

(٥) هو: ابن مهران.

(٦) الآية: (٢٣٥) من سورة البقرة، وجاءت في جميع النسخ: « ولا تواعدوهن سرًّا ».

يَلْقَى الوليَّ[1]، فيذكُرُ رَغْبةً وحِرْصًا .

فسمعتُ **أبا زرعة يقول**: هذا خطأٌ؛ وإنما هو: عن خالد[2]، عن[3] محمد بن سيرين؛ وهو الصَّحيحُ .

تَمَّ الجُزْءُ العاشرُ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ ومَنِّهِ وكَرَمِهِ، ويَتلُوهُ في الجُزْءِ الحَادِيَ عَشَرَ: في حَدِيثِ أبي زُرْعة، عن أبي بكر بن أبي شَيْبة والمُقَدَّمي، فاختَلَفا في حديثٍ رَوَياه عن زيد بن الحُبَاب

والحَمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصَلَوَاتُهُ وسَلامُهُ على سيِّد المُرسَلِينَ محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ، وحَسْبُنا الله وكَفى[4]

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) في (ت): « يلقى المولى »، وفي (ك): « تلقى المولى ».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٨٦٥)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (٢/ ٤٤٠ رقم٢٣٣٤).

(٣) قوله: « عن » ليس في (ش).

(٤) في (ف): « تم الجُزْؤُ العاشر بحمد الله وعونه ومنِّه، ويتلوه إن شاء الله تعالى في الجُزْؤِ الحاديَ عَشَرَ من "كِتَابِ الْعِلَلِ": في حديث أبي زرعة، عن حديث أبي بكر بن أبي شيبة والمقدمي، فاختَلَفا في حديث رَوَياه عن زيد بن الحباب، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا ».
ومن قوله: « تم الجزء العاشر . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وفي حاشية (ش): « آخر الجزء العاشر ».

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

الموضـــوع	رقم الصفحة



مطابع الحميضي هاتف: ٤٥٨١٠٠٠ فاكس: ٤٥٩٢٢١٧